مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال

مجلة علمية محكّمة نصف سنوية

تهتم بنشر الأبحاث والدراسات في مجال الاقتصاد والاعمال والشؤون السياسية

المجلد (11) العدد (1) يونيو 2024م

تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراته- ليبيا

ISSN 2521-8360 (Online)

ISSN 2521-8352 (Print)

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
FACULTY OF ECONOMICS AND POLITICAL SCIENCE

www.eps.misuratau.edu.ly

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال

مجلة علمية محكّمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراته

المجلد (11) العدد (1) الشهر: **يونيـــو** السنة: **2024 م**

رئيـس هيئة التحريـر:	د. محمد مفتاح الشيخ رحيل	
هيئة التحرير:	د. محمد مفتاح الشيخ رحيل	د. نبيل محمد الجعـــيدي
	د. محمد الطاهر الهاشمي	د. عبد العزيز مصطفى الولدة
	د. عبد الوهاب محمد الحار	د. عبد الحكيم محمد المصلي
	د. عــلي عبد الله تيكـــه	د. عصام علي جـــــوره
الهيئة الاستشارية للمجلة:	أ.د.عمر عثمان زرموح	أ.د .أبوبكر مفتاح شـــابون
	أ.د .مختار مفتاح أبو صاع	أ.د . رمضان علي محمد أبوراوي
	أ.د .المكي معتوق سعود	أ.د .ناصر ميـــلاد المعرفـــي
	أ.د .محمد الفرجاني الحصن	
محرر الإنتاج:	د. محمد مفتاح الشيخ رحيل	

تصميم وإخراج:

د. محمد الطاهر الهاشمي

© حقوق النشر محفوظة لمجلة دراسات الاقتصاد والأعمال - 2024

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة مصراتة -ليبيا

هاتف: 218923716661+ صندوق بريد: مصراتة 500

البريد الإلكتروني: jebsmu@eps.misuratau.edu.ly

ISSN 2521-8360 (Online)

ISSN 2521-8352 (Print)

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال

دليل قواعد ومواصفات النشر بالمجلة

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال دورية علمية محكمة تصدر عن كلية الاقتصاد بجامعة مصراتة. ليبيا، تأسست عام 1435هـ، الموافق 2014 م. ترحب مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال بمشاركة الكتّاب والباحثين، وتسعى إلى نشر إنتاجهم من البحوث والدراسات والمقالات العلمية، وفقاً للشروط والقواعد والمواصفات التالية:

1. تنشر المجلة الأبحاث والدراسات باللغتين العربية والإنجليزية التي لم يتم نشرها سابقا.
2. أن يمثل البحث إضافة علمية نظرية أو تطبيقية في أحد مجالات الاقتصاد والأعمال.
3. أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدارسات العلمية بما في ذلك التقديم للبحث بتعريف أهدافه والمنهجية المتبعة وتنسيق أقسامه والتوثيق الكامل للمراجع والجداول وإدراج خاتمة تتضمن خلاصة ما توصل إلية الباحث .
4. ترسل البحوث والدراسات ومراجعات الكتب والتقارير إلي رئيس تحرير المجلة علي البريد الإلكتروني (ebu .ly iebsmu@eps.misuratau.)
5. يكتب الباحث اسمة ثلاثيا وجهة عمله ووظيفته والبريد الإلكتروني وعنوان البحث المقدم للمجلة، مرفقاً بإقراره عدم نشر المادة العلمية في جهة أخرى وفق النموذج المعد بالخصوص.
6. تخصص قائمة للمراجع في آخر البحث، ولا توضع فيها إلا تلك المراجع التي تم الإشارة إليها في متن البحث وترتب المراجع والهوامش والاقتباسات وفق أصول البحث العلمي المعتمدة بالمجلة.
7. تخضع كل المساهمات العلمية في المجلة للتحكيم ويبلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المطلوبة من قبل المحكمين- إن وجدت- خلال أسبوعين من تاريخ استلام ردود المحكمين
8. يصبح البحث المنشور ملكاً لمجلة دراسات الاقتصاد والأعمال وتستوجب إعادة نشرة في أماكن أخري موافقة لجنة التحرير.
9. يتحمل الباحث مسئولية اتباع كافة التعليمات وقواعد النشر الواردة في هذا الدليل، كما يتحمل مسؤولية المراجعة اللغوية للبحث، ولا تحال البحوث للتحكيم في حالة وجود مخلفات.
10. تعبر الأعمال التي تنشر في المجلة عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

الشرُوط الفنية لكتابة الأوراق البحثية:

1. تقدم الأوراق البحثية باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية، محررة بلغة علمية سليمة خالية من الأخطاء الإملائية والمطبعية.

2. تبدأ الأبحاث بملخص وتنتهي بالنتائج وقائمة المراجع، بحيث ترقم عناصر الورقة الرئيسية بشكل متسلسل بداية من مقدمة البحث وحتي الخاتمة.

3. تكون الكتابة في متن البحث للغة العربية: نوع الخط Simplified Arabic ،حجم الخط 14 غامق لعنوان البحث،14 غامق للعناوين الفرعية، 14 عادي لباقي النصوص وترقيم الصفحات، 12عادي للجداول والأشكال و12غامق للملخص.

4. تكون الكتابة في متن البحث للغة الإنجليزية: نوع الخط، Times New Roman، حجم الخط 12 غامق لعنوان البحث،12 غامق للعناوين الفرعية،12 عادي لباقي النصوص وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال التوضيحية و11 غامق للملخص.

5. علي الباحث الالتزام بقواعد التوثيق العلمي في الاقتباسات والهوامش والتعليقات، وعلامات الترقيم، وذكر المصادر والمراجع .

6. تقدم الورقة البحثية كنسخة إلكترونية مطبوعة ببرنامج (Microsoft Word) بحجم A4، وبعدد صفحات لا يتجاوز(25) صفحة كحد أقصى.

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال

فهرس الموضوعات

افتتـــاحـــيـــــــة العـــــدد	6
القيم التنظيمية وعلاقتها بالفعالية التنظيمية **"دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الخاصة بمدينة مصراتة"** فتحي الطاهر التريكي	7
محددات الأمية المالية لدى طلاب المعاهد العليا والجامعات الليبية **"دراسة تطبيقية على طلاب المعاهد العليا والجامعات في مدينة بنغازي"** طارق عبدالحفيظ الشريف وآخرون	33
تأثير جودة الخدمة على رضا المرضى وثقتهم كوسيط: **دليل من مركز مصراتة الطبي** يوسف محمد اندارة هاجر أحمد الشريف	51
آليات تعزيز التحول الرقمي للجهات الحكومية بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030 **"دراسة تطبيقية على جامعة الملك خالد"** سعد بن ناصر آل عزام	69
دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا خالد عبد الشافي أبوزيد عبد الناصر محمد أبوزقية	93
قياس مدى فعالية السياسة المالية في التأثير على البطالة بالاقتصاد الليبي سامي عمر ساسي	117
واقع تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة لمعيار (20) للإنتوساي ومدى توافقها مع قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي رقم (19) لسنة (2013 م) عائشة ادريس جاد المولى أبوبكر زينب رجب شحات صداقة خالد محمد رحيل سالم	139

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال

فهرس الموضوعات

العوامل المؤثرة على كفاءة إدارة رأس المال العامل " دراسة حالة مصرف التجارة والتنمية " أسامة امحمد سالم الجمل	156
التحليل الاقتصادي لمؤشر البؤس في الصين باستخدام مقياس هانكي (HMI) أحمد أبوبكر عبدالعزيز	168
أثر عدم الاستقرار السياسي على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011 – 2020) سليمان رمضان الكيلاني	202
فعالية استخدام التقنيات الحديثة في جودة التعليم الجامعي بالجامعات الليبية "دراسة ميدانية" أبوالقاسم محمود أبوستالة عبدالحميد محمد وشوش	219
المراجعة الداخلية ودورها في تحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية عادل إبراهيم الغزيل محمد مفتاح الفطيمي مصطفى ونيس صيدون	239
العوامل المؤثرة على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية راغب حسن القـلاي إسماعيل محمد النيحوي	262
دور عمليات إدارة المعرفة في تنمية رأس المال البشري لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي أشرف عبد السلام الفيتوري	279
تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي "دراسة تجربة دولة السودان" ميلاد مفتاح محمد الجروشي	304

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال

فهرس الموضوعات

محددات المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2015/01 – 2022/12) عبدالله محمد اشكاب مفتاح عبدالسلام عليلش	317
العائد الاقتصادي على التعليم في ليبيا **تطبيق دالة الكسب لـ (Jacob Mincr) على العاملين بمدينة مصراتة** محمد سالم الشلندي يونس الطيب أبوشيبه	331
الاقتصاد المبني على المعرفة والنمو الاقتصادي المستدام في الدول العربية النفطية **حالة كل من ليبيا والجزائر والمملكة العربية السعودية** حسين فرج الحويج	350
دور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية سعدون مفتاح محمد الضويلة	357
مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية **لأهمية إدراج المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي** محمد الشارف أحمد محمد محمد أبوعقرب	379
حزب العدالة والتنمية واستراتيجيته الإصلاحية والنهضوية في تركيا هاني محمد امبارك	401
معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودورها في الحد من الفساد المالي **بالتطبيق على ديوان المحاسبة الليبي** علي عمر عبد الرحمن الصغير ابراهيم علي حمد امشهر	421

افتتاحية،،

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، الحمد لله الذي أنعم علينا بفضله، إدراكاً لأهمية الدور الكبير لمؤسسات التعليم العالي ومن بينها كلية الاقتصاد بجامعة مصراتة في تقديم الخدمات العلمية والإنتاج العلمي ونشر البحوث العلمية في مختلف المجالات واتباع المنهج العلمي في تشخيص الواقع والقضايا والمشاكل والتحديات القائمة وتقديم الحلول الناجعة لأزمات البلاد.

فإنه يشرفنا كهيئة تحرير لهذه المجلة العلمية المحكمة لنشر كل ما يتعلق بالبحث العلمي من مساهمات الأكاديميين والباحثين والمهتمين في المجالات الاقتصادية والإدارية والمحاسبية والمالية والسياسية والعلوم ذات الصلة، باللغتين العربية والإنجليزية.

وتأتي عملية النشر العلمي للأوراق البحثية بهذه المجلة كمساهمة علمية وإضافة للمعرفة وإنتاجا علميا نتشرف بنشره وتقديمه للقراء والباحثين وطلاب العلم والمهتمين والمنظمات والمؤسسات والجهات المسؤولة من أجل تحليل ووصف الظواهر والمواضيع والمشاكل والقضايا التي تتعرض لها بلادنا خاصة والبلدان العربية عامة. ويشرفنا ويسعدنا كهيئة تحرير لهذه المجلة الأخذ بما يقدمه الزملاء من مقترحات وأفكار مميزة، لنحقق بعون الله ما نصبوا إليه خدمة للبحث العلمي.

وتقبلوا شكري وتقديري واحترامي

د. محمد مفتاح رحيل

رئيس تحرير مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 1 يونيو 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

القيم التنظيمية وعلاقتها بالفعالية التنظيمية

"دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الخاصة بمدينة مصراتة"

فتحي الطاهر التريكي
أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة
Fathi. Eltraiki@ eps. misuratau .edu. Ly

تاريخ الاستلام: 2023.12.23 **تاريخ القبول: 2024.02.03** **تاريخ النشر: 2024.02.11**

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقه القيم التنظيمية أو ما يعرف بقيم العمل مع الفعالية التنظيمية في الشركات الصناعية الخاصة بمدينة مصراته، واستخدم الباحث المنهج الوصف التحليلي، معتمداً على مصادر البيانات الثانوية والأولية، ولتحقيق اهداف الدراسة صممت استبانة مكونة من ثلاثة أجزاء، الجزء الأول تناول جمع البيانات حول العوامل الديمغرافية لعينة الدراسة، والجزء الثاني تضمن عبارات حول القيم التنظيمية، وكان الجزء الثالث حول مقاييس الفعالية التنظيمية للشركات محل الدراسة، وقد تم توزيع عدد (75) صحيفة استبيان على عينة من المديرين في عدد من الشركات الصناعية العاملة بمدينة مصراته، وهي شركة النسيم للمواد الغذائية، وشركة الشروق للمساكن الجاهزة، وشركة المدينة للطلاء والمعاجين.

تم تحليل البيانات المتحصل عليها باستخدام الأساليب الإحصائية، وأظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية قوية بين الفعالية التنظيمية والقيم التنظيمية في الشركات محل الدراسة، وأنها تحقق الفعالية التنظيمية وفقا للمقاييس الأربعة وهي (المدخلات، والمخرجات، والعمليات، ومقياس البيئة) وأن الشركات محل الدراسة ملتزمة بالقيم التنظيمية المتمثلة في قيم العدالة والقانون، وهناك قيم للبيئة مثل قيم التنافس واستغلال الفرص. وأخيرا فقد قدمت الدراسة عددا من التوصيات من أهمها استثمار العلاقة القوية القائمة بين القيم التنظيمية السائدة والفعالية التنظيمية، وتطوير المقاييس المتبعة لقياس الفعالية التنظيمية.

الكلمات المفتاحية:

القيم التنظيمية – الفعالية التنظيمية – إدارة الإدارة – إدارة المهام – إدارة العلاقات الإنسانية – إدارة البيئة المؤسسية.

Organizational Values and their Relationship to organizational effectiveness

A field study on private industrial companies in the city of Misurata

Fathi Eltaher Eltraiki
Misurata University
Fathi. Eltraiki@ eps. misuratau .edu. Ly

Abstract

This study aimed to identify the relationship of organizational values with organizational effectiveness in private industrial companies in the city of Misurata

The researcher used the descriptive analytical method and relied on primary and secondary data sources. To achieve the study's goal, a questionnaire sheet was designed consisting of three parts. The first part was devoted to collecting data on the demographic factors of the study sample. The second part dealt with statements about organizational values, and the third part was devoted to To collect information about the organizational effectiveness of the companies under study.

A questionnaire sheet was distributed to a sample of managers in a number of industrial companies operating in the city of Misurata, namely Al-Naseem Foodstuff Company, Al-Shorouk Prefabricated Housing Company, and Al-Madina Paints and Pastes Company. The data obtained was analyzed using statistical methods, and the results showed that there is a strong direct relationship between organizational effectiveness and organizational effectiveness in the companies under study, and that they achieve organizational effectiveness according to the four measures (inputs, outputs, processes, and the environment measure), and that the companies under study are committed to the values. Organizational values such as the values of justice and law, and there are environmental values such as the values of competition and exploiting opportunities.

Key words:

Organizational values - organizational effectiveness - management management - task management - human relations management - institutional environment management.

1. المقدمة

أصبحت قيم العمل أو ما يعرف بالقيم التنظيمية من المحددات الرئيسية لتحقيق الفعالية التنظيمية في المنظمات العامة والخاصـــة، حيث تزايدت الانتقادات للعديد من منظمات الأعمال من قبل الأطراف صـاحبة المصـلحة في هذه المنظمات من مسـتهلكين ومسـتثمرين وموردين وأجهزة الدولة المختلفة نتيجة لاعتماد تلك المنظمات معايير الربح والكفاءة وزيادة الإنتاج وإهمالها للمعايير الأخلاقية وتدني مســـتوى النظام القيمي لديها.

يعد موضـوع القيم من المواضـيع المعقدة معرفياً، وقد تم تناوله في العديد من العلوم مثل علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الإدارة والإعلام وغيرها، وتعد القيم من أهم الموجهات الســـلوكية للأفراد، وبالتالي وجب على إدارة المنظمة أن توليه الاهتمام الكافي حتى تضـــمن توجه الأفراد العاملين نحو زيادة الإنتاج وتحقيق أهداف المنظمة.

ولا شـك في أن الحفاظ على مسـتوى عالٍ من الفعالية التنظيمية وبشـكل مسـتمر سـوف يؤثر إيجاباً على المنظمة وأدائها ومســـتقبلها، وتعرف الفعالية بأنها درجة تحقيق المنظمة لأهدافها، وهناك عوامل عديدة تؤثر على تحسين الفعالية، ومن أهم تلك العوامل ما يحمله الأفراد العاملين من قيم ومعتقدات داخل التنظيم يوجه سلوكهم نحو أداء أفضـل للعمل، وهذا ما تعكف عليه هذه الدراسـة في محاولة لبيان العلاقة بين القيم السائدة في المنظمات قيد الدراسة وبين فعاليتها التنظيمية.

2. الدراسات السابقة:

تناولت الدراسة العديد من الدراسات السابقة والتي تناولت موضوع القيم التنظيمية والفعالية التنظيمية، بشكل مباشر أو غير مباشر، نذكر منها:

- **دراسة كل من حمى عبد الستار وخورية عمروشي (2020):**

دراســة تحليلية لأهم مداخل دراســة الفعالية التنظيمية، وقد هدفت الدراســة إلى تسـليط الضــوء على مفهوم الفعالية التنظيمية ومؤشرات قياسـها من خلال المداخل أو النماذج المختلفة لدراسـة الفاعلية وكذلك العوامل والمحددات التي تؤثر في كل مدخل، وقد توصـلت الدراسـة إلى العديد من النتائج التي من أهمها أن هناك صـعوبة في تحديد مفهوم عام للفعالية التنظيمية يشمل كل أبعادها وعناصرها يمكن تعميمه على كل المنظمات، كذلك خلصت الدراسة إلى أن الفعالية التنظيمية هي سمة أو خاصية تتميز بها المنظمات التي تحقق مستوى عالٍ من التفوق والنجاح التنظيمي، وأن هذه الخاصية هي نسبية لا يمكن تعميمها على جميع المنظمات، وأن إصـــدار حكم مطلق على فعالية المنظمة هو أمر غير دقيق، وعليه فإن المنظمات التي تتسم بمستوى عالٍ من الفعالية هي تلك المنظمات التي تستطيع الجمع بين عدد أكبر من الخصائص التنظيمية الإيجابية وتلافي أكبر عدد من العيوب والسلبيات التنظيمية.

- **دراسة أحمد إبراهيم موسى (2013):**

وكانت بعنوان، أثر قيم وأخلاقيات العمل في تحقيق وتحسين الفعالية التنظيمية المدركة وذلك بالتطبيق على الوحدات المحلية التابعة لمجلس محلي مركز شبين الكوم في محافظة المنوفية بمصر، وقد هدفت الدراسة إلى تحديد قيم وأخلاقيات العمل التي يجب نشرها لتحقيق وتحسين الفعالية التنظيمية للوحدات المحلية الخاضعة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أن هناك علاقة طردية بين متغيرات قيم العمل وكل من الفعالية التنظيمية المدركة الإجمالية والفعالية التنظيمية المدركة من حيث كل من الترابط، التطوير، التكيف، التعلم.

- **دراسة بلقاسم سلاطنية وآخرون، (2013):**

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات المديرين والمسؤولين نحو القيم التنظيمية، كذلك نحو فعالية التنظيم من خلال بعض المؤشرات الداخلية والخارجية، ومعرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين اتجاهات المديرين نحو قيمهم واتجاهاتهم نحو فعالية التنظيم، وقد أجريت الدراسة على مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية في بسكرة بالجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها أن هناك اتجاهات إيجابية نحو الفعالية التنظيمية بأبعادها الأربعة (المدخلات، العمليات، المخرجات، البيئة)، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية موجبة بين اتجاهات المسؤولين والمديرين نحو القيم التنظيمية واتجاهاتهم نحو فعالية التنظيم، وأن أي ممارسة عالية للقيم التنظيمية يقابله زيادة في الفعالية.

- **دراسة وجيه عبد الستار نافع، (2009):**

قيم العمل وأثرها على الالتزام التنظيمي، دراسة تطبيقية على مستشفى الملك عبدالعزيز بمحافظة الطائف بالمملكة العربية السعودية، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أبعاد قيم العمل (الداخلية والخارجية) والسائدة بين العاملين بالمنظمة قيد الدراسة كذلك إلى تحديد وتوصيف نوع ودرجة العلاقة بين أبعاد وقيم العمل الداخلية وأبعاد قيم العمل الخارجية وبين الالتزام التنظيمي للعاملين بالمستشفى، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أنه ليس هناك تميز بدرجة كبيرة بين الفئات المختلفة من العاملين في المستشفى قيد الدراسة، وذلك من حيث اتجاهاتهم التقويمية نحو قيم العمل الداخلية أو الخارجية للعمل.

- **دراسة سعيد شعبان حامد، (2009):**

أثر قيم العمل على الابداع الإداري، دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) بالمملكة العربية السعودية، وقد هدفت إلى التعرف على واقع الإبداع الإداري بالشركة محل الدراسة، واختبار دراسة العلاقة بين كل من (القيم الشخصية والقيم التنظيمية وقيم العدالة التنظيمية) والإبداع الإداري، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: إن هناك درجة مرتفعة من الإبداع الإداري بالشركة قيد البحث، وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإبداع الإداري وكل من القيم الشخصية والقيم التنظيمية وقيم العدالة التنظيمية.

كذلك من النتائج التي تمت التوصـــل إليها أن هناك علاقة ذات دلالة إحصـــائية بين القيم الداخلية للعمل مثل الفخر بالعمل وبين الالتزام التنظيمي، كما أن هناك علاقة ذات دلالة إحصـــائية بين القيم الخارجية للعمل والالتزام التنظيمي للعاملين ومن أهم تلك القيم الحاجة للترقي وعنصر الانتماء للعمل.

- **دراسة الزعبي، (2008):**

وكانت بعنوان أثر الالتزام بالقيم الثقافية وقيم العدالة التنظيمية على مســـتوى الأداء الوظيفي لدى موظفي القطاع العام في محافظة الكرك بالأردن.

وقد هدفت إلى معرفة الالتزام بالقيم المذكورة على مستوى أداء الموظفين، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية موجبة بين مستوى القيم الثقافية وقيم العدالة التنظيمية السائدة في المنظمة قيد الدراسة وبين الأداء الوظيفي في تلك المنظمة.

- **دراسة محمد الطاهر بوياية، (2004):**

بعنوان (دراســـة الفعالية التنظيمية)، وهي دراســـة وصـــفية تحليلية للنظام الاقتصـــادي الجزائري وما صـــاحبه من أخطاء تنظيمية أدّى إلى عدم تحقيقيه الفعالية، وقد اســـتخدم الباحث الاســـتبانة والملاحظة والمقابلة الشـخصـية، وخلصـت الدراسـة إلى عدّة نتائج من أهمها: أن مشـاكل الاقتصـاد الوطني الجزائري والمؤسسات الجزائرية لا ترتبط بالجانب التقني بقدر ما ترتبط بالبعد الإنساني وأن الفعالية الحقيقية مرتبطة بشكل قوي باحترام الثقافة السائدة في المنظمة.

- **دراسة خالد بن عبد الله الحنيطة، (2003):**

بعنوان (القيم التنظيمية وعلاقتها بكفاءة الأداء)، هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين القيم التنظيمية وكفاءة الأداء لدى العاملين في الخدمات الطبية بوزارة الدفاع والطيران بمدينة الرياض بالمملكة العربية الســعودية، وقد توصـــلت الدراســـة إلى أن مســـتوى القيم التنظيمية كان مرتفعاً، وكذلك كفاءة الأداء في المنظمة قيد الدراســة، كما أن هناك علاقة إيجابية بين القيم التنظيمية والمتغيرات الشــخصــية والوظيفية، كما توصـــلت الدراســـة إلى أن هناك علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصـــائية بين خمس من القيم التنظيمية وهي القانون والنظام، والتنافس، القوة، الدفاع والكفاءة وبين كفاءة الأداء، حيث أن كفاءة الأداء ترتفع بارتفاع مستوى هذه القيم، أما بقية القيم فلم يثبت أن لها علاقة بكفاءة الأداء.

التعقيب على الدراسات السابقة:

لقد تناولت الدراسات السابقة التي تم سردها، موضوع القيم التنظيمية والفعالية التنظيمية بشكل مباشر أو غير مباشر، وحرص الباحث عند اختياره للدراسات السابقة أن تكون قد تمت في بيئة ليست بعيده عن البيئة الليبية من حيث عناصـــرها ومواصـــفاتها، وبالتالي يمكن أن تتم المقارنات من حيث النتائج التي يتوصل اليها وتكون أكثر واقعية.

بعض الدراسات السابقة تناولت موضوع الفعالية وطرق قياسها بشكل وصفي، كما في دراسة محمد عبد الســـتار او محمد الطاهر بوياية، دراســـات أخرى درســـت الاتجاهات من قبل المديرين نحو القيم التنظيمية أو الفعالية التنظيمية مثل دراسة بلقاسم سلاطينه، أما دراسة خالد الحنيطة فقد تناولت العلاقة

بين القيم التنظيمية وكفاءة الإدارة، ويعتقد الكثرين أن هناك علاقة قوية بين كفاءة الأداء والفعالية التنظيمية، أو أنها جزء منها.

ان ما يميز هذه الدراسة هي تناولها للعلاقة بين القيم التنظيمية وفقاً لأبعادها الأربعة وهي قيم الإدارة، وقيم العلاقات الإنسانية، وقيم البيئة، وقيم المعاملات مع الفعالية التنظيمية وفقاً للمداخل الأربع، وهي المدخلات والعمليات والمخرجات والبيئة، ولقد حرص الباحث في هذه الدراسة على التعرف أيضا على ابعاد القيم التنظيمية المطبقة في تلك الشركات، والمداخل المستخدمة في قياس الفعالية التنظيمية بها.

3. مشكلة الدراسة:

تعاني العديد من المؤسسات من ضعف في مستوى فعاليتها، ويظهر ذلك في العجز في تحقيق معدلات الإنتاج أو التدني في مستوى الأرباح أو القصور في تحقيق العديد من الأهداف، والتي قد لا تكون بسبب الإمكانيات البشرية أو المادية أو التقنية، حيث يرى الباحث أن سبب هذه المشكلة يكمن في الضعف الحاصل في النظام القيمي في هذه المؤسسات.

وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تكمن في الإجابة عن التساؤل الآتي:

هل هناك علاقة بين مستوى النظام القيمي السائد في المؤسسات محل الدراسة وبين انخفاض مستوى الفعالية التنظيمية بها.

4. فرضيات الدراسة:

من خلال الاطلاع على مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات الاتية:

- **الفرضية الرئيسية:**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيم التنظيمية السائدة في الشركات محل الدراسة وبين فعاليتها التنظيمية.

- **الفرضية الفرعية:**

تقوم الشركات قيد الدراسة بتطبيق ابعاد القيم التنظيمية الأربعة (إدارة الإدارة، إدارة المهمة، إدارة العلاقات، إدارة البيئة) في ممارساتها الإدارية.

5. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة أي تحقيق ما يلي:

- التعرف على مستوى النظام القيمي بالمؤسسات محل الدراسة.
- تحديد درجة العلاقة بين القيم التنظيمية السائدة في المؤسسات محل الدراسة وبين فعاليتها التنظيمية.
- تقديم بعض المقترحات التي من شأنها زيادة مستوى الفاعلية عن طريق دعم النظام القيمي.

6.أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراســـة في الدور الذي تقوم به قيم العمل أو القيم التنظيمية بالمنظمات المعاصـــرة وتأثيرها على سـير العمل وتحقيق الأهداف، وذلك من خلال التأثير على سـلوك العاملين وتوجيهه لخدمة المنظمة وأهدافها، الأمر الذي ســوف ينعكس إيجاباً على تحقيق فعالية المنظمة وتطورها ونجاحها، كذلك ما تمثله هذه الدراســـة من إضـــافة علمية بخصـــوص قياس قيم العمل، والعمل على تطويرها ودعمها وتقويتها، فالمؤسسة التي تملك نظام قيمي قوي ومتماسك تستطيع أن تحقق النجاح.

7.مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسـة في مجموعة الشـركات الخاصـة العاملة في مدينة مصـراتة، أما عينة الدراسـة فتشمل عينة عشوائية بسيطة من المديرين من الصف الأول والثاني بالشركات محل الدراسة، وهي: شركة المدينة للدهانات والطلاء، شركة النسيم للمواد الغذائية، شركة الشروق للمساكن الجاهزة.

8.حدود الدراسة:

أجريت الدراسة خلال الفصل الدراسي الربيع 2022.

9.الجانب النظري

9.1. المبحث الأول: الفعالية التنظيمية

تمهيد:

تعددت الدراسات التي اهتمت بموضوع الفعالية التنظيمية وذلك لما لها من أهمية في حياة المنظمات والمجتمع بشكل عام، وقد اختلفت الآراء ووجهات النظر حول مفهوم الفعالية وكيفية قياسـه، وقد ركّز كل باحث أو دارس للفعالية في التعريف الذي يقدمه للمدخل الذي يسـتخدمه لدراسـة الفعالية وعلى البيئة التي تعمل فيها المنظمة، وقد ســـعى العديد من الباحثين إلى تحديد أبعاد للفعالية في محاولة لتبســـيط مفهوم الفعالية وســـهولة قياســـها، وســـيتم تقديم بعض التعريفات المتداولة لمفهوم الفعالية من قبل الباحثين والمختصين.

أولاً: مفهوم الفعالية:

يرى العديد من الباحثين بأن الفعالية هي درجة تحقيق المنظمة لأهدافها(الشماع وحمود،2007)، أو هي مدى تحقيق المنظمة لأهدافها أو أهداف أكثر من أهدافها (بدر،2002)، وهذين التعريفين وغيرهما نتاج لدراسـة الفعالية من خلال مدخل تحقيق الأهداف، ذلك أن المنظمة الفعّالة حسب وجهة نظر مقدمي هذه التعريفات هي المنظمة التي تحقق الأهداف التي حددتها، أما من يتخذ مدخل البيئة لدراســـة الفعالية فيؤكد أن الفعالية هي "قدرة المنظمة على البقاء والتكيف والنمو بغض النظر عن الأهداف التي تحققها (الشـماع،2000، 327)، ويعرفها آخرون في هذا الإطار أيضـاً بأنها: درجة نجاح المنظمة في مواجهة المتطلبات البيئية وإشباع حاجات المجتمع (الصريصري،1992).

ويرى بعض من الباحثين أيضـا بأن الفعالية تتحقق عندما يتم إرضـاء المنظمة للمتعاملين معها من زبائن وعملاء وموردين والمجتمع، حيث عرفت بأنها: "محصلة القدرة على إرضاء الجهات صاحبة التأثير والمصلحة في المنظمة (القريوتي،2000، 94).

كذلك يعرفها مايلز (Miles) بأنها: قدرة المنظمة على تحقيق الحد الأدنى من الإشـباع لطموحات وتطلعات الجماعات الاستراتيجية التي ترتبط وتتعامل معها (سعيد السالم،2005، 41).

وفي هذا السـياق تعرف الفعالية أيضـاً بأنها "قدرة المنظمة على إرضـاء كافة المنتفعين والمسـتفيدين وإزالة العوائق من أمامهم (زيان والمنعم،2008،361).

ويذهب من يتخذ مدخل المخرجات أو المدخلات لدراسة وقياس الفعالية إلى تعريفها بما تحصل عليه المنظمة من المدخلات المختلفة اللازمة لأدائها أو إنجاز أعمالها أو بما تحققه من مخرجات، ومنهم من يتبنى معيار الكفاءة في تحديد مفهوم الفعالية، وذلك بالمقارنة بين مدخلات المنظمة ومخرجاتها، وهذا ما ذهب إليه عالم الإدارة بيتر دركر (Peter Draker) حيث عرف الفعالية بأنها: فعل الشيء الصحيح وفي الوقت المناسب (Richard Templar,2013).

ثانياً: مداخل دراسة الفعالية وقياسها:

إن التعريفات المقدمة للفعالية ارتبطت بشـكل كبير بالمداخل المختلفة لدراسـة الفعالية وقياسـها، وبالتالي فإنه لا يوجد مدخل أو مقياس أمثل يناسـب جميع المنظمات والظروف مما أدّى إلى ظهور عدد من المداخل لدراسة الفعالية، والي من أهمها:

أ- **مدخل الأهداف:**

ويهتم هذا المدخل كما أشـرنا سـابقاً بالتركز على الأهداف التنظيمية التي تم تحديدها ومن ثم قياس مدى إمكانية تحقيق المنظمة لتلك الأهداف، وعادةً تنقسـم الأهداف التنظيمية إلى أهداف رسـمية، وهي الأهداف التي تم تحديدها ونشـرها في التقارير الدورية وبيانات المسـؤولين، أما الأهداف الأخرى فهي الأهداف العملية أو الواقعية، وهي الأهداف التي تتحدد من خلال العمليات التشـغيلية والواقع العملي، وهناك أيضـاً أهداف فرعية وأهداف وسـيطة، وعادةً ما تكون الأهداف التي تسـعى منظمات الأعمال الى تحقيقها مثل الإنتاجية واسـتغلال الموارد والبحث والتطوير وغيرها، وقد تكون الأهداف طويلة المدى (الاستراتيجية) أو المتوسطة أو القصيرة المدى، وما يميز هذا المدخل هو القابلية للقياس في حالة ما إذا كانت الأهداف واضـحة ومتفق عليها، كذلك أن تكون الأهداف واقعية أي قابلة للتحقيق، إلا أن هناك العديد من الانتقادات لهذا المدخل والتي من أهمها أن هناك صـعوبة في تحديد وتعريف الأهداف، كذلك إمكانية وجود تعارض بين الأهداف، كما أن هذا المدخل قد أهمل بقية أبعاد الفعالية مثل المدخلات والعمليات، وأن هناك أهداف غير رسـمية تسـعى المنظمات إلى تحقيقها، لا يمكن قياسـها بسـهولة (حريم،2003).

ب- **مدخل العمليات:**

يركز هذا المدخل على قياس الأنشطة والممارسات التنظيمية للمنظمة، ويعرف هذا المدخل أيضاً بنموذج "النظام الصحي"، وتكون المنظمة فعالة في حالة وجود خصائص تنظيمية معينة كالمرونة وتدفق المعلومات بسهولة ويسر وإدارة جيدة للصراع التنظيمي، وتوفر الالتزام التنظيمي والرضا الوظيفي، إلا أن هذا المدخل تعرض للانتقادات، أيضاً ذلك لأن قياس العمليات التنظيمية عملية صعبة، كما أن هذا المدخل يتجاهل علاقة المنظمة بالبيئة الخارجية (سلاطنية واخرون، 2013).

ت- **مدخل تأمين الموارد (المدخلات):**

تكون المنظمة فعالة وفقاً لهذا المدخل عندما تكون قادرة على تأمين مدخلاتها من الموارد البشرية أو المادية أو رأس المال، ومحور اهتمام المنظمة هو مدى نجاحها في التعامل مع البيئة الخارجية والحصول على الموارد التي تحتاجها، ويعاب على هذا المدخل كونه يركز على الوسائل اللازمة لتحقيق الفعالية بدلاً من الفعالية نفسها (Stephen Robbin,1990)،

كما أن هذا المدخل لا يناسب المنظمات التي لا تهدف للربح أو المنظمات الحكومية والتي تخضع عند حصولها للموارد إلى قوانين ولوائح الجهاز الإداري للدولة.

ث- **المدخل البيئي:**

ينظر هذا المدخل إلى المنظمات على أنها فعالة عندما تشبع مطالب بيئتها الداخلية والخارجية، البيئة الداخلية وما تحتويه من العاملين والإدارة والهياكل وغيرها، والبيئة الخارجية وتشمل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغيرها.

وقد تعرض هذا المدخل للانتقاد هو الآخر من حيث أن إشباع رغبات عناصر البيئة التي تعمل فيها المنظمة قد تبدو عملية صعبة، وذلك لتعدد واختلاف وربما تناقض مصالح وأهداف وحاجات الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة.

ج- **مدخل النظم:**

تعمل المنظمات وفقاً لمدخل النظم كأنظمة رئيسية وفرعية وتتفاعل هذه الأنظمة مع بعضها ومع البيئة المحيطة وفق نظام كلي، حيث تأخذ المدخلات من البيئة المحيطة وتقوم بتحويلها إلى مخرجات قابلة للاستفادة منها في بيئتها الخارجية، وذلك في نظام دائري مستمر، وبالتالي فإن مدخل النظم يرى أن المنظمة تستطيع تحقيق فعاليتها من خلال حصولها على الموارد المختلفة وتنفيذ العمليات المختلفة عليها حتى تستطيع تحويلها إلى مخرجات وتضمن البقاء والاستمرار والتطور على المدى الطويل.

ح- **مدخل القيم المتنافسة:**

يفترض هذا المدخل عدم وجود هدف واحد متفق عليه من قبل الجميع، وبشكل تام بالمنظمة، كذلك صعوبة تحديد أولوية تحقيق الأهداف، ويركز هذا المدخل على القيم الشخصية للمقيمين، أي بمعنى أن تقييم فعالية المنظمة يتم وفقاً لما يراه من يقيم، فقد يقوم مدير التسويق بالتقييم لفعالية المنظمة بأسلوب مغاير لما يقدمه المدير المالي أو مدير الإنتاج (السالم،2000).

وتم تحديد ثلاث مجاميع من القيم المتنافسة من أجل تطبيق هذا المدخل، وهي المرونة ضد السيطرة، وهذه المجموعة تضم متغيرات تنظيمية متناقضة، فالمرونة تعكس التكيف والتغيير والإبداع، بينما السيطرة تعني الثبات والتقيد بالنظام والاستقرار.

أما المجموعة الثانية، وتشـــمل العاملين وإدارة المنظمة، أي بمعنى ما يهم العاملين ومتطلباتهم ومســتقبلهم، أو ما يعني المنظمة بشــكل عام ومســتقبلها وتطورها، ومن هذين المعيارين يتم تقييم فعالية المنظمة.

المجموعة الثالثة وتركز على الوسائل والعمليات الداخلية التي تهم المنظمة وسير عملها، وأيضاً على النتائج النهائية والغايات في المدى القصير، وما تحققه المنظمة في هذا السياق.

هذه بعض المداخل التي تم تقديمها لتشـخيص وتقييم فعالية المنظمات، وقد يكون أحد المداخل مفيداً في تقييم الفعالية في منظمة ما دون غيرها، أو في وقت معين دون غيره، ويعتمد ذلك على الظروف التي تمر بها المنظمات سواء في بيئتها الداخلية أو الخارجية، أو حتى على آراء وقيم القائمين بالتقييم، وبالتالي لا توجد معايير بجمع عليها الباحثين وممارســي الإدارة لقياس فعالية المنظمة، وهناك معايير اســتخدمت ولا تزال معتمدة على نطاق واسع أكثر من غيرها مثل الإنتاجية، رضا الأطراف ذات المصلحة بالمنظمة، التكيف، وغيرها (حريم، 43).

ومن أجل ذلك قدم الباحث كاميرون (Cameron) مجموعة من الأســئلة ينبغي الإجابة عليها عند اختيار أفضل المعايير لقياس الفعالية، وهي :(Kim Cameron, 272)

- ما هي الأنشطة التي يجب التركيز عليها عند القياس (أنشطة داخلية أو خارجية).
- ما هو مستوى الفعالية المطلوب قياسه (على مستوى الفرد أو الجماعة أو المنظمة ككل).
- ما هو المدى الزمني المطلوب استخدامه للقياس (قصير أو طويل).
- ما هي نوع البيانات المطلوبة (موضوعية، أو غير موضوعية).
- ما هو الإطار المرجعي المستخدم (معياري، مقارن)

9.2. المبحث الثاني: قيم العمل

أولاً: مفهوم القيم:

القيم هي أكثر ما يهم الفرد ويتوق إليه، ومن أجلها يعيش ويضحي، ويتم التعبير عنها في شكل آراء عمّا هو صواب وحق وعدل، واستخدم لفظ القيمة في اللغة لمعرفة قيمة الشيء، واستخدمت القيمة بمعنى الاستقامة والاعتدال، يقول الله تعالى ﴿قُلْ إِنَّنِي هداني رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰط مُّسْتَقِيم دِينا قِيَما مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: 161]، ديناً قيّما: أي مستقيماً (ابن منظور، 2008، 351).

وقد ارتبطت القيم في علم الاقتصـــاد بالســـعر أو الثمن، وقد عرفها بعض الباحثين بأنها "اتجاهات تعمل كموجه للســلوك (العارف، 2005)، أو أنها المعتقدات التي يؤمن بها أصـــحابها ويعتقدون بقيميها (كاظم حمود، 2002).

ثانياً: القيم التنظيمية:

القيم التنظيمية أو قيم العمل هي تلك القيم السائدة والتي يحملها الأفراد والجماعات داخل أي منظمة، وهي الموجهات العامة لسلوك الأفراد لإنجاز الأعمال.

وتعرف القيم التنظيمية بأنها: "الخصائص الذاتية نسبياً في البيئة الداخلية للمنظمة، يدركها أعضاء المنظمة ويتعايشون معها ويعبرون عنها (اللوزي،2002، 238).

1-مصادر قيم التنظيمية:

تنشأ قيم العمل نتيجة تفاعل ثلاث عناصر على الأغلب وهي التعاليم الدينية والتنشئة الاجتماعية والجماعة التي ينتمي لها الفرد، كما أن التطور الكبير في وسائل الإعلام حديثاً جعل منه مصدراً مهماً للقيم التي يتحلى بها الفرد.

أ- التعاليم الدينية أحد أهم العوامل التي يستمد منها الفرد قيمه، في الدين الإسلامي يمثل القرآن الكريم والسنة النبوية المصدر الرئيسي لقيم الإنسان المسلم، فالله – عز وجل-يأمرنا في العديد من الآيات القرآنية بالتحلي بقيم الانضباط والإتقان فيما نؤديه من عمل ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمۡ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [الأنفال: 27] ، وجاء في الحديث عن الرسول ﷺ: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه".

ب- التنشئة الاجتماعية، يكتسب الفرد القيم من خلال تفاعله مع أفراد المجتمع الذي يعيش فيه، ويشير البعض إلى أن الأخلاقيات التنظيمية عادةً ما تمثل نتاجاً لكل من قيم المجتمع وقيم المهنة بالإضافة إلى القيم الشخصية للفرد.

ج- تمثل جماعة الفرد مصدراً مهماً للقيم التي يحملها الفرد، فأعضاء التنظيم وبمرور الوقت تكون لديهم مجموعة من القيم التي تعمل على توجيه سلوكهم في تأدية وظائفهم، وعادةً ما تكون ملزمة لهم، وقد يعمل الفرد على تغيير أو تطوير القيم التي يحملها نتيجة لضغوط جماعة العمل التي ينتمي لها.

د-وسائل الإعلام المختلفة، فهي تستطيع نشر دعم القيم الجديدة مثل القيم التي تدعم التطور والتحديث، وما نشاهده جليًا فيما تنشره وسائل الإعلام وخاصةً منصات التواصل الاجتماعي المختلفة.

2-تصنيف القيم التنظيمية:

لم يتم الاتفاق من قبل الباحثين والمهتمين بموضوع قيم العمل على تصنيف موحد للقيم وذلك للمداخل الفكرية التي يتبناها الباحثون في عملية التصنيف فمنهم من صنفها وفقاً للقيمة ومنهم من صنفها وفقاً لمعايير تم تحديدها مثل معيار الخصوصية والعمومية ومن أبرز التصنيفات ما قدمه كل من جوردن البورت وفيليب فرنون (Allport & Vernon)، حيث قسما القيم إلى ست قيم أساسية (العميان،2012)، وهي:

- القيم الاقتصادية وهي أن الأفراد يولُون اهتماماً أكبر للمصلحة أو المنفعة التي تعود عليهم.

- القيم السياسية، وهي القيم التي تعكس شخصية الفرد في حب السيطرة والتحكم في الأمور.
- القيم الاجتماعية، وهي القيم التي تجعل الفرد قادراً على إقامة علاقات اجتماعية مع الغير ومشاركتهم في مشاعرهم ومسئولياتهم ومناسباتهم.
- القيم الدينية، وتتمثل في تطبيق التعليمات الدينية وابتاع ما أمر به الدين وتجنب ما نهى عنه.
- القيم الفكرية، وهي التي تقود الفرد وتوجهه نحو المزيد من التفكير والتحليل والرغبة في معرفة الخفايا والأسرار والسعي لاكتشاف الحقائق.
- القيم الجمالية، وتعني هذه القيم القدرة على التعامل مع الآخرين بحس وذوق وبأسلوب راقي ومقبول.
- كما قام كل من ديف فرانسيس ومايك وود كوك (Dave Francis & Mike Wood Cock) بتصنيف القيم التنظيمية وفقاً لأربعة أبعاد رئيسية ويشتمل كل بُعد على مجموعة من القيم (فرانسيس وكوك،1995)، كما يلي:

إدارة الإدارة:

ويعني أسلوب التعامل مع الإدارة، وتضم قيم القوة والسيطرة وهي القيم التي يمتلكها الإداريون للتأثير على غيرهم في المنظمة، وما يعرف بقيم الصفوة، وهي المجموعة الصغيرة من الأفراد بالمنظمة ذوي النفوذ والسلطة، والذين يستمدون قوتهم من مركزهم الوظيفي، وتضم هذه المجموعة أيضاً قيم المكافأة، وهي النظام الذي يتم على أساسه منح المكافآت والتحفيز لتقدير من يعمل ويجد.

إدارة المهمات:

وهي التي تُعنى بأداء الأعمال وإنجاز المهام بصورة مهنية ودقيقة ومتقنة، وتشمل هذه المجموعة قيم الفعالية والاقتصاد والكفاءة.

والفعالية كما تمت الإشارة اليها سابقاً، هي قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها، أما الكفاءة فهي العلاقة بين المدخلات والمخرجات في أي عملية إنتاجية أو خدمية، أما الاقتصاد فهي طريقة صرف الأموال في محلها، دون تبذير أو هدر، كذلك فإن المنظمة عليها عند إدارة المهام المختلفة الاهتمام بهذه القيم، وهي الفعالية والكفاءة والاقتصاد.

إدارة العلاقات الإنسانية:

في أي منظمة تعمل الإدارة على بناء علاقات إنسانية جيدة يسودها العدل والمساواة والاحترام المتبادل، وبالتالي فإن هذا البُعد يشمل قيم العدل والقانون والنظام وفرق العمل، بحيث تسود القيم التي من شأنها منح العاملين حقوقهم وفقاً لقواعد قانونية وتنظيمية توجه سلوك العاملين نحو الأهداف المطلوب تحقيقها، وتعمل الإدارة على تشكيل فرق العمل الناجحة التي ترتبط ببعضها البعض ومكملة لبعضها البعض.

إدارة البيئة المؤسسية:

تعمل كل منظمة في بيئة داخلية، وتحيط بها بيئة خارجية، ويجب على إدارة المنظمة أن تعمل على التكيف معها، فتعمل على استغلال الفرص المتاحة ومواجهة التهديدات والمخاطر، وتقوم أيضاً على خلق روح التنافس، سواء داخل المنظمة أو مع المنظمات التي تتواجد في بيئتها الخارجية، وتضم هذه المجموعة قيم الدفاع بمعنى مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية، ويتم التنافس بين أفراد المنظمة والمجموعات داخلها وكذلك المنافسة مع غيرها من المنظمات، كما أن المنظمة عليها نشر قيم استغلال الفرص المتاحة ونشر قيم الإبداع والابتكار بين العاملين (اللوزي، 2002).

وهذا التصنيف هو الذي تم على أساسه إعداد وتصميم صحيفة الاستبيان في هذه الدراسة لمعرفة وتحديد القيم السائدة في الشركات محل الدراسة.

3-خصائص القيم التنظيمية:

تختص القيم التنظيمية بالآتي:

1- مكتسبة، حيث أنها تكتسب من خلال التنشئة الاجتماعية للفرد داخل الجماعة.
2- نسبية حيث أنها تختلف من فرد لآخر بالمنظمة بناءً على اختلاف ظروفهم وثقافتهم ورغباتهم، وهي ليست أمراً مجرداً.
3- مرنة، فهي قابلة للتغير ومواجهة كل التطورات والتغيرات التي يعيشها الإنسان (نصر الدين والهاشمي،2006).
4- قد تكون صريحة وقد تكون ضمنية في أحيان أخرى.
5- إلزامية، تتصف القيم التنظيمية بأنها إلزامية لأنها تتضمن الأوامر والنواهي، وبالتالي فإنها ملزمة لكل عضو من أعضاء المنظمة ارتضى بها.
6- تحدد السلوك الجماعي للمنظمة واتجاهها.
7- تساهم في رسم السياسات والاستراتيجيات، كما، تساعد الإدارة على تحديد رسالتها.
8- مقيدة للأفراد العاملين بالمنظمة، حيث تعمل كموجه لسلوكهم أثناء تأدية أعمالهم.
9- تترتب بشكل هرمي، حيث تهيمن بعض القيم على غيرها.
10- عامة ومنتشرة، حيث يحتوي كل مجتمع أو منظمة على نسق متكامل من القيم التنظيمية.
11- ترتبط القيم التنظيمية بالإنسان فهي إنسانية، لا يمكن قياسها كالموجودات.

10. الجانب العملي للدراسة

تمهيد ،،

يتضمن الجانب العملي للدراسة أداة الدراسة المستخدمة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، والمقاييس والاختبارات الإحصائية التي تم استخدامها في معالجة البيانات المتحصل عليها، وتضمن أيضا التحليل الوصفي والاختبارات التي أجريت لأثبات او نفي الفرضية الرئيسية للدراسة، واخيرا تم عرض نتائج الدراسة وتوصياتها.

10.1. المبحث الأول: أداة الدراسة ومقاييسها

أولا: أداة الدراسة:

لقد تم الاعتماد على الاستبانة وسيلة رئيسية لجمع البيانات التي تتطلبها مشكلة الدراسة، وقد تم تصميم الاستبانة بمراعاة جميع المبادئ العامة في صياغة الاستبانة بعد الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الشأن، بحيث كانت فقراتها شاملة لكل جوانب مشكلة الدراسة، ويتكون نموذج الاستبانة من ثلاث أجزاء رئيسية يمكن تصنيفها كما يلي:

الجزء الأول: يحتوي هذا الجزء على البيانات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة من فئة الموظفين العاملين بالشركات الخاصة العاملة في مدينة مصراتة متمثلة في المستوى العلمي، العمر، الخبرة العملية.

الجزء الثاني: يشمل هذا الجزء على عدد إجمالي متكون من 12 عبارة تمثل محور القيم التنظيمية والذي يتكون من أربع ابعاد، ويشمل كل بعد على ثلاث فقرات وهي: ادارة الادارة، وادارة المهام وادارة العلاقات الانسانية وادارة البيئة.

الجزء الثالث: يتكون من 12 عبارة ممثلة لمحور الفعالية التنظيمية، والذي بدوره ينقسم الي أربع ابعاد. بعد المدخلات، يحتوي على أربع عبارات. بعد العمليات، يحتوي ايضاً على 4 عبارات. في حين ضم بعد المخرجات على 3 عبارات. واخيراً، احتوى بعد البيئة على عبارة واحدة.

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المديرين بالشركات الصناعية الخاصة العاملة بمدينة مصراته، ونظراً لصعوبة استخدام طريقة الحصر الشامل لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة لاعتبارات تتعلق بالوقت والجهد والتكاليف المالية. تم اخذ عينة عشوائية بسيطة حجمها 75 مفردة، من المديرين بالشركات الصناعية الخاصة العاملة بمدينة مصراته، وبعد فترة من الزمن تم استلامها وبفحصها تبين صلاحيتها للتحليل.

ثالثا: المقاييس والاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تم استخدام مجموعة من المقاييس والاختبارات الإحصائية في هذه الدراسة لمعالجة البيانات المتحصلة، وذلك كما يلي:

- التكرار النسبي: يستخدم لمعرفة نسبة تكرار كل فئة او مفردة من مفردات العينة.
- المتوسط الحسابي: يستخدم لمعرفة درجة كل بديل.
- اختبار كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha: يستخدم لاختبار ثبات إجابات مفردات العينة على أسئلة الاستبيان.
- اختبار تي (t–Test) للعينة الواحدة: يستخدم لاختبار درجات الموافقة على درجة تأثير كل محور من محاور الدراسة المتعلقة بمتوسط المجتمع الذي سحبت منه العينة.
- معامل سيبرمان للارتباط R : يستخدم في معرفة نوع ودرجة العلاقة بين متغيري الدراسة.

رابعا: اختبارات صدق الأداة وثباتها

يقصد بصدق الأداة، قدرة الاستبانة على قياس المتغيرات التي وضعت لقياسها، كما يقصد بالصدق شمولية قائمة الاستبانة لكل العناصر أو العبارات التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح عباراتها ومفرداتها من ناحية أخرى بشكل يجعل من خصائصها البساطة، وسهولة الفهم. أما ثبات الأداة فيعني إمكانية الحصول على نفس النتائج في حالة تكرار الدراسة في ظروف متشابهة وباستخدام الأداة نفسها.

- **الصدق الظاهري (صدق المحكمين)**

تم القيام بعدد من الإجراءات للتأكد من صلاحية الاستبانة وجودتها للغرض الذي أُعدت من أجله وذلك بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في الجامعات الليبية، وبناءً على الملاحظات القيمة الواردة منهم تم إجراء كل التعديلات المطلوبة على استمارة الاستبيان لتخرج بشكلها النهائي.

- **ثبات الاستبانة:**

يقصد بثبات الاستبانة الاستقرار في نتائجها وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة تطبيقها على نفس أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. تم التحقق من ثبات صحيفة الاستبيان من خلال معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient)، كانت النتائج كما هي في الجدول التالي

جدول رقم (1) نتائج اختبار كرو نباخ ألفا

	المحور	عدد العبارات	معامل ألفا
1	التنظيمية القيم	12	0.872
2	الفعالية التنظيمية	12	0.887
	الدرجة الكلية	24	0.935

يتضح من خلال الجدول السابق أن معامل ألفا كرو نباخ لكل محور من محوري الاستبانة وللدرجة الكلية كان أكبر من 0.80، وهي أكبر من القيمة المفترضة البالغة (0.60)، عليه فإن الباحث قد تأكد من صدق وثبات الاستبانة وصلاحيتها للتحليل والإجابة على أسئلة الدراسة ومن تم الوصول للنتائج اللازمة لاختبار فرضية الدراسة التي وضعت من أجلها الاستمارة.

- **صدق الاتساق الداخلي**

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل عبارة من العبارات المتعلقة بموضوع الدراسة مع الدرجة الكلية للمحور ككل. في هذه الدراسة قد تم حساب الاتساق الداخلي من خلال أخذ الجدر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (2) الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان

	المحور	معامل الاتساق	القرار حول الاتساق
1	التنظيمية القيم	0.934	متسق
2	الفعالية التنظيمية	0.942	متسق
	الدرجة الكلية	0.967	متسق

من الجدول رقم (2) يلاحظ أن درجة الاتساق الداخلي بين عبارات كل محور من محوري الدراسة كانت عالية جداً. مما يدل أن الاستمارة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي لجميع عبارات محاورها، وبذلك تكون الاستمارة مناسبة للغرض الذي وضعت من أجله.

10.2.المبحث الثاني: تحليل بيانات الدراسة

أولا: تحليل البيانات الوصفية للدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتقدير درجة إجابة فئات الدراسة حول أسئلة الاستبيان، حيث كانت الدرجات من 1 إلى 5 ابتداءً من غير موافق بشدة إلى موافق بشدة. بحيث كان (غير موافق بشدة=1، غير موافق=2، محايد=3، موافق=4، موافق بشدة=5). بالتالي يكون متوسط هذه الاجابات يساوي (3)، فإذا كان المتوسط الحسابي للإجابات 3 فهذا يشير إلى إن الإجابة حول هذه العبارة كانت بالحياد، وإذا كان أكبر من 3 فهذا يشير إلى أن الإجابة كانت بالموافقة، أما إذا كان أقل من 3 فإنه يشير إلى أن الإجابة كانت بعدم الموافقة. بالتالي يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الاجابات يختلف عن 3 أم لا. وبعد الانتهاء من ترميز الاجابات وإدخال بيانات الدراسة باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة SPSS. (Statistical Package for Social Science)

تم ايجاد الجدول التكراري للعوامل الديموغرافية (العمر، الخبرة العملية، المستوى العلمي)، فكانت النتائج وفق الجدول:

الجدول رقم (3) التكرار النسبي للعوامل الديموغرافية

عوامل ديموغرافية		عدد المنتمين	النسبة من 100
العمر	من سن 20–29 سنة	20.0	26.7
	من سن 30–39 سنة	29.0	38.7
	من سن 40–49 سنة	21.0	28.0
	من 50سنة فأكثر	5.0	6.7
الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	17.0	22.7
	من 5– 9 سنوات	35.0	46.7
	من 10–14 سنة	9.0	12.0
	من 15–19 سنة	4.0	5.3
	من 20–24 سنة	8.0	10.7
	أكثر من 25 سنة	2.0	2.7
المستوى التعليمي	دبلوم متوسط	9	13.3
	بكالوريوس	41	54.7
	دبلوم عالي	13	17.3
	ماجستير	11	14.7

يتضح من الجدول رقم (3) أن ما نسبته 93.4% من المشاركين تقريباً اعمارهم تتراوح بين 20-49 سنة، مما يمكنهم بالقيام بالأعمال بصورة جيدة، وان ما نسبته 77.4% يتمتعون بالخبرة في مجال عملهم تفوق الخمس سنوات، ونسبة 86.7% تقريباً من المشاركين يحملون مؤهل بكالوريوس فأكثر.

مما تقدم نســـتطيع الاعتماد على اجابات الافراد المبحثين وتعميمها على مجتمع الدراســـة والاخذ بنتائجها.

ثانيا: تحليل متغيرات الدراسة

قبل الشروع في اختبار الفرضية يجب معرفة مدى توافر القيم التنظيمية والطرق المستخدمة في قياس الفاعلية التنظيمية بالشركات الخاصة العاملة بمصراته.

1.القيم التنظيمية:

هناك أربع قيم تنظيمية يفترض ان تطبق في المؤسسات، لمعرفة ذلك نختبر كلاً على حده وفق الاتي:

أ- مدى تطبيق قيمة ادارة الادارة

لمعرفة مدى تطبيق قيمة ادارة الادارة في الشـركات الخاصــة العاملة بمدينة مصــراته، قام الباحث بإيجاد التكرار النسبي لكل بديل والمتوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات البعد، كذلك استخدام اختبار تي (t) Test – حول المتوســط الفرضــي $\mu_0 = 3$ لكل عبارة من عبارات بعد ادارة الادارة وللدرجة الكلية للبعد. فكانت نتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4) نتائج التكرار النسبي واختبار T حول تطبيق قيمة ادارة الإدارة

		العبارة	التكرار النسبي للبدائل					المتوسط الحسابي	P-value	القرار
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
		ادارة الإدارة								
1	الصفوة	المديرين بالمؤسسة لهم القدرات القيادية التي تؤهلهم لمناصبهم.	0.00	14.7	22.7	52.00	10.70	3.587	0.000	موافقة
2	القوة	يملك المديرون والمسؤولون قدرة التأثير على مرؤوسيهم	400	17.4	22.7	44.00	12.00	3.427	0.001	موافقة
3	المكافأة	يمنح العاملين المكافآت اللازمة مقابل التميز في أدائهم	4.00	20.0	28.0	76.70	21.30	3.413	0.000	موافقة
الدرجة الكلية لإدارة الإدارة								**3.476**	**0.001**	**موافقة**

من خلال الجدول (4)، نلاحظ ان جميع العبارات كانت نســـبة اجابة الموافقة هي الاكبر من بين البدائل، كذلك مستوى المعنوية المشاهد P– value كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$، وبمتوسطات حسابية أكبر من 3، مما يؤكد اجابة الموظفين المبحثين بالموافقة حول هذه العبارات. أي ان

المديرين بالمؤسسة لهم القدرات القيادية التي تؤهلهم لمناصبهم من خلال التأثير على مرؤوسيهم والمساهمة في منحهم المكافآت اللازمة مقابل التميز في أدائهم.

مما سبق ومن خلال المتوسط الحسابي ومستوى المعنوية المشاهد P– value للدرجة الكلية لبعد قيمة ادارة الادارة، يمكن القول هناك تطبيق للقيمة التنظيمية (ادارة الادارة) بالشركات الخاصة العاملة بمدينة مصراته.

ب- مدى تطبيق قيمة إدارة المهام:

لمعرفة مدى تطبيق قيمة إدارة المهام في الشركات الخاصة العاملة بمدينة مصراته، قام الباحث بإيجاد التكرار النسبي لكل بديل والمتوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات البعد، كذلك استخدام اختبار تي (t) Test – حول المتوسط الفرضي $\mu_0 = 3$ لكل عبارة من عبارات بعد إدارة المهام وللدرجة الكلية للبعد. فكانت نتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (5) نتائج التكرار النسبي واختبار t حول تطبيق قيمة إدارة المهام

		العبارة	التكرار النسبي للبدائل					المتوسط الحسابي	P-Value	القرار
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
		إدارة المهام								
1	الفعالية	يتلقى المديرون التدريب الكافي على أساليب اتخاذ القرارات	4.0	21.3	34.7	30.7	9.3	3.20	0.092	حياد
2	الكفاءة	يحرص العاملون على إنجاز أعمالهم المكلفين بها بدقة وسرعة واتقان.	4.0	6.7	26.7	52.0	10.7	3.59	0.000	موافقة
3	الاقتصاد	يتم التصرف في الأموال والموارد في الأغراض المخطط لها فقط.	0.0	12.0	37.3	37.3	13.3	3.52	0.000	موافقة
الدرجة الكلية لإدارة المهام								**3.44**	**0.000**	**موافقة**

من خلال الجدول، نلاحظ ان العبارتين (2،3) كانت نسبة اجابة الموافقة هي الاكبر من بين البدائل، كذلك مستوى المعنوية المشاهد P– value كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$، وبمتوسطات حسابية أكبر من 3، مما يؤكد اجابة الموظفين المبحثين بالموافقة حول هذه العبارات. أي ان العاملون بالشركات الخاصة يقومون بإنجاز الاعمال المكلفين بها بدقة وسرعة واتقان من خلال التصرف في الأموال والموارد في الأغراض المخطط لها فقط.

اما العبارة الاولى فيوجد بها تفاوت في نسب البدائل، لتحديد من البديل الاقوى ننظر لمستوى المعنوية المشاهد P– value للعبارة، والذي تبين انه أكبر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$. مما

يدل على ان الموظفين المبحثين اجابوا بالحياد على هذه العبارة. أي بمعنى، قد يكون المديرون تلقوا التدريب الكافي على أساليب اتخاذ القرارات.

مما سبق ومن خلال المتوسط الحسابي ومستوى المعنوية المشاهد P– value للدرجة الكلية لبعد قيمة ادارة المهام، نستنتج ان الشركات الخاصة العاملة بمدينة مصراته تطبق القيمة التنظيمية (ادارة المهام).

ت- مدى تطبيق قيمة إدارة العلاقات الإنسانية:

لمعرفة مدى تطبيق قيمة إدارة العلاقات الإنسانية في الشركات الخاصة العاملة بمدينة مصراته، قام الباحث بإيجاد التكرار النسبي لكل بديل والمتوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات البعد، كذلك استخدام اختبار تي (t – Test) حول المتوسط الفرضي $\mu_0 = 3$ لكل عبارة من عبارات بعد إدارة العلاقات الإنسانية وللدرجة الكلية للبعد. فكانت نتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (6) نتائج التكرار النسبي واختبار t حول تطبيق قيمة إدارة العلاقات الإنسانية

		العبارة	التكرار النسبي للبدائل					المتوسط الحسابي	P-value	القرار
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
إدارة العلاقات الإنسانية										
1	العدل	هناك فرص متساوية لجميع العاملين لسماع شكاويهم وتظلماتهم عند نشوء الصراعات والخلاف	12.0	21.3	18.7	36.0	12.0	3.15	0.308	حياد
2	القانون والنظام	تسهم القواعد التنظيمية المعمول بها في سرعة إنجاز الأعمال بالمؤسسة.	0.0	21.3	21.3	40.0	17.3	3.53	0.000	موافقة
3	فرق العمل	هناك اهتمام بالغ بإنجاز العديد من الأعمال عن طريق فرق العمل	0.0	17.3	36.0	40.0	6.7	3.36	0.000	موافقة
الدرجة الكلية لإدارة العلاقات الإنسانية								**3.35**	**0.001**	**موافقة**

من خلال الجدول (6)، نلاحظ ان العبارتين (3،2) كانت نسبة اجابة الموافقة هي الاكبر من بين البدائل، كذلك مستوى المعنوية المشاهد P– value كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$، وبمتوسطات حسابية أكبر من 3، مما يؤكد اجابة الموظفين المبحثين بالموافقة حول هاتين العبارتين. أي ان فرق العمل بالمؤسسة تهتم بإنجاز العديد من الأعمال بسرعة، وذلك من خلال العمل وفق القواعد التنظيمية المعمول بالمؤسسة محل البحث.

اما العبارة الاولى فيوجد بها تفاوت في نسب البدائل، لتحديد من البديل الاقوى ننظر لمستوى المعنوية المشاهد P– value للعبارة، والذي تبين انه أكبر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$. مما يدل على ان الموظفين المبحوثين اجابوا بالحياد على هذه العبارة. أي بمعنى، لا يمكن الجزم حول تساوي

الفرص لذي لجميع العاملين لسماع شكاويهم وتظلماتهم عند نشوء الصراعات والخلاف. مما سبق ومن خلال المتوسط الحسابي ومستوى المعنوية المشاهد P– value للدرجة الكلية لبعد قيمة ادارة العلاقات الإنسانية، نستنتج ان الشركات الخاصة العاملة بمدينة مصراته تطبق القيمة التنظيمية (إدارة العلاقات الإنسانية).

ث- مدى تطبيق قيمة إدارة البيئة

لمعرفة مدى تطبيق قيمة إدارة البيئة في الشركات الخاصة العاملة بمدينة مصراته، قام الباحث بإيجاد التكرار النسبي لكل بديل والمتوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات البعد، كذلك استخدام اختبار تي (t–Test) حول المتوسط الفرضي $\mu_0 = 3$ لكل عبارة من عبارات بعد ادارة البيئة وللدرجة الكلية للبعد. فكانت نتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (7) نتائج التكرار النسبي واختبار t حول تطبيق قيمة ادارة البيئة

	العبارة		التكرار النسبي للبدائل					المتوسط الحسابي	P-value	القرار
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
	ادارة البيئة									
1	التنافس	يتم خلق التنافس بين جماعات وفرق العمل بالمؤسسة لتحسين الأداء.	20.0	30.7	44.0	5.3	20.0	3.347	0.001	موافقة
2	الدفاع	يتم أخذ التهديدات التي تتعرض لها المؤسسة من الخارج بجدّية	4.0	8.0	18.7	33.3	36.0	3.893	0.001	موافقة
3	استغلال الفرص	تغتنم إدارة المؤسسة أغلب الفرص المتاحة أمامها وبشكل جيد	0.00	13.3	29.3	38.7	18.7	3.627	0.000	موافقة
	الدرجة الكلية لإدارة الإدارة							**3.622**	**0.000**	**موافقة**

من خلال الجدول (7)، نلاحظ ان جميع العبارات كانت نسبة اجابة الموافقة هي الاكبر من بين البدائل، كذلك مستوى المعنوية المشاهد P– value كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$، وبمتوسطات حسابية أكبر من 3، مما يؤكد اجابة الموظفين المبحثين بالموافقة حول هذه العبارات. أي ان المؤسسة تأخذ التهديدات التي تتعرض لها من خارجها بجدّية وحزم، تعمل على اغتنام أغلب الفرص التي تتاح أمامها، كما انها تعمل على خلق جو للتنافس بين جماعات وفرق العمل بغرض لتحسين الأداء.

مما سبق ومن خلال المتوسط الحسابي ومستوى المعنوية المشاهد P– value للدرجة الكلية لبعد قيمة ادارة البيئة، يمكن القول هناك تطبيق للقيمة التنظيمية (ادارة البيئة) بالشركات الخاصة العاملة بمدينة مصراته.

جدول رقم (8) نتائج اختبار t حول تطبيق القيم التنظيمية (قيم العمل)

المحور	المتوسط الحسابي	P-value	القرار
القيم التنظيمية (قيم العمل)	3.470	0.000	موافقة

من خلال نتائج الحالات الاربعة السابقة، ونتيجة الجدول (8)، نجد ان مستوى المعنوية المشاهد P– value كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$، وبمتوسط حسابي أكبر من 3، مما يدل على كون القيم التنظيمية (قيم العمل) مطبقة بالشركات الخاصة العاملة بمدينة مصراته.

2-الفعالية التنظيمية:

تم الاعتماد على المقاييس الاتية لاختبار الفعالية التنظيمية بالشركات قيد الدراسة:

أ- مدى تطبيق فعالية المدخلات

لمعرفة مدى تطبيق فعالية المدخلات في الشركات الخاصة العاملة بمدينة مصراته، قام الباحث بإيجاد التكرار النسبي لكل بديل والمتوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات البعد، كذلك استخدام اختبار تي (t – Test) حول المتوسط الفرضي $\mu_0 = 3$ لكل عبارة من عبارات بعد المدخلات وللدرجة الكلية للبعد. فكانت نتائج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم(9) نتائج التكرار النسبي واختبار t حول تطبيق فعالية المدخلات

	العبارة		التكرار النسبي للبدائل					المتوسط الحسابي	P-value	القرار
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
	المدخلات									
1	التخطيط	يتم إعداد خطط العمل بالمؤسسة بشكل علمي ومدروس	0.00	13.3	30.7	46.7	9.3	3.520	0.000	موافقة
2	الإمكانيات البشرية	تضم المؤسسة عناصر بشرية مؤهلة وذات كفاءة	0.00	6.70	0.00	70.7	22.7	4.093	0.000	موافقة
3	الإمكانيات المادية	تمتلك المؤسسة الموارد المالية والمعدات والتجهيزات الكافية للعمل	2.7	12.0	13.3	58.7	13.3	3.680	0.000	موافقة
4	الأهداف	يتم تحديد الأهداف طبقاً للإمكانيات والطموحات	0.00	22.7	25.3	38.7	13.3	3.427	0.000	موافقة
الدرجة الكلية للمدخلات								**3.680**	**0.000**	**موافقة**

من خلال الجدول (9)، نلاحظ ان جميع العبارات كانت نسبة اجابة الموافقة هي الاكبر من بين البدائل، كذلك مستوى المعنوية المشاهد P– value كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$، وبمتوسطات حسابية أكبر من 3، مما يؤكد اجابة الموظفين المبحثين بالموافقة حول هذه العبارات. أي ان

المؤسسة تعمل على اعداد خطط العمل بشكل علمي مدروس بغرض تطبيق الاهداف وفق الامكانيات والموارد المالية والمعدات والتجهيزات الكافية لتحقيق الهدف، وذلك بتمكين العناصر البشرية المؤهلة وذات الكفاءة العالية.

مما سبق ومن خلال المتوسط الحسابي ومستوى المعنوية المشاهد P– value للدرجة الكلية لمقياس فعالية المدخلات، يمكن القول بتطبيق الفعالية التنظيمية (المدخلات) بالشركات الخاصة العاملة بمدينة مصراته.

ب- مدى تطبيق فعالية العمليات:

لمعرفة مدى تطبيق فعالية العمليات في الشركات الخاصة العاملة بمدينة مصراته، قام الباحث بإيجاد التكرار النسبي لكل بديل والمتوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات البعد، كذلك استخدام اختبار تي (t) Test – حول المتوسط الفرضي $\mu_0 = 3$ لكل عبارة من عبارات بعد العمليات وللدرجة الكلية للبعد. فكانت نتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (10) نتائج التكرار النسبي واختبار t حول تطبيق فعالية العمليات

	العبارة		التكرار النسبي للبدائل					المتوسط الحسابي	P-value	القرار
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
	العمليات									
1	الحوافز	يتناسب ما يتحصل عليه العاملون مع ما يبذلونه من مجهودات	9.3	21.3	24.0	30.7	14.7	3.200	0.156	حياد
2	القيادة	يتيح المديرين للعاملين معهم فرصة المشاركة في إعداد الخطط ورسم السياسيات بالمؤسسة.	2.7	30.7	30.7	25.3	10.7	3.107	0.381	حايد
3	الاتصالات	يتحصل العاملون على المعلومات اللازمة بخصوص العمل وفي الوقت المناسب.	0.00	13.3	36.0	36.0	14.7	3.520	0.000	موافقة
4	اتخاذ القرارات	لا يوجد تناقض في القرارات التي تقوم الإدارة باتخاذها	0.00	22.7	24.0	46.7	6.7	3.373	0.001	موافقة
	الدرجة الكلية للعمليات							**3.300**	**0.001**	**موافقة**

من خلال الجدول (10)، نلاحظ ان العبارتين (3،4) كانت نسبة اجابة الموافقة هي الاكبر من بين البدائل، كذلك مستوى المعنوية المشاهد P– value كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$ ،

وبمتوسطين حسابيين أكبر من 3، مما يؤكد اجابة الموظفين المبحثين بالموافقة حول هاتين العبارتين. أي انه لا يوجد تناقض في القرارات التي تقوم الإدارة باتخاذها، كما انها توفر للعاملين لديها كافة المعلومات اللازمة بخصوص العمل وفي الوقت المناسب.

اما العبارتين (1،2) فيوجد بهما تفاوت في نسب البدائل، لتحديد من البديل الاقوى ننظر لمستوى المعنوية المشاهد P– value للعبارتين، والذي تبين انهما أكبر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$. مما يدل على ان الموظفين المبحثين اجابوا بالحياد على هذه العبارتين. أي بمعنى، يوجد نوعاً ما تناسب بين ما يتحصل عليه العاملون مع ما يبذلونه من مجهودات، كما ان المديرين قد يتيحون للعاملين معهم فرصة المشاركة في إعداد الخطط ورسم السياسيات بالمؤسسة.

مما سبق ومن خلال المتوسط الحسابي ومستوى المعنوية المشاهد P– value للدرجة الكلية لبعد فاعلية العمليات، نستنتج ان الشركات الخاصة العاملة بمدينة مصراته تطبق الفعالية التنظيمية (العمليات).

ت– مدى تطبيق فعالية المخرجات:

لمعرفة مدى تطبيق فعالية المخرجات في الشركات الخاصة العاملة بمدينة مصراته، قام الباحث بإيجاد التكرار النسبي لكل بديل والمتوسط الحسابي لكل عبارة من عبارات البعد، كذلك استخدام اختبار تي (t – Test) حول المتوسط الفرضي $\mu_0 = 3$ لكل عبارة من عبارات بعد المخرجات وللدرجة الكلية للبعد. فكانت نتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (11) نتائج التكرار النسبي واختبار t حول تطبيق فعالية المخرجات

	العبارة		التكرار النسبي للبدائل					المتوسط الحسابي	P-value	القرار
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
	المخرجات									
1	الجودة	يتم الإنتاج بالمؤسسة وفقاً لمعايير الجودة المعتمدة.	0.00	13.3	26.7	54.7	5.3	3.520	0.000	موافقة
2	الأرباح	تحقق المؤسسة الأرباح التي تم التخطيط لها.	0.0	10.7	34.7	46.7	8.0	3.520	0.000	موافقة
3	الإنتاج	يتم الوصول للإنتاج المستهدف سنوياً	0.0	9.3	49.3	36.0	5.3	3.373	0.000	موافقة
	الدرجة الكلية للمخرجات							**3.471**	**0.000**	**موافقة**

من خلال الجدول (11)، نلاحظ ان جميع العبارات كانت نسبة اجابة الموافقة هي الاكبر من بين البدائل، كذلك مستوى المعنوية المشاهد P– value كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$،

وبمتوسطات حسابية أكبر من 3، مما يؤكد اجابة الموظفين المبحثين بالموافقة حول هذه العبارات. أي ان بالمؤسسة تنتج وفق معايير الجودة المعتمدة، مما يساعد في الوصول للإنتاج المستهدف سنوياً، فيجعلها تحقق الأرباح التي تم خططت لها.

مما سبق ومن خلال المتوسط الحسابي ومستوى المعنوية المشاهد P– value للدرجة الكلية لبعد فاعلية المخرجات، نستنتج ان الشركات الخاصة العاملة بمدينة مصراته تطبق الفعالية التنظيمية للمخرجات.

ث- مدى تطبيق فعالية البيئة

لمعرفة مدى تطبيق فعالية البيئة في الشركات الخاصة العاملة بمدينة مصراته، قام الباحث بإيجاد التكرار النسبي لكل بديل والمتوسط الحسابي لمقياس فعالية البيئة، كذلك استخدام اختبار تي (t – Test) حول المتوسط الفرضي $\mu_0 = 3$ لبعد البيئة. فكانت نتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (12) نتائج التكرار النسبي واختبار t حول تطبيق فعالية البيئة

العبارة	التكرار النسبي للبدائل					المتوسط الحسابي	P-value	القرار
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
البيئة								
تتمكن إدارة المؤسسة من الحصول على المواد الخام اللازمة وتسويق الإنتاج بشكل جيد	0.00	10.7	28.0	48.0	13.3	3.64	0.000	موافقة

من خلال الجدول (12)، نلاحظ ان نسبة اجابة الموافقة هي الاكبر من بين البدائل، كذلك مستوى المعنوية المشاهد P– value كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$، وبمتوسط حسابي أكبر من 3، مما يؤكد اجابة الموظفين المبحوثين بالموافقة حول هذه العبارة. أي ان إدارة المؤسسة تتمكن من الحصول على المواد الخام اللازمة وتسويق الإنتاج بشكل جيد. مما يجعل الفعالية التنظيمية (البيئة) مطبقة بالشركات الخاصة العاملة بمدينة مصراته.

جدول رقم (13) نتائج اختبار t حول تطبيق الفعالية التنظيمية

المحور	المتوسط الحسابي	P–value	القرار
الفعالية التنظيمية	3.496	0.000	موافقة

من خلال نتائج الابعاد الاربعة السابقة، ومن خلال نتائج الجدول (13)، نجد ان مستوى المعنوية المشاهد P– value كان أصغر من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.05$، وبمتوسط حسابي أكبر من 3، مما يدل على ان الفعالية التنظيمية مطبقة بالشركات الخاصة العاملة بمدينة مصراته.

ثالثا: اختبار فرضية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على الفرضية الرئيسية الاتية:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيم العمل السائدة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة وبين فعاليتها التنظيمية"

لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة بين قيم العمل السائدة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة وبين فعاليتها التنظيمية، تم استخدام اختبار Spearman's لفروق الرتب لمحوري القيم التنظيمية والفعالية التنظيمية، فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (14) نتائج اختبار Spearman's لفروق الرتب لمحوري القيم التنظيمية والفعالية التنظيمية

	العوامل	الفعالية التنظيمية	القيم التنظيمية
الفعالية التنظيمية	قيمة معامل الارتباط	1.000	0.845**
	مستوى المعنوية المشاهد	-	0.000
القيم التنظيمية	قيمة معامل الارتباط	0.845**	-
	مستوى المعنوية المشاهد	0.000	1.000

يتضح من الجدول رقم (14) أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد (P-Value=0.000) أقل من مستوى المعنوية المحدد $\alpha = 0.01$، وسجلت قيمة معامل الارتباط (0.845**). مما يدل على وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين القيم والفعالية التنظيمية في الشركات الخاصة العاملة بمدينة مصراته.

10.3. المبحث الثالث: النتائج والتوصيات

أولا: النتائج : من خلال تحليل البيانات المتحصل عليها تم التوصل الى النتائج الاتية:

1. ان هناك علاقة طردية قوية بين القيم التنظيمية والفعالية التنظيمية في الشركات الصناعية الخاصة العاملة في مدينة مصراته ويؤكد ذلك الجدول رقم (14).
2. الشركات الصناعية الخاصة العاملة في مدينة مصراته تطبق ابعاد القيم التنظيمية الأربعة وهي إدارة الإدارة، وإدارة المهام، إدارة العلاقات الإنسانية، وإدارة البيئية، ويؤكد ذلك الجداول ارقام 9، 10، 11، 12.
3. تم التحقق من فعالية الشركات قيد الدراسة من خلال قياس ابعاد الفعالية التنظيمية الأربعة وهي المدخلات والعمليات والمخرجات والبيئة.

تانيا: التوصيات : من خلال النتائج التي تم التوصل اليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. العمل على الاستمرار في تحقيق الفعالية التنظيمية بالشركات الصناعية العاملة بمدينة مصراته من خلال دعم القيم التنظيمية المتمثلة في قيم الادارة والمهام والعلاقات والبيئة.
2. استثمار العلاقة القوية بين الفعالية التنظيمية والقيم التنظيمية في الشركات قيد الدراسة من خلال دعم القيم التنظيمية وتحقيق الكفاءة والميزة التنافسية بهذه الشركات.
3. تطوير القيم التنظيمية السائدة في الشركات قيد الدراسة بالشكل الذي يحقق الكفاءة والفعالية اللازمة.
4. تطوير مقاييس للفعالية التنظيمية تواكب التطورات الحاصلة في القطاع الخاص.

المراجع العربية:

ابن منظور، لسان العرب، 2008، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت – لبنان.

بدر، حامد، أحمد، 2002، **إدارة المنظمات**، دار العلم، الكويت.

حريم، حسين، 2000، **تصميم المنظمة، الهيكل وإجراءات العمل**، ط2، دار حامد، عمان.

حسين، حريم، 2003، **إدارة المنظمات، منظور كلي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

زيان، عبد الرزاق محمد، والمنعم، فهد بن محمد، 2008، دراســـة **تقويمية للفعالية التنظيمية للكليات التقنية بالمملكة العربية السعودية**، دورية الإدارة العامة، المجلد (78)، العدد (03).

سعيد السالم، مؤيد، 2005، نظرية المنظمة – **الهيكل والتصميم**، دار وائل للنشر، ط (02)، عمان.

سلاطنية بلقاسم، وآخرون، 2013، **الفعالية التنظيمية في المؤسسة، مدخل سوسيولوجي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

الشماع، خليل محمد وحمود، خضير كاظم، 2007، **نظرية المنظمات**، ط (03)، عمان، دار المسيرة.

الصريصري، دخيل الله محمد، 1992، **دراسة الفعالية التنظيمية لقطاع التعليم**، رسالة دكتوراه (منشورة)، جامعة المنوفية، السعودية.

العارف، نادية، 2005، **الإدارة الاستراتيجية**، ط3، الدار الجامعية، الإسكندرية.

العميان، محمود سليمان، 2010، **السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال**، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، ط5.

فرانســـيس، ديفيد، وود كوك، مايك، **القيم التنظيمية، ترجمة:** عبد الرحمن الهيجان، معهد الإدارة العامة للبحوث، السعودية، 1995.

القريوتي، محمد قاسم، **نظرية المنظمة**، 2000، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

كاظم حمود، خضير، 2002، **السلوك التنظيمي**، دار صفاء، عمان.

اللوزي، موسى، 2002، **التنظيم وإجراءات العمل**، دار وائل، عمان.

نصر الدين، جابر والهاشمي، كوليا، **مفاهيم أساسية في علم النفس الاجتماعي**، 2006، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر.

وحيد، أحمد عبد اللطيف، **علم النفس الاجتماعي**، 2001، دار المسيرة، عمان.

المراجع الاجنبية:

Kim Cameron & Hodge Anthony,1998 **organization, Theory**, Richard Templar, 2013, **The rules of work**, 10th ed, London, UK, px.

StephenRobbins, 1990, **GrganizationTheory:structure,Designand and Applications**.

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 1 يونيو 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

محددات الأمية المالية لدى طلاب المعاهد العليا والجامعات الليبية

دراسة تطبيقية على طلاب المعاهد العليا والجامعات في مدينة بنغازي

طارق عبدالحفيظ عبدالدائم الشريف
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع بنغازي
Dr.tarek.elsharif@lab.edu.ly

عبدالحكيم سليم إدريس موسى
المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية بنغازي
hakim22388766@gmail.com

عبدالحفيظ عبدالسلام عبدالهادي زيد
المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية بنغازي
Abdo71.2008@gmail.com

فيصل محمود محمد المغربي
المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية بنغازي
Faisalalmagrpy@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023.11.18 **تاريخ القبول: 2024.02.06** **تاريخ النشر: 2024.02.13**

الملخص

بحثت هذه الدراسة عن العوامل التي تؤثر في الثقافة المالية لطلاب المعاهد العليا والجامعات في مدينة بنغازي. إذ تم إجراء مسح إلكتروني باستخدام نماذج جوجل (Google Forms)، وقامت الدراسة بالوصول إلى (672) طالبا وطالبة، وتم استبعاد (84) استبانة منها لعدم صلاحيتها للتحليل، وعلى هذا فإن الاستبانات التي تم تحليلها باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) كانت (588) استبانة، لالتقاط مقاييس المعرفة والمواقف والسلوكيات المالية جنبًا إلى جنب مع العديد من العوامل الاجتماعية والديموغرافية. وقد توصلت الدراسة إلى أن جنس الطالب، ومجال دراسته فقط هي المتغيرات التي لها تأثير على المعرفة المالية، وأيضا أظهرت النتائج أن جنس الطالب وكذلك عمره كان لهما تأثير على السلوك المالي. بينما لم يتم العثور على أي تأثير للمتغيرات الديموغرافية على الموقف المالي، كما تم العثور على قدر أكبر من التأثير للمعرفة المالية والموقف المالي بشكل إيجابي على متغير السلوك المالي. كذلك توصلت الدراسة إلى أن المعرفة المالية ليس لها تأثير على الموقف المالي، بينما لها تأثير إيجابي على السلوك المالي، في نفس الوقت لم يتبين أن هناك تأثيرا للموقف المالي على السلوك المالي. وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها الاستعانة بخبراء ماليين متخصصين لإعداد برامج محو الأمية المالية لمختلف الفئات خاصة فئة الشباب طلاب الجامعات لتوعيتهم بأهمية محو الأمية المالية، وضرورة القياس والتقييم الدوري للتطور في مستوى الأمية المالية لمختلف الفئات المجتمعية والمشاركة في المبادرات الدولية لقياس هذا التقييم.

الكلمات المفتاحية: *الأمية المالية، المعرفة المالية، الموقف المالي، السلوك المالي ، المعاهد العليا والجامعات الليبية.*

Determinants of financial illiteracy among students at Libyan higher institutes and universities

Empirical study on students of higher institutes and universities in the city of Benghazi

1st Tarek A. A. Elsharif
Libyan Academy for Postgraduate Studies، Benghazi branch
Dr.tarek.elsharif@lab.edu.ly

2nd Abdelhakim S. I. Mousa
Higher Institute of Administrative and Financial Sciences, Benghazi
hakim22388766@gmail.com

3rd Abdulhafith A. A. Zayd
Higher Institute of Administrative and Financial Sciences, Benghazi
Abdo71.2008@gmail.com

4th Faysal M. M. Almaghrabi
Higher Institute of Administrative and Financial Sciences, Benghazi
Faisalalmagrpy@gmail.com

Abstract

This study investigated the factors that affect the financial culture of students at higher institutes and universities in the city of Benghazi. An electronic survey was conducted using Google Forms, and the study reached (672) male and female students, (84) questionnaires were excluded because they were not suitable for analysis. Therefore, the questionnaires that were analyzed using the Statistical Program Package for the Social Sciences (SPSS) were (588) Questionnaire, to capture measures of financial knowledge, financial attitudes, and financial behaviors along with several socio-demographic factors. The study found that the student's gender and field of study are the only variables that have an impact on financial knowledge. The results also showed that the student's gender and age had an impact on financial behavior. While no effect was found for demographic variables on financial attitude, a greater influence of financial knowledge and financial attitude was found to be positive on the financial behavior variable. The study also found that financial knowledge does not affect financial attitude, while it has a positive effect on financial behavior. At the same time, it was not found that there is an effect of financial attitude on financial behavior. The study recommended several recommendations, the most important of which is the use of specialized financial experts to prepare financial literacy programs for various groups, especially young university students, to make them aware of the importance of financial literacy, The necessity of periodically measuring and evaluating the development in the level of financial illiteracy of various societal groups and participating in international initiatives to measure this evaluation.

Keywords: *financial illiteracy, financial knowledge, financial attitude, financial behavior, Libyan higher institutes, and universities.*

1- المقدمة

قد يصبح المال حافزًا أساسيًا للسلوك الشخصي، لكن أهمية المال ودوره في حياة شخص ما قد يختلف بين الأفراد. فقد يحظى الناس باحترام أكبر ويعيشون حياة أفضل عندما يكون لديهم سيطرة على أموالهم. لأنه قد يتم تحديد النجاح الفردي من خلال القدرة على اتخاذ القرارات المالية المتعلقة بإدارة الأموال. ولهذا من المهم بشكل أساسي معرفة كيفية كسب المال وكذلك كيفية إنفاقه واستثماره وادخاره والتحكم فيه. ويتعلق الأمر بالجهد الفردي لتحقيق الأهداف المالية بدون المعرفة بالتمويل الشخصي كأساس لذلك، فمن المؤكد أن الناس – خاصة الشباب – يواجهون صعوبات في إدارة شؤونهم المالية الشخصية بفعالية (Susan & Djajadikerta, 2017). فالمواطن بحاجة إلى حد أدنى من الثقافة المالية لإدارة أموره المالية، وهو في ذلك شبيه بالحاجة لحد أدنى من الثقافة الطبية، ولقد أدركت الدول المتقدمة أهمية نشر الثقافة المالية بين مواطنيها، وجعلتها مسؤولية الجميع ففي أمريكا أسس الكونجرس عام 2003 لجنة عرفت باسم "لجنة التعليم والثقافة المالية"، من أهم مهامها وضع الإستراتيجية القومية للثقافة المالية، وتقديم برامج عدة متخصصة لنشر الثقافة المالية (بن موسى، 2018).

ولا ترتبط الأمية المالية بشكل كبير بالأمية التعليمية، فأكثر المتعلمين لا يستطيعون اتخاذ قرارات مالية صحيحة وحاسمة، ويزداد الأمر صعوبة في ظل تعقد الخيارات أمام الناس، وعدم القدرة على معرفة الأصح، وهناك العديد من الأسر التي لا تتمكن من رسم خطة مالية واضحة كما لا تملك القدرة على مواجهة الأزمات المالية التي تعصف بها بسبب عدم معرفة التعامل الصحيح مع القرارات المالية، والنتيجة هي الغرق في الديون وانعدام الاستقرار المالي. وغالبًا ما يكون الشباب هم محور دراسات الأمية المالية لأنهم في مرحلة من الحياة تزداد فيها مسؤوليتهم المالية، مع استمرار تزايد تعقيد المشهد المالي ، وتصبح أهمية المعرفة المالية أكثر وأكثر للمستهلكين من الشباب. وأشارت العديد من الدراسات السابقة إلى أن المستوى العام لمحو الأمية المالية في جميع أنحاء العالم ضعيف (Xu and Zia, 2012) كما تُعد المعرفة المالية عاملاً مهمًا في تحديد نجاح الحياة والرفاهية (Shim et al., 2009)، بالإضافة إلى ذلك فإن الأمية المالية لها تأثير على الإزدهار الاقتصادي داخل المجتمعات (Ar–Fingreen, 2023). وفي هذا الصدد، أصبحت زيادة مستويات المعرفة المالية للمستهلكين، والشباب منهم خاصة أمرًا ضروريًا، ويعتبر تقييم المعرفة المالية وقياس مستوى الأمية المالية للمجتمع مكونًا رئيسيًا في أي سياسة للقيام بذلك.

2- الدراسات السابقة:

كان إيجاد طرق فعالة لزيادة مستويات المعرفة المالية وقياس الأمية المالية محور العديد من الدراسات السابقة، وذلك كالآتي:

1.2. دراسة (Lantara and Kartini, 2015): هدفت هذه الدراسة إلى بحث مستوى الثقافة المالية بين طلاب البكالوريوس والدراسات العليا، وذلك عن طريق دراسة الارتباط بين العوامل الديموغرافية للطلاب ومعدل محو الأمية المالية لديهم. فقد تم جمع البيانات من خلال توزيع 800 استبيان على الطلاب الجامعيين والخريجين من جامعة Gadjah Mada، إندونيسيا، والتي تغطي التخصصات التعليمية الشاملة،

والعمر، والجنس، ومستويات التعليم، والحالة الاجتماعية، والدخل، والخبرة العملية. أظهرت النتائج أن (45.39%) من المستجيبين أجابوا على الأسئلة بشكل صحيح، وهي نسبة منخفضة نسبيًا مقارنة بما وجدته دراسات أخرى في بلدان أخرى، مثلا في الولايات المتحدة (52.87%)، أو في أستراليا (53%). يبدو أيضًا أن الطلاب الذكور، وذوي الدخل المرتفع ، والذين لديهم خبرة عملية أكبر، لديهم معدل معرفة مالية أعلى. ومن أهم نتائج هذه الدراسة أيضاً أن مستويات التعليم ترتبط بشكل إيجابي بمعدل المعرفة المالية.

2.2. دراسة (Susan & Djajadikerta, 2017): هدفت هذه الدراسة إلى فهم المعرفة المالية والموقف والسلوك الماليين لطلاب الجامعات في إندونيسيا. فقد أجريت هذه الدراسة لتوضيح وصف المعرفة المالية والموقف والسلوك الماليين لطلاب الجامعات في باندونج، جاوة الغربية (Bandung, West Java)، إندونيسيا. كما حللت الدراسة تأثير المعرفة المالية على الموقف المالي وأثرهما على السلوك المالي. إذ تم استخدام نمذجة المعادلات الهيكلية لتحديد العلاقة السببية بين المتغيرات ذات الصلة. وقد أظهرت النتائج أن طلاب الجامعات محل الدراسة لديهم فهم وصفي للمعرفة المالية، ولديهم اتفاق بشأن هيبة السلطة، وقلق التخطيط للادخار، واحترام الإنجاز، وكذلك وضع خطط حول كيفية الوصول إلى الأهداف المالية. كما أشارت النتائج إلى تأثير المعرفة المالية على الموقف المالي وأثرهما على السلوك المالي.

3.2. دراسة (Pavković, et al., 2018): كان الهدف الرئيسي منها هو تقديم إجراء لتقييم الثقافة المالية لدى طلاب الجامعة. واعتمد هذا القياس على نتائج الاستطلاع الذي تم إجراؤه على عينة مكونة من (7417) طالبا من طلاب جامعة زغرب – كرواتيا. وتم تطويره باستخدام التحليل العاملي التوكيدي، والذي تضمن اختبار صلاحية نموذج القياس. وتكون هذا النموذج من أربع متغيرات واضحة: المعرفة، والمواقف، والسلوك، والمعرفة العملية، التي استخدمت لتقدير مقياس مركب لمحو الأمية المالية. وأشارت النتائج إلى عدم تجانس كبير في مستوى الثقافة المالية بين الطلاب من مختلف الوحدات المكونة لجامعة زغرب.

4.2. دراسة (Gottschall, et al., 2018): التي كانت تهدف لاستكشاف العوامل التي تؤثر على الثقافة المالية لدى طلاب جامعة سانت فرانسيس كزافييه في كندا. فقد اجريت الدراسة على (442) طالبًا جامعيًا للحصول على مقاييس المعرفة المالية والمواقف المالية والسلوكيات المالية إلى جانب العديد من العوامل الاجتماعية والديموغرافية. وأظهرت النتائج أن دخل الوالدين، وسنة الدراسة، وأعضاء هيئة التدريس الملتحقين بها، والجنس، كلها عوامل تؤثر على المعرفة. وتم التوصل إلى أن المعرفة المالية ودرجات المواقف المالية لها تأثير إيجابي أكبر على درجات السلوك المالي لدى طلاب هذه الجامعة.

5.2. دراسة (Firdaus & Anah, 2020): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كان هناك تأثير للعوامل الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية على الثقافة المالية لدى طلاب كلية الاقتصاد في جامعة هاشم الأشعري في إندونيسيا. وتمثل العوامل الاجتماعية والديموغرافية حسب الجنس ومكان الإقامة والبرنامج الدراسي والعمر والمعدل التراكمي وتعليم الوالدين، بينما تتمثل العوامل الاقتصادية في دخل الوالدين والدخل الفردي. تكون مجتمع الدراسة من (316) طالبا جميعهم طلاب كلية الاقتصاد (الإدارة والمحاسبة والاقتصاد

الإسلامي) إذ بلغ حجم العينة المستخدمة 177 طالبا باستخدام تقنية العينة العشوائية الطبقية. توصلت هذه الدراسة إلى أن المتغيرات التي لها تأثير على الثقافة المالية هي البرامج الدراسية، في حين لم يؤثر الجنس، مكان الإقامة، العمر، المعدل التراكمي، تعليم الوالدين، دخل الوالدين، والدخل الفردي على الثقافة المالية للطلاب. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن مستوى الثقافة المالية لدى الطلاب كان في الفئة المتوسطة فقد بلغ (75.82%).

6.2. دراسة (Khalisharani et al., 2022): هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير الثقافة المالية والموقف تجاه السلوك المالي بين طلاب المرحلة الجامعية. كانت هذه الدراسة عبارة عن دراسة قطاعية استخدمت منهج المسح. أجريت في جامعة (IPB)، إندونيسيا، وجامعة بوترا (UPM)، ماليزيا. فهي دراسة عبر البلاد لتحليل تأثير الثقافة المالية والمواقف تجاه السلوك المالي بين الطلاب الجامعيين الإندونيسيين والماليزيين. شملت هذه الدراسة (204) طالب من طلاب كلية علم البيئة البشرية بجامعة IPB في إندونيسيا، وجامعة بوترا UPM في ماليزيا. تم جمع البيانات باستخدام تقنية أخذ العينات الملائمة. وبشكل عام، أظهرت النتائج أن الطلاب الإندونيسيين سجلوا درجات أعلى في الثقافة المالية، في حين سجل الطلاب الماليزيون درجات أفضل في المواقف والسلوكيات المالية. كما أظهرت نتائج الدراسة أن الموقف المالي كان له تأثير إيجابي كبير على السلوك المالي لكل من الطلاب الإندونيسيين والماليزيين. علاوة على ذلك، لم يكن لخصائص الطلاب، مثل العمر والمعدل التراكمي والدخل، أي تأثير كبير على السلوك المالي. كما توصلت الدراسة إلى أن وجود المعرفة المالية والتنشئة الاجتماعية أمر ضروري لتعزيز السلوك المالي ليس فقط للتركيز على المجالات المعرفية، ولكن أيضًا لتشجيع السلوك الإيجابي لدى الطلاب.

تبين من خلال استعراض الدراسات السابقة المذكورة أنها تناولت العوامل التي تؤثر على الثقافة المالية لدى طلاب الجامعات واستخدمت مقاييس المعرفة المالية والمواقف المالية والسلوكيات المالية إلى جانب العديد من العوامل الاجتماعية والديموغرافية، مثل النوع (الجنس)، العمر، دخل الأسرة، وملكية الأسرة لأسهم في سوق الأوراق المالية من عدمه.

وفي ظل ذلك فإن ما يميز الدراسة الحالية هو أنها محاولة أولى في هذا المجال جمعت بين العوامل التي تؤثر على الثقافة المالية لدى طلاب الجامعات واستخدمت مقاييس المعرفة والمواقف والسلوكيات المالية إلى جانب العديد من العوامل الاجتماعية والديموغرافية، مع دراسة التأثير في حال كانت الجامعة التي يدرس بها الطالب جامعة حكومية "عامة" أو جامعة تتبع القطاع الخاص "خاصة"، كما تتميز بأنها درست الفرق في مستوى الثقافة المالية بين طلاب تخصص العلوم المالية وطلاب باقي التخصصات. فضلا عن كونها الدراسة الأولى – على حد علم الباحثين – للموضوع بأبعاده هذه التي تُجرى في ليبيا.

3- مشكلة الدراسة:

حظيت الثقافة المالية في الآونة الأخيرة باهتمام جِدي بسبب تزايد حالات الاستثمار الاحتيالي وأصبحت موضوعا مثيرا للاهتمام والدراسة. وخاصة بسبب قيام الدولة الليبية بتقديم منح مالية للطلاب في المرحلة الجامعية، الأمر الذي ترتب عنه ضرورة زيادة وعيهم في هذه المرحلة فيما يتعلق بإدارة شؤونهم المالية،

لكي يكونوا قادرين على إدارة هذه الشؤون بحكمة أثناء حياتهم الدراسية. لذلك، ينبغي تطوير الثقافة والمواقف المالية الجيدة أثناء الدراسة الجامعية لغرس السلوك المالي الإيجابي، الذي سينعكس فيما بعد على مستقبل حياتهم العملية، مما يتطلب بداية التعرف على محددات الأمية المالية، ومن ثم قياس مستوى الأمية المالية لدى طلاب المعاهد العليا والجامعات الليبية.

مما سبق فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما هي محددات الأمية المالية لدى طلاب المعاهد العليا والجامعات في مدينة بنغازي؟

4- أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من عدة وجوه أهمها:

1. تسليط الضوء على موضوع جديد على الساحة الليبية وهو الأمية المالية لأفراد المجتمع، وخصوصًا شريحة طلاب المعاهد العليا والجامعات الذين يمثلون مستقبل البلاد.
2. تزايد حاجة الأفراد وشريحة الشباب خاصة، إلى المعلومات المالية ليتمكنوا من اتخاذ القرار المالي المناسب والوقوف على أهم العوامل المؤثرة عند اتخاذ القرارات المالية.
3. قد اصبحت المعرفة المالية ضرورة ملحة من أجل استقراء الوضع المستقبلي عند اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية.
4. أهمية دور المعرفة المالية باعتبارها أحد المصادر المهمة التي يعتمدها الطلاب عند اتخاذ قرارات البيع، أو الشراء، أو الادخار، أو التمويل، أو الاستثمار خلال حياتهم الجامعية.

وعليه فإن تحديد مستوى الأمية المالية للطلاب بالمعاهد والجامعات الليبية وقياس محدداتها ومعرفة تأثير العوامل الديموغرافية عليها، يوصلنا إلى نتائج تساعد متخذ القرار على الوقوف على نقاط القوة والضعف والإجراءات الواجب القيام بها لتحسين مستوى المعرفة المالية للطلاب والاستفادة من انعكاسات ذلك على نجاح قراراتهم المالية الاستراتيجية، والذي سينعكس بدوره على الاستراتيجيات المستقبلية للدولة في تطبيق الشمول المالي.

5- أهداف الدراسة:

مما سبق يمكن القول إن الدراسة تهدف إلى قياس محددات الأمية المالية وعلاقاتها المتداخلة والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- تحديد محددات الأمية المالية لدى طلاب المعاهد العليا والجامعات بمدينة بنغازي.
2- قياس تأثير المتغيرات الديموغرافية على محددات الأمية المالية لدى طلاب المعاهد العليا والجامعات بمدينة بنغازي.
3- قياس تأثير المعرفة المالية على الموقف المالي لدى طلاب المعاهد العليا والجامعات بمدينة بنغازي.
4- قياس تأثير المعرفة المالية على السلوك المالي لدى طلاب المعاهد العليا والجامعات بمدينة بنغازي.
5- قياس تأثير الموقف المالي على السلوك المالي لدى طلاب المعاهد العليا والجامعات بمدينة بنغازي.
6- قياس ما إذا كان هناك فروق بين آراء المشاركين في الدراسة تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية.

6- حدود الدراسة:

تمثلت الحدود المكانية للدراسة في المعاهد العليا والجامعات، الواقعة في نطاق مدينة بنغازي، وذلك لوقوعها في حدود إقامة الباحثين مما يسهل جمع البيانات المتعلقة بالدراسة، واقتصرت الحدود البشرية للدراسة على الطلاب فقط، مما يعني أن الدراسة لم تشتمل على الموظفين وأعضاء هيئة التدريس العاملين في هذه المعاهد والجامعات، وتمت هذه الدراسة خلال الفترة من فبراير 2023م حتى أكتوبر 2023م.

7- نموذج الدراسة:

كان (Shim et al., 2009) قد اقترحوا نموذجًا لفحص الأمية المالية لدى الشباب من خلال ربط الوكلاء الاجتماعيين والقيم الشخصية بالمجال المالي وربط هذا المقياس بنجاح الحياة. النظرية التي يقترحها Shim وزملاؤه في دراستهم هي أن العوامل الاجتماعية والشخصية للشباب تؤثر على المعرفة المالية والمواقف والسلوكيات، والتي ترتبط بدورها بنجاح الحياة بشكل عام. ووجدوا صلة مباشرة بين المعرفة المالية، والموقف المالي، والسلوك المالي. بالإضافة إلى تفصيل مكونات المعرفة المالية، كما استخدم (Gottschall et al. 2018; Pavković et al. 2018; Firdaus & Anah, 2020) نموذج Shim (et al., 2009)، وبناء عليه استخدمت دراستنا هذه نفس النموذج مع تعديل وإضافة بعض المتغيرات الديموغرافية التي يعتقد أنها تؤثر على مستويات الثقافة المالية.

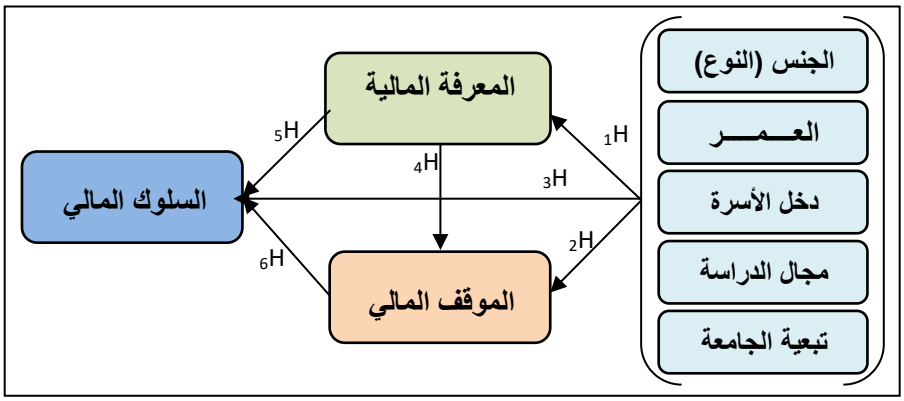

شكل رقم (01): نموذج الدراسة

فقد كانت أغلب الدراسات السابقة تدرس تأثير الجنس، العمر، متوسط دخل الأسرة إلخ ، وفي دراستنا هذه، تم إضافة متغير مجال الدراسة (علوم مالية أو غيرها من العلوم)، ومتغير تبعية الجامعة التي يدرس بها الطالب (عامة أو خاصة)، وهذا الذي لم يسبق دراسته من قبل – على حد علم الباحثين – ودراسة تأثيرها مع باقي المتغيرات الديموغرافية السابق ذكرها على المعرفة المالية، الموقف المالي، والسلوك المالي.

عليه فإن نموذج هذه الدراسة يعتبر نسخة معدلة من نموذج (Shim et al., 2009)، الذي طوره (Gottschall, et al., 2018)، كما هو موضح في الشكل (01).

8- فرضيات الدراسة:

بناءً على السؤال الرئيسي للدراسة أعلاه، وما تم سرده في الدراسات السابقة، والعلاقات المترابطة التي بينها نموذج الدراسة يهدف الباحثون لإثبات أو دحض الفرضيات الآتية:

H_1: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للمتغيرات الديموغرافية على المعرفة المالية.

H_2: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للمتغيرات الديموغرافية على الموقف المالي.

H_3: سيكون هناك تأثير للمتغيرات الديموغرافية على السلوك المالي.

H_4: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمتغير المعرفة المالية على متغير الموقف المالي.

H_5: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمتغير المعرفة المالية على متغير السلوك المالي.

H_6: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمتغير الموقف المالي على متغير السلوك المالي.

H_7: هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المشاركين في الدراسة تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية.

9- الإطار النظري للدراسة:

1.9 المعرفة المالية:

هناك مجموعة واسعة من التعريفات للمعرفة المالية. يركز بعضها على مجالات محددة من الثقافة المالية، مثل تعريف حسن المولى (2018، ص41) الذي عرفها بأنها "تركيبة من الوعي، المعرفة، المواقف والسلوك اللازمة لاتخاذ القرارات المالية السليمة من قبل المستثمرين بهدف تحقيق الرفاهية على مستوى المجتمع". وبناءً على شلبي (2018، ص141) فإن المعرفة المالية هي "جعل الفرد قادراً على قراءة وتحليل وإدارة الأوضاع المالية الشخصية التي تؤثر في تحسين وضعه المالي، وكذلك تشمل القدرة على التمييز بين الخيارات المالية ، ومناقشة القضايا المالية ، والتخطيط للمستقبل والاستجابة بكفاءة لأحداث الحياة التي تؤثر على القرارات المالية اليومية ، بما في ذلك الأحداث الاقتصادية بوجه عام". وأوضحت الحمامصي (2022، ص850) في دراستها أن المعرفة المالية تعني "الارتقاء بمستوى وعي الأفراد بالخدمات والمنتجات المالية وأهميتها متضمنة فتح حساب مصرفي والادخار والائتمان والتأمين والمدفوعات والتحويلات المالية والخدمات المالية الإلكترونية. وذلك اعتماداً على الوعي بالمفاهيم المالية الأساسية متضمنة التضخم والاستثمار والمخاطر وإدارة الأموال والتخطيط المالي والقيمة الزمنية للنقود. وتنمية المهارات المالية للأفراد المتعلقة بحساب الفائدة البسيطة، والمركبة، والمهارات العددية، والحسابية". فعندما يبدأ الطلاب الجامعيون الدراسة في الجامعات، يواجهون العديد من التحديات المالية الجديدة: إعداد الميزانية، ودفع الفواتير، وسداد الأقساط الدراسية، واستخدام بطاقات الائتمان، وإدارة المدخرات. ومن المرجح أن يتعامل الأفراد بثقة مع المشكلات المالية ويتفاعلوا بشكل مناسب مع التطورات الجديدة إذا فهموا المفاهيم المالية الأساسية والمهارات الحسابية (OECD, 2020).

وقد أظهرت بعض الدراسات أن قدرة الطلاب على التغلب على هذه التحديات يمكن أن تعتمد على معرفتهم المالية. إذ يمكن أن يساهم الفهم الدقيق للتمويل أيضًا في النمو الاقتصادي الأوسع. من ناحية أخرى، يميل الأفراد الذين لديهم مستويات منخفضة من المعرفة المالية إلى اتخاذ قرارات مالية أكثر سوءًا، ويكونون أكثر عرضة للانخراط في سلوك مالي غير مناسب، ويكونون أقل قدرة على إدارة التحديات المالية غير المتوقعة بشكل صحيح (Khalisharani et al., 2022).

2.9 الموقف المالي:

مما لا شك فيه أن المال هو شيء مطلوب في حياة الجميع. ملابسنا، وطعامنا، وتأميننا الصحي، وتعليمنا، وغيرها الكثير تتطلب المال. يفهم الكثير من الأفراد أهمية المال وفوائده. عندما يكون لديك دخل جيد وموارد مالية جيدة، سوف تحصل على الحرية والخيارات في هذه الحياة. هناك بعض الأشخاص الذين يحبون كسب المزيد من المال، وهناك أيضًا بعض الأشخاص الذين يكرهون إنفاق المال حتى على الأشياء الضرورية. ويسمى كل هذا بالاتجاهات أو المواقف المالية، وبعبارة أخرى، شخصيات الأفراد تجاه المال (Khalisharani et al., 2022).

الموقف هو كيف يفكر ويشعر الفرد قبل التصرف، وبالتالي فإن مصطلح "الموقف المالي" يصف الحالة الذهنية للفرد ورأيه وحكمه تجاه موارده المالية. ويمكن تقييم الموقف المالي الإيجابي من خلال تقييم الموقف المتعلق بإدارة التدفق النقدي أو الاستثمارات أو التخطيط، يمكن أن تكون المواقف تجاه المال أساسًا لشخصية الشخص وأسلوب إدارته. ويمكن القول إن الاتجاه أو الموقف المالي هو الميل الشخصي لفعل شيء ما ويتم التعبير عنه من خلال التقييم الإيجابي أو السلبي لشيء معين (Susan & Djajadikerta, 2017).

3.9 السلوك المالي:

طلاب السنوات الجامعية الذين يدخلون مرحلة يبدأون فيها بإدارة أموالهم بشكل مستقل، يمكن أن يؤثر سلوكهم المالي خلال هذه السنوات على القرارات التي يتخذونها في المستقبل حيث يبدأون في إعداد ميزانياتهم، ودفع فواتيرهم، وإدارة الائتمان، والتعامل مع القضايا المالية الأخرى (Shim et al., 2009). يمكن أن يؤدي عدم القدرة على إدارة القضايا المالية في النهاية إلى اتخاذ قرارات مالية غير مناسبة وخلق أعباء على مستقبلهم. حيث ذكروا (Lusardi et al., 2010) في دراستهم أن العوامل التي يمكن أن تؤثر على هذا السلوك هي التعليم، والبيئة الاجتماعية، وتأثير الوالدين، والقيم، والشخصية، وعوامل العادة، والموقف المالي. وحسب (Xiao, 2016) فإن السلوك المالي يشير إلى السلوك المتعلق بإدارة الأموال. بالإضافة إلى ذلك، فإن موقف الفرد تجاه إدارة دخله ونفقاته وكذلك القروض والاستثمارات يمكن أن يكشف أيضًا عن سلوكه المالي (Sabri et al., 2021; Laily et al., 2022). وفي نفس الوقت، يمكن تقييم السلوك المالي من خلال كيفية قيام الأفراد بأنشطتهم، وذلك من خلال معرفة ما الذي يشترونه ولماذا، وتشمل العوامل الأخرى ما إذا كان الفرد يدفع الفواتير في الوقت المحدد، ويسجل النفقات، ويضع الميزانيات المالية، ويخطط للمستقبل، ويدخر للاحتياجات غير المتوقعة، ويقارن الأسعار قبل الشراء (Khalisharani et al., 2022).

10- منهجية الدراسة:

تم توظيف المنهج النظري الوصفي التحليلي في إطار العرض النظري لمتغيرات الدراسة وعلاقاتها وبالاعتماد على المراجع العلمية من الأدبيات الأجنبية والعربية. كما تم استخدام المنهج التحليل الكمي الإحصائي للبيانات التي تم جمعها من خلال إعداد استمارة استبيان خاصة في ضوء الدراسات النظرية

والتطبيقية السابقة، وخاصة دراسة كلٍّ من (Shim et al., 2009) التي طورها (Gottschall, et al., 2018). وتم باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار (27) تحليل البيانات وعرض الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، واختبار فرضياتها.

1.10 مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة جميع الطلاب الدارسين في المعاهد العليا والجامعات بمدينة بنغازي، ونتيجة لذلك تم جمع عينة الدراسة باستخدام أسلوب العينات العشوائية.

تمكنت الدراسة من الوصول إلى (672) طالبا وطالبة وذلك باستخدام الاستبانة الالكترونية، وتم استبعاد (84) استبانة منها بنسبة (12.5%) لعدم صلاحيتها للتحليل، وبالتالي كانت الاستبانات التي تم تحليلها (588) استبانة بنسبة (87.5%).

2.10 أداة الدراسة:

تم تطوير أداة الدراسة في ضوء الدراسة السابقة والمناقشات العلمية مع زملاء أكاديميين ومتخصصين في البحث العلمي، حيث تم تصميم صحيفة استبيان باستخدام برنامج نماذج جوجل (Google Forms) مكونة من 23 فقرة، مستندة على دراسة (Gottschall, et al., 2018) بعد تعديلها، مقسمة كما هو مبين في الجدول رقم (01).

جدول 01 *متغيرات وأبعاد الدراسة*

القسم	المتغيرات	الأبعاد	الأسئلة	رموز الاسئلة
1	المتغيرات الديموغرافية	الأسئلة العامة	7 - 1	DV1 – DV7
2	المتغيرات المستقلة	المعرفة المالية	14 - 8	FK1 – FK7
		الموقف المالي	17 - 15	FA1 – FA3
3	المتغير التابع	السلوك المالي	23 - 18	FB1 – FB6

1.2.10 اختبار ثبات وصدق أداة الدراسة:

يقصد بثبات الاختبار قدرته في إعطاء نفس النتائج أو نتائج قريبة منها إذا ما أعيد تطبيقه مرة أخرى على نفس المجموعة من الأفراد (Bonett and Wright, 2015)، وتم حساب ثبات الأداة بطريقة ألفا كرونباخ، وهو اختبار لتقييم المتغيرات الموجودة في المقياس وما إذا كانت مرتبطة ببعضها بشكل إيجابي أم لا. ووفقًا لمعظم الباحثين، يجب أن تتمتع الأدوات بموثوقية تبلغ 0.60 أو أعلى (Sekaran, 2016) وهذه النتيجة تدعم الاتساق الداخلي للفقرات. وللتحقق من معامل الصدق يتم أخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات، والجدول رقم (02) يوضح ذلك.

جدول 02 نتائج اختبار ثبات وصدق أداة الدراسة

القسم	الأبعاد	عدد العناصر	ألفا كرونباخ	معامل الصدق
1	المعرفة المالية	9	0.747	0.864
2	الموقف المالي	3	0.813	0.902
3	السلوك المالي	4	0.798	0.893
-	المتوسط العام	16	0.853	0.924

في الجدول رقم (02) تم التحقق من ثبات أداة الدراسة، حيث تم حساب معامل ألفا–كرونباخ لأسئلة الاستبيان، فقد أظهرت جميع المقاييس في هذه الدراسة مستوى عاليا من الثبات إذ تجاوزت جميع المقاييس (0.60)، وبالتالي تعتبر الاستبانة موثوقا بها.

2.2.10 اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.

يستخدم هذا الاختبار لتحديد ما إذا كانت بيانات متغيرات معينة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، والاختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تتطلب توزيع البيانات بشكل طبيعي أو أن يكون حجم العينة كبيرًا بما فيه الكفاية، وإلا فإنه سيتم اللجوء إلى الاختبارات اللامعلمية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات (Sekaran, 2016) نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول رقم (03).

جدول 03 نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

ت	الأبعاد	Kolmogorov-Smirnov test			
		قيمة Z	المتوسط الحسابي	عدد أفراد العينة df	القيمة الاحتمالية
1	المعرفة المالية	0.022	0.6444	588	0.527
2	الموقف المالي	0.025	2.7803	588	0.188
3	السلوك المالي	0.023	3.7104	588	0.676

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول 03 أعلاه، أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع متغيرات الدراسة كانت أكبر من مستوى ($\alpha = 0.050$)، وهذا يعني أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي. ولذلك، تم استخدام الاختبارات المعلمية في تحليل هذه البيانات.

11- الجانب العملي للدراسة:

1.11 الإحصاء الوصفي للمتغيرات الديموغرافية:

يتناول هذا الجانب أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وذلك فيما يتعلق بالبيانات العامة (البيانات الديموغرافية) عن مجتمع الدراسة والمشاركين فيها. حيث يبين الجدول رقم (04) الخصائص الديموغرافية وتكرارات المشاركين من الطلاب في المعاهد العليا والجامعات بمدينة بنغازي.

جدول 04 الإحصاء الوصفي للمتغيرات الديموغرافية

المتغير	عناصر المتغير	عدد	%	المجموع / النسبة
النوع (الجنس)	ذكر	354	%60.2	588
	أنثى	234	%39.8	%100
العمر	أصغر من 22	114	%19.4	588 %100
	من 22 - أقل من 26	168	%28.6	
	من 26 - أقل من 30	204	%34.7	
	من 30 - أقل من 35	42	%7.1	
	من 35 - أقل من 40	18	%3.1	
	من 40 فأكبر	42	%7.1	
متوسط دخل الأسرة	لا أعرف	84	%14.3	588 %100
	أقل من 1,000 دينار	66	%11.2	
	من 1,000 - 1,500 دينار	162	%27.6	
	من 1,501 - 3,000 دينار	174	%29.6	

المتغير	عناصر المتغير	عدد	%	المجموع / النسبة
	من 3,001 - 4,500 دينار	60	%10.2	
	أكثر من 4,500 دينار	42	%7.1	
مجال الدراسة أو التخصص	علوم مالية	336	%57.1	588
	علوم أخرى	252	%42.9	%100
تبعية الكلية التي يدرس بها الطالب	عامة	468	%79.6	588
	خاصة	120	%20.4	%100

وبعد فحص البيانات يمكن استنتاج أن (60.2%) من أفراد العينة ذكور و(39.8%) إناث من إجمالي عدد أفراد العينة البالغ 588 فرداً. وأن غالبية المشاركين (82.7%) تقل أعمارهم عن 30 عاماً، مما يدل على أنهم من فئة الشباب أو الفئة العمرية المتوسطة. غالبية أُسر الطلبة (57.2%) من ذوي الدخل المتوسط (من 1,000 – 3,000 دينار)، و(17.3%) من ذوي الدخل المرتفع (من 3,001 دينار فأكثر)، و (11.2%) من ذوي الدخل المحدود (أقل من 1,000 دينار)، بينما (14.3%) لم يفصحوا عن دخل أُسَرِهم.

كما بينت النتائج أن مجال الدراسة أو التخصص للمشاركين توزع بشكل متقارب منهم بنسبة (57.1%) طلبة علوم مالية، ومنهم ما نسبته (42.9%) طلبة تخصصات أخرى. كذلك تم تحديد تبعية الجامعة أو الكلية محل الدراسة لكل المشاركين، فكان (79.6%) منهم يدرسون بالجامعات العامة، وما نسبته (20.4%) يدرسون بالجامعات الخاصة.

2.11 الإحصاء الوصفي لأبعاد الأمية المالية:

يبين هذا الجانب أهم النتائج الوصفية التي توصلت إليها الدراسة وذلك فيما يتعلق بأبعاد الأمية المالية (المعرفة المالية، الموقف المالي، السلوك المالي) لآراء أفراد العينة المشاركين في هذه الدراسة.

1.2.11 الإحصاء الوصفي لمتغير المعرفة المالية:

يبين الجدول رقم (05) الارتباط لكل فقرة من الفقرات المكونة لمتغير المعرفة المالية مع بُعد المعرفة المالية، حيث كان الارتباط بمتغير المعرفة المالية لكل الفقرات يتراوح بين (0.609 – 0.860) وهو ارتباط مرتفع نسبياً؛ ويدل على أن جميع المؤشرات كانت صالحة لقياس متغير المعرفة المالية.

جدول 05 الإحصاء الوصفي لمتغير المعرفة المالية

المتغير	العنصر الذي يقيسه	الارتباط بالمتغير الكلي	المتوسط الحسابي	%	الرتبة
FK1	معرفة المشارك لأساسيات الحساب	0.860	4.85	%97.00	1
FK6	معرفة المشارك لمفهوم الفائدة البسيطة	0.835	4.20	%84.00	2
FK4	معرفة المشارك لمفهوم التضخم	0.793	3.70	%74.00	3
FK5	معرفة المشارك بعلاقة العائد بالمخاطرة	0.622	3.60	%72.00	4
FK3	معرفة المشارك لأساسيات الاستثمار	0.609	3.20	%64.00	5
FK7	معرفة المشارك لمفهوم الفائدة المركبة	0.743	2.15	%43.00	6
FK2	معرفة المشارك بالقيمة الزمنية للنقود	0.615	0.50	%10.00	7

كما تشير نتيجة الاستبيان أيضا إلى أن متوسط إجابة المجيبين للبنود التي تمثل المعرفة المالية والتي تتكون من (معرفتهم لأساسيات الحساب ؛ ومفهوم الفائدة البسيطة ؛ ومفهوم التضخم ؛ وعلاقة العائد بالمخاطرة ؛ وأساسيات الاستثمار) كانت (0.97، 0.84، 0.74، 0.72، 0.64 على التوالي).

وهذا يعني أن الطلاب في هذه الحالة لديهم فهم عالٍ نسبيًا للمعرفة المالية، مقارنة بالمؤشرات الأخرى المتعلقة بالفوائد المركبة والقيمة الزمنية للنقود التي تحصلت على أقل المتوسطات في إجابات المشاركين في الدراسة.

2.2.11 الإحصاء الوصفي لمتغير الموقف المالي:

يوضح الجدول رقم (06) الارتباط لكل فقرة من الفقرات المكونة لمتغير الموقف المالي مع بُعد الموقف المالي، حيث كان الارتباط بمتغير الموقف المالي لكل الفقرات يتراوح بين (0.765 – 0.898) وهو ارتباط مرتفع.

جدول 06 الإحصاء الوصفي لمتغير الموقف المالي

المتغير	العنصر الذي يقيسه	الارتباط بالمتغير الكلي	المتوسط الحسابي	%	الرتبة
FA2	يرى المشارك أن المال وجد ليتم إنفاقه.	0.898	3.40	%68.00	1
FA3	المشارك يرى أن إنفاق المال أكثر ملاءمة من توفيره على المدى الطويل.	0.860	2.52	%50.40	2
FA1	المشارك من الناحية المادية يفضل العيش لهذا اليوم وترك الغد يعتني بنفسه.	0.765	2.40	%48.00	3

وهذا يدل على أن جميع المؤشرات المكونة لمتغير الموقف المالي كانت صالحة لقياسه. كما أشارت نتيجة الاستبيان أيضا إلى أن متوسط إجابة المجيبين التي تمثل الموقف المالي والتي تتكون من (المشارك يرى أن المال وجد ليتم إنفاقه) كانت بمتوسط (3.40) وبنسبة (68%). أما باقي المؤشرات الأخرى المتعلقة بالموقف المالي تحصلت على أقل المتوسطات في إجابات المشاركين في الدراسة، مما يدل على السياسة الرشيدة في الانفاق لدى المشاركين مع موقفهم المتحفظ بخصوص الإسراف في إنفاق المال.

3.2.11 الإحصاء الوصفي لمتغير السلوك المالي:

الجدول رقم (07) يبين الارتباط لكل فقرة من الفقرات المكونة لمتغير السلوك المالي مع بُعد السلوك المالي، إذ كان الارتباط بمتغير السلوك المالي لكل الفقرات يتراوح بين (0.738 – 0.886) وهو أيضاً ارتباط مرتفع. وهذا يدل كذلك على أن جميع المؤشرات كانت صالحة لقياس متغير السلوك المالي.

كما تشير نتيجة الاستبيان أيضا إلى أن إجابات المجيبين التي تمثل السلوك المالي جميعها كانت فوق المتوسط، مما يدل على أن السلوك المالي لدى المشاركين كان معتدلاً.

جدول 07 الإحصاء الوصفي لمتغير السلوك المالي

المتغير	العنصر الذي يقيسه	الارتباط بالمتغير الكلي	المتوسط الحسابي	%	الرتبة
FB6	مسؤول ولديه ميزانية خاصة به.	0.766	4.04	%80.80	1
FB3	دفع الفواتير في الوقت المناسب.	0.864	4.00	%80.00	2
FB4	مراقبة الشؤون المالية.	0.738	3.77	%75.40	3
FB1	اعتبارات الشراء.	0.886	3.71	%74.20	4
FB2	تحديد الأهداف المالية طويلة الآجل.	0.786	3.71	%74.20	4
FB5	الادخار النشط.	0.849	3.38	%67.60	5

3.11 اختبار الفرضيات:

1.3.11 اختبار تحليل الانحدار بين المتغيرات الديموغرافية ومتغيرات الدراسة:

لغرض اختبار الفرضيات المتعلقة بتأثير المتغيرات الديموغرافية على متغيرات الدراسة تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضيات الرئيسية وتحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات الفرعية وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (08) :

جدول 08 نتائج اختبار تحليل الانحدار – اختبار فرضيات الدراسة

رئيسية	فرعية	صيغة الفرضية	قيمة β	مستوى الدلالة	القرار
1H		تأثير المتغيرات الديموغرافية على مستوى المعرفة المالية	0.018	0.000	قبول
	$_a$1H	الجنس ← المعرفة المالية	0.098	0.005	قبول
	$_b$1H	العمر← المعرفة المالية	0.002	0.740	رفض
	$_c$1H	دخل الأسرة ← المعرفة المالية	0.007	0.101	رفض
	$_d$1H	مجال الدراسة ← المعرفة المالية	0.086	0.014	قبول
	$_e$1H	تبعية الجامعة ← المعرفة المالية	0.004-	0.826	رفض
2H		تأثير المتغيرات الديموغرافية على مستوى الموقف المالى	0.006	0.692	رفض
3H		تأثير المتغيرات الديموغرافية على السلوك المالى	0.046	0.000	قبول
	$_a$3H	الجنس ← السلوك المالى	0.323	0.000	قبول
	$_b$3H	العمر← السلوك المالى	0.118	0.002	قبول
	$_c$3H	دخل الأسرة ← السلوك المالى	0.027	0.120	رفض
	$_d$3H	مجال الدراسة ← السلوك المالى	0.040-	0.434	رفض
	$_e$3H	تبعية الجامعة ← السلوك المالى	0.235	0.169	رفض
4H		تأثير مستوى المعرفة المالية على الموقف المالى	1.017-	0.000	قبول
5H		تأثير مستوى المعرفة المالية على السلوك المالى	1.110	0.000	قبول
6H		تأثير مستوى الموقف المالى على السلوك المالى	0.063-	0.082	رفض

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS

مما سبق يمكن تلخيص نتائج اختبار الفرضيات التي اختبرت للكشف عن التأثير المتداخل لمحددات الأمية المالية المتمثلة في المعرفة المالية والموقف المالي والسلوك المالي مع المتغيرات الديموغرافية، في المعاهد العليا والجامعات الليبية في نطاق مدينة بنغازي في الشكل رقم (02) التالي.

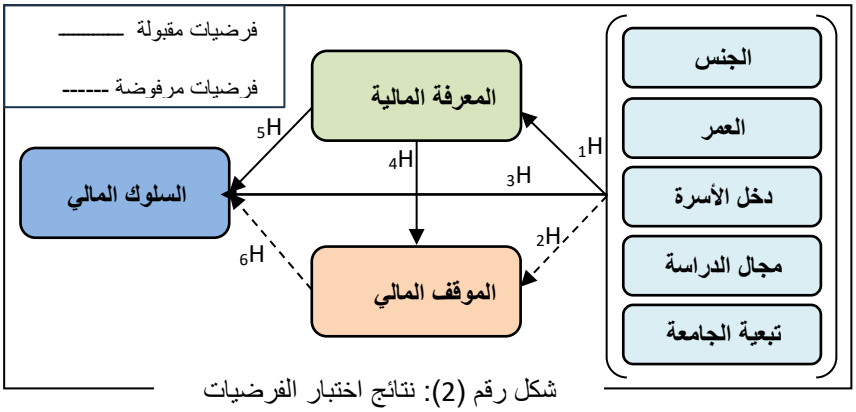

شكل رقم (2): نتائج اختبار الفرضيات

2.3.11 اختبار تحليل التباين:

لاختبار الفرضية السابعة H_7 التي نصها: هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المشاركين في الدراسة تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية. تم استخدام اختبار t للعينات المستقلة (Independent Samples t–Test) لاختبار الفروق بين مجموعتين مستقلتين ثنائية العناصر، وتم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA Test) لاختبار الفروق بين مجموعتين مستقلتين تحوي أكثر من عنصرين.

يبين الجدول رقم (09) نتيجة اختبار الفروق بين آراء المشاركين وفقا للمتغيرات الديموغرافية. فقد وجد أنه فيما يتعلق بالمعرفة المالية، سجلت الإناث درجات أقل من الذكور. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة كل (Lantara & Kartini, 2015; Sabri et al., 2021) ، بأن الرجال يميلون إلى امتلاك معرفة مالية أكبر من النساء، في حين أن دراسة (Firdaus & Anah, 2020)، لم تتوصل إلى أي فروق ذات دلالة إحصائية من حيث الجنس. وبالنسبة للمواقف المالية، لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث. أما بالنسبة للسلوكيات المالية فسجل الذكور درجات أعلى من الإناث. بالنسبة لمتغير العمر سجل المشاركون من الفئة العمرية (أصغر من 22 سنة) أقل درجة من ناحية المعرفة المالية عمن يكبرهم من الطلاب، أما بالنسبة لدرجات المواقف المالية والسلوكيات المالية فلم يتم تمييز أي فروق بينهم تعزى لمتغير العمر. تم أيضًا اختبار ما إذا كان لمستويات الدخل المختلفة أي اختلاف بين المشاركين وفقاً لمتغيرات الدراسة الرئيسية. وعليه لم يتم العثور على أي فروق ذات دلالة إحصائية للفئات المختلفة لمتوسط دخل الوالدين للمعرفة المالية، وللموقف المالي وللسلوك المالي تعزى لمتغير متوسط دخل الأسرة. كذلك تم في الجدول رقم (9) اختبار الفروق في آراء المشاركين وفقا لمتغير مجال الدراسة (علوم مالية / علوم أخرى)؛ فوجد أنه فيما يتعلق بالمعرفة المالية، سجل المشاركين من كليات ومعاهد العلوم المالية متوسطا أكبر بكثير من المشاركين من العلوم الأخرى.

جدول 9 نتائج اختبارات الفروق في آراء المشاركين وفقا للمتغيرات الديموغرافية

المتغير	الفرق لصالح	عدد	المعرفة المالية	الموقف المالي	السلوك المالي
النوع:	الذكور	354	0.6707	2.7345	3.9237
		Sig.	**0.000**	0.195	**0.000**
العمر:	أصغر من 22 سنة	114	0.5113	2.8246	3.4737
		Sig.	**0.001**	0.442	0.114
متوسط دخل الأسرة:	لا توجد فروق	84	0.6429	2.7381	3.6190
		Sig.	0.943	0.723	0.872
مجال الدراسة:	العلوم المالية	336	0.6684	2.7679	3.7560
		Sig	**0.000**	0.891	0.563
تبعية الجامعة:	لا توجد فروق	468	0.6264	2.7350	3.7714
		Sig	0.317	0.407	0.931

أما بالنسبة للمواقف المالية والسلوكيات المالية، لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المشاركين من حيث مجال الدراسة. وأخيراً تم اختبار الفروق في آراء المشاركين وفقا لتبعية الجامعة (عامة / خاصة)، فلم يتم العثور على أي فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المشاركين بخصوص المعرفة المالية، والموقف المالي والسلوك المالي تعزى لهذا المتغير.

12- النتائج والتوصيات:

1.12 النتائج:

أظهرت الدراسة عددا من النتائج التي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- أن محددات الأمية المالية تتمثل في تركيبة من المعرفة، المواقف والسلوك اللازمة لاتخاذ القرارات المالية السليمة من قبل الطلاب بهدف تحقيق الرفاهية المالية على مستوى المجتمع.
- كان تأثير المتغيرات الديموغرافية على محددات الدراسة الثلاث كمايأتي:
  - متغيرا الجنس، ومجال الدراسة فقط لهما تأثير على المعرفة المالية للمشاركين.
  - لا يوجد تأثير للمتغيرات الديموغرافية على المواقف المالية للمشاركين.
  - متغيرا الجنس، والعمر فقط لهما تأثير على السلوك المالي للمشاركين.
- يوجد تأثير للمعرفة المالية على متغير الموقف المالي.
- يوجد تأثير للمعرفة المالية على السلوك المالي.
- لا يوجد تأثير لمتغير الموقف المالي على السلوك المالي.
- فيما يتعلق بالمعرفة المالية، سجلت الإناث درجات أقل من الذكور.
- بالنسبة للاتجاهات أو المواقف المالية، لم توجد فروق بين الذكور والإناث.
- بالنسبة للسلوكيات المالية سجل الذكور درجات أعلى من الإناث.
- سجل المشاركين الذين أعمارهم (أصغر من 22 سنة) أقل درجة من ناحية المعرفة المالية عمن يكبرهم من الطلاب، أما بالنسبة لدرجات المواقف والسلوكيات المالية، فلم تميز الدراسة أي فروق بينهم تعزى لمتغير العمر.
- لم يتم العثور على أي فروق ذات دلالة إحصائية بين المشاركون من ناحية المعرفة المالية، والموقف المالي والسلوك المالي تعزى لمتغير متوسط دخل الأسرة.
- فيما يتعلق بالمعرفة المالية، سجل المشاركون من كليات ومعاهد العلوم المالية متوسطا أكبر من غيرهم من العلوم الأخرى. أما بالنسبة للمواقف والسلوكيات المالية، لم توجد أي فروق بين المشاركين من حيث مجال الدراسة.

2.12 التوصيات:

بناء على ما تقدم، توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات وهي:

- الاستعانة بخبراء ماليين متخصصين لإعداد برامج محو الأمية المالية لمختلف الفئات خاصة فئة الشباب من طلاب الجامعات لتوعيتهم بأهمية محو الأمية المالية.
- تنظيم حملات التوعية المالية لتلك الفئات وإعداد الندوات التثقيفية المالية ونشـــر الفيديوهات التعليمية المالية الميسرة التي من شأنها زيادة المعرفة المالية.
- تصـــميم مواقع الكترونية لنشـــر الثقافة المالية، وإعداد اختبارات الكترونية لتحديد مســـتوى الأمية المالية لدى المواطنين وخاصة الشباب منهم.
- القياس والتقييم الدوري للتطور في مستوى الأمية المالية لمختلف الفئات المجتمعية والمشاركة في المبادرات الدولية لقياس وتقييم ذلك.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

بن موسى، محمد (2018). أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017. *مجلة الإستراتيجية والتنمية –جامعة عبد الحميد بن باديس– الجزائر، 8*(15)، 34–60.

حسن المولى، إيمان عبد المطلب (2018). أهمية المعرفة المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار في أسواق الأوراق المالية العربية. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية جامعة تكريت، 3*(43)، 29–44.

الحمامصي، إيمان فتحي عبده (2022). تأثير وعي أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمبادرات البنك المركزي المصري على تعزيز شمولهم المالي والدور الوسيط لحواجز الاستبعاد المالي ومحو الأمية المالية. *مجلة الدراسات المالية والتجارية – كلية التجارة جامعة بنى سويف – مصر، 32*(3)، 811–934. https://doi.org/10.21608/mosj.2022.273405.

شلبي، محمد سعد (2018). أثر المعرفة المالية للأفراد على الشمول المالي : دراسة مقارنة. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 9*(العدد الثالث الجزء الثاني)، 136–160. https://doi.org/10.21608/jces.2018.51792.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية:

Ar-Fingreen. QNET. (2023, June 21). https://www.qnet.net/ar/ar-fingreen/

Bonett, D. G., and T. A. Wright, (2015), Cronbach's alpha reliability: Interval estimation, hypothesis testing, and sample size planning, Journal of Organizational Behavior, 36(1), P.3. https://doi.org/10.1002/job.1960

Firdaus, T., & Anah, L. (2020). The Influence of Sociodemographic and Socioeconomic Factors on the Financial Literacy of Students at the Faculty of Economics, Hasyim Asy'ari Tebuireng University, Jombang, Indonesia. JFAS: Journal of Finance and Accounting Studies, 2(1), 47–60.

Gottschall, M., Kells, M. & MacAulay, K. (2018). Modeling the Determinants of Financial Literacy of University Students. Workplace Review, April 2018 Issue, 83-102.

Khalisharani, H., Johan, I. R., & Sabri, M. F. (2022). The influence of financial literacy and attitude towards financial behaviour amongst undergraduate students: A cross-country evidence. Pertanika Journal of Social Sciences and Humanities, 30(2), 449–474. https://doi.org/10.47836/pjssh.30.2.03

Lantara, I. W. N., & Kartini, N. K. R. (2015). Financial literacy among university students: Empirical evidence from Indonesia. Journal of Indonesian Economy and Business: JIEB., 30(3), 247.

Lusardi, A., Mitchell, O. S., & Curto, V. (2010). Financial Literacy among the Young. The Journal of Consumer Affairs, 44(2), 358–380. http://www.jstor.org/stable/23859796

Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). (2020). OECD / INFE 2020 international-survey-of-adult-financial-literacy. https://www.oecd.org/financial/education/launchoftheoecdinfeglobalfinancialliteracysurveyreport.htm

Pavković, A., Anđelinović, M. & Mišević, D. (2018). Measuring financial literacy of university students. Croatian Operational Research Review, 9 (1), 87-97. https://doi.org/10.17535/crorr.2018.0008

Sabri, M. F., Aw, E. C. X., Rahim, H. A., Burhan, N. A. S., Othman, M. A., & Simanjuntak, M. (2021). Financial literacy, behavior, and vulnerability among Malaysia households: Does gender matter? International Journal of Economics & Management, 15(2), 241-256.

Sekaran, U. R. B. (2016). Research Methods for Business: A Skill Building Approach. 7th Edition, Wiley, Hoboken.

Shim, S., Xiao, J. J., Barber, B. L., & Lyons, A. C. (2009). Pathways to life success: A conceptual model of financial well-being for young adults. Journal of Applied Developmental Psychology, 30(6), 708-723.

Susan, M., & Djajadikerta, H. (2017). Understanding financial knowledge, financial attitude, and financial behavior of college students in Indonesia. Advanced Science Letters, 23(9), 8762–8765. https://doi.org/10.1166/asl.2017.9966

Xiao, J.J. (2016). Consumer Financial Capability and Wellbeing. In: Xiao, J. (eds), Handbook of Consumer Finance Research. Springer, 3-17. https://doi.org/10.1007/978-3-319-28887-1_1

Xu, L., & Zia, B. (2012). Financial literacy around the world: an overview of the evidence with practical suggestions for the way forward. Policy Research Working Paper 6107.

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 1 يونيو 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

THE EFFECT OF SERVICE QUALITY ON PATIENT SATISFACTION AND THE TRUST AS A MODERATOR

EVIDENCE FROM MISURATA MEDICAL CENTER

[1st] **Yousef M. Endara**
Misurata University
y.endara@eps.misuratau.edu.ly

[2nd] **Hajer A. Elshref**
Misurata University
hajer.alshref@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024.01.02 تاريخ القبول: 2024.02.10 تاريخ النشر: 2024.02.15

Abstract

In order for hospitals to develop in developing countries such as Libya, they must focus on developing the technological and operational side of the service provided to adhere to the requirements of the World Health Organization. To truly become competitive and continuing viable over the long term, hospitals are also required to attend to their services to ensure that the level of patient care and services are provided to the highest quality. Consequently, the main objective of this paper is to explore the level of services provided by doctors and medical staff at Misurata Medical Central Hospital (MMC) about the variables of reliability, care, responsiveness, assurance, and empathy. The MMC has been very successful in attracting more patients, and their achievements have made, increased the hospital trust in the whole country of Libya and could provide valuable guidance to other hospitals in Misurata region and in other hospitals in Libya to improve their practices. The population was defined as all visiting patients to MMC, whereas the study's sample is 500 patients who visit for treatment in the days of distributing the questionnaires. The findings showed that in respect of the level of services experienced, doctors and medical staff are more successful in engaging in the empathy and assurance dimensions of services quality than the responsiveness and reliability dimensions. Overall, it seems that the nurses adequately addressed all dimensions measured in the study.

Key Words: *Healthcare, Service Quality, Patient Satisfaction, Trust, SERVQUAL*

تأثير جودة الخدمة على رضا المرضى وثقتهم كوسيط:

دليل من مركز مصراتة الطبي

يوسف محمد اندارة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة مصراتة

هاجر أحمد الشريف
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة مصراتة

الملخص

لكي تطور المستشفيات في الدول النامية مثل ليبيا يجب التركيز على تطوير الجانب التكنولوجي والتشغيلي للخدمة المقدمة لتتوافق مع متطلبات منظمة الصحة العالمية. لكي تصبح المستشفيات قادرة على المنافسة حقًا وتستمر في الاستمرار على المدى الطويل، يتعين عليها أيضًا الاهتمام بخدماتها والتأكد من أن مستوى خدمة المرضى المقدمة ذات جودة عالية. وبالتالي فإن الهدف الرئيسي من هذه الورقة هو استكشاف مستوى الخدمة المقدمة من قبل الأطباء والطاقم الطبي في مستشفى مصراتة الطبي حول متغيرات الموثوقية والاستجابة والضمان والتعاطف. لقد نجح مستشفى MMC بنجاح كبير في جذب المزيد من المرضى، وقد أدت إنجازاتهم إلى زيادة ثقة المستشفيات في ليبيا بأكملها ويمكن أن تقديم إرشادات قيمة للمستشفيات الأخرى في مصراتة وليبيا لتحسين ممارساتها. كما تم تعريف جميع المرضى الزائرين لمركز مصراتة الطبي، في حين اقتصرت عينة الدراسة على 500 مريض من متلقي العلاج في أيام توزيع الاستبيانات. وأظهرت النتائج أنه فيما يتعلق بمستوى الخدمة التي يتمتع بها الأطباء والطاقم الطبي، فإنهم أكثر نجاحًا في أبعاد التعاطف والضمان لجودة الخدمة من أبعاد الاستجابة والموثوقية. وبشكل عام، يبدو أن الممرضات تناولن بشكل كاف جميع الأبعاد التي تم قياسها في الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الرعاية الصحية، جودة الخدمة، رضا المرضى، الثقة، نموذج جودة الخدمة.

1. Introduction

Healthcare is one of the most important components in human life. Disease or illness can prevent a person from doing a host of activities one could have easily done when very strong and the demand for healthcare services is growing worldwide especially in the developing countries. Due to technological advancement in the recent years, health care service provider's practices have also changed dramatically. Health care system is now a challenge for every government, state, political parties and insurance agencies due to high competition in the field. The health care system that was dominated by nonprofit/public hospitals is now provided increasingly by the private sector. This competition results in a satisfying patient through improvement in service quality dimensions, building trust and getting a positive trust.

In most of developing countries such as Libya with no health insurance policy to cover the cost of healthcare treatment, patients have to cover the cost of their treatment from their pockets. In fact, more than one-third of the population in developing countries cannot afford valuable healthcare treatment. The sensitivity of cost of treatment in developing countries is visible with the richer segment of the population using the best public and private hospitals, and the poorer section preferring self-care or the public hospitals.

As stated by Dr. Ahmed Barakat (2010) and according to his research on the public hospitals in Benghazi, Libya, during the last decade, there were huge numbers of patients' criticisms about poor healthcare delivery services. Most of the noticeable concerns were about the few qualified and reliable physicians and nurses, the impolite manner of the service providers at all levels, the poor functional buildings, the insufficient basic infrastructure, the non-fashionable medical equipment, the ineffective medical supplies, the absence of qualified hygiene procedures, the low number of drugs supplied and its poor quality, and so on. Consequently, these factors motivated the patients who could choose better alternatives to change their approach. Most of them chose to use private health care services such as specialized clinics, private hospitals, private laboratory, polyclinics, private consultation rooms, private drug stores; which were providing a better quality of health care, highly effective treatment, and good user-provider interaction. Others, such as urban users with financial ability, choose to travel abroad to take advantage of services and supplies in the more advanced countries.

Therefore, the objective of the study is:

To evaluate patient's satisfaction using SERVQUAL model at MMC in Libya, and to evaluate the moderating effect of trust in the relationship between the service quality and patient satisfaction.

2. Literature review:

2.1 Patient satisfaction:

Patients' satisfaction is a concept that is closely related to quality. The term has been defined from at least two perspectives. One, patients' satisfaction is seen as a measure of how healthcare products and services supplied by health systems meet or surpass the expectations of patients (Parasuraman et al., 1985). Patient satisfaction dimensions can include interactions with providers, the ease of access, the burden of costs, and environmental issues such as cleanliness of the health care facility (Taylor, 1999). Regardless of the definition, patients' satisfaction is seen as a key indicator of quality within health systems.

Vinagre and Venes (2008) offer a distinction between the term's quality and satisfaction. They suggest that quality is a judgment or evaluation that concerns performance pattern, which involves several service dimensions specific to the service delivered. Quality is believed to be determined more by external

cues such as price and trust. Satisfaction, however, is a global consumer response in which consumers reflect on their pleasure level. Satisfaction is based on service delivery predictions or norms that depend on past experiences, driven by conceptual cues such as equity or regret.

Tucker III and Adams (2001) demonstrate that several of the variables in the concepts satisfaction and quality are cross-referenced by their operational definitions. These cross-referenced variables challenge the notion that the two concepts are distinct and separate. However, empirical evidence has not always supported these dimensions (Vinagre and Neves, 2008). When testing the integrative model of health quality and satisfaction, Tucker III and Adams (2001) Song& Tucker, A. (2016). found that the performance of a physician and issues related to access to a health facility predict 74% of the variation in the delivery of quality healthcare services. Studies evaluating the quality of services offered by health providers in other parts of the world and especially in Libya are not readily available.

Numerous theories and constructs have been advanced to help explain patients' satisfaction and factors that may influence the level of satisfaction a patient may have a medical encounter. Broadly, there are two approaches to examining patients' satisfaction. One theory suggests that patients can understand their healthcare experience and thus judge its quality (Parasuraman et al., 1985). The second theory holds that patients' satisfaction as an attitude is the summation of the very subjective evaluations of the dimensions of the care experience (Kalaja 2023) (Tucker III, 2002). This theory views patients' satisfaction as a patterned way of thinking and behavior.

Convenience: Lebow (1983) considered that all inquiries into both the felt adequacy of treatment and of surrounding setting are specific aspects that may include reactions to the quality of care, to its helpfulness, its cost and continuity, the availability and accessibility of the practitioner, and the reaction to supporting services accessibility of the practitioner, and the reaction to supporting services. Drain (2001) concluded that patient satisfaction studies enable patients to select health care clinician's facilities or insurance plans but less satisfied patients are more likely to seek health care elsewhere (Avis, 1995; Gellert, el at., 2023) .

If receipt of care, guidance, and support were to help patients make genuinely informed choices about interventions, it would be likely to impact on the operational delivery of services. A study by James (1992) describes a nurse who worked previously in an acute hospital setting and then moved to another job in hospice. Soon after starting work in that hospital, the nurse described that she left her old job due to busy routines which can get in the way of and undermine effective communication hospitals were established in response to an identified need for environments better suited for terminally ill patients, for whom palliative care rather than curative treatment was appropriate. Communication and trust between patients and practitioner are a central part of health care.

Quality of care: Hospitals are emphasizing the enhanced quality of care along with the improvement of technology. Researchers explained the quality of health services in several factors; namely efficiency, optimality, legitimacy, and equity. Therefore, adaptation of modern quality service from manufacturing and other servicing industry has changed the situation of quality of care. The combination of conventional and modern health care techniques had led to the modern era of quality health care management (Almandhar, 2004). When physicians recognize and address patient expectations, satisfaction is higher not only for the physician: it may help to remember that patients frequently show up at a visit desiring information more than they desire a specific action (Carolyn, 2007; lee, el at., 2023).

Out of pocket cost: the survey of seven countries conducted by the commonwealth fund shows that Americans have the highest out-of-pocket costs and the most difficulty paying medical bills. Even though they have the most expensive health-care system, they are more likely to skip care because of cost and experience with medical errors. Patients in Canada, the Netherlands, and the United Kingdom rarely reported not getting needed medical care because of costs (Medline, 2007).

2.2 Service Quality:

The majority of service quality studies refer to Parasurman et al.'s (1985) definition where, theoretical, quality is the gap between patient's expectation and perception of services rendered along the quality dimensions. As will be refined on later in this research, service quality is widely accepted to be based on multiple dimensions (Naidu, 2009).

Service quality involves the comparison of expectation and perception. Parasuraman et al. (1985) conducted some in-depth interviews with executives in four nationally recognized service firms and a set of focus group interviews with customers to explore possible factors closely associated with service quality. The results of this qualitative research suggested ten determinants of service quality: Reliability, Responsiveness, Access, Competence, Security, Communication, Credibility, Courtesy, Understanding/ knowing the customers, and Tangibles. This structure was similar to other authors' suggestions about dimensions of patient satisfaction (Duggirala et al., 2008). Additionally, a review of measures in service marketing research conducted by Adil (2013) confirmed that among numerous measures, SERVQUAL is the most prominent instruments used for assessing service quality in different service sectors:

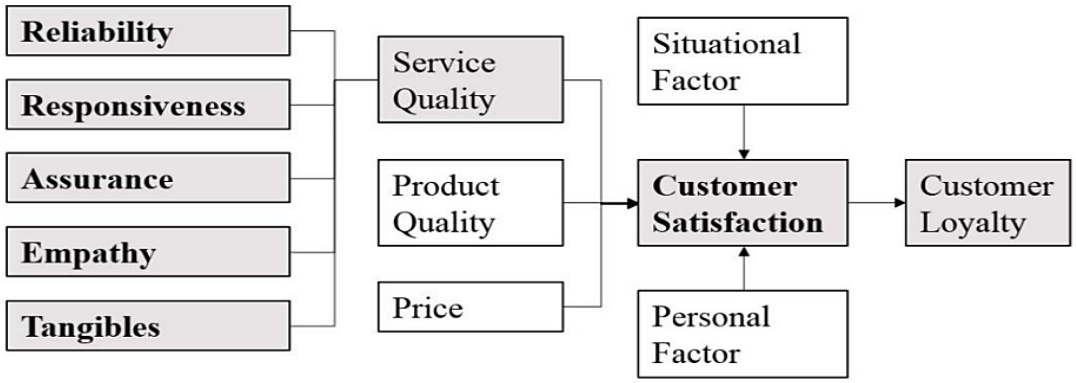

Figure 2. Relationship between Satisfaction and SERVQUAL Dimensions: Source: Wilson et al., 2012

Up to date, the management of public hospitals and other healthcare organizations in Libya has mainly focused on investments in the technical aspects of health care to improve the capacity of diagnosis and treatment for patients. As a result, the quality of hospital care in the context of the interpersonal relationship between patients and hospital staff has been partly ignored.

The reality in Libya is that patient satisfaction surveys have not been conducted in recent years, at least in Misurata city. Additionally, there are no longer contemporary surveys reported the validity and reliability of the instruments. Moreover, none of the surveys distinguished dimensions related to the concept of patient satisfaction. The reasons for such shortcomings may include a lack of literature review in the concept of patient satisfaction, no valid and reliable questionnaire set available, and no guideline for using satisfaction data to evaluate the quality of hospital care. Furthermore, public hospital services in Vietnam are currently one-way services. People seeking health care usually receive services largely provided by public hospitals. There is almost no two-way interaction between hospitals and patients. The patients' role is usually passive and dependent, regarding accessing to public hospitals' services.

Most of the measures of health care quality are developed in the western world and may not necessarily be appropriate in the developing world which has different health systems. A large gap remains in understanding what quality of care data the consumers would find useful and a major challenge remains in educating patients about these issues and presenting them with information in styles that will help them make decisions. This study offers data on the quality of services offered by MMC in Libya.

2-3- Trust

Trust is a relational notion between people, people and organisations, and people and events. Patient’s trust in the physician can be defined as a collection of expectations that the patients have from their doctor. It can also be defined as a feeling of reassurance or confidence in the doctor. It is an unwritten agreement between two or more parties for each party to perform a set of agreed upon activities without ‘fear of change from any party’. This is especially true in

relationships that result from a lack of choice or occur in a context of asymmetry, such as that between the healthcare provider and patient. Thus, trust is a set of expectations that the healthcare provider will do the best for the patient, and with good will, recognising the patient's vulnerability. Trust facilitates cooperation between people (known to each other and/or strangers) that is catalysed, facilitated and sustained by trust. Trust is fundamental to effective interpersonal relations and community living.(Mechanic D, Meyer S:2000; Melki, et al. 2021) It forms a fundamental basis in the provision of healthcare.

2-4- Service Quality Theories

The service quality model of Parasuraman et al. (1985) is extensively used as a conceptual framework for assessing and measuring service quality delivery in healthcare services as depicted in Figure 3. The model points out that consumers' quality perceptions are influenced by a series of four unique gaps manifesting in the organizations. The Gap perspective views quality as the difference (gap) between expected and perceived quality of care on different dimensions, these dimensions are characterized by terms which describe the service experience (Reliability, Tangibles, Empathy, etc.). Figure 3 below illustrates the various gaps and their relationships in the Service Quality Gap Model as described by Parasuraman et al. (1985). Of the five gaps, the consumer gap (Gap 5) is considered the most important gap. The other four proposed gaps in this model can be said to influence and result in the perception-expectation difference.

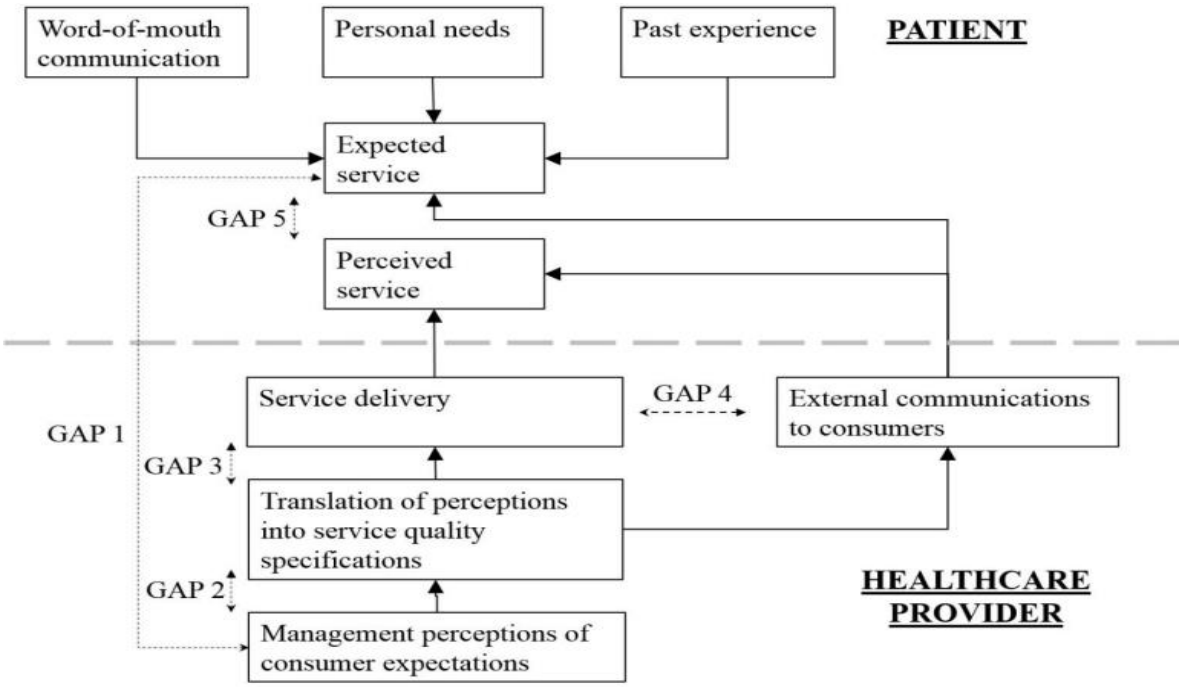

Figure 3. Service Quality Gap Model : Source: Zeithaml et al., 1988

Since the service is human health, how the trust perceived is important. In parallel to this, since the patients get treatment at health care organizations towards their choices, it is important to estimate the trust depending on

patients/customer perceptions (Satir, 2006). According to Herbig & Milewicz (1993), an organization's trust is consisting of trust that the organizations establish it by keeping its promises and achieve it in time, Satir (2006) illustrates the following dimensions to affect patients/customers perceptions of corporate trust, service quality and, communication. Research by Power (2005) states the importance of a positive trust to a hospital, as patients now have more choices in the healthcare providers they can choose. Because of this, hospitals need to continue to enhance the clinical and experimental quality of the patient care and effectively communicates their performance in the communities they serve.

2-5- Hypotheses development

2-5-1 Tangible:

Tangibles constitute the vital component that deals with the physical surrounding of the hospitals, thus the hospital should have up-to-date facilities, modern-looking equipment as well as adequate seating for patients. These facilities in some way influence the personal judgment of patients to perceive that healthcare delivery is of a quality standard. The patients revealed that physical facilities in relation to equipment and logistics ensure patients' welfare. This finding is noted earlier in studies by Al-Hawary, (2011); Ceelik and Sehribanoglu, (2012); Senarath et al., (2014) that tangibility in terms of physical environment, cleanliness, seating and modern clinical equipment has a larger effect on perception of quality healthcare of hospital in Jordan and Turkey. Perceived tangibility is a significant dimension for patient satisfaction with quality healthcare delivery, as the model indicates an increase in tangibles will increase patients' satisfaction of service of the hospital.

H1: *There is a positive relationship between Tangible and patient satisfaction.*

2-5-2 Reliability

This dimension mainly implies nurses and medical staff demeanor and sharing behaviors to patients. This makes patients feeling positive and confident. It is different from Assurance above that makes patients confident to be cured and taken care properly. The dimension Reliability also comprises operating hours of the hospital that should be convenient, and therefore reliable regarding accessing the hospital services. This aspect was also named as Accessibility (Sitzia & Wood, 1997; Sharma,et.al ,2023). Consequently, enhancing good skills in the interpersonal interaction between patients and nurses/medical staff would improve the satisfaction of patients. According to Ahuja, et al., (2011) Reliability was consistently rated as the top dimension of service quality by almost all.

H2*: There is a positive relationship between Reliability and patient satisfaction.*

2-5-3 Responsiveness

Responsiveness relates to the level of openness, receptiveness, sensitivity, and awareness of the staff and the duration of time that patients have to wait to be served by the hospital staff. This aspect is mostly related to timely responses from doctors and nurses/midwives, waiting time for lab tests, and waiting time for administrative procedures such as referral or discharging ones. In short, for Libyan patients, waiting time is perceived as the manner of response to patients' needs. In fact, waiting time has been viewed as a separate dimension of patient satisfaction (Atinga et al., 2011). Aldana et al., (2001) confirms that a significant reduction in waiting time is more significant to patient satisfaction in healthcare delivery. Moreover, Atinga, et al., (2011) confirmed that waiting time is a valuable tool for measuring perceived quality healthcare from the perspective of patients who utilize healthcare service.

H3: *There is a positive relationship between Responsiveness and patient satisfaction.*

2-5-4 Assurance

Assurance in this study includes aspects that make patients confident, be assured that they will be examined, diagnosed, and treated by good doctors with good professional skills; be taken care of by good nurses and receive individual attention; be treated courteously by hospital staff. This dimension, therefore, encompasses interpersonal relationship, concern, and responsiveness, as coded from discussions of focus groups, noted above. Most of the literature indicates that assurance is one of the most important dimension for patients to be satisfied with the hospital services as stated by, John (1991) that service quality perceptions in hospitals could be improved through improving assurance between patients and healthcare providers (Yousapronpaiboon and Johnson 2013). Kumari et al., (2009) and Sharma et al., (2023), indicate that assurance is a key determinant of quality healthcare and if upheld in hospitals will ensure patient satisfaction.

H4: *There is a positive relationship between Assurance and patient satisfaction.*

2-5-5 Empathy

Patients perceived empathy as a relevant service quality dimension that deals with how staff emotionally responds to the care of patients. This dimension clearly spells out how staff respond to patients needs and promptly deliver services on time. Study by Zaim et al., (2010) indicate that empathy is a significant service quality measure of patient satisfaction with healthcare delivery at public hospitals in Turkey. Moreover, Yousapronpaiboon and Johnson (2013), indicate that empathy is one of the five possible dimensions that had a significant influence on service quality.

H5: *There is a positive relationship between Empathy and patient satisfaction.*

2-5-6 The moderation effect of trust between service quality dimensions and patient satisfaction

Trust is a precious and valuable commodity; it takes time to build and need continuous improvement to maintain, Organizations have different and various reasons to be concerned about their trusts. It is apparent that the most motivating factor is a professional pride, but a change in the trust of health care organizations can influence financial and overall performance. Negative trust could affect hospital's ability to raise funds, charitable donations that are important sources of income for not-for-profit healthcare organizations and for the public healthcare organizations. Trust in this study was used as a moderator in the relationship between service quality and patient satisfaction, most studies, indicated that trust has a positive effect on patient satisfaction, and the reason for that is due to that trust can play while choosing health care provider in general or physician specifically (Hussain, 2012, Hibbard et al. 2005).

H6: *There is a moderating effect of trust in the relationship between the Tangible and patient satisfaction.*

H7: *There is a moderating effect of trust in the relationship between the Reliability and patient satisfaction.*

H8: *There is a moderating effect of trust in the relationship between the Responsiveness and patient satisfaction.*

H9: *There is a moderating effect of trust in the relationship between the Assurance and patient satisfaction.*

H10: *There is a moderating effect of trust in the relationship between the Empathy and patient satisfaction.*

3. Methodology:

This study was conducted on the patient of MMC in the city of Misurata, quantitative techniques were used to analyze the primary data in order to test hypotheses of the research, survey strategy was adopted through convenient sampling, surveys allow the collection of a big amount of data from a big population in a profoundly economical way. The population of the study is the number of patients who come for treatments the in the MMC. The sample of the research is limited to the patients who visit for treatment in the days of distributing the questionnaires, and they must be above the age of eighteen and the sample size was 500 patients. The data that was collected was analyzed through smart-pls. 2. using different statistical methods to find out the impact of the service quality on patients' satisfaction and to evaluate the moderating effect of trust on the relationship between service quality dimensions and patients' satisfaction.

4. The findings:

4.1 Assessment of the Measurement Model

This section presents the results of the study by using SmartPLS .2 to analyze the data collected. This included path modeling and then bootstrapping (Chin, 1998; Gudergan, Ringle, Wende, & Will, 2008; Ringle, Wende, & Will, 2005). A total of 500 re-samples were used to generate the standard error of the estimate and t-values. As stated by Chin, Marcolin, and Newsted (2003), PLS can give more accurate estimates of moderator effects by accounting for the error that attenuates the estimated relationships and improves the validation of theories (Helm, Eggert, & Garnefeld, 2010; Henseler & Fassott, 2010). First, the researcher tested the convergent validity, which is the degree to which multiple items to measure the same concept are in agreement. Next, we proceeded to test the discriminant validity in which the measures are not a reflection of some other variables and it is indicated by the low correlations between the measure of interest and the measures of other constructs (Cheung & Lee, 2010). Discriminant validity can be examined by comparing the squared correlations between constructs and variance extracted for a construct (Fornell & Larcker, 1981). Finally, the researcher used the Cronbach's alpha coefficient to assess the inter-item consistency of our measurement items (J. C. Nunnally & Bernstein, 1994).

The analysis started with confirmatory factor analysis (CFA) to test the item reliability, convergent validity, and discriminant validity of the measurements scales. As shown in Tables 1 and 2, all the items loading exceeded the minimum cut off point of .50 (Gefen & Straub, 2000); thus, the internal consistency was achieved. In terms of convergent validity, all the composite reliability (CR) values were above .70 (Chin, 2010; Requelme & Rios, 2010) and the average variance extracted (AVE) values meet the minimum criteria of .50 (Henseler, Ringle, & Sinkovics, 2009; Rodgers & Pavlou, 2003). For discriminant validity (see Table 3), the value of AVE was square rooted and testified against the intercorrelations of the construct with other constructs in the research model (Chin, 2010; Komiak & Benbasat, 2006) and all the values noted as greater than each of the constructs correlations (Chin, 2010), hence, the measurement model satisfactory achieved. In order to testify the reliability of the variables, Cronbach's alpha (see Table 2) was used to validate the reliability of the variables and the minimum cut off point must above .70 (Cronbach, 1951). Thus, all the internal reliabilities of scales were ranged from 0.833 to .0898 which was clearly acceptable. Hence, the measurement model was satisfactory and provided sufficient evidence in terms of reliability, convergent validity, and discriminant validity.

Table 1. Loadings and Cross Loadings

	AS	EMP	PHY	REL	TRT	RES	TAN
As1	**0.706**	0.351	0.322	0.502	0.289	0.387	0.395
As2	**0.878**	0.470	0.443	0.446	0.386	0.491	0.522
As3	**0.868**	0.422	0.423	0.366	0.364	0.462	0.454
As4	**0.870**	0.454	0.406	0.351	0.370	0.437	0.468
As5	**0.615**	0.611	0.645	0.312	0.249	0.250	0.262
Emp1	0.338	**0.648**	0.326	0.477	0.098	0.396	0.366
Emp2	0.411	**0.853**	0.447	0.454	0.145	0.520	0.494
Emp3	0.442	**0.870**	0.448	0.453	0.155	0.502	0.510
Emp4	0.478	**0.886**	0.451	0.476	0.189	0.542	0.525
Emp5	0.415	**0.611**	0.245	0.312	0.249	0.250	0.362
Phy2	0.303	0.350	**0.897**	0.359	0.392	0.314	0.216
Phy3	0.343	0.364	**0.873**	0.544	0.413	0.204	0.233
Phy4	0.484	0.410	**0.898**	0.476	0.381	0.256	0.360
Phy5	0.405	0.487	**0.828**	0.472	0.373	0.528	0.280
Rel1	0.383	0.424	0.466	**0.788**	0.467	0.510	0.260
Rel2	0.427	0.467	0.483	**0.870**	0.350	0.332	0.283
Rel3	0.436	0.479	0.497	**0.865**	0.334	0.245	0.204
Rel4	0.378	0.440	0.466	**0.842**	0.329	0.268	0.527
Rel5	0.454	0.503	0.350	**0.849**	0.315	0.360	0.303
Trt1	0.323	0.180	0.363	0.406	**0.787**	0.307	0.297
Trt2	0.293	0.135	0.308	0.303	**0.762**	0.217	0.275
Trt3	0.371	0.221	0.359	0.275	**0.815**	0.323	0.366
Trt4	0.300	0.169	0.355	0.323	**0.769**	0.235	0.333
Trt5	0.352	0.194	0.353	0.345	**0.777**	0.338	0.362
Res1	0.296	0.381	0.334	0.468	0.126	**0.625**	0.363
Res2	0.503	0.538	0.486	0.258	0.342	**0.833**	0.233
Res3	0.538	0.492	0.480	0.339	0.341	**0.892**	0.379
Res4	0.485	0.533	0.524	0.373	0.312	**0.853**	0.408
Res5	0.315	0.411	0.445	0.312	0.249	**0.650**	0.362
Tan1	0.365	0.336	0.324	0.301	0.347	0.348	0.518
Tan2	0.491	0.493	0.252	0.308	0.361	0.313	**0.841**
Tan3	0.339	0.486	0.295	0.309	0.404	0.383	**0.877**
Tan4	0.471	0.520	0.480	0.540	0.245	0.380	**0.831**
Tan5	0.315	0.411	0.245	0.312	0.249	0.350	**0.662**

Note: **REL** = Reliability , RES = Responsiveness AS= Assurance EMP= Empathy TAN=Tangibility TRT= Trust

Table 2. Results of measurement model

Model construct	Items	Loading	AVE	CR	R Square	Cronbachs Alpha
AS	As1	0.706	0.632	0.894	0.000	0.854
	As2	0.878				
	As3	0.868				
	As4	0.870				
	As5	0.615				
EMP	Emp1	0.648	0.612	0.885	0.000	0.838
	Emp2	0.853				
	Emp3	0.870				
	Emp4	0.886				
	Emp5	0.611				
PHY	Phy2	0.897	0.765	0.929	0.600	0.897
	Phy3	0.873				
	Phy4	0.898				
	Phy5	0.828				
REL	Rel1	0.788	0.711	0.925	0.000	0.898
	Rel2	0.870				
	Rel3	0.865				
	Rel4	0.842				
	Rel5	0.849				
TRT	Trt1	0.787	0.612	0.887	0.000	0.841
	Trt2	0.762				
	Trt3	0.815				
	Trt4	0.769				
	Trt5	0.777				
RES	Res1	0.625	0.606	0.883	0.000	0.833
	Res2	0.833				
	Res3	0.892				
	Res4	0.853				
	Res5	0.650				
TAN	0.365	0.841	0.575	0.867	0.000	0.806
	0.491	0.877				
	0.339	0.831				
	0.471	0.662				
	0.315	0.841				

Note: REL = Reliability , RES = Responsiveness AS= Assurance EMP= Empathy TAN=Tangibility TRT= Trust, PHY= Patient Satisfaction

Table 3. Discriminant Validity of Constructs

	AS	EMP	PHY	REL	TRT	RES	TAN
AS	**0.795**						
EMP	0.422	**0.782**					
PHY	0.512	0.534	**0.874**				
REL	0.495	0.551	0.586	**0.843**			
TRT	0.420	0.232	0.445	0.424	**0.782**		
RES	0.554	0.604	0.689	0.618	0.365	**0.778**	
TAN	0.373	0.594	0.613	0.684	0.419	0.586	**0.758**

Note: Diagonals represent the square root of the average variance extracted (AVE) while the other entries represent the correlations

Note: REL = Reliability , RES = Responsiveness AS= Assurance EMP= Empathy TAN=Tangibility TRT= Trust, PHY= Patient Satisfaction.

4.2. Assessment of the Structural Mode

Next, Figure 2 and Table 4 present the results of the hypotheses testing. The results showed that the direct relationship between the five dimensions of SERVQUAL and patient satisfaction. The REL does not has positive significant relationship with PHY, meanwhile REL. RES, AS, EMP, and TAN it is t-values exceeded 1.645 significant levels (statistically significant at .05 levels) have a positive direct relationship with PHY. Thus, the hypothesis H1 was not supported meanwhile H2, H3, H4. H5 were accepted.

Table 4. Summary Results of the Model Constructs.

Relationship	Standard Deviation (STDEV)	Standard Error (STERR)	t-value	decision
AS -> PHY	**0.057**	**0.057**	**1.774**	**Supported**
EMP -> PHY	**0.061**	**0.061**	**3.195**	**Supported**
REL -> PHY	**0.066**	**0.066**	**0.716**	**Not Supported**
RES -> PHY	**0.087**	**0.087**	**2.138**	**Supported**
TAN -> PHY	**0.082**	**0.082**	**3.245**	**Supported**

Note: REL = Reliability , RES = Responsiveness AS= Assurance EMP= Empathy TAN=Tangibility TRT= Trust, PHY= Patient Satisfaction.

4.3. The assessment of moderating effect

The result if this section is shown in table 5 and figure3, The results showed that trust does not Moderate the relationship between all SERVQAUL dimensions namely: Reliability, Responsiveness, Assurance, Empathy, Tangibility and patient satisfaction. Accordingly, the H6, H7,H8,H9,H10 are not supported.

Table 5. Summary Results of the Model Constructs with moderator effect

	Standard Deviation (STDEV)	Standard Error (STERR)	t-value	decision
AS * TRT -> PHY	0.100	0.100	0.695	Not Supported
EMP * TRT -> PHY	0.178	0.178	0.211	Not Supported
REL * TRT -> PHY	0.145	0.145	0.329	Not Supported
RES * TRT -> PHY	0.189	0.189	0.312	Not Supported
TAN * TRT -> PHY	0.220	0.220	0.586	Not Supported

Note: REL = Reliability , RES = Responsiveness AS= Assurance EMP= Empathy TAN=Tangibility TRT = Trust, PHY= Patient Satisfaction.

5. Conclusion

The impact of service quality on patient satisfaction is essential to healthcare development in Libya. The Ministry of Heath together with service providers are key-runners to achieving quality healthcare by providing the best care to patients. Patients attending any hospital are responsible for spreading the good picture of the hospital, and therefore satisfaction of patients visiting the hospital is equally important for the hospital management. The Misurata Central Hospital policy is to deliver a free and wide-ranging health care service to Libyan patients. To achieve this, Misurata central Hospital has been expanding and developing its services to meet the patient needs.

Appropriate service quality leads to satisfied patients who can become loyal customers as is known in other service related sectors. These patients have positive experiences which can create a spin-off effect when utilizing other medical services from the hospital, tending to enhance the trust of the hospital. This survey identifies that the consumer, in addition to providers, is a key player in the processes of defining and measuring quality and his/her voice provides an important component to the process. The incorporation of those dimensions related to how the consumer defines the experience of health care can be important for a more comprehensive service quality.

In conclusion, even though the trust does not significantly moderate the relationship between SERVQUAL dimensions and patient satisfaction, this study demonstrates that the overall patients with Misurata Central Hospital services are moderately satisfied. The major factors contributing to satisfaction included the tangibles and reliability under the SERVQUAL dimensions which include the availability of equipment, the availability of treatment facilities, the hospital is well maintained, and the availability of professional doctors and medical staff. Additionally, patients are averagely satisfied due to the convenience, courtesy, quality of care and the physical environment of the hospital which was measured

under the patient satisfaction variable. Moreover, as the results indicated, the trust does not moderate the relationship between service quality and patient satisfaction.

References:

Avis M, Bond M, Arthur A. (1995). Satisfying solution? A review of some unresolved issues in measurement of patient satisfaction. Journal of Advanced Nursing.

Bromley, D. (2002). Comparing Corporate Reputations: League Tables, Quotients, Benchmarks, or Case Studies? Corporate reputation review, London.

Cheung, C. M. K., & Lee, M. K. O. (2010). A theoretical model of intentional social action in online social networks. Decision Support Systems.

Chin, W. W. (1998). The partial least squares approach to structural equation modeling. In G. A. Marcoulides (Ed.), Modern business research methods Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.

Chin, W. W. (2010). How to write up and report PLS analyses. In V. Esposito Vinzi, W. W. Chin, J. Henseler, & H. Wang (Ed.), Handbook of partial least squares: Concepts, methods and application.

Chin, W. W., Marcolin, B. L., & Newsted, P. R. (2003). A partial least squares latent variable modeling approach for measuring interaction effects: Results from a Monte Carlo simulation study and an electronic-mail emotion/adoption study. Information Systems Research.

Cornin, J & Taylor, S. (1992). Measuring service quality: a reexamination and extension. Journal of Marketing.

Fornell, C., & Larcker, D. (1981). Evaluating structural equation models with unobservable variables and measurement error. Journal of Marketing Research.

Gefen, D., & Straub, D. (2000). The relative importance of perceived ease-of-use in IS adoption: A study of e-Commerce adoption. Journal of the Association for Information Systems.

Gudergan, S. P., Ringle, C. M., Wende, S., & Will, A. (2008). Confirmatory tetrad analysis in PLS path modeling. Journal of Business Research.

Henseler, J., & Fassott, G. (2010). Testing moderating effects in PLS path models: An illustration of available procedures. In V. Esposito Vinzi, W. W. Chin, J. Henseler & H. Wang (Eds.), Handbook of partial least squares: Concepts, methods and applications.

Henseler, J., Ringle, C. M., & Sinkovics, R. R. (2009). The use of partial least squares path modeling in international marketing. In R.R. Sinkovics & P. N. Ghauri (Ed.), Advances in International Marketing.

Hibbard, J.H., Stockard, J. & Tusler, M. (2005). Hospital performance reports: Impact on quality, market share and reputation. Health Affairs.

Kelly K., Clark B., Brown V. and Sitzia J. (2003). Good Practice in the Conduct and Reporting of Survey Research. International Journal of Quality in Health Care

Komiak, S. Y. X., & Benbasat, I. (2006). The effects of personalization and familiarity in trust and adoption of recommendation agents. MIS Quarterly.

Naidu, A. (2009). Factors Affecting patient satisfaction and healthcare quality. International Journal of Healthcare.

Nunnally, J. C., & Bernstein, I. H. (1994). Psychometric theory. New York, NY: McGraw Hill.

Parasuraman A., Zeithaml, V. A. and Berry, L. L. (1985). A Conceptual Model of Service Quality and its Implications for Future Research. Journal of Marketing.

Requelme, H. E., & Rios, R. E. (2010). The moderating effect of gender in the adoption of mobile banking. International Journal of Bank Marketing.

Ringle, C. M., Wende, S., & Will, A. 2005. SmartPLS 2.0 (beta). Retrieved from http://www.smartpls.de.

Rodgers, W., & Pavlou, P. (2003). Developing a predictive model: A comparative study of the partial least squares vs maximum likelihood techniques (Working Paper). Graduate School of Management, University of California, Riverside.

Tucker III J. L. (2002). The Moderators of Patient Satisfaction. Journal of Management in Medicine.

Tucker III J. L. and Adams, S. R. (2001). Incorporating Patients' Assessments of Satisfaction and Quality: An Integrative Model of Patients' Evaluations of their Care. Managing Service Quality.

Mechanic D, Meyer S . Concepts of trust among patients with serious illness. SocSciMed2000;**51**:657–68.doi:10.1016/S0277-536(00)00014-9

Vinagre M. H. and Neves, J. (2008). The Influence of Service Quality and Patients' Emotions on Satisfaction. International Journal of Health Care Quality Assurance, Emerald Group Publishing Limited.

Sharma, D., Singh Aujla, G., & Bajaj, R. (2023). Evolution from ancient medication to human-centered Healthcare 4.0: A review on health care recommender systems. International Journal of Communication Systems, 36(12), e4058.

Melki, J., Tamim, H., Hadid, D., Makki, M., El Amine, J., & Hitti, E. (2021). Mitigating infodemics: The relationship between news exposure and trust and belief in COVID-19 fake news and social media spreading. *Plos one*, *16*(6), e0252830.

Gellert, G. A., Rasławska-Socha, J., Marcjasz, N., Price, T., Kuszczyński, K., Młodawska, A., ... & Orzechowski, P. M. (2023). How Virtual Triage Can Improve Patient Experience and Satisfaction: A Narrative Review and Look Forward. *Telemedicine Reports*, *4*(1), 292-306.

Song, H., & Tucker, A. (2016). Performance improvement in health care organizations. *Foundations and trends® in technology, information and operations management*, *9*(3–4), 153-309.

Kalaja, R. (2023). Determinants of Patient Satisfaction with Health Care: A Literature Review. *European Journal of Natural Sciences and Medicine*, *6*(1), 43-54.

Lee, T., Cui, J., Rosario, H., Hilmara, D., Samuelson, K., Lin, E. C., ... & Lin, H. C. (2020). Assessment of caregiver expectations of physician communication in a pediatric setting. *BMC health services research*, *20*(1), 1-10.

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 1 يونيو 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

آليات تعزيز التحول الرقمي للجهات الحكومية بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030

دراسة تطبيقية على جامعة الملك خالد

سعد بن ناصر آل عزام[1]
كلية الأعمال، جامعة الملك خالد وكلية الشريعة والقانون، جامعة جدة
بالمملكة العربية السعودية
Snazzam.199@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023.12.28 **تاريخ القبول: 2024.02.13** **تاريخ النشر: 2024.02.20**

الملخص

تهدف هذه الدارسة إلى البحث في سبل تعزيز التحول الرقمي في الهيئات الحكومية السعودية وفق رؤية 2030، بالتطبيق على جامعة الملك خالد، وهذا من خلال تحليل واقع التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية عموما، وفي جامعة الملك خالد خصوصا، من خلال الاعتماد على تقارير الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بالتحول الرقمي وكذا إعداد استبانة لقياس مدى توفر مختلف متطلبات تحقيق التحول الرقمي في جامعة الملك خالد، حيث تم استلام 308 استبانة قابلة للتحليل تم توزيعها على قيادات الجامعة ومنسوبيها من الموظفين وأعضاء هيئة التدريس. خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها التطور الكبير والقفزة النوعية للملكة العربية السعودية في مجال التحول الرقمي على ضوء التقارير الدولية، كما خلص البحث إلى أن جامعة الملك خالد قد وفرت مختلف متطلبات التحول الرقمي من توجه قياداتها وانتهاج استراتيجيات واضحة ومحددة، ناهيك عن توفير الموارد المالية والمادية والبشرية الضرورية لتحقيق التحول الرقمي، وهو ما مكنها من احتلال مراتب متقدمة على مستوى المملكة في مؤشر التحول الرقمي.

الكلمات المفتاحية: *التحول الرقمي، الحوسبة الرقمية، رؤية 2030، جامعة الملك خالد..*

[1] – باحث في مجالات إدارة الأعمال والقانون الخاص والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي والمدن الذكية، كلية الأعمال، قسم إدارة الأعمال، جامعة الملك خالد، وكلية الشريعة والقانون، القانون الخاص، جامعة جدة، وكلية الحاسبات، قسم الأمن السيبراني، جامعة بيشة بالمملكة العربية السعودية، وكلية الحاسبات، قسم الحاسب والابتكار الرقمي، ماليزيا.

Mechanisms to enhance the digital transformation of government agencies in the Kingdom of Saudi Arabia in light of Vision 2030

An applied study on King Khalid University

Saad Nasser Al Azzam
Snazzam.199@gmail.com

Abstract

This paper aims to investigate mechanisms and ways to promote digital transformation in Saudi government agencies in accordance with Vision 2030, with a projection on the case of King Khalid University, and this is done by analyzing the reality of digital transformation in the Kingdom of Saudi Arabia in general, and in King Khalid University in particular, through accreditation On the reports of international bodies and organizations interested in digital transformation, as well as the preparation of a questionnaire to measure the availability of the various requirements for achieving digital transformation at King Khalid University, where 308 analytical questionnaires were received and distributed to the university leadership and its employees and faculty members. The study concluded with a set of results, the most important of which is the great development and qualitative leap of the Kingdom of Saudi Arabia in the field of digital transformation in the light of international reports. And the material and human resources necessary to achieve digital transformation, which enabled it to occupy advanced ranks at the Kingdom level in the digital transformation index.

Keywords: *digital transformation, information and communication technology, Vision 2030, King Khalid University*

1- المقدمة

يشهد العالم في الفترة الأخيرة ثورة رقمية كبيرة أحدثها التطور المستمر والمتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمر الذي فرض على الدول والحكومات ومنظمات الأعمال تحديات عديدة، لا سيما ضرورة الانتقال بمختلف المعاملات والإجراءات من طريقة العمل الكلاسيكية إلى الفضاء الالكتروني وربطها بالأفراد ومنظمات الأعمال والحكومات الأخرى (Luis & Ramon, 2014, 546)، وهو ما أصبح يشكل تحديا كبيرا لها، سعيا منها لمواكبة التطورات الحاصلة وعدم التخلف عن ركب التطور الرقمي الهائل.

كان لكوفيد-19، والآثار الوخيمة على الدول ومنظمات الأعمال على حد سواء، بسبب القيود المفروضة على التنقل من جهة، وحالات الإغلاق غير المسبوقة لكل دول العالم من جهة أخرى، وقصور طرق العمل التقليدية عن الاستجابة لمختلف متطلبات أفراد المجتمع، جعل من التحول إلى العمل الرقمي أمرا لا مفر

منه، وضرورة ملحة للتكيف مع الأوضاع الراهنة، والتحول الرقمي لا يشمل استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستغلال الثورة الرقمية الهائلة في تأدية مختلف الأعمال فقط، ولكنه يتعدى ذلك إلى كونه إستراتيجية متكاملة تهدف إلى إعادة تصميم الأعمال وطريقة القيام بها بطريقة جديدة ومبتكرة، مرتكزة أساسا على استغلال الرقمنة والمعالجة الرقمية لزيادة الكفاءة والفعالية للوصول إلى تحقيق خدمة متميزة لعملائها. والمملكة العربية السعودية كغيرها من دول العالم، كانت من بين المبادرين لتبني هذا النهج الحديث، كأحد البرامج الأساسية الداعمة لتحقيق رؤية المملكة 2030، إيمانا منها بأهمية التحول الرقمي في تحقيق النهضة الاقتصادية والتنمية المستدامة المنشودة وتحقيق ميزة تنافسية على المستوى الدولي ، التحول الرقمي في ظل رؤية المملكة 2030 يهدف أساسا إلى بناء مجتمع رقمي وإنشاء منصات رقمية تفاعلية وتشاركية تسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة، وتعمل على التطوير المستمر في الصناعة والتنافسية والتوظيف ومختلف مناحي الحياة، لكن هذا التوجه الرقمي للملكة في ظل رؤيتها المستقبلية يتطلب توفير عديد الشروط والمتطلبات، التي من أهمها بناء وتطوير البنى التحتية الرقمية الضرورية للنهوض بقطاع الرقمنة وتوفير التقنيين في مختلف الهيئات والحكومات وفي كل المستويات، وكذا دعم وتكوين الأطر البشرية للتعامل السهل والسلس مع الصناعة التقنية، إضافة إلى تشجيع صناعة التقنية وتوفير التسهيلات اللازمة لها بشكل يجعل من منتجاتها متاحة لمختلف شرائح المجتمع.

2. الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة باللغة العربية:

- **دراسة (أحمد وصفاء، 2022)، بعنوان: "تطوير أداة لقياس كفاءة التحول الرقمي للمدن العربية نحو المدن الذكية** بالتطبيق على حالتين دراسيتين: مدينة ينبع البحر ومدينة ينبع الصناعية بالمملكة العربية السعودية"، يهدف الباحثان من خلال هذه الورقة البحثية إلى تطوير أداة لقياس كفاءة التحول الرقمي في المدن العربية وتحديد مدى جاهزيتها لتكون مدنا ذكية، بطريقة تمكن هذه المدن من الحفاظ على طابعها وخصوصيتها العربية من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق الأبعاد الأساسية للمدن الذكية. استعمل الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في البحث حيث اعتمدا على استبيان الكتروني تم توزيعه على مجموعة من الخبراء المختصين في العمارة والتخطيط العمراني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. توصل البحث إلى جملة من النتائج أهمها بناء مؤشر يمكن من قياس كفاءة التحول الرقمي للمدن العربية، إذ تعتبر مدينة ينبع الصناعية حسب المؤشر كأحد أهم المدن العربية تحقيقا لعناصر المدينة الذكية رغم أنها لم تتخطى عتبة 50 نقطة من مجموع 100.
- **دراسة (بسام، 2022)، بعنوان: "واقع التحول الرقمي الحكومي في الجزائر من خلال مؤشرات جاهزية الدول للحكومة الالكترونية"**، يهدف الباحث من خلال هذه الورقة البحثية إلى تبيان أهمية وقيمة وموقع التحول الرقمي في الجزائر من خلال استعراض مؤشرات الأمم المتحدة حول جاهزية الدول للحكومة الالكترونية. اعتمد المؤلف على المنهج الوصفي التحليلي من خلال قراءة وتحليل التقارير السنوية للأمم المتحدة حول مدى جاهزية الدول للحكومة الالكترونية. خلصت الدراسة إلى

مجموعة من النتائج أهمها أن وتيرة التحول الرقمي في الجزائر تسيير بوتيرة بطيئة جدا، يعكسه ترتيب الجزائر في مؤشرات الأمم المتحدة للجاهزية للحكومة الالكترونية.

- **دراسة (سامية وخولة، 2021)، بعنوان: "حوكمة التحول الرقمي في الإدارات التعليمية بالمملكة العربية السعودية في ضوء الممارسات العالمية"**، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحديد ماهية حوكمة التحول الرقمي وكذا أثرها على الإدارات التعليمية بالمملكة وكيفية الاستفادة منها لتطوير ادائها، وهذا من خلال استخدام منهج وهفي تحليلي مرتكز على مراجعة الأدبيات النظرية والتطبيقية المرتبطة بحوكمة التحول الرقمي. خلصت الدراسة إلى أن حوكمة التحول الرقمي تعتبر بمثابة استراتيجية شاملة ومتكاملة تعتريها مجموعة من الصعوبات والعراقيل التشريعية وافتقار المنظمات والهيئات التعليمية لثقافة ملائمة وكذا محدودية الأطر البشرية المؤهلة.

الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

- **دراسة (Reis&Al, 2018)، بعنوان: " Digital Transformation: A Literature Review and Guidelines for Future Research"**، تهدف هذه الورقة البحثيةتقديم نظرة شاملة حول أحدث التقنيات المستعملة في التحول الرقمي لمختلف الهيئات والمنظمات والحكومات. استخدم الباحث المنهج الوصفي معتمدا على المصادر الثانوية من خلال مراجعة 206 ورقة بحثية ذات العلاقة مع موضوع البحث. وقد توصلت هذه الورقة البحثية إلى عدة نتائج أهمها أنه ينبغي على المديرين ومتخذي القرار تكييف استراتيجيات منظماتهم مع الواقع الرقمي الجديد والتطور العلمي الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما يعني ضرورة تكييف مختلف الأعمال وطريقة القيام بها.
- **دراسة (Fadwa & Nissirine, 2020)، بعنوان: " Roadmap for digital transformation: A literature review"**، تطرقت هذه المقالة إلى كون أن التحول الرقمي أصبح بمثابة قضية عالمية وذو اهمية فائقة لكل الشركات على اختلاف قطاعات نشاطها، حيث هدف المؤلفون من خلالها إلى تبيان خارطة الطريق التي ينبغي على منظمات الأعمال نتهاجها من أجل تحقيق التحول الرقمي بشكل سلس وفعال، حيث تم انتهاج المنهج الوصفي القائم على مراجعة الأدبيات التي عالجت الموضوع وقدمت عملية التحول الرقمي للشركات بشكل واضح وقابل للاستغلال. وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التحول الرقمي يتعدى كونه عملية إلى كونه إستراتيجية متعددة الأبعاد، كما قدمت هذه الورقة البحثية خرائط الطريق المختلفة التي يمكن تبنيها من طرف منظمات الأعمال في سعيها لتحقيق التحول الرقمي المنشود.

التعقيب على الدراسات السابقة:

بالنظر لما تم عرضه من الدراسات السابقة التي عالجت التحول الرقمي، والنتائج المتوصل إليها في كل منها، والمنهج المستخدم في تلك البحوث، يمكن تقديم الملاحظات الآتية:

تم في الدراسات السابقة التطرق لمفهوم التحول الرقمي والفرق بينه وبين المعالجة الرقمية ، وكذا الفوائد المترتبة من تبنيه من طرف الجهات الحكومية ، كما ربطت الدراسات السابقة بين التحول الرقمي وعدة

متغيرات أخرى مثل المدن الذكية وحقوق الملكية الفكرية والحكومة الالكترونية، أما الدراسة الحالية فتهتم بالبحث في الممارسات الجيدة والخطط الممكن تبنيها من أجل تعزيز وتوسيع تبني التحول الرقمي من طرف الهيئات الحكومية ومنظمات الأعمال.

تهتم الدراسة الحالية بالتطبيق على جامعة الملك خالد بالمملكة العربية السعودية وهو ما لم نلحظه في الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع على قلتها، وهو ما يجعل هذه الدراسة تختلف بعناصرها وحدودها الموضوعية والمكانية والزمانية عن الدراسات السابقة، ما يمنحها الأسبقية في معالجة الموضوع المدروس.

3. مشكلة الدراسة:

التحول الرقمي لحكومة المملكة العربية السعودية هو أحد أهم عناصر رؤية 2030، وتسعى المملكة لبناء إستراتيجية متكاملة توفر جميع الخدمات الحكومية بطريقة رقمية وسهلة الوصول إليها من طرف الجميع، بناءً على ما سبق، يمكن طرح المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

كيف يمكن للجهات الحكومية السعودية أن تعزز من توجهها نحو التحول الرقمي في ظل رؤية 2030؟

وتفرع منها أسئلة فرعية منها:

- ما هي أسباب السعي للتحول الرقمي في المملكة؟
- ما هي المتطلبات اللازمة لتحقيق التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية في ضل رؤية 2030؟
- ما هو الواقع المحقق في المملكة العربية السعودية للتحول الرقمي ومدى التقدم المحقق وفق رؤية 2030؟
- كيف سوف يسهم إيجاد الكفاءات التقنية والمتميزة في جامعة الملك خالد في دعم وتعزيز التحول الرقمي؟

4. هدف البحث:

يمكن إيجاز أهمها في العناصر الآتية:

- البحث في السبل والآليات التي تمكن من الهيئات الحكومية السعودية من تعزيز تحولها الرقمي، والمضي قدما في تطوير خدماتها الإلكترونية وتعميمها لمختلف الخدمات التقليدية المقدمة وفق ما يتناسب ورؤية 2030.
- تشخيص واقع التحول الرقمي في الهيئات الحكومية السعودية والعمل على تحديد نسبة تحقيق التحول الرقمي المنشود وفق رؤية 2030.
- لفت نظر الجهات الحكومية في المملكة إلى الأسباب التي تعزز من تحولها الرقمي وترفع من مستوى نضج خدماتها.
- تبيان العلاقة بين توفر التقنيين الأكفاء في جامعة الملك خالد وتحقيق التحول الرقمي.

5. أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة، نابعة أساسا من السياق العام للموضوع محل الدراسة، فالتحول الرقمي بات الشغل الشاغل لمختلف الدول والحكومات، وحتى منظمات الأعمال على اختلاف مجالات نشاطها، ويمكن إبراز أهمية هذه الدراسة من خلال العناصر الآتية:

- التحول الرقمي من بين المواضـــيع الحديثة في علم الإدارة، فهو يبحث في الطرق والآليات التي تمكن من الانتقال السهل والسلس من تقديم الخدمات في صورتها التقليدية إلى تقديمها والاستفادة منها الكترونيا عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تبحث هذه الورقة البحثية في الطرق والآليات التي تمكن من تعزيز التحول الرقمي للهيئات الحكومية، وهو ما يمثل الشغل الشاغل لها، خاصة في ظل سعي هذه الهيئات لمواكبة رؤية 2030.
- لفت النظر إلى الدور المهم الذي يلعبه التقنيون الأكفاء في ضمان التحول الرقمي المنشود في مختلف القطاعات والهيئات الحكومية.

6. الإطار النظري للدراسة:

سيتم من خلال هذه الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي للاطلاع على مختلف الدراسات السابقة المرتبطة بهذا البحث وكذا التقارير الرسمية التي توضح مدى تقدم مختلف الهيئات الحكومية في تحقيق رؤية 2030 فيما يخص التحول الرقمي، وكذا المنهج التحليلي المناسب لطبيعة البحث، كما سيتم الاعتماد على طريقة الاستبانة من أجل جمع البيانات وتحليلها بغية اختبار فروض الدراسة والخروج بنتائج وتوصيات تفيد الهيئة محل الدراسة.

1.6 ماهية التحول الرقمي ومتطلباته وآليات تعزيزه:

تعود فكرة التحول الرقمي إلى بداية ظهور الحواسيب الالكترونية (أحمد وصفاء، 2022)، ليصبح في وقتنا الحالي من الضروريات الأساسية لمختلف الهيئات الحكومية ومنظمات الأعمال التي تعمل على تطوير نفسها وتحسين خدماتها وتسهيل الوصول إليها (عاطف، 2021)، والتي تسعى كذلك لتحقيق الكفاءة والفعالية في مختلف عملياتها (غريسي وآخرون، 2021)، فالتحول الرقمي أوسع من الرقمية، فهو تحول عميق في أنشطة الهيئات الحكومية ومنظمات الأعمال وطريقة أدائها (أحمد، 2022).

وعليه، سيتم من خلال هذا المحور تحديد ماهية التحول الرقمي وأهم متطلباته، وكذا آليات وسبل تعزيزه في مختلف الهيئات الحكومية.

1.1.6 ماهية التحول الرقمي:

غالبا ما تكون التنمية الاقتصادية نتاجا للعديد من التغيرات الاجتماعية التي تمر بها الدول، ومن أهم مظاهر التغير الحديثة هو التحول الرقمي (Fadwa & Nissrine, 2020, p : 622)، خاصة في ظل التطور الهائل الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أين أصبح موضوع بحث عديد الباحثين والمؤلفين، وهو ما أسهم في عدم توفير الاجتماع في الأدبيات الفكرية حول تعريف موحد له (Mhlungu, 2019, p 5)، فالتحول الرقمي يشير إلى مفهوم وآلية مبنية على استخدام التكنولوجيا الرقمية والتقنيات الحديثة من أجل تطوير المنشآت والاقتصاديات ، كما يقصد بالتحول الرقمي استخدام التكنولوجيا لتحسين أداء منشآت الأعمال بشكل جذري (سحر، 2021) ، إن التحول الرقمي عبارة عن إستراتيجية شاملة ومتكاملة، قائمة على دمج التكنولوجيا الرقمية في مختلف أوجه نشاط المنظمة (Schwertner, 2017,

388)، ينبغي على المديرين ومتخذي القرار أن يعملوا على تكييف منظماتهم مع التطورات الكبيرة والمتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أي إعادة بناء الأعمال وطريقة القيام بها(Reis & Al, 2018, p : 411).

ويمكن ان يعرف التحول الرقمي إجرائياً:" عبارة عن إستراتيجية متناسقة وشاملة، تعمل على استخدام التقنيات الرقمية المتاحة من أجل إعادة بناء الأعمال والقيام بها بطريقة مبتكرة وحديثة سعيا لتحسين جودة الخدمات المقدمة وعملا على توسيع الحصة السوقية للمنظمة وتحسين توقعها السوقي".

2.1.6 أهمية التحول الرقمي:

تكتسي عملية التحول الرقمي أهمية كبيرة للهيئات الحكومية ومنظمات الأعمال والأفراد على حد سواء، بسبب المزايا الكبيرة التي تدلها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوسائل الرقمية الحديثة على طريقة أداء الأعمال وتقديم الخدمات وحتى كيفية الاستفادة منها، فالتحول الرقمي يسهم تحقيق كفاءة المعاملات والخدمات الالكترونية (بسام، 2022)، إضافة إلى تخفيض التكلفة إلى أدنى مستوياتها الممكنة، وتقليل الجهد المبذول ورفع الكفاءة التشغيلية (سامية، 2021).

كما أن التحول الرقمي يسهم في تبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للجمهور، ويعمل على تقديم خدمات مبتكرة بعيدا عن الطرق التقليدية (رياض، 2020)، وهو ما يسهم في تحقيق الرضا والقبول من الجمهور اتجاه الخدمات المقدمة.

إضافة لذلك، تسمح عملية التحول الرقمي بوصول الخدمات المقدمة لأكبر قدر ممكن من الجمهور والعملاء، على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، بسبب الانتشار الرهيب لوسائل التواصل الاجتماعي والهواتف الذكية التي أصبحت الوسيلة الأساسية للاستفادة من مختلف الخدمات الحكومية المقدمة.

3.1.6 متطلبات التحول الرقمي:

1. بناء إستراتيجية شاملة ومتكاملة للتحول الرقمي المراد الوصول إليه من طرف الهيئة الحكومية أو منظمة الأعمال، مبنية على تحديد احتياجات الأفراد وتحليل اتجاه السوق، وعلى تحليل نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتهديدات الممكنة.
2. توفير بنية رقمية تتلاءم والتحول الرقمي المراد الوصول إليه.
3. الدعم القيادي والإداري لعملية التحول الرقمي ومتابعتها عن كثب لتذليل الصعوبات وتوفير مختلف المتطلبات الضرورية لعملية التحول الرقمي.
4. تكثيف استغلال المؤسسات لمختلف الوسائل الرقمية المتاحة والتطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وربطها بمختلف أعمالها وأنشطتها التي تقوم بها.
5. انتهاج سياسة تسويقية ملائمة للتعريف بمختلف الخدمات الالكترونية المتاحة، والترويج لها عن طريق عبر مختلف الوسائط المتاحة خاصة وسائل التواصل الاجتماعي.
6. نشر التطبيقات الالكترونية الحديثة والتي تمكن من الولوج لمختلف الخدمات الالكترونية المقدمة.

7. تكوين الإطار البشري للتعامل بسهولة وسلاسة مع مختلف العمليات الرقمية داخل الهيئات الحكومية ومنظمات الأعمال.
8. توفير أجهزة الأمن والحماية التي تعد من المتطلبات الأساسية للانتقال بسلاسة للتحول الرقمي.

4.1.6 خطوات التحول الرقمي:

تتم عملية التحول الرقمي وفق المراحل الآتية (جميلة ويوسف، 2019):

1. تحديد رؤية واضحة للتحول الرقمي، تحدد نقطة الانطلاق والهدف المراد الوصول إليه.
2. الاعتماد على ثقافة التغيير والتحول في ثقافة المؤسسة وبيئة العمل، من خلال تمكين الموظفين داخل المؤسسة وتطوير مهاراتهم ورفع قدراتهم على التعامل مع مختلف الأنشطة الرقمية داخل المؤسسة، ناهيك عن ضرورة تبني الهيكل التنظيمي العضوي والابتعاد عن الهيكل التنظيمي الهرمي. إضافة إلى ضرورة تبني نهج الإدارة بالقيم التي تهدف إلى توظيف واستغلال الطاقات الكامنة في المورد البشري للوصول إلى أعلى كفاءة إنتاجية ممكنة.
3. تغيير نموذج التكلفة حيث يسمح التحول الرقمي بدفع عجلة الابتكار والتطوير، ما يسهم في ظهور طرق جديدة لتأدية مختلف المهام والأنشطة دون الحاجة إلى استثمارات رأسمالية كبيرة، وهو ما يسهم في تخفيض خفض التكلفة.
4. بدأ مختلف الأعمال والأنشطة الخاصة بالهيئات الحكومية وبمنظمات الأعمال في السحابة، من خلال تحديث البرامج والأمن على الصعيد الداخلي وللعملاء، وهو ما يجعل من العملية الرقمية أكثر موثوقية.
5. تتبع عملية التحول الرقمي وتصحيح الاختلالات في حال حدوثها، والعمل دائما على التطوير والتحسين المستمر في الخدمات المقدمة وطريقة تقديمها للعملاء والأفراد.

5.1.6 عوائق التحول الرقمي:

من أهم معوقات تحقيق التحول الرقمي ما يلي (اسحاق، 2022):

1. نقص الكفاءات البشرية القادرة على قيادة التحول الرقمي والقيام بمختلف المهام والأنشطة وتقديم الخدمات المختلفة بطريقة رقمية.
2. نقص البيانات المرتبطة بالتحول الرقمي وضعف البنية التحتية الرقمية.
3. التخوف من مخاطر أمن المعلومات وما قد ينجر عنها من تبعات على مختلف الأطراف (الهيئات الحكومية ومنظمات الأعمال والأفراد والعملاء).
4. عدم توفر الموظفين والتقنيين ذوي المهارات الكافية للتعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومع مختلف الأجهزة والبرمجيات الحديثة.

2.6 واقع التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية:

لم تكن المملكة العربية السعودية في منأى عن التحول الرقمي، بل كانت من بين الدول السباقة إليه إقليميا ودوليا، وهو ما انعكس في تقارير مختلف الهيئات الدولية المهتمة بمجال التحول الرقمي والحكومة

الرقمية وتقديم الخدمات الالكترونية، فالمملكة كانت الدولة الأكبر والأسرع نموا في مجال الاقتصاد الرقمي (وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، 2021).

1.2.6 إستراتيجية التحول الرقمي في المملكة:

استطاعت المملكة العربية السعودية أن تخطوا خطوات جبارة في سبيل تحقيق التحول الرقمي، فقد تم تحقيق العديد من الانجازات عبر تبني مجموعة متكاملة من الخطط والبرامج والاستراتيجيات المتناسقة فيما بينها، والتي مكنتها من تحقيق الريادة الرقمية، على المستويين الإقليمي والعالمي.

سطرت المملكة في سبيل تحقيق التحول الرقمي العديد من البرامج، والتي يمكن إيجازها في الآتي:

1- الخطة التنفيذية الأولى: كانت خلال الفترة ما بين 2006 و2010، أين استحدثت المملكة رؤية وطنية تهدف لجعل الخدمات الالكترونية المقدمة أكثر ملائمة للمستخدمين، من خلال العمل على تحقيق ثلاث أهداف إستراتيجية، وهي كالآتي (أي دي سي، 2016):

- ✓ تقديم خدمات الكترونية سهلة الاستخدام وذات جودة عالية، بدرجة كبيرة من الأمن الموثوقية، متاحة في أي وقت وتشمل مختلف القطاعات ذات الأولوية.
- ✓ تطوير الكفاءة والفعالية الداخلية، عبر تسهيل تعاون مختلف الدوائر الحكومية بربط بعضها البعض، والانتقال إلى القيام بمختلف الخدمات فيما بينها بطريقة رقمية بحتة.
- ✓ العمل على تعزيز رقي وازدهار المملكة عبر جعل الخدمات الرقمية والالكترونية والمعرفة المحرك الأساسي للإنتاج بهدف الوصول للكفاءة التشغيلية والإنتاجية.

2- الخطة التنفيذية الثانية: امتدت هذه الخطة في الفترة ما بين سنتي 2011 و2016، حيث عملت هذه الخطة التنفيذية على تعزيز تحقيق الأهداف الإستراتيجية للخطة التنفيذية الأولى، كما قامت بالتركيز على أربع مواضيع إستراتيجية، هي كما يلي:

- ✓ العمل على تحسين جودة الخدمات المقدمة، من خلال تحسين تجربة الجمهور في مختلف تعاملاته الالكترونية مع مختلف الدوائر والهيئات الحكومية.
- ✓ تطوير ثقافة الإبداع والابتكار والتعاون في مختلف الأوساط وعند مختلف الأفراد.
- ✓ تطوير الكفاءة الحكومية والرفع من فعاليتها.

3- الخطة التنفيذية الثالثة: جاءت هذه الخطة كتتمة للخطتين السابقتين في إطار تحقيق المملكة العربية السعودية للسبق والريادة في تبني وتعزيز التحول الرقمي، حيث ركزت على العناصر الآتية:

- ✓ توفير مختلف الخدمات بطريقة الكترونية وتوسيع استخدامها على أوسع نطاق، وكذا العمل على وصولها لمرحلة النضج.
- ✓ تطوير وتعزيز البنية التحتية الرقمية المشتركة بين مختلف القطاعات والهيئات الحكومية.
- ✓ تطوير وتعزيز استخدام التطبيقات الوطنية الالكترونية المشتركة.
- ✓ دعم المشاركة الالكترونية لكافة المواطنين في مختلف العمليات الحكومية.

- ✓ تكوين ورفع كفاءة رأس المال البشري والرفع من قدرة تعامله مع التحول الرقمي وتكييفه مع تقديم الخدمات بطريقة الكترونية.
- ✓ تحديد الإطار المؤسسي الذي ستعمل من خلاله الحكومة الالكترونية.
- ✓ استكمالا للخطط التنفيذية السابقة، واستمرارا لدعم التحول الرقمي وتعزيز العمل الالكتروني في المملكة، تم في سنة 2016 إطلاق رؤية 2030، التي تمثل منهجية عمل وخارطة طريق لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، وما صاحبها من إطلاق وتبني برنامج التحول الوطني، والذي يعد محور التحول الرقمي من أهم عناصره.

2.2.6 رؤية المملكة 2030 والتحول الرقمي:

بتاريخ 25 أبريل 2016، أطلقت المملكة العربية السعودية رؤية 2030، والتي تمثل خطة المملكة لمرحلة ما بعد النفط، حيث تزامن الإعلان عنها مع الانتهاء من انجاز 80 مشروعا حكوميا ضخما، فاقت تكلفة انجاز الواحد منها 3.7 مليار ريال وتصل إلى غاية 20 مليار ريال ، تعتمد رؤية 2030 على ثلاث محاور أساسية، أولها المجتمع الحيوي، وثانيها الاقتصاد المزدهر وأخرها الوطن الطموح ، معتمدة في تحقيقها على مكامن قوتها لا سيما موقعها المتميز من العالم الإسلامي وخيراتها الطبيعية المتنوعة وقوتها الاستثمارية، ساعية إلى الوصول إلى الوصول تنويع اقتصادها وتحقيق التنمية المستدامة (وثيقة رؤية المملكة 2030، بدون سنة). يعتبر التحول الرقمي من بين الركائز الأساسية التي يعول عليها من أجل تحقيق رؤية 2030، وذلك من خلال تمكين المملكة من اغتنام الفرص المتاحة في العصر الرقمي، وتحسين الاستدامة الاقتصادية لتحقيق جودة الحياة، وهو ما جعل من المحاور الأساسية التي بنيت عليها رؤية المملكة تواكب التحول الرقمي لتصبح كالآتي: مجتمع رقمي، اقتصاد رقمي ووطن رقمي. وفي هذا الصدد، حققت المملكة خطوات عملاقة نحو رقمنه مختلف هيئاتها الحكومية، لتصبح الخدمات الرقمية هي السمة السائدة على مختلف الخدمات الحكومية المقدمة، خاصة في ظل انتشار وباء كوفيد –19 وحالة الحجر التي تم فرضها، والتي أدت في المقابل إلى توسيع التطبيقات الالكترونية الحكومية وتحقيق قفزة رقمية هائلة في مجال التحول الرقمي.

3.2.6 واقع التحول الرقمي للملكة في ظل رؤية 2030:

حققت المملكة العربية السعودية عديد القفزات النوعية في سبيل سعيها لتحقيق رؤية 2030 في مجال التحول الرقمي وهو ما جعلها الدولة الأكثر تقدما من بين مجموعة العشرين في مجال التنافسية الرقمية، فأكثر من 93 % من السعوديين يستعملون الانترنت، فيما لم يتجاوز المتوسط العالمي 63 %، كما أنه أكثر من 81 % من سكان المملكة يستعملون الدفع الالكتروني ويمارسون التجارة الالكترونية، مقابل متوسط عالمي في حدود 48 % (تراند، 2023)، شملت الخدمات الرقمية المقدمة في المملكة العربية السعودية كل مجالات الحياة، وبالأخص الإدارة وريادة الأعمال (516 خدمة)، التعليم والتدريب (262 خدمة)، العمل والتوظيف (195 خدمة)، السكن والخدمات المرافقة (94 خدمة)، الزكاة والضرائب (68 خدمة)، السلامة والبيئة (61 خدمة)، السياحة والثقافة والترفيه (60 خدمة)، الشؤون العائلية والمواريث والزواج (58 خدمة)،

الحماية الاجتماعية (52 خدمة)، المعلومات والاتصالات والبريد (46 خدمة)، شؤون المقيمين والزوار (43 خدمة)، الحج والعمرة (29 خدمة) (تراند، 2023).

إن كل الخدمات السالفة الذكر، موجة أساسا لتلبية احتياجات مختلف الأفراد من مواطنين ومقيمين وأجانب، حيث يمكن عرض إحصائيات حول أهم الخدمات والتطبيقات الالكترونية على مستوى المملكة كما يلي (وحدة التحول الرقمي، 2020) (تراند، 2023): أكثر من 24 مليون مستخدم لتطبيق توكلنا بما يفوق 196 مليون عملية الكترونية منجزة. أكثر من 23 مليون مستفيد من منصة أبشر بما يفوق 330 مليون خدمة مقدمة. أكثر من 20 مليون مستفيد من منصة صحتي بأكثر من 3 مليار عملية على عبوات الدواء عبر تطبيق رصد. أكثر من 12 مليار عملية عبر تطبيق تباعد. انجاز أكثر من 1.2 مليون جلسة محاكمة إلكترونيا مع تسجيل 15.5 مليون عملية دخول. أكثر من 38 مليون زائر لمنصة التأشيرة السياحية. أكثر من 11 مليون تصريح الكتروني عبر تطبيق اعتمرنا. أكثر من 7 مليون مستفيد من تطبيق كلنا أمن.

الأرقام السابقة الذكر، تبرز حجم التطور الرقمي الكبير الذي وصلت إليه المملكة العربية السعودية، لا سيما من حيث عدد الخدمات المتاحة إلكترونيا، وكذا التجاوب الكبير على هذه الخدمات من طرف المواطنين والمقيمين والأجانب على حد سواء، وهو ما يبرز النضج الكبير للخدمات المقدمة (ارتفاع مستوى نضج الخدمات الالكترونية الحكومية إلى أكثر من 83 %)، والوعي الذي بات يتحلى به المستفيدون من هذه الخدمات، خاصة في ظل تقليص وقت تقديم الخدمة من 81 يوما إلى 24 ساعة فقط (عبد الرحمن ومحمد، 2020)

لكن الجدير بالذكر، أن تحقيق الأرقام السابقة لم يكن ليرى النور لولا العمل الجبار على توفير البنية التحتية الرقمية، فقد وفرت المملكة ما يزيد عن أكثر من 3000 برج لاتصالات الجيل الخامس في 76 محافظة عبر تراب المملكة، وعملت على تحسين تدفق الانترنت لتصل إلى أكثر من 149 ميجا بايت للتحميل المتنقل وأكثر من 367 ميجا باين بالنسبة لشبة الجيل الخامس، وأكثر من 22 ميجا بايت بالنسبة للرفع المتنقل (تراند، 2023).

4.2.6 التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية في التقارير الدولية:

من بين أهم المؤشرات التي تقيس التحول الرقمي للدول والحكومات هو مؤشر الحكومة الالكترونية التابع لهيأة الأمم المتحدة، والذي يتم إعداده كل سنتين من طرف قسم الإدارة العامة وإدارة التنمية، إذ أنه عبارة عن مؤشر مركب لمجموعة من المؤشرات الفرعية وهي مؤشر تواجد الحكومة عبر الانترنت من خلال الخدمات التي تقدمها، مؤشر البنية التحتية للاتصالات ومؤشر رأس المال البشري.

يسمح مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية بقياس مدى قدرة واستعداد البلدان والحكومات لاستخدام الحكومة الالكترونية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال استغلال التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة الخدمات المقدمة وتطويرها.

ويمكن توضيح ترتيب المملكة العربية السعودية وفق هذا المؤشر خلال الفترة ما بين 2010 و2022 من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 1: تطور قيمة وترتيب المملكة العربية السعودية
في مؤشر الحكومة الالكترونية خلال الفترة ما بين 2010 و2022

السنة	2010	2012	2014	2016	2018	2020	2022
المرتبة	58	41	36	44	52	43	31
قيمة المؤشر	0.5142	0.6658	0.6900	0.6379	0.7119	0.7991	0.8539

المصدر: تقارير الأمم المتحدة حول الحكومة الرقمية خلال سنوات 2010، 2012، 2014، 2016، 2018، 2020 و2022.

من خلال الجدول أعلاه، يلاحظ التحسن المستمر في قيمة مؤشر الحكومة الالكترونية للمملكة العربية السعودية خلال الفترة ما بين 2010 و2022، إذ قفز هذا المؤشر من 0.51 سنة 2010 إلى 0.85 سنة 2022، وهو ما يعكس الجهود الكبيرة المبذولة من طرف المملكة في سعيها لتحقيق التحول الرقمي بما يخدم رؤية 2030.

أما على مستوى الترتيب، فالملاحظ أن الاتجاه العام تميز بالتحسن المستمر من سنة 2010 إلى غاية سنة 2022، حيث قفزت المملكة من المرتبة 58 عالميا سنة 2010 إلى المرتبة 31 عالميا سنة 2022، وهو ما يبرز الجهود الكبيرة المبذولة في سبيل ترقية الخدمات الالكترونية والنهوض بالخدمات الرقمية من خلال تحسين جودتها وتسهيل الوصول إليها، اختصارا للجهد والوقت والتكلفة.

الملاحظ كذلك من خلال قيمة المؤشر وترتيب المملكة عالميا، هو التحسن المستمر منذ الإعلان عن رؤية المملكة 2030 في أبريل من سنة 2016، إذ قفز المؤشر من 0.63 إلى أكثر من 0.85 مسجلة بذلك المرتبة 31 عالميا متقدمة على عديد الدول والحكومات رغم المساحة الشاسعة للملكة التي لم تحل دون التقدم سنة تلو الأخرى في طريق تحقيق رؤية 2030 والوصول للتحول الرقمي الشامل.

7. دراسة ميدانية على جامعة الملك خالد:

سيتم من خلال هذا المحور عرض تقديم عام لجامعة الملك خالد بالمملكة العربية السعودية، وبعدها عرض مختلف محاور الاستبيان وتحليلها والعمل على اختبار فروض الدراسة لإثبات صحتها او نفيها.

1.7 تقديم عام لجامعة الملك خالد:

تعد جامعة املك خالد إحدى الجامعات العريقة في المملكة العربية السعودية، حيث تم انشاؤها عام 1998 م، بمنطقة عسير في الجزء الجنوبي الغربي للمملكة العربية السعودية، تضم حاليا 15 مجمعا أكاديميا و29 كلية في مختلف المناطق بمحافظة عسير.

تتبنى الجامعة مجموعة من القيم متمثلة في الأمانة، الالتزام، الاحترام التميز، الابتكار والشفافية، كما تسعى جامعة الملك خالد منذ نشأتها إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

تطوير جودة التعليم والتعلم، توفير بيئة أكاديمية جاذبة، تعزيز الشراكة الفاعلة مع المجتمع، دعم البحث العلمي وتطويره، تطوير الدراسات العليا، تطوير الأداء المؤسس.، تنمية الموارد المالية.

وجامعة الملك خالد كغيرها من جامعات المملكة وهيئاتها الحكومية، بادرت إلى تبني التحول الرقمي لمختلف أعمالها وأنشطتها وخدماتها المقدمة للطلاب ولأعضاء هيئة التدريس خاصة، ولمختلف الشرائح

عامة، وهذا بانتهاج سياسة واضحة وفعالة قائمة على تشكيل وحدة التحول الرقمي والبنية المؤسسية، وذلك بتاريخ 2017/07/23(جامعة الملك خالد، 2022)، من أجل أن تتولى الإشراف ومتابعة مهام ومتطلبات التحول الرقمي بالجامعة بما يتوافق ورؤية 2030، كما أنها تشرف على إعداد الخطط والبرامج والدراسات الرامية إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي.

إن الجهود المبذولة من طرف وحدة التحول الرقمي بالجامعة وقياداتها العليا جعل من جامعة الملك خالد رائدة في مجال التحول الرقمي بين نظيراتها من جهات التعليم والتدريب بالمملكة العربية السعودية، حيث حققت الجامعة مؤشرا عاما للتحول الرقمي قدره 87.42 % (هيئة الحكومة الرقمية، 2022) وهو ما جعلها تحتل المركز الثالث من بين 36 جهة تعليم وتدريب بالمملكة شملها مؤشر هيئة الحكومة الرقمية لقياس التحول الرقمي الحكومي في نسخته العاشرة، والمركز 26 من بين 217 جهة حكومية شملها التقرير.

2.7 دراسة تحليلية على جامعة الملك خالد:

سيتم من خلال هذا الجزء تقييم واقع التحول الرقمي بجامعة الملك خالد وسبل تعزيزه، وهذا من خلال استبيان تم توجيهه لقيادات ومنسوبي الجامعة، حيث يتكون الاستبيان من ثمانية محاور أساسية، تتعلق بمختلف متطلبات تحقيق التحول الرقمي وكذا دور وحدة التحول الرقمي بالجامعة في تعزيز ذلك التحول.

1.2.7 مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في وحدات محددة من العناصر الموجودة في المجتمع (أحمد، 2022)، وفي الدراسة الحالية، يتكون مجتمع الدراسة ما يقارب 3675 من قيادات ومنسوبي جامعة الملك خالد في مختلف المجمعات والكليات والوظائف الإدارية.

2.2.7 عينة الدراسة:

تمثل العينة جزءا من المجتمع محل الدراسة، حيث شملت عينة الدراسة 308 قياديا وموظفا وعضو هيئة تدريس من منسوبي جامعة الملك خالد، أين تم تفريغ الاستبيانات وتحليلها من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.21).

- **خصائص عينة الدراسة:**

بغية الإحاطة بخصائص عينة الدراسة، تم تحديد عدد من المتغيرات الرئيسية، وتشمل: الجنس، العمر، المستوى التعليمي وعدد سنوات الخبرة المكتسبة في العمل. وفيما يلي تفصيل عينة الدراسة حسب كل متغير من المتغيرات السابقة:

- الجنس: يمكن توضيح نوع عينة الدراسة حسب الجنس من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 2: التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	204	66.23%
أنثى	104	33.77%
المجموع	**308**	**100.00%**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج تفريغ الاستبيان.

من خلال الجدول أعلاه، يلاحظ أن نسبة المستقصين من الذكور كان بنسبة 66.23 % (204 ذكر)، أما نسبة المستقصين من الإناث فقد بلغت 33.77 % (104 أنثى)، وهو ما يبرز تنوع عينة الدراسة من حيث الجنس.

- العمر: يمكن توضيح توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 3: التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب متغير العمر

الفئات العمرية	التكرار	النسبة
أقل من 25 سنه	28	9.09%
من 25 سنه الى 35 سنه	80	25.97%
من 35 سنه الى 45 سنه	150	48.70%
من 45 سنه الى 55 سنه	36	%11.69
أكثر من 55 سنه	14	%4.55
المجموع	**308**	**100.00%**

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج تفريغ الاستبيان.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أغلب عينة الدراسة ما دون سنة 45 سنة، حيث قدر عددهم ب 258 مستقصا، بنسبة إجمالية بلغت 83.77 %، بينما قدر عدد المستقصين الذين يفوق عمرهم 45 سنة 50 من منسوبي الجامعة فقط بنسبة 16.23 %، وهو ما يوضح اعتماد جامعة الملك خالد على عنصر الشباب في مختلف الوظائف وعلى كل المستويات.

- المستوى التعليمي: يمكن توضيح توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 4: التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب متغير المؤهل التعليمي

المؤهل	النسبة المئوية	التكرار
بكالوريوس	33.44%	103
دبلوم عالي	14.94%	46
ماجستير	16.23%	50
دكتوراه	35.39%	109
المجموع	**100.00%**	**308**

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج تفريغ الاستبيان.

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل عينة الدراسة من حملة شهادة البكالوريوس فأعلى، وهو ما يعطي هذا الاستبيان المصداقية الموثوقية، ويعزز من النتائج المتوقع الخروج بها من خلال تحليل مختلف فقراته.

- الخبرة المهنية: يمكن توضيح توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 5: التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

المؤهل	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	31	10.06%
من 5 سنوات الى 15 سنه	198	64.29%
أكثر من 15 سنة	79	25.65%
المجموع	**308**	**100.00%**

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج تفريغ الاستبيان.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن أغلب مفردات عينة الدراسة يتمتع بخبرة مهنية تفوق الخمس سنوات، بنسبة فاقت 89.94 % (ما يعادل 277 مستقصا)، وهو ما يجعل من إجاباتهم على مختلف فقرات الاستبانة موضوعية وتسهل في تحليل واقع التحول الرقمي بجامعة الملك خالد بصورة شاملة.

3.7 صدق واتساق استبانة الدراسة:

يقيس هذا المؤشر قدرة الاستبيان على قياس ما وضع لأجله، وعدم تناقضه مع نفسه، وهو ما يعني أنه يعطي نفس النتائج إذا ما أعيد تطبيقه على نفس العينة. 6.4.7 تحليل الاستبيان وثباته (الاتساق الداخلي للاستبيان) من خلال معامل ألفا كرومباخ، حيث كانت النتائج لهذه الدراسة كما يلي:

الجدول رقم 6 : معامل ألفا كرونباخ لعينة الدراسة

المحور	عنوان المحور	عدد العبارات	ألفا كرومباخ
1	دعم الإدارة العليا للتحول الرقمي في الجامعة	6	0.952
2	تبني الجامعة لإستراتيجية رقمية	6	0.950
3	توفر البنية التحتية الرقمية الضرورية لتحقيق التحول الرقمي	9	0.968
4	التكنولوجيا الرقمية	5	0.958
5	الموارد البشرية الضرورية لتحقيق التحول الرقمي	5	0.976
6	الإنفاق على التحول الرقمي	3	0.905
7	الحماية والأمن السيبراني	4	0.926
8	إسهامات الجامعة بعد تحولها الرقمي	8	0.987
الإجمالي		**46**	**0.994**

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج تفريغ الاستبيان

الملاحظ من خلال الجدول السابق هو القيمة المرتفعة لمعامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة وللدراسة ككل، إذ فاقت قيمته 0.9 وهي قيمة مقاربة للواحد، الأمر الذي يدل على مدى مصداقية وثبات هذا الاستبيان، وقدرته على قياس مدى توفر متطلبات تحقيق التحول الرقمي في جامعة الملك خالد.

4.7 نتائج البحث وتفسيرها:

سيتم من خلال هذا العنصر عرض نتيجة تحليل استبيان الدراسة الميدانية، اعتمادا على النظام الإحصائي SPSS، وهذا لمعرفة مدى توفر مختلف متطلبات التحول الرقمي في جامعة الملك خالد والخروج بتوصيات من أجل تعزيز التحول الرقمي والارتقاء به.

1.4.7 تحليل المحول الأول:

دعم الإدارة العليا للتحول الرقمي في الجامعة يمكن توضيح نتيجة الإجابة على هذا السؤال من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 7: نتيجة الإجابة على أسئلة المحور الأول

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	العبارة الموافقة
تمتلك الجامعة رؤية واضحة فيما يخص مستوى التحول الرقمي الذي تسعى للوصول إليه	0	0	56	130	122	4.21	موافق بشدة
المشرفون على مستوى القيادة العليا للجامعة على إدراك تام بالتحول الرقمي وأهميته وضرورة تجسيده	0	0	66	102	144	4.24	موافق بشدة
تعتبر الإدارة العليا أن التحول الرقمي أولوية يجب الوصول لتحقيقها	0	0	56	110	142	4.28	موافق بشدة
تتواصل الإدارة العليا للجامعة مع كافة الموظفين بشكل مستمر فيما يخص التحول الرقمي	0	0	98	70	140	4.14	موافق
تشجع الإدارة العليا على الإبداع والابتكار فيما يخص الأنشطة الرقمية وطريقة تنفيذها	0	8	42	108	150	4.30	موافق بشدة
تشجع الإدارة العليا للجامعة كافة المبادرات التي من شأنها تعزيز التحول الرقمي للجامعة	0	0	80	78	150	4.23	موافق بشدة
الإجمالي						**4.23**	**موافق بشدة**

المصدر: بناءً على مخرجات برنامج SPSS21.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن هذا المحور قد حاز متوسطا إجماليا قدره 4.23 من 5، وهو ما يوافق عبارة موافق جدا على سلم ليكارت الخماسي، الأمر الذي يدل على أن أفراد العينة من منسوبي جامعة الملك خالد يوافقون على وجود دعم قوي من الإدارة العليا لضمان تحقيق التحول الرقمي، وهذا من خلال امتلاك الإدارة العليا لرؤية واضحة بشأن التحول الرقمي إدراكا منهم لأهميته وضرورة تجسيده، ما جعله أولوية يجب العمل عليها وتشجيع كل المبادرات الرامية لتحقيقه.

2.4.7 تحليل المحول الثاني:

تبني الجامعة لإستراتيجية رقمية يمكن إبراز نتيجة تحليل هذا المحور من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم 8: نتيجة تحليل المحور الثاني من الاستبيان

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	العبارة الموافقة
تبنت الجامعة إستراتيجية واضحة من أجل تحقيق التحول الرقمي	0	0	98	70	140	4.14	موافق
تقوم الجامعة بتطوير إستراتيجيتها لتحقيق التحول الرقمي باستمرار	0	0	57	129	122	4.21	موافق بشدة
تمتلك الجامعة منصات الكترونية تقدم من خلالها خدماتها المختلفة	0	0	46	102	160	4.37	موافق بشدة

تقوم الجامعة بعمل تشخيص دوري للإحاطة بنقاط القوة والضعف في تحولها الرقمي	0	4	72	124	108	4.09	موافق
تعمل الجامعة على فهم بيئتها الخارجية باستمرار لتحديد الفرص والتهديدات، ومن أجل تحديد الخدمات الواجب تقديمها والطريقة المثلى لذلك	0	0	52	130	126	4.24	موافق بشدة
تعمل الجامعة على توحيد الخدمات الالكترونية المقدمة على مستوى مختلف مجمعاتها وكلياتها	0	0	70	162	76	4.02	موافق
متوسط المحور الثاني						**4.17**	**موافق**

المصدر: بناءا على مخرجات برنامج .SPSS21

بناءا على مخرجات برنامج SPSS، يلاحظ أن المتوسط العام لهذا المحور قد قدر ب 4.17 من 5، وهو ما يعني عبارة موافق على سلم ليكرت الخماسي، وهو ما يعني امتلاك جامعة الملك خالد لإستراتيجية رقمية وفق رؤية 2030، لكن تحتاج هذه الإستراتيجية لتحسين أكبر ونشرها بين مختلف منسوبي الجامعة من قيادات وموظفين وأعضاء هيئة تدريس، حتى يكون الجميع على علم ويعملون على تحقيقها وتجسيدها على أرض الواقع.

3.4.7 تحليل المحول الثالث:

توفر البنية التحتية الرقمية الضرورية لتحقيق التحول الرقمي جاءت نتيجة تحليل هذا المحور كما هو موضح من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم 9: نتيجة تحليل المحور الثالث من الاستبيان

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	العبارة الموافقة
تسعى الجامعة لتوفير البنية التحتية الضرورية للوصول إلى أهدافها فيما يخص التحول الرقمي	0	0	96	104	108	4.04	موافق
تمتلك الجامعة الأصول التي تمكنها من تأدية مختلف المهام المكلفة بها	0	0	66	134	108	4.14	موافق
تمتلك الجامعة أجهزة الحاسوب الضرورية لتأدية مختلف المهام	0	4	56	66	182	4.38	موافق بشدة
توفر الجامعة التطبيقات الذكية التي تمكن الأفراد من التعامل معها والاستفادة من خدماتها بكل سهولة	0	4	110	58	136	4.06	موافق
توفر الجامعة خدمات الدعم الفني للبرامج والمعاملات الالكترونية بشكل مستمر	0	0	80	84	144	4.21	موافق بشدة
تمتلك الجامعة وسائط اتصال ذكية تساعد على تأدية مهامكم بأفضل طريقة	0	14	52	102	140	4.19	موافق
توفر الجامعة تدفق انترنت مناسب للقيام بمختلف المهام	0	0	94	64	150	4.18	موافق
يوفر الموقع الالكتروني الجامعة كافة الخدمات المقدمة والأنشطة والمعلومات المحدثة	0	0	104	55	116	4.04	موافق

تقوم الجامعة بالإشهار عن الخدمات التي تقدمها عبر مختلف الوسائط الرقمية المتاحة	0	4	88	80	136	4.13	موافق
متوسط المحور الثالث						**4.15**	**موافق**

المصدر: بناءا على مخرجات برنامج SPSS21.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هذا المحور قد نال متوسطا قدره 4.15 من 5، وهو ما يقابل عبارة موافق في سلم ليكارت الخماسي، الأمر الذي يعني أن جامعة الملك خالد قد وفرت البنية التحتية اللازمة لتحقيق التحول الرقمي وفق رؤية 2030، من خلال توفير الأصول الضرورية والأجهزة والتطبيقات ووسائط الاتصال وخدمات الدعم التقني والتدفق الجيد للانترنت بما يضمن تأدية الأعمال الكترونيا وتسهيل الاستفادة من مختلف الخدمات لمختلف منسوبيها.

4.4.7 تحليل المحول الرابع:

امتلاك جامعة الملك خالد للتكنولوجيا الرقمية يمكن عرض نتيجة تحليل هذا المحور من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم 10: نتيجة تحليل المحور الرابع من الاستبيان

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	العبارة الموافقة
تملك الجامعة التكنولوجيا الرقمية التي تمكنها من تحقيق التحول الرقمي	0	0	88	114	106	4.06	موافق
تستخدم الجامعة التكنولوجيا الرقمية لتأدية مختلف أنشطتها وتقديم كل خدماتها الكترونيا	0	0	98	96	114	4.05	موافق
تملك الجامعة وحدة خاصة بالتحول الرقمي	0	0	80	78	150	4.23	موافق بشدة
توظف الجامعة التكنولوجيا الرقمية لخدمة الموظفين وأعضاء هيئة التدريس	0	0	60	106	142	4.27	موافق بشدة
تستغل الجامعة البيانات الضخمة من أجل خدمة تحولها الرقمي	0	14	42	106	146	4.25	موافق بشدة
متوسط المحور الرابع						**4.172**	**موافق**

المصدر: بناءا على مخرجات برنامج SPSS21.

بناءا على التحليل الإحصائي لهذا المحور، يلاحظ أن قيمة متوسطه كانت مساوية ل 4.17، وهي ما تقابل عبارة موافق على سلم ليكات الخماسي، الأمر الذي يؤكد توجه جامعة الملك خالد نحو تحقيق التحول الرقمي من خلال امتلاكها للتكنولوجيا التي تمكنها من ذلك، كما أن الجامعة قد قامت باستحداث وحدة للتحول الرقمي وهذا بهدف توسيع وتيرة التحول الرقمي ليشمل كافة الخدمات التي تقدمها.

5.4.7 تحليل المحول الخامس:

الموارد البشرية الضرورية لتحقيق التحول الرقمي يوضح الجدول الآتي نتيجة تحليل المحور الخامس من الدراسة الميدانية:

الجدول رقم 11: نتيجة تحليل المحور الخامس من الاستبيان

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	العبارة الموافقة
تملك الجامعة موظفين مؤهلين يمكنهم مسايرة التحول الرقمي لها	0	0	80	78	150	4.23	موافق بشدة
تعمل الجامعة على تكوين وتطوير الموظفين حول التعامل مع الرقمية	0	0	60	102	146	4.28	موافق بشدة
تخصص الجامعة نظام حوافز فعال للمتميزين من أجل تشجيعهم على التحول للعمل الالكتروني	0	0	56	102	150	4.31	موافق بشدة
يمكن لموظفي الجامعة التعامل مع مختلف الإشكالات الرقمية التي تعترضهم	0	0	60	98	150	4.29	موافق بشدة
تستعين الجامعة بالجهات الاستشارية التي يمكنها تقديم حلول فيما يخص التحول الرقمي	0	0	66	102	140	4.24	موافق بشدة
متوسط المحور الخامس						**4.27**	**موافق بشدة**

المصدر: بناءا على مخرجات برنامج SPSS21.

جاءت نتيجة المتوسط الحسابي لهذا المحور مساوية ل 4.27 من 5، وهو ما يوافق عبارة موافق بشدة على سلم ليكارت الخماسي، ما يعني توفر الجامعة على موارد بشرية فنية ذات كفاءة عالية، ساهمت بقسط كبير في تحقيق الجامعة لتحولها الرقمي وفق رؤية 2030 وفي احتلال جامعة الملك خالد لمراتب متقدمة في تصنيفات الهيئات المعتمدة للتحول الرقمي ضمن الهيئات الحكومية.

6.4.7 تحليل المحول السادس:

إنفاق الجامعة على التحول الرقمي يمكن عرض نتيجة تحليل المحور السادس من الدراسة الميدانية ضمن الجدول أدناه:

الجدول رقم 12: نتيجة تحليل المحور السادس من الاستبيان

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	العبارة الموافقة
تقوم الجامعة بالإنفاق على تطوير البنية التحتية لتحقيق التحول الرقمي	0	0	46	150	112	4.21	موافق بشدة
توفر الجامعة المبالغ الضرورية لشراء التقنيات الالكترونية اللازمة لممارسة الأعمال	0	0	66	102	140	4.24	موافق بشدة
توفر الجامعة الدعم المالي لإصلاح وصيانة الأجهزة الرقمية والبرامج الالكترونية	0	8	42	108	150	4.30	موافق بشدة
متوسط المحور السادس						**4.25**	**موافق بشدة**

المصدر: بناءا على مخرجات برنامج SPSS21.

يلاحظ أن متوسط هذا المحور يساوي 4.25 من 5، وهو ما يوافق عبارة موافق جدا على سلم ليكارت الخماسي، الأمر الذي يدل على أن جامعة الملك خالد قد وفرت الدعم المالي الضروري من أجل تحقيق تحولها الرقمي، كونه من بين أهم متطلبات تحقيق التحول الرقمي، وكذلك كون تحقيق التحول الرقمي للجامعة يعد ضمن أولوياتها بما يتوافق ورؤية 2030.

7.4.7 تحليل المحول السابع:

الحماية والأمن السيبراني يمكن عرض نتيجة تحليل المحور السابع من الدراسة الميدانية ضمن الجدول أدناه:

الجدول رقم 13: نتيجة تحليل المحور السابع من الاستبيان

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	العبارة الموافقة
توفر الجامعة أجهزة حماية البيانات والمعاملات	0	4	64	84	156	4.27	موافق بشدة
توفر الجامعة المخصصات المالية الضرورية لتوفير الحماية اللازمة للمعلومات التي بحوزتها	0	0	98	88	122	4.08	موافق
توفر الجامعة إجراءات احتياطية لضمان تقديم الخدمات في حالة تعطل النظام الرئيس	0	0	98	52	158	4.19	موافق
تعتمد الجامعة على آليات مراقبة وتفتيش لنظم المعلومات والشبكات الحاسوبية (جدران الحماية)	0	0	64	102	142	4.25	موافق بشدة
متوسط المحور السابع						**4.197**	**موافق**

المصدر: بناءا على مخرجات برنامج SPSS21.

جاءت نتيجة تحليل هذا المحور في خانة موافق على سلم ليكارت الخماسي، أين سجل متوسطا قدره 4.19، وهو ما يعني أن جامعة الملك خالد وفرت الحماية الضرورية التي يتطلبها التحول الرقمي، من خلال توفير أجهزة الحماية والإجراءات الاحتياطية لتقديم الخدمات الكترونيا، ناهيك عن توفير المخصصات المالية الضرورية لتحقيق أقصى حماية ممكنة.

8.4.7 تحليل المحول الثامن:

إسهامات الجامعة بعد تحولها الرقمي يوضح الجدول أدناه نتيجة التحليل الإحصائي للمحور الثامن من استبيان الدراسة الميدانية:

الجدول رقم 14: نتيجة تحليل المحور الثامن من الاستبيان

العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط	العبارة الموافقة
تعمل الجامعة على ربط العلاقة بينها وبين متلقي خدماتها	0	0	60	112	136	4.25	موافق بشدة
تعمل الجامعة على زيادة مساهمة منسوبي الجامعة في تقديم مقترحاتهم وملاحظاتهم بشأن الخدمات المقدمة	0	0	56	148	106	4.16	موافق

تعمل الجامعة على التحسين المستمر في جودة الخدمات المقدمة من طرفها	0	0	60	106	142	4.27	موافق بشدة
تقيس الجامعة باستمرار درجة رضا الأفراد حول خدماتها المقدمة	0	0	42	120	146	4.34	موافق بشدة
استطاعت الجامعة أن تحسن من جودة الخدمات المقدمة وتبسط من إجراءاتها	0	0	56	102	150	4.31	موافق بشدة
أسهم التحول الرقمي في تحقيق الكفاءة التشغيلية الجامعة	0	0	56	110	142	4.28	موافق بشدة
أسهم التحول الرقمي للوكالة في تقليص جهود الموظفين وتحسين إنتاجيتهم	0	0	56	142	110	4.18	موافق
يستفيد من خدمات الجامعة الالكترونية أكبر قدر من الأفراد	0	0	60	102	146	4.28	موافق بشدة
متوسط المحور الثامن						**4.258**	**موافق بشدة**

المصدر: بناءا على مخرجات برنامج SPSS21.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن متوسط هذا المحور قاد فاق 4.25، وهو ما يوافق عبارة موافق جدا على سلم ليكارت الخماسي، الأمر الذي يدل على انفتاح الجامعة بعد تحولها الرقمي وتحسين جودة خدماتها المقدمة بناءا على استطلاعات الرأي الدورية حول رضا منسوبيها عن خدماتها المقدمة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد أسهم التحول الرقمي للجامعة في تقليص الجهد والوقت والتكلفة الضرورية للقيام بمختلف المهام والأعمال، ما أسهم في تحقيقها للكفاءة التشغيلية للجامعة.

5.7 خاتمة:

حاولت هذه الدراسة البحث في متطلبات تحقيق التحول الرقمي وآليات تعزيزه في الهيئات الحكومية في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030، مع الإسقاط على حالة جامعة الملك خالد، التي تعد إحدى هيئات التعليم والتدريب الرائدة في مجال تحقيق التحول الرقمي وفق المؤشرات الوطنية المنشورة من هيئة الحكومة الرقمية.

1.5.7 الاستنتاجات والتوصيات:

هنا بعض النتائج الرئيسية، أهمها:

- التحول الرقمي أمر لا مفر منه لكل من الدول والحكومات والهيئات الحكومية، بل أنه صار من الضروريات التي تقوم عليها مختلف الاقتصاديات العالمية الحديثة.
- حققت المملكة العربية السعودية قفزات نوعية نحو تحقيق التحول الرقمي وفق رؤية 2030، نتيجة للجهود المبذولة والخطة الإستراتيجية الرامية إلى رقمنه كل القطاعات والخدمات المقدمة.
- يتطلب تحقيق التحول الرقمي في مختلف الهيئات الحكومية إلى توفر مجموعة من المتطلبات التي لا يكون بدونها، أهمها توجه القيادات نحو هذا الهدف الاستراتيجي، وإعداد خطة إستراتيجية تسير عليها بغية الوصول لتحقيق التحول الرقمي، ناهيك عن ضرورة توفر البنية التحتية والدعم المالي

والبشري لعملية التحول الرقمي، إضافة إلى امتلاك التكنولوجيا ووسائل الأمن والحماية لممارسة الأعمال إلكترونيا.

- حققت جامعة الملك خالد قفزات نوعية في ترتيب الهيئات الحكومية السعودية في مجال التعليم والتدريب وفق مؤشر هيئة الحكومة الرقمية إذ حلت ثانيا من بين 36 هيئة شملها الترتيب في سنة 2022.
- من خلال تحليل استبيان الدراسة الميدانية، يتضح أن جامعة الملك الخالد قد وفرت كل متطلبات تحقيق التحول الرقمي وفق رؤية 2030، الأمر الذي أكسبها الريادة من بين نظيراتها في مجال التعليم التدريب.

2.5.7 التوصيات:

- ان يكون هناك هيئات على مستوي عالي من المهنية وتملك موظفين ومهندسين مهنيين وعلى دراية كاملة بالتحول الرقمي.
- ان تنشأ داخل الجامعة إدارة بمسمي التحول الرقمي فقط مهمتها تتابع التطور الرقمي في العالم وتستقطب الى جامعه الملك خالد.
- الاهتمام بالموظفين المهنيين والتقنيين المتمكنين وخصوصا ذوي الخبرة منهم.
- ان يصنف متخصصي الحاسب والتحول الرقمي من التخصصات الصعبة وعالية الخطورة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

أحمد، مجر وصفاء، غنيم (2022). تطوير أداة لقياس كفاءة التحول الرقمي للمدن العربية نحو المدن الذكية بالتطبيق على حالتين دراسيتين: مدينة ينبع البحر ومدينة ينبع الصناعية بالمملكة العربية السعودية. المجلة الدولية للتنمية، 11(1)، 61-82.

إي دي سي. (2016) رؤية الحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية.

تراند. (2023) الرقمنة السعودية 2022.

جامعة الملك خالد (2022)، على الرابط الآتي: https://www.kku.edu.sa/ar/node/1924

زيدان، عاطف. (2021) الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول والمعاملة الضريبية الخاصة به، دار محمود للنشر والتوزيع.

سامية & ,د. خولة ، العتيبي (2021). حوكمة التحول الرقمي في الإدارات التعليمية بالمملكة العربية السعودية في ضوء الممارسات العالمية .*مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع* ,(66) , 192-216.

سقاط، أحمد (2022) التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية وفق رؤية 2030: دراسة حالة مستشفى النور بمكة المكرمة في الفترة بين 2021-2022، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 6(25)، 94- 127.

سلاليمي، جميلة وبوشي، يوسف (2019) التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، 10(2)، 944-967.

صدوقي، غريسي وسي الطيب الهشمي، رضا والعبسي، علي (2021). واقع وأهمية التحول الرقمي والاتمة، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، 3(2)، 99-109.

العدوان ، علي اسحاق (2023). تطوير المهارات القيادية لمديري المدارس الحكومية في ضوء مهارات التحول الرقمي) دراسة ميدانية بمديرية تربية لواء الجامعة .(*مجلة كلية التربية (أسيوط)* ,(1)*39* , 206-228.

عفيف، هناء وخلوفي، وهيبة. (2022) الاتجاه نحو التحول الرقمي: حتمية أم خيار؟، مجلة اقتصاد المال والأعمال، 6(1)، 276-291.

عيسوي، أحمد. (2022) التجارة والأعمال الالكترونية، دار محمود للنشر والتوزيع.

فاري، لبنى سحر. (2021) دراسة تحليلية لمحددات نجاح التحول الرقمي في الشركات، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، 8(1)، 33-45.

الفريجي، رياض (2020). تحولات البيئة الرقمية في مجتمع المعرفة وانعكاساتها على حقوق الملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية: قراءة في ديناميكية الواقع وإحداثيات المستقبل، المجلة المصرية لبحوث الاتصال الجماهيري، 1(1)، 230-260.

محمد، عبد الرحمن والغبيري، محمد (2020). واقع التحول الرقمي للملكة العربية السعودية-دراسة تحليلية. مجلة العلوم الإدارية والمالية، 4(3)، 08-31.

هيئة الحكومة الرقمية (2022)، على الرابط الآتي: https://dga.gov.sa/node/474

وحدة التحول الرقمي. (2020) التحول الرقمي الوطني في ارقام، https://ndu.gov.sa/

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. (2021) التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

ثانيا : المراجع الأجنبية :

Luis, w & Ramon, (2018) , 546. Digital strategy and digital transformation. *Research-Technology Quarterly*,*31*(4),545-555. http://dx.doi.org/10.1016/j.giq.2014.08.001.

Mhlungu, N. S. (2019). The underlying factors of a successful organisational digital transformation. *South African Journal of Information Management, 21*(1), 1-10.https://dx.doi.org/10.4102/sajim.v21i1.995

Reis, J., Amorim, M., Melão, N., Matos, P.(2018). Digital Transformation: A Literature Review and Guidelines for Future Research. *Advances in Intelligent Systems and Computing book series, vol 745, 411-421*, https://doi.org/10.1007/978-3-319-77703-0_41

Fadwa & Nissirine, Roadmap for digital transformation , 2020 Administrative Sciences Journal

Schwertner, K. (2017). Digital transformation of business. *Trakia Journal of Sciences*, *15*(1), 388-393. doi:10.15547/tjs.2017.s.01.065

ZAOUI, Asmae & Boudaoud, fatima & Hasseb, mohamed lamine.(2021)L'impacte du covid-19sur la transformation digitale du secteur bancaire.*Revue d'excellence pour la recherche en économie et en gestion*, 5(1)،497-509.

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 1 يونيو 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

دور المراجعة الداخلية في إدارة المخـــاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا

خالد عبد الشافي أبوزيد
طالب دكتوراه في تخصص المحاسبة
Khaledabuzaid@gmail.com

عبد الناصر محمد أبوزقية
باحث أكاديمي، قسم المحاسبة كلية الاقتصاد جامعة مصراته
buzgaia2006@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023.12.19 **تاريخ القبول: 2024.02.19** **تاريخ النشر: 2024.02.28**

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا، والتعرف على مدى إدراك المراجعين الداخليين بالمصارف التجارية لأهمية إدارة المخاطر وقياسها وتقييمها والاستجابة لها. أجريت الدراسة على عينة عشوائية شملت المسؤولين والموظفين التابعين لإدارة المراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر بفروع المصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأشارت النتائج إلى أن المراجعة الداخلية تُسهم في تعزيز فاعلية إدارة المخاطر وتسهم في تحديد وتقييم والاستجابة للمخاطر في المصارف التجارية. وأوصت الدراسة بالعمل على زيادة تفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف التجارية في ليبيا بشكل أكبر، وتبني طرق حديثة لتحديد المخاطر وتقييمها مثل: طريقة الإنذار المبكر، بذل المزيد من الدعم والاهتمام لتحقيق المتابعة والتنسيق بشكل أكبر بين إدارتي المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر.

الكلمات الدالة: *المراجعة الداخلية، إدارة المخاطر، المصارف التجارية.*

The role of internal audit in risk management in commercial banks operating in Libya

Abdalnasr Mohammed Abouzkeh
Khaledabuzaid@gmail.com

Khaled abdushafi ahmed abuzaid
buzgaia2006@gmail.com

Abstract

The study aimed to identify the role of internal audit in risk management in commercial banks operating in Libya, and to identify the extent to which internal auditors in commercial banks are aware of the importance of managing, measuring, evaluating and responding to risks. The study was conducted on a random sample that included officials and employees of the Internal Audit and Risk Management Departments in branches of commercial banks operating in the city of Misrata. The study used the descriptive analytical approach, and the results indicated that internal audit contributes to enhancing the effectiveness of risk management and contributes to identifying, evaluating, and responding to risks in

commercial banks. The study recommended working to further activate the role of internal audit in risk management in commercial banks in Libya, and adopting modern methods to identify and evaluate risks, such as: the early warning method, and exerting more support and attention to achieve greater follow-up and coordination between the internal audit and risk management departments.

Keywords: *Internal audit, risk management, commercial banks*.

1- المقدمة

يقع على عاتق إدارة أي مؤسسة تصميم أنظمة رقابية داخلية سليمة تشمل جميع المستويات التنظيمية، كما أن من مسؤولياتها المحافظة على هذه الأنظمة، والتأكد من تطبيقها بالشكل الصحيح، حيث تعتبر أنظمة الرقابة الداخلية أحد أهم الإجراءات التي تتخذها المؤسسة في مواجهة المخاطر والحد منها، باعتبار أن وجودها بشكل فاعل وتطبيقها بالشكل الصحيح يُسهم في حماية المؤسسة من المخاطر التي قد تواجهها، ويقلل من احتمالية التعرض للمخاطر. وتعتبر المراجعة الداخلية من أهم الوسائل والوظائف الرقابية بالمؤسسة، لما لها من أثر في تحسين وتطوير نظام الرقابة الداخلية. فوجود وظيفة المراجعة الداخلية الفعالة يعزز من أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة، وكما أنها تُسهم في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاية وتخفيض حجم المخاطر. وازدادت الحاجة إلى وظيفة المراجعة الداخلية مع ازدياد الفضائح المالية التي هزت العديد من المؤسسات الكبرى في العالم، ومثال ذلك ما حدث لشركة (Enron)، الأمر الذي نتج عنه زيادة الاهتمام بتطوير وظائف الأنظمة الرقابية الداخلية والخارجية. ومن أنظمة الرقابة الداخلية وظيفة المراجعة الداخلية التي تعمل على منع واكتشاف الأخطاء وقت حدوثها، باعتبار أن المراجع الداخلي موجود بشكل مستمر في المؤسسة ويتابع جميع العمليات بها.

لقد شهدت وظيفة المراجعة الداخلية تطورًا حدث نتيجةً لتطور الأنشطة الاقتصادية ولمعالجة المشاكل المالية التي ظهرت بعد أزمة الثقة الناتجة عن ضعف الأداء الرقابي في المؤسسات المنهارة، وظهور حوكمة الشركات التي تعتبر المراجعة الداخلية أحد آلياتها. وكان المفهوم التقليدي للمراجعة الداخلية يهدف إلى اكتشاف الأخطاء والتلاعب والغش، وتطورت إلى منظور حديث يشمل تقييم الأداء وإضافة قيمة للمؤسسة، بالإضافة إلى تقييم وتحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية، وتقديم الخدمات الاستشارية للإدارة وإدارة المخاطر. ولقد أسهم معهد المراجعين الداخليين الأمريكي Institute of Internal Auditors (IIA) في عملية تطوير وظيفة المراجعة الداخلية الذي عرَّف المراجعة الداخلية على أنها: "نشاط تأكيدي واستشاري وموضوعي ومستقل مصمم لزيادة وتحسين قيمة عمليات المؤسسة، والمساعدة على إنجاز أهدافها بصورة منهجية ومنتظمة بهدف تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، والرقابة، والحوكمة" (البيجيرمي،2011، ص4).

ونظرًا لكثرة المخاطر التي تواجه المؤسسات في بيئة الأعمال ظهر مفهوم إدارة المخاطر، والذي يعني عملية تحديد وقياس وتقدير للمخاطر مع تطوير الاستراتيجيات اللازمة للتعامل معها وتتضمن تحويل الخطر لطرف آخر أو تجنب أو تخفيض آثاره السلبية أو قبول تحمل جزء أو جميع النتائج المترتبة عليه (Spedding & Rose, 2008). وتقع مسؤولية التعامل مع المخاطر في المؤسسة على عاتق أطراف

عدة، منها مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، والمراجعة الداخلية. ويكمن دور المراجعة الداخلية في هذا الجانب في متابعة وفحص ما إذا كانت المخاطر عُرفت بشكل كافٍ وأنَّها سُجلت في سجل الخطر، ومتابعة كفاية وفعالية أدوات الرقابة المستخدمة، وتقديم تأكيد بخصوص إدارة المخاطر، وتقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات إدارة المخاطر، والتركيز على المخاطر المهمة التي حُددت بواسطة الإدارة، ومراجعة عمليات إدارة المخاطر في المصارف، وأيضًا تقديم الاستشارات والتوصيات لمجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية حسب الحاجة (Griffiths, 2005).

2- الدراسات السابقة:

- **دراسة المحجوب (2015).**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجع الداخلي في تعزيز أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في ليبيا، من خلال دراسة مدى إدراك المراجعين الداخليين لأهمية إدارة المخاطر في المصارف التجارية. واعتمد على المنهج الوصفي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات باستخدام الاستبانة ووزعت على مديري ورؤساء وموظفي إدارات أقسام المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الواقعة بمدينتي مصراتة والخمس. وقد توصلت الدراسة إلى أن المراجعين الداخليين لهم دور هام فيما يتعلق بإدارة المخاطر من خلال قيامهم بفحص وتقييم فاعلية عمليات إدارة المخاطر في المصارف، وإدراك المراجعين الداخليين لأهمية إدارة المخاطر له دور بارز في تعزيز أداء إدارة المخاطر المصرفية.

- **دراسة العماري، وأبو شعالة (2020).**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التمويل المصرفي بفروع المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت الليبية. واستخدمت الأساليب الإحصائية نظام (SPSS) لاستخراج النتائج المتعلقة بالدراسة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: إن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بمراجعة إجراءات المستندات والضمانات وتقييم المشروع قبل البدء في إجراءات منح التمويل، إن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بمراجعة مدى التزام متخذي قرارات التمويل باللوائح والمنشورات المصرفية. وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: ضرورة العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية وتفعيل دورها لما لها من أثر ايجابي في دعم إدارة المخاطر بالمصارف التجارية الليبية.

- **دراسة الرفاعي، بن يونس، وعبد العالي (2020).**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع دور المراجعة الداخلية بمصرف الصحاري في إدارة المخاطر والصعوبات التي تحد من هذا الدور. واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، واستُخدم أسلوب المقابلة الشخصية لجمع آراء مجتمع الدراسة. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج، أهمها: يقتصر عمل المراجعة الداخلية في مصرف الصحاري حسب الأسلوب التقليدي وهو المراجعة المالية فقط، وتنحصر علاقتها بإدارة المخاطر بالتأكد من الالتزام بالإجراءات والضوابط الموضوعة من قبل إدارة المخاطر التي تخص المعاملات المالية فقط. وأوصت الدراسة المصارف التجارية بالاستفادة من الخدمات الاستشارية التي يمكن أن تقدمها إدارة المراجعة الداخلية حول الأنشطة المصرفية بما فيها استشارات حول إدارة المخاطر.

- **دراسة الصافي (2023).**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر للحد من المخاطر المالية، وهدفت إلى التعرف على دور كفاية المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر، وإظهار دور الموضوعية المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الاستقراء، بما فيه الدراسات السابقة وذلك للتعرف على جودة المراجعة الداخلية وفعالية إدارة المخاطر والمخاطر المالية لاختبار فرضيات البحث المتعلقة بالكفاية والموضوعية وجودة أداء المهام والاستمرارية، وفعالية إدارة المخاطر للحد من المخاطر المالية في المصارف السوداني. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: أن هناك علاقة بين كفاءة جودة المراجعة الداخلية وفعالية إدارة المخاطر، وجود دور لجودة المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتدريب منسوبي المراجعة الداخلية وإعدادهم لتقليل المخاطر المالية وتوفير معلومات حول المخاطر لدى المصارف لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور، وضرورة قيام المصارف بوضع حدود مناسبة للمخاطر.

3- مشكلة الدراسة:

تلعب المصارف دورًا مهمًا في اقتصاديات الدول، باعتبارها أحد الركائز الأساسية، ومن أهم الوسائل التي تُسهم في التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في توفير الأموال لتلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات لتسيير الأعمال. وأن تعرض هذا القطاع للمخاطر يجعل الاقتصاد عرضة للأزمات والانهيارات كما حدث في العديد من الأزمات على مر الفترات السابقة. هذا الأمر يتطلب من الجهات الرقابية الداخلية والخارجية في المصارف القيام بدورها لحمايتها من المخاطر التي تواجهها للمحافظة على استقرار هذا القطاع. ومن الجهات الرقابية الداخلية مهنة المراجعة الداخلية، والتي شهدت تطورًا في مسؤولياتها لتشمل عملية إدارة المخاطر بحيث تقوم بتقديم تطمينات بأن العمليات المصرفية والقرارات المتخذة تُراقب بشكل دائم وتقدم التوصيات لتصحيح الأخطاء إن وجدت، والتأكد من أنها تُسهم في تحقيق الأهداف التي تسعى المصارف لتحقيقها.

حظي القطاع المصرفي في ليبيا والذي يضم مصارف عامة وخاصة بأولوية متميزة، لما لهذا القطاع من أهمية بالغة في حياة المواطنين، إذ يعتبر القطاع المصرفي في ليبيا من أهم القطاعات وأكثرها حيوية وحساسية وتأثيرًا في الوضع الاقتصادي (البنك الدولي، 2020). وتعمل في البيئة الليبية مصارف تجارية عامة مملوكة للدولة وأخرى خاصة، وتعمل جميعها تحت إشراف مصرف ليبيا المركزي، وقد شهدت المصارف في ليبيا بعض المخاطر التي أدت إلى عرقلة أدائها بالشكل الأمثل، الأمر الذي يستوجب زيادة التركيز على كفاية وفعالية إدارة هذه المخاطر (البنك الدولي، 2020). وبالنظر إلى الواقع العملي نجد أنه على الرغم من تزايد إدراك مجالس الإدارات بالمصارف بأهمية وظيفة المراجع الداخلية ، فهي لازالت تركز على الدور التقليدي لها والقيام بالدور الرقابي، هذا وقد أكدت الدراسات السابقة التي اعتمت بدور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة كدراستي (المدهون، 2011؛ الصافي،2023) التي ذكرتا في نتائجهما بعدم وجود تنسيق بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر بالمصارف التجارية لضمان سير العمل بكفاية وفعالية داخل المصارف لأداء مهامها بالشكل الأمثل، وجاء في دراسة البيجيرمي (2011) التي أشارت أنه لا توجد مساهمة فعالة لنشاط المراجعة الداخلية في عملية إدارة المخاطر في المصارف

وأكدت دراسة المحجوب (2015) أن المراجعين الداخليين لا يقومون بدورهم بشكل فعال في تعزيز أداء إدارة المخاطر المصرفية، كما أشارت دراسة عبد الحليم (2018) أن المراجعين الداخلين لا يدركون مسئوليتهم في إدارة المخاطر بصورة كافية، وذلك بسبب ضعف مستوى استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي، وأن المراجعين الداخليين لا يدركون مسئوليتهم في إدارة المخاطر بصورة كافية في ظل الأوضاع الحالية، وذلك بسبب ضعف مستوى الكفاية الفنية والمهنية اللازمة للمراجع الداخلي، أن المراجعين الداخليين لا يدركون مسئوليتهم في إدارة المخاطر بصورة كافية في ظل الأوضاع الحالية، وذلك بسبب ضعف مستوى تأييد ومساندة الإدارة العليا التنفيذية ومجلس الإدارة، وأكدت دراسة الرفاعي، وآخرون (2020) أنه: هناك تواضع قدرات وخبرات المراجعين بإدارة المراجعة الداخلية في مجال إدارة المخاطر في المصارف، وضعف اهتمام مجلس الإدارة بتقديم الدعم اللازم لإدارة المراجعة الداخلية بإقامة الدورات التدريبية للمراجعين الداخليين في مراجعة وتقييم إدارة المخاطر، مما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في شكل التساؤل الآتي:

ما دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف التجارية في ليبيا؟

4- أهداف الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إدراك المراجعين الداخليين في المصارف التجارية بأهمية إدارة المخاطر. والتعرف على دور المراجعة الداخلية في المصارف التجارية في إدارة المخاطر، ويندرج تحت هذه الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

- معرفة دور المراجعة الداخلية في المصارف التجارية في تعزيز فاعلية إدارة المخاطر.
- معرفة دور المراجعة الداخلية في المصارف التجارية في تحديد المخاطر.
- معرفة دور المراجعة الداخلية في المصارف التجارية في تقييم المخاطر.
- معرفة دور المراجعة الداخلية في المصارف التجارية في الاستجابة للمخاطر.

5- فرضيات الدراسة:

للإجابة عن تساؤل مشكلة الدراسة، وتحقيقا لأهدافها، تم صياغة الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى: H_1: يدرك المراجعون الداخليون بالمصارف التجارية أهمية إدارة المخاطر.

الفرضية الرئيسية الثانية: H_2: تؤدي المراجعة الداخلية دورها في إدارة المخاطر بالمصارف التجارية.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

H_{2-1}: تؤدي المراجعة الداخلية دورها في تعزيز فاعلية إدارة المخاطر بالمصارف التجارية.

H_{2-2}: تؤدي المراجعة الداخلية دورها في تحديد المخاطر بالمصارف التجارية.

H_{2-3}: تؤدي المراجعة الداخلية دورها في تقييم المخاطر بالمصارف التجارية.

H_{2-4}: تؤدي المراجعة الداخلية دورها في الاستجابة للمخاطر بالمصارف.

6- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف، الأمر الذي يلفت انتباه إدارة هذه المصارف لإدارة المخاطر وأهمية دور المراجعة الداخلية في هذا الجانب، كما تنبه المراجعون الداخليون لتطوير دورهم ومهامهم ليشمل جانب المخاطر، ويكون أداؤهم

فاعلًا في عملية إدارة المخاطر المحيطة بأنشطة المصارف. مما يُسهم في التخفيف من تأثيرها على عمل المصارف، ومن ثم مساهمتها في نمو الاقتصاد الوطني.

7-الإطـــار النظـــري:

7-1 مفهوم المراجعة الداخلية:

ظهرت وظيفة المراجعة الداخلية نتيجة التطور السريع لأنشطة المؤسسات الاقتصادية الأمر الذي أدى إلى زيادة الحاجة لأنظمة رقابية داخلية وخارجية ذات كفاية وفعالية عالية تدعم الأداء الجيد لكافة أنشطة المؤسسات الاقتصادية (سعودي، 2015)، ويمثل القطاع المصرفي قطاعًا مهمًا في أي اقتصاد لما يوفره من خدمات تُسهم في نمو وتطور هذا الاقتصاد، وتعد المراجعة الداخلية من أهم الوظائف التي ترتكز عليها المصارف التجارية من خلال دورها الهام والحيوي الذي تؤديه كضمان لنشاط المؤسسات المصرفية بكفاءة وفاعلية، كما أن لها دورًا هامًا في إدارة المخاطر بالمصارف التجارية على وجه الخصوص، وذلك من خلال قيامها بتقييم السجلات والدفاتر والعمليات داخل هذه المصارف بشكل دوري ومستمر.

تعرف المراجعة الداخلية بأنها: "تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر في بعض الأحيان ويقوم بها فئة من الموظفين لحماية الأصول وخدمة الإدارة العليا ومساعدتها في التوصل إلى الكفاية الإنتاجية القصوى، والعمل على قياس مدى صلاحية النظام المحاسبي وطرف المراقبات الأخرى" (مونة، 2014، ص8).

ووفقًا لتعريف جمعية المحاسبين الأمريكيين American Accounting Association (AAA) عرفت المراجعة الداخلية بأنها: "عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وإبلاغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة"(فروح، 2016، ص4).

كما عرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountants (IFAC) بأنها: "نشاط تأكيدي واستشاري يهدف إلى تقييم وتحسين فاعلية إدارة الوحدة للمخاطر وفحص وتقييم ورصد كفاية فاعلية الرقابة الداخلية"(أيوب وفاتح، 2019).

7-2 أهداف المراجعة الداخلية:

تعتبر أهداف المراجعة الداخلية من المهام الضرورية التي ينبغي القيام بها، وذلك لتحقيق أفضل النتائج، ووفقًا لما حدده معهد المراجعين الداخليين (IIA) بأن هدف المراجعة الداخلية بشكل عام يتمثل في تحسين وإضافة القيمة لعمليات المؤسسة إلا أنه أُضيفت بعض الأهداف ومنها ما يلي (الشوا، 2014):

- التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية المصرح بها في كافة المستويات الإدارية.
- مساعدة المؤسسات على تحقيق أهدافها.
- مساعدة المسؤولين في المؤسسات على أداء أعمالهم والقيام بمسؤولياتهم بكفاية وفعالية.
- تحقيق الرقابة الفعالة وتحسين إدارة المخاطر داخل المؤسسات بتكاليف مقبولة.
- زيادة قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها.
- تقويم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، وحوكمة الشركات.

3-7 أهمية المراجعة الداخلية:

شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا ملحوظًا بإدارة المخاطر التي تعد أحد المفاهيم الأساسية لضمان النجاح طويل الأجل، وجاء ذلك نتيجة لانفتاح الأسواق وزيادة درجة المنافسة وتطور وسائل الاتصالات.

يعد القطاع المصرفي أحد القطاعات الحيوية والفاعلة في الاقتصاد التي يرتكز عليها في أغلب الدول، من خلال توفير القنوات والأساليب المؤسسية اللازمة لدعم وزيادة الاستثمار، ونظرًا لأن العمل المصرفي توجد به الكثير من التعقيدات، ويحفه مجموعة من المخاطر الأمر الذي يتطلب وجود إدارة داخلية تتولى مهام متابعة ومراقبة الأداء والعمل على زيادة فاعليته، وأن ترك هذا العمل دون عملية مراجعة ومتابعة بشكل مستمر قد يؤدي لحدوث مشاكل تهدد بخطر فقدان العملاء لودائعهم، وفقدان المصارف لرؤوس أموالها، الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية إفلاسها، لذلك نجد أن المراجعة الداخلية تكتسب أهمية كبيرة داخل المصارف، حيث يجب إخضاع جميع الإدارات وأنشطتها المصرفية لعملية المراجعة الداخلية، دون استثناء أي نشاط يمارس داخل المصرف، وفيما يلي أهم الإجراءات الواجب القيام بها من قبل المراجع الداخلي في المصارف (رشام، 2013) :

- فحص وتقييم مدى فعالية وملاءمة نظام الرقابة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي والتحقق من الالتزام بمهام الرقابة الداخلية بتحليل مخاطر نظام الضبط الداخلي والتحقق من القيام بالمسؤوليات.
- تقييم مدى التزام المصرف بالسياسات والضوابط المتعلقة بالمخاطر.
- تقييم مدى الموثوقية في العمل (بما في ذلك الدقة والنزاهة والشمولية).
- التحقق من سير العمل في أقسام ودوائر المصرف بالشكل المطلوب الذي يحقق الكفاية والفاعلية في العمل.

كما أن من مهام المراجعة الداخلية ومسؤولياتها إعطاء الاهتمام الكافي بالضوابط القانونية والتنظيمية بما في ذلك السياسات والطرق والقواعد والمبادئ الصادرة عن الجهات المختصة في العمل المصرفي التي تحقق أهداف الرقابة على أعمال المصرف، كما يتطلب الأمر القيام بمراجعة نظم المخاطر، وربط مستوى المخاطر بمستوى كفاية رأس المال، ومعرفة مدى الالتزام بالسياسات العامة للمصرف، كما يجب ألا يقتصر أداء المراجعة الداخلية على الأنشطة داخل إدارات المصرف، وإنما يجب أن تولي اهتمامًا بكافة الأطراف المتعاملة معها لضمان التقليل من المخاطر التي يتعرض لها، للقيام بذلك يتطلب الأمر إعداد خطة شاملة لمراجعة العمليات المصرفية على أساس تقييم المخاطر المتعلقة بالأنشطة المختلفة ومناقشة هذه الخطة على مستوى مجلس الإدارة من أجل الوصول إلى أداء أفضل للعمل المصرفي. أما فيما يتعلق بالتقرير الذي تعده المراجعة الداخلية في المصرف فيتم التركيز على نقاط الضعف في أداء المصرف والأهمية النسبية لها، وإصدار التوصيات اللازمة للمحافظة على استمرارية الأداء مع العمل على متابعة تنفيذ التوصيات التي أصدرتها (المدهون، 2011).

4-7 مفهوم إدارة المخاطر:

ينشأ الخطر من احتمال وقوع أحداث غير متوقعة ينتج عنها خسائر، ويستخدم مفهوم الخطر للتعبير عن عدم التأكد المصاحب للأحداث والنتائج، حيث إن المخاطر موجودة في كل الأنشطة الاقتصادية، ولا يمكن تجاهلها، ولذلك تتسبب في حدوث خسائر لهذه الأنشطة سواءً أكانت هذه الأنشطة خدمية أو تجارية أو صناعية، ويشير معيار المراجعة الداخلية أنه "ينبغي أن يساعد نشاط المراجعة الداخلية الوحدات الاقتصادية عن طريق تقديم وتحديد المخاطر بشكل جوهري، وينبغي أن يسهم في تحسين إدارة المخاطر، وأنظمة الرقابة، مع مراعاة خدمات التوكيد والاستشارة من خلال خطة عمل سنوية على الأقل تضمن صحة البيانات المالية التشغيلية، وإمكانية الاعتماد عليها، وعلى كفاية العمليات لحماية الأصول، ولقياس مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والاتفاقيات" (البطوش، 2015، 32، 33)، وذكر عبد الحليم (2018، ص8) نقلًا عن: (Goran & Ted, 2005) "أن المخاطر هي أحداث غير مؤكدة عن المستقبل يمكن أن تؤثر في تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية والاستراتيجية للمصارف".

بينما تعرف إدارة المخاطر على أنها: "منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة، عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة، وتصميم وتنفيذ إجراءات من شانها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى" (سعودي، 2015، ص38)، وعرفها السجين وآخرون (2016، ص136) على أنها "مجموعة من التهديدات والأحداث والظروف التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية، وتنقسم تلك الأحداث والتهديدات إلى جانبين، الجانب الأول فرص إيجابية يجب على الوحدة استغلالها، والجانب الآخر يمثل تهديدًا سلبيًا يعيق تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية، ويجب على الوحدة التعامل مع تلك التهديدات من أجل أهدافها التي تسعى لتحقيقها"، وعُرِّفت على أنها: "هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه، وتحديد وسائل مجابهته، مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب" (سعودي، 2015، ص38)، وعُرفت إدارة المخاطر من قبل معهد إدارة الخطر Institute of Risk Management (IRM) على أنها: "هي الجزء الأساسي في الإدارة الاستراتيجية لأي مؤسسة، فهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل نشاط" (طرابلسي ومعطي، 2016، ص464).

وذكر بوطورة وبقي (2015، ص251) أن معهد المراجعين الداخليين الأمريكيين (IIA) قد عرفها على أنها: "عملية تحديد، تقييم، إدارة، ومراقبة الأحداث أو الظروف المحتملة، وذلك بهدف تزويد المؤسسة بتأكيد معقول فيما يتعلق بإنجاز وتحقيق أهداف المؤسسة المخطط لها" (IIA, 2010, P19) وكما عرفتها لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف بالولايات المتحدة الأمريكية إدارة المخاطر بأنها: "احتمال حدوث خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر نتائج الأعمال أو خسارة رأس المال أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستثمار في تقديم أعمال وممارسة نشاطاته من جهة وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى" (الغصين وأرشيد،

2014، ص246)، حيث أوضحت أنها هي تلك العملية التي تُعرف من خلالها المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان ما يلي: (Financial Services Roundtable, Op cit june, 1999, P5).

- فهم المخاطر وأنها ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة.
- أن عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الهداف الاستراتيجية للمصرف.
- أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر.
- أن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر.
- أن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.
- أن حوافز الأداء المطبقة في المصرف منسجمة مع مستوى المخاطر.

إن المعيار الخاص بإدارة المخاطر الذي وُضع من قبل فريق العمل المكون من معهد إدارة المخاطر (IRM) بالمملكة المتحدة بالتعاون مع جمعية التأمين ومديري المخاطر Association of Insurance and Risk Managers (AIRMIC) والمنتدى الوطني لإدارة المخاطر في القطاع العام (ALARM) أوضح أن إدارة المخاطر تمثل جزءًا أساسيًا في الإدارة الاستراتيجية لأي مؤسسة، وهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل الأنشطة (The Institute of Risk Management, 2002, P2).

7-5 العوامل المؤثرة في عملية إدارة المخاطر:

توجد العديد من العوامل التي تعتبر هامة ومؤثرة في إدارة المخاطر في المصارف ومن أهمها:

التغيرات التنظيمية والإشرافية: هناك العديد من الدول التي عملت على فرض عدة قيود تنظيمية على نشاط المصارف وطريقة عملها للعمل على الحد من مخاطر المنافسة فيما بينها، ولأجل الإبقاء على حدود معقولة للمخاطر اجتنابًا لحدوث أزمات مالية متوقعة، الأمر الذي كان له الأثر الإيجابي في المخاطر، مثل ما قامت به اتفاقية بازل حول تحديد المخاطر وقياسها والإشراف عليها في المصارف (أبو العلا، 2016).

المنافسة: تعمل المصارف على تقديم أفضل الخدمات وبأقل الأسعار وبمميزات أفضل بسبب منافسة المصارف فيما بينها، ومع توسع هذه المصارف في تقديم التسهيلات بشكل أكبر من ذي قبل لأجل كسب المزيد من العملاء أدى الأمر لزيادة وارتفاع نسبة المخاطر كالمخاطر الائتمانية (نفاخ، 2018).

التطور التكنولوجي: يعتبر هذا العامل من العوامل التي لها الأثر الإيجابي على مخاطر المصارف بسبب قدرة المصارف على تحديد مخاطرها والعمل على إدارتها بشكل أفضل، غير أن الأمر لا يخلو من بعض الأمور السلبية التي قد تحدث كمخاطر التجارة الإلكترونية (الطحاوي، 2014).

عدم استقرار العوامل الخارجية: إن عدم استقرار الأسواق العالمية وعدم استقرار أسعار صرف العملات وسعر الفائدة أدى إلى حدوث مخاطر جديدة لم تكن موجودة من قبل، مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر التسعير ومخاطر السياسة (عبد العليم، 2014).

6-7 العلاقة بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر:

من الأسباب الرئيسة التي زادت من أهمية الدور الذي تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر صدور الإطار الجديد لمعايير مهنة المراجعة الداخلية سنة (1999)، والمعدلة في سنة (2004)، وسنة (2017) وغيرها من الإجراءات التنظيمية للمهنة، الأمر الذي جعل للمراجعة الداخلية دورًا أساسيًا يستعان بها في العمل على تقويم نظام إدارة المخاطر في المؤسسة من أجل تحينها وزيادة فاعليتها ورفع كفايتها، والمفهوم الجديد للمراجعة الداخلية يشير بوضوح إلى دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر وتركز الأدبيات الحديثة في مجال المراجعة الداخلية على إدارة المخاطر على أنها: تدخل ضمن نطاق المراجعة الداخلية، فقديمًا كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية المراجعة الداخلية، ولكن اليوم تم الفصل بين الوظيفتين وتظهر مستويات العلاقة من الخمس عناصر التالية: (العماري واخرون، 2020).

مرحلة التخطيط لعملية المراجعة: يعتبر جمع المعلومات هو الخطوة الأولى في عملية التخطيط وذلك من خلال المقابلات والدراسات والاستفسارات بالإضافة إلى دليل المخاطر الذي يشكل هيكل عام للمخاطر المتعارف عليها حيث يقوم بتحديد العمليات التي تتعرض للمخاطر وهو تحديد أولي للمخاطر المقبولة من خلال تقييمها، وتأتي الخطوة التالية وهي: تعديل الخطة بناءً على الحاجة التي تهدف إلى الوحدة الاقتصادية.

مرحلة التنفيذ: تهتم إدارة المراجعة الداخلية في هذه المرحلة باختبار مدى التزام إدارة الشركة بالضوابط الداخلية والخطط الموضوعة، ومدى تطبيق نظام الرقابة الداخلية بكفاية وفاعلية، وقدرتها على تقليل وتجنب المخاطر، وبناءً على هذه الحالة يتم وضع التوصيات اللازمة من قبل المراجع الداخلي (نفاخ، 2018).

مرحلة أوراق العمل: تُضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمراجع الداخلي أثناء تنفيذه لعملية المراجعة بحيث يتم الربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يتوصل إليها مع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، ويتم بعد ذلك صياغة التوصيات بالتعاون بين إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية.

مرحلة إعداد تقرير المراجعة: يتم وضع النتائج التي توصل إليها خلال عملية المراجعة الداخلية في التقرير الذي يقوم بإعداده المراجع الداخلي، بحيث يتضمن التقرير تحديد المخاطر، والتوصيات اللازمة، ويتم رفع التقرير إلى الإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليماتها إلى إدارة المخاطر بالأخذ بتوصيات المراجع، ومتابعة تنفيذها، بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم، وتوضيح المخاطر، وتحليلها، مع التركيز على احتمال التعرض للخسارة وكيفية تجنبها.

مرحلة المتابعة: بعد القيام بإعداد التقارير تأتي مرحلة المتابعة لتنفيذ التوصيات التي نص عليها التقرير، حيث تتم متابعة، وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر، وتهدف هذه العملية إلى السيطرة على كافة المخاطر وإدارتها (رشام، 2013).

توجد علاقة بين المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر بصفة عامة والمصارف بصفة خاصة حيث إن المراجعة الداخلية تعد أحد الأدوات الرئيسة التي تستخدم في سبيل تقوية وتحسين وزيادة فاعلية الأساليب التي تدير بها مخاطرها، ومن أهم المخاطر التي تتولى المراجعة الداخلية تقييمها وإدارتها: عدم دقة

المعلومات المالية والتشغيلية، فقدان الأصول، الفشل في اتباع القوانين والسياسات والخطط والإجراءات، الفشل في الوصول للأهداف الموضوعة، كذلك الاستخدام غير الكفء للموارد (فروح، 2016).

إن توحيد نماذج العمليات بين إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر يخلق توافقًا فيما بينهما، الأمر الذي يضمن لكل منهما التكامل المتبادل، مع الإبقاء على الاستقلالية لكل منهما، الأمر الذي يتطلب وضع سياسة لضمان تبادل البيانات والمعلومات فيما بينهما، ولكي تتمكن إدارة المراجعة الداخلية من تقديم الدعم والمشورة السليمة لإعداد نظام محكم لإدارة المخاطر ينبغي على إدارة المخاطر أن تسمح لإدارة المراجعة الداخلية الدخول لقاعدة البيانات الخاصة بها والسماح بمشاركتها بالاجتماع مع مجلس الإدارة الذي يهدف إلى وضع استراتيجية لإدارة المخاطر(مونه، 2014).

كما يجب على إدارة المخاطر أن يكون لها نموذج خاص بعملياتها لمساعدتها على تحديد الملامح الرئيسة لعملية إدارة المخاطر في مختلف مراحلها، ويمثل هذا النموذج إطار التعاون الملائم بين إدارة المراجعة الداخلية وبين إدارة المخاطر، إذ أن إدارة المخاطر تتكون من خمس مراحل تشغيلية وهي: التخطيط، التحديد، التحليل، الضبط، المراقبة، وهذه المراحل الخمسة تعمل على توفير إطار عمل لإدارة المخاطر، حيثُ يُستعان بإدارة المراجعة الداخلية في جميع هذه المراحل الخمسة فكلاهما يعكس نشاطات الآخر، لذا قد يحدث تداخل، الأمر الذي يتطلب التعاون والتنسيق فيما بينهما (المدهون، 2011).

8- منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي الكمي في قياس وتحليل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الخاصة والعامة في ليبيا.

- **مجتمع وعينة الدراسة:**

يتمثل مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية العاملة في ليبيا، أما عينة عشوائية فقد تم اختيارها عشوائياً من الفئات المستهدفة من المسؤولين والموظفين التابعين لإدارة المراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر بفروع المصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة. تم توزيع (115) استمارة استبيان، وتم استرجاع عدد (109) استمارة صالحة للدراسة مما خلق معدل استجابة قدره (94.7%).

- **مصادر جمع البيانات:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الخاصة والعامة في ليبيا، وللوصول إلى هذا الهدف تم الاعتماد على المصادر الثانوية: عن طريق مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات والتقارير المتعلقة بموضوع الدراسة، وتساعد المصادر الثانوية على أخذ تصور عام عن أخر المستجدات التي حدثت وتحدث في مجال الدراسة، كما تعتمد الدراسة على المصادر الأولية: وذلك من خلال إعداد استبيان لتجميع البيانات وتحليلها، حيث شمل تصميم الاستبيان قسمين: القسم الأول، ويحتوي على سمات وخصائص عينة الدراسة فيما يتعلق بالمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، التخصص العلمي، وملكية المصرف، أما القسم الثاني، فيتكون من (5) أبعاد تقيس دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الخاصة والعامة في ليبيا، البعد الأول: ويتكون من (6) فقرات تهدف إلى

قياس إدراك المراجع الداخلي لأهمية إدارة المخاطر في المصرف. البعد الثاني: ويتكون من (6) فقرات تهدف إلى قياس دور المراجعة الداخلية في تعزيز فاعلية إدارة المخاطر في المصرف. البعد الثالث: ويتكون من (8) فقرات تهدف إلى قياس دور المراجعة الداخلية في تحديد المخاطر في المصرف. البعد الرابع: ويتكون من (8) فقرات تهدف إلى قياس دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر في المصرف. البعد الخامس: ويتكون من (8) فقرات تهدف إلى قياس دور المراجعة الداخلية في الاستجابة للمخاطر. ولقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للوقوف على اتجاه وأراء أفراد العينة، حيث يعد هذا المقياس من أهم مقاييس الاتجاه لامتيازه بسهولة التصميم إلى جانب إتاحة الحرية للمشاركين في اختيار إجابة واحدة من بين عدد مختلف من الإجابات البديلة، ويتدرج المقياس في قوائم الاستبيان من الإيجابية إلى السلبية، حيث أعطيت الحرية للمستجوبين لاختيار مدى موافقتهم على الفقرة بوضع إشارة على قوة موافقتهم على ما ورد في الفقرة.

جدول (1) مقياس ليكرت الخماسي

موافق	5	4	3	2	1	غير موافق

- **اختبار صدق وثبات الاستبيان:**

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach alpha) لتحديد درجة ثبات الأداء، ويعد هذا المقياس جيدا إذا ما زادت قيمة ألفا كرونباخ عن 60%، وبالنظر للجدول (2) نجد أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع محاور الاستبيان مرتفعة وبلغت نسبتها (96.6%).

جدول: (2) يوضح معاملات ألفا كرو نباخ

م	محاور الاستبيان	عدد الفقرات	معامل الفاكرو نباخ
1	مدى إدراك المراجع الداخلي لإدارة المخاطر في المصرف	6	.871
2	تعزيز فاعلية إدارة المخاطر في المصرف	5	.811
3	تحديد المخاطر في المصرف	8	.884
4	تقييم المخاطر في المصرف	8	.918
5	الاستجابة للمخاطر في المصرف	7	.909
	المعدل العام للثبات	34	.966

9- الدراسة الميدانية:

تم تفريغ البيانات التي تم الحصول عليها ومعالجتها إحصائيا والحصول على النتائج التالية بالنسبة لخصائص العينة، كما موضحة بالجدول (3)نلاحظ من خلال الجدول (3) والمتعلق بتوزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي بأن النسبة الأقل كانت لمؤهلي الماجستير والدبلوم العالي، حيث بلغتا: (7.3%)، بينما كانت النسبة الأكبر لمؤهل البكالوريوس، حيث تحصل على نسبة: (83.5%). أما فيما يتعلق بتوزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية بأن نسبة سنوات الخبرة أقل من (5) سنوات بلغت: (22%)، وبلغت

نسبة سنوات الخبرة الذي تتراوح ما بين (5 و10) سنوات (32.1%)، وتمثل النسبة الأعلى، بينما كانت النسبة الأقل لسنوات الخبرة من (10 إلى أقل من 15 سنة)، حيث بلغت: (19.3%)، كما بلغت سنوات الخبرة لأكثر من (15سنة) نسبة (26.6%). وحسب التخصص العلمي كانت النسبة الأكبر لمؤهل المحاسبة، حيث بلغت (70.6%)، ويليه المسمى الوظيفي حيث كانت النسبة الأكبر للمراجع الداخلي والتي بلغت (35.8%).

جدول (3) خصائص عينة الدراسة

البيان	العدد	النسبة المئوية
المؤهل العلمي		
بكالوريوس- ليسانس	91	%83.5
ماجستير	10	%9.2
دبلوم عالي	8	%7.3
الإجمالي	**109**	
الخبرة المهنية		
أقل من 5 سنوات	24	%22
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	35	%32.1
من 10 إلى أقل من 15 سنة	21	%19.3
15سنة فأكثر	29	%26.6
الإجمالي	**109**	
التخصص العلمي		
محاسبة	77	%70.6
تمويل	7	%6.4
إدارة أعمال	14	%12.8
اقتصاد	3	%2.8
لغة انجليزية	6	%5.5
التسويق	1	%9
علوم سياسية	1	%9
الإجمالي	**109**	
المسمى الوظيفي		
مدير المراجعة الداخلية	5	%4.6
مراجع داخلي	39	%35.8
موظف بإدارة المخاطر	32	%29.4
رئيس قسم	10	%9.2
نائب المدير	3	%2.8
موظف بإدارة المراجعة	18	%16.5
مدير الفرع	2	%1.8
الإجمالي	**109**	

ملكية المصرف		
عام	50	%45.9
خاص	47	%43.1
مشترك	12	%11
	109	
وجود لائحة لدور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر		
نعم	95	%87.2
لا	14	%12.8
	109	
تبعية مهام إدارة المخاطر		
المراجعة الداخلية	16	%14.6
إدارة أو قسم خاص بالمخاطر	92	% 84.4
مجلس الإدارة	1	% 1
	109	

وحسب ملكية المصرف كانت نسبة الملكية المشتركة قد بلغت: (11%) وكانت أقل نسبة، بينما كانت النسبة الأكبر للملكية المشتركة، قد بلغت: (45.9%). وأما فيما يتعلق بتوزيع عينة الدراسة حسب وجود لائحة لدور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر فبلغت نسبة عدم وجود لائحة لدور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر (12.8%) وكانت أقل نسبة، بينما كانت النسبة الأكبر لوجود لائحة لدور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، قد بلغت: (87.2%). وفيما يخص تبعية مهام إدارة المخاطر بلغت نسبة التبعية لمجلس الإدارة (1%) وكانت أقل نسبة، بينما كانت النسبة الأكبر للتبعية لإدارة المخاطر حيث بلغت (4.84%).

- **اعتدالية البيانات**

تم التحقق من خاصية التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة باستخدام أساليب الإحصاء الاستدلالي لتحديد الاختبار المناسب لكل سؤال وحُدد مدى اعتدالية بيانات كل سؤال من خلال اختبار كولموجوروف–سميرنوف (Kolmogorov–Smirnov)، وبعد إجراء الاختبار المذكور تبين أن بيانات جميع أبعاد الاستبانة لا تتبع التوزيع الطبيعي، نظرا لأن مستوى المعنوية (p–value < 0.05)، وفقًا للجدول الآتي:

جدول: (4) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار اختبار كولموجوروف– سميرنوف

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية
مدى إدراك المراجع الداخلي لإدارة المخاطر في المصرف	4.091	.60963	.000
تعزيز فاعلية إدارة المخاطر في المصرف	3.899	0.603	.000
تحديد المخاطر في المصرف	3.823	0.628	.016
تقييم المخاطر في المصرف	3.759	0.696	.000
الاستجابة للمخاطر في المصرف	3.867	0.663	.000

اختبار فرضيات الدراسة:

يتناول هذا الجزء تحليل البيانات التي تم تجميعها بواسطة استمارة الاستبيان والمتعلقة بالمراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر، وذلك باستخدام اختبار الإشارة (Sign test)، و يعد اختبار الإشارة من ضمن الاختبارات اللامعلمية التي تجرى عندما لا تتوفر خاصية التوزيع الطبيعي في البيانات ، وهو اختبار مقابل لاختيار (t) الأحادي الذي يُجرى عندما تتبع البيانات التوزيع الطبيعي (الزعبي، والطلافحة، 2003)، ويتم قبول الفقرة إذا كانت مستوى المعنوية للمشاهدة ((P– value أصغر من (0.05)، بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتوى الفقرة وتكون الفقرة ايجابية، أما إذا كانت مستوى المعنوية للمشاهدة (P– value) أكبر من (0.05)، فإن أفراد العينة لا يوافقون على محتوى الفقرة وتكون سلبية.

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: H_1: يدرك المراجعون الداخليون بالمصارف التجارية أهمية إدارة المخاطر.

تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول (5) إلى أنه يوجد معرفة وإدراك لدى المراجع الداخلي بأهمية إدارة المخاطر داخل المصرف، حيث كان اتجاه المستجيبين حول جميع الفقرات الخاصة بإدراك المراجع الداخلي لإدارة المخاطر في المصرف إيجابية، أي أن مستوى المعنوية أصغر من (0.05). وعليه يتم قبول فرضية الدراسة الأولى التي تنص على إدراك المراجعون الداخليون بالمصارف التجارية أهمية إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا.

جدول (5) مدى إدراك المراجع الداخلي لإدارة المخاطر في المصرف

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	sign-Test	P-value	الترتيب	القرار H1	المستوى
يوجد معرفة لدى المراجع الداخلي بأهمية إدارة المخاطر داخل المصرف لتحسين نظام الرقابة الداخلية	4.091	.8112	-8.84	0.000	4	قبول	مرتفع
يوجد معرفة لدى المراجع الداخلي في وضع نظام للإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر داخل المصرف ومراقبته وتقييم فاعليته.	3.862	.7754	-8.08	0.000	5	قبول	مرتفع
يوجد معرفة لدى المراجع الداخلي بأن وجود إدارة للمخاطر تعطي مجلس الإدارة صورة كاملة عن المخاطر التى قد تواجه المصرف.	4.128	.7946	-8.84	0.000	2	قبول	مرتفع
يوجد معرفة لدى المراجع الداخلي بأن القيام بإدارة المخاطر يُسهم في تقديم الحلول المناسبة لكل نوع من أنواع المخاطر داخل المصرف.	4.091	.7762	-8.91	0.000	4	قبول	مرتفع
ضرورة إخضاع نظام الرقابة الداخلية لعمليات تقييم دورية والعمل على تحديد المشاكل الموجودة فيه ومتابعة تصحيحها.	4.174	.7916	-9.07	0.000	1	قبول	مرتفع
يوجد معرفة لدى إدارة المصرف بأهمية إدارة المخاطر ومدى الحاجة إليها لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بها.	4.201	.7426	-9.30	.000	3	قبول	مرتفع جدًا
مدى إدراك المراجع الداخلي لإدارة المخاطر في المصرف	**4.09**	**.609**	**-9.47**	**0.000**	--	**قبول**	**مرتفع**

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: H_2:

تؤدي المراجعة الداخلية دورها في إدارة المخاطر بالمصارف التجارية.

تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول (6) إلى أن اتجاه المستجيبين حول دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف في ليبيا المتمثلة في (الإدراك، تعزيز فاعلية إدارة المخاطر، تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر ،جاءت إيجابية، أي أن مستوى المعنوية أصغر من (0.05). وهذا يشير إلى أن مستوى دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف في ليبيا مرتفع، وعليه يتم قبول فرضية الدراسة الأولى التي تنص على وجود دور للمراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمصارف التجارية ر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا.

جدول (6) دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف في ليبيا

البيان	عدد العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	p-value	المستوى	الترتيب
مدى إدراك المراجع الداخلي لإدارة المخاطر في المصرف	6	4.09	.609	0.000	مرتفع	1
تعزيز فاعلية إدارة المخاطر في المصرف	5	3.89	.603	0.000	مرتفع	2
تحديد المخاطر في المصرف	8	3.82	.628	.0000	مرتفع	4
تقييم المخاطر في المصرف	8	3.75	.696	.0000	مرتفع	5
الاستجابة للمخاطر في المصرف	8	3.86	.663	0.000	مرتفع	3
دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف في ليبيا	**34**	**3.88**	**.563**	**0.000**	**مرتفع**	--

اختبار الفرضية الفرعية: H_{2-1} :

تؤدي المراجعة الداخلية دورها في تعزيز فاعلية إدارة المخاطر بالمصارف التجارية.

تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول (7) إلى أن اتجاه المستجيبين حول المراجعة الداخلية ودورها في تعزيز فاعلية إدارة المخاطر في المصرف ،جاءت إيجابية، أي أن مستوى المعنوية أصغر من (0.05). وهذا يشير إلى أن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بتعزيز فاعلية إدارة المخاطر في المصرف بشكل مرتفع. وعليه يتم قبول فرضية الدراسة التي تنص على أن المراجعة الداخلية تؤدي دورها في تعزيز فاعلية إدارة المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا.

جدول (7) تعزيز فاعلية إدارة المخاطر في المصرف

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	sign-Test	P-value	الترتيب	القرار H1	المستوى
تسهم إدارة المراجعة الداخلية بتوفير المعلومات لإدارة المخاطر لتأدية مهامها.	4.12	.668	-9.54	0.000	1	قبول	مرتفع
تقوم إدارة المراجعة الداخلية بإعداد خطة مراجعة سنوية وفقا للمخاطر المحتملة في المصرف.	3.89	.827	-7.93	0.000	3	قبول	مرتفع
يتمتع موظفو المراجعة الداخلية بالفهم والمعرفة والكفاية المهنية التي تمكنهم من التعامل مع التقارير عن الأخطار المحتملة .	3.93	.761	-8.48	0.000	2	قبول	مرتفع

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	sign-Test	P-value	الترتيب	القرار H1	المستوى
تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتأكد من وجود إجراءات فعالة لقياس المخاطر داخل المصرف.	3.77	.864	-7.07	0.000	4	قبول	مرتفع
تقوم المراجعة الداخلية باقتراح الوسائل والسبل والآليات المناسبة لمجلس الإدارة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة.	3.75	.862	-7.15	0.000	5	قبول	مرتفع
تعزيز فاعلية إدارة المخاطر في المصرف	**3.89**	**.603**	**-9.56**	**0.000**	---	**قبول**	**مرتفع**

اختبار الفرضية الفرعية:H_{2-2} : تؤدي المراجعة الداخلية دورها في تحديد المخاطر بالمصارف التجارية.

تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول (8) بالنسبة لمعيار تحديد المخاطر في المصرف استنادًا إلى المتوسط الحسابي أن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بتحديد المخاطر في المصرف بشكل مرتفع، عند مستوى المعنوية: (p−value) (0.000) وهو أقل من (0.05). وعليه يتم قبول فرضية الدراسة التي تنص على أن المراجعة الداخلية تؤدي دورها في تحديد المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا.

جدول (8) تحديد المخاطر في المصرف

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	sign-Test	P-value	الترتيب	القرار H1	المستوى
تساعد المراجعة الداخلية في تحديد مستويات المخاطر المقبولة.	3.88	.741	-8.36	0.000	3	قبول	مرتفع
تعمل إدارة المراجعة الداخلية على المراجعة المستمرة لتحديد المخاطر غير المعتادة الممكن حدوثها نتيجة الأحداث الطارئة.	3.94	.779	-8.38	0.000	--	قبول	مرتفع
تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالمساعدة في إيجاد سياسات لإدارة المخاطر في حالة الأزمات المحتمل حدوثها.	3.64	.833	-6.46	0.000	--	قبول	مرتفع
تقوم المراجعة الداخلية بالتأكد من وجود خطة طوارئ داخل المصرف تشمل المخاطر التي حُددت ورُجعت بشكل مستمر ومنتظم.	4.01	.781	-8.61	0.000	4	قبول	مرتفع
تقوم المراجعة الداخلية بالتأكد من ملائمة استراتيجية المصرف مع التعليمات الصادرة من المصرف المركزي الخاصة بإدارة المخاطر.	3.85	.869	-7.40	0.000	2	قبول	مرتفع
تقوم المراجعة الداخلية بالتأكد من أن السياسات والإجراءات المتبعة داخل المصرف لتحديد المخاطر موثقة وتم إيصالها لجميع الموظفين ذوي العلاقة.	3.79	.879	-7.07	0.000	5	قبول	مرتفع
تقوم المراجعة الداخلية بمتابعة الأحداث الخارجية لتحديد المخاطر غير المعتادة المرتبطة بتطورات الظروف المحيطة.	3.66	.962	-5.92	0.000	9	قبول	مرتفع

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	sign-Test	P-value	الترتيب	القرار H1	المستوى
تقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من أن مجلس الإدارة قد تبنى سياسة مكتوبة خاصة بتحديد الحدود المقررة والمسموح بها للمخاطر.	3.77	.896	-6.86	0.000	7	قبول	مرتفع
تحديد المخاطر في المصرف	**3.82**	**.628**	**-8.95**	**0.000**	**--**	**قبول**	**مرتفع**

اختبار الفرضية الفرعية: H_{2-3} :

تؤدي المراجعة الداخلية دورها في تقييم المخاطر بالمصارف التجارية.

تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول (9) إلى أن اتجاه المستجيبين حول تقييم المخاطر في المصرف الاستجابة للمخاطر ،جاءت إيجابية، أي أن مستوى المعنوية أصغر من (0.05). وهذا يعني أن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بمراجعة تقارير تقييم المخاطر المعدة من قبل الأطراف المختلفة في المصرف. وعليه يتم قبول فرضية الدراسة التي تنص على أن المراجعة الداخلية تؤدي دورها في تقييم المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا.

جدول (9) تقييم المخاطر في المصارف

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	sign-Test	P-value	الترتيب	القرار H1	المستوى
تقوم المراجعة الداخلية بتقييم المخاطر وترتيبها حسب الأولويات المعتمدة من مجلس الإدارة.	3.84	.862	-7.67	0.000	1	قبول	مرتفع
تقوم المراجعة الداخلية بتقييم كفاية وفاعلية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر المتعلقة بأحداث الأنشطة الرئيسية للمصرف.	3.82	.814	-7.63	0.000	2	قبول	مرتفع
تقوم المراجعة الداخلية بتقييم كفاية وفاعلية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية والأزمات والأحداث الطارئة المحتمل حدوثها.	3.60	.913	-7.15	0.000	8	قبول	مرتفع
يتم توثيق نتائج تقييم المخاطر والضوابط الرقابية التي من شأنها الحد من المخاطر لكل نشاط من أنشطة المصرف على حدة	3.75	.840	-7.09	0.000	5	قبول	مرتفع
بتقديم تقارير عن نتائج تقييم المخاطر وكفاية وفاعلية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر إلى لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة.	3.81	.883	-7.14	0.000	3	قبول	مرتفع
تتوفر لدى إدارة المراجعة الداخلية الإمكانيات والوسائل اللازمة لتقييم المخاطر.	3.71	.933	-6.21	0.000	7	قبول	مرتفع
بتقييم كفاية ومنطقية المعلومات التي تم الحصول عليها وستستخدم في إدارة المخاطر.	3.72	.859	-6.79	0.000	6	قبول	مرتفع

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	sign-Test	P-value	الترتيب	القرار H1	المستوى
تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمراجعة تقارير تقييم المخاطر المعدة من قبل الأطراف المختلفة في المصرف.	3.78	.882	-6.99	0.000	4	قبول	مرتفع
تقييم المخاطر في المصرف	**3.75**	**.696**	**-8.02**	**0.000**	**---**	**قبول**	**مرتفع**

اختبار الفرضية الفرعية:H_{2-4} :

تؤدي المراجعة الداخلية دورها في الاستجابة للمخاطر بالمصارف التجارية.

تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول (10) إلى أن اتجاه المستجيبين حول درجة الاستجابة للمخاطر في المصرف جاءت إيجابية، أي أن مستوى المعنوية أصغر من (0.05). وهذا يعنى أن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بمراجعة المخاطر بشكل دوري للتأكد من أنه تم إدارتها والاستجابة لها بالشكل الذي يتوافق مع توصيات مجلس الإدارة. وعليه يتم قبول فرضية الدراسة التي تنص على أن المراجعة الداخلية تؤدي دورها في الاستجابة للمخاطر بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا.

جدول (10) درجة الاستجابة للمخاطر في المصرف

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	sign-Test	P-value	الترتيب	القرار H1	المستوى
تساعد إدارة المراجعة الداخلية في اختبار عملية الاستجابة للمخاطر في المصرف.	3.83	.810	-7.67	0.000	5	قبول	مرتفع
تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتقديم النصح والتوجيه والإرشاد عند إعداد استراتيجيات تخفيف الآثار المحتملة عن المخاطر داخل المصرف.	3.85	.8479	-7.56	0.000	4	قبول	مرتفع
تقوم إدارة المراجعة الداخلية برفع تقارير دورية إلى لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة عن نتائج الاستجابة للمخاطر.	4.00	.781	-8.52	0.000	1	قبول	مرتفع
تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمراجعة المخاطر بشكل دوري للتأكد من أنها أُديرت واستُجيب لها بالشكل الذي يتوافق مع توصيات مجلس الإدارة.	3.86	.798	-7.90	0.000	3	قبول	مرتفع
تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمراجعة المخاطر بشكل دوري للتأكد من أنها ضمن الحدود والنطاق المسموح به من قبل مجلس الإدارة.	3.77	.809	-7.44	0.000	6	قبول	مرتفع
تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمراجعة أي مواضيع متعلقة بالمخاطر تشير إلى ضعف في تطبيق عمليات إدارة المخاطر والاستجابة لها.	3.86	.854	-7.52	0.000	3	قبول	مرتفع
تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمراجعة المخاطر بشكل دوري بما يساعد مجلس الإدارة على اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للاستجابة للمخاطر في الوقت المناسب.	3.88	.868	-7.75	0.000	2	قبول	مرتفع
الاستجابة للمخاطر في المصرف	**3.86**	**.663**	**-8.70**	**0.000**	**---**	**قبول**	**مرتفع**

10- النتائج والتوصيات:

استنادًا إلى نتائج اختبار فرضيات الدراسة حول دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف التجارية في ليبيا يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها وهي:

اتفقت آراء عينة الدراسة على أن إدراك المراجعين الداخليين لأهمية إدارة المخاطر له دور هام في تعزيز فاعلية إدارة المخاطر في المصارف التجارية في ليبيا، وهذه النتيجة اتفقت مع نتيجة دراسة كل من: (المحجوب،2015؛ سعودي،2015؛ عبد الحليم،2018؛ بن علي وبالخير،2018؛ حولي وطحطوح،2021؛ الصافي،2023) واختلفت مع دراسة: (الرفاعي؛ بن يونس؛ عبد العالي، 2020) التي توصلت إلى أن المراجعة الداخلية يقتصر عملها في مصرف الصحاري بنغازي على الأسلوب التقليدي فقط وهو المراجعة المالية فقط.

كما اتفقت آراء عينة الدراسة على أن المراجعة الداخلية تقوم بدورها في إدارة المخاطر في المصارف التجارية في ليبيا، وهذه النتيجة اتفقت مع نتيجة دراسة كل من: (عبد الحليم،2018؛ بن علي وبالخير،2018؛ حولي وطحطوح،2021؛ الصافي،2023) واختلفت مع دراسة: (الرفاعي؛ بن يونس؛ عبد العالي، 2020) التي توصلت إلى أن المراجعة الداخلية يقتصر عملها في مصرف الصحاري بنغازي على الأسلوب التقليدي فقط وهو المراجعة المالية فقط.

وفيما يخص دور المراجعة الداخلية في تعزيز فاعلية إدارة المخاطر في المصارف التجارية في ليبيا، فقد جاءت متفقة مع نتيجة دراسة كل من: (المحجوب،2015؛ عبد الحليم،2018؛ حولي وطحطوح،2021)، واختلفت مع دراسة: (الرفاعي؛ بن يونس؛ عبد العالي، 2020) التي توصلت إلى أن المراجعة الداخلية يقتصر عملها في مصرف الصحاري بنغازي على الأسلوب التقليدي فقط وهو المراجعة المالية فقط.

كما أشارت آراء عينة الدراسة على أن المراجعة الداخلية تقوم بدورها في تحديد إدارة المخاطر في المصارف التجارية في ليبيا، حيث تسهم التدقيق المراجعة الداخلية في تحديد المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية في ليبيا من خلال ما تقدمه المراجعة الداخلية من تقارير دورية ترفع إلى مجلس الإدارة تتضمن تحديد هده المخاطر، وهذه النتيجة اتفقت مع نتيجة دراسة كل من: (حولي وطحطوح، 2021؛ الزوي؛ الفضلي؛ ماضي،2022؛ بلور وصيفون،2022)، واختلفت مع دراسة كل: (المدهدون،2011؛ الرفاعي؛ بن يونس؛ عبد العالي،2020) التي توصلت إلى أن المراجعة الداخلية ليس من مهامها تحديد المخاطر وإدارتها، وإنما بينت دورها في إبداء الآراء، وتقديم الاستشارات، ورفع التوصيات لدى متخذي القرار، وأن عملها يقتصر على الأسلوب التقليدي فقط وهو المراجعة المالية فقط.

وأشارت أيضا آراء عينة الدراسة على أن المراجعة الداخلية تقوم بدورها في تقييم فاعلية إدارة المخاطر في المصارف التجارية في ليبيا، تمتلك إدارة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية في ليبيا القدرة على تحديد وتقييم المخاطر التي تواجه أنشطة عمل هذه المصارف في الوقت المناسب، حيث يساعد على ذلك إعدادها لخطة عمل مبنية على المعايير المهنية للمراجعة الداخلية الخاصة في إدارة المخاطر والصادرة عن (IIA)، وتبنى أيضا على تحديد الأهداف الوظائفية للمصارف لتحديد المخاطر المرتبطة بكل هدف

من الأهداف الوظائفية، وتركز هذه الخطة اهتمامها على الأنشطة الأكثر تعرضًا للخطر، من خلال تحديدها لمستويات الخطر المقبولة وفق أسس واضحة، وبالتنسيق مع كافة المستويات الإدارية في المصارف، وترتيبها للمخاطر وفقًا للأولوية، وهذه النتيجة اتفقت مع نتيجة دراسة كل من: (حولي وطحطوح، 2021؛ جامع، 2021؛ الزوي؛ الفضلي؛ ماضي، 2022؛ بلور وصيفون، 2022)، واختلفت مع دراسة كل: (المدهدون،2011؛ الرفاعي؛ بن يونس؛ عبد العالي،2020) التي توصلت إلى أن المراجعة الداخلية ليس من مهامها تحديد المخاطر وإدارتها، وإنما بينت دورها في إبداء الآراء، وتقديم الاستشارات، ورفع التوصيات لدى متخذي القرار، وأن عملها يقتصر على الأسلوب التقليدي فقط وهو المراجعة المالية فقط.

وتوصلت آراء عينة الدراسة على أن المراجعة الداخلية تقوم بدورها في الاستجابة لإدارة المخاطر في المصارف التجارية في ليبيا، حيث تعمل إدارة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية في ليبيا على اجتناب أو الحد من المخاطر التي تواجه المصارف، من خلال وضعها استراتيجية للتنبؤ والاستجابة للمخاطر المستقبلية المتصلة بأنشطة عملها، وتشمل كذلك على تأكدها الدوري من وجود تحسن مستمر لوسائل حماية الأصول ولأنظمة الرقابة الداخلية، وتطوير فعالية كافة الدوائر والأقسام العاملة لاجتناب المخاطر والاستجابة لها من خلال تقديمها للاقتراحات، والإرشادات اللازمة، والحلول المناسبة للإدارة، لمساعدتها على التعامل مع هذه المخاطر، من خلال إعدادها لتقارير دورية تتضمن نتائج تحديد وتقيم المخاطر، ومدى كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمنع حدوثها، واجتنابها، أو الحد منها، وطرق التخلص منها، وهذه النتيجة اتفقت مع نتيجة دراسة كل من: (حولي وطحطوح، 2021؛ جامع، 2021؛ الزوي؛ الفضلي؛ ماضي، 2022؛ بلور وصيفون، 2022)، واختلفت مع دراسة كل: (المدهدون،2011؛ الرفاعي؛ بن يونس؛ عبد العالي،2020) التي توصلت إلى أن المراجعة الداخلية ليس من مهامها تحديد المخاطر وإدارتها، وإنما بينت دورها في إبداء الآراء، وتقديم الاستشارات، ورفع التوصيات لدى متخذي القرار، وأن عملها يقتصر على الأسلوب التقليدي فقط وهو المراجعة المالية فقط.

وأخيرا توصلت آراء عينة الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول دور إدارة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف التجارية تعود لمتغير المؤهل العلمي، متغير سنوات الخبرة، ومتغير ملكية المصرف.

وتأسيساً على هذه النتائج فإن الدراسة تقدم التوصيات التالية:

- ✓ العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية، والعمل على تفعيل دورها بشكل أكبر لما لها من دور إيجابي في دعم إدارة المخاطر ومساعدتها في الحد من المخاطر ومواجهة الأزمات المالية المحتمل حدوثها في المستقبل.
- ✓ تبني طرق حديثة لتقييم المخاطر وتسييرها، مثلا طريقة الإنذار المبكر، خصوصًا المخاطر الائتمانية.
- ✓ إلزام المصارف بإنشاء إدارة للمخاطر كجزء أساسي من إدارة المصرف، يشارك بالإشراف عليها أعضاء من مجلس الإدارة بالإضافة إلى موظفين آخرين، كل حسب اختصاصه والمسئولية الموكلة إليه، وذلك وفقًا لطبيعة نشاط المصرف وحجم أعماله، وما تقتضيه عملية جمع المعلومات والبيانات

المالية، على أن يكون الهدف الرئيسي لهذه العملية التحقق من أن أهداف المصرف المتعلقة بنشاطه تبقى ضمن المستوى المقبول للمخاطر

- ✓ توفير الموارد المالية والبشرية الكافية للمراجعة الداخلية في المصارف لمساعدتها على أداء مهامها بشكل سليم وفي وقت أسرع.
- ✓ اهتمام المصارف في ليبيا بتطوير مهارات المراجعين الداخليين وإدارة المخاطر بالتأهيل العلمي والعملي من خلال إشراكهم في المؤتمرات والندوات العلمية والدورات التدريبية الداخلية والخارجية في هذا المجال، لإبقائهم على اطلاع مستمر بالتطورات المهنية في إدارتي المراجعة الداخلية المخاطر وبشكل مستمر ومتابعة ومواكبة كل ما هو جديد للرفع من كفاية وتحسين مستوى العاملين في إدارتي المراجعة والمخاطر وأي مجالات أخرى ذات الصلة بالمراجعة الداخلية لتمكنهم من تقديم استشارات وتوصيات لإدارة المخاطر.

قائمة المراجع

ابلال، أيوب، ولحسن، بن فاتح (2019). دور التدقيق الداخلي في مخاطر السيولة: دراسة ميدانية لمجموعة بنوك (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الجزائري الخارجي، بنك الخليج الجزائري). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

أبو العلا، نورا مصطفى عبد السلام (2016). أثر فعالية إدارة المخاطر على ربح السهم لتنشيط سوق المال. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة عين شمس، القاهرة، مصر.

البجيرمي، شادي صالح (2011) دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر: دراسة ميدانية في المصارف السورية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

البطوش، خلدون عبد الله (2015). دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق لإدارة المخاطر في شركات الكهرباء الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

البنك الدولي (2020). مراجعة القطاع المالي في ليبيا: التمويل والتنافسية والابتكار.

بوطورة، فضيلة، وبقي، الشريف (2015). دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، 01 (05)، كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة المثنى، العراق.

رشام، نسيم (2013). أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسة: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أو لحاج، البويرة، الجزائر.

الرفاعي، مفتاح عثمان، وبن يونس، ناصر ميلاد، وعبد العال، أحمد مفتاح (2020). المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية ودورها في إدارة مخاطر الأعمال الواقع والصعوبات: دراسة حالة مصرف الصحاري الليبي. المؤتمر الدولي السادس، المدن الذكية، جامعة النجم الساطع، ليبيا.

الزعبي، محمد بلال، والطلافحة، عباس (2003). النظام الاحصائي SPSS فهم وتحليل البيانات الإحصائية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة (2)، عمان.

السجين، جبري عبد الحميد السيد، وحافظ، سماح طارق أحمد، وأزغير، حيدر بدر (2016). دور المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر في الوحدات الحكومية: دراسة ميدانية في العراق. مجلة البحوث التجارية، 2 (1)، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر.

سعودي، حفصيه (2015). فعالية وأداء وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

الشوا، ورود ناهض (2014). دور المدقق الداخلي في إدارة مخاطر بيئة العمل من وجهة نظر موظفي مجمع الإيرادات في وزارة المالية بقطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الصافي، عماد الدين محمد الصافي (2023). دور جودة المراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المالية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 5 (4)، جامعة النيلين، السودان.

الطحاوي، سلمى محمود صبري السيد (2014). دور المعلومات المحاسبية في تفعيل إدارة المخاطر الاستراتيجية في البنوك التجارية: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

طرابلسي، سليم، ومعطي، خير الدين (2016). المراجعة الداخلية كآلية لإرساء وتعزيز حوكمة الشركات. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 2 (9)، 449-482، جامعة غرداية، الجزائر.

عبد الحليم، محمد فرحات (2018). مدى توفر المقومات اللازمة للمراجعة الداخلية لتحسين أداء إدارة المخاطر. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

عبد العليم، محمد (2014). تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرية. مجلة المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، 12، 485-534، كلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر.

العماري، امباركة سالم، وأبوشعاله، كريمة الهادي (2020). دور المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التمويل المصرفي: دراسة تطبيقية على العاملين بالمراجعة الداخلية في فروع المصارف التجارية العاملة بمدينة سرت الليبية. جامعة سرت، ليبيا.

الغصين، نواف أحمد؛ أرشيد، عبد المعطي رضا (2014). تطبيقات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. مجلة البحوث التجارية، 1 (36)، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر.

فروح، سارة (2016). دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية: دراسة حالة بعض وكالات القرض الشعبي الجزائري بولاية أم البواقي. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

المحجوب، حميدة علي (2015). دور المراجع الداخلي في تعزيز أداء إدارة المخاطر المصرفية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في ليبيا. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، الأكاديمية الليبية، مصراتة، ليبيا.

المدهون، إبراهيم رباح (2011). دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة: دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

مونة، هجيره (2014). واقع المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية من منظور إدارة المخاطر. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

نفاخ، محمد أنس (2018). دور التدقيق الداخلي في الوقاية من المخاطر غير المعتادة في المصارف السورية: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

Griffiths, P (2005). Risk- Based Auditing: Gower House, UK.

Spedding, L and Rose, A (2008). Business Risk Management handbook: A Sustainable approach, Oxford; Burlington, Available from: www.bookee.org

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 1 يونيو 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

قياس مدى فعالية السياسة المالية في التأثير على البطالة بالاقتصاد الليبي

سامي عمر ساسي
قسم الاقتصاد جامعة ليبيا المفتوحة
samisasi509@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2024.01.25 **تاريخ القبول: 2024.02.26** **تاريخ النشر: 2024.03.03**

الملخص

سعت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل فعالية أدوات السياسة المالية في التأثير على معدل البطالة في الاقتصاد الليبي للمدة (1990-2022)، باستخدام بيانات سنوية. واعتمد على أسلوبين رئيسيين، تمثل الأول في الأسلوب الوصفي الذي يستند إلى النظريات وتتبع ما ورد من أدبيات ودراسات تطبيقية ناقشت موضوع البحث، أما الثاني فقد تجلى في الأسلوب التحليل الكمي، وذلك عبر استخدام أدوات القياس الاقتصادي والإحصائي الحديثة التي تمثلت في اختبارات جذور الوحدة *'' Unit Root Tests ''* ، وأسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة *'' Autoregressive Distributed Lag ''* ، واختبارات قياس جودة أداء النموذج المقدر، لقياس العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها: وجود أثر سلبي وهام لمتغير إجمالي الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في معدلات البطالة، في الأجل الطويل والقصير، ووجود فعالية إيجابية وإن كان محدودة الأثر لمتغير النفقات التنموية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في معدل البطالة في الأجل القصير وغياب أي نوع من الفعالية لهذا الأثر في الأجل الطويل، أما متغير النفقات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد اقتصرت فعالية أثره الإيجابي على معدل البطالة في الأجل الطويل فقط، أما في الأجل القصير فلم تثبت أي فعالية معنويه من الناحية الإحصائية لهذا الأثر في معدلات البطالة للعام الحالي إلا في التأخير الزمني الأول والتأخير الزمني الثاني الذي ظهر عكسيا وظل محدودا.

الكلمات المفتاحية: *النفقات التنموية – المدرسة الكنزية – معدل البطالة –إجمالي الإيرادات الضريبية – التحليل الكمي. اختبارات جذور الوحدة.*

Evaluation of the effectiveness of fiscal policy mechanisms in affecting unemployment in Libya

Sami Sasi
Libya Open University/Department of Economics
Samisasi509@yahoo.com

Abstract

This study sought to measure the analysis of financial policy tools in influencing the growth rate of Libyan economy for the period (1990-2022). Using annual data, a descriptive, and quantitative were deployed to conduct the study. The first is descriptive method, which is based on theories, literature review and applied studies that explored the research topic. The second was a quantitative analysis method, namely the modern economic and statistical measurement tools, unit root tests, the autoregressive distributed lag method (Auto regressive Distributed Lag Models), and tests of measuring the quality of performance of the estimated model. 'Residual Diagnostics & Stability Diagnostics', to measure and estimate the relationship between the explanatory variables and the dependent variable. The research study findings show that: There is a negative and significant effect of the variable of total tax revenues as a percentage of GDP on unemployment rates, in the long and short term, and that it is the most effective in influencing the unemployment rate in the two terms, and there is a positive effectiveness, albeit limited effect, of the development expenditures variable as a percentage of GDP on the unemployment rate in the short term, and the absence of any kind of effectiveness of this effect in the long term. As for the variable of current expenditures as a percentage of GDP, the effectiveness of its positive impact on the unemployment rate in the long term was limited only. In the short term, no statistically significant effectiveness of this effect on unemployment rates for the current year has been proven except delay in the first time and another delay in the second time, which appeared inversely and remained limited.

Keywords: *development spending - Keynesian school - unemployment rate - total tax income - quantitative analysis. Unit limitation.*

1- المقدمة

ما زالت ظاهرة تفاقم البطالة بكافة أنواعها تشكل أبرز العقبات الاقتصادية التي تواجه معظم اقتصادات دول العالم، والعربية منها على وجه الخصوص، والتي ماتزال غير قادر على التخفيف من حدتها رغم السياسات الاقتصادية التي تنتهجها، حيث بلغت فيها معدلات البطالة مستويات مرتفعة، أدت إلى نشوب اضطرابات سياسية في بعض بلدانه، نجم عنها تأثيرات سلبية على النسيج الاجتماعي، وعلى كافة قطاعات الاقتصاد القومي، مما جعلها من أبرز القضايا التي تخصص لها الحكومات في هذه الدول مساحة واسعة، على اعتبار أن ارتفاع مستويات هذه الظاهرة أحد المؤشرات الرئيسة التي تعكس حالة من اختلال التوازن العام في الاقتصاد القومي، يترتب عنها قصور في الإنتاجية، وضعف في مستويات الطلب الكلي، وتدهور

في معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض في المداخيل، وتدني في المستوى المعيشي، ومن ثم تراجع في مستويات الاقتصاد الكلي.

وتعد السياسات المالية بفضل ما تمتلكه من أدوات متعددة، من أبرز السياسات التي تُمكن الدولة من تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، الهادفة لمواجهة ظاهرة البطالة، والتخفيف من الأضرار الناجمة عنها، عبر تدعيم حركية النشاط الاقتصادي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وتزايد في حجم العمالة، والرفع من مستوى معيشة ورفاهية مواطِنيها، ومواجهة العقبات والعراقيل التي تحول دون تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

وما زالت ليبيا كغيرها من الدول العربية، تسعى جاهدة منذ استقلالها عبر سياساتها الاقتصادية – سيما– المالية منها، إلى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي ومن ثم تخفيض معدلات البطالة، وتحسين مستوى معيشة ورفاهية مواطنيها، حيث تمكنت ليبيا في أواخر سبعينيات وبداية ثمانينات القرن الماضي بعد تبنيها النهج الاشتراكي، من تحقيق نقلة نوعية في معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين معدلات التشغيل، نتيجة تحمل الدولة مسؤولية تشغيل وتوظيف العمالة المحلية في المشاريع والمؤسسات العامة، معتمدة في ذلك على قطاعها النفطي –كمصدر تمويلي–، غير أنه سرعان ما ظهرت المساوئ والتشوهات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، نتيجة تبني النهج الاشتراكي، خاصة بعد تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية عام 1986، وما أعقبها من مشاكل السياسة الخارجية التي بدأت تطفو على السطح ابتداء من بداية حقبة التسعينيات من القرن الماضي، وما نجم عنها من تداعيات تمثلت في تجميد الأرصدة الليبية في الخارج، مما أحبط كافة مخططات الحكومة. مما حتم على الحكومة آنذاك اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات الاقتصادية، بقصد تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية، خاصة في جانب الإنفاق الحكومي، لإعادة توجيهه وترشيده، مما تسبب في تعطل وتوقف الكثير من المشاريع، وحل بعضها، وخصصت بعضها الآخر، وتقليص الوظائف بالجهاز الإداري للدولة.

وبدءا من الألفية الثالثة أخذ الاقتصاد الوطني في التحسن بصورة تدريجية، بفضل التحسن الذي طرأ على أسعار النفط في الأسواق الدولية وبفعل تحسن السياسة الليبية الخارجية، وما رافقها من فك للحظر ورفع التجميد الذي كان مفروضا على الأرصدة الليبية في الخارج، مما شجع الحكومة في ذلك الوقت، على انتهاج سياسة مالية توسعية، استهدفت توسيع القاعدة الإنتاجية، وتشجيع القطاع الخاص بهدف زيادة مشاركته في النشاط الاقتصادي، غير أنه رغم ذلك كله ظل الاقتصاد الليبي يعاني من معدلات بطالة مرتفعة بالمقارنة مع اقتصاد بلدان أخرى في نفس المنطقة، حيث ارتفعت فيه معدلات البطالة عام 2006 إلى نحو 20%(مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2010،).

ومع مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة، شهدت ليبيا أوضاعا اقتصادية واجتماعية صعبة، نتيجة حدوث اضطرابات سياسية، أطاحت بالنظام السياسي في البلاد، وتسببت في اندلاع صراع واقتتال أهلي، نجم عنه إغلاق الحقول النفطية وإيقاف تصدير النفط من قبل حرس المنشآت النفطية عام 2013، بالإضافة إلى تراجع غير مسبوق في حجم الإيرادات غير النفطية المتمثلة في الضرائب والرسوم الجمركية، ورسوم

الخدمات والاتصالات وغيرها، فضلا عن تهاوي أسعار النفط في يونيو من عام 2014، علاوة عن تشكيل حكومات متناظرة في كل من طرابلس والبيضاء، مما أدى إلى حدوث انقسام في مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية، علاوة على تفشي الفساد وسوء إدارة الأموال العامة، ليزداد حجم الموازنة العامة بشكل غير مسبوق، صرفت أغلب أموالها على المرتبات والأجور والنفقات التسييرية، في حين أن الإنفاق التنموي لم يتجاوز ما نسبته 7.5% في الميزانيات المتعاقبة خلال العشر سنوات الأخيرة، والمحصلة كانت ظهور عجز مالي كبير في الميزانية العامة، تم تمويله بالاقتراض من مصرف ليبيا المركزي، رافقه ارتفاع غير مسبوق في المستوى العام للأسعار وشح في السيولة، وتراجع في قيمة العملة المحلية، وارتفاع في معدلات البطالة، ذلك بعد أن تراجعت معدلات هذه الأخيرة في السنوات الأخيرة من العقد الأول للألفية الثالثة، إذ يؤكد التقرير المشترك للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الاسكوا"، ومنظمة العمل الدولية، الصادر في نهاية عام 2020، أن البطالة في ليبيا ظلت مرتفعة نسبيا، حيث تراوحت معدلاتها ما بين 18% و19% خلال العقد الثاني من الألفية الثالثة(الأمم المتحدة– الاسكوا، 2020، ص:26) لترتفع إلى نحو 21% عام 2022 وفقا لإحصائيات البنك الدولي (https://ar.tradingeconomics.com [29/5/2023] :/Libya/ unemployment- rate).

2.الدرسات السابقة

تتناول هذه الجزئية عرض موجز لأبرز النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات التي ناقشت اختبار العلاقة بين أدوات السياسة المالية ومعدلات البطالة، وذلك على النحو التالي:

1.2. أثر النفقات الحكومية على معدل البطالة

أجريت في هذا الصدد عدة دراسات ناقشت موضوع أثر النفقات الحكومية على معدل البطالة، من بين هذه الدراسات، دراسات عدة أجريت على الاقتصاد الجزائري، بقصد اختبار العلاقة بين النفقات الحكومية والبطالة، حيث أسفرت نتائج كافة هذه الدراسات عن تأثر معدلات البطالة بعلاقة عكسية بالتغيرات التي تحدث في الإنفاق الحكومي، إذ تعمل النفقات الحكومية خاصة تلك الموجه للاستثمار على توفير وظائف واستقطاب أعداد جديدة من العاملين، حيث سيترتب عن الزيادة في النفقات الحكومية زيادة في الاستثمار، وزيادة في الناتج، ومن ثم زيادة في معدلات التوظيف (بن جلول، وفريد، 2018، زربوط، وغزازي، 2022، دقيش، وابوزيان، 2020، بن البار، وبوعبيد، 2019، مجلخ، 2016، حدادي، ومراد،2021، حسين، وجميل، 2019). وهذا ما أكدت عليه نتائج دراسة أعدت على الاقتصاد الباكستاني، وأخرى على الاقتصاد النيجيري، وثالثة على الاقتصاد المصري، ورابعة على الاقتصاد السوداني، ودراسة خامسة على الاقتصاد العراقي، حيث اتفقت نتائج كافة هذه الدراسات على أن معدلات البطالة تتأثر سلبا بالتغيرات التي تحدث في معدلات الإنفاق الحكومي، مما يعني أن الزيادة في الإنفاق العام ستفضي إلى خلق المزيد من فرص العمل، ومن ثم تقليص معدلات البطالة (Padda.et,al.2022، Godslove & Wobilor, 2016 ، Omran & Bilan 2020، عبد الله، والبيلي، 2021، عبد، 2019).

وفي ذات السياق وجدت دراسة قام بها ''عطية وخير الله'' على الاقتصاد الليبي بهدف تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام بشقيه (الجاري والتنموي) ومعدل البطالة، أن الإنفاق التنموي يسهم في تخفيض

البطالة في الأجل الطويل، بينما يؤدي الإنفاق الجاري إلى تخفيض البطالة في الأجل القصير (عطية، وخير الله،2020)، في حين أظهرت نتائج دراسة على الاقتصاد الأردني، استهدفت هي الأخرى تحليل أثر السياسة المالية على معدلات البطالة خلال الفترة 1986–2019، بأن الإنفاق الحكومي بشقيه (الاستهلاكي والتنموي) له أثر سالب وذو دلالة إحصائية على معدل البطالة، غير أن الإنفاق التنموي أقتصر – فقط– أثره على الأجل القصير (Yousef, 2023)، وعززت بشكل جزئي نتيجة الدراسة آنفة الذكر، نتائج دراستين أعدتا أيضا على الاقتصاد الأردني، حيث أظهرت نتائجهما، أن الإنفاق الجاري له أثر سلبي على عدد العمالة، ويعزى ذلك لطبيعة النفقات الحكومية والمتجه معظمها إلى النفقات الجارية، أما الإنفاق التنموي له أثرا ايجابيا ومهما في زيادة معدلات التوظف، مما يعني أن البطالة في المدى الطويل ستنخفض إذا عملت الحكومة على توجيه النفقات الحكومية أكثر على البنية التحتية، والصحة، والتعليم (الحباشنة، 2017، Saraireh, 2020).

وعلى نفس الغرار بينت دراسة استهدفت قياس أثر الإنفاق التنموي على معدل البطالة في مقاطعات الدولة الإيرانية خلال الفترة 1998–2013، قسمت فيها هذه المقاطعات إلى مقاطعات صغرى وأخرى كبرى، أن الإنفاق الحكومي التنموي كان له أثر سلبي قوي وذو دلالة إحصائية على معدل البطالة، وأن هذا الأثر كان أكبر في المقاطعات الكبرى منه في المقاطعات الصغرى، (Rahmat & Saeidi, 2017) .وهي تقريبا ذات النتيجة التي خلصت إليه دراسة سعت لفحص تأثير السياسة المالية على البطالة في المدن الحضرية في الاقتصاد النيجيري، باستخدام سلاسل زمنية تمتد من 1981–2018، حيث أسفرت نتائج هذه الدراسة عن وجود أثر سلبي قوي للنفقات الرأسمالية على معدل البطالة في المناطق الحضرية في نيجيريا (Udeze.et.al,2020)، ولم تشذ عن نتائج الدراستين السابقتين، نتائج دراسة على الاقتصاد الألباني والتي أسفرت نتائجها عن وجود علاقة عكسية الأثر في الأجلين الطويل والقصير بين إجمالي الإنفاق العام على التعليم والتعلم ومعدل بطالة الشباب، وأن زيادة الإنفاق العام على قطاع التعليم بنسبة 1% سيقلص من معدل بطالة الشباب في الأجلين الطويل والقصير بنسبة 10.8% و5.85% على التوالي ، وتطابقت جزئيا مع هذه النتائج السابقة، نتائج دراسة على الاقتصاد الجزائري غطت الفترة الزمنية 1990–2020، حيث خلصت إلى وجود علاقة ذات أثر سلبي للإنفاق العام على معدل البطالة، غير أن هذا الأثر ظل محدود في الأجلين القصير والطويل (هواري، ونقال، 2021). في حين توصلت دراسة قام بها '' حدادي وزايد مراد'' على الاقتصاد الجزائري إلى نتائج تفيد بأن للإنفاق الحكومي أثر سلبي على معدل البطالة في الأجل الطويل، وغياب أي نوع من الأثر في الأجل القصير (حدادي، ومراد، 2021).

وعلى صعيد أخر، أفادت نتائج البعض الأخر من الدراسات، بأن معدلات البطالة تتأثر بشكل طردي مع التغيرات التي تحدث في معدلات الإنفاق الحكومي، ومن هذه الدراسات، دراستين إحداها أجريت على الاقتصاد الهندي، والأخرى أعدت على الاقتصاد النيجيري، حيث أفادت نتائج هاتين الدراستين بأن ارتفاع النفقات العامة الإنمائية وغير الإنمائية كانت سببا في ارتفاع معدلات البطالة، وذلك خلافا للاعتقاد السائد والقائل بأن النفقات العامة ستساعد في الحد من البطالة (Nepram.et.al,2021, Attama.et.al,2015).

وفي الاتجاه ذاته، ذهبت نتائج دراستين، أعدت إحداها على عينة ضمت 34 دولة من دول جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية، وأجريت الأخرى على دولة السودان، إلى القول بأن الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي ستؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، في حين أن ارتفاع النفقات التنموية يؤدي إلى انخفاضها (Fosu,2019، عبد الله، والبيلي،2021). ولم تختلف نتائج الدراستين سابقة الذكر، عما توصلت إليه نتائج دراسة على الاقتصاد النيجيري، حيث بينت نتائجها بأن حدوث إي صدمة في الإنفاق العام –كمتغير– تفسيري من شأنها أن تؤثر بشكل إيجابي على معدل البطالة، وإن كان هذا الأثر يظل طفيف، وأنه يمكن تبرير ذلك بأن النفقات العامة توجه معظمها إلى اتجاهات غير منتجة مثل الرواتب وخدمة الديون وما في حكمها والتي بالكاد تؤدي إلى خلق فرص عمل (Abubakar,2016). بينما أكدت دراسة على الاقتصاد الفلسطيني على أن الأثر الطردي للإنفاق العام في معدل البطالة، يقتصر فقط على النفقات الجارية، أم النفقات التنموية فلم يكن لها أي أثر، مما يجزم بوجود قصور وضعف في النفقات التنموية سوء في الحجم أو النوعية، الأمر الذي جعل من أثر النفقات التنموية على معدل البطالة غير مؤكد. (حلس، 2016).

من جانب أخر تنفي نتائج بعض الدراسات وجود أي قدرة لمتغير الإنفاق العام على شرح أو تفسير أي تغيرات قد تحدث في معدل البطالة –كمتغير تابع، ومن بين هذه الدراسات، كانت دراسة على الاقتصاد السوري، ودراستين على الاقتصاد النيجيري، حيث برهنت نتائج هذه الدراسات على فشل الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية في شرح أو تفسير التغيرات التي تحدث في معدل البطالة، ويبرر ذلك بأن كمية الزيادة في الإنفاق العام لم تكن كافية لمواجهة معدلات البطالة المرتفعة، والتي كان من أهم أسباب تزايدها النمو السكاني المتزايد، مما زاد من عرض العمل، بالإضافة إلى ضعف الطلب على الأيدي العاملة (العلي، 2015، Onyebuchi & Ikechukwu, 2022، Obisike.et.al,2020)، وهو ما أكدته نتائج تحليلية لدراستين أعدت أحدها على الاقتصاد العراقي، والأخرى على الاقتصاد الجزائري، حيث أفصحت النتائج التحليلية لهاتين الدراستين عن غياب أي أثر للإنفاق العام على معدل البطالة، مما يشير إلى وجود ضعف وهشاشة في أداء السياسة المالية في الاقتصاد العراقي والجزائري لاعتماد اقتصاد هاتين الدولتين على الريع النفطي فقط والمرتبطة أسعاره بالأسواق الدولية (نصيف، ومحمد 2019، كروش، 2022). في حين أشارت دراسة قام بها كل من '' Ebi''و '' Ibe ''لبحث العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والبطالة خلال الفترة 1981–2017، إلى تأثر معدلات البطالة بعلاقة قوية وذات أثر سلبي بالتغيرات التي تحدث في الإنفاق الاستهلاكي، وذات أثر إيجابي بالتغيرات التي تحدث في الإنفاق التنموي– كمتغيرات تفسيرية، ويرجع ذلك إلى أن معظم النفقات غير موجهة نحو القطاعات الإنتاجية بالإضافة إلى أن معظم النفقات يتم إنفاقها على أساس المصالح وليس حسب الأولويات (Ebi & Ibe,2019).

2.2. أثر الإيرادات الضريبية على معدل البطالة:

لوحت في هذا الجانب نتائج بعض الدراسات، إلى أن عائدات الضرائب الحكومية لا تسهم في التقليل من أعداد العاطلين عن العمل، بل على العكس من ذلك، إذ سيترتب عن الزيادة في معدلات الضريبة التقليل من فرص العمل، مما يفضي إلى ارتفاع في معدلات البطالة في الاقتصاد، أي أن للإيرادات الضريبة

أثر إيجابي ملموس على معدلات البطالة (Godslove & Wobilor, 2016, Omran and Bilan,2020, Yousef ,2023).

في حين أفادت نتائج بعض الدراسات الأخرى، بأن للإيرادات الضريبية أثر إيجابي هامشي ومحدود جدا على معدلات البطالة، مما يعني أن السياسة الضريبية لا تساهم بالقدر الكاف فيما يتعلق بوضع العمالة، وبالتالي على الحكومات توسيع القاعدة الضريبية لزيادة حصة الإنفاق التنموي بدلا من الزيادة في معدلاتها (Padda.et. al,2022, Gachari .et.al,2020).

وعلى خلاف ذلك أظهرت نتائج عدد أخر من الدراسات، أن للإيرادات الضريبية أثر سلبي وهام على معدلات البطالة، مما يشير إلى أن الإيرادات الضريبية بإمكانها أن تسهم في التقليل من أعداد العاطلين عن العمل، بمعنى أن الزيادة في كسب الدخل تؤدي إلى زيادة الوظائف، التي ستؤدي في النهاية إلى انخفاض معدلات البطالة (Romanus.et.al ,2020). وأيدت هذه النتيجة بشكل جزئي، نتيجة دراسة أعدها (Abubakar,2016)، حيث أثبتت نتائج هذه الدراسة بأن الإيرادات الضريبية يمكنها أن تعمل على تخفيض معدلات البطالة على المدى القصير فقط، وذلك عبر تنفيذ بعض المشاريع التي تتطلب وظائف عارضة، التي سيتولد عنها بلا شك المزيد من الوظائف، مما يترتب عنه انخفاض معدل البطالة على المدى القصير (Abubakar,2016). بينما فندت نتائج بعض الدراسات الأخرى، وجود أي أثر للإيرادات الضريبة في معدل البطالة، حيث نفت نتائج دراسة قام بها (Attamah.et.al,2015)، وجود أي أثر هام للإيرادات الضريبية بالنسبة لمشكلة البطالة.

3.2. أثر الدين العام على معدلات البطالة

أفادت في هذا الشأن نتائج طائفة من الدراسات، بأن ارتفاع الدين العام يعمل على التقليص من معدلات التوظيف، أي أنه يزيد من معدلات البطالة، إذ أن ارتفاع حجم الديون المستحقة، تعني ارتفاع نفقات خدمة الديون التي تمثل تكاليف ضخمة على الاقتصاد، ومع تضخم خدمة الديون على هذا الأخير، فإن قدرة الإنفاق العام على خلق الوظائف وخيارات الإنتاج تتضاءل وتكاد تنعدم، ويرجع ذلك إلى أن التزامات خدمة الديون المتزايدة بسرعة، ستشكل عقبة أمام تنفيذ المشاريع الجديدة الموجهة نحو التنمية، مما يؤزم من مشكلة البطالة، ولذلك يستوجب على الحكومة تقليص خدمة الدين العام عن طريق تقليل الاقتراض–خاصة– الخارجي منها، مما سيخفض من الضغط على توظيف العوامل البشرية والمادية في الاقتصاد Romanus). et .al, 2020, Ogwuru .et .al,2022 , Ogonna.et .al,2016)

ولم تشذ النتائج المشار إليها آنفا، عما توصلت إليه نتائج دراسة أجريت على عينة ضمت 25 دولة من دول جنوب الصحراء الافريقية بهدف دراسة العلاقة بين الدين الخارجي والبطالة، حيث كشفت نتائجها عن وجود علاقة ذات أثر إيجابي وهام بين حجم الديون الخارجية ومعدل البطالة في هذه الدول، والمعنى النظري للعلاقة الإيجابية بين الديون الخارجية والبطالة هو أنه مع انخراط الحكومات الوطنية لهذه الدول في مستويات ديون خارجية (أعلى من عتبة 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الاسمية)، فإن الاستثمارات العامة في المشاريع الرأسمالية غير المباشرة كالقطاعات الصناعية والمهنية ستخفق في توفير

المزيد من فرص العمل والذي ربما يعود لعدم استغلال الأموال المقترضة بالشكل الصحيح، أي أنه كلما سعت الحكومات الوطنية إلى الحصول على تمويل أجنبي، فإنه من المرجح أن ترتفع معدلات البطالة في الاقتصاد(ALNAA & MATEY,2023).

وعلى العكس من ذلك خلصت نتائج دراسة على الاقتصاد النيجيري إلى نتيجة يتلخص فحوها في وجود علاقة ذات أثر عكسي بين رصيد الدين العام ومعدل البطالة، مما يعني أن رصيد الدين الحكومي يساعد على خلق المزيد من الوظائف، وبالتالي يجب على الحكومة استثمار الأموال المقترضة في البنية التحتية والسلع الرأسمالية، الأمر الذي من شأنه أن يحفز الدخل القومي، ويخلق المزيد من فرص العمل (Godslove.et.al,2016).

3.مشكلة البحث

تتمحور إشكالية هذا البحث حول أهمية الدور الذي يمكن أن تمارسه السياسة المالية في الحد أو التقليل من ظاهرة البطالة، عبر الإجابة عن التساؤل التالي: **ما مدى فعالية ونجاعة أدوات السياسة المالية في التأثير على ظاهرة البطالة في ليبيا، وأي أداة أكثر تأثيرا، وما طبيعة هذه الفعالية، وما مسار اتجاهها؟**

4.أسئلة البحث أو فرضياته

للإجابة عن تساؤلات البحث، ترتكز الدراسة على فرضية تتمثل في:

-تتأثر معدلات البطالة عكسيا بالتغيرات التي تحدث في النفقات التنموية، والإيرادات الضريبية من جانب، وطرديا بالتغيرات التي تحدث في النفقات الجارية من جانب أخر، وأن النفقات التنموية هي الأكثر فعالية في التأثير على معدلات البطالة في الأجلين الطويل والقصير.

5.هدف البحث

يسعى البحث إلى معرفة الدور الذي يمكن أن تمارسه أدوات السياسة المالية على معدلات البطالة بالاقتصاد الليبي، وتحليل وقياس مدى استجابة معدلات البطالة للتغيرات التي تحدث في هذه الأدوات، والتعرف على طبيعة واتجاه هذه الاستجابة وتحديد الأداة الأكثر تأثيرا في معدلات البطالة على المدى البعيد والقريب.

6.أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث كونه يتطرق إلى موضوع يستحوذ على مكانة بارزة ومتميزة في الاقتصاد الكلي، باعتباره يعالج إحدى الظواهر التي لها آثارا سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية، وبما أن هناك اختلاف في الرؤى بين المدارس الاقتصادية حول تدخل الدولة ودورها في تخفيض معدلات البطالة، وزيادة مستوى التوظف في الاقتصاد، عبر تطبيق سياساتها المالية والنقدية وغيرها، فإن المعرفة المسبقة بأدوات السياسة المالية ورصد طبيعة واتجاه تأثيرها ومدى فعاليتها في مستوى التوظف والبطالة، سوف يسهم بلا شك في إعانة القائمين على رسم وتخطيط السياسة المالية ومتخذي وصانعي القرار الاقتصادي والسياسي على توجيه أدواتها نحو رفع مستوى التشغيل ومواجهة البطالة والحد من آثارها وتداعياتها السلبية على الاقتصاد الوطني.

7.مصطلحات البحث وحدوده

ينحصر الحد المكاني للبحث في الاقتصاد الليبي، أما الحد الزمني للبحث فيتضمن بيانات سنوية لسلسلة زمنية تمتد للمدة (1990-2022).

8.الإطار العام للعلاقة بين السياسة المالية والبطالة:

تعددت في هذا السياق وجهات نظر المدارس الاقتصادية، وفيما يلي عرض موجز لأفكار أبرز هذه المدارس الاقتصادية حول العلاقة بين السياسة المالية والبطالة:

أ. المدرسة الكلاسيكية

أهمل الكلاسيك أي دور للسياسة المالية في توليد الوظائف، لإيمانهم بأن الاقتصاد في حالة توظف كامل، أي عدم وجود بطالة في المجتمع إذا كان أجر العامل عند حد الكفاف، والتوازن والاستقرار الاقتصادي يتحقق بشكل تلقائي(بختاوي، وآرزي، 2022)، وإن أي ارتفاع في الأجر عن هذا الحد يترتب عليه اختلال ينجم عنه ابتعاد الاقتصاد عن مستوى التوظف الكامل، غير أن هذا الاختلال سيكون عارضا أو مؤقتا، وسرعان ما يصحح بفعل التفاعل التلقائي لقوى السوق، إذ أن ارتفاع مستوى الأجر فوق حد الكفاف، سوف يخفض من الطلب على العمل، مما سيولد نوع من التنافس بين العمال للحصول على وظائف، وهذا يجعل من العمال يقبلون بأجور أقل، وهذا بدوره سيخفض من تكاليف الإنتاج، ما ينجم عنه زيادة في الأرباح، وذلك سيشجع على زيادة في الإنتاج، وبالتالي ارتفاع الطلب على العمل وهكذا تختفي البطالة، من دون أن تكون هناك حاجة إلى إي تدخل من جانب الدولة التي يقتصر دورها على أداء وظائف معينة ومحددة، كالأمن والدفاع والعدل، مما يعني حيادية أدوات السياسة المالية في التأثير على البطالة (حمادي، 2023)

ب. المدرسة الكنزية

يؤمن الكنزيون بأن لأدوات السياسة المالية دور مهم ورئيس في الاقتصاد للمحافظة على مستوى التوظف، حيث يتصور الكنزيون أن التوازن في الاقتصاد على المستوى الكلي قد يتحقق مع وجود بطالة في عنصر العمل، ولاحتواء حالة عدم التوظف الكامل يستلزم على الحكومة التدخل بسياسة مالية توسعية (التوسع في النفقات الحكومية وتخفيض الضرائب) مما يشجع الطلب الخاص على الاستهلاك والاستثمار، ويولد زيادة في الطلب الكلي الفعال الذي بدوره سيولد زيادة في الطلب على العمل ويتحقق التوظف الكامل (الحباشنة، 2017).

ج. المدرسة النقودية

اعتقد رواد المدرسة النقودية بأن مشكلة البطالة يمكن علاجها من خلال محاربة التضخم الذي يعتبر وفق رأيهم ظاهرة نقدية بحته، وبالتالي فإن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فعند تخفيض الضرائب خاصة تلك المفروضة على الدخل والثروة ستزيد من مستوى التوظف، غير أنهم يعتقدون أن التماد في تطبيق سياسات مالية توسعية سيكلف الخزانة العامة تكاليف باهظة، مما يترتب عنها حدوث عجز في الموازنة العامة، ينجر عنه مشاكل تلحق بالاقتصاد بسبب الدين العام.

د. مدرسة الكلاسيكيين الجدد

ينظر مؤيدي هذه المدرسة للعلاقة بين السياسة المالية والبطالة من منظور آخر، إذ يرون بأن الزيادة في النفقات العامة سيقابلها ضرائب أعلى في الوقت الحالي والمستقبلي، مما سيخفض الاستثمار ويخفض الطلب على العمل، ويزداد عرضه وبالتالي ارتفاع في معدلات البطالة (حمادي، 2023).

هـ. مدرسة جانب العرض

يتلخص رأي أنصار هذه المدرسة في أنه لتخفيض معدلات البطالة ينبغي تخفيض معدلات الضريبة على الدخل والثروة، الأمر الذي من شأنه أن يحفز الأفراد على الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج، مما يسهم في زيادة الطلب على عنصر العمل، والمحصلة تخفيض معدلات البطالة. (كوش، 2022).

1.8. تحليل تطور أدوات السياسة المالي ومعدلات البطالة في ليبيا

بالتمعن في الجدول (1) يلاحظ أن معدلات البطالة حافظت على ارتفاعها المستمر خلال الفترة قيد البحث، حيث ارتفعت من 6.73 % عام 1990 لتصل إلى 17.77% عام 2000، وذلك على الرغم من ارتفاع الإنفاق العام بشقيه الجاري والتنموي من 1350 دينار ليبي للإنفاق الجاري و 702 دينار ليبي للإنفاق التنموي ليبلغ نحو 3153.2 و1541 دينار ليبي على التوالي، وعلى الرغم من انتهاج الحكومة لسياسة مالية توسعية –سيما– في النصف الثاني من العقد الأول للألفية الثالثة، التي استهدفت فيه الحكومة توسيع القاعدة الإنتاجية، وتشجيع القطاع الخاص بهدف زيادة مشاركته في النشاط الاقتصادي، خاصة بعد فك التجميد الذي كان مفروضا على الأرصدة الليبية في الخارج، حيث ارتفع الإنفاق الحكومي بصورة عامة من 21378 دينار ليبي عام 2006 ليصل إلى 54498.8 دينار ليبي عام 2010 غير أنه رغم ذلك كله ظل الاقتصاد الليبي يعاني من معدلات بطالة مرتفعة بالمقارنة مع اقتصاد بلدان أخرى في نفس المنطقة، حيث ارتفعت فيه معدلات البطالة عام 2006 إلى نحو 20%، لتشهد تراجعا طفيفا وتصل إلى نحو 19.30% عام 2010، لتعود بعد ذلك للارتفاع من جديد وإن كان بصورة تدريجية وتبلغ نحو 19.50% عام 2013، في الوقت الذي كان فيه من المتوقع أن تنخفض معدلات البطالة، حيث بلغ الإنفاق العام 65283.5 دينار ليبي عام 2013، وواصلت في مقابل ذلك معدلات البطالة ارتفاعها لتصل إلى 20.03% عام 2020 و20.74 عام 2022، على الرغم من استمرار الحكومة في التوسع في الإنفاق ليبلغ في نفس الفترة نحو 37310 و 127874.5 دينار ليبي على التوالي، كما يلاحظ أنه على الرغم من الزيادة في إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة (1990–2022) حيث ارتفعت من نحو 363.9 عام 1990، لتصل إلى 3380.4 عام 2022، إلا أن معدلات البطالة ارتفعت في نفس الفترة من 6.73 % إلى نحو 20.74 %، مما يشير إلى أن الزيادات في معدلات الضريبية يذهب معظمها إلى تمويل الشق الجاري من الإنفاق الحكومي، كما يمكن للمتتبع لبيانات الإنفاق العام في ليبيا أن يلاحظ استحواذ النفقات الجارية على النصيب الأكبر من إجمالي النفقات الحكومية إذ بلغ نصيبها نحو5.3% في حين بلغ نصيب النفقات التنموية نحو 2.5 % من إجمالي النفقات الحكومية خلال المدة قيد الدراسة، وقد يعود السبب في

ذلك إلى ارتفاع بند المرتبات خاصة في العشرة سنوات الأخيرة من الفترة موضوع الدراسة، الأمر الذي يؤكد على أن الميزانية العامة في ليبيا هي ميزانية استهلاكية.

جدول (1) يوضح التطور في الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والتنموي ومعدلات البطالة

السنوات	الإنفاق الجاري	الإنفاق التنموي	الإنفاق العام	الإيرادات الضريبية	معدلات البطالة
1990	1350	702	2752	363.9	6.73
1995	2728	318.9	4629.4	1400	10.86
2000	3153.2	1541	5403.2	2459.2	17.77
2006	9054	11039	21378	3522	20.70
2010	15121.3	23729.4	54498.8	5790.1	19.30
2013	42598.5	13276.5	65283.5	2987.9	19.50
2016	19095.3	1398.3	29171.3	2179.7	19.50
2020	25382	1801.1	37310	17538	20.03
2022	47110.9	33725.5	127874.5	3380.4	20.74

المصدر: 1- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

2- مصرف ليبيا المركزي، (إدارة البحوث والإحصاء) النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

3- مركز بحوث العلوم الاقتصادية (2010)، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1992-2006)، بنغازي، ليبيا.

4-البنك الدولي، (2023)، (https://ar.tradingeconomics.com/libya/ unemployment- rate:[29/5/2023])

9.المنهج والإجراءات

تجمع الدراسة بين أسلوبين رئيسيين، الأول الوصفي الذي يستند إلى النظريات وتتبع ما ورد من أدبيات ودراسات تطبيقية ناقشت موضوع البحث، والثاني أسلوب التحليل الكمي، وذلك عبر استخدام أدوات وطرائق القياس الاقتصادي والإحصائي الحديثة التي تمثلت في اختبارات جذور الوحدة، وأسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة *(ARDL)*، واختبارات قياس جودة أداء النموذج المقدر، لاستنباط العلاقة وقياس أثر العلاقة التي تربط بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع وتحديد طبيعته ومعرفة مسار اتجاهه، واعتُمد في جمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث على المصادر الثانوية كالكتب ذات الصلة، والدوريات المتخصصة، والتقارير، والنشرات والإحصائيات الصادرة عن الوزارات والمؤسسات الرسمية في الدولة الليبية، والمتمثلة في نشرات وإحصائيات، وتقارير مصرف ليبيا المركزي، بالإضافة إلى مؤسسات دولية- كالبنك الدولي- وتقارير الأمم المتحدة (الإسكوا)، وقُسّمَ البحث إلى أربعة أقسام، خصص الأول منها للإطار العام للمنهجية البحث والاستعراض المرجعي، بينما خصص الثاني لعرض الاطار النظري لرؤية المدارس الاقتصادية حول علاقة السياسة المالية بظاهرة البطالة، في حين يتناول القسم الثالث واقع وتطور البطالة وأدوات السياسة المالية في الاقتصاد الليبي، أما القسم الرابع فقد خصص للجانب التطبيقي لقياس وتحليل اتجاه أثر العلاقة التي تربط بين أدوات السياسة المالية من جانب، ومعدلات البطالة من جانب آخر، بالإضافة إلى النتائج والتوصيات.

1.9. الجانب التطبيقي

1.1.9. صياغة النموذج القياسي

اعتمادا على النظرية الاقتصادية، وما تم عرضه من دراسات سابقة تعرضت لموضوع الدراسة، سواء بشكل جزئي عبر دراسة أثر أحد أدوات السياسة المالية على البطالة أو بصورة أشمل من خلال تناول أكثر من أداة من أدوات السياسة المالية وقياس أثرها على البطالة، ومن هذه الدراسات دراسة كل من: تم بناء دالة الدراسة وفقا لما يلي: عطية، وخير الله،2020، الحباشنة، 2017، Saraireh, 2020، (Attamah.et.al,2015).

$$Uni=F\ (Gci,\ Gli,\ Taxi)\ .....1$$

$$Uni\ =\ \beta_0\ +\ \beta_1 \sum Gci + \beta_2 \sum Gli\ + \beta_3 \sum Taxi + \epsilon.....2$$

حيث: Uni: معدل البطالة، Gci: الإنفاق الاستهلاكي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، Gli: الإنفاق التنموي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، Taxi: إجمالي الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

2.1.9. اختبار استقرار السلاسل الزمنية ''*Unit Root Tests*''

للحصول على نتائج موضوعية وغير متحيزة، يشترط استقرار بيانات السلاسل الزمنية التي غالبا ما تتسم بعدم ثبات المتوسط والتباين، لذلك ينبغي إخضاع السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة لاختبارات الاستقرارية، لمعرفة خواصها والتحقق من مدى استقرارها، وتحديد رتبة تكامل كل سلسلة، وفي هذا السياق تم الاستعانة باختبارين من اختبارات الاستقرارية وهما: اختبار ديكي فولر الموسع (*ADF*)، واختبار فيليبس – بيرون (*P–P*) وعلى ضوء نتائج هذين الاختبارين الموضح ملخص نتائجهما في الجدول رقم (2)، يتضح بأن كافة السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة لم تكون مستقرة عند قيمها الأصلية، ولكنها استقرت في الفرق الأول عند مستوى معنوية لا يتجاوز 1%.

جدول (2) يوضح ملخص لنتائج اختبار جذر الوحدة ''*Unit Root Tests*''

اختبار ديكي فولر الموسع (*ADF*)				
الخصائص	المستوى		الفرق الأول	
المتغير	ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه
Uni	-2.553242 (-3.699871)	-2.141482 (-4.356068)	-6.243935★ (-3.711457)	-6.857118★ (-4.356068)
Taxi	-1.580751 (-3.699871)	-1.417070 (-4.339330)	-5.610857★ (-3.711457)	-5.833049★ (-4.356068)
Gli	-1.946898 (-3.699871)	-3.442460★★★ (-3.233456)	-4.897134★ (-3.711457)	-4.799648★ (-4.356068)
Gci	-2.284451 (-3.699871)	-1.340000 (-4.339330)	-5.625189★ (-3.711457)	-6.873562★ (-4.356068)
اختبار فيليبس وبيرون (*P-P*)				
الخصائص	المستوى		الفرق الأول	
المتغير	ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه
Uni	-3.382394★	-2.071661	-6.241788★	-7.123035★

	(-3.699871)	(-3.587527)	(-3.711457)	(-4.356068)
Taxi	-1.577673 (2.976263)	-1.467004 (-3.587527)	-5.580390★ (-3.711457)	-5.825415★ (-4.356068)
Gli	-1.916838 (-2.976263)	-3.073807 (-3.587527)	-7.734747★ (-3.711457)	-9.977539★ (-4.356068)
Gci	-2.284451 (-2.976263)	-1.340000 (-3.587527)	-5.591261★ (-3.711457)	-6.873562★ (-4.356068)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiews .13

ملاحظة:★ ، ★★، ★★★، تشير إلى مستوى المعنوية 1% و5% و10% على التوالي، والأرقام بين الأقواس تشير إلى القيم الحرجة عند 1% و5% و10%.

3.1.9. تقدير نموذج الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة "ARDL"

بما أن نتائج اختباري ديكي فولر الموسع *(ADF)* ووفيليبس وبيرون، أظهرت أن كافة السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول، وهو ما يحقق أحد شروط تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة *(ARDL)*، خاصة مع صغر حجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة، بالإضافة إلى تمتع هذه المنهجية بخصائص من أبرزها أنه تعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأجل الطويل، وتأخذ العدد الكافي من فترات التباطؤ الزمني بهدف الحصول على أفضل مجموعة من البيانات النموذج في الإطار العام.

4.1.9. تحديد العدد الأمثل لفترات الابطاء لكل متغير

قبل البدء في تقدير النموذج، ينبغي تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني*(Lag)* للمتغيرات قيد الدراسة، واختيار المدة الأمثل، من خلال معيار Akaika Information Criterion (AIC*)*، ومعيار Schwartz Information Criterion (SC)، معيار Hannan & Quinn (QH)، حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة هذه المعايير، ولتحديد المدة الزمنية الأمثل التي ينبغي أن تشملها متغيرات النموذج، وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد *"ARDL-UECM"* وبالاعتماد على إحصائية معيار *(AIC)*، تم تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء للمتغيرات المفسرة والمتغير التابع لكي تكون ثابتة التباين ولا تكون البواقي مرتبطة ارتباطا متسلسل ، حيث يتضح من الشكل (1) أن فترات الإبطاء المثلى وفقا لإحصائية معيار *(AIC)* هو النموذج الذي يملك أقل قيمة، وتبين أن النموذج الأمثل هو (1,3,2,3) *(ARDL)* وأن معدل البطالة كمتغير تابع له فترة إبطاء واحدة *(Uni)*، أما المتغيرات المستقلة فقد كانت لمتغيري إجمالي الضرائب *(Taxi)* والإنفاق الاستهلاكي *(Gci)* ثلاثة فترات إبطاء، وفترتين إبطاء للمتغير *(Gli)*.

الشكل رقم (1) قيم معايير ومعلومات فترات التباطؤ المثلى لنموذج (ARDL) وفقا لإحصائية معيار '' AIC''

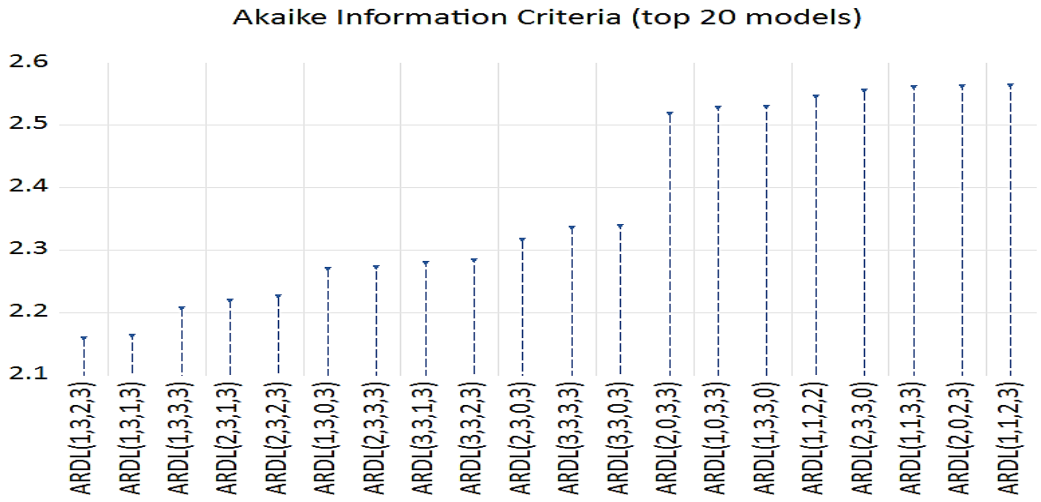

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiews .13

5.1.9. تقييم صلاحية نموذج ''*ARDL*'' طبقا للمعايير القياسية

ينبغي قبل اعتماد النموذج وتقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل، التأكد من سلامة نموذج ''*ARDL*''، وخلوه من مشاكل القياس لتحليل السلاسل الزمنية، وفي هذا الصدد تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية لفحص بواقي النموذج، والتي أوضحت نتائجها المدونة في الجدول (3) أن النموذج لا يعاني من أي مشاكل قياسية وصحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر. كما أكدت اختبارات المجموع التراكمي للبواقي، وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة الموضحة في الشكل (2) أن النموذج مستقر خلال فترة الدراسة خلو البيانات المستخدمة في النموذج من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، مما يعني أن النموذج مستقر خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (3) يوضح نتائج اختبارات سلسلة البواقي''Residuals Diagnostic Test''

Diagnostic Tests	F- Test	Probability
Serial Correlation- LM Test	0.997389	0.6073
Heteroskedasticity Test: ARCH	0.788913	0.3744
Jarque-Bera	5.639346	0.059625
Rasmsey (RESET)	2.027166	0.1737

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiews .13

الشكل رقم (2) اختبارات الاستقرار الهيكلي لنموذج الدراسة '' CUSUM,CUSUMSQ''

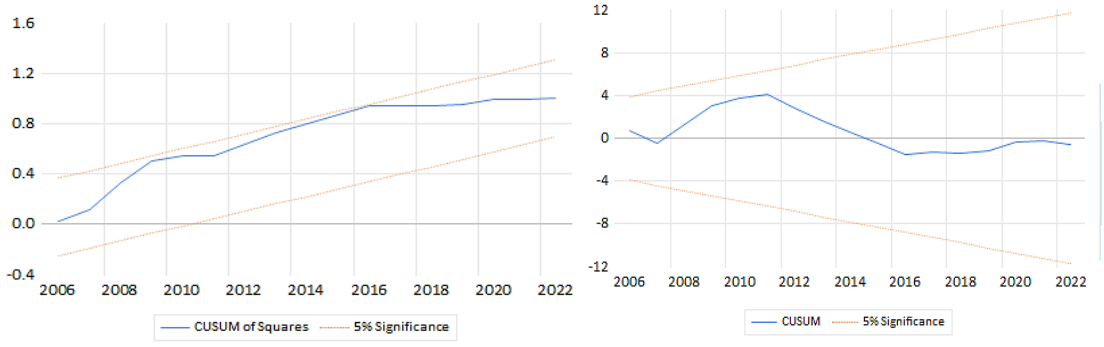

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiews .13

6.1.9. منهجية اختبار الحدود ''Bounds Testing Approach''

للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة المدرجة في نموذج الدراسة، تم إجراء اختبار الحدود لتقدير إحصائية فيشر '' F- Statistic''**وتبين** من النتائج الملخصة بالجدول رقم (4) أن قيمة إحصائية فيشر المحتسبة تفوق قيم كافة الحدود العليا للقيم الحرجة عند جميع مستويات المعنوية الإحصائية، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع.

جدول رقم (4) يوضح نتائج اختبار الحدود ''Bounds Testing Approach''

Test Statistic					
F-Statistic	8.988493	K		4	
Critical Value Bound Test					
%10		%5		%1	
I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
2.676	3.586	3.272	4.306	4.614	5.966
2.370	3.200	3.790	3.670	3.650	4.660

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiews .13

7.1.9. تقدير العلاقة في الأجل الطويل ''Estimation The Long Run Relationship''

جدول رقم (5) يوضح مقدرات معلمات الأجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob
Taxi(-1))	-2.905827	0.645194	-4.503805	0.0001
Gli((-1))	0.021987	0.427201	0.051467	0.9593
Gci((-1))	0.5065017	0.128611	3.938350	0.0005
C	19.37898	0.496160	39.05791	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiews .13

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

أ- إن إجمالي الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لها أثر سلبي وهام على معدلات البطالة، في الأجل الطويل، مما يشير إلى أن زيادة في حجم الإيرادات الضريبية بإمكانها أن تسهم في التقليل من أعداد العاطلين عن العمل، وإن أي زيادة في حجم الإيرادات الضريبية بوحدة واحدة سيترتب عنها تخفيض في أعداد العاطلين عن العمل بمقدار 3 وحدات تقريبا.

ب-لم يكون لمتغير الإنفاق التنموي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أي فعالية في التأثير على معدلات البطالة في الأجل الطويل، ويمكن تبرير ذلك بأن كمية الزيادة في الإنفاق التنموي لم تكن بالقدر الكافي سواء من ناحية الحجم أو النوعية لمواجهة معدلات البطالة المرتفعة، وهذا ما يؤكد على أن الإيرادات الضريبية لا يتم توجيهها لصالح قطاعات التنمية وإنما لصالح الإنفاق الجاري، أي أن معظمها توجه إلى اتجاهات غير منتجة مثل الرواتب وخدمة الديون وما في حكمها والتي بالكاد تؤدي إلى خلق فرص عمل وبالتالي فإنه حتى إن كان هناك زيادة في مستوى التشغيل فإنه

سيكون على حساب زيادة البطالة المقنعة التي لا تسهم في زيادة الإنتاج وإنما ربما تسهم في انخفاضه.

ج- يؤثر متغير الإنفاق الجاري بشكل إيجابي في معدلات البطالة على المدى الطويل، وإن أي زيادة في حجم الإنفاق الاستهلاكي بوحدة واحدة سيترتب عنه زيادة في معدلات البطالة بمقدار 0.51 وحدة تقريبا، على المدى البعيد، مما يعني أن السياسات الإنفاقية ليس لديها قدرة على مجابهة البطالة.

8.1.9. تقدير العلاقة في الأجل القصير '' ***ARDL Error Correction Regression*** ''

جدول رقم (5) يوضح مقدرات معلمات الأجل القصير

Variable	Coefficient	Std.Error	t.statistic	Prob
COINTEQ*	-0.565546	0.075902	-7.450984	0.0000
D(Taxi)	-1.129927	0.175584	-6.435240	0.0000
D(Taxi(-1))	0.662485	0.162604	4.074232	0.0005
D(Taxi(-2))	0.654871	0.128635	5.090919	0.0000
D(Gli)	0.328725	0.068267	4.815302	0.0001
D(Gli(-1))	0.142249	0.073954	1.923488	0.0681
D(Gci)	0.029724	0.0344740	0.862201	0.3983
D(Gci(-1))	-0.257106	0.040816	-6.299204	0.0000
D(Gci(-2))	-0.208269	0.041372	5.034082	0.0001
R-squared = 0.771213		Adjusted R-squared = 0.684056		
Durbin-Watson Stat=2.274125		F-Statistic = 8.848560		Prob (F-Statistic)= 0.0003

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EVeiews .13

من خلال الجدول (5) الموضح أعلاه يتضح بأن:

أ- إن المعلمة المقدرة لتصحيح الخطأ بلغت قيمتها نحو (λ=-0.565545)، وبقيمة احتمالية (0.0000) وأقل من القيمة الحرجة (0.05)، وبذلك تحقق فيها الشرطين (الكافي واللازم)فهو سالب لأنه يمثل سرعة التكييف أو تصحيح المسار من وضعه المنحرف إلى مساره التوازني من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أما الشرط اللازم فهو معنوي وذات معنوية إحصائية عالية، مما يؤكد على وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع، إذ يتضح من قيمة معلمة تصحيح الخطأ إن حوالي 56.5% من الاختلالات قصيرة الأجل في معدلات البطالة في المدة الماضية (t-1) بالإمكان تصحيحه في المدة (t) الحالية لغرض إعادة التوزان في الأجل الطويل في حالة حدوث أي تغير في المتغيرات التفسيرية.

ب-يرتبط متغير إجمالي الإيرادات الضريبية (Taxi) للعام الحالي بعلاقة عكسية قوية التأثير ومعنوية إحصائيا بمتغير معدلات البطالة، حيث إن الزيادة حجم الإيرادات الضريبة بمقدر وحدة واحدة تزيد مستوى التشغيل بمقدار 1.12 وحدة في الأجل القصير.

ج- متغير الإنفاق التنموي (Gli) فهو يرتبط بعلاقة طردية ضعيفة التأثير ومقبولة من الناحية الإحصائية بمعدلات البطالة، وإن أي تغير في حجم الإنفاق التنموي بمقدار وحدة واحدية سيفضي إلى زيادة في معدل البطالة، ويمكن تبرير ذلك إن هذا الإنفاق يوجه نحو قطاعات غير منتجة.

د- يرتبط متغير الإنفاق الجاري للعام الحالي (Gci) بعلاقة غير ذات أهمية من الناحية الإحصائية بمعدل البطالة للعام الحالي، الأمر الذي يعني إن حجم وإشارة المعلمة لا معنى لهما في المدى القصير، وإنها لا تختلف عن الصفر، في حين يؤثر متغير الإنفاق الجاري بفترة تأخير بسنة واحدة وبفترة تأخير سنتين بشكل عكسي في معدل البطالة للسنة الحالية، مما يعني أن أي زيادة في حجم الإنفاق الجاري بفترة تأخير سنة واحدة وبفترة تأخير سنتين بوحدة واحدة سيؤدي إلى تراجع معدلات البطالة في العام الحالي بنحو 0.20 و0.25 وحدة تقريبا على التوالي، ويمكن تبرير ذلك أن أغلب هذه الوظائف كانت وظائف عارضة أو موسمية.

10. الاستنتاجات والتوصيات

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات التي يمكن بيانها على النحو التالي:

أ -**النتائج:** يمكن تلخيص أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة في النقاط التالية:

- لم تتفق النظريات الاقتصادية حول الدور الذي يمكن أن تمارسه أدوات السياسة المالية في التأثير على مستوى التشغيل، حيث تعددت أفكار ووجهات نظر المدارس الاقتصادية حول دور أدوات السياسة المالية في توليد الوظائف.
- استحواذ النفقات الجارية على النصيب الأكبر من إجمالي النفقات الحكومية وهو ما يؤكد على أن الميزانية العامة في ليبيا هي ميزانية استهلاكية، حيث وصلت نسبة النفقات الجارية إلى (5.3%) في حين بلغ إجمالي النفقات التنموية نحو (2.5%) وقد يعزى ذلك إلى ارتفاع بند المرتبات.
- أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أن كافة السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة لم تكون مستقرة عند قيمها الأصلية، ولكنها استقرت في الفرق الأول عند مستوى معنوية لا يتجاوز 1%.
- أوضحت نتائج الأجل الطويل وجود أثر سلبي وهام لمتغير إجمالي الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي في معدلات البطالة، في الأجل الطويل والقصير، وأن الزيادة في حجم الإيرادات الضريبية بإمكانها أن تسهم في التقليل من أعداد العاطلين عن العمل، بمعنى أن الزيادة في كسب الدخل تؤدي إلى زيادة الوظائف، التي ستؤدي في النهاية إلى انخفاض معدلات البطالة، غير أن معظم هذه الإيرادات توجه للنفقات الجارية وليس للنفقات التنموية.
- أسفرت نتائج الأجل القصير عن وجود أثر إيجابي محدود وبمستوى معنوي مقبول إحصائيا بين الإنفاق التنموي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة، أما في الأجل الطويل فلم يكون له أي فعالية تذكر في التأثير على معدلات البطالة، ويمكن تبرير ذلك إن هذا الإنفاق يوجه نحو قطاعات غير منتجة، أو أن حجمه لم يكن بالقدر الكافي لمواجهة معدلات البطالة.

- أفادت نتائج الأجل الطويل بوجود فعالية إيجابية الأثر لمتغير الإنفاق الجاري في معدلات البطالة، أما في الأجل القصير فلم تثبت معنوية فعالية الإنفاق الجاري إلا في التأخير الزمني الأول والثاني وحمله لمعاملات سالبة في علاقته بمعدل البطالة.
- بينت نتائج التقدير في الأجلين الطويل والقصير، بأن أداة الإيرادات الضريبية كانت هي الأكثر فعالية في التأثير على معدلات البطالة.

ب –التوصيات

استنادا إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم بعض التوصيات والمتمثلة في:

- انتهاج سياسة الترشيد في الإنفاق الجاري، مع تقليص حجمه، والتركيز أو منح أهمية أكبر للنفقات التنموية.
- العمل على زيادة النفقات التنموية وتوجيهها نحو المشاريع والقطاعات الإنتاجية الخادمة للاقتصاد الوطني والقادرة على امتصاصها واستيعاب قدر أكبر من اليد العاملة وبالتالي التخفيف من حدة البطالة.
- تمكين القطاع الخاص من القيام بمشاريع إنتاجية بحيث تستوعب جزءا من الأيدي العاملة من أجل تخفيف العبء على القطاع العام.
- تخفيض الدين العام والاعتماد على الضرائب غير المباشرة في تمويل الإنفاق العام خاصة الشق التنموي منه، وذلك بعد تقليص الإنفاق الجاري.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

منذور، أحمد، المهدي، عطية، سليمان، حلمي، (2018)."دور السياسة المالية في مواجهة مشكلة البطالة في الاقتصاد الليبي"، مجلة العلوم البيئية، مج.42، ع. 3، ص ص: 211–249.

الأمم المتحدة "الاسكوا"، (2020)."دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا–الواقع والتحديات والآفاق– الجزء الأول دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي"، مطبوعات الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، ص ص:1–77.

البنك الدولي، (2023)، (https://ar.tradingeconomics.com/libya/unemployment–rate 2023 / 29/5]:).

بن البار، أمحمد، بوعبيد، ميلود، (2019). "تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1980–2016"، مجلة الاقتصاد الصناعي، مج.9، ع.1، ص ص:77–98.

زربوط، آمنة، غزازي، عمر، (2022)."دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر باستخدام نموذج (ARDL) خلال الفترة 1990–2019"، مجلة الاقتصاد الجديد، مج. 13، ع.1، ص ص:223–241.

دقيش، جمال، بوزيان، العجال، (2020)."دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1988-2018"، مجلة المالية والأسواق، مج.7، ع.3، ص ص:8-338-354.

بن جلول، خالد، حدادة، فريد، (2018). "اختبار العلاقة التوازنية طويلة وقصيرة الأجل بين البطالة والنفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، مج.3، ع.5، ص ص:146-161.

حلس، رائد محمد، (2016)."أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في فلسطين للفترة 1995-2015"، ورقة بحثية قدمت إلى المؤتمر العلمي الأول للتنمية المجتمعية المنعقد يومي 5-2016/10/6، (جامعة الأزهر- غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية)، غزة -فلسطين، ص ص:1-28.

حسين، ابراهيم محمد، جميل، سندس بهجت، (2019)،" قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على متغيرات المربع السحري لـ(Kaldor) في المملكة العربية السعودية باستخدام التقنية الإحصائية للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) للمدة 1991-2017"، مجلة دهوك، مج.22، ع. 1،(العلوم الإنسانية والاجتماعية)، ص ص:335-357.

خليل، خليل، (1994)،"نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية"، منشورات الكويت، توزيع وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، ص ص:9-909.

هواري، سفيان، نقال، فاطمة، (2021)."أثر الإنفاق العام على البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL"، مجلة الامتياز لبحوث الإدارة والاقتصاد، مج.5، ع.1، ص ص:73-92.

مجلخ، سليم، (2016)."محددات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج. 13، ع.2، ص ص:57-84.

كروش، صلاح الدين، (2022)."أثر أدوات السياسة المالية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، مج. 7، ع.1، ص ص: 593-610.

عامر، طارق عبد الرؤوف، (2015)،"أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع الدولة في مواجهتها"، منشورات دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، ص ص:1-225.

عطية، على منصور، خير الله، خليفة محمد، (2020)."تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام بشقيه (الاستهلاكي والاستثماري) والبطالة في ليبيا خلال الفترة 1986-2017"، مجلة الدراسات الاقتصادية، مج.3، ع.1، ص ص: 218-336.

بختاوي، فاطمة الزهراء، آزري، فتحي، (2022)."دراسة قياسية لأثر التضخم والبطالة على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)"، مجلة البشائر الاقتصادية، مج.8، ع.3، ص ص: 85-103.

الحباشنة، فضل المولى معيوف، (2017). "الإنفاق الحكومي وأثره في الحد من البطالة في الأردن للفترة 1990-2015"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ص ص:73-96.

لمين، حدادي محمد، مراد، زايد، (2021)."العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مج.5، ع.1، ص ص:68-81.

العلي، محمد، (2015)."أثر تغير الإنفاق العام في معدل البطالة في سوريا دراسة تحليلية 2000-2012"، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، دمشق-سورية، ص ص:1-118.

نصيف، محمد غازي، محمد، عبد الكريم عبد الله، (2019)."أثر الإنفاق العام في متغيرات مربع كالدور في العراق للمدة (2005-2016)"، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا لسنة 2019، ص ص: 1-20.

مركز بحوث العلوم الاقتصادية (2010)، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (2006-1992)، بنغازي- ليبيا، ص ص:1-254.

مصرف ليبيا المركزي، (إدارة البحوث والإحصاء) النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة، طرابلس – ليبيا.

مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، سنوات مختلفة، طرابلس- ليبيا.

عبد الله، مصطفى أحمد، البيلي، خالد حسن، (2021)."أثر الإنفاق العام على البطالة في السودان خلال الفترة 1992-2018"، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، مج.17، ع.2، ص ص: 129-155.

حمادي، مصطفى فاضل، (2023)." قياس مدى فاعلية السياسة المالية في النمو الاقتصادي والبطالة-الأردن أنموذجا- للمدة 1990-2021"، مجلة الريادة للمال والأعمال، مج.4، ع.2، ص ص:92-111.

عبد، مهند خميس، (2019)."فعالية السياسة المالية للقضاء على البطالة في العراق بعد عام 2003"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج.11، ع. 24، ص ص: 141-158.

محمد، نعمات على أبكر، (2021)."العوامل والمتغيرات المؤثرة على معدل البطالة في السودان-دراسة حالة جمهورية السودان في الفترة (2005-2017)"، جامعة أفريقيا العالمية، كلية الاقتصاد والعلو السياسة، قسم الاقتصاد، رسالة ماجستير لم تنشر، الخرطوم- السودان، ص ص:1-216.

ثانيا: المراجع الإنجليزية:

Attahir B. Abubakar, (2016)." Dynamic Effects of Fiscal Policy on Output and Unemployment in Nigeria: An Econometric Investigation", *CBN Journal of Applied Statistics Vol. 7 No. 2, pp*:101-122.

Damodar NEPRAM and Salam Prakash SINGH, Samsur JAMAN, (2021)." The Effect of Government Expenditure on Unemployment in India: A State Level Analysis", *Journal* of Asian Finance, Economics and Business, Vol .8, No. 3, PP: 0763–0769.

Dear Mahnaz Rahmat & Khalil Saeidi, (2017)." The Effect of Government Development Expenditures on Unemployment Rate in the Provinces",

International Journal of Economics and Financial Issues, Vol.7, No. 5, pp: 71-77.

Ebi, R. O. & Ibe, R. C, (2019). " Government Expenditure and Unemployment: Examination of the Nigerian Evidence", *International Journal of Business & Law Research, Vol .7, No, 1, pp:25-33.*

EGBULONU Kelechukwu Godslove & AMADI Kingsley Wobilor, (2016)." Effect of Fiscal Policy On Unemployment in The Nigerian Economy", *nternational Journal of Innovative Finance and Economics Research Vol. 4, No.3, pp:1-7.*

Ejemezu Charles Ikechukwu & Agu, Bertram Onyebuchi, (2021). " IMPACT OF FISCAL POLICY INSTRUMENT ON UNEMPLOYMENT IN NIGERIA 1990-2020, GSJ: Volume .9, Issue .11,pp:270-284.

Elham Mohammad Alhaj Yousef, (2023). " The Impact of Fiscal Policy Tools on Unemployment Rates in Jordan: Autoregressive Distributed Lag Approach", *Jordan Journal of Economic Sciences,* Vol 10, No.1, pp:1-15.

EMAD ATTIA MOHAMED OMRAN and YURIY BILAN, (2020). " The Impact of Fiscal Policy on the Unemployment Rate in Egypt, Montenegrin Journal of Economics, Vol. 16, No. 4, pp: 199-209.

gberi Christiana Ogonna, Odo Stephen Idenyi, Anoke Charity Ifeyinwa and Nwachukwu Udochukwu Gabriel, (2016). " The Implications of Rising Public Debt on Unemployment in Nigeria: An Auto Regressive Distributed Lag Approach", *Asian Research Journal of Arts & Social Sciencesm Vol. 1, No.1, pp: 1-15.*

Grace Ayiwah Fosu, (2019). " Government Expenditure and Unemployment: Empirical Investigation of Sub-Saharan African (SSA) Countries", Eastern Illinois University, Masters Theses, pp1-80.

Hycenth O. R. Ogwuru, Glory C. Agu, Abieyuwa E. Igbinedion, (2022). " The Impact of Fiscal Policy on Unemployment in Nigeria", Saudi Journal of Economics and Finance, *Vol .6, No.*8, pp: 272-280.

Ihtsham Ul Haq Padda, Sadia Safdar and Azra Khan, (2022). " *An Analysis of Macroeconomic Impacts of Fiscal Policy in Pakistan: A Structural Vector Auto-Regressive Approach, Forman Journal of Economic Studies* Vol. 18, No. 1, pp: 1-21.

Joel Mungai Gachari & Julius Kipkemoi Korir, (2020). " Effect of Fiscal Policy on Unemployment in Kenya", IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF) Volume 11, Issue 1, PP: 19-31.

Ndubueze Ezindu Obisike, Okoli, Uju Victoria, Onwuka, Irene Nkechi, Mba, Stella Ezinne, (2020)." mpact of Government Expenditure on Unemployment in Nigeria: Evidence from Social Expenditure, International

Journal of Social Sciences and Management Research Vol 6. No. 1, pp65-76.

Nevila Mehmetaj, and Nevila Xhindi, (2022)," Public Expenses in Education and Youth Unemployment Rates—A Vector Error Correction Model Approach", *Economies*, Vol.*10*, No. 293, pp: 1-14.

Nick Attamah, Igwe Anthony, Wilfred I. Ukpere, (2015). " THE IMPACT OF FISCAL AND MONETARY POLICIES ON UNEMPLOYMENT PROBLEM IN NIGERIA (MANAGERIAL ECONOMIC PERSPECTIVE)", Risk governance & control: financial markets & institutions / Vol 5, Issue 2, pp:101-109.

Samuel Erasmus ALNAA, and Juabin MATEY, (2023). " Dynamic relationship between external debt and unemployment in Sub-Saharan Africa", Theoretical and Applied Economics Volume XXX, No. 1(634), pp: 137-152.

Shadi Saraireh, (2020). " THE IMPACT OF GOVERNMENT EXPENDITURES ON UNEMPLOYMENT: A CASE STUDY OF JORDAN", Asian Journal of Economic Modelling Vol. 8, No. 3, 189-203.

Udeze, Chike Romanus, Obi, Kenneth Onyebuchi, Ezenekwe, Uju Regina, Ukeje, Chiemezie Desmond, (2020). " IMPACT OF FISCAL POLICY ON

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 1 يونيو 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

واقع تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة لمعيار (20) للإنتوساي ومدى توافقها مع قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي رقم (19) لسنة (2013 م)

عائشة ادريس جاد المولى أبوبكر
جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الاسلامية
nwnamwsy@gmail.com

زينب رجب شحات صداقة
أستاذ المحاسبة المشارك
جامعة عمر المختار
Zainab.sadaga@omu.edu.ly

خالد محمد رحيل سالم
أستاذ المحاسبة المشارك
جامعة عمر المختار
Khaled.salem@omu.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024.02.03 **تاريخ القبول: 2024.03.10** **تاريخ النشر: 2024.03.17**

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق ديوان المحاسبة الليبي لمبادئ الشفافية والمساءلة لمعيار(20) للإنتوساي، وتوافقها مع قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي رقم (19) لسنة (2013)؛ وذلك من خلال تقسيم الدراسة الى جزئين: الأول – دراسة نظرية مقارنة لمبادئ الشفافية والمساءلة وفقا لمعيار (20) للإنتوساي؛ ومدى توافقها مع قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي رقم (19) لسنة (2013)، والجزء الثاني: الدراسة الميدانية لواقع التطبيق، وتم توزيع (148) قائمة الاستقصاء على موظفي ديوان المحاسبة في الجبل الأخضر، وتم استرداد (80) منها قابلة للتحليل الإحصائي؛ وخلصت الدراسة المقارنة إلى أن هناك توافق بين هذه المبادئ وقانون الديوان؛ غير أنه توجد بعض البنود غير متوافقة مع نصوص القانون ؛ منها ان الديوان لا يقوم بالتواصل بصفة منتظمة مع وسائل الإعلام حول أنشطته وحول نتائج عمليات الرقابة التي يقوم بها؛ وتوصلت الدراسة الميدانية إلى أن الديوان يلتزم بمبادئ الشفافية والمساءلة وفقا لمعيار (20) للإنتوساي بصفة عامة، ويوجد أوجه للقصور في الالتزام ببعض المبادئ.

الكلمات المفتاحية: *ديوان المحاسبة الليبي، مبادئ الشفافية والمساءلة لمعيار(20) للإنتوساي، قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي رقم (19) لسنة (2013).*

The Application Status of Transparency and Accountability Principles in INTOSAI Standard 20 and Its Compatibility with Libyan Law on the Reorganization of the Libyan Audit Bureau, Law No. 19 of 2013

Aeshah Adrees Abubaker
MUHAMMAD BIN ALI AL-SENUSSI
ISLAMIC UNIVERSITY

Zainab R. Shahat Sadaga
OMAR AL-MUKHTAR
UNIVERSITY

Khaled Mohammed Salem
OMAR AL-MUKHTAR
UNIVERSITY

Abstract

The aim of the study was to examine the actual implementation of transparency and accountability principles by the Libyan Audit Bureau in accordance with International Standard on Auditing (ISA) 20, and their compatibility with the Libyan Audit Bureau's Law No. 19 of 2013. The study divided into two parts: Theoretical comparative study of transparency and accountability principles according to ISA 20 and their alignment with the Libyan Audit Bureau's Law No. 19 of 2013.

Field study to assess the practical application. A total of 148 questionnaires were distributed to employees of the Audit Bureau in Al-Jabal Al-Akhdar, with 80 of them being retrieved and suitable for statistical analysis. The comparative study concluded that there is alignment between these principles and the law, although there are some provisions in the law that do not fully align with the principles. For example, the Audit Bureau does not regularly communicate with the media about its activities and the results of its audit operations. The field study found that the Audit Bureau generally adheres to the principles of transparency and accountability according to ISA 20.

Keywords :Libyan Audit Bureau- Transparency and accountability principles of International Standard (20) of INTOSAI- Law on the Reorganization of the Libyan Audit Bureau, Law (19) of the year (2013).

1- المقدمة

المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة(الإنتوساي) International Organization Of Supreme Audit Institutions (INTOSAI) هي منظمة مهنية مستقلة وغير سياسية تعمل على دعم اجهزة الرقابة العليا وتبادل المعرفة والخبرات والاراء بينها (المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة [الإنتوساي]،2019).

تتضمن مبادئ الشفافية والمساءلة في المستوي الثاني لإطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI) the International Standards of Supreme Audit Institutions)، ويهدف معيار (20) للإنتوساي بعنوان "مبادئ الشفافية والمساءلة" إلى تحسين جودة عمل أجهزة الرقابة العليا وهدف المبادئ تعزيز المساءلة والشفافية (Elhaddad,A ; Elhaddad,N & Alfadhli,M,2019).

قرر ديوان المحاسبة في ليبيا تطبيق معايير الانتوساي ووقع اتفاق الالتزام مع مبادرة الإنتوساي للتنمية والمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في المغرب؛ وذلك من خلال تحديد الديوان لاحتياجاته ومساعدته لتطبيق المعايير (بشه،2017).

لذا نجد من الأهمية دراسة هذا الموضوع والذي يهدف للتعرف على واقع التزام ديوان المحاسبة الليبي بمبادئ الشفافية والمساءلة للإنتوساي من خلال الدراسة الميدانية، بالإضافة لدراسة وتحليل لمبادئ الشفافية والمساءلة وفقا لمعيار (20) للإنتوساي، ومدى توافقها مع قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي رقم (19) لسنة (2013)؛ ويتطلب هذا التحليل دراسة دقيقة للمعيار الدولي للإنتوساي المتعلق بالشفافية والمساءلة، ودراسة نصوص قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي؛ يشمل ذلك تحليل المبادئ والمفاهيم بين المعيار الدولي و بنود هذا القانون، وتحديد مدى توافقهما ، وتحديد أي الاوجه يمكن تعديلها في بنود القانون في اطار العمل عل تعزيز التطبيق الأمثل وتحقيق اهداف المساءلة والشفافية ؛ وتعزيز دور الديوان في الرقابة وتحسين جودة خدماته رقابية .

2- الدراسات السابقة:

تم تناول هذه الدراسات بالبدء بالدراسات التي تمت على ديوان المحاسبة في البيئة الليبية؛ ومن هذه الدراسات دراسة أوحيدة(2018) والتي هدفت إلى التعرف على مدى فاعلية إجراءات الرقابة المسبقة التي يمارسها ديوان المحاسبة الليبي على رقابة الأموال العامة، وخلصت إلى أن إجراءات الرقابة الفنية والقانونية والمالية المسبقة التي يمارسها الديوان تمتاز بالفاعلية. وهدفت دراسة الجهاني (2017) إلى التعرف على واقع الشفافية ومدى توافرها في المؤسسات العامة الليبية و التعرف على أهم أسباب ومظاهر الفساد المالي ، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الى وجود ضعف في مستوى الإفصاح والشفافية .

بينما هدفت دراسة خلاط وميرة (2014) الى التعرف على مدى إمكانية تطبيق إجراءات رقابة الأداء من قبل مراجعي ديوان المحاسبة الليبي وفقاً لمتطلبات المعيار رقم (3100) الصادر عن منظمة الإنتوساي، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يمكن تطبيق إجراءات رقابة الأداء؛ وهدفت دراسة Shariha.J(2014) إلى فهم دور مراجعين ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي وتوصلت إلى أنه المراجعي في ديوان المحاسبة ليس لديهم معرفة بمعايير الإنتوساي بالإضافة لضعف تأهيلهم المهني.

أما الدراسات الدولية منها دراسة حسن والعبيدي (2020) هدفت إلى قياس مدى التزام ديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق بتطبيق معيار الشفافية والمساءلة للإنتوساي وتوصلت لعدم خضوع تقارير الديوان والقوائم المالية للمراجعة من قبل السلطة التشريعية وفقاً لمتطلبات معايير الإنتوساي وضعف التواصل مع وسائل الإعلام ؛اما دراسة Al-Hawatmeh(2018) تدرس إمكانية تطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المالية وفقاً لمتطلبات المعيار 200 للانتوساي وأثره على الرقابة الداخلية في القطاع العام، واظهرت النتائج أن تطبيق المبادئ الأساسية يؤثر بشكل كبير على الرقابة الداخلية .

كما هدفت دراسة النعيزي (2015) إلى تحديد مدى التزام ديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين بمبادئ الشفافية والمساءلة للإنتوساي، وتوصل إلى أن هناك تأثير كبير لتطبيق الإطار القانوني والإفصاح عنه على مدى التزام ديوان الرقابة المالية والإدارية بمبادئ الشفافية والمساءلة ؛ بينما هدفت دراسة González-Díaz et al.(2012) لتطوير إستراتيجية اتصال تسمح للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بتعزيز شفافيتها والمساءلة أمام الفئات المستهدفة، في معيار (20) للإنتوساي بالتركيز على المبدأ السابع والثامن، وتوصلت إلى أن استراتيجيات الاتصال يمكن أن تساعد الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز الشفافية والمساءلة.

ومما سبق من عرض الدراسات المتعلقة بدور ديوان المحاسبة في ليبيافي المحافظة على المال العام وتطبيقه لمعايير الإنتوساي وكذلك الدراسات الدولية، وتوصلت العديد منها إلى أهمية تطبيق معايير (الإنتوساي) في الاستفادة من خبرات كل الدول لتحسين جودة الرقابة، إلا أن أوجه الإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة التي أجريت في البيئة الليبية والدولية تتمثل في التعرف على واقع تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن منظمة الإنتوساي وفقا لمعيار (20)، وتعتبر هذه إضافة علمية ومهنية من خلال مقارنة مبادئ الشفافية والمساءلة وفقا لمعيار (20) للإنتوساي ومدى توافقها مع قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي رقم (19) لسنة (2013م) بالإضافة إلى إختلاف بيئة الدراسة حيث أنه للتعرف على واقع تطبيق هذه المبادئ ، تم ذلك من خلال الدراسة الميدانية على ديوان المحاسبة في الجبل الأخضر.

3. مشكلة البحث:

لمعايير الإنتوساي أهمية كبيرة في أداء عملية الرقابة ، فهي إرشادات واضحة ومحددة لتطوير الاجهزة الرقابية من خلال مقارنة أدائها مع الممارسات الدولية الافضل، وبالتالي تحسين وتعزيز جودة اعمال الأجهزة، ونقص هذه المعايير ينتج عنه صعوبات تضعف كفاءة و فاعلية عمل موظفي (البكوع وخضر،2020؛ المشهداني وعبدالحسين،2019؛ González-Díaz et al.,2012).

يتم التركيز على مبادئ الشفافية والمساءلة عند تطبيق معايير الإنتوساي باعتبارها اهم القضايا (النعيزي، 2015)، فالشفافية والمساءلة لها دورًا هاما في إضافة قيمة لدور الديوان وتحقيق مبادئ الشفافية والمساءلة يطور نزاهة العمل ويعزز الثقة في تقارير الصادرة عن الديوان (ElHaddad et al., 2019). وينبغي لمؤسسات الدولة الخاصة والعامة، العمل على تطبيق مبادئ وقيم الشفافية والمساءلة، وسن القوانين والتشريعات التي تلزم تطبيقها. وبنا على ماسبق يتمثل تساؤل الدراسة فيما يلي:

❖ **ما واقع التزام ديوان المحاسبة الليبي بمبادئ الشفافية والمساءلة وفقاً لمعيار (20) للإنتوساي؟ وما مدى توافقها مع قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي رقم (19) لسنة (2013)؟**

4. هدف البحث: يهدف إلى التعرف على واقع التزام ديوان المحاسبة الليبي بمبادئ الشفافية والمساءلة وفقاً لمعيار (20) للإنتوساي، ومدى توافقها مع قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي رقم (19) لسنة (2013) وذلك من خلال:

1.4 دراسة مقارنة لمبادئ الشفافية والمساءلة وفقا لمعيار (20) للإنتوساي ومدى توافقها مع قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي رقم (19) لسنة (2013).

2.4 التعرف على واقع التزام ديوان المحاسبة بمبادئ الشفافية والمساءلة وفقاً لمعيار (20) للإنتوساي، وذلك من خلال الدراسة الميدانية؛ بالإعتماد على قائمة الاستبيان، وتحليلها ، بإستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS 21) للحصول على نتائج الدراسة الميدانية.

5. أهمية البحث يمكن توضيحهما كما يلي:

1.5. من الناحية العلمية: تتمثل الأهمية العلمية للبحث فيما يلي:

- تعتبر إضافة علمية للفكر الأكاديمي في مجال موضوع الدراسة، كما أنه يساهم في إثراء وتعزيز المكتبة العلمية ، ،لتكون مرجعا للطلاب والجهات المهتمة في مجال مبادئ الشفافية، والمساءلة ومعايير الانتوساي المتعلقة بها. وتعزيز الابحاث في هذا المجال، والاستفادة من توحيد جهود الباحثين والممارسين معاً، لتوجيه الممارسة العملية للمراجعين في ديوان المحاسبة الليبي.
- تعتبر الدراسة محاولة لتوجيه اهتمام الأقسام العلمية المختصة للتعليم الجامعي بأهمية دراسة معايير الإنتوساي.

2.5. من الناحية العملية: تستمد مما يلي:

- الخروج بالنتائج والتوصيات ، لمساعدة الجهات التشريعية ومتخذي القرار في ديوان المحاسبة الليبي على تعديل السياسات، والقوانين المطبقة حالياً في ديوان المحاسبة الليبي، بما يضمن تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة.
- العمل على توجيه مبادئ الشفافية والمساءلة، وتطبيقها في الديوان، وفق الممارسات الافضل والمعايير الدولية؛ وذلك لتعزيز جودة دور للديوان الرقابي، وإيجاد توافق مع الأجهزة الرقابة الاخرى من خلال إتباع ذات الأساليب لتأدية عملها.
- تعد نتائج هذا البحث مهمة لتحسين الإطار القانوني والتنظيمي في القطاع المالي الليبي، وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، وتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة. وفرصة للجهات المعنية وصناع القرار لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتعزيز الممارسات المالية وتعزيز الثقة في النظام المالي الليبي.

6. فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية: يلتزم ديوان المحاسبة الليبي بمبادئ الشفافية والمساءلة وفقا لمعيار (20) للإنتوساي.

ويتفرع منه عدة فرضيات فرعية:

1.6. يلتزم الديوان بأداء المهام وفق إطار قانوني يضمن المساءلة والشفافية وفقا لمعيار (20) للإنتوساي.

2.6. يلتزم الديوان بالإفصاح عن استراتيجيته مسؤوليته وقوانينه للعموم وفقا لمعيار (20) للإنتوساي.

3.6. يلتزم الديوان بتطبيق معايير ومنهجيات وعمليات تتصف بالشفافية والموضوعية وفقا لمعيار (20) للإنتوساي.

4.6. يلتزم الديوان بتحقيق معايير للنزاهة العليا والأخلاقيات على الموظفين وفقا لمعيار (20) للإنتوساي.

5.6. يلتزم الديوان بالتأكد من إن مبادئ المساءلة والشفافية لا يتم الاخلال بها عند الاستعانة بمصادر خارجية لإنجاز وظائفها وفقا لمعيار (20) للإنتوساي.

6.6. يلتزم الديوان بإدارة الموارد باقتصاد وأداء وظائفه بفعالية وكفاءة ويعرض تقاريره للعموم وفقا لمعيار (20) للإنتوساي.

7.6. يلتزم الديوان بإعداد تقارير لخدمة المستخدمين حول نتائج الأنشطة الحكومية والرقابة وفقا لمعيار (20) للإنتوساي.

8.6. يلتزم الديوان بالتواصل بانتظام حول الانشطة ونتائج الرقابة من خلال وسائل الأعلام وفقا لمعيار (20) للإنتوساي.

9.6 يلتزم الديوان بالاعتماد على الاستشارة الخارجية ومراجعة النظير لتحسين جودة اعماله وفقا لمعيار (20) للإنتوساي.

7. منهج البحث: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وكذلك الدراسة النظرية المقارنة، وقُسمت الدراسة لجزئين، أولا الجزء النظري ويتضمن استقراء وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت معايير الإنتوساي ومعيار (20) للشفافية والمساءلة ، بالإضافة إلى دراسة نظرية مقارنة لمبادئ الشفافية والمساءلة وفقا لمعيار (20) للإنتوساي؛ ومدى توافقها مع قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي رقم (19) لسنة (2013م)، ثانيا الجزء العملي للدراسة؛ والذي تم من خلال توزيع استمارة استبانة على عينة الدراسة والتي تمثل مجتمعها في ديوان المحاسبة في الجبل الأخضر.

8. الإطار النظري والدراسة المقارنة لمبادئ الشفافية والمساءلة وفقا لمعيار (20) للإنتوساي ومدى توافقها مع قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي رقم (19) لسنة (2013)

1.8. التعريف بالمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي):

أسست منظمة الإنتوساي عام (1953) من قبل رئيس الجهاز الأعلى في كوبا، ومقر الإنتوساي هو العاصمة النمساوية فيينا؛ واللغات الرسمية لمنظمة الإنتوساي هي اللغة العربية والألمانية الإسبانية والفرنسية والانجليزية؛ وهي منظمة مهنية مستقلة وغير سياسية، لها بمنصب استشاري في المجلس الاجتماعي والاقتصادي في الأمم المتحدة وهدفها تقديم الدعم المتبادل لأجهزة للرقابة العليا، و تبادل الأفكار والتجارب والمعارف (الإنتوساي، 2019) .

2.8 إطار المعايير الدولية للأجهزة الرقابية:

يتكوّن من الوثائق التي صادقها مؤتمر الإنتوساي لتوجيه الأجهزة الرقابية وتضم هذه المعايير عدة تصنيفات حسب غرضها كما يلي (مبادرة تنمية الإنتوساي، 2019):

الأول: مبادئ التأسيس: وهي المبادئ المؤسسة وهي متظمنها إعلان ليما لعام (1977) .

الثاني: الشروط المسبقة لأعمال الأجهزة الرقابة العليا ، لتنفيذ المهام بمهنية، وتتضمن الاستقلالية والشفافية، والمساءلة ورقابة الجودة والسلوك المهني.

الثالث: المبادئ الأساسية للرقابة ، والتي تقدم أُساسًا مفاهيما لرقابة القطاع العام وتضمن الاتفاق وفق الإطار العام لمعايير الإنتوساي.

الرابع: إرشادات الرقابة ، توضح وتفصل وتحدد معايير وجعلها قابلية للتنفيذ ليعتمد المراجعين عليها عند تنفيذ مهامهم الرقابية، ووضع الأساس لإسلوب الرقابة للقطاع العام.

3.8.الدراسة المقارنة لمبادئ الشفافية والمساءلة وفقا لمعيار (20) للإنتوساي ومدى توافقها مع قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي رقم (19) لسنة (2013م)

فيما يلي مبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي) والتي تتكون من تسعة مبادئ ويتفرع منها عدة بنود ومدى توافقها مع قانون ديوان المحاسبة رقم (19) لسنة (2013):

المبدأ الأول: تقوم أجهزة الرقابة العليا بأداء المهام وفق إطار قانوني يضمن المساءلة والشفافية؛ وبالاطلاع على قانون ديوان المحاسبة السابق ذكره تبين: وجود توافق بين المبدأ الأول من معيار (20) وقانون الديوان حسب المواد(1،4،5،6،7،11،12،13،14،15) ماعدا البند السادس وهو ما يتعلق بسرية المعلومات وحسب المادة (14) تبين أن عمل الديوان ليس مع الجمهور وإنما مع الموظفين.

المبدأ الثاني: تلتزم اجهزة الرقابه بالإفصاح عن استراتيجيتها ومسؤوليتها وقوانينها للجمهور ؛ و بالمقارنة نجد أن هناك توافق بين المبدأ الثاني للمعيار وقانون الديوان حسب المواد(3،5،7)؛ ما عدا البند الأول والرابع فالديوان لا يتعامل مع الجمهور وإنما مع الموظفين.

المبدأ الثالث: يلتزم الديوان بتطبيق معايير ومنهجيات وعمليات تتصف بالشفافية والموضوعية وفقا ؛ و نجد من خلال المقارنة أنه يوجد توافق بين المبدأ الثالث للمعيار وقانون الديوان حسب المواد (3،21،46،48،49) ما عدا البند الثاني والتاسع، كم ان المادة (50) والمادة (52) تتوافق مع البند التاسع من المبدأ.

المبدأ الرابع: يلتزم الديوان بتحقيق معايير للنزاهة العليا والأخلاقيات على الموظفين؛ وبالمقارنة نتوصل لوجود توافق إلى حد ما بين المبدأ الرابع، والفصل الرابع من قانون الديوان ، حسب المواد (28-43) ما عدا البند الرابع لا يوجد ما يتوافق مع نص القانون.

المبدأ الخامس: يلتزم الديوان بالتأكد من إن مبادئ المساءلة والشفافية لا يتم الاخلال بها عند الاستعانة بمصادر خارجية لإنجاز وظائفها ؛ ومن خلال المقارنة نتوصل الى أنه يوجد توافق بين المبدأ الخامس، وقانون الديوان حسب المادة (52) .

المبدأ السادس: يلتزم الديوان بإدارة الموارد باقتصاد وأداء وظائفه بفعالية وكفاءة ويعرض تقاريره للجمهور، ومن خلال المقارنة، يوجد توافق نسبي بين المبدأ السادس وقانون الديوان، وفقا للمواد (9،11،16،34،35،37،38،44،45،52) ما عدا البند الثاني والثامن والتاسع، لا يوجد ما يتوافق مع نص قانون الديوان.

المبدأ السابع: يلتزم الديوان بإعداد تقارير لخدمة المستخدمين، حول نتائج الأنشطة الحكومية والرقابة؛ من خلال المقارنة نجد توافق بين المبدأ السابع ، وقانون الديوان حسب المادتين (11،53)؛ ما عدا البند الثالث لا يوجد ما يتوافق مع نص قانون الديوان.

المبدأ الثامن: يلتزم الديوان بالتواصل بانتظام حول الانشطة ونتائج الرقابة من خلال وسائل الأعلام؛ ومن خلال المقارنة نجد أن هناك توافق بين المبدأ الثامن، وقانون الديوان حسب المادة (11) ،ما عدا البند الأول والثاني والثالث، لا يوجد ما يتوافق مع نص قانون الديوان.

المبدأ التاسع: يلتزم الديوان بالاعتماد على الاستشارة الخارجية ومراجعة النظير لتحسين جودة أعماله، ومن خلال المقارنة يوجد توافق ضعيف بين المبدأ التاسع ، وقانون الديوان حسب المواد (31،52،53) ما عدا البند الأول والثاني والخامس ،لا يوجد ما يتوافق مع نص القانون.

9. الدراسة الميدانية على موظفي ديوان المحاسبة في الجبل الأخضر:

1.9. مجتمع الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة في العاملين (الموظفين والأعضاء الفنيين ومدراء الإدارات) ، في فروع ديوان المحاسبة في المدن الرئيسية الثلاثة (المرج، البيضاء، درنه) في منطقة الجبل الأخضر، والذي بلغ عددهم (236) موظف بناءً على البيانات التي تم الحصول عليها من مدير مكتب الهيأة الاستشارية لدى ديوان المحاسبة الرئيسي البيضاء، حيث تم الاكتفاء بالتوزيع على الفروع ، نظراً لقيود متعلقة بالوقت والوضع الوبائي والإمكانيات.

2.9 عينة الدراسة ونسبة الاستجابة: تم تحديد حجم العينة من العاملين بفروع ديوان المحاسبة في المدن الرئيسية (المرج، البيضاء، درنه) في منطقة الجبل الأخضر؛ وبمعلومية حجم المجتمع وبمستوي ثقة 95% وبخطأ مسموح به في التقرير +-5% اعتمادا على جدول العينات الإحصائية (النجار، النجار والزعبي، 2010) والمقابل لحجم المجتمع (236) وتبين أن حجم العينة الإجمالي بلغ (148) موظفا، بالرغم من الحرص خلال مرحلة تجميع البيانات، إلا أنه يوجد عزوف لبعض المستجوبين عن الاجابة ، بالإضافة لعدم اكتمال ملء بعض القوائم ، تم استبعاد عدد من الاستبيانات ؛ والجدول رقم (1) يوضح ذلك:

جدول رقم (1) عينة الدراسة ونسبة الإستجابة

فروع الديوان	حجم المجتمع	حجم العينة	الاستبانات الموزعة	لاستبانات المستردة	نسبة الاستجابة
المرج	36	23	23	12	%52.17
البيضاء	158	99	99	54	%55
درنه	42	26	26	14	%54
الإجمالي	**236**	**148**	**148**	**80**	**%54.05**

3.9 تصميم أداة الدراسة: من خلال الدراسات السابقة وبالاعتماد على معيار الإنتوساي رقم (20) تم تصميم قائمة الاستبيان ؛ مع إضافة بعض التعديلات حتى يسهل فهمها ، والإجابة عليها من المشاركين بالدراسة، بالإضافة إلى الاستعانة بالدراسات العربية والأجنبية منها (النعيزي،2015 ؛ Elhaddad et al.,2019).

وبعد الانتهاء من إعدادها تم عرضها على أعضاء هيأة التدريس[1] ، لغرض التحكيم الاستمارة وقد تم تعديل قائمة الاستقصاء بناءً لمقترحاتهم وملاحظتهم ، وتتكون من جزئين، الأول متعلق بالبيانات الديمغرافية للمشاركين، والثاني متعلق بمحور الدراسة الرئيس المتعلق بواقع التزام ديوان المحاسبة الليبي بمبادئ الشفافية والمساءلة وفقاً لمعيار (20) للإنتوساي ويتكون من تسع محاور فرعية والتي تحتوي 37 عبارة.

وقد استخدم مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale Five-point) ، وذلك لقياس استجابات المستجوبين لفقراتها حسب الجدول التالي:

جدول (2) درجات مقياس ليكرت الخماسي

مقياس ليكرت الخماسي	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جداً
وزن درجة الموافقة	1	2	3	4	5

جدول (3) المعيار المعتمد للحكم على التقييم

المقياس	القيمة	الدرجة المعيارية	التقييم
ليكرت الخماسي	1	من 1 إلى اقل من 1.80	منخفضة جداً
	2	من 1.80 إلى اقل من 2.60	منخفضة
	3	من 2.60 إلى اقل من 3.40	متوسطة
	4	من 3.40 إلى اقل من 4.20	عالية
	5	4.20 إلى 5	عالية جداً

4.9 الاساليب الإحصائية: تم استخدام بعض أساليب الإحصاء ومنها:

- اختبار Reliabiliy لإيجاد معامل ألفا كرو نباخ Cronbach Alpha لمعرفة مدى ثبات وصدق المقياس.
- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات Kolmogorov – Smirnov test
- الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics التكرارات والنسب والمتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات.
- اختبار الفرضيات لعينة واحدة One-Sample T test .

[1] د.أحمد فتحي الفرطاس عضو هيأة التدريس بجامعة عمر المختار درنة، الدرجة العلمية أستاذ مشارك؛ د.عبد الوهاب حمد سالم عضو هيأة التدريس بجامعة السيد محمد بن على السنوسي الإسلامية، الدرجة العلمية أستاذ مساعد. وكذلك تم عرض فرضيات الدراسة على أستاذ المتخصص في الإحصاء، أ.أحمد الناجي القبائلي عضو هيأة التدريس بجامعة السيد محمد بن على السنوسي الإسلامية، الدرجة العلمية محاضر.

5.9 ثبات وصدق أداة الدراسة: حيث بلغ معامل الثبات (0.932) وهو معامل ثبات عال يشير إلى صلاحية المقياس ومعامل الصدق (0.965) وبهذا نكون قد تحققنا من صدق أداة الدراسة وجاهزيتها للتطبيق النهائي. وكما هو موضح وفق الجدول رقم (4) الآتي:

جدول رقم (4) يبين معاملات "الفا كرونباخ" لقياس الثبات والصدق

المحور	البعد	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ	معامل الصدق
واقع التزام ديوان المحاسبة الليبي بمبادئ الشفافية والمساءلة وفقا لمعيار (20) للإنتوساي	يلتزم الديوان بأداء المهام وفق إطار قانوني يضمن المساءلة والشفافية	5	0.807	0.898
	يلتزم الديوان بالإفصاح عن استراتيجيته مسؤوليته وقوانينه للجمهور.	3	0.695	0.833
	.يلتزم الديوان بتطبيق معايير ومنهجيات وعمليات تتصف بالشفافية والموضوعية	6	0.762	0.872
	يلتزم الديوان بتحقيق معايير للنزاهة العليا والأخلاقيات على الموظفين.	4	0.756	0.869
	يلتزم الديوان بالتأكد من إن مبادئ المساءلة والشفافية لا يتم الاخلال بها عند الاستعانة بمصادر خارجية لإنجاز وظائفها	3	0.509	0.713
	يلتزم الديوان بإدارة الموارد باقتصاد وأداء وظائفه بفعالية وكفاءة ويعرض تقاريره للجمهور .	4	0.663	0.814
	يلتزم الديوان بإعداد تقارير لخدمة المستخدمين حول نتائج الأنشطة الحكومية والرقابة .	3	0.657	0.810
	يلتزم الديوان بالتواصل بانتظام حول الانشطة ونتائج الرقابة من خلال وسائل الأعلام	3	0.633	0.795
	يلتزم الديوان بالاعتماد على الاستشارة الخارجية ومراجعة النظير لتحسين جودة اعماله .	6	0.804	0.896
	المجموع	**37**	**0.932**	**0.965**

يشير الجدول أعلاه بأن معامل الثبات والصدق لأبعاد المحور الأول مجتمعة جاءت مرتفعة حيث بلغت (0.965، 0.932) على التوالي.

6.9 اختبار التوزيع الطبيعي "K.S": تم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov– Smirnov Test كولمجروف – سمرنوف، لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (5) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي K.S

المحاور	الاختبار K.S	P-value	النتيجة
واقع التزام ديوان المحاسبة الليبي بمبادئ الشفافية والمساءلة وفقا لمعيار (20) للإنتوساي	**0.691**	0.726	**توزيع طبيعي**

ويظهر الاختبار وجود توزيع طبيعي للبيانات تحت المنحنى حيث أن P–value أعلى من 0.05 في المحورين، بمعنى أن نتائج اختبار التوزيع الطبيعي جاءت كلها إيجابية، وبالتالي سيتم استخدام الاختبارات المعلمية.

7.9. تحليل خصائص بيانات العينة: تم تقسيم الخصائص الشخصية على أربعة أسئلة (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، المركز الوظيفي، وسنوات الخبرة) والجداول التالية توضح المعلومات الشخصية المتعلقة بالمشاركين في الدراسة:

1.7.9. المؤهل العلمي للمشاركين في الدراسة:

جدول رقم (6) يوضح عدد المشاركين بحسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	عدد المشاركين(التكرارات)	النسبة المئوية %
دبلوم متوسط	**3**	%4
دبلوم عالي	**9**	% **11**
بكالوريوس	**56**	%**70**
ماجستير	**12**	%**15**
المجموع	**80**	% **100**

ويلاحظ من الجدول السابق رقم (6) أن قيم التكرارات والنسب المئوية تشير إلى أن نسبة 70% هم من المتحصلين على شهادة البكالوريوس ويأتي في المرتبة الثانية حملة الماجستير بنسبة 15%، أما حملة درجة الدبلوم فهم يمثلون ما نسبته 15% تقريبا، أي أن ما نسبته 85% من أفراد عينة الدراسة من حملة المؤهل الجامعي فما فوق وبالتالي من المتوقع أن يكون لديهم معرفة وإلمام بموضوع الدراسة.

2.7.9 التخصص العلمي للمشاركين في الدراسة:

جدول رقم (7) يوضح عدد المشاركين حسب تخصصاتهم

التخصص العلمي	عدد المشاركين (التكرارات)	النسبة المئوية %
محاسبة	59	%74
اقتصاد	3	%4
إدارة أعمال	3	%4
علوم قانونية	4	%5
علوم مالية ومصرفية	11	%13
المجموع	**80**	**%100**

يبين الجدول رقم (7) أعلاه أن نسبة 74% من المشاركين كانوا متخصصون في المحاسبة، بينما كان ما نسبته 13% من تخصصات مالية ومصرفية، و5% وهي نسبة المتخصصون في العلوم القانونية، ونسبة المتخصصون في إدارة الأعمال والاقتصاد متساوية وهي 4%، وتدل النسب أعلاه بأن النسبة الأكبر من المشاركين يحملون شهادات علمية تخصص محاسبة، مما يؤشر على حرص ديوان المحاسبة على تعيين موظفين تتناسب مؤهلاتهم مع طبيعة العمل بالديوان.

2.7.9 المركز الوظيفي للمشاركين في الدراسة:

جدول رقم (8) يوضح عدد المشاركين حسب المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	عدد المشاركين (التكرارات)	النسبة المئوية %
مدير إدارة	9	%11
عضو فني	30	%38
موظف	37	%46
مدير فني	4	%5
المجموع	**80**	**%100**

ومن خلال الجدول رقم (8) يتضح بأن أغلب المشاركين هم من الموظفين وعددهم 37 أي ما نسبته 46%، يليها عضو فني وعددهم 30 عضو وبنسبة 38% وباقي المشاركين وعددهم 13 فقط بنسبة 16% يشغلون مراكز وظيفية بديوان المحاسبة من رؤساء أقسام ومدراء إدارات.

3.7.9 سنوات الخبرة للمشاركين في الدراسة:

جدول رقم (9) يوضح عدد المشاركين حسب سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	عدد المشاركين (التكرارات)	النسبة المئوية %
اقل من 5 سنوات	27	%34
من 5 واقل من 10	8	%10
من 10 واقل من 15	17	% 21
15 سنة فأكثر	28	%35
المجموع	**80**	**%100**

يلاحظ من الجدول رقم (9) أن موظفي ديوان المحاسبة توجد لديهم خبرة في عمل الديوان، حيث كان عدد 45 مشاركًا (56%) تجاوزت سنوات عملهم بالديوان عشر سنوات لديهم مما يشير إلى معرفة ودراية المشاركين بأداء عمل الديوان من خلال عملهم لسنوات طويلة بالديوان.

8.9. اختبار فرضيات البحث: تم تحليل فقرات قائمة الاستبيان والتي تتكون من (37) فقرة، والتي استجابت لها عينة الدراسة وفق مقياس ليكرت الخماسي، تم تحليل البيانات المتعلقة بفرضيات الدراسة وصفيا وكذلك تم استخدام اختبار T–test لتحليل فقرات الاستبيان، والقاعدة العامة المتبعة في قبول أو عدم قبول الفرضية يعتمد على الآتي(النجار وآخرون،2010):

- إذا كانت قيمة المعنوية (sig) من مخرجات التحليل الإحصائي أكبر من قيمة المعنوية المرغوبة للاختبار فإننا نقبل الفرضية الصفرية.
- إذا كانت قيمة المعنوية (sig) من مخرجات التحليل الإحصائي أقل من قيمة المعنوية المرغوب بها للاختبار فإننا لا نستطيع قبول الفرضية الصفرية ونقبل البديلة.

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة: والتي تنص على " واقع التزام ديوان المحاسبة الليبي بمبادئ الشفافية والمساءلة وفقا لمعيار (20) للإنتوساي"، ويتكون من (9) فرضيات فرعية وتقاس ب 37 فقرة كما في الجدول رقم (10) التالي:

جدول رقم (10) يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة T لكل بعد من الأبعاد

ت	العبارات (الفرضيات الفرعية)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية	التقييم	الترتيب
1	يلتزم الديوان بأداء المهام وفق إطار قانوني يضمن المساءلة والشفافية	3.26	0.797	36.538	0.000	متوسط	1
2	يلتزم الديوان بالإفصاح عن استراتيجيته مسؤوليته وقوانينه للجمهور.	2.74	0.983	24.994	0.000	متوسط	5
3	.يلتزم الديوان بتطبيق معايير ومنهجيات وعمليات تتصف بالشفافية والموضوعية	2.98	0.827	32.236	0.000	متوسط	2
4	يلتزم الديوان بتحقيق معايير للنزاهة العليا والأخلاقيات على الموظفين.	2.75	0.974	25.226	0.000	متوسط	4
5	يلتزم الديوان بالتأكد من إن مبادئ المساءلة والشفافية لا يتم الاخلال بها عند الاستعانة بمصادر خارجية لإنجاز وظائفها	2.51	0.835	26.862	0.000	منخفض	7
6	يلتزم الديوان بإدارة الموارد باقتصاد وأداء وظائفه بفعالية وكفاءة ويعرض تقاريره للجمهور .	2.31	0.814	25.335	0.000	منخفض	9
7	يلتزم الديوان بإعداد تقارير لخدمة المستخدمين حول نتائج الأنشطة الحكومية والرقابة .	2.85	0.934	27.345	0.000	متوسط	3
8	يلتزم الديوان بالتواصل بانتظام حول الانشطة ونتائج الرقابة من خلال وسائل الأعلام	2.73	0.896	27.285	0.000	متوسط	6
9	يلتزم الديوان بالاعتماد على الاستشارة الخارجية ومراجعة النظير لتحسين جودة اعماله .	2.37	0.819	25.884	0.000	منخفض	8
واقع التزام ديوان المحاسبة الليبي بمبادئ الشفافية والمساءلة وفقا لمعيار (20) للإنتوساي مجتمعة.		2.72	0.632	38.529	0.000	متوسط	

- يتضح من خلال الجدول رقم (10) أن درجات التقييم دالة على أن ديوان المحاسبة الليبي يلتزم بمبادئ الشفافية والمساءلة وفقا لمعيار (20) للإنتوساي، بحيث تراوحت درجات التقييم بين (المنخفض – المتوسط) حيث أحتل البعد الأول المرتبة الأولى والذي يقيس التزام الديوان بأداء المهام وفق إطار قانوني يضمن المساءلة والشفافية بمتوسط حسابي بلغ 3.26، وانحراف معياري 0.797، ونعزو ذلك إلى أن الديوان يلتزم بالقانون بشكل كبير. في حين أن البعد رقم (6) جاء بالمرتبة الأخيرة من حيث التقييم والذي نص على "يلتزم الديوان بإدارة الموارد باقتصاد وأداء وظائفه بفعالية وكفاءة ويعرض تقاريره للجمهور ودرجة تقييم منخفض، وعلى ضوء ما تقدم فإن جميع الابعاد جاءت بدرجة تقييم عام (متوسط)، وهذا يعني أن هذه الأبعاد إيجابية، وأن المشاركين يوافقون على محتوى هذه الأبعاد.

- كما يتضح من خلال نتائج الجدول أن جميع مستوى المعنوية لفرضيات الدراسة والتي تقيس واقع التزام ديوان المحاسبة الليبي بمبادئ الشفافية والمساءلة وفقا لمعيار (20) للإنتوساي" اقل من 0.05 وهذا يعني أن الأبعاد كلها جاءت إيجابية، بمعنى أن المشاركين في الدراسة يوافقون على محتوى هذه الأبعاد.
- وبناءً على ذلك فإننا لا نستطيع قبول الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتى تنص على"يلتزم ديوان المحاسبة الليبي بمبادئ الشفافية والمساءلة وفقا لمعيار (20) للإنتوساي".

9.9. النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

1.9.9 نتائج الجانب النظري والدراسة المقارنة:

1. أساس مهمة الإنتوساي هي تحقيق الشفافية وتطبيق المساءلة ومكافحة الفساد الذي تواجه اغلب دول العالم.
2. يقوم ديوان المحاسبة بدور مهم جداً وفعال للمحافظة على المال العام، واستخدامه في اغراضه المخصصة له، وذلك بالقيام بفحص ومراجعة المعاملات المالية، للجهات الخاضعة لرقابته.
3. خلصت **الدراسة المقارنة** الى وجود هناك توافق بين هذه المبادئ ، وقانون الديوان إلا أنه توجد بعض البنود التي لا تتوافق مع نصوص القانون ومنها :أن تعامل الديوان مع الموظفين وليس مع الجمهور، وأن الديوان لا يقوم بالتواصل بانتظام مع وسائل الإعلام حول وظائفه نتائج العمليات الرقابية ، ويهدف الديوان إلى تحقيق رقابة على الأموال العامة، واستخدامها القانوني وفى المجالات المخصصة لها ، فعمل الديوان يهدف بالقيام بالفحص والمراجعة إلى الحد من الفساد في الجهات التي تخضع لرقابته والمحافظة على المال العام وبالتالي تحقيق المصلحة العامة .

2.9.9 نتائج الدراسة الميدانية:

توصلت الدراسة إلى ان ديوان المحاسبة الليبي يلتزم بمبادئ الشفافية والمساءلة وفقا لمعيار (20) للإنتوساي بمستوى تقييم متوسط، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج العديد من الدراسات السابقة منها ElHaddad et al. (2019)؛ النعيزي (2015) ؛خلاط وميرة(2014)؛ وتم التوصل إلى هذه النتيجة بناء على النتائج الفرعية التالية :

1. يلتزم الديوان بأداء المهام وفق إطار قانوني يضمن المساءلة والشفافية وفقا لمعيار (20) للإنتوساي بمستوي تقييم متوسط.
2. يلتزم الديوان بالإفصاح عن استراتيجيته مسؤوليته وقوانينه للجمهور وفقا لمعيار (20) للإنتوساي بمستوى تقييم متوسط.
3. يلتزم الديوان بتطبيق معايير ومنهجيات وعمليات تتصف بالشفافية والموضوعية وفقا لمعيار (20) للإنتوساي بمستوي تقييم متوسط.

4. يلتزم الديوان بتحقيق معايير للنزاهة العليا والأخلاقيات على الموظفين وفقا لمعيار (20) للإنتوساي بمستوي تقييم متوسط.
5. يلتزم الديوان بالتأكد من إن مبادئ المساءلة والشفافية لا يتم الاخلال بها عند الاستعانة بمصادر خارجية لإنجاز وظائفها وفقا لمعيار (20) للإنتوساي، بمستوى تقييم منخفض.
6. يلتزم الديوان بإدارة الموارد باقتصاد وأداء وظائفه بفعالية وكفاءة ويعرض تقاريره للعموم وفقا لمعيار (20) للإنتوساي بمستوي تقييم منخفض.
7. يلتزم الديوان بإعداد تقارير لخدمة المستخدمين حول نتائج الأنشطة الحكومية والرقابة وفقا لمعيار (20) للإنتوساي بتقييم متوسط.
8. يلتزم الديوان بالتواصل بانتظام حول الانشطة ونتائج الرقابة من خلال وسائل الأعلام وفقا لمعيار (20) للإنتوساي بمستوي تقييم متوسط.
9. يلتزم الديوان بالاعتماد على الاستشارة الخارجية ومراجعة النظير لتحسين جودة اعماله وفقا لمعيار (20) بتقييم منخفض.

3.9.9. توصيات الدراسة: توصي الدراسة بما يلي:

1. العمل على التمسك بمبادئ الشفافية والمساءلة عند التعاقد مع مصادر خارجية وان يقوم الديوان بنشر العقود المبرمة مع اطراف خارجية للقيام ببعض الأنشطة.
2. ضرورة الاهتمام بالاعتماد على الاستشارة الخارجية والمستقلة من قبل الديوان وكذلك مراجعة النظير لتعزيز مصداقية وجودة عملة الرقابي وبالتالي الحد من الفساد المالي.
3. ضرورة اهتمام الديوان بأداء عمله ومهامه بفاعلية وكفاءة، وكذلك إدارة موارده باقتصاد وذلك لتعزيز ودعم العمل الرقابي للديوان ؛حيث إن هذا البعد جاء في المرتبة الأخيرة من حيث التقييم.
4. أن يضع الديوان برامج منظمة ومكثفة للتدريب لتطوير أداء أعضاءه وموظفيه حول آلية تطبيق معايير الانتوساي.
5. نوصي ديوان المحاسبة والجهات بالعمل على مناقشة وتعديل بعض مواد القانون رقم (19) لسنة 2013 كما وارد في نتائج الدراسة المقارنة، لزيادة اتفاقه وعدم تعارضه مع إطار المعايير الدولية للأجهزة الرقابية بكافة مستوياته؛ وذلك لتحسين العمل الرقابي، وإيجاد توافق مع أجهزة الرقابة المالية العليا من خلال إتباع نفس الأساليب عند أداء وظائفها.

4.9.9 مجالات البحث المقترحة:

- ✓ دور الإلتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد المالي.
- ✓ إجراء دراسات تبحث أهم المعوقات التي تحد من تطبيق معايير الإنتوساي بديوان المحاسبة الليبي.

المـــراجـــــع

أولاً: المراجع العربية:

أوحيدة، أية عبد الحفيظ عمار (2018). الرقابة المسبقة وفعاليتها على رقابة الأموال العامة –دراسة حالة ديوان المحاسبة الليبي. **مجلة الرقابة المالية** مجلة نصف سنوية تصدرها المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة.72 يونيو، 32-2.

بشه، عبد الناصر محمد (2017). تجربة الديوان في مجال تطبيق معايير الإنتوساي. **مجلة الرقابة المالية**. مجلة نصف سنوية تصدر عن ديوان المحاسبة. دولة ليبيا، 1يونيو، 1-47.

البكوع، فيحاء عبد الخالق؛ خضر، جنان محمد صالح (2020). دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في ممارسة الرقابة البيئية وفق معايير الانتوساي دراسة تحليلية في ديوان الرقابة المالية الاتحادي. رسالة منشورة. **المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك** ،1 (12)، 86-99.

الجهاني، افطيطيم سالم (2017). **دور الشفافية في الحد من ظاهرة الفساد المالي –دراسة ميدانية لأخذ أراء عينة من ديوان المحاسبة الليبي – فرع بنغازي**. ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الأول حول مكافحة الفساد في ليبيا 4-5 نوفمبر. قاعة البرلمان. البيضاء، ليبيا، 1-36.

حسن، محمد فلاح؛ العبيدي، صبيحة برزان (2020). دور معيار الشفافية والمساءلة في تضييق فجوة أداء ديوان الرقابة المالية الاتحادي (بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية الاتحادي). **مجلة كلية مدينة العلم**.بغداد.العراق،1 (12)، 120-141.

خلاط، صالح ميلود؛ ميرة، عبد الحفيظ فرج (2014). مدى إمكانية تطبيق إجراءات رقابة الأداء وفقا لمتطلبات معيار منظمة الإنتوساي رقم (3100) "من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة في ليبيا". **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية** بالجامعة الأسمريه الإسلامية. زليتن. ليبيا، (3) ،223-376.

المشهداني، بشرى نجم عبد الله؛ عبد الحسين، سهير موفق (2019). **دور تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية في تحقيق الإصلاح الإداري وتحسين الأداء**. مسترجع من https://www.researchgate.net/publication/338052409

النجار، فايز جمعة؛ النجار، نبيل جمعة؛ والزعبي، ماجد راضي(2010). **أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي**. كلية الدراسات الاقتصادية والادارية. جامعة جدارا. الطبعة الثانية. الحامد.

النعيزي، نائل عبد علي (2015). **مدي التزام ديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين بمبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة(الانتوساي)**(رسالة ماجستير)أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا–غزة. فلسطين.

القوانين والتقارير والإصدارات المهنية:

مبادرة تنمية الانتوساي (2019). دليل تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بشأن الرقابة المالية الإصدار 1 ،1-197.

المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة [معيار الإنتوساي رقم 20] (د.ت). مبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي)، 1-6. مسترجع من: www.issai.org.

المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة [الإنتوساي] (2019). النظام الأساسي. مسترجع من: www.intosai.org.

المؤتمر الوطني العام (2013). قانون رقم (19) لسنة 2013م في شأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة،13، 813-957.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

Alhawatmeh, O. M.(2018). The Possibility of Applying the Basic Principles of Financial Control in Accordance with the Requirements of ISSAI 200 of the International Standards of the Supreme Audit Institutions (INTOSAI) and its Impact on Internal Control in the Public Sector. *Published by Canadian Center of Science and Education*, 11(12), 396-415.

Elhaddad, Ali Ahmed and Elhaddad, Nadia Rafalla and Alfadhli, Marwan Ibrahim (2019). Extent of Application of the Principles of Transparency and Accountability According to the of the International Organization Standards of Control and Accounting (INTOSAI) Field Study in the Libyan Audit Bureau (Benghazi Branch). **American Based Research Journal**, 8(4),1-12.

González-Díaz, Belén and García -Fernández, Roberto and López-Díaz, Antonio (2012). Communication as a Transparency and Accountability Strategy in Supreme AuditInstitutions. **Administration & Society published** online 7 May,1-27.

Shariha ,Jaber (2014).The Role of Audit bureau in Eradicating Financial Corruption in Libya **Journal Akuntansi multiparadigma** , 1 (5),18-28.

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 1 يونيو 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

العوامل المؤثرة على كفاءة إدارة رأس المال العامل

" دراسة حالة مصرف التجارة والتنمية "

أسامة امحمد سالم الجمل
محاضر في المالية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة مصراتة
osama.e.e@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024.01.18 **تاريخ القبول: 2024.03.20** **تاريخ النشر: 2024.03.24**

الملخص

سعت هذه الدراسة لمعرفة كفاءة إدارة رأس المال العامل للمصارف العاملة في ليبيا، ولتحقيق هذه الغاية ثم اختيار مصرف التجارة والتنمية كعينة للدراسة ، وثم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة، حيث ثم استخراج متغيرات الدارسة من القوائم المالية المنشورة خلال فترة الدراسة من (2007) إلى (2018)، وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام نماذج الانحدار المتعدد، وتوصلت الدارسة إلى أن كفاءة الإدارة تتأثر بكل من مستوى السيولة CR إيجابيا وبفترة التحول إلى نقد CCC عكسيا؛ بينما لا يؤثر الرفع المالي DTA, DTE على كفاءة المصارف.

الكلمات الدالة: كفاءة إدارة رأس المال العامل– دورة النقدية– نسب التداول– مصرف التجارة والتنمية

Factors Affecting the Efficiency of Working Capital Management

"Case Study of Commerce and Development Bank "

Osama Emhemed Salem Eljamel
Lecturer in Finance - Misurata University
osama.e.e@eps.misuratau.edu.ly

Abstract:

This study aims to assessment working capital management efficiency for Commerce and Development Bank. Time series data from 2007 to 2018 is obtained from the financial statement of the bank; and the multi regression models is used to assess the efficiency of the working capital management. The study concluded that management efficiency is affected by both the level of liquidity positively (CR), and the cash conversion cycle (CCC); However, the financial leverage (DTA, DTE) has no affect on the efficiency.

Key words: *working capital management efficiency- CCC – CR - Commerce and Development Bank*

1- المقدمة

إدارة رأس المال العامل تشير إلى متطلبات التمويل قصير الأجل للمؤسسة للمحافظة على التوازن المثالي لعناصر رأس المال العامل – النقدية، الذمم المدينة، المخزون – واستخدام النقدية بكفاءة في العمليات التشغيلية اليومية؛ حيث التوازن المثالي للمكونات يقلل من متطلبات التمويل ويزيد من فرص تعظيم الأرباح. الإدارة الكفؤ لرأس المال العامل تزيد من مستوى التدفقات النقدية الحرة أو السيولة، وهذه الزيادة تؤدي إلى ارتفاع فرص النمو للمؤسسات وارتفاع معدل العائد للمساهمين.

وعلى الرغم من أن الاتجاه التقليدي للمؤسسات هو التركيز على التمويل طويل الأجل وهيكل رأس المال؛ إلا أن الاتجاه الحديث للعديد لمختلف القطاعات الصناعية هو التركيز على كفاءة إدارة رأس المال العامل(Ganesan, 2007) .

يعتبر تقييم كفاءة رأس المال العامل إحدى المشاكل التي تواجه المصارف، نظرا لاتسام العمل المصرفي بالمخاطر المرتفعة، وتأثر الكفاءة بسياسة التمويل لرأس المال العامل، حيث تظهر من خلال الموازنة بين السيولة والربحية بسبب توظيف الأموال في استثمارات قصيرة الأجل بعد الوفاء بمتطلبات السيولة القانونية (بابكر و صالح، 2015).وتظهر أهمية إدارة رأس المال العامل في بيئة العمل التنافسية نظرا لإحتياج المؤسسات إلى استخدام الموارد بكفاءة، حيث ربحية المؤسسة تعتمد بشكل كبير على إدارة عناصر رأس المال العامل، وهو المفهوم الأكثر انتشارا وقبولا عالميا؛ بينما عدم كفاءة إدارة رأس المال العامل تؤدي إلى انخفاض ربحية المؤسسة وحدوث مشاكل مالية وأزمات بها(yahaya & Bala, 2015).

يعتبر تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة الهدف الاستراتيجي طويل الأجل، ولتحقيق هذا الهدف على المؤسسات تحقيق هدفي تعظيم ربح وتوفير سيولة في الأمد القصير؛ ولكن زيادة الربحية على حساب السيولة قد يؤدي إلى مشاكل مالية كبيرة للمؤسسات. ولهذا يجب على المؤسسات الموازنة بين الهدفين؛ حيث إذا لم تحقق المؤسسة ربح فلن تتمكن من البقاء في السوق، وفي نفس الوقت إذا لم تحافظ على مستوى السيولة قد تواجه المؤسسة أزمة مديونية. ومما سبق يجب دراسة وتحليل إدارة رأس المال العامل – إدارة الموجودات والخصوم المتداولة – لأهمية تأثيره على ربحية ومخاطر المؤسسة (Ojha, 2019).

التمويل هو جزء مهم لكل مؤسسة لاستمرار العمليات التشغيلية اليومية وصولا إلى تحقيق أهدافها. إدارة رأس المال العامل ليست فقط تطبيق نماذج وإنما هي سلوك؛ أي أنها الإدارة اليومية، ولقياس كفاءة المركز المالي وكفاءة المؤسسة يتم استخدام نسب رأس المال العامل(Shrimali, 2017) .

2- الدراسات السابقة:

تناولت دراسات عديدة العلاقة بين إدارة رأس المال العامل وأداء المؤسسات في بيئات مختلفة، ومنها دراسة Gill & etl (2010) للعلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية لعينة مكونة من ثمان وثمانين شركة مسجلة بسوق نيويورك المالي للفترة من (2005 إلى 2007)، وتوصلا إلى وجود علاقة عكسية بين كل من: الربح قبل الضرائب ،وأيام البيع (DSO) ،ومعدل الديون إلى الأصول (DTA)، والدورة

النقدية (CCC)(Gill, Biger, & Mathur, 2010) ؛ وتقترح هذه النتائج إمكانية المديرين إضافة قيمة للملاك من خلال تخفيض أيام التحصيل من العملاء. وتناولت دراسة Tryfonidis & Lazaridis (2006) العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية لعدد مائة وإحدى وثلاثون شركة مسجلة بسوق أثنا المالي خلال الفترة من (2001 إلى 2004) ، وخلصت النتائج إلى اكتشاف علاقة عكسية بين مجمل الربح أو الربح التشغيلي والدورة النقدية (CCC)(Lazaridis & Tryfonidis, 2006) ؛ لذا يمكن للمدراء توليد أرباح من خلال المحافظة على المستوى الأمثل لكل عنصر من عناصر الدورة النقدية وإدارتها بالشكل الصحيح.

أما دراسة Naser & Raheman (2007) لعدد أربع وتسعين شركة مسجلة بالسوق المالي كاراتشي بباكستان في الفترة من (1999 إلى 2004) لغرض اختبار أثر إدارة رأس المال العامل على صافي الأرباح، وتوصلا إلى وجود علاقة عكسية بين عناصر رأس المال ((DSO, DIO, CCC والارباح (Raheman & Naser, 2007). وكما توصلت دراسة أخرى على أثر إدارة رأس المال العامل على ربحية وقيمة المؤسسة أجريت على الشركات المسجلة بسوق طهران المالي خلال الفترة (2006 – 2010) إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة بين معايير إدارة رأس المال العامل ومعدل العائد على الاستثمار ؛ وبالتالي يمكن للمديرين زيادة الربح بتخفيض فترة التحول إلى نقدية (CCC) و (DTA) (Pouraghajan & Emamgholipourarchi, 2012).

وفي ماليزيا توصلت دراسة Saad & Mohammad (2010) إلى وجود أثر عكسي بين مكونات إدارة رأس المال العامل (CCC, CR, DTA) وبين كل من معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية من خلال دراسة مائة وإثنان وسبعون شركه مسجله في سوق ماليزيا المالي في الفترة (2003 – 2009)؛ لاختبار أثر إدارة رأس المال العامل على القيمة السوقية والربحية للشركات (Mohamad & Saad, 2010).

وفي دوله فيتنام قام Su & Dong (2010) بدراسة العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية لعدد مائة وثلاثين شركه مسجلة في سوق فيتنام المالي للفترة من (2006 إلى 2009)، وخلصت النتائج إلى وجود علاقة عكسية نشطه مستمرة بين الأرباح قبل الضرائب وكل من CCC, DSO, DIO؛ ولهذا يمكن للمديرين زيادة الربحية من خلال تخفيض مده التحصيل والمخزون (Dong & Su, 2010). وفي دولة غانا قام Yeboah & Yeboah (2014) بدراسة أثر رأس المال العامل على ربحية المصارف الغانية خلال الفترة (2005 – 2010)، وقام باستخدام نماذج الانحدار وتوصلا إلى وجود علاقة عكسية بين الدورة النقدية ومجمل ربح المصارف؛ بينما الرفع المالي يؤثر إيجابيا على الأرباح (Yeboah & Yeboah, 2014).

يستخلص من الدراسات السابقة لعينات مختلفة في دول وبيئات اقتصادية مختلفة أن لإدارة راس المال العامل أثرا على أداء المؤسسات والربحية، وأن أدوات قياس إدارة عناصر رأس المال العامل (DSO, DIO, DPO, CCC, CR, DTA) توفر الأساس النظري للدراسة

العملية لكفاءة إدارة راس المال العامل بمصرف التجارة والتنمية بليبيا؛ والتي تختلف عن الدارسات السابقة من حيث النظام الاقتصادي لكل دولة وحجم العينة والفترة الزمنية والبيئة الاجتماعية؛ والذي سيؤدي إلى اختلاف النتائج إلى حد ما.

ونظرا لتركز الدراسات السابقة على هيكل رأس المال وعلاقته بقيمة الشركة، وتجاهلت دراسة إدارة رأس المال العامل او إدارة السيولة في العموم، وخاصة في المؤسسات المالية في ليبيا بسبب حساسية هذه المؤسسات للتغير في مستوى السيولة، والذي يتأثر بكفاءة المؤسسة في إدارة أصولها قصيرة الأجل والالتزامات قصيرة الأجل؛ لذا جاءت هذه الدراسة للتقليل من الفجوة في أدبيات الموضوع.

3- مشكلة الدراسة

رأس المال العامل هو مؤشر لحجم التمويل اللازم لمؤسسة لتستمر في عملياتها التشغيلية اليومية، ويظهر رأس المال العامل في قائمة المركز المالي على شكل موجودات قصيرة الأجل، وتعتبر عناصر المخزون السلعي والذمم المدينة والدائنين من أهم عناصر تقييم الكفاءة والقوة المالية للمؤسسة. ويطلق على الإدارة اليومية للموجودات قصيرة الأجل والمطلوبات قصيرة الأجل والمطلوبات طويلة الاجل لتوليد عائد تسمى بإدارة رأس المال العامل، وعلى الرغم من امتلاك المؤسسة الإدارة الجيدة للنقدية، يبقى رأس المال العامل عاملا رئيسيا؛ وذلك لأنها تعمل على ضمان حجم رأس المال المستثمر يعمل بأكثر كفاءة بالنسبة للمستثمرين، وكلما تزداد قدرة المؤسسة على إدارة رأس المال العامل لديها كلما انخفض احتياجها لاستخدام الرفع المالي (Quang , 2017) ، وتقيم كفاءة رأس المال العامل بالمؤشرات التالية كمتغيرات مستقلة: CCC, CR, DTE, DTA. ومعدل العائد على الاستثمار ROI ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE متغيرات تابعة. وهذا يطرح التساؤلات التالية:

التساؤل الأول: هل يوجد أثر ذو دلاة إحصائية للسيولة على كفاءة إدارة رأس المال العامل لمصرف التجارة والتنمية؟

التساؤل الثاني: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل راس المال على كفاءة إدارة رأس المال العامل لمصرف التجارة والتنمية؟

التساؤل الثالث: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدورة النقدية على كفاءة إدارة رأس المال العامل لمصرف التجارة والتنمية؟

4- فرضية البحث

المصارف التي تقدم خدمات مالية للشخصيات الفردية والاعتبارية هي مؤسسات مالية، وإدارة السيولة بكفاءة "رأس المال العامل" يأخذ جزء كبير وأساسي من العمليات الروتينية اليومية، وللإجابة على تساؤلات الدراسة، تم صياغة الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الأولى: توجد علاقة بين سيولة مصرف التجارة والتنمية وكفاءة إدارة رأس المال العامل.

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين هيكل رأس المال وكفاءة إدارة رأس المال العامل.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة بين الدورة النقدية وكفاءة إدارة رأس المال العامل

5- هدف البحث:

تسعى الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على كفاءة إدارة رأس المال العامل لمصرف التجارة والتنمية العامل في الاقتصاد الليبي، من خلال تقدير نموذج انحدار متعدد.

6- أهمية البحث:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها الذي يتناول كفاءة إدارة رأس المال العامل للمصارف في الاقتصاد الليبي في ظل عدم وجود دراسات كافية في هذا المجال في البيئة الليبية حسب علم الباحث، وأما أهميتها بالنسبة للمصرف تتمثل في معرفة العوامل المؤثرة على كفاءته في إدارة رأس المال العامل، خاصة بعد مرور الاقتصاد الليبي بالعديد من التغيرات من إلغاء الفائدة سنة 2013 وما ترتب عليه من تقليل الاستثمار قصير الأجل في العموم وانتهاء استخدام أدوات الدين التقليدية، وهذا أدى إلى تغيير في السياسات الاستثمارية المتبعة بالمصرف، وانعكس أثرها على أدائها من خلال مؤشرات السيولة والربحية والمديونية.

الإطار النظري للبحث

7- مراجعة أدبيات رأس المال العامل:

- مفهوم السيولة: هي درجة تحول الأصول المشتراة او المباعة في السوق إلى نقد من غير التأثير على سعرها، وتعرف بأنها المحافظة على قيمة المال، ومفهوم السيولة غير ملموس ولا توجد صيغة لقياسه، وعلى الرغم من ذلك تستخدم نسب السيولة في حسابها. وتعني السيولة الأصول المالية أو النقد المتاح بالمؤسسة، ويعتبر الأصل ذات سيولة كلما كان شراؤه وبيعه في السوق يتم بسهولة، وتهتم إدارة السيولة بحجم الأصول السائلة وكيفية الاستفادة منها (Shrimali، 2017).
- مفهوم رأس المال العامل: مصطلح رأس المال العامل مكون من رأس المال والعمل، ويقصد بالعمل طريقة المؤسسة في تأدية عمليتها التشغيلية قصيرة الأجل، ويشير رأس المال إلى الأموال أو الأصول المحتفظ بها بشكل سائل بالمؤسسة لغرض الاستثمار في مشروع؛ أي بعبارة أخرى هو الاستثمار في الموجودات قصيرة الأجل اللازمة لتنفيذ العمليات اليومية للمؤسسة (الجمل، 2019).

ويصنف رأس المال العامل بناء على القيمة إلى نوعي هما (Shrimali، 2017):

- رأس المال العامل ويقصد به إجمالي الموجودات المتداولة بالمؤسسة، وصافي رأس المال العامل ويشير إلى الفرق بين الموجودات قصيرة الأجل والمطلوبات قصيرة الأجل.

وكذلك يصنف رأس المال العامل بناء على الوقت إلى قسمين الأول هو رأس المال العامل الدائم أو الثابت ويشير إلى الاحتفاظ بالحد الأدنى من كل عنصر من عناصر راس المال العامل بالمؤسسة لمقابلة التزاماته التشغيلية والمالية، والثاني هو راس المال العامل المؤقت.

- العوامل المؤثرة على حجم الاستثمار في عناصر رأس المال العامل:
  - طبيعة نشاط المؤسسة: حيث تحتاج المؤسسات الصناعية إلى الاستثمار في رأس المال العامل أكثر من المحلات التجارية للموزعين وذلك بسبب حجم المخزون الكبير بها، بينما استثمار الشركات التجارية في الموجودات الثابتة أقل بالمقارنة مع الشركات الصناعية.
  - حجم المؤسسة – حجم التبادل – عمليات التصنيع – الطلب الموسمي.

الإطار العملي للبحث

تناول هذا الجزء من البحث وصفا كاملا، ومفصلا لطريقة وإجراءات الدراسة التي قام بها الباحث لتنفيذ هذه الدراسة، وتعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسا يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على المعلومات المطلوبة؛ لإجراء التحليل الاحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة، وبالتالي تحقيق أهداف الدراسة.

8- منهجية البحث

تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة، حيث تم اختيار مصرف التجارة والتنمية لإجراء دراسة حالة، وذلك لأنه المصرف الوحيد الذي بياناته المالية منشورة متاحة على الموقع لفترة 12 سنة متتالية، وهذا المصرف يمثل عينة الدراسة أما مجتمع الدراسة فيتكون من المصارف الليبية.

1.8 أداة الدراسة:

تم تجهيز المؤشرات المالية المستخدمة من القوائم المالية المنشورة خلال فترة الدراسة وهي:

المتغيرات المستقلة:

1.1.8. الدورة النقدية CCC: هي المدة الزمنية من بداية عملية الاستثمار حتى الحصول على عائد من تقديم الخدمات النهائية، وتستخدم هذه الفترة في قياس قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، وبالتالي كلما ارتفعت قيمة الفترة زاد من احتمال قدرة المصرف على سداد التزاماته قصيرة وطويلة الاجل، وتحسب فترة التحول إلى نقد من خلال الآتي (Awrahman, Omer, & Abdullah, 2021):

CCC = (فترة تحصيل الذمم المدينة DSO – فترة سداد الديون DPO)

$$\text{فترة تحصيل الذمم المدينة} = \left(\frac{\text{الموجودات المتداولة}}{365*\text{فوائد مدينة}}\right)$$

$$\text{فترة سداد الذمم الدائنة} = \left(\frac{\text{قروض قصيرة الاجل}}{365*\text{فوائد دائنة}}\right)$$

2.1.8. نسبة التداول $CR = \left(\frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}\right)$

3.1.8. (نسبة الديون إلى حقوق الملكية DTE)

4.1.8. (نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات DTA)

نموذج الدراسة:

لتحقيق أهداف هذا البحث ثم تطوير نموذج يصلح لقطاع المصارف لمعرفة كفاءة إدارة رأس المال العامل للمصارف التجارية العاملة في ليبيا، وتم اختيار المتغيرات بالاسترشاد بنماذج الدراسات السابقة، ويمكن التعبير عن النموذجين رياضيا بالشكل التالي:

$$P_1 = (CCC; CR; DTE)$$
$$P_2 = (CCC; CR; DTA)$$

ويكتب النموذجان قياسيا كالتالي:

$$P_1 = \beta_0 + \beta_1 CCC + \beta_2 CR + \beta_3 \mathrm{DTE} + \mu_1$$
$$P_2 = \beta_0 + \beta_1 CCC + \beta_2 CR + \beta_3 \mathrm{DTA} + \mu_2$$

2.8 تحليل البيانات:

يدرس هذا القسم اتجاه المتغيرات العامة في أداء المصرف خلال الفترة من (2007) إلى (2018):

الإحصاءات الوصفية: جدول رقم (1)

STD. DEVIATION	MEAN	MAXIMUM	MINIMUM	N	
0.3463	0.9912	1.6192	0.0944	12	CR
0.0057	0.0101	0.0196	0.0008	12	ROIBT
0.1155	0.2135	0.4051	0.0221	12	ROEBT
4.5819	21.0490	33.2788	17.2697	12	DTE
0.0076	0.9532	0.9708	0.9453	12	DTA
6.8267	-3.07203190-	0.3309	-19.6658031-	12	CCC

يلاحظ من هذا الجدول ملخص إحصائيات المتغيرات المستخدمة في تقدير نموذج الانحدار المتعدد للحكم على كفاءة إدارة رأس المال العامل بعد إجراء اختبارات الارتباط الذاتي والاشتراك الخطي والذي نتج عنه استبعاد بعض من المتغيرات المستقلة، والتي من خلالها تم التخلص من مشكلة الاشتراك الخطي، ولكن لم يتم التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي نهائيا ومشكلة تغاير التباين كما هو واضح من فروقات القيم من الجدول. لذا تم أخذ اللوغاريتمات لمعالجة هذه المشاكل.

9. الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات

تحليل الانحدار

جدول رقم (2) Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	**.977[a]**	**.955**	**.929**	**.10841**

يظهر من الجدول أعلاه ملخص النموذج رقم (2) أن قيمة معامل التحديد هي (0.977)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير التغيرات في المتغير التابع معدل العائد على الاستثمار بنسبة (97%).

جدول رقم (3) ANOVAa

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.259	3	.420	35.718	.001b
	Residual	.059	5	.012		
	Total	***1.318***	***8***			

يتضـــح من الجدول رقم (3) تحليل تباين الأنوفا لمعادلة الانحدار الأول، أن نموذج الانحدار ذو أهمية عند مســتوى معنوية (1%)، مما يدل على أن المتغيرات المســتقلة مجتمعة لها تأثير على المتغير التابع.

جدول رقم (4) Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2.910-	.231		-12.619	.000
	LCR	.905	.117	.773	7.746	.001
	LCCC	-.625-	.210	-.339-	-2.972-	.031
	LDTA	-15.996-	12.603	-.151-	-1.269-	.260

من الجدول رقم (4) يمكن إنشاء معادلة انحدار لوغاريتمي كالاتي:

Log ROIBT= -2.91+ Log CR 0.905 – Log CCC 0.625 – Log DTA 15.996

يحتوي هذا الجدول على ثلاث معاملات بيتا للمتغيرات المستقلة للتنبؤ بقيمة المتغير التابع، ويلاحظ أن لنســبة التداول أثرا إيجابيا معنويا على الربحية بينما للدورة النقدية ونســبة الديون إلى الأصـــول أثر عكسي، ولكن أثر الأخير غير معنوي.

جدول رقم (5) Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	***.878a***	***.771***	***.633***	***.064644730830399***

يوضح الجدول رقم (5) أن المتغيرات المستقلة (نسبة الديون إلى حقوق الملكية، والدورة النقدية، ونسبة التداول) تفسر التغيرات التي تحدث في المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة (87%).

جدول رقم (6) ANOVAa						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.070	3	.023	5.596	.047b
	Residual	.021	5	.004		
	Total	**.091**	**8**			

يظهر من جدول تحليل تباين الأنوفا رقم (6) لنموذج الانحدار الثاني أن معادلة الانحدار ذو أهمية معنوية عند مستوى (5%)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها أثر على المتغير التابع.

جدول رقم (7) Coefficientsa						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.297-	.457		-.649-	.545
	LCR	.184	.069	.599	2.676	.044
	LCCC	-.313-	.121	-.647-	-2.581-	.049
	LDTE	.182	.297	.159	.614	.566

يمكن إنشاء معادلة انحدار رقم (2) من الجدول رقم (7) كالاتي:

$$ROEBT= -0.297+ \text{Log CR } 0.184 - \text{Log CCC } 0.313 + \text{Log DTE } 0.182$$

يلاحظ أن نسبة التداول ونسبة الديون إلى حقوق المساهمين تؤثر إيجابيا على معدل العائد على حقوق الملكية ولكن أثر نسبة الديون غير معنوي، بينما الدورة النقدية تؤثر عكسيا على ربحية المستثمر عند مستوى معنوية (0.05).

الجدول رقم (8) ملخص نتائج الفرضيات		
رقم الفرضية	الفرضية	القرار المتخذ
1	توجد علاقة بين سيولة مصرف التجارة والتنمية وكفاءة إدارة رأس المال العامل	قبول
2	توجد علاقة بين هيكل راس المال وكفاءة إدارة رأس المال العامل	رفض
3	توجد علاقة بين الدورة النقدية وكفاءة إدارة رأس المال العامل	قبول

الفرضية الأولى: تنص الفرضية الأولي على أنه " توجد علاقة بين سيولة مصرف التجارة والتنمية وكفاءة إدارة رأس المال العامل"، ولاختبار الفرضية تمت صياغتها إحصائيا في صورتها البديلة التي تؤيد الفرضية، وبالنظر إلى الجدولين رقم (4) ورقم (7) يلاحظ أن لنسبة التداول أثر موجب لوغاريتمي عند مستوى معنوية 0.05 على كل من معدل العائد على الاستثمار، ومعدل العائد على حقوق الملكية؛ وهذا يؤدي إلى قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية.

الفرضية الثانية: تمت صياغة الفرضية الثانية احصائيا بصورتها البديلة لاختبارها، ويتضح من الجدولين رقم (4) و (7) أن نسبة الديون إلى اجمالي الاستثمارات لها أثر غير معنوي على معدل العائد على الاستثمار، وأن لنسبة الديون الى حقوق الملكية أثر غير معنوي على معدل العائد للملاك. مما يشير إلى رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية.

الفرضية الثالثة: تنص الفرضية الثالثة على أنه توجد "علاقة بين فترة التحول إلى نقد وكفاءة إدارة راس المال العامل للمصارف"، وتمت صياغتها احصائيا في صورتها البديلة لاختبارها، وبالاطلاع على جدول معاملات بيتا رقم (4) وجدول معاملات بيتا رقم (7) يلاحظ أن للدورة النقدية أثر سالب لوغاريتمي عند مستوى معنوية 5% على كل من معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية. وهذا يدل على قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية.

10. مناقشة النتائج

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها الأولى: تؤثر نسبة التداول CR وهي مؤشر السيولة إيجابيا على معدل العائد على الاستثمار ROI ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE وهما مؤشرا ربحية، وهي مختلفة عن النتيجة التي توصلت إليها دراسة Saad & Mohammad (2010) والتي أجريت على مجموعة شركات في ماليزيا، وقد يرجع سبب اختلاف النتائج إلى سياسات المصرف المتبعة لمواجهة أزمات السيولة في الاقتصاد المحلي، ومن أمثلة هذه السياسات تحديد الحد الأعلى للسحب النقدي مما أدى إلى تراكم الفوائض النقدية المتاحة للاستثمار، ونتج عن ذلك تخفيض مستوى المدفوعات النقدية المطلوبة قصيرة الأجل، وهذا بدوره شجع المصرف على الاستثمار في المشاريع الحقيقية والتي بطبيعتها طويلة الأجل ذات أرباح ومخاطر أكبر. أما النتيجة الثانية: تؤثر الفترة النقدية CCC عكسيا على معدل العائد على الاستثمار ROI ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE وهما مؤشرا الربحية، وهي مشابهة إلى النتائج التي توصلت إليها دراسات كل من: Gill & etl (2010) – Lazaridis & Tryfonidis (2006) – Naser & Raheman (2007) – Pouraghajan & Emamgholipourarchi (2012 – Saad & Mohammad (2010) – Dong & Su (2010) – Yeboah & Yeboah(2014). والنتيجة الأخيرة، لا يوجد أثر لنسب المديونية DTA, DTE (مؤشرا الرفع المالي) على معدل العائد على الاستثمار ROI ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE وهذه النتيجة غير متوافقة مع نتيجة دراسة Gill & etl (2010) حيث توصلت إلى وجود علاقة عكسية ، بينما دراسة Yeboah & Yeboah(2014) توصلت إلى وجود اثر إيجابي للرفع المالي على الربحية، وقد يرجع اختلاف هذه نتيجة عن الدراسات السابقة إلى السياسات المتبعة منذ بداية أزمات السيولة، وأهمها تحديد سقف المسحوبات الشهرية كما سلف ذكرها في النتيجة الأولى، وهذه السياسة تعمل على زيادة حجم الديون قصيرة الأجل للمصرف، و هذه الزيادة ليست ناتجة عن التوسع في الاستثمارات القصيرة الأجل، بل بسبب أزمات السيولة حسب تقدير الباحث.

11. النتائج والتوصيات

النتائج: يمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

1. للسيولة دور كبير وايجابي في كفاءة إدارة رأس المال العامل للمصرف والتي تنعكس على أدائها.
2. للدورة النقدية علاقة عكسية مع كفاءة إدارة رأس المال العامل في المصارف الليبية.
3. لا يوجد أثر للرفع المالي على أداء مصـــرف التجارة والتنمية وبالتالي على كفاءة رأس المال العامل.

التوصيات:

1. في ظل تغير قانون المصارف الليبي وإضافة صيغ التمويل الإسلامي المجازة قانونا، نحث المصرف على تحديد الصيغ التي تتماشى مع قدرة المصرف المالية وقدرة الكادر الوظيفي لزيادة معدل السيولة السريعة من خلال الاستثمارات قصيرة الأجل.
2. تطوير نماذج قياسية تصلح لقياس كفاءة إدارة رأس المال العامل تتفق مع صيغ التمويل الاسلامية المستخدمة بمصرف التجارة والتنمية.

المراجـــع

1- الجمل ، أســـامة امحمد ســـالم. (2019). أثر إدارة راس المال العامل على ربحية المصـــارف التجارية العاملة في ليبيا " دراسة تطبيقية على مصرف التجارة والتنمية". تأليف مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، المؤتمر الأكاديمي الثالث لدراسات الاقتصاد والاعمال " الواقع الاقتصادي والسياسي في ليبيا واستشراف المستقبل" مصراتة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة مصراتة (الصفحات 586-605). .

2- بابكر، الجيلي محمد الحسن ؛ و صالح، هلال يوسف. (2015). تقويم كفاءة راس المال العامل بالمصارف السودانية. مجلة العلوم الاقتصادية، الاصدار 16، العدد 1، الصفحات 261-278.

3- Mohamad, N. E., & Saad, N. B. (2010, November). Working Capital Management: The Effect of Market Valuation and Profitability in Malaysia. *International Journal of Business and Management, Vol.5, No.11*, pp. 140-147.

4- Amarjit Gill ،Nahum Biger & Neil Mathur .(2010) .The relationship between workimg capital management and the profitabilty: " evidence from United States .*Business and economics journal, vol 2010* ،pp.BEJ-10.

5- Awrahman, H. G., Omer, H. A., & Abdullah, H. A. (2021). Effect of Working Capital Management on The Financial Performance of Banks An Empirical Analysis for Banks Listed on The Iraq Stock Exchange . *LFU journal V. 6 , N. 6*, pp. 429-456.

6- Dong, H. P., & Su, J. T. (2010). The relationship between working capital mangement and profitability: a Vietnam Case. *International research journal of finance and economics, No.49*, pp. 59-67.

7- Ganesan, V. I. (2007, Fall). An analysis of working capital management effeciency in telecommunication equipment industry. *River Academic Journal, Vol. 3, N0.2*.
8- Lazaridis, I., & Tryfonidis, D. (2006). relationship between working capital management and profitability of listed companies in the Athens stock exchange. *Journal of financial management and analysis, vol.19, No.1*, pp. 19-25.
9- Pouraghajan, A., & Emamgholipourarchi, M. (2012). Impact of working capital management on profitability and Market evaluation of the companies listed in Tehran Stock Exchange. *International journal of business and social science, Vol.3, No.10*, pp. 311-318.
10- Ojha, Puspa Raj .(2019) .Working capital management and its impact on the profitabilty of puker international co.ltd .*NCC journal, vol. 4, No.1*.
11- Quang , N. H. (2017). Impact of Working Capital Management to Business Efficiency of Association of Asia Pacific Airlines . *International journal of mechanical engineering and applications, Vol. 5, No. 4*, pp. 8-13.
12- Raheman, A., & Naser, M. (2007). Working capital management and profitability:"case of pakistani firms. *Review of business research papers, , Vol.13, No.1*, pp. 279-300.
13- Yagyadeep Shrimali .(2017) .Liquidity and working capital management . *international journal of academic research and development, vol.2, No,5* ، الصفحات 798-801.
14- yahaya, A., & Bala, H. (2015). Working capital management and financial performance of deposit money banks in Nigeria. *research Journal of Finance and accounting, vol.16, No.16*.
15- Yeboah, B., & Yeboah, M. (2014). The effect of working capital management of Gana Banks on profitability. *International journal of business and social sceince, vol.5, No.10*, pp. 294-306.

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 1 يونيو 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

Economic Analysis of China's Misery Index Using the Hanke Indicator

Ahmed Abu Bakr Abd Elaziz
Lecturer at The Higher Institute for Computer and Information Technology
El Shorouk Academy–Egypt
ahmedabubakr693@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024.02.11 تاريخ القبول: 2024.03.31 تاريخ النشر: 2024.04.10

Abstract:

This study aimed to target the misery index in China using the Hank scale during the period from 1990 to 2022. The economic analysis of the components of this index, represented by "inflation rate, unemployment rate, interest rate, and per capita GDP growth rate," was conducted to verify the following hypothesis: "The misery index reflects the continuous evolution of the Chinese economy over the years," depending on the analytical approach. One of the most important findings of the study is that the economic misery index in China during the period from 1990 to 2022 recorded its highest value in 1994 at 31.5%, due to the inflationary pressures, and its lowest value reached -2.9% due to a decrease in the inflation rate, unemployment rate, and interest rate, as well as an increase in the per capita GDP growth rate. The period from 2009 to 2022 witnessed fluctuations in the economic misery index between increase and decrease, as the Chinese economy was affected by the global economic crisis, in addition to the coronavirus and its repercussions on the global economy.

Keywords: *Economic misery, Hanke Index, China.*

التحليل الاقتصادي لمؤشر البؤس في الصين باستخدام مقياس هانكي (HMI)

أحمد أبوبكر عبدالعزيز
المعهد العالي للحاسبات والمعلومات– أكاديمية الشروق –مصر
ahmedabubakr693@gmail.com

الملخص

استهدفت هذه الدراسة مؤشر البؤس في الصين باستخدام مقياس هانك خلال الفترة 1990–2022، حيث تم التحليل الاقتصادي لمكونات هذا المؤشر والمتمثلة في "معدل التضخم، معدل البطالة، سعر الفائدة، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي" للتحقق من صحة الفرضية التالية "مؤشر البؤس هو انعكاس للتطور المستمر للاقتصاد الصيني على مر السنين"، اعتماداً على المنهج التحليلي. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن مؤشر البؤس الاقتصادي في الصين خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2022 سجل

أعلى قيمة له في عام 1994 بلغ 31.5% ويعود اسباب هذا الارتفاع إلى معدل الضغوط التضخمية، وأدنى قيمة له بلغت –2.9% بسبب انخفاض معدل التضخم، وانخفاض معدل البطالة وسعر الفائدة وارتفاع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وشهدت الفترة من عام 2009 إلى عام 2022 تذبذب في مؤشر البؤس الاقتصادي بين الارتفاع والانخفاض حيث تأثر الاقتصاد الصيني بالأزمة الاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى فيروس كورونا وتداعياته على الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: *البؤس الاقتصادي، مقياس هانكي، الصين.*

1. INTRODUCTION

Maintaining a high growth rate for economic growth along with reducing inflation and unemployment rates are among the most important goals that all countries worldwide seek to achieve, as well as seeking economic policies that would raise the desired level of economic growth. Some studies such as (Ayyoub,Malik,Chaudhry,2011,64) suggest that the increase in the growth rate is partially due to the decrease in the inflation rate, while others (Tatoglu,2011,113) suggest that it is partially due to an increase in the inflation rate. Additionally, some studies such as (Chang-Shuai,Zi-Juan,2012,6) support that the increase in the growth rate is partially due to the decrease in unemployment rates. The issues of inflation, unemployment, and the deterioration of the economic growth rate are among the most significant economic problems faced by most countries worldwide over the past three decades. The continuous increases in both the inflation and unemployment rates have led to a continuous deterioration in the economic growth rate in most countries during the third millennium, thus negatively impacting the economic poverty index as well.

The economic misery index is considered a very important indicator in determining the general features of any country's economy. It constitutes a problem that no country is free from, whether developed or developing, but developing countries suffer severely from economic misery, as it constitutes a much greater source of concern than developed countries, which led researchers to Develop programs and plans to combat or reduce this indicator. The economic misery index is an indicator used to determine the extent of bad or good performance of the economy and the extent of the economic well-being of the country’s citizens. It is calculated simply by adding the unemployment rate and the inflation rate together. It has recently expanded to include other variables such as the interest rate and the growth rate of the gross domestic product, The increase in this indicator indicates a decline in economic activity and a decrease in consumption, leading to an increase in the economic and social burdens on the state.

2. RESEARCH PROBLEM

The problem of economic misery varies from one society to another and from time to time depending on the differences in economic, political and social conditions. China's ability to reduce rates of inflation, unemployment, and interest rates on lending, and increase the per capita GDP is a result of the strength of the Chinese economy, which was reflected in historical periods included in the study of the Misery Index in the Chinese economy. Hence, this study attempts to reveal the reality of economic misery in China.

3. RESEARCH HYPOTHESIS

The Research aims to test the following hypothesis:
"The China Misery Index is a reflection of the continuous development of the Chinese economy over the years."

4. RESEARCH IMPORTANCE

The importance of the Research stems from giving a comprehensive idea of the most important factors that lead to economic misery and the extent of China's ability to develop policies to solve them.

5. RESEARCH OBJECTIVES

The research aims to analyze the economic misery index in China during the period (1990-2022) in order to reach the reality of this problem and its causes, as the problem of economic misery is a reflection of the economic and social conditions of countries and determine the extent of bad or good macroeconomic performance.

6. RESEARCH METHODOLOGY

The research combines the methodologies of deduction and induction, as the researcher relies in his theoretical framework on the conclusions used in previous studies. The study also follows the analytical approach by estimating the economic misery index in China using the Hanke Indicator during the period 1990-2022.

7. THE LITERATURE REVIEW

The researcher reviewed a group of previous studies that specialized in studying the misery index in general, although studies that dealt with the development of this index are more rare. Below is a group of the most important studies repeatedly mentioned in the literature in this field that dealt with the topic of economic misery:

(Wang, N., Haroon Shah, M., Ali, K., Abbas, S., Ullah, S.,2019) This study empirically analyzes the impact of financial structure and poverty index on economic growth in Pakistan. The autoregressive distributed lag (ARDL) approach was employed to analyze the data, using time series data from 1989 to 2017. Gross Domestic Product (GDP) was used as the dependent variable, financial development index and poverty index as explanatory variables, and remittances, real interest rates, and trade openness as control variables. The empirical results indicate a long-term relationship between the variables included

in the model, poverty index, interest rates, trade openness, and remittances as the key variables influencing GDP in the long run. The government needs appropriate reforms in the financial and external sectors to achieve the desired level of economic growth in Pakistan.

The study (Al-Sharaa, Hajar, 2022) focused on calculating the misery index for the Iraqi economy for the period (1990-2018), as the problem of the study highlights that economic misery is increasing in breadth and intensity in Iraq due to the economic conditions to which the country is exposed, which was reflected in the time period included in the index study. Misery in the Iraqi economy. One of the most important findings of the study is that the Iraqi economy went through two important stages during the study period extending from 1990 to 2018 in measuring the economic misery index, as it witnessed fluctuation in these stages between rise and fall due to the economic conditions that the Iraqi economy went through, including siege and war. The State must reduce the causes of this problem by creating a clearly defined economic vision for the development of Iraq's economy for the well-being of all members of Iraqi society and the improvement of their quality of life.

Study (lopez,2022) This study aimed to analyze the relationship between tourist departures from Mexico and a modified misery index to measure the effect of the loss of well-being, measured in terms of this index, on the number of outbound tourists. The results indicate that increases in the misery index have negative effects on the number of outbound tourists. Conversely, there is no statistically significant effect of tourist departures on the misery index. The results also suggest that the depreciation of the national currency exerts a positive effect on the misery index. Finally, based on the historical decomposition analysis, it was verified that the misery index was not closely related to outbound tourism during the first COVID-19 wave.

Study (DAS, BROWN , MCFARLANE, 2023) examined the relationship between economic misery and remittances in Jamaica from 1985 to 2019. To measure economic misery, we use the Okun and Hanke misery indices. The study concluded at two key findings after applying vector error correction modelling, Granger causality testing, and controlling for potentially confounding factors. First, we find cointegration between remittances and our measures of economic misery. Second, there is bidirectional Granger causality between remittances and economic misery. One implication of our finding is that Jamaican policymakers could reduce economic misery through policies to increase remittance flows, such as providing more incentives for migrants to remit.

Based on the brief presentation of previous studies, it is clear that there are some aspects in which this study agrees and differs from previous studies, perhaps the most important of which are:

A. The current study is similar to the study (Al-Sharaa, Hajar, 2022) in estimating the economic misery index using the Hankey index to judge the level of well-being within a society.

B. The current study differs from previous studies in that it deals with the development of the misery index in China and the components of this index, which are (inflation rate, unemployment rate, nominal interest rate, growth rate of per capita GDP).

8. RESEARCH DIVISIONS

Bottom of Form

To address the raised issue, we divided the research paper into two sections with a focus on the interconnection and sequence between the sections, as follows:

- The first section: The theoretical framework of the study.
- The second section: Economic analysis of China's misery index using the Hanke index.
- Conclusion:

-Results

-Recommendations

The First Section: The theoretical framework of the study.

1. The concept of the economic misery index.

The economic misery index is one of the most important early attempts to develop a comprehensive index that includes a set of indicators to track the overall economic conditions. Arthur Okun defined it as the sum of the average unemployment rate and the annual inflation rate for a specific country's economy (Chamberlin,Yueh,2006,314).

The economic misery index is one of the most important early attempts to develop a comprehensive index that includes a set of indicators to track the overall economic conditions. Harvard Economist Robert Barro created what he dubbed the "Barro Misery Index" (BMI), in 1999 The BMI takes the sum of the inflation and unemployment rates and adds to that the interest rate, plus (minus) the shortfall (surplus) between the actual and trend rate of GDP growth. Arthur Okun defined it as the sum of the average unemployment rate and the annual inflation rate for a specific country's economy (Barro,1999). If this index increases, both consumers, companies, and investors become less confident in the future and delay making spending decisions, and also helps determine the economic performance of the average citizen (Kolaneci, et al ,2016,10).

In the late 2000s, Johns Hopkins economist Steve Hanke built upon Barro's misery index and began applying it to countries beyond the United States. His modified misery index is the sum of the interest, inflation, and unemployment rates, minus the year-over-year percent change in per-capita GDP growth (Hanke,2011).

2. Explanation of each measurement variable Economic misery.

2.1. Inflation%: Inflation negatively affects economic growth in the medium and long term, and the magnitude of this effect was much greater in the case of industrialized countries compared to developing countries. The monetary supporters of this opinion have relied on the fact that inflation negatively affects economic growth through many shortcomings related to reducing production, which can be stated as follows:

A. Inflation causes an increase in both production costs and risk, which negatively affects investment.

B. Inflation creates uncertainty about future revenues and thus negatively affects investment.

C. Inflation reduces the real value of financial assets and encourages people to save in non-productive assets such as precious metals or real estate, thus lowering the growth rate.

D. Inflation is likely to reduce the efficiency of the financial system, and many governments resort, through common monetary policy tools, to tighten credit extended by financial institutions.

E. Inflation negatively affects capital flows in anticipation of a decline in the value of the national currency (Chamoun, 2017,18).

2.2. Unemployment%: There is no doubt that unemployment is a problem facing developed and developing countries alike, as it represents a major challenge and imbalance in the labor market for countries of the world, including China. Unemployment rates have increased after the global economic crisis, as unemployment rates have risen even in developed countries, which indicates inefficiency. In the use of the workforce as well as the available resources, aiming to achieve full employment represents one of the basic economic goals of any government in any country. There are many studies that confirm the existence of a relationship between the economic growth rate and the unemployment rate. The study of the relationship between economic growth and the unemployment rate received attention from Arthur Okun in 1962, who explained that there is an inverse relationship between the growth rate in the gross domestic product and the change in the rate of unemployment (Al-Shennawi,2018,14).

2.3.The nominal interest rate%: is the price determined by the monetary authority represented by the central bank. Perhaps the distinction between the real and nominal interest rates is of great importance because it is one of the factors influencing the decisions of creditors and debtors is the real return on investment and lending and the real cost of borrowing for debtors (Bourqaba,2013,187).

There is a difference between interest rates according to their maturity dates. There are interest rates for bonds with various maturities, and there are interest rates for treasury bonds (90 days) and one-year and 30-year treasury bonds. The structure of interest rates indicates the maturity dates of these bonds with different terms (European Parliament,1999,10). There are loans for overnight financing that have a maturity of one day. There are also some rare bonds with a maturity exceeding 90 days, while there are treasury bonds with a maturity of 90 days. 9-month commercial papers, 30-year government bonds, and so on. The lender who wants to lend money for a period of time ranging between one day and 30 years must be able to find bonds that allow him to work according to this period (Mayer, et al.,2002,129).

2.4.Per capita GDP%: This means the average per capita share of GDP, after dividing the real gross domestic product by the number of population (Acocella,2002,196). The greater the increase in the per capita income rate, the greater the rate of economic growth. For the country, the average per capita GDP or gross domestic product has an inverse relationship with economic misery, and a high per capita GDP leads to economic growth, and this in turn has a positive effect on reducing the country's economic misery index.

3. Indicators measuring the economic misery index:

The indicators measuring the economic misery index have varied according to the diversity of definitions, as Okun's definition is used to calculate the misery index (Ali,et al,2014,6):

OMI=Inf+Un (1).

OMI as it refers to the Okun misery index.

INF: Inflation Rate%.

UN : Unemployment rate%.

But at the same time, the Okun index(OMI) is considered a flawed measure of misery because it does not take into account economic growth data or per capita GDP growth data.

But according to Robert Barrow's definition, he was calculated using the following equation (Lechman,2009,9).

BMI=Inf+Un+i-GDP (2).

BMI as it refers to the Barrow misery index.

i: Nominal Interest rate%.

GDP: Gross Domestic Product growth rate%.

Also, through what Steve Hank knew, he calculated it through the following equation (OkonJI,Clement,2019,76).

HMI: Inf+Un+i-GDPPercapita (3).

HMI as it refers to the Hanke misery index.

GDPPercapita: Growth rate of per capita GDP.

4. Historical trends in the economic misery index:

4.1. The misery index and the growth rate of per capita GDP have an inverse relationship: historically, when the economy is doing well and people's incomes are improving, the misery index tends to be low, and when the economy is bad, the misery index tends to be high. This is because when the economy grows, companies hire more workers, the unemployment rate is lower and thus the standard of living of citizens improves. Additionally, when the economy is growing, prices tend to be stable or even decline, keeping inflation in check.

4.2. The 1970s were a period of high misery: The 1970s were a period of high inflation and high unemployment, resulting in a high misery index. This was due, in part, to the oil crisis, which caused oil prices to rise. As a result, the cost of producing goods increased, and companies had to raise prices to maintain their profit margins. In addition, the Vietnam War caused government spending to increase, leading to inflation.

4.3. The 1980s were a period of low misery: The 1980s were a period of economic growth and low inflation, which led to a low misery index. This was due, in part, to the policies of President Ronald Reagan, who implemented supply-side

economics. This included lower taxes and reduced government regulations, which encouraged companies to invest and grow. In addition, the Federal Reserve raised interest rates to combat inflation, which helped keep prices stable.

4.4. The 2008 financial crisis led to a period of high misery: The 2008 financial crisis was a period of economic turmoil, which led to a high misery index. The crisis was caused, in part, by the housing bubble, which burst, causing housing prices to fall. This led to the subprime mortgage crisis, causing many major banks to default. In addition, the crisis led to a recession, causing corporate layoffs, which led to a rise in the unemployment rate.

The misery index and GDP per capita growth rate have a complex relationship, as both factors influence each other. Understanding historical trends in the Misery Index and GDP per capita growth can help policymakers make informed decisions about the economy.

The Second Section: Economic analysis of China's misery index using the Hanke index.

Calculating the economic misery index according to Hank (HMI) In the Chinese economy during the period 1990-2022. The Hank index in China was calculated by combining the inflation rate, unemployment rate, and nominal interest rate, from which the per capita GDP growth rate was derived, as explained in the first Section and As indicated in table number (1)

Table No. (1) Shows
the Evolution of the Economic Misery Index for China
during the period (1990-2022)

Year	(1)Inf%	(2)Un%	(3)i%	(4)GDPC%	(5)HMI=1+2+3-4
1990	3	1.6	6.5	2.4	8.7
1991	3.5	2.4	5.3	7.8	3.4
1992	6.3	2.4	6.7	12.8	2.6
1993	14.6	2.7	10.9	12.6	15.6
1994	24.2	2.9	16.2	11.8	31.5
1995	16.7	3	15.3	9.8	25.2
1996	8.3	3.1	11.7	8.8	14.3
1997	2.7	3.2	9.6	8.1	7.4
1998	-0.77	3.2	6.6	6.8	2.2
1999	-0.41	3.3	6.8	6.7	2.9
2000	0.26	3.1	3.9	7.6	-0.34
2001	0.72	3.6	4.4	7.6	1.12
2002	-0.77	4	3.9	8.4	-1.27
2003	1.16	4.3	3.8	9.4	-0.14
2004	3.88	4.2	2.6	9.5	1.2
2005	1.82	4.2	3.4	10.7	-1.28
2006	1.46	4.1	3.6	12.1	-2.9
2007	4.75	4	4.5	13.6	-0.35
2008	5.86	4.2	3.6	9.1	4.6

2009	-0.7	4.3	4.8	8.9	-0.5
2010	3.31	2.9	2.3	10.1	-1.6
2011	5.41	4.1	4	9	4.5
2012	2.62	4.1	6.2	7.1	5.8
2013	2.63	4.1	6.4	7.1	6
2014	2	4.1	6.5	6.8	5.8
2015	3.87	4.13	8.3	6.4	9.9
2016	4.07	4.15	7	6.2	9
2017	4.27	4.17	4.4	6.3	6.5
2018	2.1	4.9	2.9	6.3	3.6
2019	2.9	5.2	5.9	5.6	8.4
2020	2.4	5.6	6.2	2	12.2
2021	1	5.1	0.8	8.4	-1.5
2022	2	5.3	4.1	3	8.1
Average	**4.1**	**3.8**	**6.03**	**8.1**	**5.8**
Minimum	**-0.77**	**1.6**	**0.80**	**2**	**-2.9**
Maximum	**24.2**	**5.6**	**16.2**	**13.6**	**31.5**

Source: The researcher prepared it using World Bank data.

The Table Number (1) Refers to the Following:

1.Inflation Rate(Inf):

It is evident from Table 1 and Figure 1 the evolution of the inflation rate in the prices paid by consumers in China during the period 1990-2022, and the maximum inflation rate in China reached about 24% in 1994. The Chinese attribute the primary cause of inflation pressure to the rapid opening-up measures and economic reforms, which led to a wave of disturbances and the famous Tiananmen Square protests, causing an increase in inflation rates, widespread corruption, and heightened expectations of political and economic change, contributing to increased public anger and protests. This prompted the Chinese government to control the high inflation rates resulting from the hoarding policy followed by the monopolizers of scarce goods in order to raise their prices and thus reap more profits.

In the mid-1990s, the Chinese economy was somewhat exposed to the Asian crisis, but internal factors such as massive annual growth of over 10 percent had a negative impact. Despite the economic turmoil and the fear of significant inflation, the government at that time resorted to raising interest rates and reevaluating investment projects. This naturally led to a decline in the economic growth rate, but inflation decreased from 17 percent in 1995 to 8 percent in 1996.

The inflation remains one of the major challenges threatening the Chinese economy, and the World Bank data indicates that the inflation rates in China, based on the Consumer Price Index, which is the primary indicator of inflation in China, jumped from 4.8% in 2007 to 5.9% in 2008. Then it decreased in 2009 to a rate of -0.7% due to the repercussions of the global financial crisis, then it returned to rise to 3.3% and 5.5% in 2010 and 2011 respectively, as shown in figure (1).

In 2022, the Consumer Price Index in China, a key measure of inflation, rose by 2 percent on an annual basis compared to the government target of around 3 percent. China has relaxed its strict measures to prevent the spread of the known COVID-19 virus, known as zero COVID, lifted lockdowns, and suspended regular testing.

Figure No. (1): Inflation rate in China during the period 1990-2022:

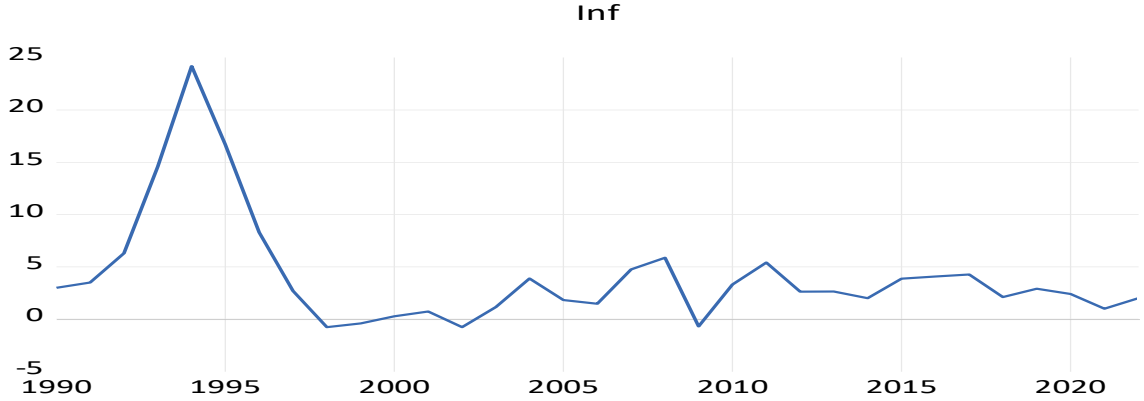

Source: Prepared by the researcher using the Eviews12 program and data from Table (1).

2. Unemployment Rate(UN):

It is clear from Table (1) and Figure (2) the evolution of the unemployment rate in China during the period 1990-2022, and the average unemployment rate during that period was about 3.8%. The unemployment rate was about 1.6% in 1990, then rose to about 4.2% in 1991, and increased to 7.2% in 1994. During the period from 1995 to 2001, the unemployment rate increased slightly, not exceeding 4%, where it reached 3% in 1995 until it reached 8.3% in 2001. The period since 1995 was characterized by a slowdown in the growth of the number of jobs offered by the village's municipal institutions, leading to a decrease in the employment rate, in addition to a reduction in the state-owned companies from 118,000 companies in 1995 to 50,000 companies in 2000 (Ben Atallah, 2020).

Since 2002, the unemployment rate has been on the rise, exceeding 3%, reaching 4% in 2002. In 2020, the unemployment rate in China reached 5.6%, which can be attributed to the impact of the outbreak of coronavirus in 2019 on chinese economy, as it was the first epicenter of the infection. However, the Chinese job market remained generally stable in 2021, with the urban unemployment rate in China reaching 1.5%, marking a decrease of 5.0% from the previous year. China was able to create 69.12 million job opportunities in urban areas during this year, an increase of 830,000 compared to the previous year - 2020 - according to Ning Jizhe, the head of the National Bureau of Statistics of China.

In 2022, the unemployment rate rose to approximately 5.3%, and this can be attributed to the decrease in domestic demand for cars as well as the tension in the relationship with the United States of America (Cowen, 2022).

Figure No. (2): Unemployment rate in China during the period 1990-2022:

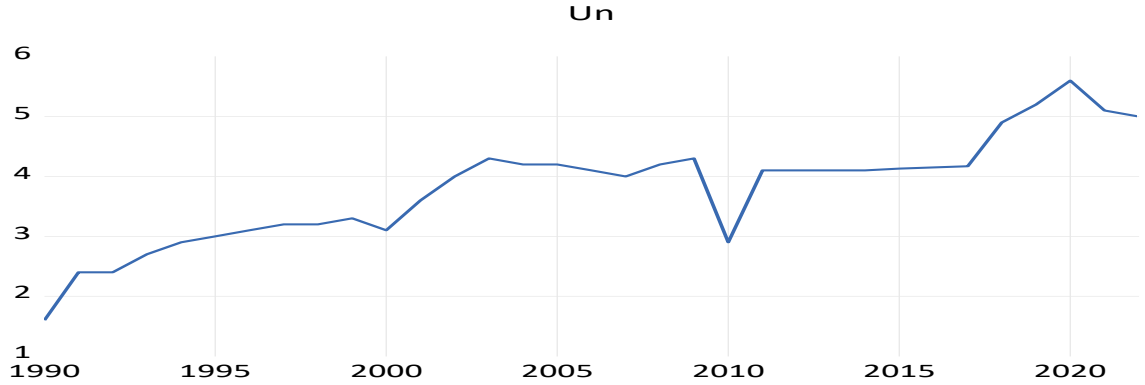

Source: Prepared by the researcher using the Eviews12 program and data from Table (1).

3.Nominal Interest rate%:

The interest rate in China was the highest at a rate of 16.2% in 1994, while the lowest rate was 0.80% in the year 2021 as shown in Figure (3). Average interest rate during the study period was about 6.03%. The period from 1993 to 1997 witnessed an increase in the nominal interest rate to reduce cash flows and decrease the inflation resulting from the continuous increase in the money supply from 77.79% to 100.02% between 1990 and 1993 due to the increase in the money supply to cover the budget deficit. It decreased to 96.5% in 1994 and gradually increased from 99.02% to 153.6% from 1995 to 2003, then fluctuated from 149.79% to 202.1% between 2004 and 2015, reaching a peak of 207% in 2016 (Azzou, 2022, 65). The period from 2012 to 2016 witnessed an increase in the nominal interest rate, followed by a decrease in 2017 and 2018 to about 4.4% and 2.9% respectively, followed by fluctuations between an increase to about 5.9% and 6.2% during the years 2019, 2020, and a decrease in 2021, 2022.

Figure No. (3): Nominal Interest rate in China during the period 1990-2022:

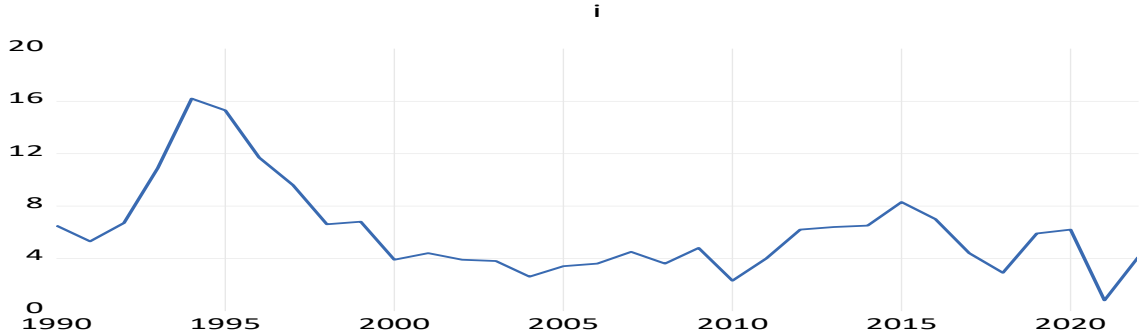

Source: Prepared by the researcher using the Eviews12 program and data from Table (1).

4.Growth rate of per capita GDP%:

The growth rate of per capita GDP in China recorded its highest percentage at 13.6% in 2007 due to the Chinese economy's ability to achieve the highest economic growth rate in the country's history, reaching about 14.2%, which had a positive impact on the improvement of the per capita GDP. The lowest percentage was 2% in 2020 due to the economic contraction resulting from the spread of the coronavirus, and the average growth rate of per capita GDP from 1990 to 2022 was about 8.1%, as shown in Table (1) and Figure (4).

The period from 2008 to 2020 witnessed fluctuations in the per capita GDP growth rate, as the overall GDP growth rate in China was affected by the global economic crisis, in addition to the coronavirus and its repercussions on the global economy. Despite this, the Chinese economy was able to achieve economic recovery in 2021, with the per capita GDP growth rate improving to about 8.4%, and the standard of living of the Chinese people in 2021 increased, with per capita disposable income reaching 35,128 yuan, an increase of 8.4% annually in nominal value (https://www.alarabiya.net). China has been able to lead the world in both economic development and pandemic control, according to the National Bureau of Statistics, which warned at the same time of the triple pressure represented by demand contraction, supply shocks, and weak expectations amid an increasingly complex external environment.

Figure No. (4): Growth rate of per capita GDP% in China during the period 1990-2022:

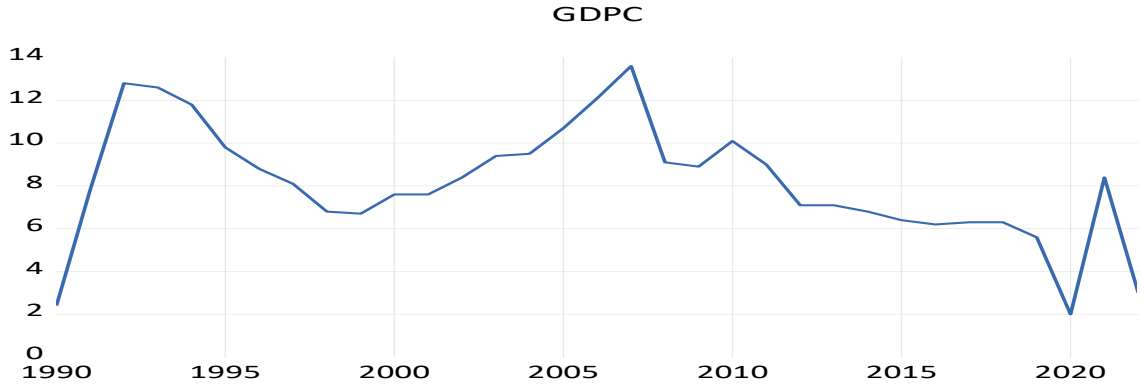

Source: Prepared by the researcher using the Eviews12 program and data from Table (1).

5. Hanke misery index(HMI):

The table number (1) and figure number (5) show that the economic misery index in China recorded its highest value during the study period in 1994, reaching 31.5%. Despite the increase in the per capita GDP growth rate, this rise in the misery index is attributed to the inflationary pressures and the tightening monetary measures by the Chinese central bank through raising interest rates. In 2006, the economic misery index recorded its lowest value of -2.9% due to the decrease in the inflation rate, as well as the decline in the unemployment rate and interest rate, and the increase in the per capita GDP growth rate due to the improvement in the economic situation, especially since China's accession to the World Trade Organization in 2001. However, this index rose again in 2008 to reach 4.6% due to the increase in the inflation rate.

The period from 2009 to 2021 witnessed fluctuations in the economic misery index between rise and fall due to the fluctuations in the per capita GDP growth rate, as the GDP growth rate in China was affected by the global economic crisis, in addition to the coronavirus and its repercussions on the global economy. However, the Chinese economy was able to achieve economic recovery in 2021, as the per capita GDP growth rate improved to about 8.4%, and the standard of

living of the Chinese people increased in 2021, which had a positive impact on reducing the misery index to -1.5%.

In 2022, the economic misery index rose to about 8.1% due to a decrease in the per capita GDP growth rate, as a result of the decline in the GDP growth rate to one of its worst levels in nearly half a century. The fourth quarter of 2022 was heavily affected by strict COVID-19 related restrictions and a slowdown in the real estate market, increasing pressure on policymakers to unveil further stimulus this year. However, for the whole of 2022, the GDP grew by 3%, significantly lagging behind the official target of about 5.5% and falling far behind the 8.4% growth in 2021. (https://www.ajnet.me/)

Figure No. (5): Hanke misery index(HMI) in China during the period 1990-2022:

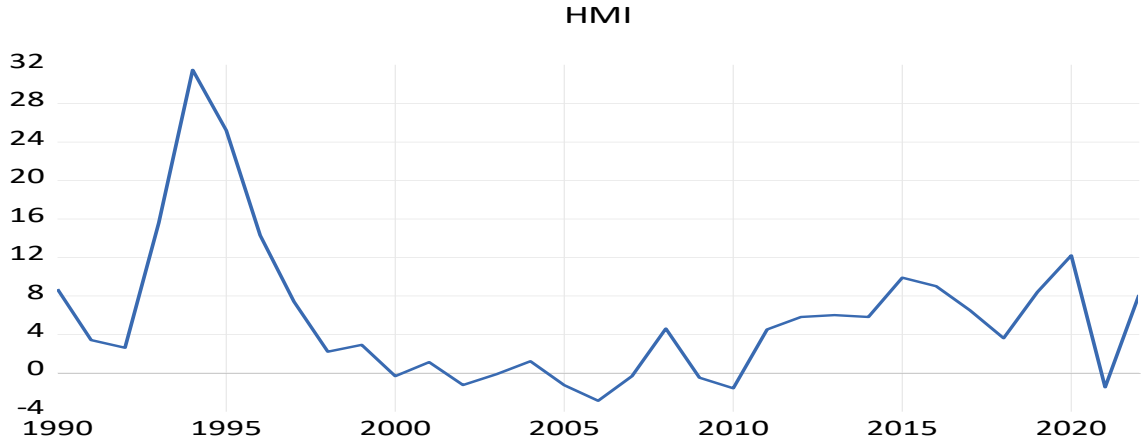

Source: Prepared by the researcher using the Eviews12 program and data from Table (1).

CONCLUSION

RESULTS

This study aimed to target the misery index in China using the Hanke scale during the period 1990-2022. The reason for choosing this scale is that it takes into account the inflation rate, unemployment rate, nominal interest rate, and per capita GDP growth rate. The economic analysis of this index was conducted to verify the following hypothesis: "The misery index reflects the continuous development of the Chinese economy over the years, where a descriptive analytical approach was adopted." Among the most important findings of the study:

1. The economic misery index in China during the period from 1990 to 2022 recorded its highest value in 1994, reaching 31.5%. The reasons for this increase are attributed to the inflationary pressures and monetary tightening measures by the Chinese central bank through raising the interest rate.
2. The economic misery index recorded its lowest value in 2006, reaching -2.9% due to a decrease in the inflation rate, unemployment rate, and interest rate, as well as an increase in the per capita GDP growth rate due to the improvement in the economic situation, especially since China's accession to the World Trade Organization in 2001.
3. The Chinese economy managed to achieve economic recovery in 2021, as the per capita GDP growth rate improved to about 8.4%, and the standard of living

of the Chinese people increased in 2021, which had a positive impact on reducing the poverty index to -1.5%.

4. The economic misery index is expected to rise to about 8.1% in 2022 due to the decrease in the per capita GDP growth rate, as the activity in the fourth quarter of 2022 was affected by the slowdown in the real estate market, increasing pressure on policymakers to unveil further stimulus this year.

The study recommends the following:

1. The Chinese government will continue its economic role and continuous intervention in drawing up economic plans and policies, which will reflect positively on achieving economic development goals, reducing the rate of inflation and unemployment, achieving greater social justice, and reducing the economic and social gaps between different social classes.
2. Continued interest in investing in sustainable economic development and economic diversification by promoting innovation, developing and raising the level of individual income, and achieving economic, social and environmental progress that includes all segments of society.
3. Reducing interest will have a positive impact on the real estate and foreign trade sector and will encourage exports, through expanding lending to individuals who work in “flexible” jobs such as taxi drivers, electronic store owners, and truck drivers, as well as providing long-term, lower-interest loans to small companies.
4. Reducing interest rates alone will not solve the economic issues in China without a plan to address youth unemployment, achieve stability in the real estate market, and resolve high regional government debts, which will help build a consumer safety net to accelerate and initiate sustainable recovery.

FUTURE RESEARCH

The researcher suggests additional research areas that can be conducted in the future, such as:

- The Impact of Misery Index on the Difference in income distribution
- The Impact of Misery Index on Foreign Direct Investment.
- Measuring the Effect of the Misery Index on International Tourist Departures.

REFERENCES

Acocella N,(2002), Zasady polityki gospodarczej, Wydawnictwo Naukowe PWN, Warszawa.

Ali, Amjad, et al,(2014), Human Capital Outflow and Economic Misery:Fresh Evidence for Pakistan, Munich Personal RePEc Archive,paper No. 57678.

Al-Sharaa, Hajar, (2022), Estimation of the economic misery index in the Iraqi economy for the period (1990-2018).

Al-Shennawi,Muhammad,(2018), Testing the Validity of Okun's Law in the Case of the Egyptian Economy Using the ARDL Methodology, Journal of Business Research, Zagazig University, Volume (40), Issue (3) 14.

Ayyoub, M., Chaudhry, I. S., & Farooq, F. (2011), "Does inflation affect economic growth? The case of Pakistan", Pakistan Journal of so-cial sciences, Vol. 31, No. 1.

Azzou,(2022), Monetary policy and inflation targeting policy A standard comparative study between the United States of America and china during the period 1990-2019, Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE, Vol.5, No.1.

Barro, Robert J. (1999), "Reagan vs. Clinton: Who's the economic champ?", Business Week, February.

Ben Atallah,(2020), Unemployment Situation and Employment Strategy in China, International Meeting Government strategy to eliminate unemployment and achieve sustainable development, Faculty of Economic and Commercial Sciences, University of M'sila.

Bourqaba, Shawqi,(2013), Finance in Conventional and Islamic Banks, Modern World of Books, Jordan.

Chamberlin, Graeme, Yueh, Linda Y.(2006), Macroeconomics, London: Thomson Learning.

Chamoun,Ahmed, (2017), The Impact of Inflation on Economic Growth in the Kingdom of Saudi Arabia: An Econometric Study 1986-2015, Scientific Journal of Economics and Trade, Ain Shams University, Volume (47), Issue (1).

Chang-Shuai, L., Zi-juan, L.(2012), "Study on the relationship among Chinese unemployment rate, Economic Growth and inflation ", Advances in Applied Economics and Finance, Vol. 1, (1).

Cowen T,(2022), The Rise and fall of the Chinese Economy 2022, http://ara.agromassidavu.com/bezrabotica-v-kitae-osnovnie-prichini-page-445080.

DAS , L.B. AND A. MCFARLANE (2023), ECONOMIC MISERY AND REMITTANCES IN JAMAICA, JOURNAL OF ECONOMIC DEVELOPMENT, Volume 48, Number 2, The Economic Research Institute, Chung-Ang University, vol. 48(2).

European Parliament,(1999), The determination of interest rate, working paper.

Fernandez,Sanchez ,(2022), Measuring the Effect of the Misery Index on International Tourist Departures: Empirical Evidence from Mexico, Departures: Empirical Evidence from https://doi.org/10.3390/economies10040081.

Kolaneci, And et. al, (2016),Estimating Barro misery index in democratic states with application in Albania2005-2014, European Center for Science Education and Research,Vol.(4).

Lechman, E. (2009). Okun's and Barro's misery index as an alternative poverty assessment tool (Working Paper, Munich Personal Repec Archive, No. 37493).

Mayer, et al., 2002, Money, Banking, and the Economy, translated by Mr. Abdul Khaleq, Al-Marikh Publishing House, Riyadh.

OKONJI, Okebuno Sunday, Clement, Igbanugo Izuchukwu, (2019), Macroeconomic Performance and Economic Wellbeing in Nigeria: Evidence From Hanke's Misery Index, International Journal of Economics and Management Studies, Vol(6),Issue,(6).

Steve H. Hanke (March 2011). "Misery in MENA". Cato Institute: appeared in Globe Asia.

Tatoglu,F . Y. (2011), "The long and short run effects between unemp-loyment and economic growth in Europe', Dogus Universitesi Der-Gisi, Vol. 12,No. 1.

Wang, Nianyong, Muhammad Haroon Shah, Kishwar Ali, Shah Abbas, and Sami Ullah,(2019), "Financial Structure, Misery Index, and Economic Growth: Time Series Empirics from Pakistan" Journal of Risk and Financial Management 12, no. 2: 100. https://doi.org/10.3390/jrfm12020100.

WEBSITES

http://www.worldbank.com

https://www.alarabiya.net

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 1 يونيو 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

واقع تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة لمعيار(20) للإنتوساي ومدى توافقها مع قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي رقم (19)لسنة(2013)

عائشة ادريس جاد المولى ابوبكر
جامعة محمد بن علي السنوسي الاسلامية
nwnamwsy@gmail.com

زينب رجب شحات صداقة
أستاذ المحاسبة المشارك جامعة عمر المختار
Zainab.sadaga@omu.edu.ly

خالد محمد رحيل سالم
أستاذ المحاسبة المشارك جامعة عمر المختار
Khaled.salem@omu.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024.02.03 **تاريخ القبول: 2024.03.10** **تاريخ النشر: 2024.03.17**

الملخص

هدفتِ الدراســة إلى التعرُّفِ على واقع تطبيق ديوان المحاســبة اللِّيبيّ لمبادئ الشَّــفافية والمســاءلة لمعيار(20) للإنتوساي، وتوافقها مع قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة اللِّيبيّ رقم (19) لسنة (2013)؛ وذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى جزأينِ: الأول: دراسة نظريَّة مقارنة لمبادئ الشَّفافية والمساءلة وفقًا لمعيار (20) للإنتوساي؛ ومدى توافقها مع قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة اللِّيبيّ رقم (19) لسنة (2013)، والجزء الثاني: الدراسة الميدانيَّة لواقع التَّطبيق، وتمَّ توزيع (148) قائمة استقصاءٍ على موظفي ديوان المحاسبة في الجبل الأخضر، وتمَّ استرداد (80) منها قابلة للتحليل الإحصائي؛ وخلصت الدراسة المقارنة إلى أنَّ هناك توافقٌ بين هذه المبادئ وقانون الديوان؛ غير أنه توجد بعض البنود غير متوافقة مع نصوص القانون؛ منها أنَّ الديوان لا يقوم بالتواصل بصفة منتظمة مع وسائل الإعلام حول أنشطته وحول نتائج عمليَّات الرقابة التي يقوم بها؛ وتوصَّلتِ الدراسة الميدانيَّة إلى أنَّ الديوان يلتزم بمبادئ الشفافية والمساءلة وفقًا لمعيار (20) للإنتوساي بصفة عامة، ويوجد أوجه للقصور في الالتزام ببعض المبادئ .

الكلمات المفتاحية:

ديوان المحاسبة اللّيبي، مبادئ الشَّفافية والمساءلة لمعيار(20) للإنتوساي، قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي رقم (19) لسنة (2013).

The Application Status of Transparency and Accountability Principles in INTOSAI Standard 20 and Its Compatibility with Libyan Law on the Reorganization of the Libyan Audit Bureau, Law No. 19 of 2013

Aeshah Adrees Jadulmawlay Abubaker
Muhammad bin Ali Al-Senussi Islamic University
Zainab R.Shahat Sadaga
Omar al-Mukhtar university
Khaled Mohammed Rahil Salem
Omar al-Mukhtar university

Abstract

The aim of the study was to examine the actual implementation of transparency and accountability principles by the Libyan Audit Bureau in accordance with International Standard on Auditing (ISA) 20, and their compatibility with the Libyan Audit Bureau's Law No. 19 of 2013. The study divided into two parts: Theoretical comparative study of transparency and accountability principles according to ISA 20 and their alignment with the Libyan Audit Bureau's Law No. 19 of 2013.

Field study to assess the practical application. A total of 148 questionnaires were distributed to employees of the Audit Bureau in Al-Jabal Al-Akhdar, with 80 of them being retrieved and suitable for statistical analysis. The comparative study concluded that there is alignment between these principles and the law, although there are some provisions in the law that do not fully align with the principles. For example, the Audit Bureau does not regularly communicate with the media about its activities and the results of its audit operations. The field study found that the Audit Bureau generally adheres to the principles of transparency and accountability according to ISA 20.

Keyword*:* *Libyan Audit Bureau- Transparency and accountability principles of International Standard (20) of INTOSAI- Law on the Reorganization of the Libyan Audit Bureau, Law (19) of the year (2013).*

1- المقدمة

المنظمة الدوليَّة للأجهزة العليا للرَّقابة الماليَّة والمحاسبة (الإنتوساي) International Organization Of Supreme Audit Institutions (INTOSAI) هي منظمةٌ مهنيَّة مستقلَّة وغير سياسية تعمل على دعم أجهزة الرَّقابة العليا وتبادل المعرفة والخبرات والآراء بينها (المنظمة الدوليَّة للأجهزة العليا للرقابة الماليَّة والمحاسبة [الإنتوساي]،2019).

تتضمّن مبادئ الشفافية والمساءلة في المستوي الثَّاني **لإطار** المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI) the International Standards of Supreme Audit Institutions)، ويهدف معيار (20) للإنتوساي بعنوان "مبادئ الشفافية والمساءلة" إلى تحسين جودة عمل أجهزة الرقابة العليا، وهدف المبادئ تعزيز المساءلة والشفافية (Elhaddad,A ; Elhaddad,N & Alfadhli,M,2019) .

قرَّر ديوان المحاسبة في ليبيا تطبيق معايير الإنتوساي، ووقَّع اتفاق الالتزام مع مبادرة الإنتوساي للتنمية، والمنظَّمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في المغرب؛ وذلك من خلال تحديد الديوان لاحتياجاته ومساعدته لتطبيق المعايير (بشه،2017).

لذا نجد من الأهميَّة دراسة هذا الموضوع والذي يهدف للتعرُّف على واقع التزام ديوان المحاسبة الليبي بمبادئ الشَّفافية والمساءلة للإنتوساي من خلال الدراسة الميدانيَّة، بالإضافة لدراسة وتحليل لمبادئ الشفافية والمساءلة وفقا لمعيار (20) للإنتوساي، ومدى توافقها مع قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي رقم (19) لسنة (2013)؛ ويتطلب هذا التحليل دراسة دقيقة للمعيار الدولي للإنتوساي المتعلّق بالشفافية والمساءلة، ودراسة نصوص قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي؛ يشمل ذلك تحليل المبادئ والمفاهيم بين المعيار الدولي وبنود هذا القانون، وتحديد مدى توافقهما، وتحديد أيّ الأوجه يمكن تعديلها في بنود القانون في إطار العمل على تعزيز التَّطبيق الأمثل، وتحقيق أهداف المساءلة والشَّفافية؛ وتعزيز دور الديوان في الرَّقابة وتحسين جودة خدماته الرَّقابيَّة .

2. الدراسات السابقة:

تمَّ تناول هذه الدراسات بدايةً بالدراسات التي تَّمت على ديوان المحاسبة في البيئة الليبيَّة؛ ومن هذه الدراسات دراسة أوحيدة (2018) والتي هدفت إلى التعرف على مدى فاعليَّة إجراءات الرَّقابة المسبقة التي يمارسها ديوان المحاسبة الليبيّ على رقابة الأموال العامَّة، وخلُصَت إلى أنَّ إجراءات الرقابة الفنية والقانونيَّة والماليَّة المسبقة التي يمارسها الديوان تمتاز بالفاعليَّة. وهدفت دراسة الجهاني (2017) إلى التعرُّف على واقع الشَّفافية، ومدى توافرها في المؤسَّسات العامَّة الليبيَّة، والتعرف على أهمّ أسباب ومظاهر الفساد المالي، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصّلت إلى وجود ضعف في مستوى الإفصاح والشَّفافية .

بينما هدفت دراسة خلاط وميرة (2014) إلى التعرف على مدى إمكانيَّة تطبيق إجراءات رقابة الأداء من قِبَلِ مراجعي ديوان المحاسبة الليبي وفقاً لمتطلبات المعيار رقم (3100) الصادر عن منظمة الإنتوساي، وقد توصَّلت الدراسة إلى أنَّه يمكن تطبيق إجراءات رقابة الأداء؛ وهدفت دراسة Shariha.J(2014) إلى

فهم دور مراجعي ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي، وتوصَّلت إلى أنَّ المراجعين في ديوان المحاسبة ليس لديهم معرفة بمعايير الإنتوساي بالإضافة إلى ضعف تأهيلهمُ المهنيّ.

أمَّا الدراسات الدولية منها دراسة حسن والعبيدي (2020) هدفت إلى قياس مدى التزام ديوان الرقابة الماليَّة الاتحادي في العراق بتطبيق معيار الشَّفافية والمساءلة للإنتوساي، وتوصَّلت لعدم خضوع تقارير الديوان، والقوائم الماليَّة للمراجعة من قِبَلِ السلطة التشريعيَة، وفقاً لمتطلَّبات معايير الإنتوساي وضعف التواصل مع وسائل الإعلام؛ أمَّا دراسة Al-Hawatmeh(2018) تدرس إمكانيَّة تطبيق المبادئ الأساسية للرقابة الماليَّة وفقاً لمتطلبات المعيار 200 للإنتوساي، وأثره على الرَّقابة الداخليَّة في القطا ع العام، وأظهرت النتائج أنَّ تطبيق المبادئ الأساسيَّة يؤثر بشكلٍ كبيرٍ على الرقابة الداخليَّة .

كما هدفت دراسة النعيزي (2015) إلى تحديد مدى التزام ديوان الرقابة الماليَّة والإداريَّة في فلسطين بمبادئ الشَّفافية والمساءلة للإنتوساي، وتوصَّل إلى أنَّ هناك تأثيرٌ كبيرٌ لتطبيق الإطار القانوني والإفصاح عنه على مدى التزام ديوان الرقابة الماليّة والإداريَّة بمبادئ الشفافية والمساءلة؛ بينما هدفت دراسة González-Díaz et al.(2012) لتطوير استراتيجيَّة اتّصالٍ تسمح للأجهزة العليا للرقابة الماليَّة والمحاسبة بتعزيز شفافيتها والمساءلة أمام الفئات المستهدفة، في معيار (20) للإنتوساي بالتركيز على المبدأ السابع والثامن، وتوصَّلت إلى أنَّ استراتيجيَّات الاتصال يمكن أن تساعد الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز الشَّفافية والمساءلة.

ومن عرض الدراسات المتعلقة بدور ديوان المحاسبة في ليبيا في المحافظة على المال العام، وتطبيقه لمعايير الإنتوساي، وكذلك الدراسات الدولية، والتي توصَّلت العديد منها إلى أهميَّة تطبيق معايير(الإنتوساي) في الاستفادة من خبرات كلّ الدول لتحسين جودة الرَّقابة، إلا أنَّ أوجه الاختلاف بين الدراسة الحاليَّة، والدراسات السابقة التي أُجريت في البيئة الليبيَّة والدوليَّة تتمثل في التعرُّف على واقع تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن منظمة الإنتوساي وفقا لمعيار(20)، وتُعتبر هذه إضافة علميَّة ومهنيَّة من خلال مقارنة مبادئ الشفافية والمساءلة وفقا لمعيار(20) للإنتوساي، ومدى توافقها مع قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي رقم (19) لسنة (2013م) بالإضافة إلى اختلاف بيئة الدراسة، حيث إنَّه للتعرف على واقع تطبيق هذه المبادئ، قمنا بدراسةٍ ميدانيَّةٍ على ديوان المحاسبة في الجبل الأخضر.

3. مشكلة البحث:

لمعايير الإنتوساي أهمية كبيرة في أداء عمليَّة الرقابة، فهي إرشادات واضحة ومحدَّدة لتطوير الأجهزة الرقابيَّة من خلال مقارنة أدائها مع الممارسات الدولية الأفضل، وبالتالي تحسين وتعزيز جودة أعمال الأجهزة، ونقص هذه المعايير ينتجُ عنه صعوبات تضعف كفاءة وفاعلية عمل الموظّفين(البكوع وخضر،2020؛ المشهداني وعبدالحسين،2019؛ González-Díaz et al.,2012).

يتمُّ التركيز على مبادئ الشفافية والمساءلة عند تطبيق معايير الإنتوساي باعتبارها أهمّ القضايا (النعيزي، 2015)، فالشفافية والمساءلة لهما دورًا هامًّا في إضافة قيمةٍ لدور الديوان وتحقيق مبادئ الشَّفافية

والمساءلة يُطوّرُ نزاهة العمل، ويُعزّز الثقة في تقاريرِهِ الصادرة عن الديوان (ElHaddad et al., 2019). وينبغي لمؤسسات الدولة الخاصَّة والعامة، العمل على تطبيق مبادئ وقيم الشفافية والمساءلة، وَسَنِّ القوانين والتشريعات التي تلزم تطبيقها. وبناءً على ما سبق يتمثَّل تساؤُلُ الدراسة فيما يلي:

- **ما واقع التزام ديوان المحاسبة الليبي بمبادئ الشفافية والمساءلة وفقاً لمعيار (20) للإنتوساي؟ وما مدى توافقها مع قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي رقم (19) لسنة (2013)؟**

4. هدف البحث: يهدف إلى التعرف على واقع التزام ديوان المحاسبة الليبي بمبادئ الشفافية والمساءلة وفقاً لمعيار (20) للإنتوساي، ومدى توافقها مع قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي رقم (19) لسنة (2013) وذلك من خلال:

1.4 دراسة مقارنة لمبادئ الشفافية والمساءلة وفقًا لمعيار (20) للإنتوساي، ومدى توافقها مع قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي رقم (19) لسنة (2013).

2.4 التعرف على واقع التزام ديوان المحاسبة بمبادئ الشفافية والمساءلة وفقاً لمعيار (20) للإنتوساي، وذلك من خلال الدراسة الميدانية؛ بالاعتماد على قائمة الاستبيان، وتحليلها، باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS 21) للحصول على نتائج الدراسة الميدانيَّة.

5. أهميَّة البحث:

يمكن توضيحها كما يلي:

1.5. من الناحية العلميَّة:

- تعتبر إضافة علميَّة للفكر الأكاديميّ في مجال موضوع الدراسة، كما أنَّه يُساهم في إثراء وتعزيز المكتبة العلميَّة، لتكون مرجعًا للطلاب والجهات المهتمَّة في مجال مبادئ الشفافية، والمساءلة ومعايير الإنتوساي المتعلقة بها. وتعزيز الأبحاث في هذا المجال، والاستفادة من توحيد جهود الباحثين والممارسين معاً، لتوجيه الممارسة العمليَّة للمراجعين في ديوان المحاسبة الليبي.
- تعتبر الدراسة محاولة لتوجيه اهتمام الأقسام العلميَّة المختصَّة للتعليم الجامعي بأهميَّة دراسة معايير الإنتوساي.

2.5. من الناحية العمليّة:

- الخروج بالنتائج والتَّوصيات، لمساعدة الجهات التشريعيَّة ومتّخذي القرار في ديوان المحاسبة الليبيّ على تعديل السياسات، والقوانين المطبَّقة حالياً في ديوان المحاسبة الليبي، بما يضمن تطبيق مبادئ الشَّفافية والمساءلة.
- العمل على توجيه مبادئ الشَّفافية والمساءلة، وتطبيقها في الديوان، وفق الممارسات الأفضل والمعايير الدوليَّة؛ وذلك لتعزيز جودة دور الديوان الرقابي، وإيجاد توافقٍ مع أجهزة الرقابة الأخرى من خلال اتّباع ذات الأساليب لتأدية عملها.

- تُعدُّ نتائج هذا البحث مهمَّة لتحسين الإطار القانوني والتنظيمي في القطاع المالي الليبي، وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، وتطبيق المعايير الدوليَّة ذات الصلة. وفُرصَةً للجهات المعنيَّة وصُنَّاع القرار لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتعزيز الممارسات الماليَّة، وتعزيز الثقة في النظام المالي الليبي.

6. فرضيَّات البحث:

الفرضيَّة الرَّئيسة: يلتزم ديوان المحاسبة الليبي بمبادئ الشفافية والمساءلة وفقًا لمعيار (20) للإنتوساي.

ويتفرع منها عدة فرضيَّاتٍ فرعيَّة:

1.6. يلتزم الديوان بأداء المهام وفق إطار قانونيٍّ يضمن المساءلة والشفافية وفقًا لمعيار (20) للإنتوساي.

2.6. يلتزم الديوان بالإفصاح عن استراتيجيَّته مسؤوليته وقوانينه للعموم وفقًا لمعيار (20) للإنتوساي.

3.6. يلتزم الديوان بتطبيق معايير ومنهجيَّات وعمليَّات تتَّصفُ بالشفافية والموضوعيَّة وفقًا لمعيار (20) للإنتوساي.

4.6. يلتزم الديوان بتحقيق معايير للنَّزاهة العليا والأخلاقيَّات على الموظَّفين وفقًا لمعيار (20) للإنتوساي.

5.6. يلتزم الديوان بالتأكُّدِ من أنَّ مبادئ المساءلة والشفافية لا يتمُّ الإخلال بها عند الاستعانة بمصادر خارجيَّة؛ لإنجاز وظائفها وفقًا لمعيار (20) للإنتوساي.

6.6. يلتزم الديوان بإدارة الموارد باقتصاد، وأداء وظائفه بفعاليَّة وكفاءة، ويعرض تقاريره للعموم وفقًا لمعيار (20) للإنتوساي.

7.6. يلتزم الديوان بإعداد تقاريرَ لخدمة المستخدمين حول نتائجَ الأنشطة الحكوميَّة والرقابة، وفقًا لمعيار (20) للإنتوساي.

8.6. يلتزم الديوان بالتواصل بانتظام حول الأنشطة ونتائج الرَّقابة من خلال وسائل الإعلام وفقًا لمعيار (20) للإنتوساي.

9.6 يلتزم الديوان بالاعتماد على الاستشارة الخارجيَّة ومراجعة النَّظير لتحسين جودة أعماله وفقًا لمعيار (20) للإنتوساي.

7. منهج البحث: اعتمدتِ الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك الدراسة النظريَّة المقارنة، وقُسمت الدراسة إلى جزأينِ:

أولا: الجزء النظري، ويتضمَّن استقراء وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت معايير الإنتوساي، ومعيار (20) للشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى دراسة نظريَّة مقارنة لمبادئ الشفافية والمساءلة وفقا لمعيار(20) للإنتوساي؛ ومدى توافقها مع قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي رقم (19) لسنة (2013م).

ثانيًا: الجزء العملي للدراسة، والذي تمَّ من خلال توزيع استمارة استبانةٍ على عيّنة الدراسة، والتي تَمَثَّلَ مجتمعها في ديوان المحاسبة في الجبل الأخضر.

8. الإطار النظري والدراسة المقارنة لمبادئ الشفافية والمساءلة وفقًا لمعيار (20) للإنتوساي، ومدى توافقها مع قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي رقم (19) لسنة (2013)

1.8. التَّعريف بالمنظَّمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي):

أُسست منظمة الإنتوساي عام (1953) من قبل رئيس الجهاز الأعلى في كوبا، ومقرّ الإنتوساي هو العاصمة النّمساوية فيينا؛ واللُّغات الرسميَّة لمنظمة الإنتوساي هي اللغة العربيَّة والألمانيَّة والإسبانيَّة والفرنسيَّة والإنجليزيَّة؛ وهي منظمة مهنيَّة مستقلة وغير سياسيَّة، لها منصب استشاريٌّ في المجلس الاجتماعي والاقتصادي في الأمم المتحدة، وهدفها تقديم الدعم المتبادل لأجهزة الرَّقابة العليا، وتبادل الأفكار والتجارب والمعارف (الإنتوساي، 2019) .

2.8 إطار المعايير الدوليَّة للأجهزة الرقابيَّة:

يتكوّن من الوثائق التي صادقها مؤتمر الإنتوساي لتوجيه الأجهزة الرقابيَّة، وتضم هذه المعايير عدَّة تصنيفات حسب غرضها كما يلي: (مبادرة تنمية الإنتوساي، 2019)

الأول: مبادئ التأسيس: وهي المبادئ المؤسسة، وهي متظمّنة إعلان ليما لعام (1977) .

الثاني: الشروط المسبقة لأعمال الأجهزة الرقابة العليا، لتنفيذ المهام بمهنيَّة، وتتضمَّنُ الاستقلالية والشفافية، والمساءلة، ورقابة الجودة والسلوك المهني.

الثالث: المبادئ الأساسية للرقابة، والتي تقدم أُساسًا مفاهيميًّا لرقابة القطاع العام، وتضمن الاتفاق وفق الإطار العام لمعايير الإنتوساي.

الرابع: إرشادات الرقابة، تُوضح وتُفصل وتُحدد المعايير وتجعلها قابلةً للتنفيذ؛ ليعتمد المراجعين عليها عند تنفيذ مهامهم الرقابيَّة، ووضع الأساس لأُسلوب الرقابة على القطاع العام.

3.8. الدراسة المقارنة لمبادئ الشفافية والمساءلة وفقا لمعيار (20) للإنتوساي ومدى توافقها مع قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي رقم (19) لسنة (2013م)

فيما يلي مبادئ الشَّفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدوليَّة للأجهزة العليا للرَّقابة الماليَّة والمحاسبة (الإنتوساي)، والتي تتكون من تسعة مبادئ ويتفرع منها عدَّة بنود، ومدى توافقها مع قانون ديوان المحاسبة رقم (19) لسنة (2013):

المبدأ الأول: تقوم أجهزة الرقابة العليا بأداء المهام وفق إطارٍ قانونيٍّ يضمن المساءلة والشَّفافية؛ وبالاطلاع على قانون ديوان المحاسبة السابق ذكره تبين: وجود توافق بين المبدأ الأول من معيار (20) وقانون الديوان حسب المواد (1،4،5،6،7،11،12،13،14،15) ما عدا البند السادس وهو ما يتعلق بسريَّة المعلومات وحسب المادة (14) تبيَّن أنَّ عمل الديوان ليس مع الجمهور وإنّما مع الموظفين.

المبدأ الثاني: تلتزم أجهزة الرَّقابة بالإفصاح عن استراتيجيّتها ومسؤوليتها وقوانينها للجمهور؛ وبالمقارنة نجد أنَّ هناك توافق بين المبدأ الثاني للمعيار، وقانون الديوان حسب المواد (3،5،7)؛ ما عدا البند الأول والرابع، فالديوان لا يتعامل مع الجمهور وإنَّما مع الموظفين.

المبدأ الثالث: يلتزم الديوان بتطبيق معايير ومنهجيَّات وعمليات تتصف بالشفافية والموضوعيَّة وفقا؛ ونجد من خلال المقارنة أنَّه يوجد توافق بين المبدأ الثالث للمعيار، وقانون الديوان حسب المواد (3،21،46،48،49) ما عدا البند الثاني والتاسع، كما أنَّ المادة (50) والمادة (52) تتوافق مع البند التاسع من المبدأ.

المبدأ الرابع: يلتزم الديوان بتحقيق معايير للنزاهة العليا والأخلاقيَّات على الموظفين؛ وبالمقارنة نتوصل لوجود توافق إلى حدٍّ ما بين المبدأ الرابع، والفصل الرابع من قانون الديوان، حسب المواد (28–43) ما عدا البند الرابع لا يوجد ما يتوافق مع نص القانون.

المبدأ الخامس: يلتزم الديوان بالتأكُّد من أنَّ مبادئ المساءلة والشَّفافية لا يتمُّ الإخلال بها عند الاستعانة بمصادر خارجيَّة لإنجاز وظائفها؛ ومن خلال المقارنة نتوصَّلُ إلى أنَّه يوجد توافق بين المبدأ الخامس، وقانون الديوان حسب المادة (52).

المبدأ السادس: يلتزم الديوان بإدارة الموارد باقتصاد وأداء وظائفه بفعاليَّة وكفاءة، ويعرض تقاريره للجمهور، ومن خلال المقارنة يوجد توافقٌ نسبيٌّ بين المبدأ السادس وقانون الديوان، وفقا للمواد (9،11،16،34،35،37،38،44،45،52) ما عدا البند الثَّاني والثامن والتاسع، لا يوجد ما يتوافق مع نص قانون الديوان.

المبدأ السابع: يلتزم الديوان بإعداد تقارير لخدمة المستخدمين، حول نتائج الأنشطة الحكوميَّة والرَّقابة؛ من خلال المقارنة نجد توافق بين المبدأ السابع، وقانون الديوان حسب المادتين (11،53)؛ ما عدا البند الثالث لا يوجد ما يتوافق مع نصّ قانون الديوان.

المبدأ الثامن: يلتزم الديوان بالتواصل بانتظام حول الأنشطة، ونتائج الرقابة من خلال وسائل الأعلام؛ ومن خلال المقارنة نجد أنَّ هناك توافق بين المبدأ الثامن، وقانون الديوان حسب المادة (11)، ما عدا البند الأول والثاني والثالث، لا يوجد ما يتوافق مع نصّ قانون الديوان.

المبدأ التاسع: يلتزم الديوان بالاعتماد على الاستشارة الخارجيَّة ومراجعة النظير لتحسين جودة أعماله، ومن خلال المقارنة يوجد توافق ضعيف بين المبدأ التاسع، وقانون الديوان حسب المواد (31،52،53) ما عدا البند الأول والثاني والخامس، لا يوجد ما يتوافق مع نص القانون.

9. الدراسة الميدانية على موظفي ديوان المحاسبة في الجبل الأخضر:

1.9. مجتمع الدراسة: تَمثّل مجتمع الدراسة في العاملين (الموظّفين والأعضاء الفنّيّين ومدراء الإدارات)، في فروع ديوان المحاسبة في المدن الرئيسةِ الثلاثة (المرج، البيضاء، درنة) في منطقة الجبل الأخضر، والذي بلغ عددهم (236) موظف بناءً على البيانات التي تمَّ الحصول عليها من مدير مكتب الهيأة الاستشاريَّة لدى ديوان المحاسبة الرئيسيّ البيضاء، حيث تمَّ الاكتفاء بالتوزيع على الفروع، نظراً لقيود متعلقة بالوقت والوضع الوبائيّ والإمكانات.

2.9 عيّنة الدراسة ونسبة الاستجابة: تمَّ تحديد حجم العيّنة من العاملين بفروع ديوان المحاسبة في المدن الرئيسة (المرج، البيضاء، درنة) في منطقة الجبل الأخضر ؛ وبمعلوميَّة حجم المجتمع وبمستوي ثقة 95% وبخطأ مسموح به في التقرير +-5% اعتمادًا على جدول العيّنات الإحصائيَّة (النجار، النجار والزعبي، 2010) والمقابل لحجم المجتمع (236) وتبيَّن أنَّ حجم العيّنة الإجمالي بلغ (148) موظفًا، بالرغم من الحرص خلال مرحلة تجميع البيانات، إلا أنَّه يوجد عزوف لبعض المستجوبين عن الإجابة ، بالإضافة لعدم اكتمال ملء بعض القوائم، تم استبعاد عدد من الإستبانات ؛ والجدول رقم (1) يوضح ذلك:

جدول رقم (1) عينة الدراسة ونسبة الاستجابة

فروع الديوان	حجم المجتمع	حجم العينة	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستردة	نسبة الاستجابة
المرج	36	23	23	12	%52.17
البيضاء	158	99	99	54	%55
درنة	42	26	26	14	%54
الإجمالي	**236**	**148**	**148**	**80**	**%54.05**

3.9 تصميم أداة الدراسة: من خلال الدراسات السابقة وبالاعتماد على معيار الإنتوساي رقم (20) تمَّ تصميم قائمة الاستبيان؛ مع إضافة بعض التعديلات حتى يسهل فهمها، والإجابة عليها من المشاركين بالدراسة، بالإضافة إلى الاستعانة بالدراسات العربيَّة والأجنبيَّة منها (النعيزي،2015 ؛ Elhaddad et al.,2019).

وبعد الانتهاء من إعدادها تمَّ عرضها على أعضاء هيأة التدريس[1]، لغرض تحكيم الاستمارة، وقد تمَّ تعديل قائمة الاستقصاء بناءً لمقترحاتهم وملاحظاتهم، وتتكون من جزأينِ؛ الأول: متعلق بالبيانات الديموغرافيَّة للمشاركين، والثاني متعلق بمحور الدراسة الرَّئيسِ المتعلق بواقع التزام ديوان المحاسبة الليبي بمبادئ الشفافية والمساءلة وفقاً لمعيار (20) للإنتوساي، ويتكون من تسع محاور فرعيَّة والتي تحتوي 37 عبارة.

وقدِ استخدم مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale Five-point)، وذلك لقياس استجابات المستجوبين لفقراتها حسب الجدول التالي:

جدول (2) درجات مقياس ليكرت الخماسي

مقياس ليكرت الخماسي	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جداً
وزن درجة الموافقة	1	2	3	4	5

[1] د/ أحمد فتحي الفرطاس عضو هيأة التدريس بجامعة عمر المختار درنة، الدرجة العلمية أستاذ مشارك؛ د/ عبد الوهاب حمد سالم عضو هيأة التدريس بجامعة السيد محمد بن على السنوسي الإسلامية، الدرجة العلمية أستاذ مساعد. وكذلك تمَّ عرض فرضيَّات الدراسة على أستاذ المتخصص في الإحصاء، أ/ أحمد الناجي القبائلي عضو هيأة التدريس بجامعة السيد محمد بن على السنوسي الإسلاميَّة، الدرجة العلمية محاضر.

جدول (3) المعيار المعتمد للحكم على التقييم

المقياس	القيمة الترتيبية	الدرجة المعيارية	التقييم الموافق
ليكرت الخماسي	1	من 1 إلى اقل من 1.80	منخفضة جداً
	2	من 1.80 إلى اقل من 2.60	منخفضة
	3	من 2.60 إلى اقل من 3.40	متوسطة
	4	من 3.40 إلى اقل من 4.20	عالية
	5	4.20 إلى 5	عالية جداً

4.9 الأساليب الإحصائيَّة: تمَّ استخدام بعض أساليب الإحصاء ومنها:

- اختبار Reliabiliy لإيجاد معامل ألفا كرو نباخ Cronbach Alpha لمعرفة مدى ثبات وصدق المقياس.
- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات Kolmogorov – Smirnov test
- الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics التكرارات والنسب والمتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات.
- اختبار الفرضيات لعيّنة واحدة One-Sample T test .

5.9 ثبات وصدق أداة الدراسة: حيث بلغ معامل الثبات (0.932) وهو معامل ثبات عالٍ يشير إلى صلاحية المقياس ومعامل الصدق (0.965) وبهذا نكون قد تحقَّقنا من صدق أداة الدراسة، وجاهزيّتها للتطبيق النهائي. وكما هو موضح وفق الجدول رقم (4) الآتي:

جدول رقم (4) يبين معاملات "الفا كرونباخ" لقياس الثبات والصدق

المحور	البعد	عدد الفقرات	معامل الفا كرونباخ	معامل الصدق
واقع التزام ديوان المحاسبة الليبي بمبادئ الشفافية والمساءلة وفقًا لمعيار (20) للإنتوساي	يلتزم الديوان بأداء المهام وفق إطارٍ قانوني يضمن المساءلة والشفافية	5	0.807	0.898
	يلتزم الديوان بالإفصاح عن استراتيجيّته مسؤوليته وقوانينه للجمهور.	3	0.695	0.833
	.يلتزم الديوان بتطبيق معايير ومنهجيَّات وعمليات تتصف بالشفافية والموضوعية	6	0.762	0.872
	يلتزم الديوان بتحقيق معايير للنزاهة العليا والأخلاقيات على الموظفين.	4	0.756	0.869
	يلتزم الديوان بالتأكد من إن مبادئ المساءلة والشفافية لا يتم الاخلال بها عند الاستعانة بمصادر خارجية لإنجاز وظائفها.	3	0.509	0.713
	يلتزم الديوان بإدارة الموارد باقتصاد وأداء وظائفه بفعالية وكفاءة ويعرض تقاريره للجمهور.	4	0.663	0.814
	يلتزم الديوان بإعداد تقارير لخدمة المستخدمين حول نتائج الأنشطة الحكومية والرقابة.	3	0.657	0.810

	يلتزم الديوان بالتواصل بانتظام حول الأنشطة ونتائج الرقابة من خلال وسائل الأعلام.	3	0.633	0.795
	يلتزم الديوان بالاعتماد على الاستشارة الخارجية ومراجعة النظير لتحسين جودة أعماله.	6	0.804	0.896
	المجموع	**37**	**0.932**	**0.965**

يُشير الجدول أعلاه بأنَّ معامل الثبات والصدق لأبعاد المحور الأول مجتمعة جاءت مرتفعة، حيث بلغت (0.965، 0.932) على التوالي.

6.9 اختبار التوزيع الطبيعي "K.S": تمَّ استخدام اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov– Smirnov Test كولمجروف – سمرنوف، لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (5) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي K.S

المحاور	الاختبار K.S	P-value	النتيجة
واقع التزام ديوان المحاسبة الليبي بمبادئ الشفافية والمساءلة وفقا لمعيار (20) للإنتوساي	**0.691**	0.726	**توزيع طبيعي**

ويظهر الاختبار وجود توزيع طبيعيّ للبيانات تحت المنحنى حيث إنَّ P–value أعلى من 0.05 في المحورين، بمعنى أنَّ نتائج اختبار التوزيع الطبيعي جاءت كلُّها إيجابيَّة، وبالتالي سيتمُّ استخدام الاختبارات العلمية.

7.9. تحليل خصائص بيانات العينة: تمَّ تقسيم الخصائص الشخصيَّة على أربعة أسئلة (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، المركز الوظيفي، وسنوات الخبرة) والجداول التالية توضح المعلومات الشخصيَّة المتعلقة بالمشاركين في الدراسة:

1.7.9. المؤهل العلمي للمشاركين في الدراسة:

جدول رقم (6) يوضح عدد المشاركين بحسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	عدد المشاركين(التكرارات)	النسبة المئوية %
دبلوم متوسط	**3**	**%4**
دبلوم عالي	**9**	**% 11**
بكالوريوس	**56**	**%70**
ماجستير	**12**	**%15**
المجموع	**80**	**% 100**

ويلاحظ من الجدول السابق رقم (6) أنَّ قِيَم التكرارات والنسب المئوية تشير إلى أنَّ نسبة 70% هم من المتحصلين على شهادة البكالوريوس، ويأتي في المرتبة الثانية حملة الماجستير بنسبة 15%، أمَّا حملة درجة الدبلوم فهم يُمثلون ما نسبته 15% تقريبا؛ أي– إنَّ ما نسبته 85% من أفراد عيّنة الدراسة من حملة المؤهل الجامعي فما فوق، وبالتالي من المتوقع أن يكون لديهم معرفة وإلمام بموضوع الدراسة.

2.7.9 التخصص العلمي للمشاركين في الدراسة:

جدول رقم (7) يوضح عدد المشاركين حسب تخصصاتهم

التخصص العلمي	عدد المشاركين (التكرارات)	النسبة المئوية %
محاسبة	59	%74
اقتصاد	3	%4
إدارة أعمال	3	%4
علوم قانونيَّة	4	%5
علوم ماليَّة ومصرفيَّة	11	%13
المجموع	80	%100

يُبيّن الجدول رقم (7) أعلاه أنّ نسبة 74% من المشاركين كانوا متخصّصون في المحاسبة، بينما كان ما نسبته 13% من تخصصات مالية ومصرفية، و5% وهي نسبة المتخصصون في العلوم القانونيَّة، ونسبة المتخصصون في إدارة الأعمال والاقتصاد متساوية وهي 4%، وتدلُّ النسب أعلاه بأنَّ النسبة الأكبر من المشاركين يحملون شهادات علميَّة تخصص محاسبة، ممَّا يؤشر على حرص ديوان المحاسبة على تعيين موظفين تتناسب مؤهلاتهم مع طبيعة العمل بالديوان.

2.7.9 المركز الوظيفي للمشاركين في الدراسة:

جدول رقم (8) يوضح عدد المشاركين حسب المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	عدد المشاركين (التكرارات)	النسبة المئوية %
مدير إدارة	9	%11
عضو فني	30	%38
موظف	37	%46
مدير فني	4	%5
المجموع	80	%100

ومن خلال الجدول رقم (8) يتضح بأنَّ أغلب المشاركين هم من الموظفين وعددهم 37؛ أي- ما نسبته 46%، يليها عضو فني وعددهم 30 عضو وبنسبة 38% وباقي المشاركين وعددهم 13 فقط بنسبة 16% يشغلون مراكز وظيفيَّة بديوان المحاسبة من رؤساء أقسام ومدراء إدارات.

3.7.9 سنوات الخبرة للمشاركين في الدراسة:

جدول رقم (9) يوضح عدد المشاركين حسب سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	عدد المشاركين (التكرارات)	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	27	%34
من 5 واقل من 10	8	%10
من 10 واقل من 15	17	% 21
15 سنة فأكثر	28	%35
المجموع	80	%100

يلاحظ من الجدول رقم (9) أنَّ موظفي ديوان المحاسبة توجد لديهم خبرة في عمل الديوان، حيث كان عدد 45 مشاركًا (56%) تجاوزت سنوات عملهم بالديوان عشر سنوات لديهم، ممَّا يشير إلى معرفة ودراية المشاركين بأداء عمل الديوان من خلال عملهم لسنوات طويلة بالديوان.

8.9. اختبار فرضيَّات البحث: تمَّ تحليل فقرات قائمة الاستبيان والتي تتكون من (37) فقرة، والتي استجابت لها عيّنة الدراسة وفق مقياس ليكرت الخماسي، تمَّ تحليل البيانات المتعلقة بفرضيات الدراسة وصفيًّا، وكذلك تمَّ استخدام اختبار T–test لتحليل فقرات الاستبيان، والقاعدة العامَّة المتَّبعة في قبول أو عدم قبول الفرضيَّة يعتمد على الآتي: (النجار وآخرون،2010):

- إذا كانت قيمة المعنويَّة (sig) من مخرجات التحليل الإحصائي أكبر من قيمة المعنويَّة المرغوبة للاختبار، فإنَّنا نقبل الفرضيَّة الصفريَّة.
- إذا كانت قيمة المعنوية (sig) من مخرجات التَّحليل الإحصائي أقل من قيمة المعنويَّة المرغوب بها للاختبار، فإنَّنا لا نستطيع قبول الفرضيَّة الصفريَّة ونقبل البديلة.

نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة: والتي تنص على " واقع التزام ديوان المحاسبة الليبي بمبادئ الشفافية والمساءلة وفقًا لمعيار (20) للإنتوساي"، ويتكون من (9) فرضيَّات فرعيَّة وتقاس ب 37 فقرة، كما في الجدول رقم (10) التالي:

جدول رقم (10) يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة T لكل بعد من الأبعاد

ت	العبارات (الفرضيَّات الفرعيَّة)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية	التقييم	الترتيب
1	يلتزم الديوان بأداء المهام وفق إطار قانوني يضمن المساءلة والشفافية.	3.26	0.797	36.538	0.000	**متوسط**	1
2	يلتزم الديوان بالإفصاح عن استراتيجيته مسؤوليته وقوانينه للجمهور.	2.74	0.983	24.994	0.000	**متوسط**	5
3	يلتزم الديوان بتطبيق معايير ومنهجيَّات وعمليات تتصف بالشفافية والموضوعية	2.98	0.827	32.236	0.000	**متوسط**	2
4	يلتزم الديوان بتحقيق معايير للنزاهة العليا والأخلاقيات على الموظفين.	2.75	0.974	25.226	0.000	**متوسط**	4
5	يلتزم الديوان بالتأكد من أنَّ مبادئ المساءلة والشفافية لا يتم الإخلال بها عند الاستعانة بمصادر خارجية لإنجاز	2.51	0.835	26.862	0.000	**منخفض**	7
6	يلتزم الديوان بإدارة الموارد باقتصاد وأداء وظائفه بفعالية وكفاءة ويعرض تقاريره للجمهور.	2.31	0.814	25.335	0.000	**منخفض**	9
7	يلتزم الديوان بإعداد تقارير لخدمة المستخدمين حول نتائج الأنشطة الحكومية	2.85	0.934	27.345	0.000	**متوسط**	3

8	يلتزم الديوان بالتواصل بانتظام حول الأنشطة ونتائج الرقابة من خلال وسائل الإعلام.	2.73	0.896	27.285	0.000	**متوسط**	6
9	يلتزم الديوان بالاعتماد على الاستشارة الخارجية ومراجعة النظير لتحسين جودة أعماله.	2.37	0.819	25.884	0.000	**منخفض**	8
واقع التزام ديوان المحاسبة الليبي بمبادئ الشفافية والمساءلة وفقا لمعيار (20) للإنتوساي مجتمعة.		2.72	0.632	38.529	0.000	**متوسط**	

- يتضح من خلال الجدول رقم (10) أنَّ درجات التقييم دالة على أنَّ ديوان المحاسبة الليبي يلتزم بمبادئ الشفافية والمساءلة وفقا لمعيار (20) للإنتوساي، بحيث تراوحت درجات التقييم بين (المنخفض – المتوسط) حيث احتلَّ البعد الأول المرتبة الأولى، والذي يقيس التزام الديوان بأداء المهام وفق إطار قانوني يضمن المساءلة والشفافية بمتوسطٍ حسابي بلغ 3.26، وانحراف معياري 0.797، ونعزو ذلك إلى أنَّ الديوان يلتزم بالقانون بشكلٍ كبير. في حين أنَّ البعد رقم (6) جاء بالمرتبة الأخيرة من حيث التقييم، والذي نصَّ على " يلتزم الديوان بإدارة الموارد باقتصاد وأداء وظائفه بفعاليَّة وكفاءة، ويعرض تقاريره للجمهور ودرجة تقييم منخفض، وعلى ضوء ما تقدَّم فإنَّ جميع الأبعاد جاءت بدرجة تقييم عام (متوسط)، وهذا يعني أنَّ هذه الأبعاد إيجابيَّة، وأنَّ المشاركين يوافقون على محتوى هذه الأبعاد.
- كما يتضح من خلال نتائج الجدول أنَّ جميع مستوى المعنويَّة لفرضيَّات الدراسة، والتي تقيس واقع التزام ديوان المحاسبة الليبي بمبادئ الشفافية والمساءلة وفقًا لمعيار (20) للإنتوساي" أقل من 0.05، وهذا يعني أنَّ الأبعاد كلُّها جاءت إيجابيَّة، بمعنى أنَّ المشاركين في الدراسة يوافقون على محتوى هذه الأبعاد.
- وبناءً على ذلك فإنَّنا لا نستطيع قبول الفرضية الصفريَّة ونقبل الفرضيَّة البديلة، والتي تنصُّ على" يلتزم ديوان المحاسبة الليبي بمبادئ الشفافية والمساءلة وفقا لمعيار (20) للإنتوساي".

9.9. النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

1.9.9 نتائج الجانب النظري والدراسة المقارنة:

- أساس مهمة الإنتوساي هي تحقيق الشفافية، وتطبيق المساءلة، ومكافحة الفساد التي تواجه أغلب دول العالم.
- يقوم ديوان المحاسبة بدور مهمّ جداً وفعَّال للمحافظة على المال العام، واستخدامه في أغراضه المخصصة له، وذلك بالقيام بفحص ومراجعة المعاملات الماليَّة، للجهات الخاضعة لرقابته.
- خلُصَتِ **الدراسة المقارنة** إلى وجود هناك توافق بين هذه المبادئ، وقانون الديوان إلا أنَّه توجد بعض البنود التي لا تتوافق مع نصوص القانون ومنها: أنَّ تعامل الديوان مع الموظفين وليس مع الجمهور، وأنَّ الديوان لا يقوم بالتواصل بانتظام مع وسائل الإعلام حول وظائفه نتائج العمليَّات الرقابيَّة، ويهدف الديوان إلى تحقيق رقابة على الأموال العامة، واستخدامها القانوني وفى المجالات

المخصصة لها، فعملُ الديوان يهدف بالقيام بالفحص والمراجعة إلى الحدّ من الفساد في الجهات التي تخضع لرقابته والمحافظة على المال العام، وبالتالي تحقيق المصلحة العامة.

2.9.9 نتائج الدراسة الميدانية:

توصلت الدراسة إلى أنَّ ديوان المحاسبة الليبي يلتزم بمبادئ الشفافية والمساءلة وفقًا لمعيار (20) للإنتوساي بمستوى تقييم متوسط، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج العديد من الدراسات السابقة منها ElHaddad et al. (2019)؛ النعيزي (2015)؛ خلاط وميرة (2014)؛ وتمَّ التوصل إلى هذه النتيجة بناءً على النتائج الفرعية التالية:

- يلتزم الديوان بأداء المهام وفق إطار قانوني يضمن المساءلة والشفافية وفقا لمعيار (20) للإنتوساي بمستوى تقييم متوسط.
- يلتزم الديوان بالإفصاح عن استراتيجيّته مسؤوليّته وقوانينه للجمهور وفقًا لمعيار (20) للإنتوساي بمستوى تقييم متوسط.
- يلتزم الديوان بتطبيق معايير ومنهجيّات وعمليات تتَّصف بالشفافية والموضوعية وفقًا لمعيار (20) للإنتوساي بمستوى تقييم متوسط.
- يلتزم الديوان بتحقيق معايير للنزاهة العليا والأخلاقيّات على الموظفين وفقًا لمعيار(20) للإنتوساي بمستوى تقييم متوسط.
- يلتزم الديوان بالتأكُّدِ من أنَّ مبادئ المساءلة والشفافية لا يتمُّ الإخلال بها عند الاستعانة بمصادر خارجيَّة لإنجاز وظائفها وفقًا لمعيار (20) للإنتوساي، بمستوى تقييم منخفض.
- يلتزم الديوان بإدارة الموارد باقتصاد وأداء وظائفه بفعاليَّة وكفاءة، ويعرض تقاريره للعموم وفقًا لمعيار (20) للإنتوساي بمستوى تقييم منخفض.
- يلتزم الديوان بإعداد تقارير لخدمة المستخدمين حول نتائج الأنشطة الحكوميَّة والرقابة وفقًا لمعيار (20) للإنتوساي بتقييم متوسط.
- يلتزم الديوان بالتواصل بانتظام حول الأنشطة ونتائج الرقابة من خلال وسائل الإعلام وفقًا لمعيار (20) للإنتوساي بمستوى تقييم متوسط.
- يلتزم الديوان بالاعتماد على الاستشارة الخارجيَّة ومراجعة النظير لتحسين جودة أعماله وفقًا لمعيار (20) بتقييم منخفض.

3.9.9. توصيات الدراسة: تُوصي الدراسة بما يلي:

- العمل على التمسك بمبادئ الشفافية والمساءلة عند التعاقد مع مصادر خارجيَّة، وأن يقوم الديوان بنشر العقود المبرمة مع أطرافٍ خارجيَّة للقيام ببعض الأنشطة.

- ضرورة الاهتمام بالاعتماد على الاستشارة الخارجيَّة والمستقلة من قبل الديوان، وكذلك مراجعة النظير لتعزيز مصداقيَّة وجودة عملة الرقابي، وبالتالي الحد من الفساد المالي.
- ضرورة اهتمام الديوان بأداء عمله ومهامه بفاعليَّة وكفاءة، وكذلك إدارة موارده باقتصاد وذلك لتعزيز ودعم العمل الرقابي للديوان، حيث إنَّ هذا البعد جاء في المرتبة الأخيرة من حيث التقييم.
- أن يضع الديوان برامج منظمة ومكثفة للتدريب لتطوير أداء أعضائه وموظفيه حول آليَّة تطبيق معايير الإنتوساي.
- نوصي ديوان المحاسبة والجهات الرقابية بالعمل على مناقشة وتعديل بعض مواد القانون رقم (19) لسنة 2013 كما هو وارد في نتائج الدراسة المقارنة، لزيادة اتفاقه، وعدم تعارضه مع إطار المعايير الدولية للأجهزة الرقابيَّة بكافة مستوياته؛ وذلك لتحسين العمل الرقابي، وإيجاد توافق مع أجهزة الرقابة الماليَّة العليا من خلال اتّباع نفس الأساليب عند أداء وظائفها.

4.9.9 مجالات البحث المقترحة:

- دور الالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة في الحدّ من الفساد المالي.
- إجراء دراسات تبحث عن أهمّ المعوقات التي تحدّ من تطبيق معايير الإنتوساي بديوان المحاسبة اللّيبيّ.

المـــراجـــع

أولاً: المراجع العربية:

أوحيدة، آية عبد الحفيظ عمار (2018). الرقابة المسبقة وفعاليتها على رقابة الأموال العامة –دراسة حالة ديوان المحاسبة الليبي. مجلة الرقابة المالية مجلة نصف سنوية تصدرها المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة.72 يونيو، 32–2.

بشه، عبد الناصر محمد (2017). تجربة الديوان في مجال تطبيق معايير الإنتوساي. مجلة الرقابة المالية. مجلة نصف سنوية تصدر عن ديوان المحاسبة. دولة ليبيا، 1يونيو، 1–47.

البكوع، فيحاء عبد الخالق؛ خضر، جنان محمد صالح (2020). دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في ممارسة الرقابة البيئية وفق معايير الانتوساي دراسة تحليلية في ديوان الرقابة المالية الاتحادي. رسالة منشورة. المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك ،1 (12)، 86–99.

الجهاني، افطيطيم سالم (2017). دور الشفافية في الحد من ظاهرة الفساد المالي –دراسة ميدانيَّة لأخذ آراء عيّنة من ديوان المحاسبة الليبي – فرع بنغازي. ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الأول حول مكافحة الفساد في ليبيا 4–5 نوفمبر. قاعة البرلمان. البيضاء، ليبيا، 1–36.

حسن، محمد فلاح؛ العبيدي، صبيحة برزان (2020). دور معيار الشفافية والمساءلة في تضييق فجوة أداء ديوان الرقابة المالية الاتحادي (بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية الاتحادي). مجلة كلية مدينة العلم.بغداد.العراق،1 (12)، 120–141.

خلاط، صالح ميلود؛ ميرة، عبد الحفيظ فرج (2014). مدى إمكانية تطبيق إجراءات رقابة الأداء وفقا لمتطلبات معيار منظمة الإنتوساي رقم (3100) "من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة في ليبيا". مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية بالجامعة الأسمريه الإسلامية. زليتن. ليبيا، (3) ،223–376.

المشهداني، بشرى نجم عبد الله؛ عبد الحسين، سهير موفق (2019). دور تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية في تحقيق الإصلاح الإداري وتحسين الأداء. مسترجع من https://www.researchgate.net/publication/338052409

النجار، فايز جمعة؛ النجار، نبيل جمعة؛ والزعبي، ماجد راضي(2010). أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي. كلية الدراسات الاقتصادية والادارية. جامعة جدارا. الطبعة الثانية. الحامد.

النعيزي، نائل عبد علي (2015). مدى التزام ديوان الرقابة المالية والإدارية في فلسطين بمبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الإنتوساي) (رسالة ماجستير) أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا–غزة. فلسطين.

القوانين والتقارير والإصدارات المهنيَّة:

مبادرة تنمية الإنتوساي (2019). دليل تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بشأن الرقابة المالية الإصدار 1 ،1–197.

المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة [معيارالإنتوساي رقم 20] (د.ت). مبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي)، 1-6. مسترجع من: www.issai.org.

المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة [الإنتوساي] (2019). النظام الأساسي. مسترجع من: www.intosai.org.

المؤتمر الوطني العام (2013). قانون رقم (19) لسنة 2013م في شأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة،13،813-957.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

Alhawatmeh, O. M.(2018). The Possibility of Applying the Basic Principles of Financial Control in Accordance with the Requirements of ISSAI 200 of the International Standards of the Supreme Audit Institutions (INTOSAI) and its Impact on Internal Control in the Public Sector. *Published by Canadian Center of Science and Education*, 11(12), 396-415.

Elhaddad, Ali Ahmed and Elhaddad, Nadia Rafalla and Alfadhli, Marwan Ibrahim (2019). Extent of Application of the Principles of Transparency and Accountability According to the of the International Organization Standards of Control and Accounting (INTOSAI) Field Study in the Libyan Audit Bureau (Benghazi Branch). **American Based Research Journal**, 8(4),1-12.

González-Díaz, Belén and García -Fernández, Roberto and López-Díaz, Antonio (2012). Communication as a Transparency and Accountability Strategy in Supreme AuditInstitutions. **Administration & Society published** online 7 May,1-27.

Shariha ,Jaber (2014).The Role of Audit bureau in Eradicating Financial Corruption in Libya **Journal Akuntansi multiparadigma** , 1 (5),18-28.

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 1 يونيو 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

أثر عدم الاستقرار السياسي على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011 – 2020)

سليمان رمضان الكيلاني
جامعة الجفارة–كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
soliman_rk@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2024.03.03 **تاريخ القبول: 2024.04.21** **تاريخ النشر: 2024.04.30**

الملخص

هدفت الدراسة إلى الوقوف على أثار حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعيشها البلاد على الاقتصاد الوطني خلال عقد من الزمن تقريباً وقد خلصت الدراسة إلى أن أثار تلك الحالة على الاقتصاد الليبي كانت شديدة السلبية بل أدت إلى نتائج مدمرة سببت الكثير من الخسائر التي يصعب تعويضها أو التعافي منها في ظل الظروف القائمة بسبب الحروب والانقسامات التي أضرت بالجوانب الحياتية للناس على المستويين الاجتماعي والاقتصادي على حدٍ سواء حيث تردت الخدمات وارتفعت الأسعار وشحت السيولة وزاد الفقر، أما على مستوى الوطن عموماً فقد توقفت التنمية وانخفض معدل النمو الاقتصادي وزاد الإنفاق الاستهلاكي وأرتفع الدين العام وبرزت العديد من التشوهات والتحديات التي تحتاج إلى جهود كبيرة للتخلص منها وإصلاحها لتعود الحياة إلى طبيعتها، وأستخدم البحث الأسلوب الوصفي والتحليلي للبيانات الصادرة في الغالب عن تقارير رسمية تبين الحالة الاقتصادية وجوانبها المتعددة.

الكلمات المفتاحية: عدم الاستقرار السياسي – الاقتصاد الليبي.

The impact of political instability on the Libyan economy during the period (2011 – 2020)

SULAYMAN RAMADHAN ALKEELANI ALBADRANI
Al–Jaffara University Faculty of Economics and Political Science
soliman_rk@yahoo.com

Abstract:

The study aimed to stand on the effects of the political instability that the country is experiencing on the national economy in almost a decade. The study concluded that the effect of this situation on the Libyan economy was very negative, but rather led to devastating results that caused many losses that are difficult to compensate or recover from in light of the existing circumstances due to the wars and divisions that affected the life aspects of people at the social and economic levels alike, as the services rose, prices rose, liquidity, and poverty increased. As for the country level in general, development stopped, the rate of

economic growth decreased, consumer spending increased, public debt rose, and many have emerged the distortions and challenges that need great efforts to get rid of and fix them to return to life to normal, and the research used the descriptive and analytical method of data mostly issued by official reports that show the economic situation and its multiple aspects.

key words :Political instability - Libyan economy.

1- المقدمة

بالرغم المحاولات العديدة ابتداء من 2015 على المستوى المحلي والدولي والإقليمي والعربي لإعادة مسار الدولة الليبية إلى طبيعته ،إلا أن ذلك لم يتحقق ،ولقد أدت الحروب والصراعات والمواجهات بين المجموعات المسلحة في العديد من المناطق بعد سنة 2011 إلى تدمير جزء كبير من البنية الأساسية في الاقتصاد الليبي، وأدت إلى توقف العديد من المؤسسات الإنتاجية والخدمية عن العمل ما أدى إلى زيادة اعتماد الاقتصاد الوطني على خارج البلاد في تلبية احتياجاته من السلع والخدمات والتي كانت هذه المؤسسات تلبي جزء من الطلب عليها في السوق المحلية ،ومن سوء الحال فإن ما حدث تجاوز القتال والتدمير إلى تدمير وحدة الوطن ومؤسساته فأصبحت هناك حكومتان وانقسمت المؤسسات السيادية فكان من نتائج انقسامها انعدام إمكانية وضع السياسات على المستويين التنفيذي والتشريعي، إن هذا الانقسام قد أدى بشكل مباشر إلى تعطّل السياسات الاقتصادية وإلى تبديد المال العام بين هذه المؤسسات التي تدَعي كل منها الشرعية للسيطرة على مقاليد الأمور في البلاد كلٌ حسب طبيعة دورها في الدولة ،كما أدى هذا الانقسام إلى غياب تطبيق السياسات الاقتصادية المناسبة وظهور مشاكل و أزمات عديدة أثرت بشكل مباشر على مستوى حياة المواطنين، حيث انخفض مستوى المعيشة لأسباب عدة من أهمها موجة التضخم غير المسبوق، وانخفاض قيمة الدينار الليبي في السوق السوداء للعملات، وظهور مشكلة عدم وجود السيولة النقدية في المصارف التجارية ،وبسبب كل ذلك أصبحت الحياة غاية في الصعوبة والمشقة ،وعلى ضوء ما تقدم قمنا بطرح هذه المشكلة للوقوف على حقيقتها وتبيان حجمها وأثارها.

2- المشكلة البحثية:

أدت حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعيشها ليبيا إلى مشاكل كبيرة على الاقتصاد الوطني التي بدورها أدت إلى سوء الحالة المعيشية للمواطنين وزيادة معناتهم من ارتفاع الأسعار ونقص السيولة وتردي الخدمات الصحية والتعليمية ... الخ، كل هذه الظروف وغيرها هي في حقيقتها صورة منعكسة لأزمات ضربت الاقتصاد الوطني وأثرت به بقوة ولذلك وجب البحث والدراسة للإجابة على سؤال مهم وهو:

ما هي أوجه الضرر التي تعرض لها الاقتصاد الليبي في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعيشها البلاد؟

3- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على أهم الأثار السلبية والأضرار الناتجة عن حالة عدم الاستقرار السياسي على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011 – 2020).

4- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كون ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأثارها على كثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية محل نقاش وتحليل مستمرين، وقضية تشغل اهتمام الكثير من الاقتصاديين خاصة في ظل انتشار ظروف عدم الاستقرار التي تمر بها العديد من دول المنطقة العربية.

5- الأسلوب البحثي ومصادر البيانات:

تعتمد الدراسة على استخدام الاسلوب الوصفي المتمثل في تجميع البيانات من مصادرها الرسمية ومراجعة التقارير الوطنية والدراسات المتوفرة المتعلقة بحالة الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2020) للوصول إلى تقييم الوضع الاقتصادي في ليبيا في ظل حالة الانقسام وعدم الاستقرار السياسي الذي تعيشه البلاد.

6- فرضيات الدراسة:

- أثر عدم الاستقرار بشكل مباشر على إنتاج وتصدير النفط الذي هو مصدر الدخل الأساسي للبلاد وأنعكس ذلك على الأداء الاقتصادي بكل جوانبه الذي انعكس سلباً على حياة المواطنين.
- أدى عدم الاستقرار السياسي إلى استشراء الفساد في المؤسسات العامة والخاصة الذي زاد حدة الأزمة الاقتصادية.

7- الدراسات السابقة:

بينت دراسة (أميرة عمارة 2022) والتي شملت 33 دولة نامية في الفترة من عام 2002 إلى عام 2010 إلى أن الاستقرار السياسي يؤثر إيجابياً في النمو الاقتصادي للدول النامية وأن نتائج عدم الاستقرار السياسي عكس ذلك وعليه، لكى يتمكن صناع السياسة من وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية مستقرة تحقق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي، لابد أن يتم دراسة الأسباب الأساسية والأكثر إلحاحاً في حالة عدم الاستقرار السياسي، وأن يتم ترتيب الأولويات بناءً على ذلك ، وتوصَلت الدراسة التي أجراها (سي جيلالي هاشمي 2020) عن تأثير عدم الاستقرار السياسي على الاقتصاد الجزائري إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات عدم استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل وخلاف ذلك يحدث في حالة عدم الاستقرار السياسي ، وأكدت الدراسة التي قام بها (عبد الرحمان بن سانية 2013) عن طبيعة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي الكلي في ظل الاضطرابات التي شهدها الواقع المصري في الفترة من 2011 حتى 2013 قوة العلاقة التبادلية بين المتغيرين حيث أن أحداث عدم الاستقرار كانت لها نتائج سلبية كبيرة على العديد من جوانب أداء هذا الاقتصاد، كان أبرزها تعطل حركة الاستثمار، وتواصل العجز الكلي في الميزانية وفي ميزان المدفوعات، وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا

الاحتياطات الدولية، وأيضا تراجع الإيرادات السياحية وانخفاض مؤشرات البورصة، ترافقت بانتشار للفقر والفساد وارتفاع معدلات البطالة بين فئات المجتمع ، وأظهرت الدراسة التي أجراها(مي موسى سليمان علي وموسى خالد عبدالمجيد الصادق2021) بأن الأوضاع السياسية والأزمات المتلاحقة في ليبيا سببت في توقف تنفيذ الخطط التنموية ، وكان أيضاً من نتائج هذه الأوضاع تدمير للبنى التحتية واختلال الهيكل الإنتاجي وارتفاع معدلات البطالة والتضخم وانتشار الفقر في المجتمع كما أن عدم الاستقرار في ليبيا وانخفاض سعر النفط نتج عنه انخفاض في مستوى دخل الفرد، وارتفاع معدلات التضخم وتراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي ، مما أثر سلبا على عملية النمو والتنمية الاقتصادية ، كما خلصت الدراسة التي أعدها (رجب محمد محفوظ اشطيبة 2018) إلى أن المؤسسات الاقتصادية في ليبيا تأثرت بشكل كبير بعد عام 2011 نتيجة لعدم الاستقرار في الحياة السياسية والأمنية والعسكرية، وغياب أية حلول سليمة للمشكل الليبي.

اولاً: عدم الاستقرار السياسي ومؤشرات قياسه:

تأخذ حالة عدم الاستقرار السياسي أشكالاً متعددة منها عنف الجماهير ، والاغتيالات السياسية، والقلاقل، والثورات، وقد يتمثّل كذلك في تغيير الحكومات سواء بإسقاطها بسبب أحد تلك الأشكال أو بتغيّرها من خلال إجراء الانتخابات ،ويترتب على عدم الاستقرار السياسي تفشّي شعور بعدم اليقين بشأن مدى استقرار الإطار المؤسسي مثل النظام القانوني ،ومدى بقاء صناع السياسة في مناصبهم سواء كانوا وزراء في الحكومة أو نواباً في البرلمان ،ومن ثم عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية في المستقبل ،كما يؤثر الشعور بعدم اليقين في دوافع صناع السياسة إلى درجة دفعهم أحياناً إلى انتهاج سياسات قصيرة النظر بهدف البقاء في مناصبهم أكبر مدة ممكنة، أو اللجوء إلى العمل على الحد من قدرات منافسيهم المحتملين لخلافتهم (Carmignani، 2003),وبأسباب كل ذلك تكون هناك تكاليف لعدم الاستقرار السياسي ويمكن أن تكون فورية وطويلة الأجل أو مباشرة وغير مباشرة (Hewitt، 1993) وتستعمل مؤشرات عديدة لقياس عدم الاستقرار تم الاتفاق على مجموعة مشتركة منها كالعنف، والاستقرار الحكومي، والمظاهرات والاضطرابات ، ويمكن قياس الاستقرار السياسي من خلال عدد من المؤشرات (سانية، 2013) لها علاقة بعدد مرات حدوث أزمات سياسية أو أمنية أو دستورية.

ثانياً: مؤشرات عدم الاستقرار في ليبيا:

1- الانقسام السياسي:

أدى الانقسام السياسي لوجود حكومتين واحدة في الشرق والأخرى في الغرب بل أكثر من ذلك فلقد عانت الدولة خلال العام 2016م من وجود ثلاثة حكومات على الأرض ممثلة في (حكومة الوفاق بطرابلس – حكومة الانقاذ بطرابلس – الحكومة المؤقتة بالبيضاء)، وأثر هذا الوضع على المال العام ومؤسسات الدولة بشكل كبير حيث انقسمت كل المؤسسات السيادية فأصبح هناك مصرفان مركزيان ومؤسستين للنفط وجيشين وسلطتين تشريعيتين وهكذا.

2- الصراعات المسلحة:

عانت البلاد منذ العام 2011 من صراعات مسلحة دامية أدت إلى الكثير من القتل والدمار وتعطيل الحياة وتهجير مدن وقرى كاملة في صورة واضحة للحروب الأهلية بل أدت هذه الحروب في مرات عديدة لاستعانة الأطراف المتحاربة بدول ومجموعات أجنبية لتحقيق النصر على الخصوم من أبناء الوطن الواحد.

3- قفل حقول إنتاج النفط وموانئ تصديره:

بسبب دوافع كثيرة بعضها سياسية أو جهوية أو مادية ولفرض وجهات نظر الجهة القائمة بهذا تعرضت الدولة الليبية في مرات عديدة لحالات اقفال قسري للحقول والموانئ النفطية ترتب عليها انخفاض الإنتاج والتصدير بصورة كبيرة جداً مما تسببت في خسائر مالية كبيرة بالإضافة الى العديد من الخسائر غير المنظورة والاضرار المادية على المستوى البنيوي أو الإنتاجي.

ثالثاً: أثار عدم الاستقرار السياسي على الاقتصاد الليبي:

الاقتصاد الليبي هو اقتصاد ريعي يعتمد بشكل شبه كامل على النفط ،وبالرغم من أن استخراج النفط في ليبيا له بدأ منذ عام 1961 أي أكثر من 60 سنة مضت ،وبالرغم من أن الخطط التنموية لزمن طويل كانت تهدف إلى خفض الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام ومحاولة تنويع مصادر الدخل وإيجاد بدائل لمصادر توليد الدخل، إلا أن قطاع النفط لازال هو المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي ،ونتيجة للتطورات التي شهدها نشاط استخراج النفط العام من حيث الإنتاج وأسعار التصدير، فقد تعرض الاقتصاد الوطني إلى صدمتين فيما يتعلق بأثار قطاع النفط على الاقتصاد، أولهما انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية ،وثانيهما انخفاض الإنتاج بسبب إغلاق أغلب الموانئ النفطية من قبل مجموعات مسلحة أدى ذلك إلى الانخفاض في تصدير النفط الخام حيث وصل إلى أقل من 300 ألف برميل يوميا(مصرف ليبيا المركزي، 2017) وأدى الإغلاق الذي فرض في يناير 2020، واستمر لمدة 9 أشهر، إلى تقليص إنتاج البلاد من النفط الخام إلى 228 ألف برميل يومياً في المتوسط (البنك الدولي، 2021) وبدون شك فإن هذه الأحداث أدت إلى الكثير من المشاكل الاقتصادية التي أثرت سلباً على المواطن وعلى الدولة ومؤسساتها بشكل عام ومما زاد الأمر صعوبة وتعقيداً حالة الانقسام السياسي الذي تحوّلت مرات عديدة إلى مواجهات مسلحة أدت إلى أضرار لا يمكن حصرها ،الجدول والشكل التاليين يبينان التغير في كميات إنتاج وتصدير للنفط الخام من سنة 2010 –التي يمكن اعتباها مرجعية للمقارنة – حتى سنة 2020.

جدول (1) متوسط كميات الإنتاج والتصدير اليومي من النفط الخام (مليون برميل)

البيان / السنة	متوسط الإنتاج اليومي	الصادرات اليومية
2010	1.69	1.34
2011	0.5	0.3
2012	1.5	1.28
2013	0.98	0.87
2014	0.48	0.41
2015	0.4	0.3
2016	0.36	0.3
2017	0.9	0.8

2018	1.1	1.0
2019	1.2	1.0
2020	0.4	0.4

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي ،إدارة البحوث والإحصاء ،النشرة الاقتصادية ،عدة أعداد.
-البنك الدولي ،مؤشرات أفاق الاقتصاد الكلي والفقر (ليبيا) ،2021 مصدر سبق ذكره.

الشكل رقم (1) متوسط صادرات النفط اليومية

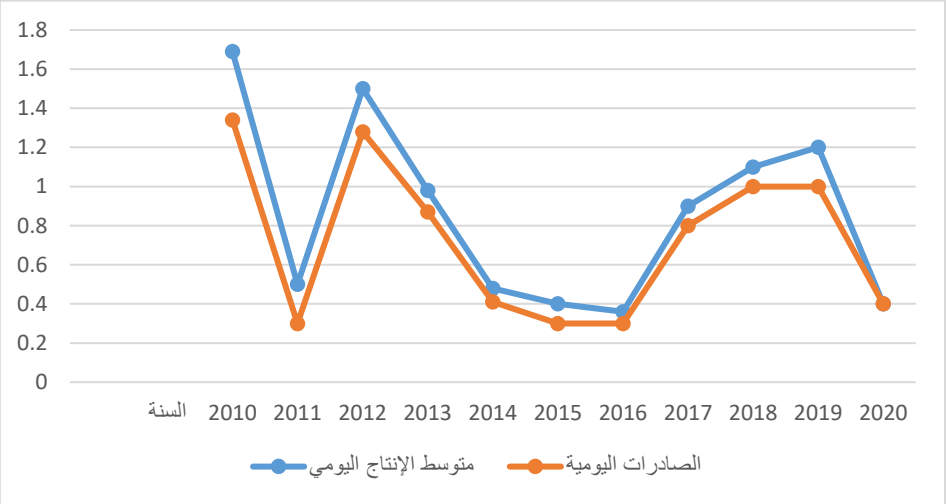

المصدر: اعتمادا على بيانات الجدول رقم (1)

وقد أدت أزمة إقفال الحقول والموانئ النفطية إلى الكثير من المشاكل الاقتصادية أبرزها:

- خسائر في ايرادات بيع النفط بلغت 180 مليار دولار أمريكي في الفترة من يوليو 2013 حتى سبتمبر 2020 (حسين، 2021).
- عجوزات مركبة في الميزانية والاحتياطيات، واستمرار تمويل الموازنة بالعجز وانخفاض احتياطيات النقد الاجنبي.
- ارتفاع الدين العام إلى قيمة وصلت سنة 2020 إلى (84,087,353,353) دينار (ديوان المحاسبة، 2020)
- التكلفة الاضافية الناتجة عن اللجوء للتوريد الخارجي لتوفير كل الكميات التي تحتاج اليها الدولة من المحروقات بسبب توقف مصافي التكرير الوطنية.
- التكلفة الاضافية الناتجة عن تشغيل محطات الكهرباء بالوقود السائل بدلا من الغاز الطبيعي المصاحب لعمليات انتاج النفط الاقل تكلفة وأكثر كفاءة.

وغيرها من الاضرار والخسائر في الأصول والخطوط والمكامن ولتفصيل تأثير حالة عدم الاستقرار وصورها وما نتج عنها نذهب إلى استعراض تلك التأثيرات والأثار على الاقتصاد الليبي في الجوانب التالية:

1- الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات:

توقفت عجلة التنمية الاقتصادية منذ بداية عام 2011 نتيجة حالات الصراع والخلافات السياسية التي نتج عنها تأزم الأوضاع الأمنية والاجتماعية وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وما تبعها من فوضى وفساد إداري ومالي أديا بدورهما إلى استنزاف ما هو متاح من موارد وتدهور الأحول المعيشية للمواطن.

ونتيجة لذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية Real GDP قد شهد انخفاضاً ابتداءً من العام 2011 وإلى حد العام 2013 وبنسبة تراوحت بين 40 إلى 50% تقريباً مقارنة بعام 2010 ولكن كان الانهيار الكبير هو ما تحقق عام 2016 حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً بنسبة 73.9% مقارنة بعام 2010. (وزارة التخطيط، 2020)

وبنفس الصورة شهد الناتج المحلي الإجمالي الإسمي Nominal GDP انخفاضا كبيراً سنة 2011 ليشهد انتعاشاً في سنة 2012 بسبب عودة إنتاج النفط إلى مستوى قريب من المستوى الطبيعي ويعود بعد ذلك في الانخفاض من 2013 حتى 2016 لأربع سنوات (مصرف ليبيا المركزي، 2021) متتالية بسبب الصراعات المسلحة وقفل حقول الإنتاج وموانى التصدير ولقد أثر انخفاض أسعار النفط، وكذلك انخفاض كميات الإنتاج والتصدير منه على وضع ميزان المدفوعات، فقد ظهر العجز في هذا الميزان منذ عام 2013 حتى عام 2017، أي على مدى خمس سنوات متتالية ،إذ لم يحدث من قبل أن تعرض ميزان المدفوعات لعجز كل هذه المدة، وهي المرة الأولى التي يتعرض فيها ميزان المدفوعات لمثل هذا العجز حيث بلغ حجم العجز التراكمي في ميزان المدفوعات أكثر من 76 مليار دينار حتى منتصف عام 2017 (الهيئة العامة للمعلومات، 2018) دفعت من احتياطيات ليبيا من العملات الأجنبية ما أدى بطبيعة الحال إلى انخفاض كبير في هذه الاحتياطيات التي لم تستطع السلطات المعنية تنميتها أو على الأقل المحافظة على مستواها، ولكن أرغمت على السحب منها لتغطية عجز ميزان المدفوعات، لذلك فقد انخفضت أصول مصرف ليبيا المركزي المتمثلة في سندات الخزانة الأجنبية وأرصدة قابلة للتحويل من 133.4 مليار دينار في نهاية سنة 2012 إلى 62.8 مليار دينار في نهاية سنة 2016، منها فقط حوالي 13 مليار دينار بالعملة الأجنبية تم تحويلها لغطاء إصدار العملة الليبية، وبالتالي فقد المصرف المركزي اكثر من 57 مليار (الهيئة العامة للمعلومات، 2018، صفحة 17) دينار بالعملات الأجنبية خلال فترة اربع سنوات ،وكذلك فإن الميزانية العامة عانت من عجز منذ عام 2013 نتيجة لانخفاض الإيرادات السيادية وانخفاض إيرادات قطاع النفط، مع ارتفاع متواصل في الباب الأول من الميزانية العامة للدولة، ما أدى إلى اللجوء للاستدانة من الجهاز المصرفي، وتنامي حجم الدين العام المحلي ليس في حكومة طرابلس فقط وإنما هناك ميزانية أخرى تخص الحكومة المؤقتة في البيضاء والتي رتبت ديون عامة على الدولة بحيث أصبح إجمالي حجم الدين العام كما ذكرنا سابقاً يقترب من المائة مليار دينار ،كما ساعد عدم الحرص على المال العام وانتشار الفساد المالي والإداري وانقسام الحكومة إلى حكومتين وخروج إدارة السلطة المالية والنقدية التي بيدها الموارد العامة للدولة، عن السلطة التشريعية ومن ثم غياب الإشراف والمتابعة وعدم فاعلية الأجهزة الرقابية في متابعتها على زيادة الإنفاق العام مما زاد في مستوى الفساد وتبديد المال العام.

ومن الجدول رقم (2) يمكن معرفة التغير الذي حدث في الفترة من 2010 حتى 2020 في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والتغير في ميزان المدفوعات لنفس الفترة:

جدول (2) التغير في نسبة ميزان المدفوعات إلى إجمالي الناتج المحلي والتغير في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية

البيان / السنة	ميزان المدفوعات الكلى (% إجمالي الناتج المحلي)	إجمالي الناتج المحلى الإسمى (مليار دينار)
2010	7.5	100.6
2011	8.8	47.5
2012	15	112.6
2013	-10.9	80.0
2014	-63.7	43.0
2015	-67.7	24.4
2016	-12.9	75.3
2017	3.5	100.1
2018	8.7	112.9
2019	-0.7	104.7
2020	15.9	69.9

المصدر: مصرف ليبيا المركزي ، كتيب الإحصاءات النقدية والمالية 1966–2020 جدول 24 من ص179-181.

2- التضخم ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

بسبب حالات الاحتراب و اقفال الموانئ النفطية وتوقف تصدير النفط وانخفاض موارد مصرف ليبيا المركزي ،توقف المصرف المركزي عن تمويل الاعتمادات وأدى ذلك إلى خفض عمليات الاستيراد، ما أشعل لهيب التضخم في الاقتصاد الليبي وبسبب حساسية الاقتصاد الليبي للتجارة الخارجية واعتماد استقراره عليها بشكل مباشر فإنه كلما انخفضت الواردات كلما ارتفعت الأسعار، ففي عام 2011 انخفضت الواردات وارتفعت الأسعار لتسجل معدل تضخم يصل إلى 10.9% مقارنة بنحو 2.4% عام 2010 وفي عام 2015 % انخفضت الواردات وارتفعت الأسعار إلى 9.8% مقابل 2.4% عام 2014 وفي عام 2016 وعندما انخفضت قيمة الواردات إلى أدنى قيمة لها خلال الفترة (2010 – 2016) ارتفعت الأسعار بمستوى مرتفع جداً وبمعدل تضخم وصل إلى 25.9% ومن ثم إلى 28.9% في عام 2017 (مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة) كما شهدت سنة 2019 حالة تضخم سلبي وهي حالة نمو اقتصادي ضعيف وبطالة عالية، أي ركود اقتصادي، يرافقه تضخم"، وقد تراوح معدل البطالة من 18.8% كأقل معدل عام 2012 إلى 19.7% كأعلى معدل عام 2020 (Economics، 2023) وتحدث هذه الحالة عندما لا يكون هناك نمو في الاقتصاد، ولكن يكون هناك ارتفاع في الأسعار، ويعتبر المؤشران "الركود التضخمي، والتضخم السلبى" حالة اقتصادية غير مرغوب بها.

مما سبق سرده يظهر جلياً أن انخفاض إيرادات الصادرات النفطية لأي سبب كان سواءً بانخفاض الأسعار، أو انخفاض الإنتاج يؤثر مباشرة على مستوى أداء الاقتصاد نتيجة الإجراءات الانكماشية التي

يتخذها المصرف المركزي في تمويل الواردات وغيرها من التحويلات للخارج، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار، وانتعاش السوق السوداء للعملات الأجنبية والسوق الموازية للسلع المستوردة وتدني قيمة الدينار الليبي في هذه السوق (ديوان المحاسبة، 2016، صفحة 19).

أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد شهد حالات انخفاض كبير خاصة في السنوات من 2014 حتى 2017 وكذلك 2020 وذلك بسبب تراجع إيرادات الدولة من النفط نتيجة الإحتراب وقفل حقول ومواني الإنتاج والتصدير ،الجدول التالي يبين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويبين كذلك معدلات التضخم في الفترة (2010 – 2020).

جدول (3) المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي ومعدلات التضخم 2010-2020

البيان / السنة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	معدّل التضخم (%)
2010	11611.4	2.4
2011	7784.1	15.9
2012	15765.4	6.1
2013	12589.5	2.6
2014	9408.8	2.4
2015	7867.5	9.9
2016	7945.0	25.9
2017	10529.1	28.8
2018	11838.3	13.6
2019	10542.4	-2.2
2020	7034.7	1.4

المصدر: - البنك الدولي ، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (albankaldawli.org) Data .

- **البنك الدولي** ،مؤشرات أفاق الاقتصاد الكلي والفقر(ليبيا) ،2012.

3- النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

في عام 2011 تكبدت ليبيا أسوأ خسارة لها بانخفاض معدل النمو الاقتصادي بـ حوالي62.0% نتيجة الحرب التي دارت حينها في ليبيا، ولكنها عادت وحققت نمواً تاريخياً عام 2012 بمعدل 123.14% بسبب عودة الانتاج النفطي الى مستوى قريباً من طبيعته مع ارتفاع اسعار النفط. غير أن الفترة منذ عام 2013 الى عام 2016 (غيث، 2021) كانت أسوأ مرحلة للنمو الاقتصادي في هذا البلد الذي أضر به الصراع السياسي كثيرا ، ثم حدث تحسن بسبب الاستقرار النسبي في إنتاج النفط وتصديره شهده عامي 2017 و2018 كان له الأثر الايجابي على مستوى معيشة المواطن في ليبيا ،هذه الاحداث والتوترات الأمنية والصراعات المسلحة كان لها الأثر البالغ على متوسط دخل الفرد والانفاق على التعليم والصحة وعلى معايير مستوى المعيشة في ليبيا خلال فترة هذه الدراسة.

نتيجة لغياب الأمن وغياب سيادة الدولة لم تتمكن الشركات الأجنبية من العودة لاستكمال المشروعات المكلفة بتنفيذها في البرنامج التنموي 2008-2012 ومن ثم توقفت معها الخطط والبرامج الاستثمارية في

مجالات التعليم والصحة والاسكان والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية والسياحة ...الخ (الهيئة العامة للمعلومات، 2018، صفحة 5)

وبسبب ظروف عدم الاستقرار السياسي وصراع المجموعات المسلحة والانقسامات الجهوية فإن الميزانيات العمومية للحكومات المتعاقبة لم تولي التنمية أولوية بل أنه في هذه الميزانيات والتي سميت بالترتيبات المالية تضخمت مخصصات المرتبات ومخصصات المصروفات التسييرية.

وتراجعت قيم ونسبة مخصصات التنمية بصورة كبيرة جداً فقد تراجعت نسبة هذه المخصصات من 51% سنة 2010 إلى 5% سنة 2020 (النشرة الإقتصادية ، أعداد مختلفة)

الجدول والشكل التاليين بينا الزيادة في النفقات الاستهلاكية على حساب الإنفاق الاستثماري.

جدول (4) نسب مخصصات بنود الميزانية العامة للسنوات 2010-2020

البند / السنة	الميزانية المعتمدة (دينار ليبي)	مخصصات التنمية	المصروفات التسييرية	المرتبات	بنود أخرى
2010	57,510,146,800	%51	%5.5	%14.8	%28.7
2011*	ضمن ميزانية 2010	00	%75	-	%25
2012	71,959,436,000	%23	%42	%27	%8
2013	69,935,059,000	%24	%22	%35	%19
2014	56,952,029,280	%16	%20	%41	%23
2015**	49,525,339,468	%14	%16	%46	%24
2016	51,161,509,450	%14	%14	%49	%23
2017	44,268,000,000	%10	%14.5	%60	%15.5
2018	54,611,430,000	%11	%15.5	%55.8	%17.7
2019	55,800,000,000	%9	%25	%54	%12
2020***	49,078,844,900	%5	%10	%57	%28

المصدر: - ديوان المحاسبة ، التقارير السنوية من 2012-2020.

- مصرف ليبيا المركزي ،النشرة الاقتصادية ،2010
- *مصروفات فعلية لكل البنود وفق الميزانية الصادرة بالقانون رقم 2 لسنة 2010.
- **ميزانية حكومتي طرابلس والبيضاء.
- *** دون إدراج ميزانية حكومة البيضاء.

ولتبيان ما كان عليه الحال في ميزانية 2010 وما وصل إليه بعدها قمنا بحساب متوسطات النسب المئوية لبنود الميزانية للسنوات من 2011 حتى 2020 لمقارنتها مع سنة 2010 في الشكل (2).

جدول (5) متوسطات نسب مخصصات الميزانيات السنوية حسب بنودها (2011 -2020)

البند / السنوات	مخصصات التنمية	المصروفات التسييرية	المرتبات	بنود أخرى*
2020-2011	%12.6	%25.4	%42.48	%19.52

المصدر: الباحث اعتمادا على الجدول (4).

* البنود الأخرى يقصد بها مخصصات الدعم بأشكاله من موازنة الأسعار ومنحة الأسرة والطواري ...الخ.

شكل (2) مقارنة بين نسبة مخصصات التنمية في ميزانية 2010 وبين متوسط نسبها للفترة (2011-2020)

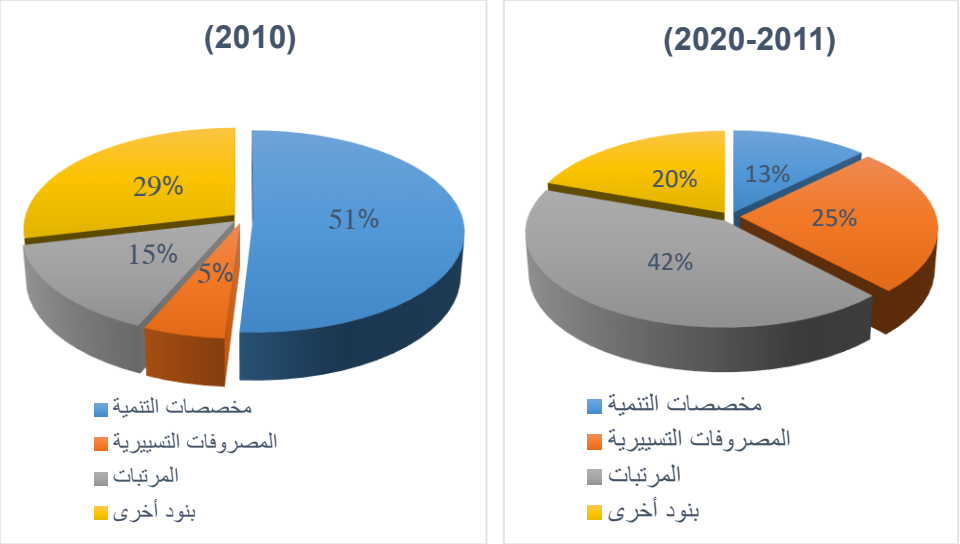

المصدر: بيانات الجدولين السابقين مقرّبة لأقرب عدد صحيح.

4- السيولة وسعر الصرف:

إن تدني مستوى معيشة الليبيين نتيجة لموجة التضخم غير المسبوق في الاقتصاد الليبي بالإضافة إلى أزمة نقص السيولة في المصارف التجارية والتي طال أمدها، وتدني قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الرئيسة، وخاصة الدولار الأمريكي، كل هذه العوامل أدت إلى تعرض المواطن لمعاناة كبيرة لم تتمكن السلطات المسئولة من حلها نتيجة السلطات المسئولة من حلها نتيجة الانقسامات السياسية ومع بداية سنة 2020 تعرضت البلاد كغيرها من سكان الكرة الأرضية إلى جائحة كورونا في ظل ظروف صعبة للغاية لتلقي بمزيد من المصاعب على كاهل الليبيين الذين يئنون تحت وطأة الصراع ، حيث عانى 10% من الليبيين من عدم كفاية الاستهلاك الغذائي في ديسمبر 2020 (البنك الدولي، 2021) ويشير تقرير الاقتصاد الإفريقي الصادر في 2018 عن البنك الأفريقي إلى أنّ تقديرات الفقر في ليبيا مرتفعة، حيث إنّ حوالي ثلث الليبيّين يعيشون تحت خط الفقر الوطني. ويُعلّل ذلك بأنّ أحد أسباب هذا الفقر هو اعتماد الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة التي تأثرت بعدم استقرار عائدات النفط والتضخم بسبب الوضع الأمني والسياسي (مطبوعات الأمم المتحدة، 2020).

لقد انخفضت قيمة الدينار الليبي بالرغم من أن السعر الرسمي له شبه ثابت بالنسبة للعملات الرئيسة مثل الدولار الأمريكي واليورو وغيرهما، إلا أن قيمة الدينار انخفضت بشكل كبير في السوق السوداء للعملات التي تمول السوق الموازية للسلع والخدمات، والسبب بطبيعة الحال هو تشدد المصرف المركزي في فتح الاعتمادات المستندية وإيقاف التحويلات الشخصية للخارج، والنتيجة كانت انتعاش السوق السوداء للعملات وانخفاض قيمة الدينار الليبي فيها لأكثر من 65% أي أن قيمة الدولار ارتفعت في هذه السوق لأكثر من 200% بحيث أصبح سعر الدولار الواحد في أواخر 2016 أربعة دينار، وقد أدى الهبوط في

العائدات النفطية إلى انخفاض الإنفاق الحكومي وقد حد انهيار العائدات النفطية من قدرة السلطات النقدية والمالية العامة على الدفاع عن ربط سعر صرف العملة الوطنية (البنك الدولي، 2021، صفحة 2).

دعم الصراع السياسي في البلاد نمو السوق الموازية وحدث انفصال بين النظام المصرفي والسوق الموازية للعملة فيما يخصّ سعر الصرف، حيث تصرّفت السوق الموازية بشكل منفصل عن المصرف المركزي حتى أواخر عام 2018، فقد خسرت العملة الوطنية بسبب الانخفاض السريع قيمتها بشكل مستمر منذ عام 2014 وبلغت قيمتها انخفاضات غير معقولة حيث وصل انخفاض العملة المحلية مقابل الدولار إلى نسبة 75%، في حين ظلّ سعر الصرف الرسمي ثابتاً عند 1.4 دينار للدولار. ووصل السعر في السوق الموازية إلى أرقام قياسية في عام 2017، حيث قُدر متوسط السعر في السوق الموازية بـ 12.39 دينار مقابل الصك المصرفي (مطبوعات الأمم المتحدة، 2020، صفحة 16).

في أذار/ مارس 2019 خفّض مصرف ليبيا المركزي مرّةً أخرى رسوم سعر الصرف من 183% إلى 163% مما خفض سعر الصرف إلى 3.6 دينار مقابل الدولار، هذا الانخفاض انعكس على السوق الموازية حيث أصبح سعر الدولار يتراوح بين 4.05 و 4.15 دينار مقابل الدولار، متراجعاً بذلك عن عتبة 7.4 دينار مقابل الدولار كما كانت الحال في عام 2018 وانخفض معدل الشراء بالصك إلى أقل من 7% (مطبوعات الأمم المتحدة، 2020، صفحة 16) ،ثم لاحقاً في 16 ديسمبر 2020 وافق مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي على خفض قيمة الدينار الليبي من دينار ليبي واحد لكل 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة إلى دينار ليبي واحد لكل 0.156 وحدة حقوق سحب خاصة ويعادل ذلك : 4.48 دنانير ليبية لكل دولار أمريكي واحد، وذلك على أساس سعر صرف قدره 1.44 دولار لكل وحدة حقوق سحب خاصة (البنك الدولي، 2021، صفحة 2) لأجل أن يسد هذا الإجراء إلى حد كبير الفارق المتنامي بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق السوداء، وأن يجعل كذلك الرسوم المفروضة على مبيعات الصرف الأجنبي أمراً غير ضروري وقد أثرت تحركات أسعار الصرف على أسعار المستهلكين في ليبيا، التي تعتمد إمدادات الغذاء المحلية بها اعتماداً كبيراً على الواردات (البنك الدولي، 2021).

أما فيما يخص نقص السيولة والذي يعني عجز المصارف التجارية عن تلبية طلب الزبائن بسحب أموالهم أو جزء من أموالهم، فقد عجزت المصارف التجارية على توفير السيولة الكافية لمقابلة السحب النقدي من الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) حيث أصبح نقص السيولة من أكبر المشاكل التي عانى منها المواطن الليبي الذي يتقاضى مرتب من الحكومة أو من الشركات العامة الخدمية، ولكن لا يستطيع سحب مرتبه أو جزء منه ،ولمعالجة هذه الأزمة اتخذت إجراءات لزيادة المعروض من النقد فقام المصرف المركزي في طرابلس بطباعة الأوراق النقدية وضخها للمصارف التجارية للإيفاء بالطلب المتزايد على السيولة، وحدا حدوه المصرف المركزي في البيضاء غير أن ذلك لم يحل المشكلة حيث استمر الموطنين وخاصة التجار في عدم إيداعهم للعملة التي تحصلوا عليها مقابل مبيعاتهم، بل أدى إلى زيادة كمية النقود لدى الجمهور، حيث زادت من 7.6 مليار دينار عام 2010 إلى 27.1 مليار دينار عام

2016، أي أن العملة لدى الجمهور نمت بحوالي 266% خلال مدة ست سنوات فقط وهو معدل أعلى بكثير معدل نمو الودائع تحت الطلب التي نمت خلال نفس الفترة بحوالي 100% (مصرف ليبيا المركزي، 2017) ،ثم لتصل إلى 39.732 مليار عام 2020 أي بزيادة 422.8% (مصرف ليبيا المركزي، 2021، جدول رقم 1).

5- الفساد المالي:

أ. فساد المؤسسات الحكومية:

تعتبر ليبيا وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية من أكثر ستة دول فساداً في العالم ، حيث منحتها المنظمة 14 نقطة فقط من أصل 100 في النزاهة والشفافية في مؤشر مدركات الفساد الصادر عنها للعام 2016م في انهيار متدرج واضح بدأ في سلّم الفساد من العام 2012 وأن الحقيقة التي تعكسها هذه الأرقام هي أن مستوى الفساد في المجتمع وصلت نسبته إلى 86% (ديوان المحاسبة، 2016، صفحة 55) وبسبب ذلك فقد أستمرت وتفاقمت الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد والتي نتج عنها أوضاع أخرى زادت الأمر تعقيداً تمثلت في : تحمّل الدولة لمصروفات ثلاثة حكومات وما تتضمنها من نفقات تسييريه ومرتبات ومزايا للمسؤولين وغيرها ،ابرام المسؤولين لعقود واتفاقيات وفق رؤية قاصرة ومحدودة دون التنسيق مع الجهات المختصة بحجة أنه محسوب على الحكومة الأخرى ما كبد الدولة أعباء مالية كبيرة دون مبرر، ومن الجدولين رقم 4 ،5 نلاحظ بوضوح ارتفاع مخصصات النفقات التسييرية والمرتبات في الميزانيات العامة حتى وصلت نسبة المرتبات إلى (60%) سنة 2017 بعد أن كانت لا تصل إلى 15% عام 2010 وذلك بسبب إصدار قرارات التعيين العشوائية وبشكل مستمر دون التقيد بشروط شغل الوظيفة العامة، والتي ترتب عليها التزامات مالية متراكمة على الدولة فقد وصل إجمالي عدد العاملين بالدولة سنة 2019 إلى 2356314 وبنسبة 27% من عدد السكان (ديوان المحاسبة، 2020، صفحة 955) وبإنتاجية لا تتعدى ربع ساعة يومياً (ديوان المحاسبة، 2017، صفحة 76) في حين وصلت نسبة مخصصات النفقات التسييرية سنة 2012 إلى 42% ومتوسطها من 2011 حتى 2020 إلى 25.5% بعد أن كانت لا تتجاوز 5.5% عام 2010.

إن توسع الحكومات المتعاقبة في الانفاق والتعيينات والتعاقدات خلق فجوة وخلل بين محاولات السيطرة والإصلاح مع الواقع الذي فرضته آثار تصرفات تلك الحكومات ومؤسساتها المالية وتعدد ادارات المؤسسات وما نتج عنه من صراعات وارباك أدى إلى هدر الامكانيات وضعف الخدمات ومن أمثلة الأنشطة والمصالح التي تأثرت سلبا بسبب تعدد السلطات والحكومات ما يلي (ديوان المحاسبة، 2016):

- السياسات المالية والانفاق والتصرف في اموال الدولة.
- الاستثمارات الليبية بالخارج وصندوق الإنماء.

والجدول التالي يبين حجم النفقات والإيرادات الفعلية والعجز الناتج عن التوسع في الإنفاق:

جدول (6) الإيرادات والنفقات الفعلية 2012-2019 (مليار دينار)

السنة	الإيرادات الفعلية	الإنفاق الفعلي	الفائض و (العجز)
2012	70	49	21
2013	55	65	(10)
2014	22	44	(22)
2015	11	36	(25)
2016	9	30	(21)
2017	22	32	(10)
2018	49	41	8
2019	60	47	13
2020	25	39	(14)
مجموع السنوات	323	383	(60)

المصدر: ديوان المحاسبة ، التقرير السنوي ، 2020 ،ص10.

ب. فساد القطاع الخاص:

أدى غياب الدولة كمؤسسة قادرة إلى انتشار الفساد في المؤسسات وإلى بروز الكثير من مظاهر الفساد في القطاع الخاص وعلى الاخص المرتبط بأنشطة المقاولات والتوريدات والذي ينتج غالبا عن شراكة بين القطاعين الخاص والعام ومن أبرز حالات الفساد (ديوان المحاسبة، 2016، صفحة 57):

- ظاهرة التهرب الضريبي بأشكاله وأنواعه وتزوير المعاملات الضريبية.
- استعمال مستندات نفس الشحنة في تحويل أموال للخارج أكثر من مرة.
- التهرب الجمركي وتزوير مستندات التوريد.
- تهريب الأموال للخارج بالتلاعب في الاعتمادات والمستندات برسم التحصيل.

وكل تلك العمليات لها انعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني وعلى انخفاض الموارد المالية المحصَلة من الجمارك والضرائب ناهيك عن تهريب العملة وعن توريد مواد غير مطابقة للمواصفات والأثر السلبي لهذا الأمر.

ت. فساد القطاع المصرفي:

اتبعت الدولة قبل 2011 سياسة متحفظة في تغطية طلبات العملة الصعبة ، حيث كانت تقوم بتخفيض الانفاق إلى أقل ما يمكن بالتضييق على الاقتصاد ويتم ادخار نسبة كبيرة من الإيرادات تحسبا لأي انخفاض في كميات انتاج النفط أو أسعاره، حيث وصلت الأموال المجنبة من الاقتصاد في فترة سابقة إلى 80 مليار دينار تقريبا، وفي المقابل فإن الحكومات التي تعاقبت بعد 2011 قد فتحت مجال الانفاق على مصراعيه وقد سايرها المصرف المركزي الذي لم يدرك أهمية دراسة العوامل المؤثرة في سعر الصرف في وقت مبكر، كما لم يقم بتشخيص واقع الاقتصاد بالبيئة الليبية بشكل صحيح، فقد انتهجت إدارة المصرف المركزي سياسة مفتوحة وبشكل غير مدروس من خلال مسايرة الحكومات والقطاع الخاص في توفير التغطية من

النقد الأجنبي لكافة الطلبات دون قيد أو شرط إلى أن قاربت الاحتياطيات على النفاذ، حيث بلغت اجمالي التحويلات الخارجية التي تمت من خلال المصرف المركزي أو منحها كتغطية بالعملة الأجنبية خلال الأعوام 2012 – 2016 بما قيمته 146 مليار دولار، ما يعادل 190 مليار دينار ونتج عن ذلك انخفاض الاحتياطيات بما قيمته 72 مليار دينار ليصبح رصيدها في نهاية العام 2016م بقيمة 43 مليار دينار تقريبا بعد أن كان بنحو 115 مليار دينار في العام 2012م (ديوان المحاسبة، 2016، صفحة 109) وبذلك أوشك المصرف على فقد زمام المبادرة في السيطرة على أسعار الصرف بالإضافة إلى ما سبق فقد نمت وتفشت الكثير من مظاهر الفساد في القطاع المصرفي إلى الدرجة التي تهدد اقتصاد الدولة ككل ومن أمثلة مظاهر هذا الفساد ما يلي (ديوان المحاسبة، 2017، صفحة 246):

- تنامي تهريب الأموال للخارج من خلال التلاعب بالاعتمادات والتحويلات الخارجية، واتمام معاملات التوريدات الوهمية.
- قبول عمليات غسيل أموال متأتية من عمليات التلاعب بالاعتمادات.
- التلاعب في البطاقات الالكترونية والاستئثار بمخصصات النقد الاجنبي للمعاملات الشخصية مثل البطاقات والتحويلات السريعة وغيرها.
- الايداعات الوهمية من خلال التحايل على نظام المقاصة بتدوير الصكوك.
- التجاوز في منح التسهيلات والقروض ومنح التسهيلات والتغطية الجزئية دون ضمانات.
- التواطؤ في قبول صكوك غير صحيحة وخصمها من حسابات الجهات العامة.

النتائج والتوصيات:

8- النتائج:

تظهر الدراسة إلى أن عدم الاستقرار السياسي والصراع المسلح بين المجموعات المتحاربة قد أدى إلى نتائج شديدة الضرر بالمجتمع طالت كل شيء وأنهكت الاقتصاد الوطني الذي يعتمد اعتمادا أساسياً على النفط كمورد للدخل ،وبسبب الإقفال المتكرر للحقول والموانئ النفطية انخفضت الإيرادات إلى أدنى المستويات فأنعكس ذلك على المجتمع وأفراده فنتج عن ذلك:

1. توقف عجلة التنمية.
2. ارتفاع معدَل التضخم وانخفاض سعر الدينار الليبي إلى مستوى غير مسبوق مقابل
3. العملات الأجنبية.
4. شح السلع وتفشي ظاهرة الاحتكار وشح السيولة بالمصارف.
5. زيادة مستويات الفقر والبطالة وتدني خدمات الكهرباء والنظافة والصحة وغيرها.
6. عجز الموازنة العامة وتنامي الدين العام ،اختلال الهيكل المالي للدولة وانخفاض الاحتياطيات.
7. الإسراف وتضخيم الانفاق الحكومي واهمال سياسات الترشيد.

8. معاناة المواطنين وزيادة صعوبة الحياة وتردي الخدمات بصورة عامة وتفشي الفساد في المؤسسات العامة والخاصة.

9- التوصيات:

إن أساس المشاكل الاقتصادية في ليبيا هو حالة عدم الاستقرار السياسي ولذلك فإن عدم علاجها سيجعل أي إجراءات إصلاحية اقتصادية غير مضمونة النجاح ونتائجها ستكون فائدتها في أحسن الأحوال محدودة جداً لأنها ستصطدم بهذا الواقع وهذه الظروف التي تعيد نفسها من حين إلى أخر كما حدث طيلة الفترة الزمنية التي شملتها هذه الدراسة إلى أن يجد الليبيون الطريق الذي يذهبون معه جميعاً لبناء وطنهم وللوصول إلى هذا الطريق نوصي بالتالي:

1. ضرورة خلق توافق سياسي بين الأطراف المتصارعة وإجراء مصالحة مجتمعية تضمن اتجاه الجميع معاً نحو إعادة بناء الدولة وإعادة توحيد شرق البلاد وغربها تحت مظلة سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية واحدة.
2. إعادة توحيد المؤسسات وضبطها وفقاً للقواعد الإدارية والمالية التي يحددها القانون.
3. إلغاء كل ما هو استثنائي خاصة فيما يتعلق بحمل السلاح وبناء جيش وشرطة وطنية تحت مظلة الدولة ووفقاً لقوانينها وسلطاتها والعمل على تعزيز الاستقرار السياسي والأمني بما يضمن استمرارية إنتاج وتصدير النفط المورد الأساسي للدخل.
4. الحد من فتح الاعتمادات وإهدار العملة الأجنبية وحصر الإنفاق في الضروريات دون الكماليات وتخفيض الإنفاق الحكومي وترشيده وإيقاف التوسع في التوظيف.

المراجع العربية:

بن سانية عبد الرحمن (2013) ،أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي – الاقتصاد المصري نموذجاً – مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد 18: ص140 – 148 ، جامعة غرداية، الجزائر.

حسين سرتية صالح (2021) جدلية العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة ، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ، المجلد 2 ، ال عدد11 نوفمبر ،السودان.

غيث ،سالم عبد السلام (2021) التنمية البشرية ومؤشراتها في ليبيا، دراسة تحليلية خلال الفترة ما بين 1990– 2018، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والابحاث، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا، العدد 11.

البنك الدولي ، تقرير افاق الاقتصاد الكلي والفقر في ليبيا، 21 أبريل 2021.

البنك الدولي ، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . Data (albankaldawli.org)

ديوان المحاسبة ، التقرير السنوي ،2016.

ديوان المحاسبة ، التقرير السنوي ،2017.

ديوان المحاسبة ،التقرير السنوي ،2020.

مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث والإحصاء ، كتيب الاحصاءات النقدية والمالية ،1966 –2020.

مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء ،النشرة الاقتصادية ،المجلد 57 الربع الرابع ،2017.

مطبوعات الأمم المتحدة ،دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والأفاق ،الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 5758–11، بيروت، لبنان، 2020، الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية، تحديات التنمية في ليبيا ، 2018.

وزارة التخطيط ،تقديرات سنوات 2010–2020.

المراجع الأجنبية:

Carmignani, Fabrizio, "Political Instability, Uncertainty and Economics," Journal of Economic Surveys, Vol. 17, No.1, 2003, pp.1.-2.

Hewitt, C. (1993). Consequences of Political Violence Brookfield: Dartmouth.

Trading Economics, https://ar.tradingeconomics.com/libya/unemployment-rate

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 1 يونيو 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

فعالية استخدام التقنيات الحديثة في جودة التعليم الجامعي بالجامعات الليبية

"دراسة ميدانية"

أبوالقاسم محمود أبوستالــة
جامعة لبدة الكبرى الأهلية
amabusatala@elmergib.edu.ly

عبدالحميد محمد وشوش
جامعة طرابلس
ah.wesh@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2024.03.29 **تاريخ القبول: 2024.05.27** **تاريخ النشر: 2024.06.03**

الملخص

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في معرفة أثر استخدام التقنيات الحديثة في جودة التعليم الجامعي بالجامعات الليبية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة محكمة ومعدة وفقاً (لمقياس ليكرت) كأداة رئيسة لجمع البيانات الأولية والمعلومات الإحصائية من عينة الدراسة، بالتطبيق على أقسام العلوم الإدارية والمالة بجامعة طرابلس والمرقب، حيث تم توزيع عدد (343) استمارة على عينة من أعضاء هيأة التدريس، حيث خضعت (328) استبانة للتحليل، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أظهرت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام التقنيات الحديثة بالتدريس الجامعي في جودة التعليم الجامعي في الجامعات قيد الدراسة، وبنسبة أثر بلغت (61.9%)، واعتماداً على نتائج الدراسة أوصى الباحثان: بالتركيز على اعداد المورد البشري لكونه العنصر الاساسي في استقطاب التكنولوجيا الحديثة واستخدامها وصيانتها على النحو الذي يسهم في جودة العملية التعليمية، والاهتمام بمبدأ التحسين المستمر في كافة المجالات ذات العلاقة بجودة التعليم الجامعي.

الكلمات المفتاحية: *التقنيات الحديثة، التعليم الجامعي، أقسام العلوم الإدارية والمالية، الجامعات الليبية*

The effectiveness of using modern technologies in university education in Libyan universities: A field study

DR–Abulgasem Mahmoud abusatala
Lebda Alkubra Alahlia University
amabusatala@elmergib.edu.ly

Dr.. Abdul Hamid Muhammad Washosh
Tripoli University
ah.wesh@yahoo.com

Abstract

The main objective of this study is to know the impact of the use of modern technologies on the quality of university education in Libyan universities, To achieve the objectives of the study we relied on the descriptive analytical method, A precise questionnaire was designed and prepared according to (Likert scale) as a main tool for collecting primary data and statistical information from the study sample, By application to the departments of administrative and financial sciences

at the University of Tripoli and Al-Marqab, A number of (343) questionnaires were distributed to a sample of faculty members, Where (328) questionnaires were subjected to analysis, The study reached several results, the most important of which are: The study showed a statistically significant impact of the use of modern technologies in university teaching on the quality of university education in the universities under study. With an impact rate of (61.9%), Based on the results of the study, the researcher recommended: Focusing on preparing the human resource as it is the basic element in attracting, using and maintaining modern technology in a way that contributes to the quality of the educational process, Paying attention to the principle of continuous improvement in all areas related to the quality of university education.

Key words: *modern techniques, University education, Departments of Administrative and Financial Sciences, Libyan universities*

1- المقدمة

اهتمام الدول بموضوع التكنولوجيا، وسعيها للاستفادة من الثورة المعرفية والعلمية والتقنية بأقصى قدر ممكن من خلال تطوير وتحديث الإنسان خبراته ومهاراته في كافة جوانبها. فالتقنيات الحديثة لها تأثير كبير وواسع على جميع مجالات الحياة البشرية، فقد حولت التعليم والعملية التعليمية إلى ممارسات أكثر تفاعلية وإنتاجية، (Gnambs, 2021& Jogezai, al, et, 2021) والمعرفة الإنسانية تشهد تطوراً هائلاً في وقتنا الراهن نظراً للتطور التكنولوجي والتحول الرقمي، وما أتاحه من إمكانيات هائلة في الحصول على المعرفة بشتى الوسائل (عويس، 2023). فاستخدام التقنيات في العملية التعليمية يوفر حلولاً مبتكرة لمشاكل التعليم ويحسن من مستوى مخرجاته، ويشجع على الابداع والابتكار. ويعتمد نجاح ويعتمد نجاح توظيف التقنيات الحديثة في التعليم إلى حد كبير على كفاءة استخدام أعضاء هيئة التدريس والطلبة لها، ورغبتهم في تبنيها في العملية التعليمية، وغيرت التكنولوجيا Technology طريقة تفكيرنا وأسلوب حياتنا بسرعة، فالتقنيات الحديثة تعمل على تحسين جودة التعليم بدرجة عالية للغاية، ويفسح المجال لمزيد من تركيز الطالب، في عملية التدريس والتعلم، وتحفيز التعلم، والبحث والأداء(Barman, 2021) ، حيث فرض استخدام التقنيات الحديثة الكثير من التحديات خاصة في مجال استخدام وسائل تكنولوجيا التعليم في تدريس وتعلم العلوم الإدارية والمالية، وهذه المشكلة ليست خاصة فقط في البيئية –الليبية ولكن أيضاً في جميع دول العالم وخاصة منها دول العالم الثالث. كما يشير رجا (Raja & Nagasubramani, 2018) أن توظيف المستحدثات التكنولوجية في الجامعات ضرورة لابد منها من أجل تعظيم كفاءة صور التعليم وأنماطه، وتجويد عملية التعليم بكل سهولة ويسر، والنهوض بكفايات أعضاء هيئة التدريس. ورأى (Hetsevich, 2017) استخدام التقنيات الحديثة في التعليم سيكون نمط التعليم السائد مستقبلا، فالجيل الحالي يتميز بتعلقه بأجهزة الهاتف الذكية واستخدام التطبيقات المختلفة، لذلك فقد أصبح دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية توجهاً عالمياً، وأصبح التفاعل مع الأنشطة التعليمية من خلال الأجهزة المحمولة يشكل عاملا محفزاً للتعلم بدلاً من الاعتماد على أسلوب الدراسة التقليدية. وبالتالي، أصبح من الضروري على الجامعات الليبية هي الأخرى الاهتمام بتحسين جودة التعليم من أجل الارتقاء بهم من خلال استخدام

التقنيات الحديثة. وهذا ما دفعنا الى للبحث عن صيغة ملائمة للتعليم بديلاً عن التعليم التقليدي باستخدام التقنيات الحديثة تسهم في اعداد الطاقات البشرية المؤهلة للمجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

2.الدرسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناقش استخدام التقنيات الحديثة وطرقها المختلفة من قبل انتشار جائحة كورونا بسنوات عديدة في الدول الأجنبية، ومع انتشار جائحة كورونا زادت الدراسات الخاصة بتطوير شكل التعليم وحاجة العالم كافة للبحث في تطوير هذا النوع من التعلم، وهو ما أكدته دراسة يعقوب ودكم (2023) إلى التأثير الإيجابي لممارسة التقنيات الحديثة بالتدريس من قبل أعضاء الهيأة التدريسية، والميزات التي يتحصل عليها الأستاذ في عملية تدريسه بدون عناء. وأظهرت دراسة غاي (2022) الأهمية الجوهرية لاستخدام التكنولوجيا الحديثة بالمؤسسات الجامعية، وتأثيرها الفعال على مختلف الأنشطة التعليمية. وأكدت دراسة Harmelia, H, (2021) على أنه هناك زيادة كبيرة في تعزيز استقلالية التعلم للطلبة، فقد تم ملاحظة ما نسبته 65% من الطلبة الاكثر نشاطا في إكمال مهامه الفصلية عبر استخدام التقنيات الحديثة. وكشفت دراسة بن عبد الحفيظ وحميدا تني (2021) عن الدور الذي تلعبه التقنية الحديثة في عملية التعلم بجامعة قالمة، وتحسين نوعية التعليم وتطويره وزيادة فعاليته. وفي نفس الاتجاه أظهرت دراسة عبديش وعلواش (2021)، الدور الذي تلعبه التقنيات الحديثة في تحقيق جودة مؤسسات التعليم العالي الجزائرية. كما توصلت دراسة shah, al, et, (2021) إلى التحقق من تأثير استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التحصيل الأكاديمي للطلبة، وتأثيره لتحسين مواقف الطلبة تجاه التعلم وتأثيره على أكاديميتهم. وأكدت دراسة أبوزيد (2021) على فوائد استخدام التقنيات الحديثة في العملية التعليمية بجامعة ام درمان، لتبادل البحوث والخبرات داخلياً وخارجياً، والتغيرات مستمرة في طرق التدريس بالاتصالية. وأظهرت دراسة Jamir & Pongen (2021) الدور المهم الذي تلعبه التقنيات الحديثة في تحسين المعايير في التعليم العالي، بضرورة اكتساب الاساتذة والطلبة معارف ومهارات تقنيات المعلومات والاتصال إذا أرادوا النجاح في مستقبلهم. وأظهرت دراسة رزقي وعمر(2021) الدور الذي تلعبه التقنيات الحديثة في تحسين جودة التعليم الجامعي من خلال تحسين أداء الأستاذ وتحسين أداء الباحث الأكاديمي، وإضافة العلوم والمعارف للطلبة. وقد كشفت دراسة Panergayo, A, & Mansujeto, K, (2021) أهمية مهارات استخدام التكنولوجيا صنفت كفاءتهما الذاتية في التعلم في بيئة الإنترنت وإدارة الوقت واستخدام التكنولوجياً، بحيث الطلبة الذين لديهم خبرة في التعلم عبر الإنترنت يحققوا كفاءة ذاتية للتعلم عبر الإنترنت أعلى نسبياً في جميع المجالات مقارنة بالطلبة الذين ليس لديهم خبرة تعلم عبر الإنترنت. وتوصلت دراسة العسري وأغراس (2021) بأن استخدام الجامعات الوسائل التكنولوجية في العملية التعليمية يزيد من مستوى تحصيل الطلبة ويساهم في ترسيخ المعرفة لديهم، وأن تفاعل الطلبة مع المادة التعليمية أكبر. وأكدت دراسة Jameel (2021) على اتجاه العالم بسرعة نحو الرقمنة، والأهمية العالية لدور الرقمنة والنمو والتطور المستمر لها، ودور التقنية في تحويل التعلم المتمحور حول الأستاذ إلى التعلم القائم على الكفاءة. وفي نفس السياق توصلت دراسة صبرينة (2020) إلى المساهمة الفعالة في رفع مستوى التعليم والتعلم بالاستخدام

الجيد للتقنيات الحديثة، وضمان جودة التعليم بالجامعات الجزائرية. وفي نفس الاتجاه أظهرت دراسة بوعيسى وفالتة (2020) أهمية التعليم الرقمي كتقنية حديثة في مساعدة الطلبة والأساتذة في تبادل الأفكار والاتجاهات والخبرات مع العديد من الأطراف بأقل التكاليف. وتوصلت دراسة مزياتي (2020) لضرورة استخدام التقنية الحديثة والتي من شانها تحسين القدرات الفكرية، والاتصالية، والابداعية لدى المتعلم، وكما أنها تنمي روح التعلم فيه، مما يسمح بتخريج طلبة بمؤهلات عالية تستجيب الواقع المنهي المعاصر. واشارت دراسة Bera & Mohalik, (2015) إلى اهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة التعليم العالي، وتأثيرها القوي في تعزيز عملية التعليم والتعلم وجودة التعليم.

3. إشكالية الدراسة

تتمثل طبيعة الدراسة الحالية في تحديد وتوضيح وجهات نظر وتصورات الجامعات الليبية بشأن استخدام التقنيات الحديثة، ومناقشة العوامل التي تزيد من أهمية استخدامها بالتدريس. فالعصر الحالي يوصف بعصر المعلوماتية والمعرفة، حيث شهدت السنوات الأخيرة نمو سريع لاستخدام التقنيات الحديثة على كل جانب من جوانب الحياة، فاستخدام التكنولوجيا يحسن نجاح التعلم للطلاب من حيث التفكير النقدي وحل المشكلات(Abdulwahab, al, et, 2021). وإدراك الجامعات لأهمية استخدام التقنيات الحديثة ودورها في العملية التعليمية من العوامل المهمة في تعزيز العملية التعليمية، وتحسين جودة مخرجاتها (أبوستالة وتنتوش، 2021). واستخدام التقنية الحديثة والتحول الرقمي يساعد على تسهيل وتبسيط العمل وتقديمه في أسرع وقت وبأقل تكلفة، وجودة عالية (الثمالي واحمد، 2023). و أشار (Bhattacharjee, 2016) إلى إسهام استخدام التقنيات الحديثة في العملية التعليمية في رفع الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس. وليس هذا وحسب وانما يمكن الطلبة أيضاً من تطوير مهاراتهم وتعزيز دوافعهم ومعارفهم ومعلوماتهم بكفاءة (Akram. et al, 2021). وتأثيرها الكبير على التحصيل الاكاديمي للطلبة، وتعزيزهم للتعلم (Shaheen, et, al,؛ Shah, et, al ؛ Gomba, Amadi, 2021). وأشار Rana, 2021 إلى أن اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتعلم له تأثيرًا إيجابيًا على التدريس والتعلم والبحث العلمي. وما فرضته جائحة كورونا بمعظم دول العالم، على المؤسسات التعليمية والتربوية للتحول من التعليم الحضوري إلى التعليم الإلكتروني أو التعليم عن بعد (Affouneh, Khlaif 2020). حيث يحتاج المحاضرون إلى استبدال أساليب التدريس التقليدية بمصادر ومرافق تعليمية قائمة على التقنية Seepanovic, et, al, (2021). ومن خلال عمل الباحثان في العملية التعليمية لعدة سنوات لاحظ أن ممارسة اعضاء هيئة التدريس للتكنولوجيا يتأثر بمدى إدراك أهمية استخدام التقنية الحديثة والوعي باستخدامها، ومدى توفر إمكانيات استخدامها. ومن هنا فقد تبلورت لدى الباحثان فكرة إجراء هذه الدراسة التي بحثت في مدى فعالية التقنيات الحديثة وأهميتها في التعليم الجامعي، ولتحقيق ذلك فإنها تسعى للإجابة على السؤال التالي:

ما مدى فعالية استخدام التقنيات الحديثة في جودة التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام العلوم الإدارية والمالية؟

4. فرضية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية واحدة تفيد:

Ha: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام التقنيات الحديثة بالتدريس في جودة التعليم الجامعي بالجامعات الليبية.

5. هدف الدراسة:

تهدف الدراسة بصورة رئيسية بعد سؤال الدراسة أعلاه إلى التعرف على وجهات نظر أعضاء هيأة التدريس بالجامعات الليبية حول مدى فعالية استخدام التقنيات الحديثة في جودة التعليم الجامعي.

6. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذا البحث في إبراز دور التقنيات الحديثة في تحسين جودة العملية التعليمية بالجامعات الليبية، وكما يبرز أهمية استخدام التقنيات الحديثة كأسلوب في تحسين النظام التعليمي الجامعي وضمان الارتقاء بمستوي التأهيل والكفاءة والخبرة وتطويره، وتسليط الضوء على المهارات التي يمتلكها الأستاذ والطالب الجامعي، ومحاولة لتطوير اساليب طرق التدريس والتعلم، وقد تكون هذه الدراسة ناقوس تنبيه القائمين على وضع البرامج التعليمية في الجامعات الى أهمية توظيف التقنيات الحديثة في عملية التدريس.

7. حدود الدراسة:

تمثلت حدود البحث فيما يلي:

7-1 الحدود الموضوعية: تكمن معالم هذه الدراسة الموضوعية في اتجاهات أعضاء هيأة التدريس حول أثر استخدام التقنيات الحديثة بالتدريس في جودة التعليم الجامعي.

7-2 الحدود المكانية والزمنية: اقتصرت هذه الدراسة على أقسام العلوم الإدارية والمالية بجامعة طرابلس، وجامعة المرقب خلال الفترة الممتدة بين (اكتوبر 2023 – يناير 2024م).

7-3 الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على استقصاء أراء أعضاء هيأة التدريس بأقسام العلوم الإدارية والمالية في الجامعات عينة الدراسة.

8. نموذج متغيرات الدراسة المقترح.

لقد تم الربط بين متغيرات الدراسة بناءً على الإطار النظري والدراسات السابقة، وإشكالية الدراسة وفيما يلي نموذج الدراسة:

الشكل رقم (1) نموذج متغيرات الدراسة

8.الإطـــــــار النظـــــــري

8-1 التحول الرقمي:

عرف التحول الرقمي بأنه "التحول العميق والمتسارع للأعمال والأنشطة والعمليات والكفاءات والنماذج للاستفادة الكاملة من التغييرات والفرص التي توفرها التقنيات الرقمية وتأثيرها على المجتمع في تحقيق الأهداف الاستراتيجية ذات الأولوية" (Bughin, al, et, 2019, p2).

8-2 مفهوم التقنيات الحديثة:

عرفت التقنيات الحديثة على أنها مجموعة من المعلومات والإلكترونيات وتقنيات المعلوماتية، باستخدام الإلكترونيات الدقيقة الحديثة، والاتصال السلكي واللاسلكي والحوسبة لتطوير جميع أنواع الأجهزة والتقنيات والعمليات التي تؤثر على مجالات مختلفة من حياة الإنسان (Diana, et al, 2015).

8-3 فوائد التقنيات الحديثة:

أظهرت الدراسات إن الاستخدام المناسب للتقنيات الحديثة يمكن أن يعزز التعليم لاكتساب المعرفة والمهارات التي من شأنها تمكين الطلاب التعلم مدى الحياة، وتشجيع التفاعل وتعزيز العمل الجماعي للطلاب، والاساتذة والخبراء بغض النظر عن مكان وجودهم، وكذلك يوفر للمتعلمين فرصة للعمل مع أشخاص من ثقافات مختلفة، وقدرات حل المشكلات والتعلم مدى الحياة (Kabir.et. al.2021). ووسيلة للتعلم بحيث يمكن لأعضاء هيئة التدريس والمتعلمين اجراء المهام والتواصل وجمع البيانات والتوثيق وإجراء البحوث (Bhattacharjee & Deb, 2016). وتعزيز الثقافة التكنولوجية بين المواطنين، والأهمية المتساوية للطلبة البطيئين والموهوبين (Saxena, 2017). واتاحة الفرصة لاكتساب المعرفة الحديثة حول التعليم العالي والتواصل بين الأكاديميين والباحثين والطلاب، وبالتالي تبادل المواد العلمية وتحسين الجودة في التدريس والتعلم (Barman, 2021).

8-4 فعالية التعلم:

هناك طرق عديدة لزيادة فعالية التعلم (Mahmudjanovna, 2021):

- تقليل عدد الطلبة في المجموعة، وفي هذه الحالة يكون للأستاذ سيطرة جيدة على الطلبة ولديهم فرصة للعمل معهم بشكل فردي.
- استخدام التقنيات الحديثة في التعليم وفي هذه الحالة يتم إعطاء المعلومات والواجبات بواسطة الحاسوب، وكذلك ومراقبة تعلم الطلبة بنفس الطريقة.
- تنظيم الفصول على أساس تقنيات التفكير الإبداعي يثير الاستاذ فقط القضايا ذات الصلة، ويتعين على الطلبة أن يكتشفوا بأنفسهم فإذا تم ذلك بمساعدة استخدام التقنية الحديثة، فإن النتيجة ستكون أكثر فعالية.

9. المنهج والإجراءات:

9-1 منهجية الدراسة:

وللإجابة على سؤال الدراسة ولتحقيق أهدافها، اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يقوم على الوصف والتحليل المناسب لطبيعة الدراسة بكل جوانبه المعرفية والمنهجية فيما يتعلق بالتقنيات الحديثة وكل ما يصاحبها من أثر على استخدامها في الجامعات الليبية في جودة التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بالجامعات قيد الدراسة، والمنهج التحليلي لوصف هذه المشكلة وتصويرها كمياً من خلال الاستبانة كأداة لجمع البيانات من جميع المستجيبين، تم ترتيب البيانات وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة للوصول لنتائج تجيب على سؤال الدراسة.

9-2 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من أعضاء هيأة التدريس في أقسام العلوم الإدارية والمالية بالجامعات الليبية، ونظرا لتجانس مجتمع الدراسة وكبر حجمه وصعوبة الاتصال بجميع مفرداته، فقد تم اختيار عينة الدراسة من أعضاء هيأة التدريس متمثلة في (343) محاضراً في أقسام العلوم الإدارية والمالية بجامعة طرابلس والمرقب، تم توزيع الاستبانة بشكل عشوائي مع الخلفية التعليمية على المشاركين بغض النظر عن الجنس والخبرة التعليمية والدرجة العلمية، حيث تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة محل الدراسة من خلال تسليمه باليد لتوضيح أي استفسار متعلق بالأسئلة المدرجة به من أجل ضمان الإجابة على جميع الأسئلة الموجودة في هذا الاستبانة، وقد تم أرسال بعض الاستبانات عن طريق البريد الالكتروني وبعض وسائل التواصل الاجتماعي، وقد بلغت حصيلة التجاوب من قبل أفراد العينة (334) استمارة، وبعد التدقيق تبين وجود (6) استمارة غير مكتملة تم استبعادها، وكما هو موضح بالجدول التالي.

جدول رقم (1) عدد الاستبانات التي تم توزيعها والتي تم استلامها من عينة الدراسة

الاستبانات الموزعة	الاستمارات المفقودة	الاستمارات المستلمة	الاستمارات الغير صالحة	الاستمارات الصالحة	نسبة الاستمارات الغير صالحة
343	09	334	06	328	%95.626

يتضح من الجدول رقم (1) ان عدد الاستبانات الموزعة بلغت (343) استمارة استبانة وتم استرداد (334)، حيث خضعت (328) استبانة للتحليل وبنسبة 95.626% وتعتبر هذه النسبة ممتازة من الناحية الاحصائية وهي نسبة كافية لإجراء الاختبارات الاحصائية والحصول على نتائج تعمم على مجتمع الدراسة.

9-3 تصميم استمارة الاستبانة:

في هذه الدراسة تم استخدام استبانة تحتوي على إجمالي 57 فقرة كأداة رئيسة لتحليل تأثير التقنيات الحديثة في جودة التعليم الجامعي بالجامعات الليبية عينة الدراسة، وجزئيين بحيث يتضمن الجزء الأول الخصائص الشخصية والوظيفية، والجزء الثاني يتضمن محورين الأول 28 فقرة، والثاني 29، وطلب فيها من جميع المشاركين قراءة العبارات المقدمة واختيار إجاباتهم بناًء على مقياس ليكارث 5 وكما هو موضح في جدول رقم (2).

جدول رقم (2) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي					
الإجابة	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	(1 – 1.79)	(1.8 – 2.59)	(2.6 – 3.39)	(3.4 – 4.19)	(4.20 – 5)
التوزيع النسبي	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا

9-4 الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات:

تم جمع كافة البيانات التي تم جمعها من المبحوثين لتحليلها باستخدام الإصدار 25 من برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) يتضمن التحليل تحليلاً وصفياً واستنتاجياً. واستخدمت الدراسة أساليب منهجية لتحليل التكرار والنسب المئوية للخصائص الشخصية والوظيفية للمستجيبين، كما تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لتحديد فيما إذا كانت أسئلة الاستبانة صحيحة على أثر أجوبة مفردات العينة، وكذلك معامل الارتباط لإيجاد العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ومعامل الارتباط R2 (معامل التحديد) لمعرفة قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة الأساسية، وتباين الانحدار لتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، واختبار (One Sample T-Test) لتحديد معنوية الفروق بين متوسط اجابات المستهدفين ومتوسط القياس (3). والمتوسط الحسابي المرجح لتحديد اتجاه الإجابة لكل عبارة من عبارات المقياس وفق مقياس التدرج الخماسي، والانحراف المعياري لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي. وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها بمستوى معنوية (0.05) والذي يُعَد مستوى مقبولاً في العلوم الاجتماعية والإنسانية بصورة عامة.

9-4-1 اختبارات الصدق والصلاحية:

للتأكد من صدق وصلاحية الاستبانة قام الباحثان بالاختبارات الآتية:

9-4-1-1 الصدق الظاهري: Face validity

للتأكد من أن أسئلة الاستبانة تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، تم عرض الاستبانة على أساتذة متخصصين في العلوم الإدارية والمالية والإحصاء، وبعد أن تم جمع أراء وملاحظات هؤلاء المتخصصين تم إجراء التعديلات اللازمة حتى تم التوصل إلى الصورة التي أعدت للتطبيق.

9-4-1-2 اختبار الثبـــات والصدق Reliability and Validate

للتأكد من ثبات وصدق " أداة الدراسة " قام الباحثان بحساب معامل كرونباخ ألفا (Alpha Cornbach) ومعامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل كرونباخ ألفا (Alpha Cornbach) لكل محور من محاور الاستبانة ولجميع المحاور، حيث إن معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) واقل من ذلك تكون منخفضة (Sekaran, 2003) ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام الاستمارات البالغ عددها (328) استمارة. فكانت النتائج كما بالجدول رقم(4).

جدول (4) معامل الفاكرونباخ للثبات

المحور	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا (α)	معامل الصدق
الإمكانيات	7	0.830	0.911
البرمجيات	7	0.771	0.878
الشبكات	7	0.823	0.907
قواعد البيانات	7	0.915	0.956
الأستاذ الجامعي	5	0.871	0.933
الطالب	5	0.911	0.954
المقرر	5	0.759	0.871
عملية التدريس	5	0.764	0.874
البحث العلمي	4	0.811	0.900
إدارة الكلية	5	0.888	0.942

لقد بينت النتائج في الجدول (4) أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) لكل مجموعة من فقرات الاستبانة تتراوح بين (0.759 إلى 0.915) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.871 إلى 0.956) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد علي هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها. مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها.

9-4-2 وصف عينة الدراسة وفق الخصائص الشخصية والوظيفية.

يسمح تحليل خصائص عينة الدراسة بالاطلاع على صفات أفراد عينة الدراسة كما يبرز لنا الجهة المستهدفة، حيث بعد معالجة بيانات صحيفة الاستبانة المتعلقة بالمتغيرات الشخصية لأفراد العينة تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول رقم (6) التالي:

جدول رقم (6) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية

البيانات الشخصية		التكرارات	النسبة المئوية
المؤهل	ماجستير	145	%44.20
	دكتوراه	183	%55.80
الدرجة العلمية	محاضر مساعد	42	%12.80
	محاضر	89	%27.13
	استاذ مساعد	132	%40.24
	استاذ مشارك	50	%15.24
	أستاذ	15	%4.57
والقدرة على التعامل مع التقنيات الحديثة	ضعيف	18	%5.49
	منخفض	86	%26.22
	جيد	179	%54.57
	عالي	45	%13.72
الخبرة التدريسية	أقل من 5 سنوات	74	%22.56
	من 5 إلى 10 سنوات	106	%32.32
	من 11 إلى 15 سنة	92	%28.05
	أكثر من 15 سنة	56	%17.07

يتضح من الجدول رقم (6) أعلاه أن هُناك تنوعا في المؤهلات العلمية، حيث أن معظم أفراد العينة هم من حملة الشهادات العليا، كما يتضح أن ذوي الدرجة العلمية (أستاذ مساعد) يشكلون النسبة الأعلى من عينة الدراسة، وأما بالنسبة لقدرة الهيأة التدريسية على استخدام التقنيات الحديثة يشكلون ما نسبته 54.57% من عينة الدراسة لديهم مستوى جيد في مهارة استخدام التقنيات الحديثة، وأما بالنسبة لسنوات الخبرة يتضح بأن غالبية أعضاء الهياة التدريسية في الجامعات يتمتعون بخبرات علمية وجيدة سوف تخدم أهداف الدراسة وتساعد الباحثين في إنجاز الجانب التطبيقي بنجاح، وتنعكس إيجاباً على البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها نظراً لخبرتهم المتراكمة في جامعاتهم والذي يعطي مؤشراً أن معظم مفردات العينة لهم خبرة مناسبة لإدراك استمارة الاستبانة بشكل صحيح والإسهام بشكل فعال في الإجابة على أسئلة الاستبانة، وعليه ومما سبق عرضه يمكن القول بأن نتائج عرض الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة في مجملها توفر مؤشراً ومدلول ايجابي يمكن الاعتماد عليه بشأن أهلية الأفراد المستجوبين للإجابة عن فقرات الاستبانة، ومن ثم اعتماد آرائهم وإجاباتهم كأساس لاستخلاص النتائج المرجوة من الدراسة.

5-9 الوصف الإحصائي لإجابات أفراد عينة الدراسة حسب المحاور:

لتحديد درجة الاتفاق على كل فقرة من فقرات الاستبانة وعلى إجمالي كل محور من محاور الاستبانة، تم استخدام اختبار (One Sample T-Test).

أولاً-المتغير المستقل (التقنيات الحديثة):

لتحديد اتجاه الإجابة لكل فقرة وكل بعد من محور المتغير المستقل، ولاختبار هذا المحور لابد من بيان اتجاه أراء افراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات هذا المحور، وقد تضمن أربعة ابعاد بمعدل (7) عبارات لكل بعد.

جدول (7) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي ونتائج اختبار (One Sample T-Test) لمحور استخدام التقنيات الحديثة بالتدريس الجامعي

المجال / الإمكانيات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الدلالة الاحصائية	درجة الموافقة
تمتلك الكلية عدد كافي من أجهزة الحاسوب وأجهزة تقنية أخرى بأعداد تتناسب مع حجم وطبيعة العمل	4.14	0.746	0.000	مرتفعة
تمتلك الكلية عدد كافي من الطابعات، وماسحات ضوئية	4.01	0.799	0.000	مرتفعة
تمتلك الكلية عدد كافي من أجهزة عرض البيانات Data Show	2.98	0.702	0.000	متوسطة
تقوم الكلية بتحديث وتطوير الأجهزة والمعدات الخاصة بالتقنية الحديثة باستمرار	2.56	0.558	0.000	منخفضة
هناك بنية تحتية تكنولوجية قوية وكافية وخاصة الانترنت	2.96	0.565	0.000	متوسطة
توفر الكلية قاعات دراسية تحتوي على الأجهزة اللازمة لاستخدام التكنولوجيا	2.34	0.481	0.000	منخفضة
توفر الكلية قاعات تدريب تلبي احتياجات التدريب على استخدام التكنولوجيا	2.14	0.794	0.000	منخفضة

المجال / الإمكانيات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الدلالة الاحصائية	درجة الموافقة
مستوى الإمكانيات المستخدمة في التقنيات الحديثة بالتدريس الجامعي	3.01	0.651	0.000	متوسطة
البرمجيات				
تستخدم الكلية برمجيات التقنية الحديثة لغرض تنظيم علاقات وحدات الحاسوب مع بعضها	3.21	0.477	0.000	متوسطة
تستخدم الكلية البرمجيات لغرض معالجة المعلومات	3.23	0.443	0.000	متوسطة
تستخدم الكلية برمجيات حديثة متعددة لأغراض انجاز الأعمال ولتقديم الخدمات للأساتذة والطلبة	3.93	0.462	0.000	مرتفعة
تستخدم البرمجيات لغرض تقديم المعلومات كمخرجات مفيدة لأداء العمل وإدارة العمليات	3.19	0.579	0.000	متوسطة
يتم تطوير البرمجيات باستمرار لمواكبة ما هو جديد	2.91	0.599	0.000	متوسطة
تستخدم الكلية في عملها برمجيات حاسوبية حديثة	2.93	0.581	0.000	متوسطة
توفر الجامعة أنظمة حماية آلية متطورة لحماية بيانات الكلية.	1.91	0.526	0.000	منخفضة
مستوى البرمجيات المستخدمة في التقنيات الحديثة بالتدريس الجامعي	3.04	0.638	0.000	متوسطة
الشبكات				
يوجد موقع الكتروني للكلية على شبكة الأنترنيت يقدم خدمات للطلبة والمنتسبين لها	4.83	0.801	0.000	مرتفعة جداً
توجد شبكة اتصالات حديثة وفعالة لخدمة النظام في الكلية	3.43	0.668	0.000	مرتفعة
تستخدم الكلية شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لغرض الحصول على قواعد البيانات خاصة بالمتعاملين الداخليين والخارجيين	4.10	0.751	0.000	مرتفعة
تستخدم الكلية شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصال لغرض نشر نتائج الطلبة	4.98	0.643	0.000	مرتفعة جداً
يتم الاتصال بالدوائر أو الجامعات الأخرى أو بالعاملين في الجامعة عن طريق الانترنيت	2.55	0.770	0.000	منخفضة
هناك ربط الكتروني بين الكلية والجامعة ومراكز البحث العلمي ووزارة العليم العالي والبحث العلمي	2.98	0.697	0.000	متوسطة
استخدام وسائل الاتصال الحديثة (كالمواقع والبريد الإلكتروني) يسهم في سرعة انجاز الأعمال	4.53	0.697	0.000	مرتفعة جداً
مستوى الشبكات المستخدمة في التقنيات الحديثة بالتدريس الجامعي	3.91	0.611	0.000	مرتفعة
قواعد البيانات				
تمتلك الكلية قاعدة بيانات تحتوي على معلومات دقيقة ومفصلة عن المنتسبين بها تسهم في زيادة كفاءة العمل	4.44	0.705	0.000	مرتفعة جداً
تمتلك ا الكلية قاعدة بيانات مفصلة على الأساتذة	4.33	0.751	0.000	مرتفعة جداً
تمتلك الكلية قاعدة بيانات مفصلة على الطلبة	4.48	0.713	0.000	مرتفعة جداً
تعتبر قواعد البيانات عامل لتحسين الخدمات المقدمة للطلبة والعاملين	4.87	0.750	0.000	مرتفعة جداً
يتم تحديث قواعد البيانات بشكل مستمر	4.01	0.645	0.000	مرتفعة
يقوم العاملون ذوو الاختصاص في الكلية ببناء قواعد البيانات	4.11	0.585	0.000	مرتفعة

المجال / الإمكانيات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الدلالة الاحصائية	درجة الموافقة
البيانات الموجودة في قواعد البيانات متاحة لجميع الطلبة والعاملين	4.87	0.612	0.000	مرتفعة جداً
مستوى قواعد البيانات المستخدمة في التقنيات الحديثة بالتدريس الجامعي	4.44	0.641	0.000	مرتفعة جداً
مستوى استخدام التقنيات الحديثة	3.6	0.657	0.000	مرتفعة جداً

من خلال نتائج الجدول رقم (7) تبين إن قيم المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص أهمية استخدام التقنيات الحديثة بالتدريس الجامعي، إذ تراوحت ما بين (1.91 إلى 4.87)، وقيمة الدلالة الإحصائية (P–Value) لجميع القيم أقل من 0.05، لذا فإن درجة الموافقة كانت متفاوتة بين عبارات أبعاد التقنيات الحديثة المستخدمة بالتدريس الجامعي ما بين منخفضة إلى مرتفعة جداً، كما بينت النتائج أن قيم المتوسطات الحسابية لإجابات أبعاد التقنيات الحديثة ما بين (3.01 إلى 4.44)، وبهذا فإن بعد قواعد البيانات المستخدمة في التقنيات الحديثة أقوى بعد بمتوسط حسابي قدره 4.44، يليه مباشرة بالمرتبة الثانية بعد الشبكات بمتوسط حسابي قدره 3.91، تم اتى بعد البرمجيات في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 3.04، وأخيراً جاء بعد الإمكانات في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره 3.01، وحسب البيانات في الجدول (2)، وقيمة الدلالة الإحصائية (P–Value) لجميع القيم أقل من 0.05، لذا فإن درجة الموافقة كانت ما بين متوسطة ومرتفعة جداً على جميع ابعاد المحور، ومما سبق يتضح أهمية استخدام التقنيات الحديثة في التدريس الجامعي على نحو عام في الجامعات الليبية بمتوسط حسابي (3.60) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.60)، ولتحديد معنوية هذا الفرق، فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً وهي أقل من 0.05، لذا فإن مستوى أهمية استخدام التقنيات الحديثة بالجامعات قيد الدراسة وفق سلم Likert الخماسي بالجدول رقم (2) كان مرتفعا، وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة تقارب في الأجوبة من أفراد المجتمع حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.657) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

ثانياً–المتغير التابع (جودة التعليم الجامعي):

لتحديد اتجاه الإجابة لكل فقرة وكل بعد من محور المتغير التابع، ولاختبار هذا المحور لابد من بيان اتجاه أراء افراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات هذا المحور، حاول الباحثان من خلالها معرفة مستوى هذا العنصر.

جدول (9) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي ونتائج اختبار (One Sample T-Test) لمحور جودة التعليم الجامعي

المجال / الأستاذ	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الدلالة الاحصائية	درجة الموافقة
يزيد استخدام التقنيات الحديثة في قدرات الأستاذ التحليلية	4.12	0.576	0.000	مرتفعة
مكن استخدام التقنيات الحديثة الأستاذ من تسهيل وصول المعلومة للطلبة	4.21	0.601	0.000	مرتفعة جداً
يزيد استخدام التقنيات الحديثة من دافعية الأستاذ نحو التعليم	4.38	0.546	0.000	مرتفعة جداً
يزيد استخدام التقنيات الحديثة من إلمام الأستاذ بالهدف من أسلوب التدريس المستخدم.	4.47	0.559	0.000	مرتفعة جداً
مكن استخدام التقنيات الحديثة الأستاذ من تبسيط المعلومة للطلبة	4.94	0.621	0.000	مرتفعة جداً
مستوى محور الاستاذ الجامعي	4.42	0.663	0.000	مرتفعة جداً
الطالب				
يزيد استخدام التقنيات الحديثة من مستوى فهم الطلبة للمقررات الدراسية	4.95	0.594	0.000	مرتفعة جداً
يزيد استخدام التقنيات الحديثة من تشجيع الأستاذ للطالب بغرض طرح أسئلة تتعلق بتعلمه	4.91	0.587	0.000	مرتفعة جداً
يزيد استخدام التقنيات الحديثة من إقبال الطلبة على المحاضرة	4.92	0.614	0.000	مرتفعة جداً
يزيد استخدام التقنيات الحديثة من دافعية الطلبة للتعلم	4.90	0.517	0.000	مرتفعة جداً
ساهم استخدام التقنيات الحديثة في خفض شكاوى الطلبة فيما يخص الخدمات التي تقدمها الكلية	4.89	0.653	0.000	مرتفعة جداً
مستوى محور الطالب في العملية التعليمية	4.91	0.586	0.000	مرتفعة جداً
المقرر				
يزيد استخدام التقنيات الحديثة في العملية التعليمية من عملية إثراء المحتويات الدراسية	4.93	0.474	0.000	مرتفعة جداً
تناسب المقرر الدراسي مع استخدامات تكنولوجيا المعلومات المتوفرة	3.58	0.661	0.000	مرتفعة
يزيد استخدام التقنيات الحديثة في العملية التعليمية من عملية تحكم الأستاذ في المحتويات الدراسية	4.81	0.622	0.000	مرتفعة جداً
يرفع استخدام التقنيات الحديثة من تغطية المقرر الدراسي للمواضيع الأساسية في المقاييس الجامعية	3.88	0.680	0.000	مرتفعة
يزيد استخدام التقنيات الحديثة من التناسب بين كثافة المقرر الدراسي والتوقيت المخصص له	4.71	0.638	0.000	مرتفعة جداً
مستوى محور المقرر الدراسي في العملية التعليمي	4.38	0.617	0.000	مرتفعة جداً
عملية التدريس				
يدعم استخدام التقنيات الحديثة الأستاذ على أداء العملية التعليمية حسب الأهداف المستهدفة	4.78	0.623	0.000	مرتفعة جداً
يدعم استخدام التقنيات الحديثة العملية التدريسية بديناميكية حوارية من خلال النشاطات المقترحة	4.39	0.614	0.000	مرتفعة جداً
يدعم استخدام التقنيات الحديثة العملية التدريسية بديناميكية حوارية من خلال استخدام أسلوب التفكير الناقد	3.98	0.615	0.000	مرتفعة
يدعم استخدام التقنيات الحديثة العملية التدريسية بديناميكية حوارية من خلال استخدام أسلوب حل المشكلات	4.32	0.553	0.000	مرتفعة جداً

المجال / الأستاذ	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الدلالة الاحصائية	درجة الموافقة
يدعم استخدام التقنيات الحديثة العملية التدريسية بديناميكية حوارية من خلال استخدام المجموعات أو الفرق الصغيرة	4.88	0.638	0.000	مرتفعة جداً
مستوى محور عملية التدريس	4.47	0.598	0.000	مرتفعة جداً
البحث العلمي				
يتم في كليتك استخدام الوسائل التكنولوجية والتي تساعد انجاز البحث العلمي في وقت قصير وبأقل تكلفة ممكنة	4.23	0.514	0.000	مرتفعة جداً
يتم وضع كل البحوث المنجزة في الموقع الإلكتروني للجامعة	4.92	0.489	0.000	مرتفعة جداً
ساعد وجود الأنترنيت في مكاتب الهيئة التدريسية على جمع المعلومات لأغراض البحث العلمي	4.88	0.490	0.000	مرتفعة جداً
ساعد وجود التقنيات الحديثة في المشاركة في المؤتمرات والندوات عن بعد	4.89	0.537	0.000	مرتفعة جداً
مستوى محور البحث العلمي	4.73	0.567	0.000	مرتفعة جداً
إدارة الكلية				
تستعين إدارة الكلية بالطرق الحديثة للتسيير كالإدارة الالكترونية أحيانا	2.54	0.593	0.000	منخفضة
ساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إدارة الكلية على التعامل مع شكاوى الأستاذ ايجابيا	3.33	0.570	0.000	متوسطة
يتوفر لدى إدارة الكلية نظام فعال للمعلومات عن مختلف المتعاملين الداخليين أساتذة وطلبة	4.11	0.471	0.000	مرتفعة
وفرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نظام اتصال جيد بين إدارة الكلية والأستاذ	3.71	0.537	0.000	مرتفعة
عزز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور الإدارة الايجابي في إنجاح جودة العملية التعليمية	3.91	0.627	0.000	مرتفعة
مستوى محور إدارة الكلية	3.52	0.601	0.000	مرتفعة
مستوى جودة التعليم الجامعي	**4.41**	**0.627**	**0.000**	**مرتفعة جداً**

من خلال نتائج الجدول رقم (9) تبين إن قيم المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص جودة التعليم الجامعي، إذ تراوحت ما بين (2.54 إلى 4.95)، وقيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) لجميع القيم أقل من 0.05، لذا فإن درجة الموافقة كانت مرتفعة جداً على جميع فقرات محور جودة التعليم الجامعي عدا الفقرة الأولى في بعد الأستاذ الجامعي، والفقرة الثانية والرابعة في بعد المقرر، والفقرة الثالثة في بعد عملية التدريس، والفقرة الثالثة والرابعة والخامسة في بعد إدارة الكلية كانت مرتفعة، وكانت بالفقرة الأولى منخفضة، ومتوسطة في الفقرة الثانية في بعد إدارة الكلية، كما بينت النتائج أن قيم المتوسطات الحسابية لإجابات أبعاد محور جودة التعليم الجامعي ما بين (3.52 إلى 4.91)، وبهذا فإن بعد الطالب أقوى بعد بمتوسط حسابي قدره 4.91، يليه مباشرة في المرتبة الثانية بعد البحث العلمي بمتوسط حسابي قدره 4.73، وجاء في المرتبة الثالثة بعد عملية التدريس بمتوسط حسابي قدره 4.47، وجاء في المرتبة الرابعة بعد الأستاذ الجامعي بمتوسط حسابي قدره 4.42، وأتى في المرتبة الخامسة بعد المقرر بمتوسط حسابي يقدر ب 4.38، وأخيراً جاء بعد إدارة الكلية في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قدره

3.52، وحسب البيانات في الجدول (2)، وقيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) لجميع القيم أقل من 0.05، فإن درجة الموافقة كانت مرتفعة جداً على جميع ابعاد المحور عدا بعد إدارة الكلية، ومما سبق يتضح بإن جودة التعليم الجامعي على نحو عام في الجامعات الليبية بمتوسط حسابي 4.41، وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (1.41)، ولتحديد معنوية هذا الفرق، فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً وهي أقل من 0.05، لذا فإن مستوى جودة التعليم الجامعي بالجامعات قيد الدراسة وفق سلم Likert الخماسي بالجدول رقم (2) كان مرتفعا جداً، وهذا ما يؤكده الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة تقارب في الأجوبة من أفراد المجتمع حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.627) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

9-6 النتائج:

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام ارتباط بيرسون لاختبار معنوية العلاقة بين استخدام التقنيات الحديثة وجودة التعليم الجامعي، واستخدام تباين الانحدار لبيان نسبة أثر استخدام التقنيات الحديثة في جودة التعليم الجامعي عن طريق معامل التحديد

10-6-1 الفرضية الرئيسة:

Ha: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام التقنيات الحديثة بالتدريس في جودة التعليم الجامعي.

من خلال نتائج التحليل نستنتج أن استخدام التقنيات الحديثة يؤدي إلى جودة التعليم الجامعي بصورة ايجابية. وعليه يمكن تلخيص نتائج الفرضية الرئيسة **(يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام التقنيات الحديثة في جودة التعليم الجامعي)** في الجدول التالي.

جدول (15) نتائج تباين الانحدار لتحديد علاقة وأثر استخدام التقنيات الحديثة وجودة التعليم الجامعي

معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	نسبة الأثر	قيمة الدلالة	معاملات الانحدار				
				الثابت	الإمكانيات	البرمجيات	الشبكات	قواعد البيانات
0.787	0.619	%61.9	0.000	0.74	0.448	0.123	0.045	0.237
قيمة F المحسوبة 20.317		درجات الحرية (4،324)			قيمة F الجدولية 2.5301			

أظهرت النتائج في الجدول رقم (15) وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين التقنيات الحديثة وجودة التعليم الجامعي، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.787)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.000) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، أي إن التقنيات الحديثة ترفع من مستوى جودة التعليم الجامعي.

ولتحديد أثر التقنيات الحديثة في جودة التعليم الجامعي، فإن قيمة F تساوي (20.317) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (2.5301)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) تساوي (0.000)

وهي أقل من 0.05، وهذا يدل ويؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.619) وتدل على أن ما نسبته (61.9%) من التغيرات في جودة التعليم الجامعي يعود إلى التقنيات الحديثة ما لم يؤثر مؤثر أخر، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار t تساوي صفراً وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية هذا الأثر، لذا يتم قبول الفرضية الرئيسة "يوجد أثر **للتقنيات الحديثة في جودة التعليم الجامعي بالجامعات الليبية**".

ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y=0.74+0.0.448\ X1 + 0.0.12A3*X2+ 0.045X3 + 0.237X4 + \varepsilon$$

حيث أن: Yجودة التعليم الجامعي، X1 الإمكانيات، X2 البرمجيات، X3 الشبكات، X4 قواعد البيانات، ε الخطأ العشوائي.

11. مناقشة النتائج

حيث تتفق نتائج هذه الدراسة مع الدراسات السابقة التي أكدت وجود علاقة بين متغير التقنيات الحديثة وجودة التعليم الجامعي بدراسة غاي (2022)، ودراسة Abdulwahab, al, et (2021)، ودراسة بن عبد الحفيظ (2021)، ودراسة عبديش وعلواش (2021)، ودراسة Jamir & Pongen (2021)، ودراسة رزقي وعمر (2021)، دراسة Panergayo, A, & Mansujeto, K, (2021) ، ودراسة الزهراني (2020)، دراسة صبرينة (2020)، دراسة مزياتي (2020)، دراسة Bera & Mohalik, (2015)، ودراسة Ezeani & Akpotohwo (2014)، واتفقت في أثر استخدام التقنيات الحديثة في جودة الطالب مع دراسة Harmelia, H, (2021) ودراسة Shah (2021، al،et) دراسة العسري وأغراس (2021)، واتفقت كذلك في أثر التقنيات الحديثة على الهيأة التدريسية مع دراسة يعقوب ودكم (2023)، دراسة Jameel (2021)، واتفقت مع دراسة أبوزيد (2021) في أثرها على البحث العلمي.

12. الاستنتاجات والتوصيات

12-1 النتائج:

بناء على هذا الدراسة فإنه تم استخلاص النتائج التالية

1. أوضحت الدراسة وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين استخدام التقنيات وجودة التعليم الجامعي، نتج عنه وجود أثر لاستخدام التقنيات الحديثة في جودة التعليم الجامعي بنسبة أثر (61.9%).
2. أظهرت الدراسة أهمية استخدام التقنيات الحديثة في التدريس الجامعي على نحو عام في الجامعات الليبية بمتوسط حسابي (3.60).
3. أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإمكانيات المستخدمة في التقنيات وجودة التعليم الجامعي، نتج عنها وجود أثر الإمكانيات المستخدمة في التقنيات في جودة التعليم الجامعي.

4. أوضحت الدراسة وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين البرمجيات المستخدمة في التقنيات وجودة التعليم الجامعي، نتج عنها وجود أثر البرمجيات المستخدمة في التقنيات في جودة التعليم الجامعي.
5. بينت الدراسة وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين الشبكات المستخدمة في التقنيات وجودة التعليم الجامعي، نتج عنها وجود أثر الشبكات المستخدمة في التقنيات في جودة التعليم الجامعي.
6. أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين قواعد البيانات المستخدمة في التقنيات وجودة التعليم الجامعي، نتج عنها وجود أثر لقواعد البيانات المستخدمة في التقنيات في جودة التعليم الجامعي.

12-2 التوصيات

بعد تحليل البيانات التي تم جمعها والوصول إلى استنتاجاتها، فإن الدراسة توصي بالآتي:

1. الاهتمام برفع كفاءة اعضاء هيأة التدريس لكيفية استخدام التقنيات الحديثة.
2. العمل على إقامة المؤتمرات والندوات العلمية، والورش لأعضاء هيأة التدريس والطلاب لتوعويتهم بأهمية التعامل بفعالية مع التقنيات الحديثة.
3. التركيز على اعداد المورد البشري لكونه العنصر الاساسي في استقطاب التكنولوجيا الحديثة واستخدامها وصيانتها على النحو الذي يسهم في جودة العملية التعليمية.
4. الاهتمام بمبدأ التحسين المستمر في كافة المجالات ذات العلاقة بجودة العملية التعليمية وذلك لضمان معالجة نقاط الضعف التي يتم اكتشافها، والارتقاء بنقاط القوة لمواكبة التقدم العلمي المستمر.
5. العمل على انشاء ادارة خاصة بالتعليم الالكتروني ضمن الهيكل الإداري لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومن ثم الجامعات.
6. العمل على توظيف البرامج التكنولوجية لدمج التقنية الحديثة في المقررات الدراسية، وطرق التدريس الحالية بما يتماشى مع التغيرات التكنولوجية الحاصلة لمواكبة عصر التكنولوجيا وتحسين جودة التعليم، وتخفيض تكاليفه في المستقبل الطويل.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

أبوزيد، معزة أدم أحمد. (2021). فاعلية التقنيات الحديثة في تحقيق الهداف الاتصالية لمؤسسات التعليم العالي: جامعة ام درمان الإسلامية أنموذجاً 2020. مجلة علوم الاتصال، جامعة ام درمان الإسلامية، (3)، ص ص: 139-174.

أبوستالة، أبوالقاسم محمود، وتنتوش، عبدالناصر مسعود. (2021). أثر الإدراك بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جودة العملية التعليمية: دراسة استطلاعية من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة في بعض الجامعات الليبية، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، الاكاديمية الليبية للدراسات الاقتصادية فرع درنة، ص ص: 1-29.

بن عبدالحفيظ، لطيفة، وحميدا تني، ندى. (2021). مساهمة تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تطوير العملية التعليمية: دراسة ميدانية بكلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة 8 ماي –قالمة. رسالة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامع 8 ماي – قالمة، الجزائر.

بوعيسى، حنان، وفالتة، أميرة، (2020). تكنولوجيا المعلومات والتعليم الرقمي ودورهما في تحقيق جودة التعليم العالي. المجلة العربية للتربية النوعية، 4(12)، ص ص123-142.

الثمالي، ايلاف بنت طلال الدماس؛ احمد، اميرة محمد علي، (2023)، "التحول الرقمي بإدارة منظمات الاعمال وأثره على الاداء"، المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 47.

رزقي، قويجيل، وعمر، حمداوي. (2021). انعكاسات تكنولوجيا الاتصال على أداء الأستاذ الجامعي. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 13(4)، ص ص 1-16.

صبرينة، بن جامع. (2020). استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم عن بعد. مجلة التمكين الاجتماعي، 2(1)، ص ص88-111.

عبديش، صونية، وعلواش، كهنية. (2021). مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق الجودة بمؤسسات التعليم العالي: دراسة مسحية على عينة من أساتذة قسم علوم الإعلام كلية علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر3، مجلة الإعلام والمجتمع، 5 (2)، ص ص505-517.

العسري، نضال، وأغراس، يوسف. (2021). تأثير إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية. مجلة مقاربات التعليمية، 4(1)، ص ص248-264.

عويس، شادي احمد زكي، (2023)، "إثر تقنيات التحول الرقمي على اداء عملية المراجعة في مصر"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 4، العدد 2. 251-285.

غاي، فاطمة. (2022). أهمية استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في العملية التعليمية: (التعليم العالي إنموذجاً). مجلة البحوث العلمية، (13)، ص ص78-91.

مزياتي، نور الدين. (2020). مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة التعليم المحاسبي: دراسة تحليلية. مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، 5(2)، ص ص49-61.

يعقوب، محمد زكريا صالح، ودكم، عبد الباسط محمد آدم. (2023) واقع استخدام تقنيات التعليم بالكليات التقنية وأثرها في تحصيل الطـلاب. المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (17)، ص ص1–26.

ثانيا: المراجع الأنجليزية:

Abdulwahabm, Ibrahim Ghanim and Masuri, Siti Ujila and Mahmoodm Rawa Muayadm. (2021). Mpact of Information and Communication Technology (ICT) On Teaching and Learning Practices: (Upm as A Case Study). Journal of Human Development and Education for specialized Research (JHDESR). 7(1), pp222-240.

Affouneh S, Salha S, Khlaif ZN. (2020) Designing Quality E-Learning Environments for Emergency Remote Teaching in Coronavirus Crisis . Interdiscip J Virtual Learn Med Sci.11(2):1-3

Akram H, Yingxiu Y, Al-Adwan AS and Alkhalifah A (2021) Technology Integration in Higher Education During COVID-19: An Assessment of Online Teaching Competencies Through Technological Pedagogical Content Knowledge Model. Front. 12, pp1-11. Psychol. 12:736522. doi: 10.3389/fpsyg.2021.736522

Bhattacharjee, Baishakhi, and Deb, Kamal. (2016). Role of ICT in 21st Century's Teacher Education. International Journal of Education and Information Studies. 6(1), pp1-6.

Barman, Basudeb. (2021). Uses of ICT in Higher Education, International Journal of Research, 7(1), pp42-49.

Bera, Saradindu and Mohalik, Ramakanta. (2015). Enhancing Quality Of Teaching Learning By Using Information And Communication Technology (ICT). Scholarly Research Journal, 3/18, pp100-112.

Bhattacharjee, Baishakhi, and Deb, Kamal. (2016). Role of ICT in 21st Century's Teacher Education. International Journal of Education and Information Studies. 6(1), pp1-6.

Bughin, J., Deakin, J., & O'Beine, B. (2019), "Digital transformation: Improving the odds of success", McKinsey Quarterly, 22, pp1-5.

Diana Gaviria, Juan Arango Alejandro Valencia, (2015), Reflections about the use of information and communication technologies in accounting education, Procedia - Social and Behavioral. Sciences: 992-997.

Gnambs, T. (2021). The development of gender differences in information and communication technology (ICT) literacy in middle adolescence. Comp. Hum. Beh. 114:106533. doi: 10.1016/j.chb.2020.106533 `1-10

Gomba, N. N. & Amadi, E. A. (2021). Information and Communication Technology and Business Studies Students' Academic Achievement in Eleme Local Government Area, Rivers State. International Journal of Modern Innovation & Knowledge, 2(2); 72 – 83.

H, Harmelia. (2021). Application of online- based learning mod- els in the pandemic period (Covid- 19) in developing leaming inde- pendence for students at university levels. Jurnal lpteks Terapan (Research Of Applied Science And Education), 15(1), pp26-33.

Hetsevich. I. (2017). Advantages and Disadvantages of E-Learning Technologies for Students. joomlalms.

Jameel, Mohd. (2021). Role of Information Communication Technologies in Education. Ideal Research Review, 65(1), pp20-24.

Jamir, Chubakumzuk and Pongen, Moameren. (2021). The role of information and communication technologies in improving teaching and learning processes in higher education: Bridging the gaps, International Journal of Multidisciplinary, 6 (4), pp37-45.

Jogezai, N. A., Baloch, F. A., Jaffar, M., Shah, T., Khilji, G. K., and Bashir, S. (2021). Teachers' attitudes towards social media (SM) use in online learning amid the COVID-19 pandemic: the effects of SM use by teachers and religious scholars during physical distancing. Heli 7:e06781. 2021.e06781 doi: 10.1016/j.heliyon 1-9

Kabir, Md. Awal, Subrata Kumar Biswas, and Fatema Begum. (2021). Realistic Perspectives to the Implementation of Information and Communication Technologies (ICT) in Education System of Bangladesh, Asian Journal of Education and Social Studies, 16 (4), pp17-26.

Mahmudjanovna, Yahyokhonova Muhiba. (2021). Increasing The Effectiveness of The Learning Process For The Use of Information and Communication Technologies. Academicia Globe: Inderscience Research, 2(4), pp206-211.

Panergayo, A, & Mansujeto, K. (2021). Assessment of Self- Efficacy in an Online Learning of Teacher Education Students in Oen State University in the Philippines. International Journal of Computing Sciences Research 5(1).

Raja, R. & Nagasubramani, P. C. (2018). Impact of modern technology in education. Journal of Applied and Advanced Research, 3(51), 33-35.

Saxena, Namita. (2017). The Role And Impact Of Ict In Improving The Quality Of Education: An Overview, International Journal of Engineering Sciences & Research Technology, 6(3), pp 501-503.

Scepanovic, Danijela., Korac, Isidora., Lazarevic, Bojan. (2021). The Readiness of Teachers for Implementing Information and Communication Technology in Serbian Higher Education Institutions. by University of Nis, Serbia | Creative Commons License: CC BY-NC-ND, Претходно саопштење. https://doi.org/10.22190/TEME200509002S.

Shah, Saira Farooq, et, al. (2021). Use Of Ict Tools and Academic A Chievement: A Case Of Mirpur Azad Jammu & Kashmir. Psychology and Education, 58(5), pp2221- 2241.

Shaheen, Shabeena & Saleem, Aqsa, & Yaqub, Hina. (2021). Effect of ICT on Students Academic Development at the University Level. Research Journal of Social Sciences & Economics Review, 2(2), pp246-254.

Uma Sekaran. (2003). Research Methods For Business, A Skill - Building Approach, Fourth Edition, Southern Illinois University at Carboundale.

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 1 يونيو 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

المراجعة الداخلية ودورها في تحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية

عادل إبراهيم الغزيل
مصرف الصحاري مصراتة
a.gazail@gmail.com

محمد مفتاح الفطيمي
الأكاديمية الليبية مصراتة
m.alfatiemy@lam.edu.ly

مصطفى ونيس صيدون
كلية الاقتصاد مصراتة
most_wanis@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2024.04.07 **تاريخ القبول: 2024.05.29** **تاريخ النشر: 2024.06.04**

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية، حيث تم توزيع عدد (100) استمارة على عينة عشوائية من المراجعين الداخليين ومساعديهم؛ في الشركات الصناعية الليبية العامة في غرب ليبيا؛ في المنطقة الممتدة من مصراتة إلى الزاوية الغربية، واستلم منها (80) استبانة، أي بنسبة (80%). توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية؛ وتحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية عينة الدراسة، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات المراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية، كما تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية التي تقتضي بها معايير المراجعة الداخلية وتحسين كفاءة الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة المراجع الداخلي ومعرفته بالصناعة التي ينتمي إليها وتحسين كفاءة الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية، وتوجد علاقة أيضاً ذات دلالة إحصائية بين استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي وتحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية. إن نتائج هذه الدراسة ستعمل على لفت انتباه المسؤولين في الشركات الصناعية الليبية إلى أهمية الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في المحافظة على الموارد، والمساهمة في تحسين الأداء المالي بهذه الشركات، يمكن أن تسهم نتائج هذه الدراسة في إثراء البحث العلمي في مجال المراجعة الداخلية ودورها في تحسين كفاءة الأداء المالي. وبشكل عام، تقدم الدراسة دليلاً قوياً على أن وظيفة المراجعة الداخلية يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تعظيم الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية. ولذلك يجب على الشركات الاستثمار في بناء والحفاظ على وظيفة قوية للمراجعة الداخلية.

الكلمات المفتاحية: *المراجعة الداخلية، الأداء المالي، الشركات الصناعية الليبية.*

Internal Audit and its Role in Improving the Financial Performance in Libyan Industrial Companies

Adel I. Algzail
Alsahari Bank
a.gazail@gmail.com

Mohamed M. Alfatiem
Libyan Academy
m.alfatiemy@lam.edu.ly

Mustafa W. Saidun
Misurata University
most_wanis@yahoo.com

Abstract

This study aimed at identifying the role the internal auditor plays in maximizing the financial performance in Libyan industrial companies. The researchers adopted the descriptive analytical method, used the questionnaire as a tool to collect the initial data. 100 questionnaire forms distributed to a random sample of internal auditors and their assistants in Libyan industrial companies located within Libya's western territory, i.e., the area extended from Misurata to Azzawya Algarbya. The researchers collected (80) questionnaire forms, namely, (%80). The study arrived to conclusions that there is a relation of statistically significance between evaluating the internal audit system by the internal auditor and promoting the financial performance in Libyan industrial companies, subject matter of this study. Further, there is a relation of statistically significance between evaluation of the operational processes, as one area of the internal audit, and the promotion of the performance efficiency in Libyan industrial companies. It is obvious that there is a relation statistically significant between the commitment of the internal auditor to the professional regulations that the standards of internal audit necessitates, and maximization of financial performance in Libyan industrial companies, and between the experience and awareness of the internal auditor with industry he belongs to and the promotion of financial performance in Libyan industry, as well as between the independency and objectivity of the internal auditor and maximizing the financial performance in Libyan industrial companies. The results of this study will bring to the officials in Libyan industrial companies' attention to the importance of the role the internal audit plays in maintaining the resources, contributing in maximization of financial performance in these companies. The researcher hopes the results of this study contribute in enriching the scientific research in internal audit, and its role in maximization of the financial performance. Overall, the study provides strong evidence that the internal audit function can play a significant role in maximizing financial performance in Libyan industrial companies. Companies should therefore invest in building and maintaining a strong internal audit function.

Key Words: *Internal Audit, Financial Performance, Libyan Industrial Companies.*

1- المقدمة

شهدت شركات الأعمال في السنوات الأخيرة نموًّا مضطردا، وتعقدا في أنشطتها، وكبر حجمها، وتشعب أعمالها ووظائفها، وصعوبة إدارتها، وتعدد مشاكلها، نتيجة التطور العلمي والنمو المتزايد في مجالات النشاط الاقتصادي، من هنا أصبحت الشركات تبحث عن سبل لتحسين أدائها بشكل مستمر، في ظل بيئة متغيرة، خاصة بعد حدوث الفضائح والانهيارات المالية وإفلاس الكثير من الشركات والمصارف الأمريكية، والتي كان من بين أسبابها؛ ضعف أنظمة الرقابة الداخلية لهذه الشركات.

إذ توصل العديد من الباحثين إلى أن ضعف أنظمة الرقابة الداخلية؛ جاء نتيجة لعدم اعتماد هذه الشركات بشكل كاف على وظيفة المراجعة الداخلية، وعدم إعطائها الأهمية اللازمة كأداة تسعى إلى تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية داخل الشركات (بكري، 2005).

حيث أن المراجعة الداخلية يمكن لها تقديم ضمان مقبول بأن العمليات المنجزة والقرارات المتخذة يتم مراقبتها باستمرار، وأنها تسهم في تحقيق أهداف الشركة، وذلك لما لها من دور في تصميم نظام الرقابة الداخلية وتطويره، وقياس كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتقييمها، ورفع كفاءة الأداء عن طريق قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط، واتخاذ بعض الإجراءات التصحيحية، هذا ما جعل العديد من المؤسسات الكبرى تسعى إلى إنشاء إدارة للمراجعة الداخلية؛ تعمل بطريقة تسمح بحماية حقوق هذه المؤسسات وموجوداتها من شتى أعمال التلاعب والغش والأخطاء، وذلك للرفع من كفاءة هذه المؤسسات؛ من خلال تقييم الأداء الفعلي للمؤسسة من أجل تحسينه وتقويمه.

وقد اتسعت اهتمامات المراجع الداخلي في الآونة الأخيرة إلى نقل التوصيات إلى الإدارة العليا للرفع من كفاءة الأداء، ولا تقتصر هذه الاهتمامات على التقرير عن فاعلية الأداء الحالي، أي أن المراجع الداخلي في هذه الحالة سوف يوجه عناية الإدارة العليا إلى كيفية معالجة الانحرافات، وليس الإشارة إليها فقط، مع ترك الأمر للإدارة العليا في شأن تدبير معالجتها (الشنطي، 2013).

ونتيجة لأهمية المراجعة الداخلية وما تحققه من رفع كفاءة الأداء في الشركات؛ سارعت العديد من المنظمات الدولية إلى إصدار العديد من الضوابط والمعايير التي تنظم عمل المراجع الداخلي، وتكفل له المهنية والمصداقية عند أداء مهامه، ولعل أهم هذه الإصدارات ما أصدره معهد المراجعين الداخليين الأمريكي The Institute of Internal Auditing (IIA) عام 1978 والتي تمثل أول معايير دولية للمراجعة الداخلية، إلا أن هذه المعايير لم توفر الحلول الكافية للمشكلات التي تواجه المراجعين الداخليين أثناء ممارستهم لمهامهم، مما تطلب من المعهد تبني خطة جديدة لتحديث هذه المعايير وتطويرها، كان ثمرتها إصدار معايير جديدة للمراجعة الداخلية عام 2001م، وتعتبر هذه المعايير امتدادا وتفسيرا للمعايير السابقة وتطويرا لها، وليست تبديلا أو تغييرا فيها، كما أنها خضعت للتحديث بين فترة وأخرى، ونالت هذه المعايير القبول على المستوى الدولي، وشاع تطبيقها في العالم، وأثبتت فعاليتها في العديد من الدول التي تعدّ ذات باع في هذا المجال (هوام، ومزياني، 2017).

والالتزام بهذه الضوابط والمعايير له أثر إيجابي كبير على تطور المراجعة الداخلية، وزيادة كفاءة المراجع الداخلي في الوصول إلى الأهداف التي تسعي الشركة إلى تحقيقها.

كما إن استفادة الشركات الصناعية من مزايا وجود وظيفة المراجعة الداخلية بها لن يتأتّى إلا إذا كانت هذه الوظيفة ذات فعّالية في أداء مهامها، من هنا جاءت هذه الدراسة للوقوف على مدى فعالية المراجعة الداخلية ومواكبتها للتطورات التي حصلت في بيئة الأعمال المتقدمة، وبالتالي معرفة الدور التي تلعبه للرفع من كفاءة الأداء في الشركات الصناعية الليبية.

1. الدراسات السابقة:

دراسة المدلل (2007): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية المراجعة الداخلية في تقييم كفاءة وفعالية الإدارة؛ كمدخل لتوسيع الشفافية والمسؤولية والمحاسبة والإفصاح، وتقييم أداء الإدارة، ودور ذلك في ضبط الأداء الإداري والمالي في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وكذلك التعرف على دور المراجعة الداخلية في تقييم وتقويم نظام الرقابة الداخلية، وأهمية ذلك في ضبط الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، والتعرف على درجة الاستقلالية الممنوحة للمراجع الداخلي، وأهمية ذلك في ضبط الأداء المالي في الشركات في فلسطين. وتوصلت الدراسة إلى أن وحدات المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة؛ تقوم بدور جيد في ضبط الأداء المالي، والمساهمة في دعم حوكمة الشركات من خلال دورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية، وتقييم وقياس كفاءة وفعالية الأداء، وأنه توجد علاقة كبيرة بين توفر درجة كافية من الاستقلالية لوحدة المراجعة الداخلية؛ وبين ضبط الأداء المالي بالشركات المساهمة العامة.

دراسة محمد (2009): هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المراجعة الداخلية الحديثة في الرقابة، وأهم التطورات الي طرأت عليها، كما هدفت لبحث استفادة الشركة العامة للكهرباء من برنامج المراجعة الداخلية المطبقة بها، وتقديم النصـــح لها لتطوير برامج الرقابة الداخلية، والاســـتفادة منها في الرفع من الأداء. وتوصلت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية في الشركة العامة للكهرباء تقوم بأداء وظيفتها كما هو مطلوب منها في المجال المالي، حيث جاءت النســبة عالية جداً، ولا تقوم بأداء وظيفتها كما هو مطلوب منها في المجال الإداري، حيث جاءت النسبة منخفضة، وهذه النسبة تعبر عن عدم مواكبة أداء المراجعة الداخلية بالشـــركة العامة للكهرباء للتطور الحديث للمراجعة الداخلية، وامتدادها لتشـــمل مراجعة كافة الأنشـــطة الإدارية والتشغيلية بالشركة.

دراســـة العقربي (2009) : هدفت الدراســـة إلى بيان ما إذا كان هناك تطبيق للمراجعة الإدارية من قبل المراجع الداخلي في الشـركات الصـناعية المسـاهمة المُملَّكة في ليبيا، وكذلك بيان توضـيح الدور الذي يمكن أن تسـهم به المراجعة الإدارية في عملية تحسـين اسـتخدام الموارد المتاحة، وعملية اتخاذ القرارات. ومن أهم النتائج التي توصـلت إليها الدراسـة أنها تشـير إلى دور المراجع تجاه وظيفة التخطيط، ووضـع الأهداف، وأنه قد اقتصـــر دوره على المشـــاركة فقط؛ دون القيام بتنفيذ الأعمال الأخرى التي تعتبر من مجالات عمله، وكذلك اقتصر دوره على مراجعة وتقييم نظم وسياسات الشركة في مجالات مختلفة للنشاط

دون تنفيذ للأعمال الأخرى التي تعدّ أيضًا من مجالات عمله؛ فيما يتعلق بمراجعة وتقييم وظيفة التنظيم، أما فيما يتعلق بدوره تجاه وظيفة الرقابة؛ فقد اكتفى المراجع بمتابعة الأعمال من خلال الموازنة، وهذا بطبيعة الحال يشير إلى قصور دوره وعدم فعاليته تجاه الوظيفة المذكورة.

دراسة عياش (2014): هدفت الدراسة إلى التعرف على عناصر هيكل الرقابة الداخلية، وتقويم نظم الرقابة الداخلية في شركات الاتصالات اليمنية، ومعرفة مدى وجود علاقة بين عناصر الرقابة الداخلية؛ وكفاءة الأداء المالي في شركات الاتصالات اليمنية. وتوصلت الدراسة إلى أن شركات الاتصالات اليمنية تتمتع بهياكل رقابة داخلية جيدة ومقبولة، وأكدت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين عناصر الرقابة الداخلية، والتي من بينها وحدة المراجعة الداخلية وكفاءة الأداء المالي، وإن وجود عناصر رقابة داخلية جيدة يؤدي بالضرورة إلى تحسين الخصائص النوعية للبيانات والمعلومات المالية؛ التي تساعد الإدارة على ترشيد ودعم قراراتها.

دراسة المحجوب (2015) : هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجع الداخلي في تعزيز أداء إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في ليبيا، من خلال دراسة مدى إدراك المراجعين الداخليين لأهمية إدارة المخاطر في المصارف التجارية، والتعرف على مدى توفر مقومات التطبيق السليم لمهام المراجعة الداخلية، ودراسة مدى توفر الكفاءة المهنية والتدريب الكافي للمراجعين الداخليين، والتعرف على نظم تقييم إجراءات إدارة المخاطر لدى إدارة المراجعة الداخلية. وتوصلت الدراسة على أن للمراجعين الداخليين دور مهم فيما يتعلق بإدارة المخاطر، من خلال قيامهم بفحص وتقييم فاعلية عمليات إدارة المخاطر في المصرف، وتقديم الاستشارات اللازمة للأطراف ذات العلاقة، كما أن إدراك المراجعين الداخليين لأهمية إدارة المخاطر له دور بارز في تعزيز أداء إدارة المخاطر المصرفية، وأن توفر مقومات التطبيق السليم للمراجعة الداخلية يسهم في تعزيز أداء إدارة المخاطر المصرفية، كما أن تمتع المراجعين الداخليين بالكفاءة المهنية والتدريب الكافي يسهم في تعزيز أداء إدارة المخاطر المصرفية.

دراسة بلعالم (2015): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية في الجزائر، ومن أجل ذلك أجريت دراسة ميدانية لعينة من المصارف بولايتي ورقلة والأغواط. حيث اعتمدت الدراسة على البيانات التي جمعت من خلال الاستبيان الذي تم توزيعه على العينة المختارة المتمثلة في الأفراد المعنيين في المصارف محل الدراسة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن وظيفة المراجع الداخلي تعد من أهم الوظائف بالمؤسسة خاصة في المجال المالي، بالنسبة للمصارف فهو الذي يقوم بتقييم الأداء المالي داخل البنك وكذا فهو يعتبر كأداة من أدوات الرقابة الداخلية خاصة في الجانب المالي إذ تقوم بالرقابة على المقبوضات بكل أحجامها وخاصة المقبوضات النقدية الكبيرة وكذا يقوم المراجع الداخلي بتقديم استشارات للإدارة، فهو يقوم بتقديم خدمات للإدارة بخلاف التقارير المالية السنوية وذلك تبعا لما تنص عليه معايير المراجعة الداخلية.

دراسة محمداتني وبوعشة (2017): هدفت الدراسة إلى معرفة دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء في المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال التطرق إلى جميع المفاهيم والمتغيرات المحيطة بمصطلح المراجعة الداخلية من مبادئ ومعايير وغيرها، وكذا التوجه إلى تحليل الأداء في المؤسسة ودوافع تحسينه، وكذا العوامل المؤثرة في هذه العملية، وإسقاط كل هذه المتغيرات على واقع المؤسسة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ أهمها: الدور الذي تؤديه المراجعة الداخلية في تحسين الأداء والمتمثل في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، واكتشاف الانحرافات وإصلاحها من أجل تحسين أداء الشركة والارتقاء به.

دراسة النيحوي وآخرين (2017): هدفت الدراسة إلى معرفة دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء في المؤسسات الصناعية العاملة بمدينة مصراتة، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات. توصلت هذه الدراسة إلى وجود ضعف في قيام المراجعة الداخلية بدورها في تقويم الأداء في المؤسسات الصناعية الليبية، وذلك بسبب نقص استقلالية والخبرة المهنية لفريق عمل المراجعة، وضعف اللوائح التي تحدد مسؤوليات وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية.

دراسة جعفري والعايب (2017): هدفت الدارسة إلى إبراز العلاقة بين المراجع الداخلي المتكامل؛ والأداء الاستراتيجي للشركة من خلال التركيز على الدور الذي يلعبه هذا النوع من المراجعة في تحسين الأداء.

وقد بينت الدراسة أن للمراجع الداخلي المتكامل دورًا بارزًا في مجال المساعدة على تحسين الأداء الاستراتيجي للشركة، وذلك من خلال تركيزه على تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، وعمليات إدارة المخاطر، وما يقدمه من حلول وتوصيات لفائدة الإدارات العليا؛ بغرض توجيه قراراتها الاستراتيجية.

دراسة بوزار وبودوارة (2019): هدفت الدراسة إلى تبيان العلاقة بين خبرة المراجع وأثرها على تحسين جودة المراجعة الداخلية بالشركة، وكذلك معرفة العوامل المؤثرة في جودة المراجعة الداخلية، بالإضافة إلى مختلف العناصر المؤثرة على أداء المراجع الداخلي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين خبرة المراجع وأثرها على تحسين جودة المراجعة الداخلية، إذ لخبرة المراجع دور مهم في ضمان تحقيق الشركات الاقتصادية لأهدافها؛ وبشكل موضوعي.

دراسة دغة وعنان (2019): تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور المراجع الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الشركة، وكذلك توضيح مدى فعالية النظام، وتحديد الصعوبات التي تواجه المراجع الداخلي أثناء فحص نظام الرقابة الداخلية وتقييمه. وتوصلت الدراسة إلى أن نظام الرقابة الداخلية في الشركة فعال، وذلك يعود إلى الإجراءات المتبعة داخل الشركة؛ عن طريق الرقابة والفحص المستمر لجميع الأنشطة والعمليات التي تتم داخل الشركة.

دراسة شاهد (2022): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وكذلك التعرف على أساليب عمل المراجع الداخلية والخدمات والمهام التي يقوم بها المراجع الداخلية والتي تساهم في تحسين الأداء المالي والتسيير الأمثل للمؤسسة. ومن أجل ذلك أجريت دراسة حالة مطاحن الواحات بتوقرت. حيث اعتمدت الدراسة على البيانات التي جمعت من

خلال الاستبيان. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المؤسسة محل الدراسة تولي أهمية لمهنة المراجعة الداخلية وذلك لتعزيز الرقابة الداخلية، وأن مهنة المراجعة الداخلية تساعد في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

دراسة ارحومة (2022): تهدف الدراسة إلى بيان دور وظيفة المراجعة الداخلية من خلال مقوماتها (استقلالية المراجعة الداخلية، جودة المراجعة الداخلية، كفاءة المراجعين الداخليين، دعم الإدارة العليا لوحدات المراجعة الداخلية) في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الخدمية العاملة بمدينة مصراتة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة. حيث تم تصميم استمارة استبيان كأداة لجمع البيانات، وزعت في مجتمع يتكون من 97 مؤسسة خدمية عاملة بمدينة مصراتة، وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك استقلالية وجودة وكفاءة لدى وحدات المراجعة الداخلية في المؤسسات الخدمية بمدينة مصراتة لما لها من دور إيجابي في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات محل الدراسة.

دراسة جنقر (2023): هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات والتي من بينها المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي لدعم الميزة التنافسية للمؤسسات المالية. حيث تم تصميم استمارة استبيان كأداة لجمع البيانات، وزعت في مجتمع يتكون من 80 من المراجعين العاملين بديوان المحاسبة. توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية أنه يتم تطبيق الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات والتي من بينها المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي لدعم الميزة التنافسية للمؤسسات المالية. كما بينت الدراسة أن الالتزام بالتطبيق الكامل للآليات المحاسبية لحوكمة الشركات يساعد في تحسين الأداء المالي وتوفير معلومات محاسبية ذات موثوقية للاستفادة منها لتحقيق أهداف المؤسسات المالية.

دراسة مازوز وبن مداحي (2023): هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي لعينات مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز في الفترة (2018-2021)، ومقارنها بنتائج الدراسات السابقة من خلال النظر في نتائج الدراسة. حيث اعتمدت الدراسة على البيانات التي جمعت من خلال الميزانيات المالية لمؤسسة سونلغاز محل الدراسة، لكل سنة من فترة الدراسة الممتدة، وهذا لأجل استغلالها في حساب مختلف المؤشرات والنسب المالية المعتمدة في تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز . توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي إلا أن هناك عوامل أخرى قد أثرت على الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة، حيث بين النتائج أن الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة كان ضعيفاً، وهذا يرجع أساساً إلى اعتماد المؤسسة على الأموال الخارجية، بالإضافة إلى التكلفة العالية. وعلى الرغم من القيمة الإيجابية للخزينة، لازالت المؤسسة بحاجة إلى تعزيز سيولتها. كما أن الموارد الخاصة للمؤسسة ليست كافية لتغطية الأصول الثابتة، خلال فترة الدراسة من 2018 إلى 2021، ولذلك تم اللجوء إلى تمويل الأصول الثابتة من خلال الموارد الدائمة التي تحوي الديون المالية طويلة الأجل.

مما سبق عرضه يلاحظ أن بعض الدراسات السابقة تناولت موضوع المراجعة الداخلية وكفاءة الأداء أو تقييم الأداء المالي في بيئات غير البيئة الليبية، مثل دراسة المدلل (2007)، وهي دارسة على الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وكذلك دراسة عبد الوهاب عياش (2014) وهي دراسة على شركات الاتصال اليمنية، ودراسة كل من بلعالم (2015)، وشهد (2022) ودراسة مازوز وبن مداحي (2023) كانت على المؤسسات المصرفية والاقتصادية في الجزائر، في حين تناولت هذه الدراسة البيئة المحلية.

أما في البيئة الليبية فهناك بعض الدراسات التي لها أوجه تشابه مع هذه الدراسة، حيث تناول محمد (2009) دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء في الشركة العامة للكهرباء، كدراسة حالة، كما تناولت دراسة ارحومة (2022) دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الخدمية العاملة بمدينة مصراتة، في حين تناولت هذه الدراسة دور المراجعة الداخلية في تحسن الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية العامة. أما دارسة العقربي (2009) فتناولت دور المراجعة الإدارية في الرفع من كفاءة وفاعلية الأداء في الشركات الصناعية المُملَّكة في ليبيا، وكذلك دراسة النيحوي وآخرون (2017) التي تناولت دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء في المؤسسات الصناعية العاملة بمدينة مصراتة فقط، في حين تناولت هذه الدراسة دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية العامة في المنطقة الغربية، كما أن دراسة العقربي كانت على الشركات الصناعية الخاصة، أما هذه الدراسة فكانت على الشركات الصناعية العامة، في حين تناولت دراسة جنقر (2023) تحسين الأداء المالي في المؤسسات المالية.

2. مشكلة الدراسة:

نتيجة لما شهده العالم اليوم من كبر حجم الشركات وتعدد أوجه نشاطها وصعوبة إدارتها، وما نتج عن ذلك من ضعف أنظمة الرقابة الداخلية، وكثرة حالات الفشل والانهيار لكثير من الشركات في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، ولعل أبرزها انهيار كبرى الشركات الأمريكية، مثل: انهيار شركتي إنرون، ورلد كوم سنة 2002، مما دفع إدارات هذه الشركات إلى البحث والتعرف على نواحي القصور التي تعوق تقدم هذه الشركات، والدفع بها إلى الرفع من كفاءة أدائها واستمراريتها، وإيجاد أداة لمعاونة الإدارة، أدى هذا إلى الاهتمام المتزايد بوظيفة المراجعة الداخلية، وذلك لقربها لإدارة الشركة، وهي جزء من النظام الداخلي بالشركة، وأداة تسعى إلى الرفع من كفاءة هذه الشركات، لما لها من أثر في تصميم نظام الرقابة الداخلية وتطويره، وتعزيز سيطرة الإدارة على الشركة، كما تقوم بتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، وتقييم الأداء والفاعلية، حتى تصل بالشركة إلى أقصى درجات الكفاءة، وذلك لضمان الالتزام بالخطط والسياسات الموضوعة، ولضمان حماية أصول الشركة من الضياع، وضمان دقة البيانات المالية.

وفي البيئة المحلية أدركت الشركات الصناعية الليبية؛ مدى أهمية وظيفة المراجعة الداخلية، كأداة من أدوات الرقابة الداخلية، حيث اتجهت هذه الشركات إلى إنشاء إدارات للمراجعة الداخلية بها، ومع ذلك فإن الوضع الحالي لوظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية ليس مرضيا بصورة عامة، هذا ما أكدته العديد من الدراسات المحلية (العقربي، 2009؛ محمد، 2009)، حيث بينت دراسة محمد (2009) أن المراجعة الداخلية في الشركة العامة للكهرباء لا تقوم بأداء وظيفتها كما هو مطلوب منها في المجال الإداري،

حيث جاءت النسبة منخفضة، وهذه النسبة تعبر عن عدم مواكبة أداء المراجعة الداخلية بالشركة العامة للكهرباء للتطور الحديث للمراجعة الداخلية، وامتدادها لتشمل مراجعة كافة الأنشطة الإدارية والتشغيلية بالشركة. وكذلك ما أكدته التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي حول أداء هذه الشركات (المحجوب، 2015). وعليه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في تقييم مدى تطور وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية، استنادا للتطورات التي حدثت على المستوى العالمي، من حيث اتباعها لمعايير، ووجود رؤية وأهداف واضحة؛ يمكن من خلالها مراجعة أداء الشركات.

واستنادًا إلى ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما هو دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية؟

3. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على دور تقييم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية.
2. التعرف على دور المراجع الداخلي في تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات المراجعة الداخلية؛ في تحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية.
3. التعرف على دور التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية.
4. التعرف على دور تأثير خبرة ومعرفة المراجع الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها في تحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية.

5. فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها، وبالرجوع إلى الدراسات السابقة، تم صياغة الفرضية الرئيسة للدراسة على النحو التالي:

"لا يوجد دور للمراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية"

ومن أجل اختبار الفرضية الرئيسة تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات المراجعة الداخلية تحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير المراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية.

4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة ومعرفة المراجع الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها وتحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية.

5. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المراجعة الداخلية كأحد أهم عناصر حوكمة الشركات، وذلك كمحاولة لتحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية، حيث يأمل الباحثون أن نتائج هذه الدراسة ستُلفت انتباه المسؤولين في الشركات الصناعية الليبية إلى أهمية الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في المحافظة على الموارد، والمساهمة في تحسين الأداء المالي بهذه الشركات. كما يأمل الباحثون أن نتائج هذه الدراسة يمكن أن تسهم في إثراء البحث العلمي في مجال المراجعة الداخلية ودورها في الرفع من كفاءة الأداء المالي.

6. المنهج والإجراءات:

تم جمع البيانات الثانوية من أجل تطوير الجانب النظري للدراسة؛ بالاعتماد على المراجع العلمية؛ كالكتب والدوريات والرسائل العلمية حول موضوع الدراسة، أما في الجانب العملي اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لكونه من أكثر المناهج استخداماً في هذا النوع من الدراسات. حيث تم استخدام استبانة لجمع البيانات اللازمة من عينة الدراسة، ومن ثم تحليليها باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المراجعين الداخليين ومساعديهم في الشركات الصناعية العامة في ليبيا، ونظراً لكبر حجم المجتمع والظروف الأمنية التي تمر بها البلاد؛ تم الاقتصار على المراجعين الداخليين في الشركات الصناعية العامة بغرب ليبيا، في المنطقة الممتدة من مصراتة إلى الزاوية الغربية، حيث تم اختيار عينة عشوائية من هذا المجتمع.

تقتصر الحدود المكانية للدارسة على الشركات الصناعية العامة الواقعة في غرب ليبيا، في المنطقة الممتدة من مصراتة إلى الزاوية الغربية.

1.7 أداة الدراسة:

تم تقسيم هذه الاستبانة إلى ستة أجزاء، تناول الأول منها أسئلة ومعلومات عامة عن المستجوب، أما الجزء الثاني فقد تضمن (5) أسئلة تتعلق بدور المراجع الداخلي في تقييمه لنظام الرقابة الداخلية للرفع من كفاءة الأداء المالي بالشركة، وتضمن الجزء الثالث (8) أسئلة تتعلق بأثر تقييم المراجعة الداخلية للعمليات التشغيلية، مما يساعد على تحسين الأداء المالي بالشركة، في حين تضمن الجزء الرابع (8) أسئلة تتعلق بمدى التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير المراجعة في تحسين الأداء المالي بالشركة، وتضمن الجزء الخامس (7) أسئلة تتعلق بمدى مساهمة المراجع الداخلي وخبرته ومعرفته بالصناعة التي ينتمي إليها في الرفع من كفاءة الأداء المالي بالشركة، وخصص الجزء السادس لمعرفة مدى مساهمة استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي في تحسين الأداء المالي بالشركة، وتضمن (9) أسئلة. كما تم تخصيص جزء من الاستبانة لإضافة أي عناصر أو عبارات يرى المشارك في الدراسة أهميتها فيما يتعلق بموضوع الدراسة، أو أي ملاحظات قد يبديها المشارك في الدراسة.

وللإجابة على فقرات الاستبيان تم استخدام مقياس ليكرث ذي الخمس نقاط Five Points Likert Scale، لما يعطيه من حرية للمشاركين في الدراسة في إبداء آرائهم؛ لاحتوائه على خمس درجات **توضح** درجات الموافقة، وقد أعطيت درجة (1) للإجابة (غير موافق بشدة)، ودرجة (5) للإجابة (موافق بشدة) كما هو مبين في الجدول رقم (1):

الجدول رقم (1) مقياس ليكرث الخماسي

مستوى الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

ولتحديد المدى المعتمد (درجة الموافقة) في الدراسة تم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرث الخماسي من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (5-1=4) ومن تم قسمته على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4/5=.80)، وبعد ذلك تضاف هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس هي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية وفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم (2) مدى درجة الموافقة

طول الخلية	مستوى الموافقة
من 1 إلى 1.80	غير موافق بشدة
أكبرمن1.80 إلى 2.6	غير موافق
أكبر من 2.6 إلى 3.4	محايد
أكبر من 3.4 إلى 4.2	موافق
أكبر من 4.2 إلى 5	موافق بشدة

لتفسير النتائج والحكم على مستوى الاستجابة؛ تم الاعتماد على ترتيب المتوسط الحسابي على مستوى الأبعاد للاستبانة، ومستوى الفقرات في كل بعد، وعلى هذا الأساس تم تحديد درجة الموافقة حول مستوى الأداء.

لقياس صدق الاستبانة وسلامتها وارتباطها بأهداف الدراسة، ومدى قدرتها على قياس المتغيرات، قام الباحثون أثناء مرحلة إعداد الاستبانة بصياغة الفقرات؛ بالاعتماد على الدراسات السابقة، وبشكل يتوافق مع الجانب النظري. حيث تم عرضها على مجموعة من الأساتذة الأكاديميين في مجال المحاسبة بهدف تحكيمها، والتأكد من وضوح العبارات المستخدمة؛ وسهولتها وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة. وتم الأخذ بأغلب الملاحظات والآراء التي أبداها المحكمون، وصولاً إلى الصيغة النهاية للاستبانة.

كما تم اختبار مدى ثبات واتساق المقياس المستخدم في جمع البيانات، حيث تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient)، والذي يبين مدى وجود ارتباط داخلي بين القياسات المعبرة عن إجابات مفردات عينة الدراسة، وقد تبين أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع أبعاد أداة الدراسة (الاستبانة) في هذه الدراسة تساوي 96%، وهي قيمة جيدة، حيث يعتبر هذا المعامل من الناحية العملية مناسباً إذا كان أكبر من 70%، وبالتالي فإن الأداة المستخدمة في جمع بيانات الدراسة على درجة عالية من الثبات والمصداقية (سيكاران، 2009).

تم استخدام أسلوب الاتصال المباشر (التسليم باليد) كلما أمكن ذلك عند القيام بتوزيع الاستبانات على أفراد عينة الدراسة، حيث تم توزيع عدد (100) استمارة استبانة، استلم منها (80) استبانة، أي بنسبة (80%) وكانت جميعها صالحة للاستعمال، وبالتالي تم الاعتماد عليها في تحليل البيانات كما هو وارد بالجدول (3).

جدول (3) الاستبانات الموزعة والمستلمة

البيان	العدد	النسبة
الاستمارات الموزعة	100	%100
الاستمارات المستلمة	80	%80
الاستمارات القابلة للتحليل	80	%80

2.7 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

للتعرف على دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية؛ استلزم الأمر تحليل بيانات الدراسة الميدانية باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. اعتمدت الدراسة على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس درجة موافقة عينة الدراسة؛ حول دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية.
2. تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient)، والذي يبين مدى وجود اتساق داخلي بين فقرات الاستبيان.
3. تم استخدام اختبار كولمجروف لمعرفة طبيعة البيانات في فرضيات الدراسة؛ ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا. وبناءً على نتيجة هذا الاختبار .كما هو واضح في الجدول رقم (4) تبين أن بيانات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه تم استخدام الاختبارات اللامعلمية لتحليل بيانات الدراسة العملية.

الجدول (4) اختبار كولمجروف لبيانات الدراسة

محاور الدراسة	إحصاء كولمجروف	مستوى المعنوية
محور الفرضية الأولى	3.73	0.000
محور الفرضية الثانية	3.73	0.000
محور الفرضية الثالثة	3.63	0.010
محور الفرضية الرابعة	3.70	0.000
محور الفرضية الخامسة	3.82	0.000

4. لاختبار فرضيات الدراسة؛ تم استخدام اختبار الإشارة Sign Test، باعتباره أحد الاختبارات الإحصائية اللامعلمية التي تجرى عندما تكون البيانات ترتيبية، أو لا تتبع التوزيع الطبيعي، وهو اختبار مقابل لاختبار (t) الأحادي (1-samplet) الذي يجرى عندما تتبع البيانات التوزيع الطبيعي، وفى هذه الدراسة تم استخدام هذا الاختبار؛ لأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

3.7 التحليل الاستنتاجي للبيانات واختبار فرضيات الدراسة:

تم استخدام اختبار الإشارة Sign Test، باعتباره أحد الاختبارات الإحصائية اللامعلمية التي تجرى عندما تكون البيانات ترتيبية، أو لا تتبع التوزيع الطبيعي، وهو اختبار مقابل لاختبار (t) الأحادي (1-

T sample Test) الذي يجرى عندما تتبع البيانات التوزيع الطبيعي، وفى هذه الدراسة تم استخدام هذا الاختيار؛ لأن البيانات ترتيبية، كما أنها لا تتبع التوزيع الطبيعي، وتم استخدام هذا الاختبار لاختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرض الصفري H_0: أن وسيط درجة الموافقة حول عبارة يساوي قيمة محددة أو أقل (الوسيط أصغر من أو يساوي 3).

الفرض البديل H_1: أن وسيط درجة الموافقة حول هذه العبارة أكبر من هذه القيمة (الوسيط أكبر من 3).

ولاتخاذ قرار حول هذه الفرضية؛ تم استخدام برنامج ((SPSS)) لإجراء التحليل الإحصائي، والوصول إلى اتخاذ القرار التالي:

1. إذا كانت قيمة مستوى المعنوية المشاهد {P-value} أكبر من 0.05 فهذا يدل على قبول الفرض الصفري، أي أنه لا يوجد موافقة حول هذه العبارة.
2. إذا كانت قيمة مستوى المعنوية المشاهد {P-value} أصغر من أو تساوي 0.05 فهذا يدل على رفض الفرض الصفري، وقبول الفرض البديل، وأنه يوجد موافقة حول هذه العبارة، وبذلك يكون الاتجاه العام حول هذه العبارة بالموافقة.

1.3.7 اختبار فرضية الدراسة الأولى:

تم اختبار هذه الفرضية على النحو التالي:

الفرض الصفري H_0: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية".

الفرض البديل H_1: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية".

وذلك عن طريق إجراء اختبار الإشارة Sign Test الإحصائي لكل عبارة من عبارات هذه الفرضية التي كانت (5) عبارات، كما تم إجراء اختبار الإشارة لجميع العبارات كوحدة واحدة، وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS، وكانت النتائج كما بالجدول التالي:

الجدول (5) نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الفرعية الأولى.

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	Sign-test	P-value	القرار
1	يوجد نظام محكم للرقابة الداخلية لدى الشركة؛ يسهم في تحسين الأداء المالي.	3.81	.713	موافق	-6.92	000	قبول
2	يتولى تقييم نظام الرقابة الداخلية إدارة المراجعة الداخلية في الشركات.	3.80	.663	موافق	-6.94	.000	قبول
3	يوجد في نظام الرقابة الداخلية إجراءات للتأكد من القيام بمراجعة الأداء.	3.81	.642	موافق	-6.98	.000	قبول
4	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المراجع الخارجي؛ لمعرفة مدى دقته ومناسبته للشركة.	3.41	.709	موافق	-4.67	.000	قبول

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	Sign-test	P-value	القرار
5	يتم فحص إجراءات الرقابة الداخلية من قبل المراجع الخارجي؛ للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح، ومدى مساهمتها في الرفع من كفاءة الأداء للشركة.	3.78	.790	موافق	-6.74	.000	قبول
المتوسط العام لجميع العبارات كوحدة واحدة		**3.72**	**.544**	**موافق**	**-7.06**	**.000**	**قبول**

تُظهر نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق الآتي:

1. أن قيمة مستوى المعنوية {p–value} لجميع العبارات، وكذلك المتوسط العام لجميع العبارات كوحدة؛ كانت أقل من (0.05)، وهذا يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارات بالموافقة، مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1)، الذي ينص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية؛ والرفع من كفاءة الأداء في الشركات الصناعية الليبية.
2. ولمعرفة أي الفقرات أكثر تأثيراً في هذا القرار؛ تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات العينة كما هي موضحة بالجدول السابق، حيث يلاحظ أن أكثر الفقرات تأثيراً وبدرجة موافق هي الفقرة رقم (1): "يوجد نظام محكم للرقابة الداخلية لدى الشركة يسهم في تحسين الأداء المالي"، بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.81، 0.713) على التوالي، والفقرة رقم (3): "يوجد في نظام الرقابة الداخلية إجراءات للتأكد من القيام بمراجعة الأداء" بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.81، 0.642) على التوالي، والفقرة رقم (2): "يتولى تقيم نظام الرقابة الداخلية إدارة المراجعة الداخلية في الشركات"، بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.80، 0.663) على التوالي. كما يلاحظ أن الفقرة رقم (4): "تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المراجع الخارجي؛ لمعرفة مدى دقته ومناسبته للشركة"، جاءت في المرتبة الأخيرة، وبمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.41، 0.709) على التوالي.
3. وبصفة عامة، يلاحظ أن مستوى درجة موافقة عينة الدراسة على هذا المحور كانت: "**موافق**" حول دور تقييم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية، وذلك بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.72، 0.544) على التوالي. وهذه النتيجة جاءت متفقة مع نتائج بعض الدراسات السابقة في البيئة المحلية، حيث بينت دراسة المدلل (2007)، أن وحدات المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة؛ تقوم بدور جيد في ضبط الأداء الإداري والمالي، والمساهمة في دعم حوكمة الشركات، من خلال دورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية، وتقييم وقياس كفاءة وفعالية الأداء.

2.3.7 اختبار فرضية الدراسة الثانية:

تم اختبار هذه الفرضية على النحو التالي:

الفرض الصفري H_0: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم العمليات التشغيلية؛ كأحد

مجالات المراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية".

الفرض البديل H_1: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات المراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية".

وذلك عن طريق إجراء اختبار الإشارة Sign Test الإحصائي لكل عبارة من عبارات هذه الفرضية؛ التي كانت (8) عبارات، كما تم إجراء اختبار الإشارة لجميع العبارات كوحدة واحدة، وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS، وكانت النتائج كما بالجدول التالي:

الجدول (6) نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الفرعية الأولى.

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	Sign-test	P-value	القرار
1	يتم مراجعة وفحص مدخلات العمل بمراحله كافة، والوقوف على المعوقات في العمليات التشغيلية، مما يسهم في تحسين الأداء المالي بالشركة.	3.75	.626	موافق	6.841	000	قبول
2	يتم مراجعة وفحص الاستخدام الأمثل للقوى العاملة، والكشف عن المعوقات في العمليات التشغيلية، مما يسهم في تحسين الأداء المالي بالشركة.	3.80	.682	موافق	6.914	000	قبول
3	يتم مراجعة وفحص خطط الحوافز في مجالات الإنتاج والتوزيع، والتقليل من وجود معوقات في العمليات التشغيلية، مما يسهم في تحسين الأداء المالي بالشركة.	3.57	.951	موافق	4.687	000	قبول
4	يتم مراجعة خطط جدولة الإنتاج والوقوف على المعوقات في العمليات التشغيلية، مما يسهم في تحسين الأداء المالي بالشركة.	3.79	.790	موافق	6.326	000	قبول
5	يتم مراجعة طرق الرقابة على جودة المنتجات، والوقوف على المعوقات في العمليات التشغيلية، مما يسهم تحسين الأداء المالي بالشركة.	3.60	.883	موافق	5.785	000	قبول
6	عند وجود مشكلات في استخدام المواد الأولية في عمليات التصنيع داخل الشركة، يقوم المراجع الداخلي بالوقوف على المعوقات والأسباب التي أدت إليها، واقتراح طرق التصحيح المناسبة؛ للمساهمة في تحسين الأداء المالي.	3.46	.844	موافق	4.022	000	قبول
7	يتم مراجعة الخطط والبرامج ومتابعتها في مجالات الإنتاج والتوزيع داخل الشركة، للوقوف على المعوقات والأسباب التي أدت إليها، واقتراح طرق التصحيح المناسبة؛ للمساهمة في تحسين الأداء المالي.	3.59	.725	موافق	5.579	000	قبول
8	يتم مراجعة أدوات الرقابة على جودة المنتجات داخل الشركة، للوقف على المعوقات والأسباب التي أدت إليها، واقتراح طرق التصحيح المناسبة؛ للمساهمة في تحسين الأداء المالي.	3.49	.754	موافق	4.673	000	قبول
	المتوسط العام لجميع العبارات كوحدة واحدة	**3.63**	**.583**	**موافق**	**33.71**	**.000**	**قبول**

تُظهر نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق الآتي:

1. أن قيمة مستوى المعنوية {p-value} لجميع العبارات، وكذلك المتوسط العام لجميع العبارات كوحدة واحدة؛ كانت أقل من (0.05)، وهذا يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارات بالموافقة، مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H_0) وقبول الفرض البديل(H_1)، الذي ينص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم العمليات التشغيلية؛ كأحد مجالات المراجعة الداخلية، والرفع من كفاءة الأداء في الشركات الصناعية الليبية.
2. ولمعرفة أي الفقرات أكثر تأثيراً في هذا القرار؛ تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات العينة، كما هي موضحة بالجدول السابق، حيث يلاحظ أن أكثر الفقرات تأثيراً وبدرجة موافق هي الفقرة رقم (2): "يتم مراجعة وفحص الاستخدام الأمثل للقوى العاملة، والكشف عن المعوقات في العمليات التشغيلية، مما يسهم في تحسين الأداء المالي بالشركة"، بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.80، 0.682) على التوالي، والفقرة رقم (4): "يتم مراجعة خطط جدولة الإنتاج، والوقوف على المعوقات في العمليات التشغيلية، مما يسهم في تحسين الأداء المالي بالشركة"، بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.79، 0.790) على التوالي، تليها الفقرة رقم (1): "يتم مراجعة وفحص مدخلات العمل بمراحله كافة، والوقوف على المعوقات في العمليات التشغيلية، مما يسهم في تحسين الأداء المالي بالشركة"، بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.75، 0.626) على التوالي. كما يلاحظ أن الفقرة رقم (6): "عند وجود مشكلات في استخدام المواد الأولية في عمليات التصنيع داخل الشركة، يقوم المراجع الداخلي بالوقوف على المعوقات والأسباب التي أدت إليها، واقتراح طرق التصحيح المناسبة؛ للمساهمة في تحسين الأداء المالي"، جاءت في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.46، 0.844) على التوالي.
3. وبصفة عامة، يلاحظ أن مستوى درجة موافقة عينة الدراسة على هذا المحور كانت: "موافق" حول دور تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية، وذلك بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.63، 0.583) على التوالي. وهذه النتيجة جاءت متفقة مع نتائج بعض الدراسات السابقة في البيئة المحلية، حيث بينت دراسة محمد (2009) أن المراجعة الداخلية في الشركة العامة للكهرباء؛ تقوم بأداء وظيفتها كما هو مطلوب منها في المجال المالي، حيث جاءت النسبة عالية جداً، ولا تقوم بأداء وظيفتها كما هو مطلوب منها في المجال الإداري، حيث جاءت النسبة منخفضة، وهذه النسبة تعبر عن عدم مواكبة أداء المراجعة الداخلية بالشركة العامة للكهرباء للتطور الحديث للمراجعة الداخلية؛ وامتدادها لتشمل مراجعة كافة الأنشطة الإدارية والتشغيلية بالشركة. كما أكدت دراسة عياش (2014)، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين عناصر الرقابة الداخلية؛ والتي من بينها وحدة المراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي، وأن وجود عناصر رقابة داخلية جيدة؛ يؤدي

بالضرورة إلى تحسين الخصائص النوعية للبيانات والمعلومات المالية؛ التي تساعد الإدارة على ترشيد ودعم قراراتها. وبينت دراسة المحجوب (2015) أن للمراجعين الداخليين دورًا هامًّا فيما يتعلق بإدارة المخاطر، من خلال قيامهم بفحص وتقييم فاعلية عمليات إدارة المخاطر في المصرف، وتقديم الاستشارات اللازمة للأطراف ذات العلاقة، كما أن إدراك المراجعين الداخليين لأهمية إدارة المخاطر له دور بارز في تعزيز أداء إدارة المخاطر المصرفية.

3.3.7 اختبار فرضية الدراسة الثالثة:

تم اختبار هذه الفرضية على النحو التالي:

الفرض الصفري H_0: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية؛ التي تقضي بها معايير المراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية".

الفرض البديل H_1: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير المراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية".

وذلك عن طريق إجراء اختبار الإشارة Sign Test الإحصائي لكل عبارة من عبارات هذه الفرضية التي كانت (8) عبارات، كما تم إجراء اختبار الإشارة لجميع العبارات كوحدة واحدة، وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS، وكانت النتائج كما بالجدول التالي:

الجدول (7) نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الفرعية الثالثة.

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	Sign-test	P-value	القرار
1	يمتلك المراجع الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة مما يساهم في تحسين الأداء المالي بالشركة.	3.77	.795	موافق	-6.185	.000	قبول
2	يتلقى المراجع الداخلي تدريبًا وتعليمًا مستمرًا على المعايير المهنية الواجبة مما يساهم في تحسين الأداء المالي بالشركة.	3.56	.824	موافق	-4.875	.000	قبول
3	يتوافر التأهيل الفني، والخلفية العلمية المناسبة لدى المراجع الداخلي؛ الأمر الذي يساهم في تحسين الأداء المالي بالشركة.	3.64	.805	موافق	-5.378-	.000	قبول
4	يقوم المراجع الداخلي باستمرار؛ بزيادة كفاءة الأداء وفعالية وجودة خدماته المهنية، والتي تمكنه من تحسين الأداء المالي بالشركة.	3.69	.757	موافق	-5.969-	.000	قبول
5	يلتزم المراجع الداخلي ببذل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل اللازمة في إطار الرفع من كفاءة الأداء بالشركة.	3.71	.844	موافق	-5.909	.000	قبول
6	يأخذ المراجع الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف الشركة، مما يسهم في تحسين الأداء المالي بالشركة.	3.82	.689	موافق	-6.946	.000	قبول
7	يتوفر فريق عمل متخصص من المراجعين الداخليين ممن لديهم المهارة والمعرفة والتخصص؛ التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة ومرضية، مما يساعد على رفع كفاءة الأداء بالشركة.	3.77	.940	موافق	-5.625	.000	قبول

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	Sign-test	P-value	القرار
8	يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المراجعة الداخلية كدليل لعمل الموظفين في القسم، مما يساعد على تقييم الأداء بالشركة.	3.65	.887	موافق	-5.035	.000	قبول
	المتوسط العام لجميع العبارات كوحدة واحدة	**3.70**	**.631**	**موافق**	**-6.382**	**.000**	**قبول**

تُظهر نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق إلى:

1. أن قيمة مستوى المعنوية {p–value} لجميع العبارات وكذلك المتوسط العام لجميع العبارات كوحدة واحدة كانت أقل من (0.05)، وهذا يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارات بالموافقة، مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1)، الذي ينص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضي بها معايير المراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية.
2. ولمعرفة أي الفقرات أكثر تأثيراً في هذا القرار؛ تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات العينة، كما هي موضحة بالجدول السابق، حيث يلاحظ أن أكثر الفقرات تأثيراً وبدرجة موافق؛ هي الفقرة رقم (6): "يأخذ المراجع الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف الشركة، مما يسهم في وتحسين الأداء المالي بالشركة" بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.82، 0.689) على التوالي، والفقرة رقم (1): "يمتلك المراجع الداخلي معرفة كافية بالمعايير المهنية الواجبة؛ للرفع من كفاءة الأداء بالشركة" بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.77، 0.795) على التوالي، والفقرة رقم (7): "يتوفر فريق عمل متخصص من المراجعين الداخليين ممن لديهم المهارة والمعرفة والتخصص؛ التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة ومرضية، مما يساعد في تحسين الأداء المالي الأداء بالشركة"، بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.77، 0.940) على التوالي. كما يلاحظ أن الفقرة رقم (2): "يتلقى المراجع الداخلي تدريبًا وتعليمًا مستمرًا على المعايير المهنية الواجبة للرفع من كفاءة الأداء بالشركة"، جاءت في المرتبة الأخيرة، وبمستوى رضى منخفض، وبمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.56، 0.824) على التوالي.
3. وبصفة عامة، يلاحظ أن مستوى درجة موافقة عينة الدراسة على هذا المحور كانت "**موافق**" حول دور التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية، التي تقضي بها معايير المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية، وذلك بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.71، 0.844) على التوالي.

4.3.7 اختبار فرضية الدراسة الرابعة:

تم اختبار هذه الفرضية على النحو التالي:

الفرض الصفري H_0: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة المراجع الداخلي ومعرفته بالصناعة التي ينتمي إليها وتحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية".

الفرض البديل H_1: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة المراجع الداخلي وعرفته بالصناعة التي ينتمي إليها وتحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية".

وذلك عن طريق إجراء اختبار الإشارة Sign Test الإحصائي لكل عبارة من عبارات هذه الفرضية التي كانت (7) عبارات، كما تم إجراء اختبار الإشارة لجميع العبارات كوحدة واحدة، وأجريت الحسابات عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS، وكانت النتائج كما بالجدول التالي:

الجدول (8) نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الفرعية الرابعة.

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	Sign-test	P-value	القرار
1	تتوافر لدى المراجع الداخلي المعرفة والخبرة في الصناعة التي ينتمي إليها، مما يسهم في تحسين الأداء المالي بالشركة.	3.68	.704	موافق	6.731	.000	قبول
2	تتوافر المؤهلات العلمية لدى المراجع الداخلي، مما يسهم في تحسين الأداء المالي بالشركة.	4.00	.527	موافق	6.731	.000	قبول
3	يمتلك المراجع الداخلي القدرة والكفاءة على فهم طبيعة عمل الشركة، مما يسهم في تحسين الأداء المالي بالشركة.	3.95	.593	موافق	7.725	.000	قبول
4	يتوافر لدى المراجع الداخلي فهم لهيكلية الشركة وطبيعة تمويلها، مما يسهم في وتحسين الأداء المالي بالشركة.	3.83	.625	موافق	7.509	.000	قبول
5	يتوافر لدى المراجع الداخلي فهم للخطوات الإجرائية، واستراتيجية العمل بالشركة، مما يسهم في تحسين الأداء المالي بالشركة.	3.71	.715	موافق	6.299	.000	قبول
6	يتوافر لدى المراجع الداخلي فهم كاف لأهداف الشركة، مما يسهم في تحسين الأداء المالي بالشركة.	3.75	.626	موافق	6.875	.000	قبول
7	يتوافر لدى المراجع الداخلي فهم لطبيعة عمل الشركة، وتحديد مناطق الخطورة المحتملة، مما يسهم في تحسين الأداء المالي بالشركة.	3.83	.561	موافق	7.509	.000	قبول
	المتوسط العام لجميع العبارات كوحدة واحدة	**3.82**	**.472**	**موافق**	**7.915**	**.000**	**قبول**

تُظهر نتائج التحليل الواردة بالجدول السابق الآتي:

1. أن قيمة مستوى المعنوية {p–value} لجميع العبارات، وكذلك المتوسط العام لجميع العبارات كوحدة واحدة؛ كانت أقل من (0.05)، وهذا يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه العبارات بالموافقة، مما يشير إلى رفض الفرض الصفري(H0) وقبول الفرض البديل(H1)، الذي ينص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة ومعرفة المراجع الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها وتحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية.
2. ولمعرفة أي الفقرات أكثر تأثيراً في هذا القرار؛ تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات العينة، كما هي موضحة بالجدول السابق، حيث يلاحظ أن أكثر الفقرات تأثيراً وبدرجة موافق هي الفقرة رقم (2): "تتوافر المؤهلات العلمية لدى المراجع الداخلي، مما يسهم في تحسين الأداء المالي بالشركة"، بمتوسط حسابي وانحراف معياري (4.00، 0.527)

على التوالي، والفقرة رقم (3): "يمتلك المراجع الداخلي القدرة والكفاءة على فهم طبيعة عمل الشركة، مما يسهم في تحسين الأداء المالي بالشركة"، بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.95، 0.593) على التوالي، والفقرة رقم (4): "يتوافر لدى المراجع الداخلي فهم لهيكلية الشركة وطبيعة تمويلها، مما يسهم في تحسين الأداء المالي بالشركة"، بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.83، 0.625) على التوالي. كما يلاحظ أن الفقرة رقم (1): "تتوافر لدى المراجع الداخلي المعرفة والخبرة في الصناعة التي ينتمي إليها، مما يسهم في تحسين الأداء المالي بالشركة"، بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.68، 0.704) على التوالي.

3. وبصفة عامة، يلاحظ أن مستوى درجة موافقة عينة الدراسة على هذا المحور كانت: "موافق" حول دور خبرة ومعرفة المراجع الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها؛ مما يسهم في تحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية، وذلك بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.82، 0.472) على التوالي. وهذه النتيجة جاءت متفقة مع نتائج بعض الدراسات السابقة، حيث بينت دراسة المحجوب (2015) أن تمتع المراجعين الداخليين بالكفاءة المهنية والتدريب الكافي؛ يسهم في تعزيز أداء إدارة المخاطر المصرفية، كما بينت دراسة ارحومة (2022) أن استقلالية وجودة وكفاءة المراجعة الداخلية في المؤسسات الخدمية بمدينة مصراتة لها دور إيجابي في تحسين الأداء المالي. وبينت دراسة شاهد (2022) أيضًا أن مهنة المراجعة الداخلية تساعد في تحسين الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة. كما بينت جنقر (2023) أن الالتزام بالتطبيق الكامل للآليات المحاسبية لحوكمة الشركات والتي من بينها المراجعة الداخلية يساعد في تحسين الأداء المالي وتوفير معلومات محاسبية ذات موثوقية لدعم الميزة التنافسية للمؤسسات المالية.

8.نتائج وتوصيات الدراسة:

1.8 النتائج:

في ضوء التحليلات السابقة توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1. أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم المراجع الداخلي لنظام الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية؛ عينة الدراسة، وذلك من خلال:
   - قيام إدارة المراجعة الداخلية بتقييم نظام الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية عينة الدراسة.
   - قيام إدارة المراجعة الداخلية بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المراجع الخارجي؛ لمعرفة مدى دقته ومناسبته للشركة.
   - وجود إجراءات في نظام الرقابة الداخلية؛ للتأكد من القيام بمراجعة كفاءة الأداء بالشركة.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم العمليات التشغيلية كأحد مجالات المراجعة الداخلية، وتحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية، وذلك من خلال قيام المراجع الداخلي:
   - بمراجعة وفحص الاستخدام الأمثل للقوى العاملة، والكشف عن المعوقات في العمليات التشغيلية.

- بمراجعة وفحص مدخلات العمل بكافة مراحله، والوقوف على المعوقات في العمليات التشغيلية.
- بالوقوف على المعوقات والأسباب التي أدت إليها، واقتراح طرق التصحيح المناسبة؛ للمساهمة في تحسين الأداء المالي.

3. توجد علاقة ذات دلالة إحصـــائية بين التزام المراجع الداخلي بالقواعد المهنية التي تقضـــي بها معايير المراجعة الداخلية وتحسين الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية، وذلك من خلال:

- قيام المراجع الداخلي بالأخذ في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف الشركة، مما يسهم في تحسين الأداء المالي بالشركة.
- امتلاك المراجع الداخلي المعرفة الكافية بالمعايير المهنية الواجبة مما يسهم في تحسين الأداء المالي بالشركة.
- توفر فريق عمل متخصص من المراجعين الداخليين؛ ممن لديهم المهارة والمعرفة والتخصص؛ التي تمكنهم من أداء أعمالهم بصورة صحيحة ومرضية، مما يساعد على تحسين الأداء المالي بالشركة.

4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة ومعرفة المراجع الداخلي بالصناعة التي ينتمي إليها، والرفع من كفاءة الأداء في الشركات الصناعية الليبية، وذلك من خلال:

- توافر المؤهلات العلمية لدى المراجعين الداخليين.
- امتلاك المراجع الداخلي القدرة والكفاءة على فهم طبيعة عمل الشركة.
- فهم المراجع الداخلي لطبيعة عمل الشركة، وتحديد مناطق الخطورة المحتملة.

2.8 التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحثون بالنقاط التالية:

1. العمل على تعزيز تأهيل الموظفين بمكاتب المراجعة الداخلية بالشـركات الصـناعية الليبية، والرفع من كفاءتهم، ومستوى أدائهم؛ للقيام بمهام المراجعة المالية والتشغيلية.
2. يجب أن يكون للمراجعة الداخلية في الشـركات الصـناعية دور مهم في تحليل إدارة المخاطر التي تواجه الشركة، وتقديم التوصيات اللازمة بالخصوص، وكذلك التأكد من أن إدارة المخاطر التشغيلية والمالية تعمل بالكفاءة والفعالية المطلوبة.
3. ضـرورة العمل على تنظيم الندوات العلمية؛ لتوضـيح مفهوم ومهام المراجعة الداخلية في الرفع من كفاءة أداء الشركات الصناعية.
4. ينبغي العمل على تشـجيع المنشـآت والوحدات الاقتصـادية المختلفة؛ على تكوين أقسـام للمراجعة الداخلية على أساس علمي وسليم، وبكفاءة متخصصة.
5. ضـــرورة توفير الكوادر المؤهلة والكافية؛ لإدارات المراجعة الداخلية؛ حتى تتمكن هذه الإدارات من القيام بدورها.

6. العمل على توفر الاستقلال الكافي للمراجعين الداخليين في الشركات الصناعية الليبية؛ حتى يتمكنوا من القيام بدورهم المتوقع منهم في تقويم الأداء المالي والتشغيلي بدون ضغوطات.

قائمة المراجع

أرحومة، مفتاح، (2022)، *دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الخدمية العاملة في مدينة مصراتة*، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع مصراتة.

بكري، على حجاج (2005)، دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال، *المجلة العلمية لكلية التجارة*، جامعة الأزهر، العدد 30.

بلعالم، عائشة (2015)، *دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية*، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ولاية ورقلة، الجزائر.

بوزار، لبنى، وبودوارة، هجيره (2019)، *أثر خبرة المدقق على تحسين جودة التدقيق الداخلي*، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي، الجزائر.

جنقر، أسامة عياد رمضان (2013)، أثر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي لدعم القدرة التنافسية للمؤسسات المالية: دراسة ميدانية، *مجلة الدراسات الاقتصادية*، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، المجلد (6)، العدد (3)، ص ص 242-274.

دغة، إيمان، وعنان، رحمة (2019)، *دور المراجع الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم المحاسبة، الجزائر.

سيكاران، أوما (2009)، *طرق البحث في الإدارة*، تعريب: إسماعيل علي بسيوني، ط2، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض.

شاهد، أحمد (2022)، *دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادي: دراسة حالة مطاحن الواحات توقرت*. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ولاية ورقلة، الجزائر.

الشنطي، أيمن محمد (2013)، أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية وكفاءة المراجعة الداخلية في القطاع الصناعي الأردني، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، المجلد 21، العدد 1، عمان.

العقربي، سوف محمد (2009)، *دور المراجعة الإدارية في الرفع من كفاءة وفعالية الأداء في الشركات الصناعية المملكة*، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.

عياش، عبد الوهاب أحمد (2014)، *دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي* (دراسة ميدانية على شركات الاتصالات اليمنية)، مكتب البحوث والنشر جامعة ناصر، العدد 4.

مازوز، أحمد، وبن مداحي، عبدالعالي (2023)، *دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادي: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز (سولنلغاز) فرع أدرار*. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.

المحجوب، حميدة علي (2015)، *دور المراجع الداخلي في تعزيز أداء إدارة المخاطر المصرفية*، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، أكاديمية الدراسات العليا، مصراتة.

محمد، سيف الدين سالم (2009)، *دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء بالوحدات الاقتصادية*، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.

محمداتني، محمد أمين، وبوعشة، وسيم (2017)، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم المحاسبة، الجزائر.

المدلل، يوسف سعيد (2007)، *دور وظيفة المراجعة الداخلية في ضبط الأداء المالي والإداري (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)*، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية غزة.

النيحوي، إسماعيل محمد، وأبو غولة، محمد، والخراز، ياسر (2017)، *دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي على الشركات الصناعية العاملة داخل مدينة مصراتة*، المؤتمر الأكاديمي الأول لدراسات الاقتصاد والأعمال، الذي نظمته كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراتة.

هوام، جمعة ومزياني، نور الدين (2017). تقييم فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية العامة: دراسة ميدانية .*المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل: العلوم الإنسانية والإدارية*، مج. 18، ع. 2، ص ص 211-232. https://search.emarefa.net/detail/BIM-844095

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 1 يونيو 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

العوامل المؤثرة على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية

إسماعيل محمد النيحوي
الاكاديمية الليبية مصراتة
i.elnihewi@lam.edu.ly

راغب حسن القــلاي
الاكاديمية الليبية مصراتة
rageb093@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024.03.28 **تاريخ القبول: 2024.05.30** **تاريخ النشر: 2024.06.05**

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصـــناعية الليبية، وتمثلت هذه العوامل في: الوعي البيئي، النظم المحاســـبية، تدريب وتأهيل العاملين، التشـريعات والقوانين البيئية، وتمثل مجتمع الدراسـة في مديري الإدارات المالية ورؤسـاء أقسـام المحاسـبة والمراجعة والمحاســبين العاملين بها في الشــركات الصــناعية الليبية، وتمثلت عينة الدراســة في مديري الإدارات المالية ورؤســاء أقســام المحاســبة والمراجعة والمحاســبين العاملين بها في عدد 12 شــركة من الشركات ذات الأثر البيئي داخل مدينة مصراتة.

ولتحقيق هدف الدراسة تم أعداد إستمارة استبانة، وزعت 121 نسخة منها على عينة الدراسة، وتم استرجاع 93 إستمارة، الصالح منها للتحليل 86 إستمارة، بنسبة استجابة بلغت 71%، وتم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل إجابات المُتحصل عليها، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنه يوجد تطبيق للمحاسبة البيئية في بعض من الشركات الصناعية الليبية العاملة في مدينة مصراتة، فضلاً عن وجود تأثير إيجابي للوعي البيئي لتطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية في مدينة مصراتة.

الكلمات المفتاحية: *المحاسبة البيئية، الوعي البيئي، النظم المحاسبية.*

Factors Affecting the Application of Environmental Accounting in Libyan Industrial Companies

Ismail Mohamed Elnihewi
Libyan Academy–Misurata
i.elnihewi@lam.edu.ly

Ragheb Hasan Algllay
Libyan Academy–Misurata
rageb093@gmail.com

Abstract

This study aimed to study the factors affecting the applying of environmental accounting in the Libyan industrial companies, and these factors were represented in: environmental awareness, accounting systems, training and qualification of employees, environmental legislation and laws, the study population consisted of managers of financial departments, heads of accounting and auditing departments,

and accountants working therein in the Libyan industrial companies, the study sample consisted of managers of financial departments, heads of accounting and auditing departments, and accountants.

To achieve the objective of the study, a questionnaire was prepared, 121 copies of which were distributed to the study sample, the valid ones reached 86 questionnaires, with a response rate of 71%. The SPSS was used to analyze the answers to the questionnaires, the study reached a set of results, the most important of which are: that there is an adoption of environmental accounting in some of the Libyan industrial companies operating in the city of Misurata, as well as there is a positive effect of environmental awareness on the adoption of environmental accounting in the Libyan industrial companies in the city of Misurata.

Keywords: *Environmental Accounting, Environmental Awareness, Accounting Systems.*

1- المقدمة

أصبحت القضايا البيئية أحد الاتجاهات المهمة والحديثة؛ التي حظيت باهتمام كبيرقي مختلف المجتمعات والدول، حيث أصبحت حماية البيئة محض اهتمام كافة العلوم كالهندسة والتكنولوجية لما لها من تأثير سلبي على البيئة، ويعود السبب في ذلك أن عملية التصنيع قد أسهمت إسهامًا مباشرًا في تلوث البيئة، نظرًا لعدم أخذ اعتبارات البيئة موضع الاهتمام عند التخطيط للعملية الصناعية، وقد كان هذا الاهتمام بالبيئة بعد ظهور الآثار السلبية الواضحة في البيئة والاهتمام الدولي بذلك (الحسين، 2014).

ومن هذا المنطلق وجب على المحاسبة أن تقوم بدورها في هذا المجال، حيث أصبح للتقارير المتكاملة والتي تشمل البيانات المالية والاقتصادية الخاصة بالبيئة قيمة ذات صلة بترشيد القرارات الإدارية المتعلقة بالبيئة (الحلو وأخرون، 2012)، كما وأصبح الاهتمام بالبيئة مطلباً ضرورياً في أغلب البلدان وتوجهاً عالمياً نتج عنه ظهور المحاسبة البيئية لما لها من أهمية في توفير معلومات عن التكاليف البيئية لمساعدة الإدارة في التخطيط والرقابة على أداء الشركات في القطاع الصناعي، واهتمت العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية بإظهار الآثار البيئية للشركات في تقاريرها المالية، وأصدرت العديد من المعايير الخاصة بالمحاسبة البيئية (الحسين، 2014).

ومن خلال ما سبق؛ توجب على الشركات كافة؛ الصناعية والخدمية، تبني تطبيق نظام من شأنه أن يسهم في المحافظة على البيئة، حيث إن المحاسبة البيئية واحدة من هذه الأنظمة التي من شأنها المساهمة في تحقيق ذلك، وتهدف إلى تحديد نتيجة أعمال المؤسسة، ومركزها المالي، من خلال مدخل بيئي، باعتبار أن المؤسسة لها علاقة بفئات المجتمع، ومن حق كل افراد المجتمع الاطلاع على ما تقوم به المؤسسات من أعمال خاصة في الإطار البيئي، من خلال آلية الإفصاح المحاسبي (الزهراء، 2014).

2- مشكلة الدراسة

رغم الاهتمام المتزايد من قبل المحاسبين والإداريين بالمحاسبة البيئية لبناء أسس وقواعد واضحة؛ لغرض قياسها، ومن ثم الإفصاح عنها، ونظرًا لصعوبة قياس تلك التكاليف من حيث تنوعها وطبيعتها فضلا عن قصور نظام المعلومات في الشركات الصناعية في تتبع هذه التكاليف وحصرها، حيث أشارت دراسة ميره (2015) أن شركة الزاوية لتكرير النفط لا تقوم بالقياس المحاسبي للأداء البيئي عند إعدادها لقوائمها المالية، وأكدت دراسة مسعود (2018) بأن هناك ضعفًا في تطبيق المحاسبة البيئية في القطاعات الصناعية التحويلية في ليبيا، الأمر الذي يتطلب دراسة عوامل ومقومات تطبيق المحاسبة البيئية.

فجاءت دراسات أخرى تدرس العوامل التي تؤثر على تطبيق المحاسبة البيئية، اشارت دراسة اللولو (2016) بأن مستوى الوعي البيئي من العوامل المؤثرة على تطبيق المحاسبة البيئية، وتوصلت دراسة بوعزيز (2019) على وجود علاقة بين تطبيق المحاسبة البيئية، والنظام المحاسبي ، كما أشارت دراسة مولوج (2019) إلى أن التشريعات والقوانين البيئية وكفاءة العنصر البشري، من أهم العوامل المؤثرة على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الجزائرية، ومن ذلك يتوقع أن تكون هذه العوامل لها تأثير على الشركات الصناعية الليبية.

وبناء على الدراسات السابقة جاءت هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي أهم العوامل المؤثرة على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية؟

ويمكن الإجابة على هذا التساؤل من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يوجد أثر ذو دلالة معنوية للوعي البيئي على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية؟
2. هل يوجد أثر ذو دلالة معنوية للنظم المحاسبية على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية؟
3. هل يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتدريب وتأهيل العاملين على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية؟
4. هل يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتشريعات والقوانين البيئية على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية؟

3- أهداف الدراسة

ارتباطًا بمشكلة الدراسة فإن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة تمثل في التساؤل التالي:

التعرف على أهم العوامل المؤثرة على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية.

ويمكن تحقيق الهدف الرئيسي للدراسة من خلال تحقيق الاهداف الفرعية التالية:

1. معرفة أثر الوعي البيئي على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية؟
2. معرفة أثر النظم المحاسبية على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية؟

3. معرفة أثر التدريب وتأهيل العاملين على تطبيق المحاسـبة البيئية في الشـركات الصـناعية الليبية؟
4. معرفة أثر التشريعات والقوانين البيئية على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية؟

4- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراســـة من خلال أهمية البيئة والمحافظة عليها، والمســـؤولية الملقاة على عاتق المحاسبين تجاه البيئة والمحاسبة عنها، حيث جاءت هذه الدراسة للمساهمة في التعرف على اهم العوامل المؤثرة على تطبيق المحاسبة البيئية، وبالتالي مساعدة الشركات الصناعية الليبية على التركيز على أهم العوامل لزيادة تطبيق المحاسبة البيئية، كما تسهم هذه الدراسة في نشر الوعي البيئي، والمساهمة في فتح المجال لمزيد من الأبحاث العلمية في مجال المحاسبة البيئية.

5- فرضيات الدراسة

اعتمادًا على التساؤل الرئيسي للدراسة؛ تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

العوامل مؤثرة (الوعي البيئي والنظم المحاسبية والتدريب وتأهيل العاملين والتشريعات والقوانين البيئية) على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية.

وتنبثق عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

1. يوجد أثر ذو دلالة معنوية للوعي البيئي على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية.
2. يوجد أثر ذو دلالة معنوية للنظم المحاسبية على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية.
3. يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتدريب وتأهيل العاملين على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية.
4. يوجد ا أثر ذو دلالة معنوية للتشريعات والقوانين البيئية على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية.

6- التعريفات لإجرائية

- **المحاسبة البيئية:** "مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء البيئي لوحدة محاسبية معينة، وتوصيل تلك المعلومات اللازمة للفئات والطوائف المختصة، وذلك بهدف مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء البيئي للمؤسسة" (بن عمارة،2011: .2).
- **الوعي البيئي:** "عبارة عن إدراك الفرد لمتطلبات البيئة؛ عن طريق إحساسه ومعرفته بمكوناتها، وما بينهما من علاقات، وكذلك القضايا البيئية، وكيفية التعامل معها"(خنفر، 2016،ص.143).

- **النظام المحاسبي:** "عبارة عن مجموعة من العناصر والأهداف والمبادئ والسياسات؛ ووسائل التشغيل، ومجموعة الأفراد المؤهلين لتشغيل هذه الوسائل المترابطة بشكل متناسق ومتكامل، وعمليات التشغيل على المدخلات وإنتاج وتوصيل المعلومات إلى الأطراف الداخلية والخارجية؛ لترشيد قراراتها من خلال شبكة اتصالات مع البيئة الداخلية والخارجية" (طرابلسي، 2009،ص.103)
- **تدريب وتأهيل العاملين:** هي "عملية مستمرة ومتواصلة للتعلم، والتصور ، للإعلام والتوجه نحو التثقف والتعلم، بهدف اكتساب قدرات جديدة، وتصرفات، وتصورات، وسلوكيات، وكذا طرق وأساليب تسييرية وحركية مبدعة" (بومجان، 2015، ص. 34).
- القوانين والتشريعات البيئية: "مجموعة القواعد القانونية، ذات الطبيعة الفنية، التي تنظم نشاط الإنسان في علاقاته مع البيئة، والوسط الطبيعي الذي يعيش فيه، وتحدد ماهية البيئة، وأنماط النشاط المحظور؛ الذي يؤدي إلى اختلال التوازن الفطري بين مكوناتها، والآثار القانونية المترتبة على مثل هذا النشاط" (سلامة، 1997، ص.63).

7- الإطـــار النظـــــري

1.7 تأثير العوامل (الوعي البيئي، النظم المحاســـبية، تدريب وتأهيل العاملين، القوانين والتشـــريعات البيئية) على تطبيق المحاسبة البيئية

في هذا الجانب سـيتم التعرف على تأثير كلٍّ من الوعي البيئي، والنظم المحاسـبية، تدريب وتأهيل العاملين، والتشريعات والقوانين البيئية، على المحاسبة البيئية، وذلك من خلال ما توصلت إليه الدراسات المشابهة، ثم مقارنة نتائج هذه الدراسات مع نتائج الدراسة الحالية.

1.1.7 تأثير الوعي البيئي على تطبيق المحاسبة البيئية

هناك عدة دراسات تناولت تأثير الوعي البيئي على تطبيق المحاسبة البيئية، حيث توصلت دراسة تونسي وبورنان (2017) إلى أن الوعي يسهم في دعم تطبيق المحاسبة البيئية في ظل متطلبات التنمية المسـتدامة، نتيجة الربط بين الثقافة البيئية، ونظام الإدارة البيئية، وعمل الإدارات المحاسـبية، من خلال تحليل للأنشطة وتكاليفها، والقياس والإفصاح عنها، ومراجعتها، وعليه كلما ازداد مستوى الوعي البيئي في المؤسسة الاقتصادية؛ كلما دعم ذلك تطبيق المحاسبة البيئية، وذلك لأن السبيل للحفاظ على البيئة يكمن في مد الأفراد والمؤسسات والمجتمع بالثقافة البيئية، كما أكد ذلك أيضا مولوج (2019) في دراسته على أن الوعي البيئي من العوامل المساعدة على تبني المحاسبة البيئية.

وبالرجوع إلى الدراسات السابقة تمت صياغة الفرض الاول للدراسة القائل: (يوجد أثر ذو دلالة معنوية للوعي البيئي على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية)

2.1.7 تأثير النظم المحاسبية على تطبيق المحاسبة البيئية

من خلال الاطلاع على العديد من الدراســات التي تدرس الأثر أو العلاقة بين النظام المحاســبي والمحاسبة البيئية؛ فقد أكدت بعضـها على وجود تأثير للنظام المحاسبي على المحاسبة البيئية، والبعض

الآخر توصل إلى عدم وجود تأثير، ومن الدراسات التي أكدت على وجود تأثير دراسة بوعزيز (2019) والتي أكد فيها أنه توجد علاقة بين المحاسبة البيئية، والنظام المحاسبي المالي، وقد بين السعيد (2019) بأن النظم المحاسبية توفر المعلومات اللازمة للإدارة لمتابعة الأنشطة التي تمارسها وتحديد اثارها البيئية، مما يساهم في تحسين الأداء البيئي للشركات.

وبالرجوع إلى الدراسات السابقة تمت صياغة الفرض الثانية للدراسة القائل: (يوجد أثر ذو دلالة معنوية للنظم المحاسبية على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية)

3.1.7 تأثير تدريب وتأهيل العاملين على تطبيق المحاسبة البيئية

تدريب وتأهيل العاملين لاهميته وتأثيره الكبير تم تناول أثره في عدة دراسات سابقة، منها دراسة علاقة وتأثير تدريب العاملين وتأهيلهم على تطبيق المحاسبة البيئية؛ حيث أكد مولوج (2019) على أن هناك تأثير لتأهيل العنصر البشري على تطبيق المحاسبة البيئية،

وفي دراسة الشيخي وآخرون (2019) أكدوا على وجود تأثير لتدريب وتأهيل العاملين على تطبيق المحاسبة البيئية، وأشارت نتائج دراسة اللولو(2016)، إلى أن مستوى تدريب العاملين وتأهيلهم في مجالات البيئة في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة؛ لا يساعد على نجاح تطبيق محاسبة التكاليف البيئية، ويعود السبب في ذلك إلى عدم وجود خطط تدريب سنوية مرتبطة بالأهداف البيئية، فضلا عن عدم توفر مدربين يمتلكون الخبرات العلمية والعملية اللازمة للتدريب، وضعف المحتوى التدريبي، وعدم قيام الشركة بتقييم المتدربين بعد الانتهاء من التدريب، وعدم استخدام الأساليب التقنية الحديثة التي تساعد على تطبيق محاسبة التكاليف البيئية، فضلا على عدم عقد دورات متخصصة لتعريف العاملين بأهمية محاسبة التكاليف البيئية، وأحدث الأساليب المطبقة في هذا المجال.

وبالرجوع إلى الدراسات السابقة تمت صياغة الفرض الثالثة للدراسة القائل: (يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتدريب وتأهيل العاملين على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية).

4.1.7 تأثير التشريعات والقوانين البيئية على تطبيق المحاسبة البيئية

من خلال الاطلاع على العديد من الدراسات العربية والأجنبية؛ التي تدرس الأثر أو العلاقة بين القوانين والتشريعات البيئية والمحاسبة البيئية؛ توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة وتأثير بينها، حيث توصلت دراسة الشيخي وآخرون (2019) إلى أن القوانين والتشريعات البيئية في كل من الدولة الليبية وجمهورية مصر كافية للمحافظة على البيئة وحمايتها، وأن كانت متوفرة بشكل أفضل في البيئة المصرية؛ مقارنةً بالبيئة الليبية، وكذلك دراسة مولوج (2019) التي أكدت على أن القوانين والتشريعات البيئية تأثر على تطبيق المحاسبة البيئية.

وتوصلت دراسة اللولو (2016)، إلى أن القوانين والتشريعات البيئية الفلسطينية لا تسهم في تطبق محاسبة التكاليف البيئية، ويعود السبب في ذلك إلى عدم تضمن القوانين والتشريعات البيئية الواردة في قانون البيئة الفلسطيني نصوصًا كافية للمحافظة على البيئة وحمايتها، وكذلك فإن القوانين والتشريعات

البيئية لا تلزم الشركات بتقديم تقارير عن الآثار البيئية لأنشطة الشركة، ولا تلزمها باعتماد أنظمة إنتاج أقل إضرار بالبيئة.

وبالرجوع إلى الدراسات السابقة تمت صياغة الفرض الرابع للدراسة القائل: (يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتشريعات والقوانين البيئية على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية).

8- الدراسة الميدانية

1.8 مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة تمثل في مديري الإدارات المالية، ورؤساء أقسام المحاسبة والمراجعة، والعاملين بها في الشركات الصناعية الليبية في مدينة مصراتة، حيث اقتصرت الدراسة على عدد من الشركات الصناعية ذات الأثر البيئي، التي يتجاوز فيها عدد العاملين أكثر من 50 عاملا، وكان عددها 12 شركة صناعية، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية نتيجة لكبر حجم مجتمع الدراسة وصعوبة تحديده، وبلغ عددها 121 مفردة.

2.8 أداة جمع البيانات

ولقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لقياس تأثير كلاً من (الوعي البيئي، النظم المحاسبية، تدريب وتأهيل العاملين، التشريعات والقوانين البيئية) على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية ,تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات ليتم من خلالها استقصاء آراء عينةٍ من مديري الإدارات المالية، ورؤساء الأقسام المحاسبية والمراجعة، والعاملين بهما في الشركات الصناعية الليبية في مدينة مصراتة.

تمت الاستعانة بدراسة مشابهة وقريبة من الدراسة الحالية، تقيس المتغيرات نفسها، لكي يضفي ذلك طابع الصدق والثقة على هذه الدراسة، وتم الاعتماد على الدراسات كما هو موضح في الجدول (1).

جدول1 الدراسات المعتمد عليها في اعداد الاستبيان

متغيرات الدراسة	عدد الأسئلة	المرجع	الثبات (كرونباخ الفا)
تطبيق المحاسبة البيئية	9	حلمي وبهلول (2021)	0.92
الوعي البيئي	8	الشيخي وآخرون (2019)	0.77
النظم المحاسبية	8	بوعزيز (2019)	0.98
تدريب العاملين وتأهيلهم	6	اللولو(2016)	0.80
القوانين والتشريعات البيئية	6	الشيخي وآخرون (2019)	0.60

وقد تم إعداد استمارة الاستبيان من خلال استخدام مقياس ليكرت الخماسي، (LikertScale)، وذلك لما يعطيه من حرية للمشاركين في الدراسة في إبداء آرائهم، لاحتوائه على خمس درجات توضح درجات الموافقة، والجدول (2) يوضح نتيجة توزيع استمارات الاستبيان على عينة الدراسة بالتسليم باليد.

جدول 2 يبين عدد الاستبيانات الموزعة والمتحصل عليها ونسبة الردود

الاستبيانات الموزعة	المستلمة	المفقود منها	المستفاد منها	المستبعد
121	93	28	86	7
%100	%77	%23	%71	%6

3.8 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

1. صدق وثبات أداة الدراسة

تم التحقق من الصدق الأولي لأداة الدراسة؛ وهي الاستبانة، وذلك من خلال عرضها على مجموعة من المحكّمين المتخصصين في مجال المحاسبة؛ للأخذ بملاحظاتهم في بناء المقياس.

استخدم الباحث طريقة الفا كرونباخ Cranbach Alpha من خلال برنامج SPSSلقياس علاقة تناسق وترابط بين عبارات الاستبيان ما يدل على ثبات أداة الدراسة ووجود الاتساق الداخلي بين عبارات قائمة الاستبيان مما يعزز استخدامه في هذه الدراسة والجدول رقم (3) يوضح اختبار معامل الفا كرونباخ لثبات الاستبيان.

جدول 3 نتائج اختبار كرونباخ ألفا

الرقم	المتغيرات	عدد الفقرات	قيمة معامل ألفا
1	المحاسبة البيئية	9	0.87
2	الوعي البيئي	8	0.64
3	تدريب العاملين وتأهيلهم	6	0.81
4	النظم المحاسبية	8	0.83
5	التشريعات والقوانين البيئية	6	0.83

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) لجميع العوامل أكبر من 0.60، وهذا يدل على وجود ارتباط قوي بين إجابات مفردات العينة على هذه الفقرات، مما يزيد من الثقة في النتائج التي يتم التوصل عليها.

2. اختبار التوزيع الطبيعي

تم اختبار التوزيع الطبيعي بواسطة قياس الالتواء Skewness والتفلطح Kurtosis، حيث يرى George and Mallery (2010) أن بيانات الدراسة تعتبر ذات توزيع طبيعي إذا وقعت قيم الالتواء والتفلطح الإحصائية Statistic بين 2− و2+، ويعرض الجدول رقم (4) نتائج اختبار الالتواء والتفلطح، وتظهر النتائج أن القيم تقع ضمن المدى المقترح، وبالتالي يمكننا القول بأن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول 4 اختبار التوزيع الطبيعي

الرقم	المتغيرات	الالتواءSkewness	التفلطح Kurtosis
1	المحاسبة البيئية	-0.75	0.58
2	الوعي البيئي	-0.49	1.98
3	تدريب العاملين وتأهيلهم	-0.83	1.76
4	النظم المحاسبية	0.13	1.24
5	التشريعات والقوانين البيئية	-0.73	1.95

التحليل الوصفي للبيانات

من أجل استخلاص نتائج الدراسة واقتراح التوصيات التي ستبنى عليها؛ تم تحليل البيانات التي وفرتها الاستبانة الموزعة على عينة الدراسة، باستخدام كل من مقياس المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ويبين الجدول (5) الأوزان الكمية للإجابات، كما يلي:

جدول 5 الأوزان الكمية للإجابات

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1 – 1.79	1.80 - 2.59	2.60 – 3.39	3.40 – 4.19	4.20 - 5
الاتجاة	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	عالي	عالي جدا

أولا: تحليل آراء المستجوبين حول تطبيق المحاسبة البيئية

لمعرفة ذلك تم تحليل البيانات التي وفرتها الاستبانة للتحليل الإحصائي، وكانت النتائج الموضحة في الجدول رقم (6) أدناه.

جدول 6 آراء عينة الدراسة حول تطبيق المحاسبة البيئية

رقم الفقرة	الفقـــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العام للإجابة
1	يساعد قياس التكاليف البيئية الشركة في اتخاذ إجراءات لحماية البيئة.	3.56	0.95	عالي
2	يتم توصيل المعلومات الخاصة بالتكاليف البيئية إلى الأطراف المستفيدة منها.	3.40	0.84	عالي
3	يتم تحديد وقياس قيمة التكاليف البيئية التي تسببها الشركة.	3.27	0.94	متوسط
4	تعمل الشركة على قياس تكلفة الأنشطة والمنتجات التي لها تأثير على البيئة.	3.24	0.79	متوسط
5	يتم التدقيق على الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن الأداء البيئي.	3.22	1.02	متوسط
6	يتم الإفصاح عن التكاليف البيئية في القوائم المالية للشركة.	3.19	1.14	متوسط
7	تحدد المبالغ المدفوعة على مكافحة التلوث، ومعالجة الآثار الضارة بالبيئة.	3.17	0.99	متوسط
8	يتم إدراج التكاليف البيئية عند تسعير المنتجات.	3.05	1.23	متوسط
9	تطبق الشركة تقنيات محاسبية تسمح لها بقياس الآثار البيئية لنشاطاتها.	3.02	1.05	متوسط
	المتوسط العام	**3.24**		**متوسط**

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (6) إلى أن آراء المستجوبين حول تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية كانت قريبة من بعضها، حيث كان أعلى متوسط للفقرة (يساعد قياس التكاليف البيئية الشركة في اتخاذ إجراءات لحماية البيئة) وهو (3.56)، و كان أقل متوسط للفقرة (تطبق الشركة تقنيات محاسبية تسمح لها بقياس الآثار البيئية لنشاطاتها) وهو (3.02)، وكان المتوسط العام لجميع الفقرات (3.24) وهذا يعني أن اتجاهات المستجوبين في الدراسة تشير إلى وجود تطبيق للمحاسبة البيئية في

الشركات الصناعية الليبية في مدينة مصراتة بشكل متوسط، وهذا مؤشر جيد لمعرفة العوامل المساعدة لرفع مستوى التطبيق.

ثانيا: تحليل آراء المستجوبين حول الوعي البيئي

لمعرفة ذلك؛ تم تحليل البيانات التي وفرتها الاستبانة للتحليل الإحصائي، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (7) أدناه.

جدول 7 آراء عينة الدراسة حول الوعي البيئي

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للإجابة
1	تعد مشكلة التلوث البيئى الصناعى من المشكلات الجوهرية.	4.09	0.69	عالي
2	تدرك الإدارة العليا أن تطبيق المحاسبة البيئية يعمل على تحسين صورة الشركة.	4.02	0.79	عالي
3	تعمل الشركة على إيجاد حلول مناسبة للتقليل من مشكلة التلوث البيئى.	3.63	0.75	عالي
4	تعى الإدارة العليا أن قياس التكاليف البيئية يساعد فى تطوير العلاقات المجتمعية.	3.55	0.79	عالي
5	تقوم الشركة بعقد ندوات حول الأضرار البيئية، وكيفية المحافظة على البيئة.	3.51	0.90	عالي
6	يعد مفهوم التكاليف البيئية من المفاهيم المعروفة لدى العاملين بالشركة.	3.44	0.79	عالي
7	لدى الموظفين الوعى اللازم بمخاطر التلوث البيئى.	3.41	0.80	عالي
8	تقوم الشركة بإدارة الأنشطة الإنتاجية والتسويقية بحيث لا تؤثر سلبًا على البيئة.	3.40	0.83	عالي
	المتوسط العام	**3.63**		**عالي**

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (7) إلى أن آراء المستجوبين كانت قريبة من بعض، حول الوعي البيئي في الشركات الصناعية، حيث كان أعلى متوسط للفقرة: (تعد مشكلة التلوث البيئي الصناعي من المشكلات الجوهرية) وهو (4.09)، وأدنى متوسط للفقرة: (تقوم الشركة بإدارة الأنشطة الإنتاجية والتسويقية بحيث لا تؤثر سلبًا على البيئة) وهو (3.40) وكان المتوسط العام لجميع الفقرات (3.63).

وهذا يعني أن اتجاهات المستجوبين في الدراسة تشير إلى وجود وعي بيئي لذا العاملين بالشركات الصناعية الليبية.

ثالثا: تحليل آراء المستجوبين حول النظم المحاسبية

لمعرفة ذلك تم تحليل البيانات التي وفرتها الاستبانة للتحليل الإحصائي، وكانت النتائج الموضحة في الجدول رقم (8).

جدول 8 آراء عينة الدراسة حول النظم المحاسبية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للإجابة
1	المعلومات المحاسبية الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبي تتميز بالموضوعية.	3.87	0.68	عالي
2	توفر المعلومات المحاسبية التقارير التي تطلبها الجهات الخارجية والداخلية في الوقت المناسب.	3.77	0.78	عالي
3	يوفر نظام المعلومات المحاسبية معلومات تسهم في تحديد المشكلات التي تواجهها الإدارة أثناء العمل.	3.74	0.82	عالي
4	يوفر نظام المعلومات المحاسبية معلومات ملائمة للاستخدام في جميع مراكز صنع القرار في مختلف المستويات.	3.72	0.82	عالي
5	تتم معالجة النفقات البيئية وفقا للأسس والمعايير المحاسبية المتعارف عليها.	3.60	0.81	عالي
6	يساعد نظام المعلومات المحاسبية على الإفصاح عن المسؤولية البيئية للشركة.	3.50	0.77	عالي
7	يقدم نظام المعلومات المحاسبية معلومات ذات طابع كمي ومالي خاص بالأنشطة البيئية.	3.27	0.88	متوسط
8	يقدم نظام المعلومات المحاسبية معلومات يتم على أساسها اتخاذ قرارات تؤدي إلى تبعات بيئية.	3.23	0.86	متوسط
	المتوسط العام	**3.59**		**عالي**

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (8) إلى أن آراء المستجوبين كانت قريبة من بعض؛ حول النظم المحاسبية المعمول بها في الشركات الصناعية الليبية، حيث كان أعلى متوسط للفقرة: (المعلومات المحاسبية الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبي تتميز بالموضوعية) وهو (3.87) وادنى متوسط للفقرة: (يقدم نظام المعلومات المحاسبية معلومات يتم على أساسها اتخاذ قرارات تؤدي إلى تبعات بيئية) وهو (3.23) وكان المتوسط العام لجميع الفقرات (3.59) وهذا يعني أن اتجاهات المستجوبين في الدراسة تشير إلى وجود نظم محاسبية تساعد على تطبيق المحاسبة البيئية.

رابعا: تحليل آراء المستجوبين حول تدريب وتأهيل العاملين

لمعرفة ذلك تم تحليل البيانات التي وفرتها الاستبانة للتحليل الإحصائي، وكانت النتائج الموضحة في الجدول رقم (9) أدناه.

جدول 9 آراء عينة الدراسة حول تدريب وتأهيل العاملين

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للإجابة
1	تقوم إدارة الشركة بتدريب العاملين على استخدام الأساليب التقنية الحديثة؛ التي تساعد على تطبيق المحاسبة البيئية.	3.52	0.79	عالي
2	يتم تحديد الاحتياجات التدريبية في مجال البيئة على نحو علمي، وبما يحقق أهداف التدريب.	3.56	0.763	عالي
3	تقوم إدارة الشركة بتقييم أداء العاملين المتدربين بعد الانتهاء من الدورات التدريبية.	3.43	0.90	عالي
4	تقوم الشركة بعقد دورات متخصصة لتعريف العاملين بأهمية المحاسبة البيئية، وأحدث الأساليب المطبقة في هذا المجال.	3.40	0.84	عالي

5	يوجد في الشركة خطط تدريب سنوية مرتبطة بالأهداف الاستراتيجية للشركة.	3.24	0.71	متوسط
6	توفر إدارة الشركة جميع الإمكانيات اللازمة لتدريب العاملين من وسائل وأدوات مناسبة.	3.19	0.79	متوسط
	المتوسط العام	**3.38**		**متوسط**

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (9) إلى أن آراء المستجوبين كانت قريبة من بعض؛ حول تدريب وتأهيل العاملين في الشركات الصناعية الليبية، حيث كان أعلى متوسط للفقرة: (تقوم إدارة الشركة بتدريب العاملين على استخدام الأساليب التقنية الحديثة التي تساعد على تطبيق المحاسبة البيئية) وهو (3.52) وأدنى متوسط للفقرة: (توفر إدارة الشركة جميع الإمكانيات اللازمة لتدريب العاملين من وسائل وأدوات مناسبة) وهو (3.19)، وكان المتوسط العام لجميع الفقرات (3.38) وهذا يعني أن اتجاهات المستجوبين في الدراسة تشير إلى وجود تدريب وتأهيل للعاملين في الشركات الصناعية الليبية يساعد على تطبيق المحاسبة البيئية.

خامسا: تحليل آراء المستجوبين حول التشريعات والقوانين البيئية

لمعرفة ذلك تم تحليل البيانات التي وفرتها الاستبانة للتحليل الإحصائي، وكانت النتائج الموضحة في الجدول رقم (10) أدناه.

جدول 10 آراء عينة الدراسة حول التشريعات والقوانين البيئية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام للإجابة
1	تلزم القوانين والتشريعات البيئية الشركة على اعتماد أنظمة إنتاج أقل إضرار بالبيئة.	3.72	0.77	عالي
2	تفرض القوانين والتشريعات البيئية على الشركة معايير خاصة بعملية الإنتاج والمنتج، بما يضمن السلامة البيئية.	3.65	0.85	عالي
3	تتضمن القوانين والتشريعات البيئية المعمول بها في الشركة نصوصًا كافية للمحافظة على البيئة وحمايتها.	3.56	0.84	عالي
4	تلزم القوانين والتشريعات البيئية غرامات مالية على الشركة؛ في حالة مخالفتها للقوانين والتشريعات البيئية.	3.11	0.88	متوسط
5	تقوم الأجهزة المسؤولة عن شؤون البيئة بمراقبة أنشطة الشركة بشكل دوري، لمتابعة تطبيق النصوص التشريعية المتعلقة بالبيئة.	3.03	1.03	متوسط
6	تتمتع العقوبات التي تتضمنها النصوص التشريعية المتعلقة بالبيئة بقوة الردع الموازية لحجم المخالفات البيئة.	3.02	0.86	متوسط
	المتوسط العام	**3.35**		**متوسط**

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (10) إلى أن آراء المستجوبين كانت قريبة من بعض؛ حول التشريعات والقوانين البيئية المعمول بها في الشركات الصناعية الليبية، حيث كان أعلى متوسط للفقرة: (تلزم القوانين والتشريعات البيئية الشركة على اعتماد أنظمة إنتاج أقل إضرار بالبيئة) وهو (3.72) وأدنى متوسط للفقرة: (تتمتع العقوبات التي تتضمنها النصوص التشريعية المتعلقة بالبيئة بقوة الردع؛ الموازية لحجم المخالفات البيئة) وهو(3.02)، وكان المتوسط العام لجميع الفقرات (3.35)، وهذا يعني أن اتجاهات

المستجوبين في الدراسة تشير إلى وجود تشريعات وقوانين بيئية في الشركات الصناعية الليبية تساعد على تطبيق المحاسبة البيئية.

4.8 نتائج اختبار الانحدار لاختبار الفرضيات

لاختبار الفرضية الرئيسية التي نصها: يوجد عوامل مؤثرة ذات دلالة معنوية على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية. والتي تنبثق منها أربع فرضيات، والجدول رقم (11) يوضح مدى ملائمة الانحدار لمتغيرات الدراسة.

جدول 11 مدى ملائمة الانحدار

Adjusted R Square معامل التحديد المعدل	R Square معامل التحديد	R معامل الارتباط	F	Sig مستوى الدلالة
0.24	0.28	0.53a	7.67	000b

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كان ارتباطا طرديًا، حيث بلغت قيمته 0.53، وأن قيمة معامل التحديد 0.28، ومنها نستنتج أن ما نسبته 28% من التغير في المتغير التابع كان بسبب المتغيرات المستقلة، والنسبة المكملة، والتي تعادل 72% كانت بسبب عوامل أخرى لم تدرج ضمن النموذج، مثل؛ استخدام مصادر التكنولوجيا والتقنية، إدراك الإدارة، وجود خبراء في مجال البيئة..... وغيرها، فضلًا عن ذلك فإن التحليل من ضمن مخرجاته قيمة اختبار F والتي بلغت 7.67، وكانت معنوية عند قيمة دلالة أقل من 0.001، وهذا يدل على صلاحية النموذج، ووجود تأثير دال إحصائيًا من متغيرات البحث المستقلة على المتغير التابع.

جدول 12تحليل الانحدار المتعدد يوضح تأثير العوامل المؤثرة على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية

VIF معامل التضخم	Sig. قيمة الدلالة	قيمة دالة الاختبارt	Beta معامل بيتا	Std. Error مقدار الخطأ	المتغيرات المستقلة
1.58	0.00	5.10	0.53	0.17	الوعي البيئي
1.55	0.30	1.02	0.10	0.10	النظام المحاسبي
1.16	0.92	0.09	0.01	0.15	تدريب وتأهيل العاملين
1.20	0.47	-0.71	-0.08	0.14	القوانين والتشريعات البيئية

اختبار الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للوعي البيئي على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية

بالنظر إلى نتائج تحليل الانحدار في الجدول (12)، بلغت معامل بيتا Beta 53. 0 وهي دالة إحصائيا عند مستوى أقل من 0.05، حيث بلغت قيمة t(5.10) عند قيمة دلالة أقل من 0.001، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يشير إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية، وعلاقة تأثيرية وتفسيرية بين المتغيرين؛ و هذا يعني أن زيادة المتغير المستقل بقيمة وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة في المتغير التابع بقيمة (0.53) وحدة، وهي نسبة كبيرة من التأثير، وعليه نقبل الفرضية الأولى والتي تقتضي بوجود تأثير ذو

دلالة معنوية للوعي البيئي على تطبيق المحاسبة البيئية، وهذا يؤيد ما توصلت إليه دراسة (تونسي وبورنان، 2017؛ مولوج، 2019)، كما يوضح الجدول نتيجة معامل تضخم التباين لجميع المتغيرات انها اقل من 3، مما يشير الى عدم وجود مشكلة تعددية خطية بين متغيرات النموذج.

اختبـار الفرضـية الثانيـة: يوجـد أثـر ذو دلالـة معنويـة للـنظم المحاسـبية علـى تطبيـق المحاسـبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية

بالنظر إلى نتائج تحليل الانحدار في الجدول (12)، معامل بيتا Beta 11. 0، حيث بلغت قيمة t(1.02) عند قيمة دلالة 0.11، وهي أكبر من مستوى دلالة 0.05، وهذا يشير إلى وجود تأثير ضعيف للنظام المحاسبي على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية، ولكن ليس ذو دلالة إحصائية، وعليه نرفض الفرضية الثانية والتي تقتضي بوجود أثر ذو دلالة معنوية للنظم المحاسبية على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية، وهذه النتيجة تؤيد ما توصلت إليه دراسة (حسين وآخرون، 2019؛ بوعزيز، 2019).

الفرضـية الثالثـة: يوجـد أثـر ذو دلالـة معنويـة لتـدريب وتأهيـل العـاملين علـى تطبيـق المحاسـبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية.

بالنظر إلى نتائج تحليل الانحدار في الجدول (12)، معامل بيتا Beta 01. 0، وهي دالة إحصائيا عند مستوى أكبر من 0.05، حيث بلغت قيمة t(0.09) عند قيمة دلالة 0.92، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يشير إلى وجود تأثير ضعيف جدًّا لتدريب وتأهيل العاملين على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية، ولكن ليس ذو دلالة إحصائية، وعليه نرفض الفرضية الثالثة والتي تقتضي بوجود أثر ذو دلالة معنوية لتدريب وتأهيل العاملين على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية؛ وهذا يؤيد ما توصلت إليه الدراسة (اللولو 2016).

الفرضـية الرابعـة: يوجـد أثـر ذو دلالـة معنويـة للتشـريعات والقـوانين البيئيـة علـى تطبيـق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية

بالنظر إلى نتائج تحليل الانحدار في الجدول (12)، معامل بيتا Beta 10. 0، حيث بلغت قيمة t(-0.71) عند قيمة دلالة 0.47 وهي أكبر من مستوى دلالة 0.05، وهذا يشير إلى وجود تأثير ضعيف للقوانين والتشريعات البيئية على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية، ولكن ليس ذو دلالة إحصائية، وعليه نرفض الفرضية الرابعة والتي تقتضي بوجود أثر ذو دلالة معنوية للتشريعات والقوانين البيئية على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية ؛ وهذه النتيجة تؤيد ما توصلت إليه دراسة (اللولو، 2016).

9-النتائج والتوصيات

1.9 نتائج الدراسة

وفي الختام يُمكن القول إن الدراسة في نهايتها قد توصلت إلى عدة نتائج، من أهمها:

1. أن تطبيق للمحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية العاملة في مدينة مصراتة لا يزال محدوداً وضعيفاً، وذلك بسبب عدة عوامل من أهمها:
   - عدم الإفصاح عن التكاليف البيئية في القوائم المالية للشركة.
   - عدم تحديد المبالغ المدفوعة على مكافحة التلوث، ومعالجة الآثار الضارة بالبيئة.
   - عدم إدراج التكاليف البيئية عند تسعير المنتجات.
   - عدم تطبق الشركة تقنيات محاسبية تسمح لها بقياس الآثار البيئية لنشاطاتها.
2. أن هناك تأثير إيجابي للوعي البيئي على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية العاملة في مدينة مصراتة بدراجة عالية (ذو دلالة إحصائية)،
3. أن هناك تأثير للنظم المحاسبية المعمول بها في الشركات الصناعية الليبية العاملة في مدينة مصراتة على تطبيق المحاسبة البيئية بدرجة ضعيفة (غير ذو دلالة إحصائية).
4. أن هناك تأثير لتدريب وتأهيل العاملين على تطبيق المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية الليبية العاملة في مدينة مصراتة بدرجة ضعيفة جدا (غير ذو دلالة إحصائية).
5. أن هناك تأثير للقوانين والتشريعات البيئية المعمول بها في الشركات الصناعية الليبية العاملة في مدينة مصراتة على تطبيق المحاسبة البيئية بدرجة ضعيفة جدا (غير ذو دلالة إحصائية).

2.9 التوصيات:

من خلال نتائج الدراسة، توصت الدراسة الى التوصيات التالية:

1. نشر الوعي البيئي والثقافة البيئية؛ من خلال الندوات والنشرات والمؤتمرات، لتوعية جميع أفراد المجتمع (مستهلكين، مستثمرين، موظفين، مدراء، أعضاء الجمعيات .....الخ) بأهمية البيئة، والمحافظة عليها.
2. يجب على جميع الشركات إدراج النظام المحاسبي البيئي ضمن نظم معلوماتها المحاسبية، وتطويرها بما يواكب التطور الصناعي، الأمر الذي يساعدها في اتخاذ قرارات تؤدي إلى تبعات بيئية.
3. على جميع الشركات الصناعية تكثيف التدريبات والدورات المتخصصة للعاملين بالقطاعات المالية والبيئية؛ ليكون كل منهم قادرًا على المساهمة في حماية البيئة.
4. تطوير القوانين والتشريعات البيئية بما يتماشى مع المتطلبات الفعلية لحماية البيئة، وتشديد الرقابة من قبل الجهات المختصة على تنفيذها.

المصادر والمراجع:

احميد، محمد علي. وشيته، على نوري (2019). دور المحاسبة البيئية في تخفيض التكلفة والمحافظة على البيئة: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الليبية في القطاع الخاص، المؤتمر الدولي للعلوم التقنية (ICST2019)، 1704-1714.

بن عمارة، نوال (2011). المحاسبة عن الأداء البيئي الآفاق والمعوقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة، الجزائر.

بوعزيز، أمينة (2019). المحاسبة البيئية في ظل النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة مؤسسة بتروجال-باتنة، [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بالجزائر.

بومجان، عادل (2015). تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة، [رسالة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

تونسي، أمنة. بورنان، إبراهيم (2017). دور الثقافة البيئية في تدعيم تطبيق المحاسبة البيئية في ظل متطلبات التنمية المستدامة، مجلة دراسات وابحاث-المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 9(27)، 265-289.

الحسن، عمر السر (2013). أثر تطبيق نظام المحاسبة البيئية على القياس المحاسبي للتكاليف البيئية في المنشئات الصناعية السودانية، مجلة الدراسات العليا -كلية الدراسات العليا -جامعة النيلين - السودان، (2)، 206-242.

الحسين، أمل (2014). واقع استخدام المحاسبة البيئية في الشركات الصناعية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 8(31)، 290-309.

حسين، عمار محمد. هيثم، محسن كريم (2018). العلاقة بين الإفصاح عن التكاليف البيئية والآثار الاقتصادية والاجتماعية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، 2(3)، 219.

حلمي، سارة. بهلول، لطيفة. (2021)، المحاسبة البيئية كمدخل لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة نفطال وحدة تبسة، مجلة الاستراتيجية والتنمية،11(2)، 165-184.

الحلو، عقيل حميد. ابراهيم، عبد الرسول جابر.عذافه، حيدر حسين(2000). الآثار الاقتصادية للتلوث البيئي، المخاطر، والتكاليف، والمعالجات، المجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 5(1)، 66-43.

خنفر، أسماء راضي. وخنفر، عايد راضي (2016). التربية البيئية والوعي البيئي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،143.

الزهراء، بومعراف فاطمة (2014). مساهمة المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة مجمع الإخوة عموري للآجر [رسالة ماجستير] غير منشورة. جامعة محمد خضير، بسكرة، الجمهورية الجزائرية.

السعيد، سعيداني محمد (2019). متطلبات تطبيق المحاسبة البيئية في المؤسسات الصناعية الجزائرية، جامعة غرداية، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، 15(20)، 203-216.

سلامة، أحمد عبد الكريم (1997). قانون حماية البيئة، دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقية، جامعة الملك سعود، الرياض، 63.

الشيخي، هاني حوسين. وسالم، فتحي موسى. والعشيبي، منصور محمد (2019). مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة التكاليف البيئية في شركات الإسمنت في الدول النامية: من وجهة نظر العاملين في شركات الإسمنت العاملة في ليبيا ومصر، المؤتمر الدولي للعلوم التقنية (ICST2019)،1776-1790.

اللولو، يحيى جمال (2016). مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة التكاليف البيئية في الشركات الصناعية العامة في قطاع غزة، [رسالة ماجستير]، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة.

مسعود، نجيب (2018). أثر المحاسبة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية، دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات التحويلية في ليبيا، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 26(3)، 181-216.

مؤتمر الشعب العام (مجلس النواب، حاليا)، القانون (15) لسنة (2003). بشأن حماية وتحسين البيئة.

مولوج، إسماعيل. وحلفاوي، حكيم. ومولوج، كمال (2019). العوامل المؤثرة على تبني المحاسبة البيئية، مجلة آفاق للعلوم، 16(4)، 55-65.

George ،D. ،& Mallery ،P. (2010) SPSS for Windows Step by Step A Simple Guide and Reference 17.0 Update. 10th Edition ،Pearson، Boston

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 1 يونيو 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

دور عمليات إدارة المعرفة في تنمية رأس المال البشري لدى اعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي

أشرف عبد السلام الفيتوري
الاستاذ المساعد–بكلية الاقتصاد–جامعة بنغازي
ashraf.elfaituri@uob.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024.04.17 **تاريخ القبول: 2024.05.27** **تاريخ النشر: 2024.06.07**

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور عمليات إدارة المعرفة بأبعادها الاربعة (توليد المعرفة، تخزين المعرفة، نشر المعرفة، تطبيق المعرفة)، وأثرها في تنمية رأس المال البشري لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد–جامعة بنغازي. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات. وتكوَّنَ مجتمع الدراسة من 320 عضو هيئة تدريس من كلية الاقتصاد. وبلغت عدد الاستبانات الصالحة للتحليل 162 استبانة. وأظهرت النتائج أن مستوى عمليات إدارة المعرفة بأبعادها (توليد المعرفة، تخزين المعرفة، نشر المعرفة، تطبيق المعرفة) في جامعة بنغازي كان منخفضاً. كما أظهرت الدراسة أن دور الجامعة في تنمية مستوى رأس المال البشري لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي كان أيضا منخفضاً. كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعمليات إدارة المعرفة على تنمية رأس المال البشري لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي.

The role of knowledge management processes in developing human capital among faculty members at the University of Benghazi

Ashref A. Elfaituri
University of Benghazi
ashraf.elfaituri@uob.edu.ly

Abstract

This study aimed to identify the role of knowledge management processes in its four dimensions (knowledge generation, knowledge storage, knowledge dissemination, and knowledge application) and its impact on human capital development among faculty members at the Faculty of Economics, University of Benghazi. To achieve the study's objectives, a questionnaire was used as the main tool for data collection. The study population consisted of 320 faculty members from the Faculty of Economics. The number of valid questionnaires submitted for analysis was 162. The findings revealed that the level of knowledge management processes with their dimensions (knowledge generation, knowledge storage, knowledge dissemination, and knowledge application) at the University of

Benghazi was low. The study also showed that the university's role in developing the level of human capital among faculty members at the University of Benghazi was also low. The study also found that there is a positive, statistically significant effect at the significance level ($\alpha \leq 0.05$) of knowledge management processes on human capital development among faculty members at the University of Benghazi.

Keywords: *knowledge management, human Capital, University of Benghazi.*

1- المقدمة

تعتبر مؤسسات التعليم العالي هي قاطرات التنمية، وتطور المجتمعات، والقوة الدافعة لعجلة التقدم في مختلف جوانب الحياة. وتعد الجامعات من اهم مؤسسات التعليم العالي، وباعتبارها الحاضنة الرئيسية لرأس المال البشري، وكذلك باعتبارها منظمات معرفية ومجتمعية، وتساهم بعناصرها البشرية الذين يحملون الشهادات العليا، ولديهم الخبرات والمهارات، وبمختلف التخصصات العلمية، وكذلك وجود المراكز البحثية في الجامعات، ومصادر المعلومات يساهم في تقديم الخدمات والاستشارات، والتنمية الشاملة للمجتمع ككل.

أن امتلاك الجامعات لمصادر المعرفة وقدرتها على توليد المعرفة وتخزينها ونشرها وتطبيقها، من أجل تنمية عناصرها البشرية وتطويرهم في كل الجوانب العلمية والمعرفية، والتي تمثل قوة بشرية علمية قادرة على إدخال تغيرات جوهرية، والاستفادة منها في الابداع والابتكار هو أحد السبل الاساسية لامتلاك الريادة والمنافسة والتميز، وتحسين مستويات الاداء، والقدرة على مواكبة التغييرات والتطورات الدولية.

ولذلك، تكمن القيمة الحقيقية للجامعات في امتلاكها للعناصر البشرية المؤهلة، والتي تتمتع بمستوى عال من المعرفة، وتكون قادرة على توليد المعرفة، والأفكار الجديدة، كما تتمثل هذه القيمة في قدرة الجامعات على توظيف واستثمار هذه العقول البشرية بشكل فعال. لذلك أصبح الاستثمار في رأس المال البشري هو أحد اهم ادوات إدارة المعرفة، من اجل تحقيق الميزة التنافسية وتحسين الاداء المؤسسي في منظمات الاعمال.

2- مشكلة البحث:

تعتبر الجامعات هي الحاضنة الرئيسية لراس المال البشري بما يملكه اساتذتها من معرفة وقدرة علمية، والتي يكون لها دورا اساسياً في تحسين جودة العملية التعليمية والبحثية، والارتقاء بمستويات أداء هذه المؤسسات، وتحقيق اهدافها المستقبلية، ويكون لديهم القدرة على تقاسم المعرفة، والاستفادة منها في خلق الإبداع والابتكار والتطوير، ولذلك يستلزم الامر من الجامعات الليبية الانتباه الي دور إدارة المعرفة والعمل على ضرورة تطبيقها في الجامعات الليبية من اجل تنمية وتطوير رأس المال البشري، ولزيادة تراكم المعرفة وتداولها بين اعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وتحسين اداءهم بشكل خاص، والمؤسسة بشكل عام.

ويشير الواقع الحالي الي أن معظم الجامعات في ليبيا تواجه العديد من التحديات التي تقلل من التسريع في تطبيق إدارة المعرفة وعملياتها، فقد أشارت دراسة (الصادق،2017) أن هناك قصورا لدى ادارة الجامعات الليبية في توفير فرص التطور والتنمية المهنية، ومتطلبات القيام بالأبحاث العلمية، وكذلك أن هذه الجامعات

لا تقدم الخدمة والخبرة التي يحتاجها المجتمع بالشكل المطلوب. هذا بالإضافة الي ما اشارت اليه احدى الدراسات العربية وهو ما ينطبق على حال الجامعات الليبية ان هناك قصوراً في قدرة مؤسسات التعليم العالي عن انتاج المعرفة عن طريق البحث العلمي، والإبداع والابتكار، كما تؤكد أن هناك قصوراً في نقل المعرفة عن طريق أهم وظائف الجامعات وهي التدريس او التعليم، بالإضافة الي ذلك، ذكرت ان هناك قصوراً في الوظيفة الثالثة والمتمثلة في خدمة المجتمع وتنمية البيئة المحلية (محمود، 2018).

كما ذكرت دراسة مرجين (2015) أن أحد جوانب التي تعاني منها الجامعات الليبية هو أن معظم البرامج التعليمية في الجامعات معزولة عن تطور المعرفة والمعلومات والتقنية، وان عدد من هذه الجامعات تعرضت الي هزات كبيرة جعلت منها نظاما متأخراً عما هو متعارف عليه في الجامعات. وبالتالي جعل التعليم العالي في ليبيا يبتعد عن هدفه الاساسي في تحقيق التقدم في مجال البحوث العلمية، وبناء مجتمع المعرفة الذي يقوم بإنتاج المعرفة، وتوظيفها بكفاءة عالية في جميع الانشطة التنموية والانسانية (الشريف، 2022).

وفي نفس السياق، فقد اشارت احدى الدراسات في ليبيا (سرير، والعريبي، 2020) أن غياب الرؤية الواضحة لدور الجامعات كمنظمات معرفية للمجتمع، وعدم قيامها بدورها في إنتاج المعرفة لخدمة المجتمع، مما يتسبب في زيادة الفجوة المعرفية بين ليبيا والدول المتقدمة. ويؤكد (الموشكي ومحي الدبن، 2020) أن تدني مستوى التعليم من اهم الاسباب التي تؤدي الي اتساع حجم الفجوة المعرفية، مما يؤدي الي توسع ظاهرة الامية بشقيها القرائي والرقمي، مما يترتب عليه ضعف المنظومة التعليمية والمعرفية، وتدني مستوى رأس المال البشري والفكري. وبالإضافة الي ذلك، ذكر الهلالي (2011) أن مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية تعاني من تواضع رأس المال البشري والفكري بها، بالإضافة الي انخفاض الانتاجية العلمية بشكل لا يلبي متطلبات التنمية في عصر يتسم باقتصاد المعرفة.

ان هذه التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي وخصوصا الجامعات تؤدي الي احتمال فقدان هذه الامكانيات البشرية وما لديها من معارف وخبرات ومهارات، وتفقد الاستفادة من مختلف التخصصات العلمية المتنوعة والمختلفة. لذلك، وبناءً على ما سبق، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر عمليات إدارة المعرفة على تنمية رأس المال البشري لدى اعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي؟

وللإجابة عن هذا التساؤل سوف يكون من خلال تحقيق اهداف البحث، ومن التحقق من فرضيات الدراسة.

3- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الي تحقيق الاهداف الآتية:

1. التعرف على مستوى عمليات إدارة المعرفة بأبعادها الاربعة (توليد المعرفة، وتخزين لمعرفة، ونشر المعرفة، وتطبيق المعرفة) لدى اعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي.
2. التعرف على مستوى راس المال البشري لدى اعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي.

3. التعرف على أثر عمليات إدارة المعرفة على تنمية رأس المال البشري لدى اعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي.

4- فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف البحث، فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية :لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعمليات إدارة المعرفة على تنمية رأس المال البشري لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة بنغازي.

وينبثق عن الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الاولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتوليد المعرفة على تنمية رأس المال البشري لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة بنغازي.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتخزين المعرفة على تنمية رأس المال البشري لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة بنغازي.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) نشر المعرفة على تنمية رأس المال البشري لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة بنغازي.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعرفة على تنمية رأس المال البشري لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة بنغازي.

5- أهمية الدراسة:

1. تستمد الدراسة اهميتها من أهمية موضوعها، والذي يبحث في دور إدارة المعرفة في تنمية رأس المال البشري في احدى مؤسسات التعليم العالي. حيث تعتبر إدارة المعرفة أداة لاستثمار رأس المال البشري وتحويل الجامعات الي مجتمعات معرفية من اجل تشجيع البحث والابداع العلمي.
2. تستمد الدراسة ايضا اهميتها من اعتبار ان الجامعات حاضنة لرأس المال الفكري والبشري، وبما يملكه أساتذتها من معرفة وقدرات علمية، وتساهم في رفع مستوى أداءها.
3. وتنبع أهمية الدراسة من قلة البحوث والدراسات، التي تناولت موضوع إدارة المعرفة وعلاقتها بتنمية رأس المال البشري في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا.

6- الإطار النظري للدراسة:

في هذا الجزء نستعرض بعض المفاهيم الاساسية ذات الصلة بإدارة المعرفة ورأس المال البشري:

اولا: مفهوم إدارة المعرفة:

هناك العديد من التعريفات لمفهوم إدارة المعرفة، والتي قد تختلف في الشكل وتتفق في المضمون، او قد تتفق في الشكل وتتباين في المضمون. فالمعرفة أصبحت في ظل هذه العقود القليلة الماضية المورد الأساسي لتوليد الثروة والقيمة، ومصدراً أساسياً في خلق الميزة التنافسية للمنظمات المختلفة الصناعية او الخدمية على حد سواء، ولذا فإن إدارة المعرفة اصبحت هي المورد الأكثر أهمية في خلق الثروة وتحقيق التميّز والإبداع في ظل المعطيات الفكرية التي تصاعد في إطارها العديد من المفاهيم الفكريّة الادارية الحديثة وثورة المعلومات والاتصالات، والتغييرات السرعة الهائلة (مركز الدراسات الاستراتيجية، 2012).

ويذكر (Antunes and Pinheiro, 2020) بأن إدارة المعرفة هي مجموعة من أربعة أنواع من العمليات: (1) اكتساب المعرفة: ينطوي على عمليات الإبداع وبناء المعرفة؛ (2) تحويل المعرفة: تخزين المعلومات المفيدة في مستودعات تسهل وصول الأفراد إلى الاهتمام؛ (3) تطبيق المعرفة: هذه هي الطريقة التي يتم استكشافها وتطبيق المعرفة (4) حماية المعرفة. ويعرف (Hajric ,2018) إدارة المعرفة بانها هي الإدارة المنهجية للأصول المعرفية للمنظمة لغرض خلق القيمة وتلبية المتطلبات الاستراتيجية؛ وهو يتألف من العمليات والاستراتيجيات والأنظمة، التي تدعم وتعزز توليد وتخزين المعرفة وتقييمها ومشاركتها واستخدامها. وعرف (Davenport and Prusak, 1998) إدارة المعرفة هي عملية محددة تنظيميًا ومنهجيًا لاكتساب وتنظيم واستدامة وتطبيق ومشاركة وتجديد المعرفة الضمنية والصريحة للموظفين لتعزيز الأداء التنظيمي وخلق القيمة. ويذكر (الكبيسي،2005) على أنها العمليات والادوات التي يشترك في صياغتها إدائها المستفيدون من المنظمة، لاكتساب وتخزين وتوزيع المعرفة من اجل الوصول الي أفضل الاعمال والمنافسة على المدى الطويل.

ويؤكد (ياسين،2007) على ان إدارة المعرفة هي مظلة شاملة تتسع لكل نشاطات استقطاب المعرفة وابتكارها وتخزينها والمشاركة في" تدويرها "وإعادة إنتاجها أو ابتكارها، ومن ثم نشرها وتوزيعها داخل المنظمة وبين الأفراد والعاملين وفرق العمل. وبناءً على ما سبق يرى الباحث تعريف إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي على أنها: مجموعة من العمليّات التي تتمّ داخل المؤسسة، حيث تُساعد على إيجاد المعرفة، وتوليدها، وتخزينها، ثمّ المقدرة على نَشْرها، واستخدامها من قبل اعضاء هيئة التدريس والطلبة في الانشطة البحثية والتدريسية والاستفادة منها في تطوير مهارات الافراد، وتعزيز تبادل الافكار والمشاركة وتنمية رأس المال البشري وخلق القيمة للمؤسسة.

عمليات إدارة المعرفة:

وقد أشار الكبيسي (2005) إلى أن إدارة المعرفة تتضمن اربعة عمليات جوهرية رئيسية مهما تعددت؛ وهي: توليد المعرفة، تخزين المعرفة، توزيع المعرفة، وتطبيق المعرفة، ويؤكد اغلب الكتّاب على هذه الاربع عمليات لإدارة المعرفة والتي نوجزها في الاتي:

أولا: توليد المعرفة:

ان أحد الأهداف الأساسية لإدارة المعرفة هو توليد المعرفة التي يتم إنتاجها من خلال التفاعل بين الافراد او اعضاء هيئة التدريس بالجامعات وفي أي مجموعة أو مؤسسة أو منظمة. والمنظمات بحاجة لتوليد المعرفة والافكار والمفاهيم الجديدة. وتشير خشافة (2021) الي ان عملية توليد المعرفة في الجامعات تتمثل في قدرة افرادها على خلق المعارف الجديدة وتساهم في البناء المعرفي من خلال مجموعة من الادوار تقوم بها الجامعة حتى تكون لديها القدرة في توليد المعرفة.

ثانيا: تخزين او تنظيم المعرفة

يشير (Abubakar, et al., 2019) ان تخزين المعرفة هو تخزين المعلومات واسترجاعها، ويجب

على المنظمة التأكد من أن المعرفة المكتسبة أو المشتركة في متناول الآخرين بسهولة. وهذا يعني ببساطة وجود المعرفة في قواعد البيانات الإلكترونية، والوثائق المكتوبة، والمعرفة الضمنية الفردية والجماعية. وتؤكد خشافة (2021) ان عملية تخزين المعرفة من العمليات المهمة في الجامعات للحافظ عليها من الضياع وتدوينها وحفظها في العديد من الصور ويكون دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري عن طريق تخزين المعرفة وذلك من خلال بناء المستودعات الرقمية، وانشاء قواعد المعرفة، والمكتبات.

ثالثا: نشر المعرفة:

تُعرف عملية نشر المعرفة –والمعروفة أيضًا باسم مشاركة المعرفة –بأنها عملية نقل المعرفة بين الأفراد أو المجموعات أو المنظمات باستخدام مجموعة متنوعة من الوسائل أو قنوات الاتصال (Abubakar, et al., 2019). وتشير خشافة (2021) ان عملية نشر المعرفة من العمليات المهمة في إدارة المعرفة وتنمية رأس المال البشري في الجامعات، وتؤكد على انه لا فائدة من توليد المعارف ما لم يتم نشرها في الاوساط التعليمية والمجتمعية، ويكون دور الجامعة في عملية نشر المعرفة عن طريق: الاهتمام بالنشر العلمي، والانتاج المعرفي الأكاديمي، والاتصال العلمي الأكاديمي، وتسويق البحوث العلمية، وورش العمل، وحلقات النقاش، والتقارير الرسمية والمنشورة.

رابعا: تطبيق المعرفة:

يذكر (المنصوري، وصالح، 2015) ان تطبيق المعرفة يتمثل في الاستفادة منها واستخدامها بالواقع العلمي، فنجاح المنظمات لا يعتمد على امتلاكها للمعرفة، ولكن الأهم هو استخدامها بشكل فعال من الافراد، والذي بالنهاية يقود إلى الإبداع والابتكار والوصول إلى المنظمة المتعلمة. وتشير خشافة (2021) ان ادوار الجامعة في تنمية رأس المال البشري من تطبيق او استخدام المعرفة يكون من خلال: دعم المشروعات البحثية التنافسية، ودعم حاضنات الاعمال البحثية، وانشاء بيوت الخبرة العلمية.

أهمية إدارة المعرفة في الجامعات:

يمكن تحديد أهمية إدارة المعرفة في الجامعات بإيجاز في النقاط الآتية (الكبيسي،2005؛ خشافة، 2021):

1. تسهم إدارة المعرفة في تحويل الجامعات الي مجتمعات معرفية، وتساعد في زيادة قدرة الجامعة على تحسين قيمتها، وتحسين الاداء المؤسسي، وتعزيز القدرات التنافسية.
2. تعمل إدارة المعرفة على رفع مستوى القيمة الحقيقية للجامعات، التي تكمن في مواردها البشرية وكفاءاتها الفردية والجماعية، والقدرة على توظيف المعارف الضمنية الكامنة، وتحسين الاستثمار في موجوداتها الفكرية.
3. تتيح إدارة المعرفة للجامعة تحديد المعرفة المطلوبة، وتوثيق المتوافر منها وتطويرها والمشاركة بها واستخدامها وتطبيقها.
4. تُعد إدارة المعرفة اداة لاستثمار راس المال البشري، وكذلك أداة للتواصل من خلال جعل الوصول إلى المعرفة للأفراد المحتاجين إليها عملية سهلة.

5. تُعد أداة تحفيز للجامعات لتشجيع القدرات الإبداعية لمواردها البشرية ولتوليد المعرفة الجديدة والافكار المتجددة.

ثانيا: مفهوم رأس المال البشري:

يعتبر رأس المال البشري كأحد مكونات رأس المال الفكري، ويعد من اهم الموارد التي تعتمد عليها المنظمات والمؤسسات عامة لتحسين الاداء والكفاية والكفاءة. ويمثل رأس المال البشري ما لدى المؤسسات والمنظمات من الافراد ذوي المعارف والمهارات والخبرات الإدارية التي تساعد هذه المؤسسات على تحسين الأداء (مركز الدراسات الاستراتيجية، 2012). ويؤكد ذلك (عبيدات،2013) حيث يذكر إن رأس المال البشري من أهم مكونات رأس المال الفكري، لأنه يتعلق بالعقل البشري، ويركز على التفكير والمعرفة والمهارات والإبداعات التي يتمتع بها الأفراد، بالإضافة إلى صفاتهم وسلوكياتهم ومنظومة القيم لديهم، ويلعب رأس المال البشري دورًا أساسيًا في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات.

لقد تعددت تعريفات رأس المال البشري بين الدراسين والخبراء والباحثين، وكل تعريف له مدلولات تعبر عن اراء وافكار هؤلاء الكتَاب. فقد عرفها (قارة، والقاسمي، 2020) بأن رأس المال البشري " هو جميع المهارات والقدرات والمعارف التي يمتلكها الأفراد ويكتسبونها بالتعليم والتدريب". ويعرفه (الراشدي، 2017) بانه مجموع ما يمتلكه العاملون بالمؤسسات التعليمية من المهارات والخبرات والمعارف الضمنية والصريحة واستراتيجيات العمل والتي تحقق أهداف المؤسسات التعليمية ورفع جودة ادائها وتميزها. ويعرف مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة الملك عبد العزيز (2012) ان رأس المال البشري يتمثل في نخبة متميزة من العاملين الذين يمتلكون مجموعة من القدرات المعرفية والتنظيمية والبحثية التي تمكنهم من إنتاج الأفكار الجديدة أو تطوير أفكار قديمة تمكُّن المنظمة من توسيع حصتها السوقية، كما تمكنهم مهاراتهم المتميزة من القيام بالبحث العلمي، والابتكار التطبيقي للأفكار الإبداعية.

وبناء على ما سبق فأن الباحث يعرف رأس المال البشري بأنه " هو القدرات العقلية والذهنية والفكرية والمعارف والخبرات والمهارات والمعلومات التي يمتلكها فئة معينة من الافراد داخل المؤسسة، وهو قابل للتطوير من خلال التعليم والتدريب المستمر، ويعتبر مصدر الإبداع والابتكار والاختراع، وتوليد الافكار والتجديد وخلق المبادرات التي تساهم في زيادة او رفع مستوى القيمة الشخصية لهؤلاء الافراد، وخلق القيمة للمنظمة.

أهمية رأس المال البشري في الجامعات:

يمكن إيجاز أهمية رأس المال البشري في مؤسسات التعليم العالي والجامعات في الآتي (المطيري 2007؛ مرسي، 2013؛ الراشدي، 2017؛ خشافة 2021):

1. يعتبر رأس المال البشري الركيزة الأساسية للجامعات باعتباره مصدر الابتكار والاختراع وتحقيق الثروة الفكرية للجامعات.

2. يساعد رأس المال البشري الجامعات في ممارسة انشطتها وأعمالها من خلال القدرات والمهارات والادوار المختلفة التي يقوم بها العنصر البشري، والذي يساهم في تحقيق النتائج والاهداف الخاصة بالجامعات.
3. أهمية رأس المال البشري تنبع من كونه أكثر الأصول قيمة، وتتنافس الجامعات على أساس ما يمتلكه افرادها من المعارف والمهارات والخبرات، والتي تمثل مصدرا مهما للأبداع والابتكار، والميزة التنافسية، والتي تميزها عن الجامعات الأخرى.
4. يساهم رأس المال البشري في نشر المعرفة في مختلف جوانب العمل الجامعي؛ بهدف توجيه أنشطتها المختلفة وتوجيه عملية الإنتاج العلمي، والابداع والابتكار المستمر للمعارف.
5. الاستثمار في رأس المال البشري يعود بفوائد عديدة على الجامعة من خلال توليد الافكار الرئيسة المتجددة في مجال البحوث والدراسات، والابداع والابتكار في كل التخصصات التطبيقية والانسانية، والتجديد في العمليات التعليمية والتنظيمية، وتقديم الخدمات للمجتمع.
6. يساهم في تحسين الموارد البشرية في الجامعات من اعضاء هيئة التدريس والطلبة والعاملين وتطويرها، وزيادة القدرات الانتاجية، مما يساهم في تحسين صورتها ومكانتها محليا وعالميا.

إن العلاقة بين إدارة المعرفة ورأس المال البشري علاقة وطيدة على اعتبار إن أول مهام إدارة المعرفة هي مسؤوليتها استخراج المعرفة الضمنية لرأس المال البشري. كما تتجسد هذه العلاقة في قيام إدارة المعرفة باستثمار راس المال البشري المتمثل في المهارات والقدرات والخبرة واستخدامها من اجل تحقيق الاداء الافضل (Daft,2001). وتؤكد (علي،2003) في دراستها أن رأس المال البشري هو المصدر الحقيقي للثروة والقيمة المضافة في المنظمات وأن هناك علاقة وطيدة بين إدارة المعرفة ورأس المال البشري والفكري حيث أن الكفاءة في إدارة المعرفة تساهم في تنمية رأس المال البشري، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف التي تسعى المنظمة الي تحقيقها.

ويعتمد نجاح إدارة المعرفة في الجامعات على مدى قدرتها في إدارة وتنمية رأس المال البشري بصفة خاصة، والذي يحتاج الي اهتمام متزايد من الإدارة لتحديد كيفية استثماره وتنميته، كذلك يحتاج إلى وجود أنظمة فعالة من أجل جمع وتحليل وتصنيف المعلومات المأخوذة من الموارد البشرية من أجل الاستفادة منها في تحقيق أهداف المنظمة.

7- الدراسات السابقة:

في هذا الجزء سوف تستعرض بعض الدراسات العربية التي لها علاقة مباشرة بموضوع البحث:

دراسة (آدم، وبيومي، 2022) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على انعكاسات عمليات إدارة المعرفة على تطوير رأس المال البشرى بشركة سكر كنانة بالسودان. تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية، وكذلك تم استخدام التحليل الاحصائي الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة منها :أن مشاركة المعرفة بين العاملين تساهم في تعزيز وتطوير رأس المال البشرى، كما أن الموظفين يستفيدون من استخدام تقنيات العمل الحديثة في تطبيق المعارف الجديدة.

دراسة (واكلي، 2022) هدفت الدراسة الي دراسة العلاقة بين رأس المال البشري بأبعاده المختلفة (المعرفة، المهارات والقدرات، الخبرة، الابتكار) مع إدارة المعرفة بنوعيها الضمنية والظاهرية في المؤسسة للمواد والبناءات الحديدية باتيميتال بالجزائر. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، والاستبانة كانت الاداة الرئيسية، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :أن مستوى رأس المال البشري كان مرتفعا لكل الأبعاد في المؤسسة محل الدراسة، بالإضافة الي ذلك، اظهرت النتائج أن مستوى إدارة المعرفة بنوعيها الضمنية والظاهرية كان بمستوى مرتفع، وأثر ذو دلالة إحصائية لرأس المال البشري بأبعاده المختلفة في إدارة المعرفة بنوعيها.

دراسة (نصار، ويوسف،2019) هدفت الدراسة لمعرفة أثر إدارة المعرفة على رأس المال البشري في المنظمات – دراسة تطبيقية على الهيئة العامة للاستثمار والانماء الزراعي–بالسودان ومكتبها الاقليمي بدبي. فقد تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة. وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المعرفة ورأس المال البشري بالهيئة. واوضحت الدراسة ان التقنيات الحديثة ساعدت في تعزيز دور رأس المال البشري. كما بينت الدراسة أن البحوث التي تقوم بها الهيئة تساعد في عمليات توليد المعرفة وتطويرها.

دراسة (الرقب، 2019) هدفت الدراسة للتعرف على أثر إدارة المعرفة على تطوير رأس المال البشري في شركات الادوية الفلسطينية. وتم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية. وتوصلت الدراسة الي وجود أثر إيجابي لإدارة المعرفة على تطوير رأس المال البشري. كما بينت الدراسة أن الشركات محل الدراسة تعاني من بعض المشاكل منها؛ عدم تتوفر انظمة المعلومات المتقدمة لدى الشركات، ولا تهتم بتوفر المناخ الداعم للمعرفة بين العاملين، وضعف في التشجيع على تطبيق إدارة المعرفة.

دراسة (رمزي وآخرون ،2018) هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة المعرفة بعملياتها المختلفة في تنمية رأس المال الفكري في مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة ببسكرة. وتم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات، وتوصلت هذه الدراسة إلى استنتاجات أهمها وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعمليات إدارة المعرفة في مستوى رأس المال الفكري.

دراسة (خليفي، قوادرية، 2017) هدفت الدراسة الي التعرف على واقع المحافظة على رأس المال البشري وعلاقته إدارة المعرفة بمؤسسة صناعة الكوابل في بسكرة بالجزائر. فقد تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية في هذه الدراسة. وتوصلت الدراسة ان هناك اهتماما بالمحافظة على رأس المال البشري، وان مستوى تطبيق إدارة المعرفة كان مرتفعاً، كما أظهرت النتائج بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحافظة على رأس المال البشري بأبعاده (التحفيز، الصحة، تقليل فرص الاغتراب الوظيفي) وإدارة المعرفة، وعدم وجود علاقة بين بُعد التمكين وإدارة المعرفة.

دراسة (العربي، 2017) سعت هذه الدراسة الي التعرف على مضمون ممارسات عمليات إدارة المعرفة بإبعادها الاربعة (توليد، وتخزين، وتوزيع، وتطبيق المعرفة) ومدى مساهمتها في تعزيز وتطوير دور رأس

المال البشري. الاستبانة كانت الأداة الرئيسية للدراسة. وتوصلت الدراسة الي؛ زيادة الاهتمام بإدارة المعرفة لتعزيز مشاركة رأس المال البشري في البحث عن المعارف الجديدة، والعمل على تجسيدها داخل المنظمة، وقد أوصت بضرورة تشجيع الاستثمار في مجالات الموارد البشرية لتنمية مهارتهم الفكرية والمعرفية ودعم المراكز البحثية.

دراسة (الميالي، 2011) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور إدارة المعرفة في استثمار رأس المال البشري وأثرهما في تحقيق الأداء الاستراتيجي –دراسة تطبيقية في معمل الاسمنت الكوفة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين عمليات إدارة المعرفة وفعاليات ورأس المال البشري، كما توصلت الدراسة أيضا إلى وجود علاقة ارتباط معنوية لعمليات إدارة المعرفة والأداء الاستراتيجي، وتوصلت الي وجود علاقة ارتباط معنوية بين فعاليات رأس المال البشري والأداء الاستراتيجي.

من خلال استعراض الدراسات السابقة يمكن تحديد الفجوة البحثية بين تلك الدراسات والدراسة الحالية حيث معظم الأدبيات السابقة التي تناولها الباحثون تم إجراؤها في بيئات عربية، وتم تطبيق هذه الدراسات في قطاعات ومجالات مختلفة عن مجال هذه الدراسة ، ولم تتطرق تلك الدراسات إلي مجال الدراسة الحالية وهو مؤسسات التعليم العالي وخصوصا في ليبيا، حيث لم يجد الباحث أي دراسة مشابهة على جامعة بنغازي او الجامعات الليبية، من حيث نوع العينة وهي اعضاء هيئة التدريس، او حيث الموضوع بنفس متغيرات الدراسة بشكل مباشر، أي بمعنى هناك اختلاف بين متغيرات هذه الدراسة سواء المتغير المستقل، او المتغير التابع مع متغيرات الدراسات الاخرى، وبالتالي تحاول هذه الدراسة تناول أحد المفاهيم الإدارية المهمة وهو إدارة المعرفة بأبعادها الاربعة (توليد، وتخرين، ونشر، وتطبيق المعرفة) كمتغير مستقل، وعلاقته رأس المال البشري (كمتغير تائع). وتشابهت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في استخدامها المنهج الوصفي، واستخدامها الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات.

8- الدراسة الميدانية:

استنادًا إلى مشكلة الدراسة، وتحقيقاً لأهداف البحث، فإن الدراسة الميدانية تألفت من العديد من الخطوات المنهجية المعروفة في البحث العلمي، واشتملت على الاتي:

- **مجتمع البحث:**

تألف مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي حيث كان اجمالي العدد (320). واقتصرت حدود الدراسة على كلية الاقتصاد وفروعها، فقد توزيع الاستبانة الكترونيا من خلال رابط الاستبانة على جميع اقسام الكلية، وتم الحصول على (162) استبانة، وهذا العدد قريب جدا من العدد المطلوب في جدول (Krejcie and Morgan)، نسبة الي عدد مجتمع البحث المشار اليه اعلاه، وهي مقبولة للتحليل الاحصائي.

- **أسلوب جمع البيانات:**

اعتمدت هذه الدراسة على استمارة الاستبانة لجمع البيانات والمعلومات، ومعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وللتحقق من الصدق الظاهري فقد تم توزيع عدد (5) استبانة على مجموعة من المحكمين من

أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال البحث العلمي، وتم اخذ بعض الملاحظات التي تم اقترحها بعين الاعتبار لبعض فقرات الاستبانة.

- **الأساليب الإحصائية المستخدمة:**

من أجل تحقيق اهداف هذا البحث تم الاستعانة بالأساليب الاحصائية الوصفية والاستدلالية مثل تحليل الانحدار المتعدد، والبسيط في تحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). ولغرض تحديد مستويات فقرات الاستبانة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في هذا البحث، فقد تم تحديد الحدود الدنيا والقصوى للفئات او الفقرات عن طريق حساب المدى والذي يساوي (5 – 1 = 4)، وبتقسيمه على عدد الفئات وهو (5) نحدد طول الفئة او الفقرة والمقدرة (4 ÷ 5 = 0.80)، وعليه تكون طول الفئة او الفقرة وقيمة المتوسط المرجح موضحة بالجدول (1) كالاتي:

جدول رقم (1) قيمة الوسط المرجح والاوزان المئوية ودرجات الموافقة

ت	المدى للفئة	الاوزان المئوية	درجة الموافقة	
1	من 1.00 – 1.80	من 0.20 -0.35	غير موافق جدا	منخفض جدا
2	من 1.81 – 2.60	من 0.36 -0.51	غير موافق	منخفض
3	من 2.61 - 3.40	من 0.52 -0.67	محايد	متوسط
4	من 3.41 - 4.20	من 0.68 -0.84	موافق	مرتفع
5	من 4.21 - 5.00	من 0.85-100	موافق جدا	مرتفع جدا

ثبات وصدق أداة الدراسة:

من أجل التأكد من ثبات الاستبانة فقد تم استخراج قيم معامل الثبات للاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة عن طريق الفا كرونباخ (Cronbach's alph)، فمعامل الثبات لفقرات إدارة المعرفة كان مرتفعا جدا حيث بلغ (0.910)، في حين معامل ثبات فقرات رأس المال البشري يبلغ (0.903) وهي قيمة أيضا مرتفعة، مما يشير الي ثبات الاستبانة، وقوة التماسك الداخلي. كذلك يشير الجدول إلى أن معامل الصدق لفقرات إدارة المعرفة كان مرتفعا جدا حيث بلغ (0.954)، في حين بلغ معامل الصدق لفقرات رأس المال البشري (0.950)، مما يشير على الثقة في صدق مقياس الدراسة، وهذا يدل على أن المقاييس المستخدمة تتصف بدرجة عالية من الثبات والصدق، وهذه النتائج موضحة بالجدول(2):

جدول (2) قيم معاملات الصدق والثبات

ت	متغيرات الدراسة	معامل الفاكرونباخ	معامل الصدق
1	إدارة المعرفة	0.910	0.954
2	رأس المال البشري	0.903	0.950

اختبار التوزيع الطبيعي:

لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، فقد تم استخدام اختبار كولمجوروف – سميرنوف (Kolmogorov–Smirnov)، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول (3):

جدول رقم (3) اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة

ت	متغيرات الدراسة	Kolmogorov-Smirnov	قيمة (D) المعيارية	النتيجة الاحصائية	القرار
1	إدارة المعرفة	0.140	0.125	غير دال	تتبع التوزيع الطبيعي
2	رأس المال البشري	0.174	0.134	غير دال	تتبع التوزيع الطبيعي

يتبين من الجدول رقم (3) القيم الاحتمالية أكبر من قيمة المعيارية بمستوى معنوية (0.05)، ولذلك فأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، بالتالي يمكن استخدام أدوات التحليل الاحصائي المعلمي.

اولا: خصائص عينة البحث:

توضح النتائج الإحصائية المتعلقة بالخصائص الفردية لعينة البحث، والموضحة بالجدول رقم (4) ادناه، حيث تبين أن افراد العينة بنسبة (59.3%) من فئة الذكور، وما نسبته (40.7%) من فئة الإناث. كما يوضح الجدول ايضا أن اغلب افراد العينة هم من حملة درجة الدكتوراه بنسبة (53.7%)، في حين باقي العينة يحملون درجة الماجستير بنسبة (46.3%)، وهذا راجع الي أن كل افراد العينة هم أعضاء هيئة التدريس من كلية الاقتصاد وفروعها. مما يشير الي أن افراد العينة يتمتعون بمؤهلات علمية عالية تمكن الباحث من الحصول على آراء علمية سليمة وموضوعية، وكذلك تمكن افراد العينة من فهم واستيعاب عبارات استمارة الاستبانة.

جدول (4) خصائص عينة البحث

نوع الجنس	العدد	النسبة	المستوى التعليمي	العدد	النسبة
ذكر	96	%59.3	ماجستير	75	%46.3
انثى	66	%40.7	دكتوراه	87	%53.7
المجموع	**162**	**%100**	**المجموع**	**162**	**%100**
العمر	**العدد**	**النسبة**	**الدرجة العلمية**	**العدد**	**النسبة**
اقل من 30سنة	9	%5.6	مساعد محاضر	39	%24.1
40-31	54	%33.3	محاضر	42	%25.9
50-41	60	%37	أستاذ مساعد	33	%20.4
60-51	33	%20.4	أستاذ مشارك	36	%22.2
من 61 فأكثر	6	%3.7	أستاذ	12	%7.4
المجموع	**162**	**%100**	**المجموع**	**162**	**%100**
سنوات الخبرة					
الفئة	**العدد**	**النسبة**	**الفئة**	**العدد**	**النسبة**
اقل من 10 سنوات	42	%25.9	**من 11-20 سنة**	87	%53.7
من 21 –30 سنة	21	%12.9	**من 31-40 سنة**	9	%5.6
أكثر من 40 سنة	3	%1.9			

كما يتضح من الجدول ان افراد العينة يحملون درجات علمية مختلفة، بحيث ان نسبة (25.9 %) منهم كانوا بدرجة محاضر، وكانت نسبه (24.1%) يحملون درجة مساعد محاضر، وان (50%) من العينة يحملون درجة استاذ مساعد فما فوق، وهذا مؤشر جيد بان معظم افراد العينة لهم فترة طويلة في مجال التدريس ولديهم رصيد معرفي كبير، وخبرة في مجال التدريس والبحث العلمي.وهذا ما يتضح من

الجدول ايضا بأن معظم افراد العينة لهم خبرة كبيرة في مجال عملهم، حيث تبين أن ما نسبته (53.7%) كانت خبرتهم تتراوح بين (11–20 سنة)، وان (20.4%) من افراد العينة لديهم خبرة في مجال عملهم أكثر من (21) سنة، مما يؤكد أن لديهم الخبرة العملية المتراكمة مقرونة بمؤهلاتهم ودرجاتهم العلمية العالية، وهذا ايضا قد يشير الي أن راس المال البشري قد يكون عالي او مرتفع لهذه الفئة.

ثانيا: عمليات إدارة المعرفة: لغرض تحقيق الهدف الاول للدراسة، وهو تحديد مستوى عمليات إدارة المعرفة بأبعادها الاربعة (توليد المعرفة، وتخزين المعرفة، ونشر المعرفة، وتطبيق المعرفة)، فأن نتائج التحليل الاحصائي كانت كالاتي:

1- توليد المعرفة: لغرض معرفة مستوى بعُد توليد المعرفة في جامعة بنغازي من خلال وجهة اعضاء هيئة التدريس، والجدول رقم (5) يوضح نتائج التحليل الاحصائي لهذا البعُد:

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعُد توليد المعرفة

ت	اولا: توليد المعرفة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب	المستوى
1	تشجع الجامعة اعضاء هيئة التدريس على توليد الافكار والابتكارات الابداعية والابحاث والدراسات العلمية.	2.42	1.09	%48	5	منخفض
2	تحرص الجامعة على إنشاء مراكز بحوث متخصصة بكل كلية بهدف تنمية وتطوير البحوث والدراسات والمعارف والمهارات	2.85	1.01	%58	1	متوسط
3	تمكن الجامعة أعضاء هيئة التدريس من حضور المؤتمرات والندوات العلمية والتي تعزز التعلم المستمر في تخصصاتهم العلمية والأكاديمية.	2.83	1.19	%57	2	متوسط
4	تشجع الجامعة اعضاء هيئة التدريس على الحوار العلمي لتبادل الأفكار وتقديم الجديد المعرفة.	2.37	1.12	%47	6	منخفض
5	تدعم الجامعة الافكار الجيدة والابداعية وبرامج البحث والتطوير بهدف توليد معارف جديدة.	2.55	1.03	%51	4	منخفض
6	توفر الجامعة البيئة المناسبة التي تساعد أعضاء هيئة التدريس على توليد وانتاج المعارف الجديدة.	2.32	1.18	%46	7	منخفض
7	تشجع الجامعة على إنتاج الكتب والمؤلفات في كل مجالات المعرفة	2.65	1.05	%55	3	متوسط
	المجموع	**2.57**	**0.890**	**%51**		**منخفض**

يتضح من الجدول (5) أن المتوسط العام لبعُد توليد المعرفة في جامعة بنغازي حسب وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس قد بلغ (2.57) وبانحراف معياري (0.89)، وبأهمية نسبية قدرها (51%) مما يدل على أن مستوى توليد المعرفة في الجامعة كان **منخفضاً**، مما يشير الي أن الجامعة لا تولي اهتمام كبير بعملية توليد المعرفة، وهذا يشير ايضا الي ان إدارة الجامعة تعاني من ضعف في مستوى عملية توليد المعرفة، وإنتاج الافكار والابتكارات الابداعية، والابحاث والدراسات العلمية، وبالإضافة على ذلك، يبدو أن

هناك ضعف على تشجيع الحوار العلمي وتبادل الأفكار، وبرامج البحث والتطوير بين اعضاء هيئة التدريس، وهذا ما تؤكده اغلب الفقرات التي تحصلت على مستوى منخفض.

2- تخزين المعرفة: لتحديد مستوى بعُد تخزين المعرفة في جامعة بنغازي، وحسب وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس، فأن نتائج التحليل الاحصائي موضحة بالجدول رقم (6):

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعُد تخزين المعرفة

ت	ثانيا: تخزين المعرفة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب	المستوى
8	الجامعة لديها قواعد بيانات مركزية الكترونية بتم خلالها تخزين المعرفة الاساسية للمساهمة في نشرها وتداولها	2.52	1.15	%50	3	منخفض
9	تقوم الجامعة بتوثيق المعارف والابحاث وكل معرفة جديدة بقواعد البيانات.	2.35	1.27	%47	4	منخفض
10	الجامعة لديها او متوفر فيها مكتبة رقمية تتيح لأعضاء هيئة التدريس الاطلاع على المخزون المعرفي وإمكانية تحميلها.	2.10	1.06	%42	7	منخفض
11	تهتم الجامعة بالتوثيق المستمر لأبحاث والدراسات وخبرات افرادها بكل الطرق الممكنة	2.73	1.14	%55	1	منخفض
12	توفر الجامعة البنية التحتية التكنولوجية والبرمجيات بالجامعة والتي يتم من خلالها الاحتفاظ بالمعارف واستردادها عند الحاجة اليها	2.27	1.03	%45	5	منخفض
13	لدى الجامعة شبكة اتصال داخلية تساعد على تبادل المعارف والخبرات ومشاركتها بين أعضاء هيئة التدريس مما يساهم في أثراء وتعزيز المعرفة.	2.15	1.09	%43	6	منخفض
14	تتيح الجامعة فرص الاتصال العلمي والمعرفي بين أعضاء هيئة التدريس داخل وخارج الجامعة، للمشاركة بالمعرفة والتبادل المستمر	2.65	1.19	%53	2	متوسط
	المجموع	**2.40**	**0.954**	**%48**		**منخفض**

توضح النتائج في الجدول (6)، أن قيمة المتوسط الحسابي العام للبعُد الثاني **تخزين المعرفة** كان بمستوى **منخفضاً** ايضا، حيث بلغ (2.40)، وبانحراف معياري قدره (0.954)، وبأهمية نسبية تصل الي (48%)، مما قد يشير الي ان الجامعة ليس لديها اهتمام بعملية تخزين المعرفة بالشكل المطلوب في مستودعات للمعرفة واسترجاعها في وقت الحاجة اليها، والاستفادة بها من قبل اعضاء هيئة التدريس. كما يتضح من الجدول ان اغلب الفقرات قد تحصلت على مستوى منخفض، ويشير ذلك الي أن الجامعة لازالت لم تكترث او تهتم بأهمية تخزين المعرفة، وتوثيق المعارف والابحاث بقواعد البيانات، ولم توفر البنية التحتية التكنولوجية والبرمجيات اللازمة لذلك بالجامعة، والتي يتم من خلالها الاحتفاظ بالمعارف واستردادها عند الحاجة اليها، بالإضافة الي ذلك، ليس لديها شبكة اتصال داخلية التي تساعد على تبادل المعارف والخبرات ومشاركتها بين أعضاء هيئة التدريس مما يساهم في تعزيز إثراء المعرفة، وفي فرص الاتصال العلمي والمعرفي.

3- نشر المعرفة: ولمعرفة مستوى بعُد نشر المعرفة في جامعة بنغازي حسب وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس فإن النتائج الاحصائية لهذا البعد موضحة بالجدول (7) ادناه:

الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعُد نشر المعرفة

ت	ثالثا: نشر المعرفة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب	المستوى
15	تقوم الجامعة بشكل متواصل بنشر المعرفة المتعلقة بالأبحاث والدراسات والتطورات العلمية الجديدة.	2.75	1.095	%55	3	متوسط
16	تهتم الجامعة بنشر ثقافة الإبداع الابتكار والتجدد المعرفي وتبادل الافكار والمعرفة ومشاركتها.	2.55	1.042	%51	5	منخفض
17	تهتم الجامعة بالمساهمات المتميزة للإفراد حيث تقوم بنشر البحوث المتميزة على نفقتها وتسويقها.	2.58	1.073	%52	4	منخفض
18	تهتم الجامعة بإصدار الكتب والمجلات والدوريات العلمية لتوزيع ونشر المعارف الجديدة.	2.70	1.065	%54	2	متوسط
19	لدى الجامعة نظم الكترونية تسهل مشاركة المعلومات والمعرفة على بين اعضاء هيئة التدريس والطلبة.	2.16	1.026	%43	6	منخفض
20	تشجع الجامعة على تبادل الافكار والمهارات والخبرات بين اعضاء هيئة التدريس في مختلف الكليات باستخدام الوسائل الالكترونية.	2.08	1.098	%42	7	منخفض
21	تهتم الجامعة بعقد المؤتمرات والندوات والورش العلمية لنشر المعرفة بين أعضاء هيئة التدريس وخدمة لقضايا المجتمع.	3,15	1.034	%63	1	متوسط
	المجموع	**2.68**	**0.995**	**%54**		**متوسط**

بينت النتائج في الجدول (7)، أن قيمة المتوسط الحسابي العام لبعُد نشر المعرفة كان بمستوى **متوسط**، حيث بلغت قيمته (2.68)، وبانحراف معياري قدره (0.955) وبأهمية نسبية تصل الي (54%)، مما يشير الي ان الجامعة لديها اهتمام متوسط في نشر المعرفة، وتبادل الافكار والمهارات والخبرات بين اعضاء هيئة التدريس. ويتضح ذلك من خلال الفقرات ان الجامعة تهتم الي حد ما بعقد المؤتمرات والندوات والورش العلمية خدمة لقضايا المجتمع، كما تهتم بدرجة متوسطة بإصدار الكتب والمجلات والدوريات، والابحاث والدراسات العلمية. ومن جانب آخر يتضح من الجدول ان هناك ضعفاً بالجامعة في عدم توفر النظم الالكترونية والتكنولوجية الحديثة التي تسهل مشاركة المعرفة، وعلى تبادل الافكار والمهارات والخبرات، وكذلك بنشر ثقافة الإبداع والتجديد المعرفي.

4- تطبيق المعرفة: لتحديد مستوى عملية تطبيق المعرفة في جامعة بنغازي حسب وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس فإن النتائج الاحصائية لهذا البعُد موضحة بالجدول (8) أدناه:

الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعُد تطبيق المعرفة

ت	رابعا: تطبيق المعرفة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب	المستوى
22	يتوفر في الجامعة المناخ المناسب والملائم لتطبيق عمليات إدارة المعرفة.	2.05	1.092	%41	7	منخفض
23	يوفر تطبيق إدارة المعرفة في الجامعة السرعة الكافية في الحصول على المعلومات والمعرفة المطلوبة.	2.32	1.042	%46	5	منخفض
24	تمتلك الجامعة الوسائل والامكانيات والأساليب التي تساعد على تطبيق او استخدام المعرفة.	2.60	1.073	%52	1	منخفض
25	تكرس الجامعة عمليات إدارة المعرفة بشكل كبير نحو تحسين خدمات المعلومات والمعرفة لكافة التخصصات والكليات.	2.55	1.065	%51	2	منخفض
26	تسعى الجامعة الي إزالة كافة العوائق التي تقف امام وصول المعرفة اللازمة لكل أعضاء هيئة التدريس والطلبة.	2.45	1.026	%49	3	منخفض
27	تحرص الجامعة على توصيل المعارف والدراسات الحديثة والابحاث العلمية وتوظيفها للاستفادة منها من قبل اعضاء هيئة التدريس والطلبة ولخدمة المجتمع.	2.40	1.098	%48	4	منخفض
28	توفر الجامعة المعدات والاجهزة والمستلزمات اللازمة التي تساهم في استخدام المعرفة.	2.25	1.012	%45	6	منخفض
	المجموع	**2.37**	**0.987**	**%47**		منخفض

يتبين من الجدول (8)، أن قيمة المتوسط الحسابي العام للبعُد الرابع تطبيق او استخدام المعرفة في جامعة بنغازي حسب وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس كان بمستوى **منخفضاً**، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.37) وبانحراف معياري قدره (0.987)، وبأهمية نسبية (47%)، مما يشير الي أن الجامعة لا تهتم بالشكل المطلوب بتطبيق او استخدام المعرفة بشكل كبير مما يؤدي الي ضعف خدمات توفير المعرفة، والمعلومات بالشكل الكافي وبالوقت المناسب، لكافة التخصصات والكليات والعمليات التنظيمية والادارية، وهذا قد يكون بسبب عدم توفر البيئة المناسبة والملائمة لذلك، وكما ان الجامعة مازالت لا تملك الوسائل والامكانيات التكنولوجية الحديثة والمنظومة الالكترونية التي تربط كافة الادارات والكليات ببعضها البعض، والتي تساعد وتسهل على استخدام المعرفة. لذلك على الجامعة ان تسعى الي إزالة كافة العوائق التي تقف عائقا امام تطبيق او استخدام المعرفة، ووصول المعرفة اللازمة لكل أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

المستوى العام لعمليات إدارة المعرفة:

لتحقيق الهدف الاول للدراسة والتعرف على مستوى عمليات إدارة المعرفة بأبعادها الاربعة (توليد المعرفة، وتخزين لمعرفة، ونشر او مشاركة المعرفة، وتطبيق المعرفة) في جامعة بنغازي وحسب وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس. فقد توصلت الدراسة الي النتائج الاحصائية الموضحة في الجدول (9) ادناه:

الجدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد عمليات إدارة المعرفة الاربعة

ت	أبعاد عمليات إدارة المعرفة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب	المستوى
1	**توليد المعرفة**	2.58	0.890	%52	2	منخفض
2	**تخزين المعرفة**	2.40	0.954	%48	3	منخفض
3	**نشر المعرفة**	2.68	0.995	%54	1	متوسط
4	**تطبيق المعرفة**	2.37	0.987	%47	4	منخفض
	المجموع	**2.51**	**0.956**	**%50**		**منخفض**

بشكل عام، يتضح من الجدول رقم (9)، أن المتوسط الحسابي لجميع أبعاد عمليات إدارة المعرفة بلغ (2.51)، وبانحراف معياري قدره(0.956) وبأهمية نسبية تصل الي (50%)، مما يدل على ان تطبيق عمليات إدارة المعرفة في الجامعة كانت بمستوى **منخفضاً**، مما يشير الي ان الجامعة لا تملك رؤية واضحة باتجاه تطبيق إدارة المعرفة، ولربما بسبب عدم دراية القيادة الإدارية للجامعة بأهمية دور إدارة المعرفة في تنمية رأس المال البشري والذي يعتبر قيمة مهمة للرفع من قيمة الجامعة ، ولها دور ايضا في المساهمة في خلق الميزة التنافسية لهذه الجامعة من خلال نشر المعرفة المتعلقة بالأبحاث والدراسات والتطورات العلمية الجديدة، ومن ثم تطوير اعضاء هيئة التدريس. أن نجاح المنظمات لا يعتمد على امتلاكها للمعرفة، ولكن الأهم هو استخدامها بشكل فعال من قبل اعضاءها، والذي سوف يقود إلى الإبداع والابتكار، والتحول الي المنظمات المعرفية، والوصول إلى المنظمة المتعلمة، لذلك يجب على الجامعة ان تكون سياساتها ترتكز على قضايا المعرفة فكل البرامج والاستشارات والبحوث والتدريس وخدمة المجتمع ما هي الا سوى منتجات معرفية، مما يعطي الجامعة زخما للتكيف والاستجابة مع المتطلبات والتغيرات الدولية ويجعل لديها القدرة على المنافسة.

القسم الثالث: رأس المال البشري:

لتحقيق الهدف الثاني لهذه الدراسة، والتعرف على دور الجامعة في تنمية مستوى راس المال البشري حسب وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي، فقد توصلت الدراسة الي النتائج الموضحة بالجدول(10):

الجدول (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لرأس المال البشري

ت	رأس المال البشري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب	المستوى
1	تمتلك إدارة الجامعة رؤية واضحة في الاستفادة من رأس المال البشري لأعضاء التدريس في كل المجالات العلمية والمجتمعية.	2.26	0.988	%45	9	منخفض
2	توظف الجامعة أعضاء هيئة تدريس تتوفر فيهم معايير الجودة، والامكانيات والمهارات والقدرات الابداعية المتميزة	2.79	0.967	%56	4	متوسط

3	تمتلك الجامعة أعضاء هيئة تدريس من ذوي الكفاءات والمهارات، والقدرات الابداعية المميزة.	3.63	0.810	%73	1	مرتفع
4	تشجع الجامعة اعضاء هيئة التدريس على انجاز البحوث العلمية والنشر والتأليف وتنمية روح الأبداع والابتكار	3.02	0.803	%60	2	متوسط
5	تقدم الجامعة الدعم الكامل لأعضاء هيئة التدريس على الإبداع والتطوير من خلال زيادة المعرفة لديهم وتحسين مستوى الاداء	2.31	0.931	%46	8	منخفض
6	تدعم الجامعة أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في المؤتمرات المحلية والخارجية والندوات العلمية التي تساعدهم على اكتساب المزيد من المعارف.	2.36	0.923	%47	7	منخفض
7	تمنح الجامعة الحوافز والمزايا لأصحاب البحوث والافكار العلمية والابتكارات الابداعية المميزة.	2.42	0.970	%48	6	منخفض
8	يساهم ويشارك اعضاء هيئة التدريس بآرائهم في حل المشاكل العملية والتنظيمية والتعليمية وتحسين الجودة بالكلية والجامعة.	2.46	0.864	%49	5	منخفض
9	تقوم الجامعة بتوفير فرصاً لتدريب والتطوير لأعضاء هيئة التدريس بشكل مستمر لزيادة معارفهم، ومساعدتهم في انجاز اعمالهم البحثية والعلمية	2.15	0.836	%43	11	منخفض
10	تسعى الجامعة على خلق بيئة تنافسية التي تشجع اعضاء هيئة التدريس والطلبة على زيادة معارفهم والابداع والابتكار.	2.20	0.860	%44	10	منخفض
11	تتحسن سمعة الجامعة بسبب الانجازات العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس واهم دعائم المنافسة والتفوق على منافسيها	2.93	0.944	%59	3	متوسط
12	تمتلك لجامعة التقنية الحديثة تساعد على تنمية رأس المال البشري وتطويره للوصول الي أفضل المستويات العلمية	2.13	0.910	%43	12	منخفض
	المجموع العام	**2.39**	**0.996**	**%48**		**منخفض**

يتضح من الجدول (10)، أن **المتوسط الحسابي العام** لبعُد تنمية لراس المال البشري في جامعة بنغازي حسب وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كان **منخفضاً**، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام لهذا البعُد إذ بلغ (2.39)، بانحراف معياري قدره (0.996)، وأهمية نسبية تصل الي (48%)، مما يعني أن الجامعة لم تهتم بتنمية رأس المال البشري لأعضاء هيئة التدريس، أي بمعنى ان دورها كان **ضعيفاً** في تطوير أعضاء هيئة التدريس من خلال عمليات إدارة المعرفة، ولم تمتلك ايضا إدارة الجامعة الرؤية الواضحة في الاستفادة من رأس المال البشري لأعضاء هيئة التدريس في كل المجالات العلمية والمجتمعية. على الرغم من امتلاك الجامعة نخبة من أعضاء هيئة التدريس من ذوي الكفاءات والخبرات العلمية. وهذا ما يتضح من الفقرة (3) والتي تحصلت على اعلى متوسط حسابي قدره (3.63) وبانحراف معياري بلغ (0.810) وبأهمية نسبية وصلت الي (73%) وبمستوى **مرتفع**. كذلك جاءت الفقرات (2)، و(4)، و(11)

بمستوى ايضاً **متوسطاً**، والتي تبين ان الجامعة لها دوراً متوسطاً في تشجيع اعضاء هيئة التدريس على انجاز البحوث العلمية والنشر والتأليف، كما بينت الفقرة (11) انه تتحسن سمعة الجامعة بسبب الانجازات العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس واهم دعائم المنافسة والتفوق الذي تحققه على منافسيها.

وبشكل عام فأن اغلب النقاط الاخرى تحصلت على مستوى **عام منخفضاً**، وبمتوسط حسابي تراوحت بين (2.13–2.46) وبأهمية نسبية تراوحت بين (43%–49%)، وكل هذه النقاط تؤكد ان الجامعة كان لها دورا **منخفضاً** في الاهتمام بتنمية رأس المال البشري حسب وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس، وهذا يتضح من خلال الفقرات التي تحصلت على مستوى **منخفض**، وجاء ترتيب الفقرات على التوالي من الاقل الي الاعلى على النحو التالي:

- ضعف امتلاك الجامعة التقنية الحديثة التي تساعد على تنمية رأس المال البشري وتطويره للوصول الي أفضل المستويات العلمية.
- ضعف سعى الجامعة على خلق بيئة تنافسية التي تشجع اعضاء هيئة التدريس والطلبة على زيادة المعرفة والابداع والابتكار.
- ضعف الجامعة في تقديم الدعم الكامل لأعضاء هيئة التدريس على الإبداع والتطوير، وتحسين مستويات الاداء.
- ضعف الجامعة في دعم اعضاء هيئة التدريس على المشاركة في المؤتمرات المحلية والخارجية والندوات العلمية التي تساعد على اكتساب المزيد من المعرفة.
- ضعف في منح الجامعة الحوافز والمزايا لأصحاب البحوث والافكار العلمية والابتكارات الابداعية المميزة.

ومن خلال هذه النقاط السابقة، والتي قد تشكل عائقاً امام تنمية رأس المال البشري لأعضاء هيئة التدريس، لذلك على الجامعة ان تسعى الي الاهتمام بإزالة هذه المعوقات وان تعمل على تحسين وتنمية وتطوير رأس المال البشري لأعضاء هيئة التدريس بالوسائل والامكانيات الحديثة والمناسبة.

اختبار فرضيات الدراسة:

من أجل اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية، ولتحقيق الهدف الثالث وهو التعرف على أثر عمليات إدارة المعرفة على تنمية رأس المال البشري لدى اعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي، فقد تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد والبسيط، وتوصلت الدراسة الي النتائج الاحصائية التالية:

1- **اختبار الفرضية الرئيسية:**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعمليات إدارة المعرفة على تنمية رأس المال البشري لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة بنغازي. وتم استخدام الانحدار المتعدد لاختبار صحة هذه الفرضية، والنتائج موضحة بالجدول (11):

جدول (11) الانحدار المتعدد لأثر عمليات إدارة المعرفة على تنمية رأس المال البشري

المتغير التابع	(Sig)	قيمة (F)	قيمة (R^2)	قيمة (R)	(Sig)	قيمة (T)	(β)	
رأس المال البشري	0.000	25.577	0.379	0.615	0.004	7.659	0.197	**توليد المعرفة**
					0.002	8.910	0.215	**تخزين المعرفة**
					0.000	4.784	0.201	**نشر المعرفة**
					0.006	5.563	0.205	**تطبيق المعرفة**

يتضح من الجدول (11) ان معامل الارتباط بلغت قيمته (R = 0.615) عند مستوى دلالة (0.000) مما يدل على أنه وجود علاقة ارتباط طردية جيدة بين عمليات إدارة المعرفة مع تنمية رأس المال البشري لدى اعضاء هيئة التدريس، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2 = 0.379)، وهذا يفسر أن (37.9%) من التغييرات التي تطرأ على تنمية رأس المال البشري ناتج عن أثر عمليات إدارة المعرفة بأبعادها الاربعة، أما النسبة الباقية فتفسرها عوامل أخرى. كما يتبين من الجدول ان قيمة معامل التأثير (β =0.197) لبعُد توليد المعرفة، وقيمة معامل التأثير لبعُد تخزين المعرفة بلغت (β =0.215)، وبلغت قيمة معامل التأثير ايضا لبعُد نشر المعرفة (β =0.201)، وكما ان بعُد تطبيق المعرفة بلغت قيمة معامل التأثير (β=0.205)، أي معنى ان الزيادة بدرجة واحدة في تطبيق ابعاد عمليات إدارة المعرفة (توليد، وتخزين، ونشر، وتطبيق المعرفة) سيؤدي الي تنمية رأس المال البشري بنفس نسبة قيمة معامل التأثير (β) لكل بعُد من الابعاد السابقة على حدة. كما بلعت قيمة (F=25.577) عند مستوى دلالة (0.05) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية. كما كانت قيم (T) المحسوبة ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) والتي تؤكد على معنوية الانحدار، وبذلك يتم رفض الفرضية، التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعمليات إدارة المعرفة على تنمية رأس المال البشري لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة بنغازي. وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعمليات إدارة المعرفة على تنمية رأس المال البشري لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة بنغازي.

2- اختبار الفرضيات الفرعية ونتائج التحليل:

لاختبار الفرضيات الفرعية، فقد تم استخدام الانحدار البسيط لقياس الاثر لكل أبعاد عمليات إدارة المعرفة (توليد المعرفة، وتخزين المعرفة، ونشر المعرفة، وتطبيق المعرفة) على تنمية رأس المال البشري لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة بنغازي، والجدول (12) يوضح الفرضيات، ونتائج التحليل لكل الفرضيات الفرعية:

جدول (12) تحليل الانحدار البسيط لأثر عمليات إدارة المعرفة على تنمية رأس المال البشري

الفرضية الفرعية الاولى	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤ 0.05) لبعُد توليد المعرفة على تنمية رأس المال البشري						
تحليل الانحدار البسيط لأثر بعُد توليد المعرفة على تنمية رأس المال البشري							
النموذج	معامل الانحدار (β)	قيمة إحصائية (t)	(Sig)	قيمة (R)	قيمة (R2)	قيمة (F)	(Sig)
الثابت	0. 676	64.364	0.000	0.672	0.452	124.150	0.000
توليد المعرفة	0.668	55.667	0.000				
الفرضية الفرعية الثانية	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤ 0.05) لبعُد تخزين المعرفة على تنمية رأس المال البشري لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة بنغازي						
تحليل الانحدار البسيط لأثر بعُد تخزين المعرفة على تنمية رأس المال البشري							
النموذج	معامل الانحدار (β)	قيمة إحصائية (t)	(Sig)	قيمة (R)	قيمة (R2)	قيمة (F)	(Sig)
الثابت	0.553	76.335	0.000	0.642	0.413	115.721	0.000
تخزين المعرفة	0. 445	82.697	0.000				
الفرضية الفرعية الثالثة	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤ 0.05) لبعُد نشر المعرفة على تنمية رأس المال البشري لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة بنغازي						
تحليل الانحدار البسيط لأثر بعُد نشر المعرفة على تنمية رأس المال البشري							
النموذج	معامل الانحدار (β)	قيمة إحصائية (t)	(Sig)	قيمة (R)	قيمة (R2)	قيمة (F)	(Sig)
الثابت	0.553	76.335	0.000	0.766	0.587	150.533	0.000
نشر المعرفة	0. 675	72.699	0.000				
الفرضية الفرعية الرابعة	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤ 0.05) لبعُد تطبيق المعرفة على تنمية رأس المال البشري لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة بنغازي						
تحليل الانحدار البسيط لأثر بعُد تطبيق المعرفة على تنمية رأس المال البشري							
النموذج	معامل الانحدار (β)	قيمة إحصائية (t)	(Sig)	قيمة (R)	قيمة (R2)	قيمة (F)	(Sig)
الثابت	0.534	86.323	0.000	0.609	0.372	85.721	0.000
تطبيق المعرفة	0. 454	95.617	0.000				

يتبين من الجدول (12) أن قيم معامل الارتباط (R) لكل من (بعُد توليد المعرفة، وبعُد تخزين المعرفة، وبعُد نشر المعرفة، وبعُد تطبيق المعرفة) كانت (0.672)، و(0.642)، (0.766)، و(0.609) على التوالي مما يدل على أنه توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين كل الابعاد وبين تنمية رأس

المال البشري. كما أن قيم معامل التحديد (R^2) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، كانت (0.452)، و(0.413)، و (0.587)، و(0.372) على التوالي، بمعنى أن التغيرات والزيادة الحاصلة في تنمية رأس المال البشري لدى اعضاء هيئة التدريس ناجمة عن ابعاد عمليات إدارة المعرفة بنفس النسب السابقة على التوالي. كما أن قيمة (F)المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية لكل الابعاد في الجدول (12) عند مستوى دلالة (0.000).

كما بلغت قيم (T) المحسوبة لكل الابعاد (55.667)، و(82.697)، و(72.699)، و(95.617)، وان القيم الاحتمالية (sig=0.000) لذلك تعتبر كل الابعاد دال إحصائيا عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$)، كما هو موضح في الجدول (12)، وبذلك يتم رفض كل الفرضيات الفرعية، والمشار اليها في الجدول اعلاه، وقبول الفرضيات البديلة والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.05) لأبعاد عمليات إدارة المعرفة (بعُد توليد المعرفة، وبعُد تخزين المعرفة، وبعُد نشر المعرفة، وبعُد تطبيق المعرفة) على تنمية رأس المال البشري لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة بنغازي.

9- النتائج:

توصلت الدراسة الي العديد من النتائج، وكانت أهمها الآتي:

1. أظهرت النتائج أن مستوى عمليات إدارة المعرفة بأبعادها الاربعة مجتمعة (توليد المعرفة، وتخزين لمعرفة، ونشر المعرفة، وتطبيق المعرفة) في جامعة بنغازي كان بمستوى عام منخفض.
2. بينت الدراسة أن مستوى تنمية راس المال البشري لدى اعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي، كان ايضا بمستوى عام منخفضاً.
3. اوضحت الدراسة الي وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعمليات إدارة المعرفة بأبعادها الاربعة مجتمعة (توليد المعرفة، وتخزين لمعرفة، ونشر المعرفة، وتطبيق المعرفة) على تنمية رأس المال البشري لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة بنغازي.
4. بينت الدراسة ايضا الي وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبعُد توليد المعرفة على تنمية رأس المال البشري لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة بنغازي.
5. توصلت الدراسة الي وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبعُد تخزين المعرفة على تنمية رأس المال البشري لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة بنغازي.
6. اظهرت نتائج الدراسة ايضا الي وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبعُد نشر المعرفة على تنمية رأس المال البشري لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة بنغازي.
7. اوضحت الدراسة ايضا الي وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبعُد تطبيق المعرفة على تنمية رأس المال البشري لدى أعضاء هيئة التدريس جامعة بنغازي.

10- التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، صيغة مجموعة من التوصيات التي من الممكن أن تساهم بشكل عام في زيادة دور عمليات إدارة المعرفة في تنمية رأس المال البشري في الجامعات الليبية عامة، وجامعة بنغازي خاصة. وهذه التوصيات تتمثل في الآتي:

1. العمل على رفع مستوى الاهتمام بإدارة المعرفة في جامعة بنغازي، والعمل على تنميه رأس المال البشري واستثماره وتطويره، من أجل ضمان تحسين أداء اعضاء هيئة التدريس بشكل خاص والاداء المؤسسي بشكل عام.
2. زيادة الاهتمام بتنمية رأس المال البشري كونه الوسيلة التي تمهد الطريق نحو الانتقال الي المنظمات المعرفية او المتعلمة، وبالتالي يؤدي الي تطوير العملية التعليمية، وتنمية الإبداع واكتساب المعارف وتوليدها ونشرها واستخدامها في البحوث والدراسات وخدمة المجتمع.
3. ضرورة تشجيع أعضاء التدريس بالجامعات على توليد المعرفة، وعلى النشر العلمي في مختلف التخصصات في الدوريات العالمية والمحلية، ودعم لأنشطة التأليف والترجمة.
4. العمل على تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل الجامعة من أجل تسهيل عمليات إدارة المعرفة من توليد وتخزين ونشر واستخدام المعرفة.
5. العمل على كافة المعوقات التي تعيق دور عمليات إدارة المعرفة من توليد، وتخزين، ونشر، واستخدام المعرفة، والعمل على تنمية رأس المال البشري لأعضاء هيئة التدريس.
6. توصي الدراسة بإجراء بدراسات آخرى عن مدى توافر متطلبات إدارة المعرفة في جامعة بنغازي. او بإجراء دراسات آخرى لدور عمليات إدارة المعرفة مع متغيرات آخرى وعلى قطاعات مختلفة.

المراجع العربية:

آدم، حسابو أحمد؛ وبيومي، ميادة فريد حسن (2022) انعكاسات عمليات إدارة المعرفة على تطوير رأس المال البشرى، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية: 61 (2).

الشريف، مصطفي الهادي (2022) الفجوة المعرفية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل بليبيا (الواقع والحلول)، مؤتمر مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي رهانات الحاضر وآفاق المستقبل، جامعة مصراته، 29 يناير 2022.

الراشدي، حامد هاشم (2017) إدارة رأس المال الفكري بالمؤسسات التعليمية، الطبعة (1)، دار طيبة الخضراء.

الرقب، محمد صادق (2019) أثر تطبيق إدارة المعرفة على تطوير رأس المال البشري في شركات الأدوية الفلسطينية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية: 10 (2)، الجزء الاول.

العربي، تيقاوي (2017) دور ممارسات عمليات إدارة المعرفة في تطوير وتعزيز رأس المال البشري دراسة استطلاعية، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال: 1 (2).

الكبيسي، صلاح الدين (2005) إدارة المعرفة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة.

المطيري، محيا بن خلف عيد (2007)، إدارة رأس المال الفكري وتنميته بالتعليم الجامعي في ضوء التحولات المعاصرة (تصور مقترح)، رسالة الدكتوراه غير منشورة، مكة المكرمّة :كلية التربية، جامعة أم القرى.

الموشكي، إسماعيل أحمد، وبن محي الدين خيري (2020). الفجوة المعرفية وتأثيرها في العلاقة بين تداعيات النزاعات المسلحة وبين جودة خريجي التعليم :دراسة عن كليات المجتمع اليمنية، مجلة اتحاد الجامعات الدولي: 1 (1).

الميالي، حاكم حسوني مكرود (2011). دور إدارة المعرفة في استثمار رأس المال البشري لتحقيق الأداء الاستراتيجي: دراسة تطبيقية في معمل أسمنت الكوفة مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة –كلية الإدارة والاقتصاد، العدد (21).

الهلالى، الهلالى الشربينى (2011). إدارة رأس المال الفكري وقياسه وتنميته كجزء من إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي، مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة، العدد (22).

خشافة، ندى منصور أحمد خشافة (2021) الاستثمار في رأس المال الفكري في الجامعات اليمنية في ضوء إدارة المعرفة، مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية، العدد (12).

خليفي، عيسى؛ قوادرية، ربيعة(2017) العلاقة بين المحافظة على رأس المال البشري وإدارة المعرفة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل في بسكرة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الادارية والاقتصادية: 2(7).

رمزي، جودي محمد؛ وأحلام، خان؛ وأمينة، جودي (2018) إدارة المعرفة كركيزة أساسية لتنمية رأس المال البشري، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد(3).

سرير، نصر إدريس، والعريبي، سالم صالح العريبي (2022) واقع التعليم الجامعي في ليبيا ومتطلبات تطويره في ضوء منهجية جيمبا كايزن، مؤتمر مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي رهانات الحاضر وآفاق المستقبل، 29 يناير 2022 منشور بمجلة دراسات الاقتصاد والأعمال– جامعة مصراته

عبيدات، تركي إبراهيم (2014) خارطة طريق للاستثمار في رأس المال الفكري العربي، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر " رأس المال الفكري العربي–نحو رؤية استراتيجية جديدة للاستثمار والتطوير"، بالتعاون مع معهد الإدارة العامة بسلطنة عمان، المنعقد في الفترة من 30– 28 إبريل2013 ، مسقط– سلطنة عمان، الجزء الأول، القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية.

علي، سمية امين (2003): المحاسبة عن عناصر راس المال الفكري دراسة تحليلية مع التطبيق علي راس المال الفكري، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد (60).

قارة، عبد الحفيظ؛ قاسمي، كمال (2020) دور رأس المال البشري في تحقيق الأداء المستدام بالمؤسسات الاقتصادية دراسة تطبيقية على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة، مجلة مجاميع المعرفة: 6(1).

مرسي، شيرين عيد (2013) تفعيل دور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات تنمية رأس المال الفكري: دراسة مستقبلية، مجلة كلية التربية بنها. 24 (95).

مركز الدراسات الاستراتيجية (2012) الموارد البشرية الفكرية: الثروة الحقيقية لمجتمعات المعرفة، سلسلة نحو مجتمع المعرفة، تصدرها جامعة الملك عبد العزيز، العدد (30).

نصار، الصادق أحمد حسين؛ ويوسف، محمد أحمد (2019). إدارة المعرفة وأثرها على رأس المال البشري دراسة تطبيقية على الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد (19).

واكلي، كلتوم (2022). رأس المال البشري كمورد غير ملموس وعلاقته بإدارة المعرفة دراسة حالة المؤسسة الصناعية للمواد والبناءات الحديدية بأتيميتال وحدة عين الدفلي بالجزائر، محلة الابحاث الاقتصادية، المجلد (17)، العدد (1)

ياسين، سعد غالب (2007). نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي، الطبعة (1)، اصدار مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

المراجع الأجنبية:

Abubakar, A. M., Elrehail, H., Alatailat, M. A., and Elci, A. (2019). Knowledge Management, Decision-Making Style and Organizational Performance. *Journal of Innovation and Knowledge,* 4(2),

Antunes, H. D. J. G., and Pinheiro, P. G. (2020). Linking knowledge management, organizational learning and memory, *Journal of Innovation and Knowledge,* 5(2).

Daft, Richard L. (2001) *Organization theory and Design,* 7th ed, South-Western College Publishing, Cincinnati, Ohio- USA.

Davenport, T.H. and Prusak, L. (1998*) Working Knowledge: How Organizations Manage What They Know*. Harvard Business School Press, Boston.

Hajric, E. (2018). *Knowledge Management System and Practices - A Theoretical and Practical Guide for Knowledge Management in Your Organization*.Jacksonville, Florida, USA: Helpjuice

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 1 يونيو 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي

"دراسة تجربة دولة السودان"

ميلاد مفتاح محمد الجروشي
جامعة مصراتة– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
m.jarushi@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024.04.20 **تاريخ القبول: 2024.05.30** **تاريخ النشر: 2024.06.12**

الملخص

يهدف البحث إلى تحديد أهم البدائل وقدرتها على تمويل الموازنة العامة للدولة، والتي يمكن الاعتماد عليها في الاقتصاد الإسلامي بما يتوافق مع الضوابط الإسلامية، مع الإشارة إلى دولة السودان خلال الفترة (2000م – 2016م). ولتحقيق هذا الهدف أتبع البحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في تحليل نسبة مساهمة أنواع التمويل المختلفة في تمويل الموازنة العامة للدولة.

وتوصل البحث إلى أنه توجد في الاقتصاد الإسلامي العديد من البدائل التي يمكنها توفير تمويل للموازنة العامة مثل: الزكاة، والوقف، والصكوك الإسلامية بضوابط معينة؛ حيث بلغت مساهمة الزكاة بالإضافة إلى الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة إلى (51%) من نسبة العجز.

الكلمات المفتاحية: *تمويل، الموازنة العامة، الاقتصاد الإسلامي، عجز الموازنة، الزكاة، الصكوك.*

Financing the public budget deficit in the Islamic economy

"Study of the experience of the State of Sudan"

Milad Muftah Mohmed Jarushi
Misurata University
m.jarushi@eps.misuratau.edu.ly

Abstract

The research aims to identify the most important alternatives and their ability to finance the state's general budget, which can be relied upon in the Islamic economy in accordance with Islamic controls, with reference to the State of Sudan during the period (2000 - 2016). To achieve this purpose, the research followed the descriptive approach and the analytical approach in analyzing the percentage of contribution of different types of financing to financing the state's general budget.

The research concluded that there are many alternatives in the Islamic economy that can provide financing for the general budget, such as: zakat, endowment, and Islamic instruments, with certain controls. The contribution of

Zakat, in addition to Islamic Sukuks, in financing the general budget deficit reached about (51%) of the deficit percentage.

Keywords: *financing, public budget, Islamic economy, budget deficit, zakat, sukuk.*

1- المقدمة

إن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة هي الهدف الذي تسعى لتحقيقه جميع الدول بصفة عامة النامية منها والمتقدمة، حيث إن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ينطوي على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتلعب الدولة بمؤسساتها وأجهزتها المختلفة وسياساتها الاقتصادية دوراً كبيراً في تحقيق هذه الأهداف بالشراكة مع القطاع الخاص.

بالنظر إلى دور الدولة في الحياة الاقتصادية فإنه يلاحظ أن هذا الدور قد اختلف بين المـدارس الاقتصادية المختلفة، فـفي المدرســة الكلاسيكية نجد أن للدولة دور حيادي (الدولة الحارسة) في النشاط الاقتصادي حسب النظام الاقتصادي الكلاسيكي، غير أن حدوث العديد من الأزمات والاختناقات الاقتصادية وأبرزها أزمة الكساد الكبير سنه 1929م في أمريكا وما صاحبه من انتشار كبير وواسع للبطالة، وعجز هذا النظام عن إيجاد الحلول لهذه الأزمة، نتج عنه تغير حول مفهوم تدخل الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي، فجاءت النظرية الكينزية على يد الاقتصادي الانجليزي "جون مينارد كينز" وكتاباته وخصوصا كتابه الشهير (النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود) لتبرر وبقوة تدخل الدولة كضرورة ملحة للحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي من خلال ما يعرف بالسياسة المالية للدولة، والتي تمارسها الدولة باستخدام الموازنة العامة بطرفيها: المصروفات(النفقات)، والمتحصلات(الضرائب).

وحسب وجهة نظر الاقتصاد الكينزي (حسب رأي كينز)، أصبح لزاماً على الدولة المحافظة على الموازنة العامة من حيث التوازن في كلا الجانبين باعتباره أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية، إلا أن التجارب العملية تشير وبوضوح إلى صعوبة الوصول الى هذا الهدف مع المحافظة في ذات الوقت على التوازن في الاقتصاد. حيث نجد الكثير من الدول حالياً عانت وتعاني من مشكلة العجز في الموازنة العامة بسبب تزايد النفقات وانخفاض الإيرادات، وأصبحت مشكلة متلازمة مع اقتصاداتها.

إن الدول الاسلامية تعاني ذات المشكلة ولكنها تختلف عن باقي الدول في الطرق والوسائل التي تتفق مع مبادئ وأسس الشريعة الإسلامية لتمويل هذا العجز وتحقيق فوائض مالية. وفي حقيقة الأمر يزخر الاقتصاد الإسلامي ببدائل للتمويل بما يكفل توجيه النشاط الاقتصادي ليوفر حياة كريمة للفرد المسلم، فالدولة في حاجة لتوفير هذه الموارد لتغطية أوجه الإنفاق المختلفة ضمن حدود الشريعة. وتوجد العديد من الوسائل مثل: الإجارة والسلم والاستصناع والمشاركة وغيرها، والتي تسعى إلى تفعيل الاقتصاد الحقيقي للسلع والخدمات والمنافع، بخلاف التمويل التقليدي المعتمد على الربا والمداينات والذي سبب في ظهور الأزمات المالية المختلفة، كان آخرها ما حدث في سنة 2008م. وبعد هذه الأزمة برز الاهتمام بالاقتصاد

الإسلامي حتى من الدول الغربية، باعتبار المؤسسات المالية الإسلامية كانت الأقل تأثراً على المستوى الدولي مقارنة بغيرها.

2- المشكلة البحثية:

على الرغم من اتباع الدول في الاقتصاد التقليدي للعديد من السياسات الاقتصادية المختلفة، وبشكل خاص السياسات المالية، في معالجة مشكلة العجز في الموازنة العامة، إلا أن هذه السياسات ظلت قاصرة وأحياناً عاجزة عن التخلص من العجز أو التقليل من حجمه، وهو ما يستدعي البحث عن سياسات أخرى وأدوات جديدة يمكن من خلالها التخفيف من هذه المشكلة.

وتختلف نظرة الاقتصاد الإسلامي في آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن الأنظمة الاقتصادية الوضعية، باعتماده على أسس ومبادئ تنبثق من الشريعة الإسلامية. فهو يبحث في حل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها المجتمعات الإنسانية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وهناك العديد من الأدوات الاقتصادية الإسلامية كالزكاة والمرابحة والوقف وغيرها، التي وفرت للدولة مصادر التمويل ومكنتها من القيام بدورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفي التخفيف من مظاهر الفقر والتفاوت في توزيع الدخول وغيرها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية خلال الفترات التي طبقت فيها هذه الأدوات.

مما سبق يمكن صياغة المشكلة البحثية في السؤال التالي:

هل توجد بدائل لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي بما يتفق والشريعة الاسلامية ويمكن الاعتماد عليها كبديل عن الضرائب والتي تعتبر مصدراً للتمويل بمختلف أنواعها في الاقتصاد الوضعي؟

3- فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: وجود بدائل جيدة في الاقتصاد الإسلامي يمكن الاعتماد عليها كبديل عن الضرائب في تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، وبما يتفق والضوابط الشرعية بالخصوص.

4- أهداف البحث: يهدف البحث بشكل عام إلى تحديد أهم البدائل التي يمكن الاعتماد عليها في تمويل الموازنة العامة، حسب وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، وعلى مدى قدرة هذه البدائل على توفير التمويل اللازم للنفقات العامة للدولة. و يمكن ذكر أهم الأهداف في الآتي:

1. التعرف على ماهية الموازنة العامة والعجز حسب النظام الاقتصادي الوضعي، وتسليط الضوء على عجز الموازنة لما له من أثار اقتصادية، وطرق معالجته في هذا النظام.
2. التعرف على وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي في الموازنة العامة و كذلك العجز وفق منظور شرعي.
3. إبراز دور الاقتصاد الإسلامي في معالجة عجز الموازنة وطرق تمويلها بآليات يمكن الاعتماد عليها، ولا تتعارض مع الشريعة الإسلامية بما يحقق التنمية المستدامة.

5- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه:

1. يمثل وجود عجز الموازنة مشكلة ذات آثار سلبية على الاقتصاد، وعلى الوضع المالي للدولة، وهو ما يستدعي التعرف على هذه المشكلة وكيفية علاجها.
2. يعرض البدائل المتوفرة في الاقتصاد الإسلامي لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة بما يتلاءم والشريعة الإسلامية، وهو ما يتيح خيارات جديدة ومتعددة لصناع السياسات الاقتصادية.
3. تسهم هذه الدراسة في إثراء الدراسات العلمية التي تناولت هذا الجانب من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي.
4. يرفع هذا البحث من تنمية القدرة البحثية للباحث، وصقل المهارات المعرفية، وزيادة التحصيل العلمي في هذا الجانب.

6- منهجية البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى النتائج، فإن هذه الدراسة تتبع المنهج الاستنباطي في مراجعة الأدب الاقتصادي الوضعي، وكذلك الاقتصاد الإسلامي في علاقتهما بالعجز في الموازنة العامة وطرق علاجه، بالإضافة إلى المنهج التحليلي في التطرق إلى تجربة دولة السودان بالخصوص.

7- الدراسات السابقة:

دراسة بعنوان: **تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي**، قام بها الباحث: كردودي صبرينة، (2013م)، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي من خلال إبراز التقييم الشرعي لأداة القروض العامة، وكذلك الضرائب من حيث المخالفة والتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة التفريق بين الأدوات الدائمة والمؤقتة في تمويل الموازنة.

دراسة بعنوان: **تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية**، قام بها الباحث: منذر قحف، (1416هـ)، وركزت الدراسة على تحليل لميزانية دولة الكويت وكذلك العجز مع البحث عن بدائل إسلامية. وتوصلت الدراسة إلى امكانية تمويل العجز من خلال الخصخصة (بيع القطاع العام إلى الافراد)، كما توجد عدة بدائل متوافقة مع الشريعة منها سندات المقارضة وأسهم الإنتاج.

دراسة بعنوان: **أثر تطبيق فريضة الزكاة على المالية العامة للمجتمعات المعاصرة**، قام بها الباحث: مناصرة عزوز، (2007م)، وتناولت الورقة تحليل الزكاة كمورد مالي إضافي لتعزيز إيرادات الدولة وقدرتها على تغطية بعض أوجه النفقات العامة الإجبارية للدولة، وتوصلت الدراسة إلى قدرة الزكاة على تحقيق التوازن الاجتماعي في ظل الظروف الراهنة للدول الإسلامية.

دراسة بعنوان: **دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**. قام بها الباحثان: هزرشي طارق، و لباز الامين، (2011م)، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروقات بين

العجز في الاقتصاد الوضعي والإسلامي، وفي طرق التمويل والتي تتمثل في أن الاقتصاد الإسلامي يوفر مصادر للتمويل أكثر من الوضعي، بالإضافة إلى أنها غير محدودة.

مما سبق يتضح أن الدراسات السابقة ركزت على الجانب الاستقرائي في عرض العجز المالي للدولة في الميزانية من خلال استعراض أهم الأدوات التي يمكن استخدامها لسد هذا العجز. وبالتالي افتقرت إلى الأرقام والبيانات في إثبات أو نفي أن الأدوات التمويلية المتوافقة مع الشريعة يمكن تطبيقها على أرض الواقع، وأنها ليست مجرد اقتراحات نظرية. ومن هنا استعرضت تجربة السودان لما تتمتع به هذه التجربة من مزايا في التطبيق، وتوفر البيانات اللازمة لإثبات مدى أهمية هذه التمويلات المتوافقة مع الشريعة لسد العجز الجاري في ميزانية الدولة.

8- الإطار النظـــري:

8- 1 ماهية الموازنة العامة والعجز:

أولاً: مدخل إلى عجز الموازنة في الاقتصاد الوضعي:

برزت حتمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مند حدوث أزمة الكساد الكبير سنة 1929م؛ فكان الاقتصاديون التقليديون (الكلاسيك) يرون أن للدولة وظيفة واحدة وهي توفير الأمن وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي ولكنهم لم يجدوا حلولاً جدرية لهذه الأزمة.

وكان تدخل الدولة عن طريق تحكمها فيما يعرف بالإنفاق العام من جهة، وفي الضرائب التي تمثل المتحصلات من جهة أخرى، دوراً مهماً وجوهرياً في إحداث التوازن في الاقتصاد عندما تحدث الانحرافات في بعض المتغيرات الاقتصادية. ولكن ما تم ملاحظته هو حدوث عجوزات متكررة للدول النامية والمتقدمة فيها مما يسبب في تراكم الدين العام، وهو ما يعتبر إنقاصاً من حقوق الأجيال القادمة.

1- ماهية الموازنة العامة:

يمكن فهم الموازنة العامة للدولة بأنها "عبارة عن برنامج عمل متفق عليه يتضمن تقدير الإنفاق العام للدولة ومواردها لفترة لاحقة، وتلتزم به الدولة وتكون مسؤولة عن تنفيذه، وتتكون الموازنة العامة من جانبين: يشمل الأول النفقات العامة(الاستخدامات)، ويشمل الجانب الآخر كافة الإيرادات التي تؤول إلى خزينة الدولة بمختلف مصادرها" (دراوسي مسعود، 2005).

2- مفهوم عجز الموازنة:

منذ أن أصبح للدولة دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي لإحداث التوازن (معالجة انخفاض الطلب الكلي الفعال) كان لزاماً على الدولة تحقيق بعض الأهداف المنوطة بها كإحداث التوازن، والتوظف الكامل (التشغيل الكامل)، واستقرار الأسعار، بالإضافة إلى تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي.

إن تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي يتطلب من الدولة سياسات مالية معينة، والتي تعتبر من أهم الدعائم الاساسية التي قامت عليها الإدارة الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على السواء. وأصبح الإنفاق العام المضخة الأساسية للنمو الاقتصادي وما رافق هذا النمو من عجز في الموازنة العامة، ولا

يعتبر العجز هنا مشكلة طالما أن معدلات النمو في الناتج والدخل والتشغيل كانت تفوق معدلات نمو هذا العجز (الحاج،2007، ص5).

إن عجز الموازنة عبارة عن تجاوز جانب النفقات العامة الجانب الآخر وهو الإيرادات العامة، وهذا مفهوم واسع غير محدد؛ ولذا يمكن فهمه بأنه عبارة عن زيادة النفقات عن الإيرادات للدولة في موازنتها، بحيث لا تستطيع الإيرادات مجاراة الزيادة المطردة في النفقات العامة بسبب تطور حاجيات و مهام و وظائف الدولة (طارق واخرون ، 2011).

ثانياً: مدخل إلى عجز الموازنة في الاقتصاد الإسلامي:

إن دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي هو رقابي أكثر منه تدخلاً مباشراً في النشاط الاقتصادي. و كانت التنمية الاقتصادية في هذا النظام تبدأ من الفرد أو القطاع الخاص، فيظهر دور الدولة واضحاً في توفير البيئة المناسبة لتحقيق تلك التنمية من خلال تنظيم الحياة الاقتصادية وتوجيه المشروعات الخاصة إلى ما يكفل تحقيق المصلحة العامة، واتخاذ الإجراءات التي تتحقق بها مصالح المجتمع، ولا تتدخل الدولة إلا لإكمال ما يعجز القطاع الخاص عن إنجازه، باعتبار ذلك من فروض الكفاية التي تأثم الأمة إذا لم تتحقق (دوابه،2010، ص73).

ويمكن فهم السلع والخدمات العامة في الاقتصاد الإسلامي بأنها هي التي يستعملها كافة الأفراد في ذات الوقت، وتلتزم الدولة بتوفيرها للمجتمع مثل: الأمن، والدفاع، والطرق. إن هذه السلع لا يمكن وضع ثمن سوقي لها، إما لأن منفعتها عامة كالطرق، أو لأنها تتطلب رؤوس أموال ضخمة لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها (المؤمني،2014 ،ص279). إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يسمى في علم الاقتصاد السياسة المالية، والتي يمكن تعريفها بأنها استخدام الدولة الإسلامية لإيراداتها ونفقاتها لتحقيق أهدافها في ضوء القواعد والأصول الإسلامية الحاكمة في هذا المجال(عراب واخرون،2010،ص2).

1- مفهوم عجز الموازنة في الاقتصاد الاسلامي:(صبرينة، 2013، ص296):

إن العجز في الموازنة بصفة عامة ناتج عن مجموعة من الأسباب، منها: انخفاض في جانب المتحصلات (الإيرادات العامة) والذي يستخدم في تمويل الجانب الآخر، أو زيادة النفقات العامة مثل حدوث ظروف طارئة (كوارث طبيعية)، أو نتيجة لمسايرة النمو الاقتصادي (قانون فاجنر)، أو نتيجة للإنفاق الترفي (الاحتفالات)، أو حدوث أزمات اقتصادية (الكساد والبطالة).

ويعتبر موضوع العجز المالي للدولة وكيفية تمويله من الأمور التي أجازتها الشريعة الإسلامية بفعل رسول الله ﷺ، حيث اقترض أدرعاً من صفوان بن أمية عند الخروج إلى غزوة حنين، حتى أنه توفيﷺ ودرعه مرهونة في مال اقتراض(قحف، 1991م، ص288). والقرض هنا ليس قرضا شخصياً وغنماً، إنما هو قرض عام. و بالتالي فإن العجز المالي للدولة أمر واقع فعلاً وجائز شرعاً، وأن معالجته تتم بعدة أساليب تتفق مع الشريعة الإسلامية.

8- 2 طرق تمويل العجز في الموازنة العامة:

أولاً: طرق تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي:

تتم تغطية أو تمويل العجز في الموازنة العامة بعدة أساليب منها:

1-الضرائب: وهي تعني أن الجهاز الإداري للدولة يقوم بتمويل العجز عن طريق زيادة المتحصلات الضريبية لمجاراة النمو المتزايد في الإنفاق العام، ولكن قد يواجه هذا الأسلوب أو هذه السياسة بعض العوائق لسببين:

الأول: إن حصيلة الضرائب لا يتم تحصيلها فوراً، كما أنها تتأثر بالوضع الاقتصادي الذي يمر به النشاط الاقتصادي من تضخم أو ركود أو بطالة، بالإضافة إلى الآثار الانكماشية لزيادة الضرائب .

الثاني: قد لا يستجيب عامة الناس (الجمهور) للزيادة في الضرائب، لأنها تحد من الخيارات أمام المستهلكين بتقليل الإستهلاك وما يصحبه من انخفاض في مستوى المعيشة، والذي قد يولد اضطرابات سياسية.

2-القروض العامة: تلجأ الدول غالباً في تمويل العجز إلى ما يسمى بالقروض العامة، ويمكن فهم القرض العام بأنه "عبارة عن المال الذي تحصل عليه الدولة عن طريق الالتجاء إلى الجمهور، أو المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية نظير تعهدها بدفع فائدة سنوية محددة عن المبالغ المدفوعة، وبرد قيمة هذه المبالغ دفعةً واحدةً أو على أقساط وفق شروط القرض (مراد، 1964م، ص234).

3-الإصدار النقدي: تتمكن الدولة من تغطية العجز عن طريق الإصدار النقدي، وهو عبارة عن سك النقود الورقية من طرف السلطة النقدية، وغالباً ما تكون من المصرف المركزي وفقاً لما يخوله القانون (طارق واخرون،2011).

لكن لهذا النوع من التمويل مخاطر تكمن في أن سك النقود يحتاج إلى ضوابط معينة لابد من توافرها حتى لا يكون تأثيره سلبياً على الاقتصاد؛ فإصدار النقود دون توفر إنتاج يستوعب هذه الزيادة قد يسبب في إحداث موجات تضخمية يعاني منها الاقتصاد.

4-ترشيد الإنفاق العام: وهي سياسة ناجحة من الناحية العملية خصوصاً عندما لا يتأثر مستوى المعيشة للأفراد، فهي تقتصر على نفقات الدولة ومشترياتها، مع العلم بأن هذه السياسة تعتبر سياسة مالية انكماشية، وبالتالي يجب مراعاة الأثر الانكماشي على الاقتصاد(طارق واخرون،2011).

ثانياً: طرق تمويل عجز الموازنة في الاقتصاد الإسلامي:

مما سبق يلاحظ وجود عدة وسائل لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة حسب رؤية مفكري الاقتصاد الوضعي، ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد الإسلامي لا يفتقر إلى مثل هذه السياسات، فهو يعالج هذه المشاكل حسب رؤية شرعية، بمعنى عدم الخروج عن النصوص والأحكام الشرعية وبما يتلاءم مع الدول الإسلامية.

ويمكن تقسيم هذه الطرق إلى ثلاث أجزاء رئيسة كبدائل لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة حسب رؤية الباحث وهي:

1- دور الوقف والزكاة:

أولاً: الوقف: إن الوقف من المؤسسات المالية التي أسهمت إسهاما كبيراً في بناء الحضارات الإسلامية، فقد كان هو المصدر الرئيس لتمويل العديد من المرافق الحيوية كالمرافق الدينية والتعليمية والثقافية وغيرها. وفي العقود الأخيرة زاد الاهتمام بدور مؤسسة الوقف كإحدى المؤسسات التطوعية الإسلامية التي يمكن أن تعزز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية المعاصرة(مهدي، 1423هـ،ص11). ويلاحظ أن الوقف يمكن أن يؤثر في الموازنة العامة عن طريق التخفيف من العبء المالي الملقى على عاتق الحكومات، وذلك من خلال تأسيس بعض المشاريع التي تسهم في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها(هاجرة وآخرون ،2013م):

أ- قطاع البنية التحتية الأساسية والخدمات: وذلك من خلال تخصيصه لطرق المواصلات البرية، والخدمات البريدية، ولشؤون التعليم بإنشاء دور التعليم والمتعلمين وإقاماتهم، وللخدمات العلاجية بإنشاء وقوف عديدة على المستشفيات والمصحات العامة.

ب-القطاع التجاري: ساهم الوقف في تشجيع القطاع التجاري من خلال وقف الأسواق التجارية وغيرها ذات الأسعار المخفضة، بمعنى انخفاض تكاليف الإيجارات والتي تسهم في عدم وجود مبرر لرفع الأسعار من قبل المستأجر.

ج- القطاع الزراعي: من خلال ما يملكه الوقف من أراضي وإعطاء الأولوية في الإنفاق لإصلاحها و إنمائها وضمان استغلالها، وهو ما يحفز الأفراد الذين لا يملكون أراضي على الإنتاج.

د- القطاع المالي: يمكن أن تتحول المؤسسة الوقفية إلى جزء من القطاع المالي لما تقدم أحكام الوقف من إمكانات متميزة مثل إنشاء فكرة الصناديق الوقفية.

ثانياً: الزكـــاة:

إن لتوزيع حصيلة الزكاة على الفئات المخصوصة (المصارف) المستحقة لها يؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال توفير حد الكفاف للفئات العاملة الفقيرة، وتوفير وسائل الإنتاج للعاطلين عن العمل، ودعم المشاريع المتعثرة بسبب الكوارث الطبيعية وإعانتها على النهوض والاستمرارية (مناصرة واخرون، 2007م، ص143).

ويجب ملاحظة أن الميل الحدي للاستهلاك للفقراء أكبر منه للأغنياء، ولهذا عند توزيع حصيلة الزكاة على مستحقيها (الفقراء) فإن الطلب الاستهلاكي الكلي يزداد حسب كبر حجم هذه الفئة- و باعتبارها أحد أهم مكونات الطلب الكلي- فتكون المحصلة زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد، وهذا يحفز المنتجين على زيادة إنتاجهم وما يتبعه من زيادة الطلب على عناصر الإنتاج وتحقيق معدلات نمو.

يمكن أن تكون الزكاة من ضمن مصادر التمويل للموازنة العامة للدولة، بمعنى أن الزكاة لا تتمتع بموازنة مستقلة عن الموازنة العامة، والتأكيد على عدم اختلاط أموال الزكاة بإيرادات الدولة لتنفق على بنود خاصة، وهو ما طبقته المملكة العربية السعودية. وهنالك رأي آخر وهو أن الزكاة تكون في موازنة مستقلة

عن الموازنة العامة للدولة، وفيها لا تختلط أموال الزكاة بإيرادات الدولة من المصادر الأخرى، وهذا ما تبنته دولة السودان (عزوز، 2011م،ص14).

إن الرأي الأول وهو أن تكون الزكاة ضمن الموازنة العامة للدولة هو الأكثر ملائمة حسب وجهة نظر الباحث من حيث:

1. سهولة حساب الموازنة العامة وتوازنها خصوصاً من جانب المتحصلات، وأيضاً حساب النسبة التي يمكن أن تمول بها الزكاة الجانب الآخر مع مراعاة خصوصيتها.
2. إن حساب الزكاة بميزانية مستقلة قد يؤدي إلى الازدواجية في حساب كل من الضرائب والزكاة على نفس الوعاء الضريبي، مما يعني أن الفرد قد يدفع ضريبة على أرباحه، ويدفع زكاة على نفس المقدار من الاموال، خصوصاً في حالة عدم التنسيق بين مصلحة الضرائب و صندوق الزكاة في الدولة. ولكن بالمقابل يجب ملاحظة أن تصرف الزكاة عند ضمها للموازنة العامة للدولة على البنود الخاصة لها و التي أمر الله بها (مصارف الزكاة).

وفي الاقتصاد المعاصر وبعد التطور المتسارع للحياة البشرية يمكن استنباط بعض مفاهيم مصارف الزكاة التي من الممكن أن تقوم الدولة بتمويلها، وهي الفقراء والمساكين وهم من لا يقدرون على الكسب بسبب عجز جسدي كالمريض والشيخ الطاعن في السن والأيتام والنساء المطلقات والأرامل (مساعدات ومعاشات أساسية)، وكذلك القادر على العمل ولم يجد فرصة عمل مناسبة (إعانات بطالة)، و من هلك ماله بحرق أو غرق أو سرقة (تأمين)، كما أن بند في سبيل الله الذي ينفق على شراء السلاح، وقيل أنه يجوز الإنفاق منه على المصالح العامة (محمد، بدون، ص32).

2-التمويل بطريقة البيع أو المساهمة (قحف، 1416هـ، ص26):

أ- التمويل بصيغ البيع: " وهو بتأجيل البيع، فهو يتضمن تقديم السلع إلى الحكومة مع تأجيل دفع الثمن، وهو نوعان رئيسان: بيع مؤجل وهو ما يشترط فيه تأجيل الثمن، وعكسه منجز الثمن وهو البيع الذي ينقد فيه الثمن" (ابوفارس، 2009م، ص16).

الإجارة: ويعني بيع المنفعة، وهو تمويل من خارج الميزانية لتتحصل الحكومة على السلع الرأسمالية والمعمرة دون دفع ثمنها، بل دفع أجرة دورية فقط.

وقد يتخذ البيع بالتمويل عدة صور منها:

- بيع المرابحة للآمر بالشراء بثمن مؤجل أو مقسط.
- بيع الاستصناع، ويكون من بائع السلعة إلى الحكومة إذا حدد فيه تاريخ الدفع بعد التسليم.
- بيع السلم، كأن تلتزم الدولة بتسليم سلعة (كالبترول مثلاً) في وقت محدد في المستقبل.

ب-التمويل على أساس المساهمة في توزيع الربح والخسارة: وهي تشمل التمويل بالشركة والمضاربة، فكلاهما يتفق مع توزيع الأرباح حسب الاتفاق، أما الخسارة فلا تكون في المضاربة مثل الذي في الشركة. وهنالك فارق آخر بينهما وهو أن الشركة يشارك أرباب المال في إدارتها، بينما تكون الإدارة وملكية رأس المال منفصلين تماماً في المضاربة، مما يمنح مجالاً أكبر لحرية التصرف للدولة.

ج–التمويل على أساس المشاركة في الإنتاج: ويعني تملك الممولين لمشروع قابل للتشغيل مثل: جسر ، نفق، سكة حديدية، وتقوم السلطة العامة على إدارته على أساس المشاركة في العائد الإجمالي له، وهو ما ينطبق على المزارعة والمساقاة.

د–القرض: المقصود به القرض الشرعي الذي لا يقوم على الربا، وإنما على الإحسان، ويكون إما من الأفراد أو المصارف أو غيرها. فيكون من الأفراد بتحرك الدوافع الوطنية لديهم، أو من المصارف التجارية عن طريق الإلزام باستخدام الودائع بالحساب الجاري للإقراض قصير الأجل للدولة لصالح المجتمع بأكمله. أو عن طريق إصدار السلطة السيادية للدولة للنقود الورقية التي تحتكرها، وكان للحكومة أن تأخذ من البنوك التجارية قروضاً إلزامية بدون فوائد مقابل منحها بعض الصلاحيات فيما يخص التحكم في الاحتياطي النقدي الجزئي لديها.

هـ–أسهم الإنتاج: وهي أسهم الملكية لمشروع تتم فيه مقاسمة الانتاج بدلاً من العائد الصافي، وهي قد تصلح لتمويل جسر مثلاً يكون فيه عبور السيارات برسم محدد. ويجب ملاحظة أن هذا النوع من التمويل لا يصلح للمشروعات التي لا تدر عائداً.

3 – التمويل عن طريق الصكوك الإسلامية (الدماغ، 2011م،ص55):

يمكن فهم الصكوك الإسلامية بأنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان، أو منافع، أو خدمات، أوفي أصول مشروع معين، أو نشاط استثماري، بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله (سابك، 1435هـ ،ص442).

ويمكن تقسيم الصكوك الإسلامية لأغراض التنمية الاقتصادية إلى:

أ–الصكوك الإسلامية المتمثلة في موجودات الأعيان غالباً: ويقصد بها ما يمثل الصكوك نتيجة الاكتتاب وهو من الأشياء القابلة للحصر، وأن هذه الموجودات يكون أغلبها من الأعيان. وتتضمن الصكوك التالية:

- صكوك المضاربة (المقارضة): وهي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لغرض تمويل إنشاء مشروع، أو تطوير مشروع قائم، أو تمويل نشاط. ويصبح المشروع ملكاً لحملة الصكوك في حدود حصصهم. ولها عدة صور منها: صكوك المضاربة المطلقة أو المقيدة، وصكوك المضاربة المنتهية بالتمليك، وغيرها.(دوابه، 2009م، ص40).
- صكوك المشاركة: وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب في إنشاء مشروع استثماري معين، ويصبح المشروع ملكاً لحملة الصكوك بمقدار حصصهم.

ب–الصكوك الإسلامية المتمثلة في المنافع: وهي عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات مشروع استثماري يدر دخلاً، وتشمل:

- صكوك الأعيان المؤجرة: وهي تقوم على وجود عقار مملوك لشخص واحد يحمل صكاً يمثل ملكية العقار، وهو مؤجر لطرف آخر (المستأجر)، والأخير بدوره يدفع أجرة العقار للمؤجر بصفة دورية.
- صكوك المنافع: وهي تمكن من استئجار منافع الأشياء كالسفن .. وغيرها.

- صكوك الخدمات: وهي تمكن المنشأة ذات النشاط الخدمي من إصدار صكوك منافع لخدمات الأشخاص.

ج – الصكوك الإسلامية المتمثلة في موجودات الأشياء: وتتكون هذه الصكوك من:

- صكوك المرابحة: وهنا يمكن للمنشأة شراء معدات أو تجهيزات أو خامات، وذلك من خلال إصدار صكوك المرابحة بناءً على طلب المنشأة التي تحتاج للتمويل، واستعدادها لشراء ما تطلبه بثمن التكلفة و الربح الذي تقدمه مع توضيح مدة الوفاء.
- صكوك السلم: وهي استخدام صكوك السلم في تنمية الإنتاج الوطني إذا تم الشراء و التسليم والتخزين ثم البيع بسعر السوق.

د–صكوك الاستصناع: ويعني استخدام صكوك الاستصناع في مجال استصناع المباني أو السفن مثلاً، على أساس أن يشتري المكتتبون فيه، وتتعهد المنشأة بشراء المصنوع بالربح الذي تعرضه وبالشروط التي تناسبها.

9- الإطـــــار العــملي: دراسة لتجربة دولة السودان:

تجدر الإشارة هنا إلى أنه تم اختيار تجربة دولة السودان وكذلك هذه الفترة لتوفر هذا النوع من البيانات من حيث الزكاة والصكوك والدين العام، وذلك من خلال مدى مساهمة كل نوع من التمويل في عجز الموازنة بشكل إيجابي، وهو ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (1) نسبة التمويلات الإسلامية إلى إجمالي عجز الموازنة في السودان

خلال الفترة (2000 – 2016)

السنة	نسبة الصكوك إلى العجز الكلي%	نسبة الزكاة إلى العجز الكلي %	نسبة إجمالي التمويل إلى العجز الكلي %	المتوسط على فترات	المتوسط العام
2000	5.5	62.8	68.3	56.45	51.73
2001	11.2	49.1	60.3		
2002	17.8	29.9	47.6		
2003	15.6	49.3	65		
2004	7.3	27.6	34.9		
2005	47.6	15	62.6		
2006	26.9	9.1	36.1	47.23	
2007	23.1	13.1	36.3		
2008	36.5	28.7	65.2		
2009	52.4	8.7	61.1		
2010	48.5	6.3	54.9		
2011	23.4	6.3	29.8		
2012	31.6	10	41.5	51.46	
2013	19.1	16.9	36.1		
2014	40.4	32.2	72.6		
2015	38.1	27.1	65.2		
2016	20.8	21.1	41.9		

من الجدول يتضح أنه يوجد تذبذب في نسبة الصكوك المصدرة (صكوك حكومية) إلى عجز الموازنة، حيث تراوحت بين (6 – 52)% خلال كامل الفترة، بينما تراوحت نسبة الزكاة بين (6 – 62)% خلال ذات الفترة. والجدير بالذكر أن المتوسط العام لنسبة الصكوك منفردة إلى العجز بلغ 27% تقريباً، بينما كان المتوسط العام لنسبة الزكاة 24% تقريباً لذات الفترة. ولكن في المقابل وبالتركيز على إجمالي التمويلات (الصكوك + الزكاة) يتبين أن النسبة تتراوح بين (29 – 72)% من إجمالي عجز الموازنة وهي نسبة جيدة.

وبتقسيم المدة الزمنية إلى فترات يمكن ملاحظة أنه في الفترة الأولى كان متوسط النسبة لإجمالي التمويل للفترات (56% – 47% – 51%) على التوالي، وبلغت نسبة هذا التمويل إلى العجز 52% تقريباً خلال كامل الفترة.

10- خاتمة البحث:

توصل البحث إلى مجموعة من **النتائج** يمكن إيجازها فيما يلي:

1. إن الموازنة العامة للدولة توضح المركز المالي لها، وبالتالي فإن تراكم عجز الموازنة يعتبر زيادة مديونية الدولة (كبر حجم الدين العام)، ولهذا يعتبر معالجة العجز والحفاظ على التوازن المالي لها من أولويات أهداف السياسة الاقتصادية.
2. يتفق الاقتصاد الإسلامي مع الاقتصاد الوضعي في وجود عجز الموازنة العامة للدولة، ويختلف عنه في طريقة تمويله وآليات هذا التمويل بما يتفق والشريعة الإسلامية.
3. إن للوقف وللزكاة دور في تمويل الموازنة العامة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك من خلال الإنفاق على بعض المساعدات الاجتماعية كبديل لإنفاق الحكومة.
4. يمكن استخدام وتوجيه الإيرادات الزكوية والمدرجة في الموازنة العامة (ليست في موازنة مستقلة) في تمويل مرتبات شرائح معينة (مخصوصة) مثل العجزة، والمطلقات، والأرامل، والتي صُنفت من فئة الفقراء والمساكين.
5. إن من الأساليب التي تعتمد عليها الدولة في الاقتصاد الإسلامي الصكوك الاسلامية بمختلف أنواعها، وهي أساليب تمويل محلية (مثل: الزكاة والوقف والصكوك .. وغيرها) يمكن الاعتماد عليها، غير أنها تحتاج لسوق أوراق مالية بحيث تؤدي الغرض منها على الوجه الصحيح .
6. يمكن قبول فرضية البحث من أنه يوجد بدائل جيدة لتمويل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي كبديل للضرائب في الاقتصاد الوضعي، وبما يتفق مع أسس ومبادئ الشريعة الاسلامية؛ حيث يمكن ملاحظة أن الصكوك والزكاة تستطيع توفير حوالي 51% من نسبة عجز الموازنة العامة، وبالتالي الاعتماد على المدخرات المحلية وتجنب الاقتراض من الخارج لما لهذا الأخير من تداعيات سلبية.

قائمة المراجع:

أبو فارس، حمزة(2009م). حكم البيع إلى أجل مع زيادة الثمن وبعض مشكلاته في اوروبا، المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، إسطنبول.

الدماغ، زياد(2011م). الصكوك الإسلامية ودورها في دعم الموازنة العامة من منظور التمويل الإسلامي، مجلة الإسلام في آسيا، المجلد8، العدد1، ماليزيا.

الحاج، حسن (2007م).عجز الموازنة: المشكلات والحلول، منشورات جسر التنمية، العدد الثالث و الستون، الكويت.

المومني، محمد(2014م). عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي وطرق علاجه، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس عشر، الأردن.

دوابه، أشرف محمد(2010م). الاقتصاد الإسلامي – مدخل ومنهج، مصر القاهرة : دار السلام.

دوابه، أشرف محمد(2009م). الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مصر القاهرة: دار السلام.

صبرينة، كردودي(2013م). تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث عشر، الجزائر.

طارق، هزرشي؛ الامين، لباز (2011م). دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الجزائر.

عراب، فاطمة؛ فتحية، علالي(2010م). خصوصية السياسة المالية في معالجة عجز الميزانية في الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول للاقتصاد الإسلامي، الجزائر.

عزوز، مناصرة(2011م). أثر تطبيق فريضة الزكاة على المالية العامة للمجتمعات الإسلامية المعاصرة، الملتقى الدولي الأول للاقتصاد الإسلامي، الجزائر.

قحف، منذر(1416هـ). تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية. المعهد الإسلامي للبحوث والتطوير، الكويت.

قحف، منذر(1991). إيرادات الميزانية العامة للدولة الإسلامية، ندوة السياسة الاقتصادية في الإسلام، 14-1991/05/20م، الجزائر.

سابك، كرسي(1435هـ). النظام المالي في الإسلام؛ المبادئ والممارسات. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

مسعود، دراوسي(2005م). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر.

مراد، محمد حلمي (1964م). مالية الدولة، مطبعة نهضة مصر، القاهرة.

مهدي، محمود أحمد(1423هـ).نظام الوقف في التطبيق المعاصر، البنك الإسلامي للتنمية، جدة.

مناصرة، عزوز؛ العمارة، جمال(2007م). أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة في مجتمع معاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر.

محمد، عزالدين مالك (بدون). اقتصاديات الزكاة و تطبيقاتها المعاصرة، المعهد العالي لعلوم الزكاة، السودان.

هاجرة، غانم؛ أسماء، حدباوي(2013م). دور الوقف في تحريك عجلة التنمية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية المستدامة، الجزائر.

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 1 يونيو 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

محددات المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2015/01 – 2022/12)

عبدالله محمد اشكاب
عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة مصراتة
a.eshkab@eps.misuratau.edu.ly

مفتاح عبدالسلام عليلش
عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة مصراتة
m.elailish@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024.04.15 **تاريخ القبول: 2024.06.09** **تاريخ النشر: 2024.06.15**

الملخص

هدف البحث إلى تحديد العوامل المؤثرة في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي، وذلك باستخدام بيانات شهرية شملت الفترة من شهر يناير لعام 2015 إلى شهر ديسمبر 2022، وتم الاعتماد على منهج القياس الاقتصادي في تحقيق هذا الهدف من خلال تطبيق نهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag (ARDL)، وخلص البحث إلى أن العوامل المؤثرة في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي تمثلت في: أسعار الصرف في السوق السوداء، المستوى العام للأسعار العالمية، وعرض النقود بالمفهوم الضيق.

الكلمات المفتاحية: *الاقتصاد الليبي، عرض النقود بالمفهوم الضيق، المستوى العام للأسعار العالمية، السوق السوداء.*

Determinants of the general level of prices in the Libyan economy during the period (01/2015 – 12/2022)

Dr. Abdallah Mohamed Eshkab **Dr. Muftah Abdusalam Elailish**
m.elailish@eps.misuratau.edu.ly *a.eshkab@eps.misuratau.edu.ly*
Faculty of Economics and Political Science– Misurata University

Abstract

The study aimed to identify the factors that affecting the general level of prices in Libyan economy, using monthly data which covering the period from January 2015 to December 2022. The econometrics approach was relied upon to achieve this aim by applying the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) approach. The study concluded that the factors affecting the general level of prices in Libyan economy were: the black-market exchange rates, the general level of world prices, and the narrow money supply.

Keywords: *Libyan Economy, the Narrow Money Supply, the General Level of World Prices, the Black Market .*

1-الإطار العام للبحث:

1.1 مقدمة:

يُعد التضخم أحد الموضوعات الاقتصادية الرئيسة التي تثير اهتمام الباحثين والمسؤولين، بل وجميع فئات المجتمع؛ بحثًا عن أسباب هذه الظاهرة وتشخيصها، وكيفية علاجها والحد من مسبباتها، فالتضخم من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها المجتمعات سواء البلدان المتقدمة أو النامية، وذلك لما له من آثار سلبية على العديد من المتغيرات الاقتصادية والتي من أهمها؛ قيمة النقود والدخل الحقيقي للأفراد، وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى العديد من النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة التضخم، فبعضها يؤيد مبدأ أن "التضخم ظاهرة نقدية بحتة" (فريدمان وشوارتز ،1963) بمعنى أن الزيادة في عرض النقود تسبب التضخم، كما يعتقد فريدمان أن عرض النقود متغير يؤثر على عرض النقود طرديا، وأن التضخم ما هو إلا زيادة ناتجة في عرض النقود بالنسبة للناتج الكلي (فريدمان، 1936)، وبالمقابل ظهرت نظريات أخرى ترى أن التضخم ينتج عادة عن أسباب أخرى غير زيادة المعروض النقدي.

لقد حاولت العديد من النظريات الاقتصادية تفسير ظاهرة التضخم من حيث أسبابها وطرق علاجها، ومن خلالها تم بناء العديد من النماذج الاقتصادية، وقد تباينت من حيث إدخال بعض المتغيرات الاقتصادية دون غيرها، كما تباينت نتائج فاعلية كل متغير على مشكلة التضخم، وذلك وفقا لاختلاف البيئة الاقتصادية وطبيعة السياسات الاقتصادية من بلد لأخر، إلا أنه بشكل عام تناولت الأدبيات الاقتصادية العديد من محددات التضخم والتي من أهمها عرض النقود وسعر الصرف والإنفاق العام والأسعار الخارجية، وغيرها من العوامل الأخرى.

ويُعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات التي تعاني من مشكلة التضخم؛ وخاصة خلال العقد الأخير، وقد تفاقمت هذه المشكلة بالتوازي مع عدم استقرار السياسة النقدية والافراط في زيادة العرض النقدي في الاقتصاد، والارتفاع الملحوظ في سعر الصرف في ظل الانفتاح على العالم الخارجي، والتوسع المفرط في الإنفاق العام، ويحدث كل ذلك في ظل ضعف؛ بل غياب الإنتاجية الحقيقية للاقتصاد، وبالتالي يأتي هذا البحث لمحاولة تحديد وقياس محددات المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2015-2022).

2.1 المشكلة البحثية:

تكمن المشكلة البحثية في كون أن ظاهرة التضخم تمثل عائقاً مستمرا في مواجهة تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وعائقا أمام التنمية الاقتصادية للبلد بشكل عام، وعند النظر إلى التضخم الذي شهده الاقتصاد الليبي وخاصة خلال العقد الأخير؛ يتبين لنا أنه شهد ارتفاعا ملحوظا يتطلب الوقوف على أهم محدداته، وقياس أثر هذه المحددات على المستوى العام للأسعار، حيث يُعد الفهم والتحليل العميق لمحددات التضخم أمرا ضروريًا للتصدي لهذه المشكلة ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن هنا تتجلى الاشكالية الرئيسية لهذا البحث في الإجابة على التساؤل الآتي:

ما هي أهم محددات المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2015-2022؟

3.1 فرضية البحث:

من خلال ما تقدم يمكن صياغة الفرضية الرئيسية للبحث، والمتمثلة فيما يلي:

تعتبر المتغيرات عرض النقود، سعر الصرف، والمستوى العام للأسعار العالمية من المحددات الرئيسة التي أسهمت في ارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث.

ومن خلال الفرضية الرئيسية يمكن اشتقاق الفرضيات الفرعية التالية:

- يؤثر عرض النقود إيجابياً في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي.
- يؤثر سعر الصرف في السوق السوداء إيجابياً في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي.
- يؤثر المستوى العام للأسعار العالمية إيجابياً في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي.

4.1 أهمية البحث:

تتمثل الأهمية العلمية للبحث وإسهامه المعرفي في كونه يتناول تطور المستوى العام للأسعار ومحدداته باستخدام بيانات شهرية خلال السنوات الأخيرة (2015—2022)، كما يتناول البحث متغير سعر الصرف في السوق السوداء كأحد محددات المستوى العام للأسعار، بينما تنبع أهمية البحث لمتخذي القرار مما شهده الاقتصاد الليبي من ارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم وآثاره الظاهرة على العديد من المتغيرات الاقتصادية والتي من أهمها قيمة النقود والدخل الحقيقي للأفراد؛ الأمر الذي يتطلب الوقوف على أهم محدداته مما يساعد صانع القرار في تشخيص أسباب مشكلة التضخم ومحاولة معالجتها.

5.1 أهداف البحث

يكمن هدف البحث في تحديد العوامل المؤثرة في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (من يناير 2015 – إلى شهر ديسمبر 2022).

6.1 منهجية البحث:

سيتم الاعتماد على استخدام المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل متغيرات البحث، كما سيتم استخدام التحليل القياسي لقياس أثر المتغيرات أو المحددات الرئيسية التي تؤثر في المستوى العام للأسعار.

7.1 متغيرات البحث:

من خلال ما تناولته النظريات الاقتصادية، وما تناولته الدراسات السابقة حول المحددات الاقتصادية للتضخم؛ يمكن بناء نموذج التحليل القياسي وفقا للمتغيرات الموضحة بالجدول التالي:

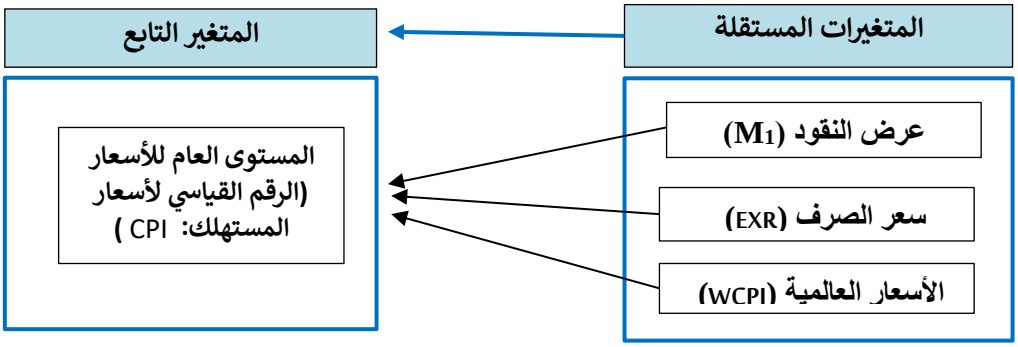

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه تم اعتماد ثلاث متغيرات كمحددات للتضخم والمتمثلة في كل من: عرض النقود، سعر الصرف، والأسعار العالمية لتوفر بيانات شهرية عن هذه المتغيرات، بينما تم استبعاد المتغيرات أو المحددات الأخرى "التي قد يكون لها أثر على التضخم"، وذلك لكونها بيانات سنوية ولا تتوفر عنها بيانات شهرية.

2-عرض ملخص للدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات السابقة العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار، والتي يمكن عرضها وفقا لنتائجها فيما يلي:

1.2 أثر سعر الصرف والمستوى العام للأسعار:

توصلت دراسة كل من (Jackson: 2023، قديح والنمروطي: 2015، الحوتة:2012، سالم: 2019) إلى وجود علاقة طردية توازنية في الأجل الطويل بين سعر الصرف ومعدل التضخم، وبالمقابل توصلت دراسة (الطويل وآخرون:2022) إلى وجود علاقة طردية في المدى القصير، ولا وجود لعلاقة توازنية في المدى الطويل، بينما توصلت دراسة كل من (صليحة وحسني:2021، 2020, Inim:) إلى وجود علاقة طردية في الأجلين القصير والطويل بين سعر الصرف والمستوى العام للأسعار.

2.2 عرض النقود والمستوى العام للأسعار:

توصلت دراسة كل من (قديح والنمروطي: 2015، الفضيل والتركي: 2023، Jackson:2023، Adil:2021، Chaudhary & Xiumin :2018) إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عرض النقود والتضخم، بينما أظهرت دراسة كل من (الطويل وآخرون: 2021، Shafie :2021) إلى وجود علاقة طردية في الأجل القصير، في حين توصلت دراسة كل من (Badokhon & Rana: 2021، Al-Mutairi,.. 2020: ، الفضيل والتركي: 2023) إلى وجود علاقة توازنية طردية في الأجلين القصير والطويل، بينما خلصت دراسة (سالم: 2019) إلى عدم وجود علاقة بين عرض النقود ومعدل التضخم في الأجلين الطويل والقصير.

3.2 أثر المستوى العام للأسعار العالمية على المستوى العام للأسعار المحلية:

أظهرت دراسة كل من: (الحوتة: 2021، قديح والنمروطي:2015، الفضيل والتركي: 2023، Al-Mutairi:2020) إلى وجود علاقة توازنية ذات أثر موجب في المدى الطويل بين المستوى العام للأسعار العالمية والمستوى العام للأسعار المحلية، بينما توصلت دراسة كل من (صليحة وحسني: 2021، الطويل وآخرون: 2021، Badokhon & Rana :2021) إلى وجود علاقة موجبة في الأجلين الطويل والقصير بين المستوى العام للأسعار العالمية والمستوى العام للأسعار المحلية.

3-الإضافة التي يقدمها هذا البحث مقارنةً بالدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة حول موضوع البحث، وخاصة ما يتعلق منها بالاقتصاد الليبي يتبين أنها لم تتناول تطور التضخم ومحدداته باستخدام بيانات شهرية خلال السنوات الأخيرة (2015—2022)، والتي شهدت ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم؛ وهو ما يتطلب الوقوف على أهم محدداته من خلال دراسة تطورها وقياس أثرها.

4-القياس الاقتصادي للنموذج:

استند هذا البحث على منهجية تحليل السلاسل الزمنية، وذلك باستخدام بيانات شهرية للمتغيرات محل التقدير، حيث تضمنت الفترة من شهر يناير لعام 2015 إلى شهر 12 من عام 2022. وعلى هذا الأساس تم صياغة النموذج القياسي للوقوف على أهم محددات المستوى العام للأسعار في الاقتصادي خلال الفترة المذكورة.

1.4 صياغة النموذج والتعريف بمتغيرات الدراسة:

إن الهدف الأساسي من إعداد هذا البحث هو الوقوف على أهم المتغيرات الاقتصادية التي تلعب دوراً مهماً في تحديد سلوك المستوى العام للأسعار في الاقتصاد، ولهذا فإنه يمكن صياغة الشكل الأساسي للدالة التي سيتم تقديرها على الصورة أدناه:

$$CPI = F(M_1, EXR, WCPI)$$

حيث:

CPI يمثل المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك.

M_1 يمثل عرض النقود بالمفهوم الضيق في الاقتصاد الليبي.

EXR يمثل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الليبي في السوق السوداء.

WCPI يمثل المستوى العام للأسعار على مستوى العالم معبراً عنه بالرقم القياسي للأسعار العالمية.

من خلال الشكل الرياضي للدالة أعلاه، فإنه من الممكن صياغتها في شكلها القياسي كالتالي:

$$CPI = a + b_1M_1 + b_2EXR + b_3WCPI + E_t$$

حيث:

a تمثل المعلمة الثابتة (الجزء المقطوع من المحور الرأسي).

b_3, b_2, b_1 تمثل معلمات المتغيرات المستقلة.

Et تمثل الحد العشوائي.

ولغرض تحسين استقرارية النموذج تم إضافة متغير وهمي Dummy variable، وهو يمثل شهر ابريل من عام 2019 (D_2019M4) الذي يعبر عن بداية فترة الاضطرابات في طرابلس ذلك الوقت.

أما عن طريقة التقدير، سيتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) Autoregressive Distributed Lag، وعطفاً على ما نصت عليه النظرية الاقتصادية، وما يمليه المنطق الاقتصادي، فإنه من المتوقع أن تكون إشارة معلمات المتغيرات المستقلة موجبة، عاكسةً العلاقة الطردية بينها وبين المتغير المستقل.

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص، أنه تم استبعاد بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى (غير النقدية) مثل الإنفاق الحكومي، والناتج المحلي الإجمالي، لعدم توفر بيانات شهرية لها، كما أن استخدام برامج الاقتصاد القياسي لتحويلها من بيانات سنوية إلى شهرية يقود إلى نتائج مضللة.

2.4 مصادر البيانات:

لغرض الحصول على بيانات شهرية تمثل الواقع وتعزز الموثوقية، فقد تم الاعتماد على مصادر رسمية محلية ودولية في تجميع البيانات، حيث جُمعت بيانات المتغيرين المستوى العام للأسعار وعرض النقود بالمفهوم الضيق، المتعلقين بالاقتصادي الليبي، من النشرات الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي بأعدادها المختلفة، في حين أن موقع صندوق النقد الدولي كان مصدراً لتجميع بيانات الرقم القياسي للأسعار العالمية، أما البيانات الشهرية لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الليبي في السوق السوداء، فقد استقيت بياناته من الصفحة الرسمية لسوق المشير على صفحة التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) – نظراً لعدم توفره عبر قنوات الدولة الرسمية – وذلك عن طريق حساب المتوسط الحسابي الشهري لسعر الإغلاق اليومي.

3.4 الاختبارات القياسية وتقدير النموذج:

أ. اختبار استقرار متغيرات الدراسة:

تشير النتائج الناجمة عن تطبيق اختبار فيليبس بيرون Phillips-Perron (PP) والواردة بالجدول رقم (1)، بأن جميع المتغيرات لم تكن مستقرة عند المستوى، وهذا يعني أنها تعاني من جذر الوحدة عند المستوى I(0)، في المقابل يلاحظ اختفاء وجود جذر الوحدة Unit Root بمجرد أخذ الفرق الأول لجميع المتغيرات محل البحث، مما يؤكد استقراريتها عند الفرق الأول I(1).

الجدول رقم (1) نتائج الكشف عن جذر الوحدة باستخدام اختبار Phillips-Perron (PP)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		CPI	M1	EXR	WCPI
At Level					
With Constant	t-Statistic	-2.8410	-2.0537	-2.1347	1.7795
	Prob.	***0.0564***	***0.2639***	***0.2318***	***0.9997***
		*	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.2240	-1.3738	-1.9067	-0.4922
	Prob.	***0.8995***	***0.8625***	***0.6433***	***0.9824***
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.7640	1.0088	0.1093	3.3982
	Prob.	***0.9985***	***0.9167***	***0.7149***	***0.9998***
		n0	n0	n0	n0
At First Difference					
		d(CPI)	d(M1)	d(EXR)	d(WCPI)
With Constant	t-Statistic	-6.9431	-9.9476	-8.3057	-8.1665
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.6000	-10.2006	-8.4074	-8.5109
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.1347	-9.7884	-8.2935	-7.4386
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

ب. اختيار فترات الإبطاء المناسبة لمتغيرات الدراسة:

تُشير نتائج اختبار Akaike Information Criteria (AIC)، والمبينة بالشكل رقم (1)، بأن فترات الإبطاء المناسبة لمتغيرات النموذج هي ARDL (1, 0, 2, 3).

الشكل رقم (1) مخرجات معيار AIC لاختيار فترات الإبطاء المناسبة

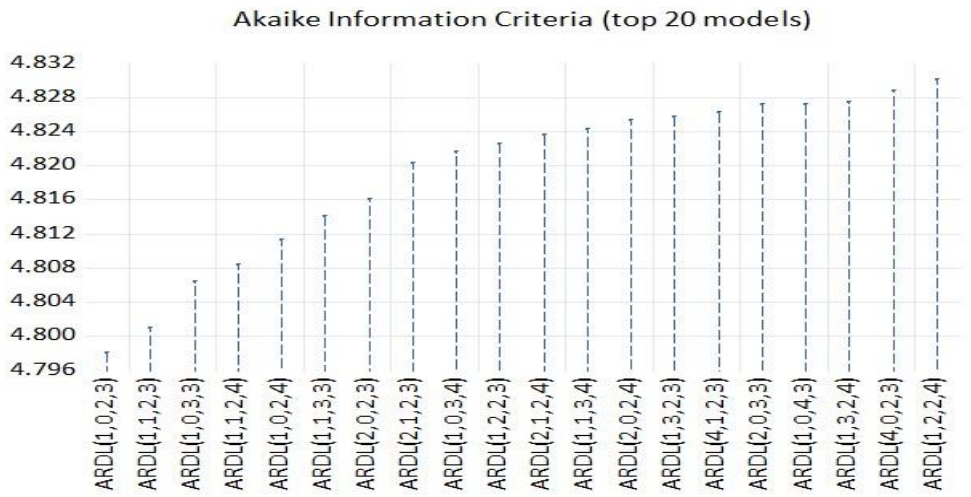

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

ج. اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test:

يُلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (2) أن قيمة F-Statistic بلغت نحو 9.443، وهذه القيمة تفوق قيمة الحد الأعلى عند المستويين 1% و5% (كما هو وارد بالجدول رقم (3))، وهذا يدل على وجود علاقة تكامل مشترك Cointegration بين متغيرات النموذج المقدر.

الجدول رقم (2) قيمة F المحسوبة لاختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 3
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 93

Test Statistic	Value
F-statistic	9.443047

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

الجدول رقم (3) القيم الحرجة لاختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
80	2.474	3.312	2.920	3.838	3.908	5.044
Asymptotic	2.370	3.200	2.790	3.670	3.650	4.660

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

د. تقدير النموذج في الأجل الطويل:

إن اجتياز اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test، يعني أن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات البحث، ومن خلال تقدير هذه العلاقة (كما هو مبين بالجدول رقم (4)) يلاحظ أن إشارات معلمات المتغيرات المستقلة موجبة، وهذا متوافق تماماً مع ما ورد في النظرية الاقتصادية، كما تتصف بالمعنوية الإحصائية عند مستوى 5%، وبهذا يمكن القول بأن زيادة كل من عرض النقود بالمفهوم الضيق M_1، وسعر الصرف في السوق السوداء EXR، المستوى العام للأسعار العالمية WCPI، بنسبة 1% لكل منها، فإن هذا سيؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي CPI بنسبة 0.001%، 9.097%، و1.705%، على التوالي، وهذا يعني أن سعر الصرف في السوق السوداء له التأثير الأكبر على المستوى العام للأسعار، يليه مستوى الأسعار العالمية، أما عرض النقود بالمفهوم الضيق فله تأثير ضعيف خلال فترة البحث.

من خلال ما ذكر أعلاه، يمكن استنتاج ما يلي:

- يعتبر سعر الصرف في السوق السوداء أكثر المتغيرات تأثيراً على المستوى العام للأسعار، حيث بينت نتائج القياس الاقتصادي أن زيادة سعر الصرف في السوق السوداء بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة 9.097% تقريباً، أي ما يقارب 9 أضعاف، وتعتبر هذه النتيجة منطقية إلى حد كبير بسبب الارتفاعات غير المسبوقة لسعر صرف الدولار في السوق السوداء، ومع ضعف قدرة المصرف المركزي على تلبية الطلب المحلي المتزايد على النقد الأجنبي، أضحى السعر السائد في السوق السوداء هو المحدد الرئيسي للمستوى العام للأسعار خلال فترة البحث، خصوصاً وأن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل شبه كلي على الاستيراد في توفير السلع الاستهلاكية والرأسمالية، نهائية أو وسيطة.
- إن متغير المستوى العام للأسعار العالمية يأتي في المرتبة الثانية من حيث التأثير على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث، وهذا بطبيعة الحال له تفسيره، فعلى الرغم من قيام الدولة الليبية عن طريق المصرف المركزي عام 2018 بفرض ضريبة مقدارها 183% على مبيعات النقد الأجنبي، وتخفيضها إلى 163% عام، وكذلك تعديل سعر الصرف الرسمي إلى 4.84 دينار للدولار الواحد في عام 2020، بهدف السيطرة على أسعار الصرف في الصرف في السوق السوداء والقضاء عليها في مرحلة لاحقة، إلا أن مستوى العام للأسعار لم ينخفض بالصورة المتوقعة، على الرغم من انخفاض سعر الصرف في السوق السوداء، هذا بطبيعة الحال سببه ارتفاع مستويات الأسعار العالمية بما فيها أسعار الشحن بالإضافة إلى أسعار السلع والخدمات، خصوصاً بعد خلال الأعوام 2020، 2021، و2022، نتيجة للظروف التي فرضتها جائحة كورونا بالإضافة إلى الحرب الروسية الأوكرانية.
- أما متغير عرض النقود بالمفهوم الضيق، فقد كان تأثيره ضعيف جداً مقارنة بالمتغيرين الآخرين، على الرغم من معنويته الإحصائية، ومن الممكن أن يعزى ذلك إلى أن العملة التي تمت طباعتها

في روسيا لم تظهر ضمن بيانات عرض النقود الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي خلال فترة البحث، على الرغم من تأثيرها كان مباشراً على زيادة الطلب على النقد الأجنبي وارتفاع سعره في السوق السوداء، الأمر الذي أسهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي.

الجدول رقم (4) نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل Cointegrating Coefficients

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M1	0.001352	0.000446	3.028464	0.0032
EXR(-1)	9.097378	3.975851	2.288159	0.0245
WCPI(-1)	1.705134	0.714616	2.386083	0.0191
C	-122.4408	83.37641	-1.468531	0.1455

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

هـ. تقدير العلاقة في الأجل القصير:

لاستخراج معامل تصحيح الخطأ، لابد من تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير، حيث تشير نتائج هذه العلاقة – كما وردت في الجدول رقم (5)، أن إشارة معامل تصحيح الخطأ سالبة وتساوي تقريباً –0.094، وهذا يعطي دلالة بوجود علاقة توازن قصيرة الأجل بين المتغيرات محل البحث، متجهة نحو الأجل الطويل، إلا أن سرعة التعديل تعتبر ضعيفة حيث بلغت 9.4%، وتحتاج إلى زمن قدره 10 أشهر و19 يوماً تقريباً، لتصحيح التوازن في الأجل القصير باتجاه الأجل الطويل.

الجدول رقم (5) نتائج تقدير العلاقة في الأجل القصير Conditional Error Correction

Dependent Variable: D(CPI)
Method: ARDL
Date: 05/09/24 Time: 22:06
Sample: 2015M04 2022M12
Included observations: 93
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): M1 EXR WCPI
Static regressors: D_2019M4
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 500
Selected model: ARDL(1,0,2,3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.094401	0.013415	-7.036932	0.0000
D(EXR)	2.090897	0.618498	3.380606	0.0011
D(EXR(-1))	1.744400	0.623085	2.799620	0.0063
D(WCPI)	1.144737	0.357916	3.198339	0.0019
D(WCPI(-1))	0.279095	0.363523	0.767751	0.4447
D(WCPI(-2))	1.273997	0.353680	3.602121	0.0005
D_2019M4	5.173186	2.454848	2.107335	0.0380

R-squared	0.486212	Mean dependent var	1.591398
Adjusted R-squared	0.450366	S.D. dependent var	3.299429
S.E. of regression	2.446107	Akaike info criterion	4.699158
Sum squared resid	514.5759	Schwarz criterion	4.889784
Log likelihood	-211.5109	Hannan-Quinn criter.	4.776127
F-statistic	13.56403	Durbin-Watson stat	1.895077
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

و. الاختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة:

بالنظر إلى الشكل رقم (2) يتضح أن قيم الحد العشوائي تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك من خلال نتيجة اختبار Jarque-Bera، حيث أن قيمة الاختبار غير معنوية عند مستوى 5%.

الشكل رقم (2) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Jarque–Bera

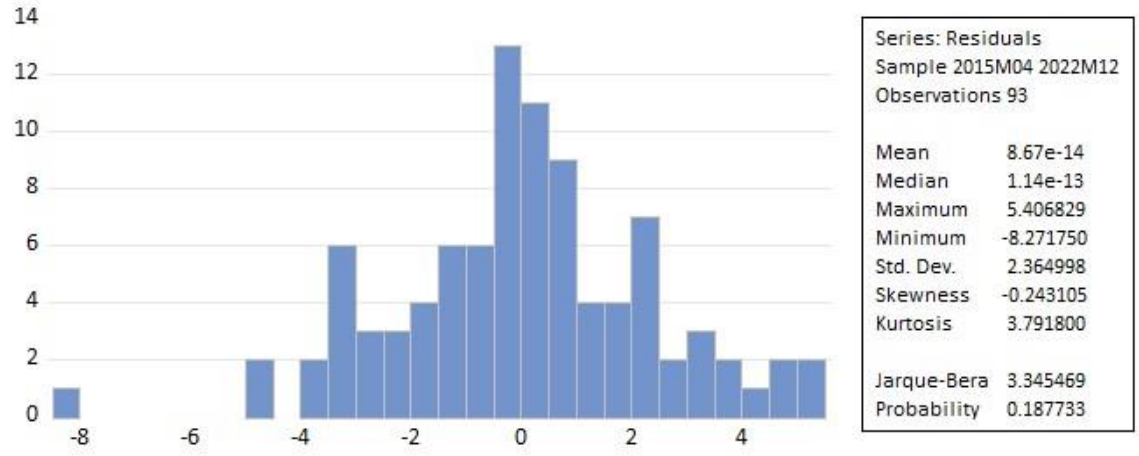

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

كما تشير النتائج الواردة بالجداول (6)، (7)، و(8)، أن قيم البواقي (الحد العشوائي) خالية من مشكلتي الارتباط التسلسلي Serial Correlation وتغاير التباين Heteroscedasticity، وهذا ما تم استنتاجه بعد تطبيق الاختبارات LM Test، ARCH، و Breusch–Pagan–Godfrey.

الجدول رقم (6)

نتيجة اختبار LM Test للكشف عن مشكلة الارتباط التسلسلي Serial Correlation

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.274634	Prob. F(2,80)	0.7606
Obs*R-squared	0.634169	Prob. Chi-Square(2)	0.7283

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

الجدول رقم (7)

نتيجة اختبار ARCH للكشف عن مشكلة تغاير التباين Heteroscedasticity

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.521794	Prob. F(1,90)	0.4720
Obs*R-squared	0.530315	Prob. Chi-Square(1)	0.4665

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

الجدول رقم (8)

نتيجة اختبار Breusch–Pagan–Godfrey للكشف عن مشكلة تغاير التباين Heteroscedasticity

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.882375	Prob. F(10,82)	0.0594
Obs*R-squared	17.36306	Prob. Chi-Square(10)	0.0667
Scaled explained SS	18.84266	Prob. Chi-Square(10)	0.0423

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

ز. اختبار التوصيف العام لنموذج البحث:

يبين الجدول رقم (9) نتائج اختبار Ramsey RESET test للكشف عن مدى سلامة توصيف نموذج البحث، حيث تشير النتائج بأن القيمة الاحتمالية للاختبارين t-statistics وF-statistics غير معنوية، وهذا يعني سلامة النموذج المُصاغ من ناحية توصيفه.

الجدول رقم (9) نتيجة اختبار سلامة توصيف النموذج المقدر Ramsey RESET test

Ramsey RESET Test
Equation: EQ01
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: CPI CPI(-1) M1 EXR EXR(-1) EXR(-2) WCPI WCPI(-1) WCPI(-2) WCPI(-3) D 2019M4 C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.477017	81	0.6346
F-statistic	0.227546	(1, 81)	0.6346
Likelihood ratio	0.260890	1	0.6095

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

ح. اختبار استقرارية هيكل النموذج المقدر:

تم تطبيق الاختبارين: المجموع التراكمي لقيم الحد العشوائي CUSUM، واختبار المجموع التراكمي لمربعات قيم الحد العشوائي CUSUMQ، للكشف عن مدى الاستقرار الهيكلي للنموذج، حيث أظهرت النتائج المبينة بالشكل رقم (3) بأن خطي الاختبارين يقعان في نطاق الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهذا يؤكد على استقرار هيكل النموذج المقدر وأن هناك تناسقاً بين نتائج الأجلين القصير والطويل.

الشكل رقم (2) نتائج اختباري استقرار هيكل النموذج المقدر CUSUM وCUSUMQ

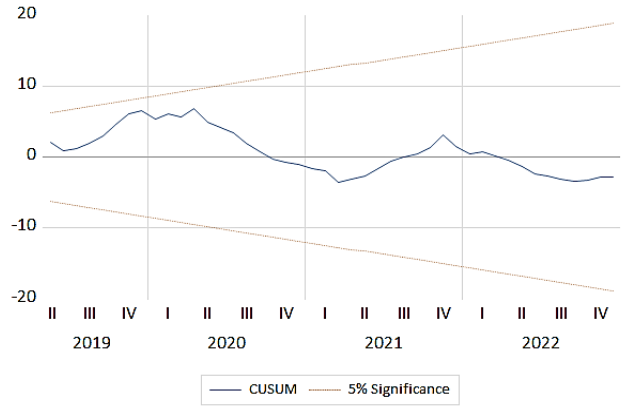

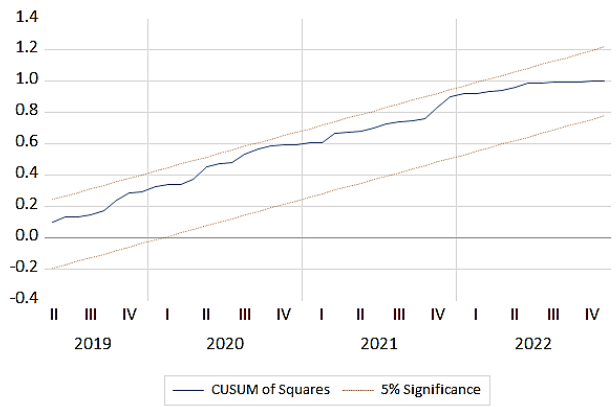

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

5-نتائج البحث:

من خلال ما تم عرضه سالفاً، فإن البحث توصل إلى ما يلي من النتائج:

1. وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات البحث في المدى الطويل، حسب نتيجة اختبار الحدود Bounds Test، الأمر الذي يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
2. أظهرت نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل للفترة 2015/01 إلى 2022/12 (بيانات شهرية)، أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في عرض النقود بالمفهوم الضيق في الاقتصاد الليبي، سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الليبي، والمستوى العام للأسعار العالمية، والمتغير التابع المتمثل في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي، هي علاقة منطقية ومتوافقة مع افتراضات النظرية الاقتصادية.
3. يُعد سعر الصرف في السوق السوداء أكثر المتغيرات تأثيراً على المستوى العام للأسعار.
4. إن متغير المستوى العام للأسعار العالمية يأتي في المرتبة الثانية من حيث التأثير على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث.
5. أما متغير عرض النقود بالمفهوم الضيق، فقد كان تأثيره ضعيف جداً مقارنة بالمتغيرين الآخرين، على الرغم من معنويته الإحصائية.
6. وجود علاقة توازن قصيرة الأجل بين المتغيرات محل البحث، متجهة نحو الأجل الطويل، إلا أن سرعة التعديل تعتبر ضعيفة حيث بلغت 9.4%، وتحتاج إلى زمن قدره 10 أشهر و19 يوماً تقريباً، لتصحيح التوازن في الأجل القصير باتجاه الأجل الطويل.
7. اجتياز النموذج المقدر للاختبارات التشخيصية، حيث أثبتت نتيجة اختبار Jarque-Bera أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، كذلك بينت نتائج الاختبارات LM Test، ARCH، وBreusch-Pagan-Godfr، خلو بواقي النموذج من مشكلتي الارتباط التسلسلي Serial Correlation وتغاير التباين Heteroscedasticity.
8. سلامة النموذج المقدر من حيث الصياغة، وهذا ما أشارت إليه نتائج اختبار Ramsey RESET test، وبهذا فإن العوامل المؤثرة في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث، هي: سعر الصرف في السوق السوداء، المستوى العام للأسعار العالمية، وعرض النقود بالمفهوم الضيق
9. أكد كل من: اختبار المجموع التراكمي لقيم الحد العشوائي CUSUM، واختبار المجموع التراكمي لمربعات قيم الحد العشوائي CUSUMQ، على استقرار هيكل النموذج المقدر، وأن هناك تناسقاً بين نتائج الأجلين القصير والطويل.

أظهرت نتائج البحث الحالي وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات البحث في المدى الطويل، وكذلك وجود علاقة طردية في الأجل القصير، وهو ما يتوافق مع نتائج كل من (الفضيل والتركي: 2023، صليحة وحسني: 2021، الطويل وآخرون: 2021، Badokhon & Rana 2021) بينما لم تتوافق نتائج البحث

مع دراسة (سالم: 2019) التي توصلت إلى عدم وجود علاقة بين عرض النقود ومعدل التضخم في الأجلين الطويل والقصير. كما اقتصرت دراسة (الطويل وآخرون:2022) إثبات وجود علاقة طردية توازنية في المدى القصير، ولا وجود لعلاقة توازنية في المدى الطويل، فيما يتعلق بأثر كل من أسعار الصرف وعرض النقود على المستوى العام للأسعار المحلية.

المراجـع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الحوتة، أحمد علي (2021)، محددات التضخم في الاقتصاد الليبي، دراسات في الاقتصاد والتجارة، 40(1).

الطويل، محمد جمعة، وآخرون. (2021). أهم محددات التضخم في الاقتصاد الليبي: دراسة قياسية خلال الفترة 2000–2018.مجلة المعرفة، ع13، 116– .

الفضيل، عبد الحميد، والتركي، عياد (2023)، تحليل وقياس محددات التضخم النقدية في الاقتصاد الليبي للسنوات (2012– 2019) مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد:10، العدد الأول.

جواهرة، صليحة وششوي، حسنى (2021). محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980–2018) دراسة قياسية باستخدام نماذج ARDL، المجلة الاقتصادية؛ العدد (5)

سالم، نهلة فتحي، محمد أمين.(2019).محددات التضخم في مصر .مجلة الدراسات والبحوث التجارية،ع4.

سعيد، علي، والشريف، عبد الله (2020). قياس أهم محددات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1975–2010) دراسة قياسية باستخدام منهجARDL. المجلة العلمية، جامعة بنغازي. العدد(10).

قديح، ناريمان حسام، والنمروطي، خليل أحمد (2015)، محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني: دراسة قياسية 1995 – 2013 (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية (غزة)، غزة.

ثانيا/ المراجع باللغة الانجليزية

Adil, M. H., Khan, M. A., & Rasool, H. (2021). Determinants of inflation in India in a dynamic setup. The Singapore Economic Review, 1-20.

Al-Mutairi, A., Al-Abduljader, S., & Naser, K. (2020). Determinants of inflation in Kuwait. Journal of Developing Areas, 54(3).

Anghelache, C., Iacob, Ș. V., & Grigorescu, D. L. (2020). The analysis of the quarterly evolution of the gross domestic product in 2019. Theoretical and Applied Economics, 27(1), 171-182.

Badokhon, S., & Rana, F. (2021). Macroeconomic determinants of inflation in middle east and north african countries. PalArch's Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology, 18(13), 151-167.

Binti Mohd Shafie, N. S., Tan, P. C., & Sek, S. K. (2021, July). Determinants of Inflation in Malaysia: Monetary or Real Factor? In International Conference on Mathematics and its Applications in Science and Engineering (pp. 113-124). Cham: Springer International Publishing.

Chaudhary, S. K., & Xiumin, L. (2018). Analysis of the determinants of inflation in Nepal. American Journal of Economics, 8(5), 209-212.

Friedman, Milton, and Anna J. Schwartz. (1963a) "Money and Business Cycles.'' Review of Economics and Statistics.

Inim, V., Samuel, U. E., & Prince, A. I. (2020). Other determinants of inflation in Nigeria. European Journal of Sustainable Development, 9(2), 338-338.

Jackson, E. A., Kamara, P., & Kamara, A. (2023). Determinants of Inflation in Sierra Leone. Available at SSRN 4443790.

Kazi Mostafa Arif Munshi Murtoza Ali:(2012) Determinants of Inflation in Bangladesh: An Empirical Investigation, Journal of Economics and Sustainable Development www.iiste.org ISSN 2222-1700 (Paper) ISSN 2222-2855 (Online) Vol.3, No.12.

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 1 يونيو 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

العائد الاقتصادي على التعليم في ليبيا
تطبيق دالة الكسب لـ (Jacob Mincr) على العاملين بمدينة مصراتة

يونس الطيب أبوشيبه
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة مصراتة
y.abushaiba@eps.misuratau.edu.ly

محمد سالم الشلندي
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة مصراتة
m.elshilndi@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024.05.02 **تاريخ القبول: 2024.06.11** **تاريخ النشر: 2024.06.17**

الملخص

يهدف هذا البحث إلى قياس العائد الاقتصادي على التعليم في ليبيا من خلال قياس وتحليل دالة الأجر لـ (Jacob Mincer)، على العاملين داخل نطاق مدينة مصراته ، وتشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين ولوغاريتم الأجر (LnW) كمتغير تابع، وسنوات التعليم (S) وسنوات الخبرة (EXP) وعلاقة عكسية مع مربع سنوات الخبرة (EXP^2) وهذا يتوافق مع فرضيات نظرية (Jacob Mincer)، كما أظهرت النتائج بأن معدل العائد على التعليم بلغ (4.9%)، ومعدل العائد على التدريب بلغ (2.1%)، كذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عكسية بين مربع سنوات الخبرة (EXP^2) وعليه فإن الذين يحصلون على مستوى أعلى من التعليم وعدد سنوات خبرة أكثر يكون لديهم فرص أفضل للحصول على وظائف ذات أجور أعلى في مدينة مصراتة".

الكلمات الدالة: العائد على التعليم ، دالة Jacob Mincer.

Economic return on education in Libya Applying Jacob Mincr's gain function to workers in the city of Misurata

Younes Altayeb Abushaiba
Faculty of Economics and Political Science – Misurata University
y.abushaiba@eps.misuratau.edu.ly

Mohamed Salem Elshilindi
Faculty of Economics and Political Science – Misurata University
m.elshilndi@eps.misuratau.edu.ly

Abstract

This research aims to measure the economic return on education in Libya by measuring and analyzing Jacob Mincer's wage function for workers within the city of Misurata. The results indicate the existence of a direct, statistically significant relationship between the logarithm of the wage (LnW) as a dependent variable, and years of education. (S) and years of experience (EXP) and an inverse relationship with the square of years of experience (EXP2). This is consistent with the hypotheses of Jacob Mincer's theory. The results also showed that the rate of return on education reached (4.9%), and the rate of return on training reached

(2.1%). There is also an inverse statistically significant relationship between the square of years of experience (EXP^2), and therefore those who have a higher level of education and more years of experience have better opportunities to obtain jobs with higher wages in the city of Misurata.

Keywords: *return on education, Jacob Mincer function*.

1- المقدمة

تعد عملية التعليم استثمارًا اقتصاديًا يتم تحقيقه من خلال توفير الفرص التعليمية وتطوير المهارات والمعرفة للأفراد. ومن المهم قياس العائد الاقتصادي الذي يتحقق من هذا الاستثمار لتحديد فعالية النظام التعليمي وتحديد الاستراتيجيات الأكثر فاعلية في تحقيق العائد الاقتصادي.

حيث إن قياس العائد الاقتصادي على التعليم موضوع يهدف إلى تحديد الفوائد الاقتصادية التي يمكن أن يحققها الاستثمار في التعليم، حيث إن التعليم استثمار للموارد يقود بطبيعة الحال إلى البحث عن عوائده، ويعني بعائدات التعليم مقدار الدخل الذي يعطيه الاستثمار طوال حياته الإنتاجية، والاستثمار يعني استخدام الموارد الحالية من أجل الحصول على دخل أعلى في المستقبل، والجزء الذي يضحى به من أجل استخدام هذه الموارد يمثل التكلفة، بينما يمثل العائد ذلك الدخل الذي يتم الحصول عليه من هذه التضحية.

2- المشكلة البحثية والتساؤلات:

يعد التعليم من العوامل الأساسية التي تؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية في أي دولة، بما في ذلك ليبيا. ويعتبر العائد الاقتصادي على التعليم مؤشرًا مهمًا لقياس فعالية النظام التعليمي وتأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق فإن المشكلة البحثية يمكن صياغتها على النحو التالي:

" هل الأفراد الذين يحصلون على مستوى أعلى من التعليم يكون لديهم فرص أفضل للحصول على وظائف ذات أجور أعلى في مدينة مصراتة؟"

وانطلاقا من السؤال الرئيس للبحث يمكن صياغة التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

1. هل هناك علاقة إحصائية طردية بين العائد على التعليم وسنوات التعليم؟
2. هل هناك علاقة إحصائية طردية بين العائد على التعليم وسنوات الخبرة؟

3- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

إن هذا البحث يتناول قياس العائد الاقتصادي على التعليم، من خلال دراسة تطبيقية على العاملين داخل نطاق مدينة مصراته، وذلك من خلال تقدير دالة (Jacob Mincer) الأساسية. وتعد هذه الدالة أداة تستخدم لقياس وتحليل العلاقة بين مستوى التعليم والتدريب والدخل الشخصي أو العائد الاقتصادي، ويمكن صياغة أهداف البحث على النحو التالي:

1. استعراض بعض جوانب الأدب الاقتصادي لمفهوم العائد الاقتصادي على التعليم.
2. تقدير دالة الأجر لـ (Jacob Mincer) للعاملين داخل نطاق مدينة مصراتة.

4- فرضيات البحث:

يقوم البحث على اختبار الفرضية التالية:

"أن الذين يحصلون على مستوى أعلى من التعليم وعدد سنوات خبرة أكثر يكون لديهم فرص أفضل للحصول على وظائف ذات أجور أعلى في مدينة مصراتة".

5- أهمية البحث ومبررات اختياره:

من أهم النقاط التي تبرز أهمية هذا البحث:

1. تساعد دراسة العائد الاقتصادي للتعليم في إظهار قيمة التعليم كاستثمار. عندما يكون هناك فهم أوسع للعائد الاقتصادي للتعليم، يمكن أن يزيد الاهتمام بالاستثمار في التعليم من قبل الحكومات والمؤسسات والأفراد.
2. توفر هذه الدراسات أدلة تدعم حاجة زيادة الاستثمار في التعليم لتحقيق التنمية الاقتصادية.
3. بمجرد توفير فرص التعليم الجيد، يمكن للأفراد الحصول على المهارات والمعرفة التي يحتاجونها للاندماج في سوق العمل وزيادة إنتاجيتهم، هذا بدوره يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة.
4. يعد التعليم أداة فعّالة لتقليل مستوى الفقر والتفاوت الاجتماعي في المجتمعات.
5. بفضل التعليم يمكن للأفراد تحسين فرصهم الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التقدم الشخصي والمهني. بالتالي، يمكن أن تكون دراسة العائد الاقتصادي للتعليم دليلاً على الفوائد الاجتماعية العريضة للاستثمار في التعليم.
6. يعد التعليم الجيد أحد العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة. من خلال دراسة العائد الاقتصادي للتعليم، يمكن تحديد الاستثمارات الفعّالة وتوجيه الجهود نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل القضاء على الفقر وتعزيز الصحة والتعليم.
7. معرفة ما إذا كان الأفراد الذين يحصلون على مستوى أعلى من التعليم يكون لديهم فرص أفضل للحصول على وظائف ذات أجور أعلى في مدينة مصراتة؟

6- حدود البحث:

- الحدود المكانية : مدينة مصراتة.
- الحدود الزمنية : خلال عام 2024.

7- منهجية البحث :

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي الاستنباطي من خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بالعائد الاقتصادي على التعليم، والدراسات والأبحاث السابقة التي استكشفت هذا الموضوع وتحليله، واستخدم المقالات العلمية والكتب والتقارير الحكومية كمصادر أساسية. وذلك لفهم النظريات والمفاهيم المرتبطة بالتعليم والعائد الاقتصادي والأدلة المتاحة والفجوات التي يمكنك ملؤها من خلال هذا البحث.

وللإجابة على السؤال الرئيس الوارد في الإشكالية البحثية والفرضيات واستنادًا إلى الإطار النظري تم تحديد المتغيرات المرتبطة بالبحث، وهي المتغيرات المتعلقة بالتعليم مثل (المستوى التعليمي، والتدريب

المهني)، والمتغيرات المرتبطة بالعائد الاقتصادي مثل (الدخل، والتشغيل)، والمتغيرات الأخرى المحتملة التأثير على العلاقة بينهما (مثل العمر، والجنس، والخلفية الاجتماعية)، وللحصول على البيانات تم توزيع استبيان على عينة من الأفراد في مدينة مصراتة، وكما تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي الكمي وذلك من خلال استخدم الأدوات الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات وقياس العلاقات المحتملة بين المتغيرات، وتقدير معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى OLS، لتقدير دالة الأجر لـــ (Jacob Mincer) للعاملين داخل نطاق مدينة مصراتة، وبعد تحليل البيانات، تم مناقشة النتائج وتفسيرها وتفسير مدى تأكيد أو عدم تأكيد الفرضيات، ومقارنة النتائج مع الأبحاث السابقة من حيث الاختلافات والتشابهات، بناءً على النتائج والتحليل، يتم تقديم بعض التوصيات ومقترحات للبحوث المستقبلية في هذا المجال.

8- الدراسات السابقة:

أجريت دراسات وبحوث عدة عن العائد الاقتصادي للتعليم، وتم تسليط الضوء على بعض الدراسات المتيسرة التي سبقت هذا البحث وعرض ملخصاً مركزاً لها حيث كانت الجهود السابقة السبب الرئيس في خلق القاعدة البحثية لموضوع البحث.

1.8 دراسة: (Chishti & Khalaf, 2002)

تضمّنت الدراسة مسح لنتائج دراسات استخدمت طريقة دالة الكسب المينسرية لتقدير العائد الشخصي على التعليم في خمس دول عربية هى مصر (1997) – الكويت (1983) – المغرب (1970) – السودان (1989) و تونس (1980). وقد أوضحت هذه الدراسات وجود تفاوت كبير في معدل العائد على التعليم بين البلدان العربية؛ حيث تراوح هذا المعدل بين 4.5% فى الكويت و15.8% فى المغرب. وهو ما قد يؤيد الاستنتاج الذي توصل إليه المؤلفان بخصوص انخفاض العائد على التعليم بالنسبة للدول الأغنى (الكويت في هذه الحالة) مقارنةً بالدول الأقل دخلاً (مثل المغرب). غير أن هذا التفسير يجب أن يؤخذ بشئ من الحذر، حيث أنه لا يأخذ في الاعتبار اختلاف الفترات الزمنية التي أجريت فيها هذه الدراسات. فدراسة الكويت مثلاً تمت في عام 1983 بينما أجريت دراسة المغرب في عام 1970. ولعل ما يدعّم وجهة النظر هذه، ما أوضحته دراستان منفصلتان –لم يتم تغطيتهما في المسح الدولي المشار إليه– أجريتا في البلدين في فترات حديثة و متقاربة (عام 1999 في المغرب وعام 2000 في الكويت). فقد أشارت هاتان الدراستان أن العائد على التعليم بالنسبة لموظفى القطاع العام فى الكويت بلغ حوالي 8% بالنسبة للإناث و6% بالنسبة للذكور، في حين بلغ هذا العائد حوالي 9.9% في المتوسط بالنسبة للجنسين في المغرب.

2.8 دراسة: (عبدالقادر، 2003)

هدفت الدراسة إلى تقدير العائد على التعليم في ستة دول عربية هي الأردن والكويت وسلطنة عمان والمغرب وموريتانيا واليمن. وقد توصلّت الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. هناك تفاوت واضـــح بين الدول العربية فيما يتعلق بالعائد على التعليم. فبينما ينخفض هذا العائد ليصـــل إلى أدنى معدلاته في اليمن (1.8%)، فإنه يرتفع إلى 11.4% في الكويت و10.3% في ســـلطنة عمان و8.2% في المغرب، في حين يبلغ حوالي 5.5% و6.9% في كل من الأردن وموريتانيا على الترتيب. ويشـــير هذا التفاوت إلى أنه، باســـتثناء الأردن، فإن معدل العائد على التعليم يرتفع بارتفاع متوســـط دخل الفرد، وهي نتيجة مغايرة لما تم رصـــده دولياً من وجود علاقة عكسية بين معدل العائد على التعليم ومتوسط دخل الفرد.
2. بلغ متوســـط معدل العائد على التعليم في البلدان الســـتة محل الدراســـة حوالي 7.3%، وهو معدل منخفض بشـكل ملحوظ مقارنة بالمتوسـط السـائد على مسـتوى العالم (9.7%)، و في الدول ذات الدخل المنخفض (10.9%) وذات الدخل المتوسط (10.7%).
3. باسـتثناء الكويت، حيث بلغ المعدل في الكويت 11.4% كان المعدل المناظر في الدول ذات نفس متوســـط دخل الفرد حوالي 7.4%. وكانت المعدلات المناظرة 10.3% و10.7% في ســـلطنة عمان؛ و8.2% و10.7% في المغرب؛ و6.9% و10.9% في موريتانيا؛ و5.5% و10.7% في الأردن؛ وأخيراً 1.8% و10.9% في اليمن.
4. معدل العائد على التعليم بالنســـبة للإناث أعلى منه بالنســـبة للذكور (9.3% و 7.1% على الترتيب)، وهو ما يتفق مع الاتجاهات العالمية في هذا المجال.
5. معدل العائد على التعليم يرتفع مع ارتفاع مســـتوى التعليم. فالعائد على التعليم الابتدائي بلغ حوالي 2.3% في المتوســـط، بينما بلغ هذا المتوســـط حوالي 6.3% بالنســـبة للتعليم الثانوي و10.1% بالنسـبة للتعليم الجامعي. وهذه النتيجة لا تتفق مرة أخرى مع الاتجاهات العالمية السـابق الإشـارة إليها والتي توضّح أن العلاقة بين معدل العائد ومستوى التعليم هي علاقة عكسية وليست طردية.

3.8 دراسة: (شتيوي و العساف، 2014):

هدفت هذه الورقة البحثية إلى قياس العائد الاقتصـــادي على التعليم للمملكة الأردنية حســـب الجنس والقطاع (العام والخاص) ومستويات المهن للأعوام من (1999-2012). وقد اقتصـرت الدراسـة إلى أهم النتائج الرئيسية التالية:

1. تشـــير قيم معدل العائد الاقتصـــادي على التعليم في الأردن بأنها منخفضـــة جدا مقارنة مع الدول الأخرى، إذ لم تتجاوز معدلات العائد الاقتصـادي لكلا الجنسـين حدّ (5.95%)، فقد بلغ معدل العائد خلال الفترة الزمنية للدراسة بالمتوسط نحو (5.45%)، وقد لوحظ أن هنالك تفاوت في معدلات العائد على التعليم للذكور على الإناث، إذ بلغ معدل العائد خلال الفترة الزمنية للدراســـة بالمتوســـط للذكور والإناث نحو: (5.5%) و (5.24%) على التوالي، ويفسر هذا التفاوت إلى ارتفاع أعداد العاملين من الذكور في سوق العمل الأردني.

2. على المستوى القطاعي، فأشارت النتائج إلى أن معدلات العائد الاقتصادي في اتجاه تصاعدي، ومن الجدير بالذكر أن معدلات العائد في نهاية التسعينيات سجلت ارتفاعاً في القطاع العام لجنس الذكور، في حين انعكس هذا الارتفاع ليصبح في القطاع الخاص لجنس الذكور.
3. على مستويات المهن، فقد بلغ أعلى معدلات للعائد في مهن المشرعين وموظفو الإدارة العليا، فقد تراوحت هذه المعدلات بين (5%-6%) خلال الأعوام من (1999-2012)، إذ أن معدلات العائد للذكور أفضل من الإناث حسب مستويات المهن، فقد بلغت المعدلات في مهن المشرعين وموظفو الإدارة العليا نحو (6.88%) خلال العام 2012، ويدل انخفاض العائد للإناث حسب مستويات المهن على قلة مشاركة عدد النساء العاملات في تلك المهن مقارنة مع الذكور.
4. في إضافة نوعية للدراسة، فقد تم احتساب معدلات العائد حسب مستويات التعليم، إذ أظهرت النتائج أن معدلات العائد لمستويات التعليم (16+) أعلى من المستويات الأخرى، إذ تراوحت المعدلات ما بين (5.47%-6.30%) خلال الأعوام من (1999-2012). وعلى مستوى الجنس والقطاع، فأن معدلات العائد حسب مستويات التعليم، فأظهرت أن هنالك فروقات بين المعدلات للذكور على الإناث العائد لمستويات التعليم (16+) أعلى من المستويات الأخرى، في حين شهدت معدلات العائد حسب مستويات التعليم للقطاع العام والخاص تطوراً، فقد سجلت هذه المعدلات ارتفاعاً ملحوظاً في القطاع العام للذكور في مستويات التعليم (16+) أعلى من المستويات الأخرى، إلا أن معدلات العائد للإناث في القطاع الخاص كانت أعلى من القطاع العام في مستويات التعليم (16+) خلال الأعوام من (1999-2012).

4.8 دراسة: (سعيد، 2016):

هدف هذا البحث إلى دراسة دالة الكسب كمدخل لقياس العائد الاقتصادي من التعليم في ليبيا، ومن أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث ما يلي:

1. وجود علاقة إيجابية بين مستويات التعليم ومستويات الدخل.
2. ارتفاع معدل العائد من التعليم لليبيين في القطاع العام حيث بلغ 12% مقابل 8.8% لغير الليبيين.
3. تؤكد دالة الكسب المقدرة بأن سنوات الدراسة هي المتغير الأكثر تأثيراً على متوسط الدخل مقارنة بسنوات الخبرة.
4. أظهرت دالة الكسب المقدرة وجود فارق واسع بين معدلات العائد من التعليم لصالح الإناث.

9- الأساس النظري لدالة الكسب (Jacob Mincer):

في عام 1958 قدم الاقتصادي Jacob Mincer دالة الكسب Human Capital Earnings Function، كطريقة لمحاولة قياس العائد الاقتصادي على التعليم على المستوى الشخصي والتي عرفت في الادبيات الاقتصادية بدالة الكسب الاساسية المينسيرية Mincerian Basic Earnings Function، وتفترض هذه الطريقة ان الاستثمار في التعليم والتدريب يؤدي إلى زيادة إنتاجية الفرد وبالتالي زيادة الأجر الذي يحصل عليه مقارنة بالفرد الآخر الذي لم يحصل على نفس القدر والمستوى من التعليم أو التدريب،

كما تفترض هذه الطريقة أن التكلفة الوحيدة التي يتحملها الفرد أثناء التعليم هي تكلفة غير مباشـرة (تكلفة الفرصة البديلة) بمعنى أنها تأخذ في الاعتبار السنوات التي يقضيها الفرد في التعليم كأحد أنواع الاستثمار في رأس المال البشري بدلاً من ان يشارك فيها في قوة العمل. ويمكن التعبير عن دالة الكسب الأساسية المينسرية بالشكل التالي(Mincar, 1974) :

$$LnW=a+b_1S_i + b_2EXP + b_3EXP^2$$

حيث أن:

W: الأجر الذي يحصل عليه الفرد في سوق العمل.

S: عدد سنوات الدراسة التي يقضيها الفرد في التعليم.

EXP: عدد سنوات الخبرة الخاصة بالفرد وهي تساوي عمر الفرد مطروحاً منه سنوات التعليم والعمر المحدد لالتحاق الفرد بالتعليم (عادة ما يكون هذا العمر 6 سنوات).

a: مقدار ثابت يمثل أجر العامل الذي يلتحق بسوق العمل ولم يحصل على أي قدر من التعليم.

b: معامل سنوات التعليم أي معدل العائد الشخصي على التعليم.

تفترض الدالة السابقة أن هناك علاقة شبه خطية بين عدد سنوات الدراسة والأجر الذي يحصل عليه الفرد في سوق العمل حيث كلما زاد مستوى تعليم الفرد كلما زاد الأجر الذي يحصل عليه الفرد أو بمعنى آخر أن b كمعدل للعائد على التعليم ثابت، وعلى الجانب الآخر هناك علاقة غير خطية بين سنوات الخبرة والأجر الذي يحصل عليه الفرد في سوق العمل حيث كلما زاد هذا العدد من سنوات الخبرة كلما زاد الأجر الذي يحصل عليه الفرد ولكن بشكل متناقص.

10- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بمدينة مصراتة، نظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة تم اختيار عينة كما هو مبين في الجدول التالي

جدول رقم 1 يوضح معدل الردود

البيان	عدد الاستبيانات
عدد الاستبيانات الموزعة	220
عدد الاستبيانات غير المسترجعة	7
عدد الاستبيانات المسترجعة	213
عدد الاستبيانات غير صالحة للتحليل	20
عدد الاستبيانات صالحة للتحليل	193
النسبة	**%87.7**

من خلال الجدول رقم (1) يتضح أن نسبة الاستجابة كان 87.7% حيث تم توزيع عدد 220 استبانة لم يتم استرجاع عدد 7 استبانة والاستبانات المسترجعة 213 من ضمنها 20 استبانة غير صالحة للتحليل بسبب عدم اكتمال الإجابة عليها بنسبة كبيرة أو عدم المصداقية في الإجابات.

11- الخصائص الوصفية للبيانات المتعلقة بالمشاركين في الدراسة:

أ- نوع المبحوث (الجنس):

جدول (2) يبين توزيع عينة الدراسة على حسب الجنس

الفئات	التكرار	النسبة
ذكر 1.00	117	61%
أنثى 2.00	76	39%
المجموع	**193**	**100%**

شكل (2) يبين توزيع عينة الدراسة على حسب الجنس

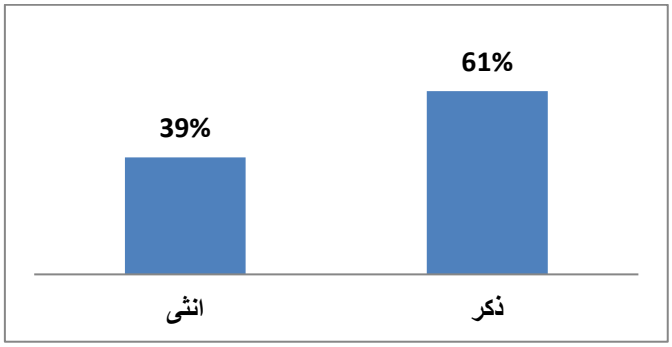

من خلال الجدول رقم (2) يتضح أن نسبة الذكور من أفراد عينة الدراسة بلغت ما نسبته (61%)، ونسبة الإناث من أفراد عينة الدراسة بلغت ما نسبته (39%).

ب- العمر:

جدول (3) يبين توزيع عينة الدراسة على حسب العمر

الفئات	التكرار	النسبة
24-18	20	10%
30-24	45	23%
36-30	36	19%
42-36	35	18%
48-42	30	16%
56-48	20	10%
62-56	5	3%
68-62	2	1%
Total	**193**	**100%**

شكل (3) يبين توزيع عينة الدراسة على حسب العمر

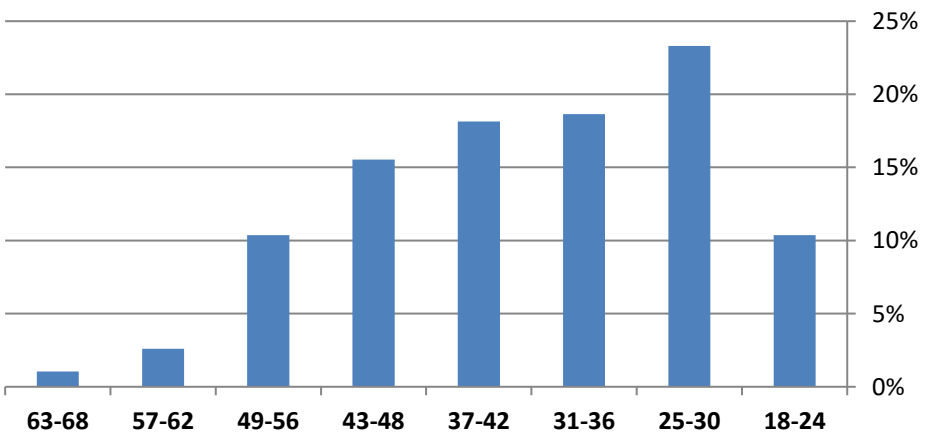

الجدول رقم (3) يلاحظ أن اغلب أفراد العينة تقع أعمارهم بين (25–30)، ثم يليه (31–36)، بينما أقل فئة تخص الذين أعمارهم بين (63–68).

ج- الحالة الاجتماعية:

جدول (4) يبين توزيع عينة الدراسة على حسب الحالة الاجتماعية

الفئات	التكرار	النسبة
متزوج	116	60%
أعزب	65	34%
ارمل	10	5%
مطلق	2	1%
Total	**193**	**100%**

الشكل (4) يبين توزيع عينة الدراسة على حسب الحالة الاجتماعية

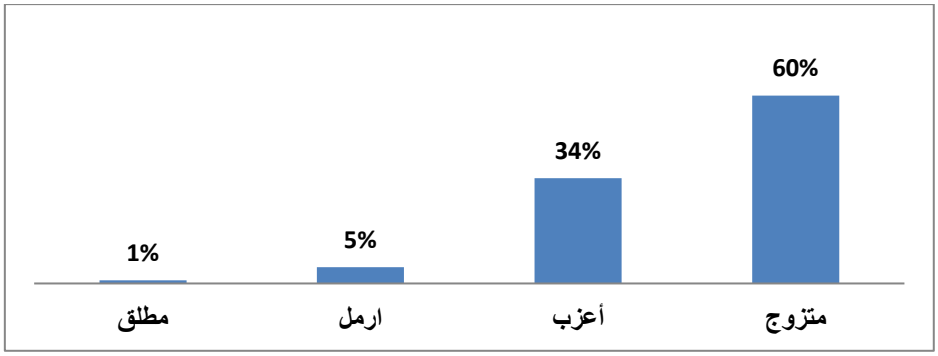

الجدول رقم (4) يلاحظ أن اغلب أفراد العينة عند فئة (متزوج)، وتمثل نسبة 60% من إجمالي العينة ثم يليه (أعزب)، وتمثل نسبة 34% بينما أقل فئة كانت لصالح فئة (أرمل) بنسبة 1%.

د- المستوى التعليمي:

جدول (5) يبين توزيع عينة الدراسة على حسب المؤهل العلمي

الفئات	التكرار	النسبة
ويكتب يقرا	6	3%
أساسي	22	11%
ثانوي	50	26%
جامعي	101	52%
ماجستير	12	6%
دكتوراه	2	1%
Total	**193**	**100%**

الشكل (5) يبين توزيع عينة الدراسة على حسب المؤهل العلمي

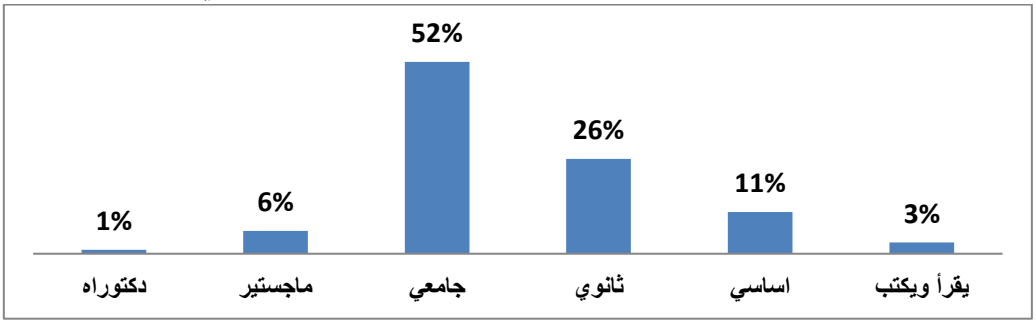

نلاحظ من الجدول رقم (5) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من حملة درجة البكالوريوس أو ما يعادلها إذا بلغت نسبتهم (52%)، تم يلي ذلك نسبة أفراد العينة من حملة دبلوم متوسط أو ثانوي بنسبة (26%) يلي ذلك المشاركين الذين يحملون التعليم الأساسي بنسبة (11%).

هـ- العمل الحالي:

جدول (6) يبين توزيع عينة الدراسة على حسب العمل الحالي

الفئات	التكرار	النسبة
عمل حكومي	136	70%
عمل خاص	48	25%
متقاعد	4	2%
باحث عن عمل	5	3%
المجموع	**193**	**100%**

الشكل (6) يبين توزيع عينة الدراسة على حسب العمل الحالي

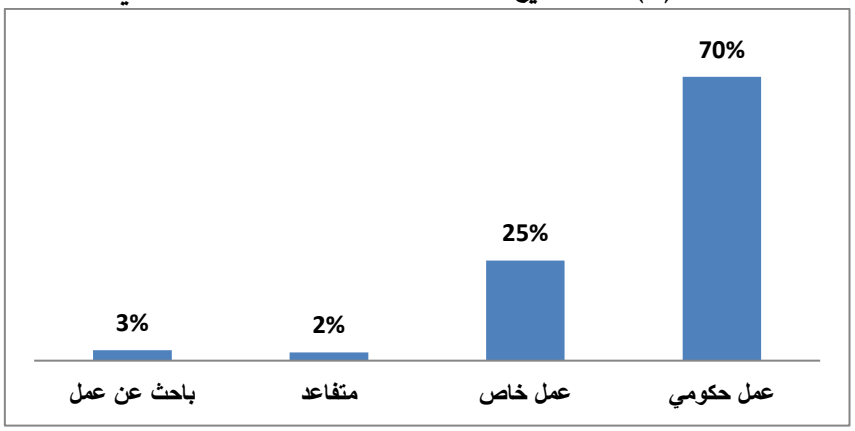

نلاحظ من الجدول رقم (6) أن غالبية أفراد عينة الدراســـة هم يعملون بالقطاع الحكومي وقد بلغت نسبتهم (70%)، تم يلي ذلك القطاع الخاص بنسبة (25%).

و- مجال العمل:

جدول (7) يبين توزيع عينة الدراسة على حسب مجال العمل

الفئات	التكرار	النسبة
الصحة	37	19%
حرفي	32	17%
خدمي	70	36%
الزراعة	1	1%
التعليم	46	24%
الصناعة	7	4%
المجموع	**193**	**100%**

الشكل (6-3) يبين توزيع عينة الدراسة على حسب العمل الحالي

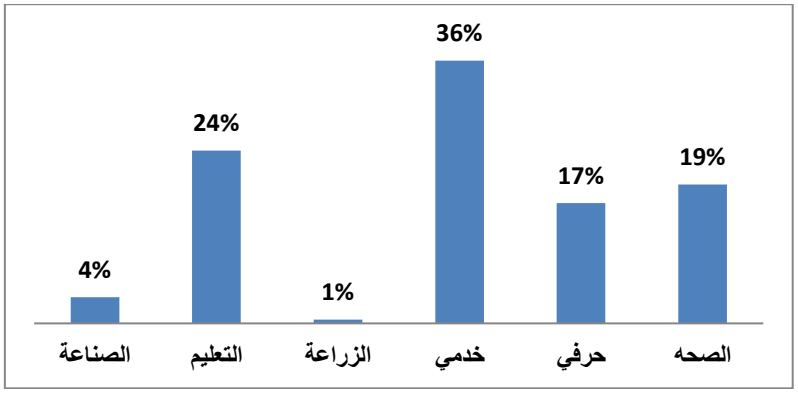

نلاحظ من الجدول رقم (7) أن غالبية أفراد عينة الدراسة في مجال الخدمي حيث بلغ (36%)، ثم يليه كجال التعليم ويشكل نسبة (24%).

ز- الإقامة الحالية:

جدول (8) يبين توزيع عينة الدراسة على حسب الإقامة الحالية

الفئات	التكرار	النسبة
داخل مصراتة	182	94%
خارج مصراتة	11	6%
Total	**193**	**100%**

الشكل (8) يبين توزيع عينة الدراسة على حسب الإقامة الحالية

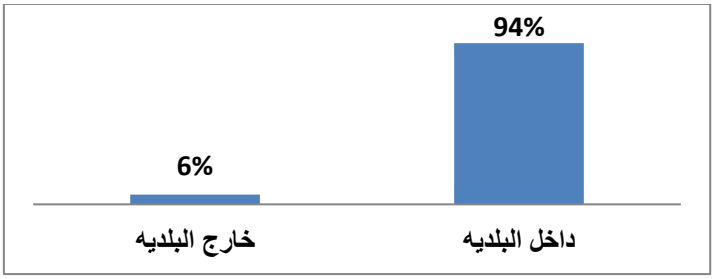

نلاحظ من الجدول رقم (8) أن غالبية أفراد عينة الدراسة إقامتهم الحالية داحل مدينة مصراتة وقد بلغت نسبتهم من إجمالي العينة 94%، بينما الذين إقامتهم خارج مدينة مصراتة لا تتجاوز نسبتهم 6%.

ح- تصنيف المنطقة:

جدول (9) يبين توزيع عينة الدراسة على حسب تصنيف المنطقة

الفئات	Frequency التكرار	Percent السنبة
حضر	132	68%
ريف	61	32%
Total	**193**	**100%**

الشكل (9) يبين توزيع عينة الدراسة على حسب تصنيف المنطقة

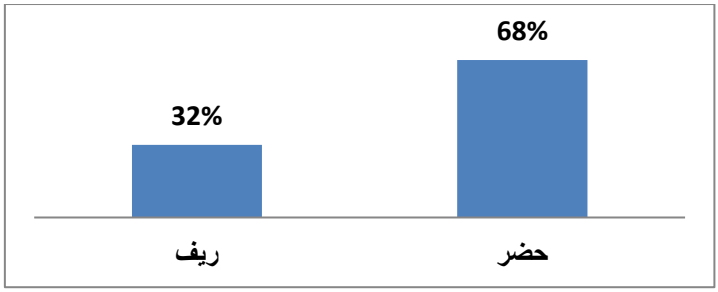

نلاحظ من الجدول رقم (9) أن غالبية أفراد عينة الدراسة إقامتهم في الحضر وقد بلغت نسبتهم من إجمالي العينة 68%، بينما الذين إقامتهم في الريف لا تتجاوز نسبتهم 32%

ط- مكان العمل:

جدول (10) يبين توزيع عينة الدراسة على حسب الفرع البلدي

الفئات	التكرار	النسبة
زاوية المحجوب	27%	53
رأس الطوبة	2%	3
طمينه	1%	2
قصر احمد	2%	3
الدفنية	5%	9
مصراته المركزية	35%	67
شهداء الرميلة	11%	22
الغيران	9%	18
ذات الرامال	5%	9
الزروق	2%	4
ابوقرين	2%	3
Total	**100%**	**193**

الشكل (11) يبين توزيع عينة الدراسة على حسب تصنيف الفرع البلدي

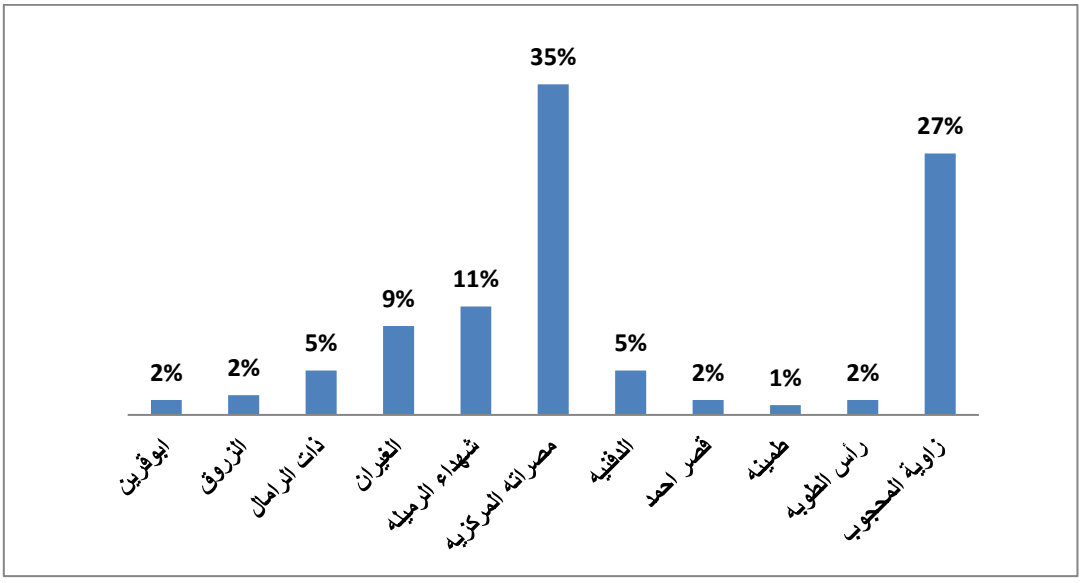

نلاحظ من الجدول رقم (9) أن أكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة إقامتهم في الفرع البلدي مصراتة المركز وكانت نسبتهم (35%).

12- تقدير دالة الأجر لـ (Jacob Mincer) الأساسية لمدينة مصراتة:

يتناول هذا المبحث الجانب القياسي للدراسة والمتمثل في قياس وتحليل دالة الأجر لـ (Jacob Mincer)، لمدينة مصراتة، وذلك للوصول إلى تحقيق أهداف البحث، من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي للبحث واختبار فرضية البحث الرئيسية والوصول إلى نتيجة علمية تتثمل في قبول أو رفض فرضية البحث، وبناء على هذه النتيجة يمكن صياغة التوصيات المناسبة.

ويمكن التعبير عن دالة الكسب الأساسية المينسرية بالشكل التالي:

$$LnW=a+b_1S_i + b_2EXP + b_3EXP^2$$

حيث أن:

W: الأجر الذي يحصل عليه الفرد في سوق العمل.

S: عدد سنوات الدراسة التي يقضيها الفرد في التعليم.

EXP: عدد سنوات الخبرة الخاصة بالفرد وهي تساوي عمر الفرد مطروحاً منه سنوات التعليم والعمر المحدد لالتحاق الفرد بالتعليم (عادة ما يكون هذا العمر 6 سنوات).

a: مقدار ثابت يمثل أجر العامل الذي يلتحق بسوق العمل ولم يحصل على أي قدر من التعليم.

b: معامل سنوات التعليم أي معدل العائد الشخصي على التعليم.

13- التوصيف الاحصائي للبيانات المستخدمة:

يتوقف نجاح القياس والتحليل الاقتصادي على ملاءمة وإتاحة البيانات اللازمة، ولذلك من الأهمية تناول التوصيف الإحصائي للبيانات المستخدمة، حيث تعتمد هذه الدراسة على بيانات مقطعية، والجدول رقم (11) يوضح التوصيف الإحصائي للبيانات المستخدمة في القياس الاقتصادي لإعطاء تصور مبدئي عن طبيعة ونوع البيانات، والتي من خلالها يمكن وضع النموذج المناسب لهذه العلاقة وطريقة التقدير الفعّالة في الوصول النموذج القادر على تمثيل بيانات الدراسة بشكل فعلي.

الجدول رقم (11) التوصيف الإحصائي لبيانات الدراسة

	L_W	X	EXP	EXP2
Mean	**7.248294**	**14.15026**	**11.53368**	**643.1295**
Median	7.313220	16.00000	8.000000	64.00000
Maximum	8.517193	24.00000	300.0000	90000.00
Minimum	5.703782	6.000000	1.000000	1.000000
Std. Dev.	**0.420474**	**3.124702**	**22.64422**	**6472.087**
Skewness	-0.554834	-0.514625	10.83818	13.74232
Kurtosis	4.518544	3.059856	137.9638	190.2345
Jarque-Bera	28.44610	8.547808	150259.4	287989.5
Probability	0.000001	0.013927	0.000000	0.000000
Sum	1398.921	2731.000	2226.000	124124.0
Sum Sq. Dev.	33.94533	1874.642	98450.03	8.04E+09
Observations	193	193	193	193

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال النظر إلى نتائج الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة المعتمدة في التقدير الواردة في الجدول (11)، نلاحظ وجود نوع من التشتت في بيانات التضخم، وذلك من خلال المقارنة بين قيمة الانحراف المعياري بالنسبة للمتغيرات (EXP, EXP^2) الخبرة ومربع الخبرة والتي بلغت (,22.64422= Std. Dev.6472.087) وهي قيم أكبر من قيم المتوسط الحسابي والذي بلغت (,Mean=11.53368 643.1295)، على التوالي، وهذا يشير إلى وجود قيم متطرفة.

14- النتائج القياسية لدالة الأجر لـ (Jacob Mincer) الأساسية:

الجدول رقم (12) النتائج القياسية للنموذج المقدر

Dependent Variable: L_W
Sample: 1 193
Included observations: 193

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
S	0.049080	0.008145	6.025708	0.0000
EXP	0.021432	0.003199	6.699727	0.0000
EXP**	-7.14E-05	1.12E-05	-6.359667	0.0000
C	6.352560	0.119584	53.12204	0.0000
R-squared	0.322127	Mean dependent var		7.248294
Adjusted R-squared	0.311367	S.D. dependent var		0.420474
S.E. of regression	0.348926	Akaike info criterion		0.752594
Sum squared resid	23.01064	Schwarz criterion		0.820215
Log likelihood	-68.62534	Hannan-Quinn criter.		0.779978
F-statistic	29.93771	Durbin-Watson stat		1.820111
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

ويمكن صياغة النموذج المقدر على النحو التالي :

$$\mathbf{LnW} = 6.353 + 0.049\mathbf{S} + 0.0214\mathbf{EXP} - 7.144\mathbf{EXP}^2$$

15- تقييم النموذج المقدر:

توجد عدة اختبارات لتقييم النموذج لأثبات صحته وقبوله إحصائياً وقياسياً، واقتصادياً.

أ- الاختبارات الإحصائية :

تقييم إحصائي للنموذج لمعرفة هل البيانات أو النموذج استوفت تلك الافتراضات ؟ أو كذلك هل النموذج يصف البيانات بشكل مُناسب؟ ، ومن خلال النتائج التي تم الحصول عليها والمذكورة في الجدول رقم (12)، فإن النموذج القياسي قد اجتاز الاختبارات الإحصائية وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في تمثل العلاقة ومن أهم هذه الاختبارات ما يلي :

(1) اختبار (F) : صلاحية النموذج : (هل النموذج مناسب أم لا ؟)

من خلال قيمة (Prob (F-statistic)= 0.000000) المذكورة في الجدول (12)، والتي تشير إلى أن قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية، وبالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل بالفرض البديل والذي يشير إلى أن النموذج مناسب عند مستوى معنوية (0.05).

(2)اختبار (t) : معنوية أثر سنوات التعليم وسنوات الخبرة على لوغاريتم الأجر:

من خلال قيمة (Prob) لكل للمتغيرات المستقلة وذلك حسب مخرجات نتائج التقدير في الجدول (12) والتي تشير إلى معنوية سنوات التعليم، حيث بلغت قيمة (Prob)، (0.0000)، وهذه القيمة معنوية عند مستوى معنوية (5%) وبدرجة حرية (95%).

الفرض العدم : (سنوات الخبرة) ليس له أثر معنوي على لوغاريتم الأجر.

الفرض البديل : (سنوات الخبرة) له أثر معنوي على لوغاريتم الأجر.

من خلال قيمة (Prob) لكل للمتغيرات المستقلة وذلك حسب مخرجات نتائج التقدير في الجدول (12) والتي تشير إلى معنوية سنوات الخبرة، حيث بلغت قيمة (Prob)، (0.0000)، وهذه القيمة معنوية عند مستوى معنوية (5%) وبدرجة حرية (95%).

الفرض العدم : (سنوات مربع الخبرة) ليس له أثر معنوي على لوغاريتم الأجر.

الفرض البديل : (سنوات مربع الخبرة) له أثر معنوي على لوغاريتم الأجر.

من خلال قيمة (Prob) لكل للمتغيرات المستقلة وذلك حسب مخرجات نتائج التقدير في الجدول (12) والتي تشير إلى معنوية سنوات مربع الخبرة، حيث بلغت قيمة (Prob)، (0.000)، وهذه القيمة معنوية عند مستوى معنوية (5%) وبدرجة حرية (95%).

(3) اختبار القوة التفسيرية ($\overline{R^2}$) : (نسبة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع):

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared = 0.311367)، الواردة في الجدول رقم (12)، و يشير هذا المعامل إلى أن حوالي 31% من التغير في لوغاريتم الأجر يشرحه (يفسره) التغير في سنوات التعليم وسنوات الخبرة وهي نسبة ضعيفة نوعاً ما.

ب- الاختبارات القياسية :

عملية التقدير اعتمدت على طريقة المربعات الصغرى (OLS) وأن هذه الطريقة بُنيت على مجموعة من الفرضيات وفي حالة اختلال أي فرضية فأننا سنكون أمام أحد المشاكل القياسية المتعارف عليها التي يمكن أن نوضحها فيما يلي :

(1) اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج الانحدار :

شكل رقم (1): عرض لبوقي نموذج الانحدار المقدر

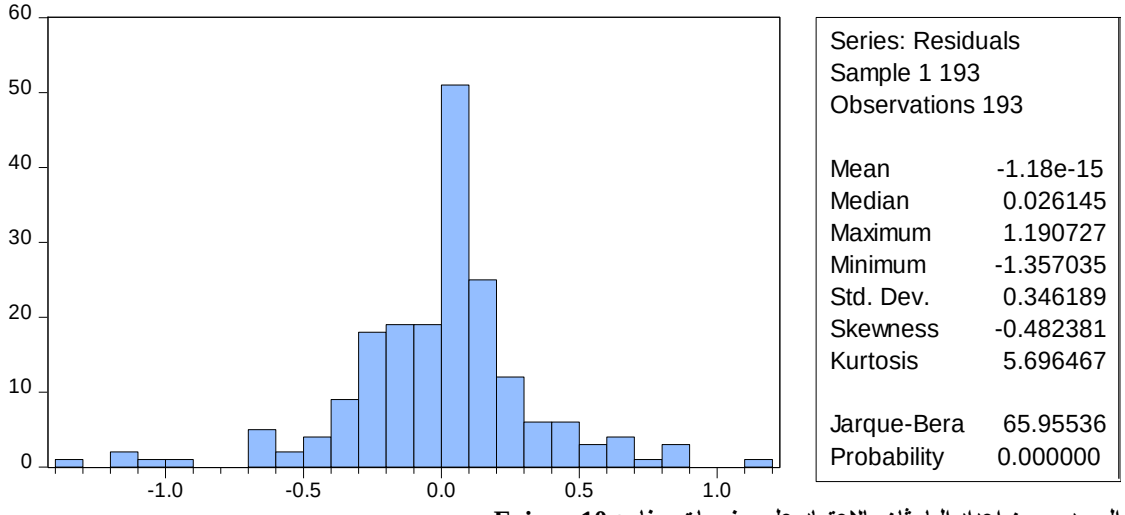

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

من الشكل (1)، تشير النتائج إلى أن بواقي نموذج الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك من خلال قيمة (Probability = 0.000000)، قيمتها أصغر من 5%، أي أنها لا تتبع التوزيع الطبيعي.

(2) **اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) :**

هناك مشكلة شائعة في تحليل انحدار بيانات سلسلة زمنية ألا وهي الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، وأن أحد افتراضات نموذج الانحدار الخطي هو أن حدود الخطأ (u_t)، في الزمن (t)، لا يرتبط مع حد الخطأ في الزمن (t-1)، أو أي حد خطأ آخر في الماضي (Gujarati، 2011). وفي حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي يفقد طريقة المربعات الصغرى OLS خاصية أفضل مقدر خطي غير متحيز BLUE (زرموح، 2012).

- **اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي (Durbin-Watson):**

ومن خلال جدول (Durbin-Watson)، نوجد القيمتين الجدولية الآتيتين : (d_L , d_U)، وذلك عند مستوى معنوية (5%) وعند عدد مشاهدات (n=193)، وعدد متغيرات مستقلة (k=3).

من خلال النتائج النموذج المقدر التي تم الحصول عليها في الجدول رقم (12)، والذي ظهرت فيه قيمة (D.W) تساوي (1.820111)، أن القيمة تقع في منطقة لا يوجد بين (d_U - 2)، وبالتالي نقبل الفرض العدم، ونقول لا يوجد ارتباط ذاتي.

(3) **مشكلة عدم ثبات (عدم تجانس) التباين : (Homoskedasticity):**

الجدول (13) يوضح اختبار (Harvey-Godfrey LM) للكشف عن مشكلة اختلاف التباين بين بوقي النموذج المقدر :

جدول رقم (13)

اختبار (Harvey–Godfrey LM) للكشف عن مشكلة اختلاف التباين بين بوقي النموذج الانحدار المتعدد

Heteroskedasticity Test: Harvey

F-statistic	4.452714	Prob. F(3,189)	0.0048
Obs*R-squared	**12.74039**	**Prob. Chi-Square(3)**	**0.0052**
Scaled explained SS	15.53742	Prob. Chi-Square(3)	0.0014

المصدر : من اعداد الباحثان بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

تشير نتائج اختبار (Harvey-Godfrey LM)، والتي موضحة في الجدول رقم (13)، إلى أن قيمة: (Prob. Chi-Square(3) =0.0052)، وهذه القيمة أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وعليه يتم رفض فرضية العدم، ونستنتج وجود دليل على اختلاف التباين.

(4) **مشكلة الاشتراك (التعدد) الخطي: (Multicollinearity)**

هناك عدة اختبارات، وبعض التشخيصات وهي:

(1) **ارتفاع قيمة R2، F ولكن القليل من نسب t تكون معنوية:**

يمكن الاستلال على وجود مشكلة التعدد الخطي من دالة الانحدار المقدرة، إذا لوحظ ارتفاع R^2، F، وانخفاض t في نفس النتائج، ومن خلال النتائج التي تم الحصول عليه، نلاحظ أن قيمة (R^2=0.311367)، وقيمة (F=29.93771)، وقيم t-Statistic ، لكل من (C,S,EXP) معنوية، وهذا مؤشر على عدم وجود مشكلة الاشتراك (التعدد) الخطي.

(2) اختبار كلين Klein Test :

تعتمد هذه الطريقة على المقارنة بين R^2 ومعاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة، كما في الجدول رقم (14) التالي:

جدول رقم (14)

مصفوفة ارتباط السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 03/28/24 Time: 10:47
Sample: 1 193
Included observations: 193

Correlation	EXP	EXP²	S
EXP	1.000000		
EXP²	0.937150	1.000000	
S	-0.080343	-0.117468	1.000000

المصدر : من عمل الباحثان مخرجات برنامج (EViews, 10).

قيمة معامل التحديد وفقا لمخرجات معادلة الانحدار المقدرة (R2 =0.311367)، وبالمقارنة مع بيانات الجدول نلاحظ أن معامل الارتباط بين (r^2_{EXP,EXP^2} =0.937) أكبر من معامل التحديد للنموذج المقدر والذي يساوي (R^2=0.311367)، بينما بقية معاملات الارتباط أصغر من معامل التحديد للنموذج المقدر. وبالتالي وجود المشكلة.

ج- الاختبارات الاقتصادية :

بالرجوع إلى النموذج المقدر بالجدول رقم (12) الذي تم الحصول عليه :

$$\mathbf{LnW} = 6.353\ 0.049\mathbf{S} + 0.0214\mathbf{EXP} - 7.144\text{-}05\mathbf{EXP^2}$$

16- نتائج البحث:

1. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين سنوات التعليم (S) ولوغاريتم الأجر (LnW)، وهذا يتوافق مع فرضيات دالة (Jacob Mincer).
2. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين سنوات الخبرة (EXP) ولوغاريتم الأجر (LnW)، وهذا يتوافق مع فرضيات دالة (Jacob Mincer).
3. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عكسية بين مربع سنوات الخبرة (EXP^2) ولوغاريتم الأجر (LnW)، وهذا يتوافق مع فرضيات دالة (Jacob Mincer).
4. قبول فرضية البحث والتي كان نصها : "أن الذين يحصلون على مستوى أعلى من التعليم وعدد سنوات خبرة أكثر يكون لديهم فرص أفضل للحصول على وظائف ذات أجور أعلى في مدينة مصراتة".

17- التوصيات:

تؤكد الدراسة إلى إعادة النظر بشكل شامل وحاسم في نظم التعليم والتدريب وسياسات سوق العمل في ليبيا، على النحو الذي يعيد للتعليم بريقه وأهميته كوسيلة هامة للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي، وكأحد أهم محددات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية الشاملة والمستدامة بوجه عام.

المراجع:

Aditi Bhutoria .(2016) .*Economic Returns to Education in the United Kingdom* . Foresight Government Office for Science.

Begum Erdil Sahin) .July .(2019 ، ANALYSIS OF THE RELATIONSHIP BETWEEN INFLATION, BUDGET DEFICIT AND MONEY SUPPLY IN TURKEY BY ARDL APPROACH: 1980-2017 .*Journal of Life Economics*.306-297 الصفحات ،

Damodar Gujarati .(2011) .Econometrics by Example .*Number, 330, G84*..

Denton Frank-T 5) .Apr, 1971 .(*Journal of the American Statistical Association* . تم الاسترداد من https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/01621459.1971.10482227

Dimitrios Asteriou و ،Stephen G HALL (2021). *الاقتصاد القياسي التطبيقي*. الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر.

Frequency Conversion EViews Training .(2012) .*EViews* من الاسترداد تم . https://www.eviews.com/Learning/freqconv_b.html?fbclid=IwAR0b9mAolrluwtj1qcEzh31F4tGHlE7Po_dcfz9GaFq81Fw-YNpaOAbmZ3w

Gediyon Bekele) .February, 2023 .(Effects of Monetary Policy on Inflation in Ethiopia: Using ARDL Co-Integration Approach .*Journal of Investment and Management*.11-1 الصفحات ،

Jacob Mincar .(1974) .Schooling, Experience, and Earnings .*National Bureau of Economic Research (NBER), New York*.

S. Chishti و ،B Khalaf .(2002) .Earnings, Education, Experience and Gender: Kuwait Experience • .*Chishti, S. and B. Khalaf. "Earnings, Education, Experience and Gender: Kuwait Experience." In Greenwood Press, London*. Uttam Lal Joshi) .febrayer , 2021 .(Effect of Money Supply on Inflation in Nepal: Empirical Evidence from ARDL Bounds Test .*International Research Journal of MMC*.98-84 الصفحات ،

إسماعيل صديقي، و عبد الرحيم شيبي. (6، 2022). التنسيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-2019) دراسة قياسية باستخدام نموذج Ardl . *المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية* ، الصفحات 87-102.

أنور حميدة محمدين، عبد العظيم هويداء، و نهلة أحمد أبو العز. (2016). أثر السياسة النقدية و المالية علي معدل التضخم في السودان : دراسة قياسية للفترة 1989-2013. *مجلة العلوم والتقانة في العلوم الاقتصادية. مج. 17، ع2*، الصفحات 159-179.

ترجمة : مها محمد زكي Damodar Gujarati. (2019). *الاقتصاد القياسي بالأمثلة*. دار حميثرا للنشر.

عبلة مخرمش، مختار زقوني، و حسين رحماني. (يونيو، 2022). أثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في الجزائر خلال فترة 1990-2020 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL. *جامعة قاصدي مرباح – ورقلة*.

على عبدالقادر. (2003). قياس معدلات العائد على التعليم في الدول العربية: دراسات قطرية مقارنة. *المعهد العربي للتخطيط، الكويت*.

عمر عثمان زرموح. (2012). *الاقتصاد القياسي والتكامل المشترك*. مصراتة: دار الوسطية للنشر والتوزيع.

فرج عبدالواحد سعيد. (2016). دالة الكسب كمدخل لقياس العائد الاقتصادي من التعليم في ليبيا. *مجلة المختار للعلوم الاقتصادية - المجلد الثالث - العدد السادس*.

مصرف ليبيا المركزي. (2008-2010-2017). *النشرة الاقتصادية*. مصرف ليبيا المركزي.

موسى شتيوي، و علي العساف. (2014). العائد الاقتصادي على التعليم في الأردن 1999-2012.

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 1 يونيو 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

الاقتصاد المبني على المعرفة والنمو الاقتصادي المستدام في الدول العربية النفطية

حالة كل من ليبيا والجزائر والمملكة العربية السعودية

حسين فـرج الحـويج
قسم الاقتصاد. كلية الاقتصاد. جامعة المرقب
Hussen.Alhwij@elmergib.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024.05.03 **تاريخ القبول: 2024.06.14** **تاريخ النشر: 2024.06.19**

الملخص

هدف البحث لقياس أثر اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي المستدام في عينة من الدول العربية النفطية خلال الفترة 1996– 2020، ولتحقيق هدفه تبنى البحث طريقة المربعات الصـــغرى المعممة Panel FGLS، وقد بينت أهم نتائج البحث أن مؤشر اقتصـاد المعرفة المتمثل في عدد الورقات العلمية المنشورة في المجلات العالمية في مجال العلوم التقنية والهندسية يرتبط بعلاقة سلبية ضـعيفة مع مؤشر النمو الاقتصادي المستدام المتمثل في إنتاجية الكربون.

الكلمات الدالة: *اقتصاد المعرفة، النمو الاقتصادي المستدام، المربعات الصغرى المعممة.*

growth Knowledge based economy and sustainable economic In the Arab oil countries.

Libya, Algeria and Saudi Arabia as a case study

Hussen Faraj Alhwij
Department of Economics, Faculty of Economics, Elmergib University
Hussen.Alhwij@elmergib.edu.ly

Abstract

The main aim of the study was to investigate the nature of relationship between adopting knowledge economy and sustainable economic growth in a sample of Arab oil-producing countries during the period 1996-2020. In order to achieve its objective the study utilized panel FGLS method. The study findings indicated a negative relationship between knowledge economy and sustainable economic growth in the Arab oil-producing countries.

Keywords: *knowledge economy, sustainable economic growth*, FGLS.

1- المقدمة

لقد صارت المعرفة من أبرز سمات الاقتصاد المعاصر، ولقد أطلق على ثورة المعلومات، والاقتصاد المبني على المعرفة مسمى التحول الثالث في تاريخ البشرية، ولهذا فقد صارت المعرفة ممثلة في الأساليب التكنولوجية الحديثة من عوامل الانتاج الرئيسة، وصار الاستثمار في المعرفة من أهداف الخطط التنموية للعديد من دول العالم (فريد وعبد العالي،2018)،وبناءاً على كل ذلك صار الإنفاق على البحث والتطوير R&D من أهم المعايير التي يتم من خلالها تقييم درجة اعتماد اقتصاد ما على المعرفة.

إن المتأمل في محركات وعوامل النمو الاقتصادي التقليدية يرى بوضوح أن الكثير منها لا ينسجم مع أهداف الاستدامة البيئية، التي تنشدها المجتمعات البشرية المتحضرة، ولعل من أهم هذه العوامل الثروات الهيدروكربونية "النفط والغاز بشكل رئيس"، وقد سميت وحدات الإنتاج القائمة على مصادر الطاقة الأحفورية بالصناعات كثيفة التلوث pollution intensive industries، وعلى النقيض من ذلك تشير العديد من الدراسات ومنها دراسة Gumus & Celikay (2015) إلى أن الاستثمار في البحث والتطوير يعد من معززات النمو الاقتصادي المستدام.

لقد كان موضوع العلاقة بين الاقتصاد المبني على المعرفة بمؤشراته المختلفة والنمو الاقتصادي موضوعاً للعديد من الدراسات السابقة، ومن الدراسات التي ربطت بين الإنفاق على البحث العلمي والنمو الاقتصادي بمفهومه التقليدي ما قام به Gumus & Celikay (2015) في دراستهما التي هدفت لقياس العلاقة بين الإنفاق على البحث والتطوير R&D والنمو الاقتصادي، والتحقق مما إذا كانت هذه العلاقة تتأثر بمستويات التنمية في عينة من 52 دولة، والتي توصلت إلى أن الانفاق على البحث والتطوير يؤثر إيجابياً على معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، أما دراسة Inekwe (2015) التي هدفت لقياس أثر نفقات البحث والتطوير على النمو الاقتصادي في عينة من 66 دولة فقد توصل إلى أن نفقات البحث والتطوير تؤثر إيجابياً على معدلات النمو الاقتصادي في الدول ذات مستويات الدخل فوق المتوسط Upper middle-income economies، وأن هذه النفقات غير ذات تأثير على النمو الاقتصادي في الدول الأقل دخلاً lower income economies، وتعززت هذه النتائج بما توصل له Bozkurt (2015) في دراسته عن تركيا من وجود أثر موجب للإنفاق على البحث والتطوير على النمو الاقتصادي، حيث ترتفع معدلات النمو الاقتصادي بمعدل 0.263% حينما تزداد نفقات البحث والتطوير بنسبة 1%.

من الدراسات السابقة من ربطت بين الإنفاق على البحث والتطوير والنمو الاقتصادي الأخضر، ومن ذلك ما قام به Samad & Manzoor (2015) في دراستهما التي هدفت لقياس أهم محددات النمو الاقتصادي الأخضر ومن بينها الإنفاق على البحث والتطوير، وذلك في عينة من 11 دولة متقدمة، والتي توصلت إلى أن الانفاق على البحث والتطوير يمارس أثراً موجباً على معدلات النمو الاقتصادي الأخضر في تلك الدول، وفي دراسة أخرى عن الصين هدفت لقياس أثر الانفتاح الاقتصادي والاستثمار في مجال البحث العلمي على النمو الاقتصادي الأخضر، توصل كل من Song et al. (2019) لوجود أثر إيجابي

للاستثمار في مجال البحث والتطوير على النمو الاقتصادي الأخضر، وفي دراسة أخرى هدفت لقياس أثر التعليم العالي ممثلاً في معدلات القيد في التعليم العالي، وأثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT على النمو الاقتصادي الأخضر في الصين توصل Li et al. (2022) لوجود أثر موجب لكل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم العالي على النمو الاقتصادي الأخضر في المدى القصير والمدى الطويل، وقد تعززت هذه النتائج بدراسة قطاعية على المستوى الجزئي قام بها Zhang & Li (2022)، وهدفت لقياس أثر مدخلات البحث والتطوير R&D inputs على التنمية الاقتصادية الخضراء green economic development، مقاسة بمؤشر النمو الأخضر المبني على أساس انبعاثات الغازات الملوثة للبيئة، وذلك في 30 اقليم في الصين، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن مؤشر العاملين في مجال البحث العلمي يؤثر إيجابياً على مستوى النمو الأخضر، بينما كان أثر نفقات البحث العلمي على النمو الأخضر غير واضح.

في دراسة أخرى هدفت لقياس اثر متغير استخدام الانترنت internet usage على معدلات انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون CO2 في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، توصل Salahuddin et al. (2016) لوجود أثر طويل الأجل لمعدلات استخدام الانترنت على معدلات انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، أما Usman et al. (2021) فقد توصل في دراسته التي هدفت لتحليل أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الآداء الاقتصادي ومعدلات استهلاك الطاقة في عينة من دول جنوب آسيا إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر إيجابياً على الآداء الاقتصادي في الهند فقط، ويؤثر متغير استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على كفاءة استخدام الطاقة إيجابياً في الاقتصاد الهندي فقط.

يتضح مما سبق أن الدراسات السابقة التي أقيمت في بيئة الدول الصناعية المتقدمة قد أكدت على أن الاستثمار في مجال البحث والتطوير يؤثر إيجابياً في النمو الاقتصادي المستدام، وتعد هذه الدراسات في العموم قليلة وحديثة، ولهذا فإن قضية العلاقة بين اقتصاد المعرفة والاستدامة الاقتصادية موضوع حديث، ولا يزال يحتاج للمزيد من الأدلة التجريبية في بيئات مختلفة، وتقوم إشكالية هذا البحث على سؤال رئيس مفاده "ما أثر تبني اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي المستدام في الدول العربية النفطية؟"، وبهذا فإن هدف البحث إنما يتمثل في "قياس أثر اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي المستدام في عينة من الدول العربية النفطية"

2- منهجية البحث Research methodology:

بناءاً على هدف البحث يمكن وصف النموذج النظري الذي تم تقديره في المعادلة الآتية:

$$\ln CRBN = \alpha + \beta \ln JOAR \qquad (1)$$

تمثل lnCRBN المتغير التابع، وهو يعبر عن اللوغاريتم الطبيعي لمتغير النمو الاقتصادي المستدام، الذي تم الاستدلال عليه من خلال مؤشر إنتاجية الكربون Carbon productivity، الذي يتم احتسابه وفقاً لما اقترحه Long et al. (2020) بقسمة الناتج المحلي الاجمالي على كمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد

الكربون CO2، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بكمية انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من خلال قاعدة البيانات الاحصائية Our World in data، وتم الحصول على البيانات الاحصائية الخاصة بالناتج المحلي الاجمالي من خلال قاعدة البيانات الاحصائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، وتمثل lnJOAR المتغير المستقل، وهو يعبر عن اللوغاريتم الطبيعي لعدد الورقات البحثية المنشورة في المجالات العلمية والتقنية Scientific and technical journal articles، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بهذا المتغير من قاعدة البيانات الاحصائية للبنك الدولي World Bank.

تتمثل عينة البحث في دول ليبيا، والجزائر، والمملكة العربية السعودية، ويمتد المدى الزمني للبحث في الفترة 1996–2020.

يستخدم البحث في قياس العلاقة بين متغيريه طريقة المربعات الصغرى المعممة Panel Feasible generalized least squares FGLS، وذلك في إطار تحليل الانحدار التجميعي للبيانات الطولية Panel Pooled regression analysis، وقد تم اختيار هذه الطريقة لتقدير العلاقة بين متغيرات البحث نظراً لما ينطوي عليه استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Squares OLS method من مشكلات تتعلق بحد الخطأ العشوائي الذي تمثله بواقي الانحدار regression residuals، ويشير Bai et al. (2021) في هذا الإطار إلى أن مشكلتي عدم تجانس التباين Heteroskedasticity، والارتباط المتسلسل Serial correlation هما من المشكلات الأساسية التي تواجه نماذج الانحدار، وأن هناك طريقتين للتعامل مع هذه المشكلات، تعتمد الأولى على استخدام طريقة OLS مع أخطاء عشوائية حصينة robust standard errors ضد مشكلات عدم تجانس التباين والارتباط المتسلسل، وتتمثل الطريقة الأخرى في استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة generalized least squares GLS، التي تتجاوز بشكل مباشر هاتين المشكلتين، إضافة إلى مشكلة الاعتماد المقطعي cross–sectional dependency (Jönsson,2005)، ويمكن القول من ناحية أخرى أن هذه الطريقة هي من طرق تقدير نماذج الانحدار التي يمكن تطبيقها حينما تكون الافتراضات الأساسية المتعلقة ببواقي الانحدار غير متوفرة، ويشير Fomby et al. (1984) في هذا الصدد إلى أن هذه الطريقة لا تستلزم كذلك أن تكون بواقي الانحدار موزعة طبيعياً Normally distributed.

3- النتائج والمناقشة Results and discussion:

1.3 الخصائص الإحصائية الوصفية للبيانات الممثلة لمتغيري البحث:

يبين الجدول رقم (2) في الملحق أهم المقاييس الإحصائية الوصفية للبيانات الممثلة لمتغيري البحث، ويتضح من خلال الجدول أن الوسط الحسابي للمتغيرين CRBN، وJOAR قد بلغ ما قيمته 1167.997، و2432.28 وذلك على التوالي، وبمقارنة هاتين القيمتين بالقيمتين العظمى والصغرى لكلا المتغيرين يتضح وجود قيم متطرفة في كلا متغيري البحث، وكانت أكبر في المتغير CRBN، الذي بلغ الفرق بين وسطه

الحسابي والقيمة العظمى ما مقداره 14888.9، وليست بالكبيرة في المتغير CRBN، وبالنظر لمقياس الانحراف المعياري لكلا المتغيرين يلاحظ أن تشتت البيانات ليس بالكبير؛ حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري لهذين المتغيرين ما مقداره 688.2، و3358 تقريباً، وهي تقترب كثيراً من الوسط الحسابي في المتغير JOAR، وتبتعد عنه قليلاً في المتغير CRBN، وقد بلغ عدد المشاهدات لمتغيري البحث ما مقداره 75 مشاهدة، ولا توجد قيم مفقودة.

2.3 تقدير العلاقة بين متغيري البحث:

يبين الجدول رقم (3) في الملحق نتائج تحليل الارتباط بين متغيري البحث، وقد أكدت هذه النتائج ارتباط متغير النمو الاقتصادي المستدام بعلاقة سلبية معنوية إحصائياً عند مستوى المعنوية 5% مع متغير اقتصاد المعرفة الممثل بعدد البحوث المنشورة في المجالات التقنية في الدول عينة البحث، وقد بلغت قيمة معلمة الارتباط ما قيمته 0.23- تقريباً، وتشجع عملية اكتشاف هذه العلاقة وإن كانت ضعيفة على المضي قدماً لقياس أثر اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي المستدام من خلال تحليل الانحدار، ويبين الجدول رقم (4) في الملحق نتائج قياس العلاقة بين متغيري البحث باستخدام طريقة Panel FGLS، ويتضح من الجدول أن متغير النمو الاقتصادي المستدام يرتبط بعلاقة تأثير سلبية ومعنوي إحصائياً عند مستوى المعنوية 5% مع متغير اقتصاد المعرفة، وقد بلغت قيمة معلمة الانحدار لهذه العلاقة ما قيمته 0.01339-، وهذا يعني أن أي تغير قيمته وحدة واحدة في متغير اقتصاد المعرفة المتمثل في البحوث التقنية المنشورة يصاحبه انخفاض في مستوى النمو الاقتصادي المستدام قيمته 0.01339 وحدة، وربما تفسر هذه النتائج في حالة الدول عينة الدراسة بتركز الأبحاث والدراسات التقنية في مجالات غير صديقة للبيئة، وترتبط إلى حد ما بالقطاع النفطي، ولهذا فإنها قد صوحبت بمزيد من التلوث البيئي، وقد كان الأثر ضعيفاً إلى حد يشير فيه إلى أن هذا العامل ليس من المحددات الرئيسة للنمو الاقتصادي المستدام، ولكنه يمثل أداة مهمة كان ينبغي استغلالها لرفع معدلات الاستدامة إن تركزت البحوث العلمية المنشورة في المجال البيئي.

تجدر الإشارة هنا إلى أن النتائج التي تم التوصل لها قد اختلفت مع النتائج التي توصلت لها الدراسات السابقة التي تمت مراجعتها، وربما يعود ذلك لاختلاف مؤشر اقتصاد المعرفة الذي تم استخدامه، والذي يمثل جانب المخرجات للبحث العلمي، وذلك في الوقت الذي ركزت فيه الدراسات السابقة غالباً في اختيارها لمؤشرات القياس على جانب المدخلات.

4- الخلاصة Conclusion:

هدف هذا البحث بشكل عام لقياس أثر تبني اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي المستدام في عينة من الدول العربية النفطية تمثلت في كل من ليبيا، والجزائر، والمملكة العربية السعودية، وذلك خلال الفترة 1996-2020، ولتحقيق هذا الهدف فقد تبنى البحث طريقة المربعات الصغرى المعممة Panel FGLS لتقدير العلاقة بين متغيراته، وقد بينت أهم نتائج البحث أن مؤشر اقتصاد المعرفة المتمثل في عدد الورقات العلمية المنشورة في المجلات العالمية في مجال العلوم التقنية والهندسية يرتبط بعلاقة سلبية ضعيفة مع مؤشر النمو الاقتصادي المستدام المتمثل في إنتاجية الكربون.

5- المراجع References:

1.5 المراجع العربية:

ايمن، فريد وعبد العالي منصر. (2018). اقتصاد المعرفة ومساهمته في تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، 2(2)، 158-172.

2.5 المراجع الاجنبية:

Bozkurt, C. (2015). R&D expenditures and economic growth relationship in Turkey. International Journal of Economics and Financial Issues, 5(1), 188-198.

Gumus, E., & Celikay, F. (2015). R&D expenditure and economic growth: new empirical evidence. Margin: The Journal of Applied Economic Research, 9(3), 205-217.

https://data.worldbank.org/indicator/IP.JRN.ARTC.SC

https://ourworldindata.org/co2-emission

https://unctadstat.unctad.org/datacentre/

Inekwe, J. N. (2015). The contribution of R&D expenditure to economic growth in developing economies. Social indicators research, 124(3), 727-745.

Jönsson, K. (2005). Cross-sectional Dependency and Size Distortion in a Small-sample Homogeneous Panel Data Unit Root Test. Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 67(3), 369-392.

Li, X., Shaikh, P. A., & Ullah, S. (2022). Exploring the potential role of higher education and ICT in China on green growth. Environmental Science and Pollution Research, 29(43), 64560-64567.

Long, R., Gan, X., Chen, H., Wang, J., & Li, Q. (2020). Spatial econometric analysis of foreign direct investment and carbon productivity in China: Two-tier moderating roles of industrialization development. Resources, Conservation and Recycling, 155, 104677.

Salahuddin, M., Alam, K., & Ozturk, I. (2016). The effects of Internet usage and economic growth on CO2 emissions in OECD countries: A panel investigation. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 62, 1226-1235.

Samad, G., & Manzoor, R. (2015). Green growth: Important determinants. The Singapore Economic Review, 60(02), 1550014.

Song, X., Zhou, Y., & Jia, W. (2019). How do economic openness and R&D investment affect green economic growth?—evidence from China. Resources, Conservation and Recycling, 146, 405-415.

Usman, A., Ozturk, I., Hassan, A., Zafar, S. M., & Ullah, S. (2021). The effect of ICT on energy consumption and economic growth in South Asian economies: an empirical analysis. Telematics and Informatics, 58, 101537.

Zhang, M., & Li, B. (2022). How do R&D inputs affect green economic development? Evidence from China. Technology Analysis & Strategic Management, 34(12), 1353-1368.

Bai, J., Choi, S. H., & Liao, Y. (2021). Feasible generalized least squares for panel data with cross-sectional and serial correlations. Empirical Economics, 60, 309-326.

Fomby, T. B., Johnson, S. R., Hill, R. C., Fomby, T. B., Johnson, S. R., & Hill, R. C. (1984). Feasible generalized least squares estimation. Advanced econometric methods, 147-169.

مـــلاحـــــق:

الجدول رقم (1): البيانات والمتغيرات

Variable	Proxy	Symbol	Data source
Sustainable economic growth	Carbon productivity	CRBN	UNCTAD, OWD
Knowledge economy	Scientific journal articles	JOAR	WB

الجدول رقم (2): ملخص الاحصاء الوصفي

Variable	Obs.	Mean	Std. Dev.	Min	Max
CRBN	75	1167.997	195.9958	688.2151	1735.292
JOAR	75	2432.28	3358.018	36.86	17321.16

الجدول رقم (3): تحليل الارتباط بين متغيرات البحث

	CRBN	JOAR
CRBN	1	
JOAR	-0.2294**	1

** Significant at 5%.

الجدول رقم (4): قياس العلاقة بين متغيري البحث باستخدام طريقة Panel FGLS

CRBN	Coef.	Std. Err.	Z	P>z	Interval] [95% Conf.	
JOAR	-0.01339	0.00656	-2.04	0.041	-0.02625	-0.00053
_cons	1200.561	27.08041	44.33	0.000	1147.485	1253.638

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 1 يونيو 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

دور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية

سعدون مفتاح محمد الضويلة
محاضر، قسم المحاسبة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة، ليبيا.
Sadunworld_18@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2024.03.25 تاريخ القبول: 2024.06.13 تاريخ النشر: 2024.06.19

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية، وذلك من خلال التعريف بماهية لجان المراجعة وأنشطتها وأهدافها، وبيان مفهوم فجوة التوقعات وأسباب وجودها، وتوضيح دور لجان المراجعة في تحسين جودة أداء المراجعة الداخلية. استخدم الباحث المنهج الوصفي لاختبار فرضيات الدراسة. اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من (20) مفردة لكل شركة، وزعت على عدد (6) شركات نفطية مملوكة للمؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا. توصلت الدراسة إلى أن للجان المراجعة دور في تقليل فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية من خلال دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية والإشراف عليها، وتدعيم استقلال المراجع الداخلي. وأوصت الدراسة بضرورة قيام لجان المراجعة بالمشاركة في اختيار كافة المراجعين في إدارة المراجعة الداخلية، والعمل على تعزيز نِقَاط القوة التي تمكن لجنة المراجعة من تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية.

الكلمات المفتاحية: *لجان المراجعة- فجوة التوقعات – المراجعة الداخلية.*

The role of audit committees in narrowing the expectations gap in internal auditing

Sadun Moftah Mohamed Daw
Lecturer, Department of Accounting,
Faculty of Economics and Political Science, Azzaytuna University, Libya
Sadunworld_18@yahoo.com

Abstract

This study aims to identify the role of audit committees in narrowing the expectations gap in internal auditing, by defining the nature of audit committees, their activities and objectives, explaining the concept of the expectations gap and the reasons for its existence, and clarifying the role of audit committees in improving the quality of internal audit performance. The researcher used the descriptive method to test the study hypotheses. The study relied on a random sample of (20) individuals for each company, distributed among (6) oil companies owned by the National Oil Corporation in Libya. The study found that audit

committees have a role in reducing the expectations gap in internal auditing by supporting the efficiency and effectiveness of the internal audit function and supervising it and strengthening the independence of the internal auditor. The study recommended the need for audit committees to participate in selecting all auditors in the internal audit department, and to work to enhance the strengths that enable the audit committee to narrow the expectations gap in internal auditing.

Keywords: *Audit committees - expectations gap - internal audit*

1- المقدمة

ازداد الاهتمام بوجود لجان المراجعة في الشركات في الآونة الأخيرة بعد حدوث حالات الإنهيار والفساد المالي لعدد كبير من الشركات في كثير من الدول، وتعد لجنة المراجعة من المفاهيم الرقابية الهامة التي ظهرت نتيجة لعوامل متعددة، منها مساعدة مجالس الإدارة في تنفيذ مهامها، وكذلك الإخفاقات المالية التي حدثت في الشركات العالمية، بالإضافة إلى ذلك، هناك مطالبات من المساهمين والمستثمرين بتقارير مالية غير مضللة، ورغبة مجالس إدارة الشركات في تنفيذ سياسات ضمن إطار رقابي فعال، لذلك تم إنشاء لجنة المراجعة في معظم الدول، ويشمل دور لجنة المراجعة الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي، ودعم استقلالية التدقيق الداخلي والخارجي، والتنسيق بينهما، ومساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات المالية (بوزيان، 2021 :104).

وتطوّرت مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل كبير بعد الكساد العظيم، حيث تأثرت بحاجة متزايدة لتحسين الرقابة الداخلية والكفاءة في تقديم المعلومات المالية، لذلك تأسيس لجان المراجعة جاء كردة فعل لمكافحة الفساد الإداري وضمان مصداقية القوائم المالية، والآن أصبحت لجان المراجعة ضرورية لإتخاذ إجراءات تصحيحية ووقائية وتعزيز فعالية المراجعة الداخلية والإشراف على الإعداد المالي والإفصاح.

2- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت محاور الدراسة، ومن بين هذه الدراسات:

1. **دراسة (أبو القاسم، 2023) بعنوان:** "آليات الحوكمة وأثرها على تضييق فجوة التوقعات في المراجعة". هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر آليات الحوكمة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة بين مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية. كما هدفت إلى توضيح مفهوم فجوة التوقعات والتعرف على أهم أسبابها. أستخدم الباحث أسلوب الإستبانة لجمع بيانات الدراسة وإخضاعها للتحليل الإحصائي عبر البرنامج الإحصائي المعروف (SPSS). توصلت الدراسة إلى جملة من الإقتراحات التي من شأنها تقليص فجوة التوقعات في المراجعة، منها تأثير آليات الحوكمة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة، كذلك تاثير آليات تحسين أداء المراجع في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة، وأيضا آليات تدعيم المراجعة الداخلية لها دور في التضييق فجوة التوقعات.
2. **دراسة (بحية، وقرادي، 2023) بعنوان:** "لجان التدقيق ومدى مساهمتها في التضييق من فجوة التوقعات" (دراسة ميدانية لعينة من المهنيين والأكاديميين). تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة لجان التدقيق في التضييق من فجوة التوقعات، وذلك من خلال دورها الرقابي في تخفيض

إحتمالية التلاعب بالقوائم المالية، بغية تعزيز ثقة مستخدمي هذه القوائم، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي في توضيح المفاهيم النظرية لمتغيرات الدراسة، والمنهج التحليلي في الدراسة الميدانية والتي أعتمد فيها على إستبيان وزع على عينة من المهنيين والأكاديميين. وبعد جمع البيانات ومعالجتها إحصائيا بواسطة برنامج SPSS v25. كانت أهم النتائج المتوصل إليها: وجود أثر دال إحصائيا لمدى أهمية مساهمة مسؤوليات لجان التدقيق إتجاه (القوائم المالية، التدقيق الداخلي والخارجي) في التضييق من فجوة التوقعات.

3. **دراسة (ربابعة، 2022) بعنوان:** "أثر تطبيق مهام وصلاحيات لجان التدقيق في تحسين جودة التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق مهام وصلاحيات لجان التدقيق في تحسين جودة التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة، بحيث تكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية و البالغ عددها (39) شركة صناعية مساهمة عامة أردنية، حيث تكون أفراد العينة من (أعضاء مجلس التدقيق والمدققين الداخليين). ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وقد طور الباحث استبانة من عدة محاور، تم توزيعها إلكترونيًا على عينة الدراسة حيث بلغ عدد الاستبانات (161). تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS). توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مهام لجان التدقيق بأبعادها (الأشراف المالي، تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية، ترشيح مدقق الحسابات الخارجي، وإدارة المخاطر) وصلاحيات لجان التدقيق بأبعادها (الحصول على المعلومات من الإدارة التنفيذية، طلب حضور مدقق الحسابات الخارجي، الاستعانة بطرف خارجي لطلب مشورة) في تحسين جودة التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة. وبناء على نتائج هذه الدراسة تم صياغة بعض التوصيات أهمها، ضرورة تفعيل دور لجان التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وتوضيح الدور الذي تقوم به لجان التدقيق، مما يعزز ذلك من قدرة هذه اللجان في مراجعة الوضع المالي للشركة والتحقق من مدى سلامة ومصداقية القوائم المالية.
4. **دراسة (صالح، وسلطان، 2021) بعنوان:** "متطلبات تشكيل لجان التدقيق و تأثيراتها في تحسين جودة التقارير المالية و تضييق فجوة التوقعات" (دراسة حالة شركة آسياسيل للإتصالات). هدفت الدراسة للتعرف على متطلبات تشكيل لجان التدقيق و تأثيراتها في تحسين جودة التقارير المالية و تضييق فجوة التوقعات، التي قد يخلفها اهتزاز ثقة المساهمين بعملية التدقيق. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات من مساهمي شركة آسياسيل، فقد تم توزيع (50) استبانة واسترجع منها(40) استبانة حول فجوة التوقعات في الشركة محل الدراسة. و من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وجود قصور تشريعي واضح في قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة (1997) المعدل فيما يخص تشكيل لجان التدقيق، كذلك قيام شركة

آسياسيل بتشكيل لجنة التدقيق في عام (2011) التزاما بمتطلبات مجموعة شركات اريدو القطرية من جهة و توصيات المعهد الدُّوَليّ للمدققين الداخليين من جهة اخرى. و خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ، تعديل النصوص الواردة في قانون الشركات رقم (21) لسنة (1997) المعدل و الخاصة بتشكيل لجان التدقيق وتحديد مهامها وصلاحياتها وآليات عملها، وأوصت الدراسة بضرورة قيام لجنة التدقيق في شركة آسياسيل بإصدار تقارير مالية تنشر مع التقارير السنوية للشركة أو الإفصاح في تلك التقاريرعن أنشطتها التي تمكنها من المساهمة في تحسين جودة التقارير المالية و تضييق فجوة التوقعات.

5. **دراسة (الهواري، 2020) بعنوان:** "أثر تطبيق الشركات لقواعد الحوكمة على العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وفجوة التوقعات" (دراسة انتقادية ميدانية). استهدفت الدراسة تحليل العلاقة بين جودة المراجع الداخلي ودوره في تفعيل قواعد حوكمة الشركات (كمتغيرات مستقلة) مما ينعكس بدوره على تعزيز جودة عملية المراجعة الداخلية وتضييق فجوة التوقعات (كمتغيرات تابعة). تم الاعتماد على عينة تحكمية تتكون من (43) مشاهدة، وهذه العينة تحكمية بسبب صعوبة الحصول على البيانات الداخلية لكثير من الشركات، ومن ثم كانت عينة الدراسة مقيدة بحجم الاستجابات للاستبانات المرسلة إلكترونياً لتلك الشركات. وقد توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع مستوى الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات سيؤدي إلى ارتفاع مستوى جودة المراجعة الداخلية، كما أن ارتفاع مستوى تطبيق كلٍ من قواعد الحوكمة والدور الاستشاري والتوكيدي للمراجع الداخلي بشأن الحوكمة سيؤدي إلى ارتفاع جودة المراجعة الداخلية وزيادة فرص تضييق فجوة التوقعات.
6. **دراسة (عثمان، 2019) بعنوان:** "دور المراجعة الداخلية في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة". وكان الهدف من هذه الدراسة هو دراسة ومعرفة فجوة التوقعات في المراجعة، وأسبابها، والتعرف على مفاهيم المراجعة الداخلية والدور الذي تقوم به، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي، والمنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (50) فرد من المراجعين بديوان المراجعة الداخلي بولاية نهر النيل. توصلت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية تساهم في تقليص فجوة التوقعات، وكلما كان المراجع غير ملم بواجبات ومعايير المراجعة الداخلية كلما زادت فجوة التوقعات. أوصى الباحث بضرورة زيادة الوعي والإدراك العام بمشكلة فجوة التوقعات من خلال إقامة الدورات والمؤتمرات والندوات التي تطرح فيها حلول لهذه المشكلة.

3- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

إن هذة الدراسة لا تختلف بشكل كبير عن الدراسات السابقة، فإن نظرنا إلى الدراسات السابقة نجد إن (أبوالقاسم، 2023) تناولت آليات الحوكمة للشركات وآثرها في تقليص فجوة التوقعات في المرجعة الخارجية، في حين أن (بحية، وقرادي، 2023)، تطرقت لدور لجان التدقيق ومدى مساهمتها في التضييق من فجوة التوقعات من وجهة نظر المهنيين والأكاديميين، وأن (صالح، وسلطان، 2021) تناولا موضوع لجان التدقيق وتأثيراتها في تحسين جودة التقارير المالية وتضييق فجوة التوقعات من وجهة نظر المساهمين. بينما، دراسة

(ربابعة، 2022) و (الهواري، 2020) و (عثمان، 2019) تناولت دور لجان المراجعة في الحد من فجوة التوقعات للمراجعة الداخلية. و نتيجة لندرة الدراسات إلى حد علم الباحث حول دور لجان دور لجان المراجعة في تقليل فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية في البيئة الليبية، لذلك فان هذه الدراسة ستتناول هذا الموضوع بشكل خاص.

4- مشكلة الدراسة:

المراجعة الداخلية تعد جزءًا أساسيًا من نظم الرقابة الداخلية، حيث تقوم بتقييم أنظمة الرقابة الأخرى وتعتبر دعامة أساسية لنجاح نظام الرقابة الداخلية في الشركات، ودور المراجع الداخلي يتعدى الرقابة المحاسبية والضبط الداخلي، حيث يشمل مراجعة الإستراتيجيات وتنسيق أداء الإدارة وتقييم كفاءة الأنظمة الداخلية.

وقد ازداد الاهتمام بالمراجعة الداخلية مع تزايد حاجة الشركات لحوكمة فعّالة، مما أدى إلى تشكيل لجان المراجعة لدعم كفاءة المراجع الداخلي وضمان استقلاليته، وبينت الدراسات أنه يُفضل أيضًا إلزام الشركات بتشكيل هذه اللجان، مما يسهم في تحديد صلاحيات تعيين وعزل مدير المراجعة الداخلية وتعزيز التواصل بين المراجعين الداخليين والخارجيين (حمدون، 2021).

كما بينت دراسة (عثمان، 2019) بالإضافة إلى أن المراجعة الداخلية الفعالة تساهم في تضييق فجوة التوقعات وعدم الإلمام بواجبات المراجع الداخلي يساهم في زيادة فجوة التوقعات.

كما تشير الدراسات إلى وجود تفاعل كبير بين لجنة المراجعة والمراجعين الداخليين، وهذا التفاعل يتجسد في عدة جوانب مهمة، تبدأ لجنة المراجعة باستعراض أهداف وخطة ووظائف المراجعة الداخلية، مما يضمن توافق الأنشطة الداخلية مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، كما تعمل اللجنة على تعزيز إشراف المراجع الداخلي على عمليات الرقابة والحوكمة، مما يسهم في تقوية النظام الرقابي والحوكمي للمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك، تتأكد لجنة المراجعة من أن المراجعة الداخلية تمتلك الموارد اللازمة لتنفيذ أعمالها بفعالية وكفاءة، سواء كانت هذه الموارد بشرية أو تقنية أو مالية، وهذا التفاعل الوثيق بين لجنة المراجعة والمراجعين الداخليين يعزز من استقلالية وموضوعية المراجعة الداخلية، ويضمن أن يتم تنفيذ مهامها وفقاً لأعلى المعايير المهنية، مما يؤدي في النهاية إلى تعزيز الثقة في التقارير المالية والقرارات الاستثمارية، ويساهم في تحسين الأداء العام للمؤسسة (مصلي، 2023 :101)

وبالتالي تكمن إشكالية الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤل التالي:

ما هو دور لجان المراجعة في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية في شركات النفط الليبية المملوكة للمؤسسة الوطنية للنفط؟

ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هو دور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية، من خلال دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية والإشراف عليها؟

- ما هو دور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية، من خلال تدعيم استقلال المراجع الداخلي؟

5- فرضيات الدراسة:

في محاولة الإجابة عن إشكالية الدراسة الرئيسية والتساؤلات الفرعية صيغت الفرضيات على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية: يوجد دور للجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية في شركات النفط الليبية المملوكة للمؤسسة الوطنية للنفط. والتي اشتقت منها الفرضتين التاليتين:

الفرض الأول: يوجد دور للجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية، من خلال دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية والإشراف عليها.

الفرض الثاني: يوجد دور للجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية، من خلال تدعيم استقلال المراجع الداخلي.

6- أهداف الدارسة:

انطلاقا من مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، يمكن تحديد أهداف الدراسة في الآتي:

- التعريف بلجان المراجعة وطبيعتها وأهدافها والأنشطة التي تقوم بها وكذلك إبراز أهم خصائصها ومسؤولياتها.
- التعرف على مفهوم فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية والأسباب التي أدت إلى وجودها.
- دراسة وتحليل دور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية لشركات النفط الليبية المملوكة للمؤسسة الوطنية للنفط.
- إبراز أهمية ودور لجان المراجعة في تحسين جودة أداء المراجعة الداخلية وتحسين كفاءة المراجع الداخلي وتدعيم استقلاليته.

7- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط التالي:

- تسليط الضوء على أهمية لجان المراجعة والدور المحتمل الذي يمكن أن تقوم به في تقليص فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية.
- تتيح هذه الدراسة للباحث الفرصة لاستكشاف وتوسيع معرفته في مجال المراجعة عمومًا، والتركّز على نحو خاص على موضوع لجان المراجعة وفجوة التوقعات في المراجعة الداخلية.
- تُعتبر هذه الدراسة إضافة قيمة للبحوث السابقة في ميدان العلوم الإدارية والمالية، نظرًا لندرة الدراسات التي اهتمت بدور لجان المراجعة في تقليص فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية.

8- الإطار النظري:

1. المراجعة الداخلية:

ظهور مفهوم المراجعة الداخلية في عام 1947م مع إصدار قائمة مسؤوليات المراجع الداخلي من قبل لجنة البحوث في مجمع المراجعين الداخليين (IIA)، حيث تم تحديد المراجعة الداخلية كنشاط تقييمي مستقل داخل المنظمة لمراجعة العمليات المحاسبية والمالية، وغيرها من العمليات (لحنون، 2019 :8).

تطور مفهوم المراجعة الداخلية أدى إلى تطوّر معايير المراجعة، في 1947 شكل مجمع المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة لجنة لتطوير مهنة المراجعة الداخلية ووضع إطار لمعاييرها، وتم إعتماد هذه المعايير في 1978. في 1993، تم تعديلها وإضافة 25 معيارًا فرعيًا، بعد ذلك أصدر المعهد الدولي للمراجعين الداخليين (IIA) معايير مهنية جديدة في 2003، تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين: معايير الصفة ومعايير الأداء (المعايير العالمية للتدقيق الداخلي، 2023 :3).

وهناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى تطور مهنة المراجعة الداخلية، من بينها:

- الحاجة إلى وسائل لإكتشاف الأخطاء والغش.
- تطور الشكل القانوني للشركات وإنفصال الملكية عن الإدارة.
- ظهور المنشآت ذات الفروع المنتشرة جغرافياً.

2. فجوة التوقعات:

تمثل فجوة التوقعات في المراجعة مشكلة تعاني منها جميع المجتمعات، نظراً لأنها ظاهرة يشترك في وجودها عدة أطراف، أهمها مراقبي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية ومدى معقولية توقعاتهم، بالإضافة إلى القيود المفروضة على مهنة المراجعة. نتيجة لذلك، اتجهت جهود الباحثين نحو هذه المشكلة للتعرف على طبيعتها والعوامل التي ساعدت على وجودها، بهدف تضييق الفجوة إلى أدنى حد ممكن، وقد تتطلب معالجة فجوة التوقعات فهمًا دقيقًا للتوقعات المختلفة لكل طرف معني بالمراجعة وتحسين التواصل والشفافية بين مراقبي الحسابات والمستخدمين. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الهيئات التنظيمية والمهنية مراجعة وتحديث المعايير والإرشادات الخاصة بمهنة المراجعة لضمان تلبية توقعات جميع الأطراف بشكل معقول (الشافعي، 2019 :414-415). تشير فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية إلى التباين بين ما يقوم به المراجعون الداخليون فعلاً وبين ما يتوقعه المستفيدون من المراجعة الداخلية والتي تتمثل أساساً في الإدارة في ضوء معايير المراجعة الداخلية المتعارف عليها.

وتساهم عدة عوامل في ظهور فجوة التوقعات في المراجعة، منها التشريعات والقواعد المنظمة للمهنة وضعف الكفاءة المهنية للمراجعين، فالتشريعات المحاسبية التي تصدرها الأجهزة الحكومية والمنظمات المهنية تهدف إلى تحسين أداء المراجعين من خلال تطبيق قواعد الجودة، لكنها قد تقيد أداء المراجع بخطوات معينة أو تقصر أدائه في جوانب مهمة لمستخدمي تقارير المراجعة، مما يؤدي إلى فهم خاطئ بأن المراجعين يمكنهم اكتشاف الغش والاختلاس، بينما هذا ليس من اختصاصهم. بالإضافة إلى ذلك، ضعف الكفاءة المهنية للمراجعين يجعلهم غير قادرين على التدقيق في النقاط الأساسية التي تؤثر جوهريًا

على المركز المالي للمنشأة، مما يعكس صورة غير واقعية ويؤدي إلى قرارات غير صائبة من قبل المستثمرين والدائنين، وهذه العوامل، مجتمعة مع قضايا حياد واستقلال المراجع وقصور نظام الرقابة الداخلية، تؤدي إلى تفاقم فجوة التوقعات وتضليل النتائج النهائية لأعمال المنشأة (محمود وآخرون، 2021 :107).

3. لجان المراجعة وعلاقتها بالمراجعين الداخليين:

تشير الأبحاث والدراسات إلى أن نشأة لجان المراجعة وتطورها قد مر بتحولات ومراحل متعددة، انطلاقًا من أول ظهور لها في المملكة المتحدة، ثم إنتشارها لتشمل العديد من دول العالم، ويُظهر السرد التالي كيف تشكلت وتطورت لجان المراجعة على مر العصور، وكيف أصبح لدينا الفهم الحالي لها في مختلف أنحاء العالم.

i.تطور لجان المراجعة:

ربما تكون الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي بادرت بإنشاء لجان مراجعة بعد الهزات المالية الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية، مثل حالة شركة Mckesson Robbins، التي أدت إلى توصية كل من بورصة نيويورك (NYSE) ولجنة تداول الأوراق المالية (SEC) بضرورة تشكيل لجنة مكونة من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين مراجع خارجي وتحديد أتعابه، وتدعيم استقلاله في إبداء الرأي في التقارير المالية التي تصدرها الشركات (Harortemoason)؛ وفي عام 1966، أوصى المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) جميع الشركات المقيدة في البورصة بضرورة إنشاء لجنة مراجعة تكون مسؤوليتها حل المشاكل التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة المتعلقة بالنواحي المحاسبية وطريقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية؛ وفي عام 1972، أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية توصيات بإنشاء لجان المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة، وطالبت الشركات بضرورة الإفصاح عن إنشاء لجان مراجعة؛ وفي عام 1987، أصدرت لجنة تريدواي (Treadway) تقريراً يؤكد أهمية تشكيل لجان المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين، محدداً أن المسؤولية الأساسية للجان المراجعة تتمثل في دورها في اكتشاف التلاعب والغش ومنعه في التقارير المالية. وفي عام 1999، أصدرت لجنة بلوريبون (Blue Ribbon Committee) مجموعة من التوصيات بهدف زيادة أداء لجان المراجعة لضمان جودة القوائم المالية (Keinath&Walo)؛ وفي عام 2002، صدر قانون ساربنس أوكسيلي (Sarbanes–Oxley) الذي ألزم جميع الشركات بتكوين لجان المراجعة لمنع حدوث الانهيارات المالية، وأكد على أهمية دورها في إعداد القوائم المالية (الفكي، 2019 :20).

وفي الدول العربية، تعد المملكة العربية السعودية من الرواد في إهتمامها بمسألة لجان المراجعة. ففي 23 يناير 1994، أصدرت وزارة التجارة قرارًا يتعلق بتشكيل لجان المراجعة في الشركات المساهمة، حيث نص على تشكيل لجنة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين في كل شركة مساهمة، وأن يتم أختيار أعضائها بقرار من الجمعية العامة للمساهمين، كما وفر القرار نموذج إسترشادي يوضح مختلف جوانب لجان المراجعة (بوزيان، 2021 :107).

وفي ليبيا، فقد شهدت ليبيا تطوراً ملحوظاً في تشكيل لجان المراجعة كجزء من تحسين نظام الحوكمة والرقابة الداخلية، في البداية لم تكن لجان المراجعة موجودة بشكل رسمي، وكانت الرقابة تعتمد على تقارير المدققين الداخليين والخارجيين فقط، ومع تزايد الوعي بأهمية الحوكمة الجيدة والشفافية، بدأت ليبيا في تطبيق مفاهيم الحوكمة العالمية، مما أدى إلى الاعتراف بأهمية لجان المراجعة، وخلال العقدين الماضيين، أصدرت الحكومة الليبية عدة قوانين وتشريعات تهدف إلى تعزيز الشفافية والرقابة في الشركات، من بينها تشريعات تلزم الشركات بإنشاء لجان مراجعة مستقلة تهدف إلى تعزيز الرقابة المالية وضمان استقلالية وفعالية المراجعة الداخلية والخارجية.

ii. أسباب تكوين لجان المراجعة:

هناك العديد من الأسباب المختلفة التي دعمت وظهرت من خلالها فكرة لجان المراجعة يمكن تلخيص النقاط الرئيسية كما يلي (الفكي، 2019 :34):

- انتقادات مجالس إدارة الشركات الفاشلة: حيث تلقت مجالس إدارة الشركات المساهمة، خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية، انتقادات شديدة واتهامات بالتهاون والتراخي في إدارة تلك الشركات.
- تحسين الإشراف من قبل مجلس الإدارة: يمكن تفويض بعض المهام إلى لجان متخصصة لجمع قدر كبير من المعلومات التي تساعد في تحقيق إشراف كافٍ، مما يسمح لمجلس الإدارة بالتركيز بكفاءة على جوانب العمل المختلفة.
- الضغوط والخلافات بين الإدارة والمراجعين: أذ تمارس الإدارة ضغوطًا على المراجعين، وتحدث خلافات بين المراجع الخارجي والإدارة حول بعض المسائل التي قد تكون صعبة التسوية، وبالتالي قد يكون من غير المناسب تدخل أعضاء مجلس الإدارة من المديرين والموظفين في عملية إعداد التقارير.

9- منهجية الدراسة:

أنّ البحث في الإشكاليات المتعلقة بالعلوم الإنسانية يتطلب منّا وصفها وصفًا دقيقًا؛ بغية الحصول على أكبر قدر من المعلومات اللازمة لتفسيرها تفسيرًا علميًا، وبالنظر إلى أكثر المناهج العلمية المتبعة في دراسة مثل تلك إشكاليات سنجد أنّ الأسلوب التحليلي الأنسب لهذة الدراسة، هو المنهج الوصفي وقد أجمع كثير من الكُتّاب على أن هذا المنهج الوصفي يلاحظ، ويصف، ويعلل، ويحلل ظاهرة الدراسة، بالإضافة إلى كونه يصنف المعلومات وينظمها ويعبر عنها كمًا وكيفًا بحيث يؤدي للوصول إلى فهم الظاهرة فهمًا وصفيًا وكميًا، وعليه ستعتمد الدراسة في تحقيق أهدافها على المنهج الوصفي التحليلي، الذي بواسطة تسهل إختبار دور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات للمراجعة الداخلية، كما أنّ البيانات الكَمَيَّة للدراسة الحالية سيتم جمعها باستخدام صحيفة استبانة سيتم تصميمها اعتمادًا على بعض الأدبيات السابقة، كما سيتم الاعتماد على مصدرين أساسين لجمع البيانات هما كالآتي:

- **المصادر الثانوية:** حيث سيتجه فيه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية التي تمثلت في الكتب والمراجع ذات العلاقة والدوريات والمقالات والتقارير والبحوث

والدراسات السابقة والبحث والمطالعة في مواقع الأنترنت المختلفة.

- **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة سيتم جمع البيانات الأولية بواسطة صحيفة أستبيان سيتم تصميمها خصيصًا لهذا الغرض بعد أن يتم عرضها على مجموعة من المحكمين للتحقق من صدق محتواها وأنها تقيس ما وضعت لأجله.

الإطـــار العمـــلي

1) بيئة ومجتمع وعينة الدراسة:

بيئة الدراسة: تتمثل بيئة الدراسة في شركات النفط الليبية المملوكة للمؤسسة الوطنية للنفط.

مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في المراجعين الداخليين ولجان المراجعة في شركات النفط الليبية المملوكة للمؤسسة الوطنية للنفط.

عينة الدراسة: نظرا لكبر وحجم عينة الدراسة وصعوبة الاتصال بجميع مفردات المجتمع لذلك تم اختيار عينة عشوائية طبقية، حيث تم أختيار عدد (6) شركات نفطية متمثلة في (شركة الواحة للنفط، شركة الزويتينة للنفط، شركة زلاف ليبيا لاستكشاف وإنتاج النفط والغاز، شركة البريقة لتسويق النفط، الشركة الوطنية لحفر وصيانة أبار النفط، و شركة الهروج للعمليات النفطية)، وقد أختيرت عينة عشوائية حجمها (20) مفردة من كل شركة.

2) أداة جمع الدراسة:

أعتمد الباحث على أستخدام أستمارة أستبيان لجمع البيانات الضرورية لاختبار فرضيات الدراسة، وقد صممت الاستمارة واستخدمت طريقة صدق المحتوى بأسلوب صدق المحكمين (Construct Validity).

تم تقسيم الإستبيان إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى تتضمن (4) أسئلة شخصية مشتملة على الوظيفة، و المؤهلات العلمية، التخصص، و سنوات الخبرة. و المجموعة الثانية تتعلق بدور لجان المراجعة في تحسين الرقابة الداخلية، والمجموعة الثالثة تركز على دور لجان المراجعة في تعزيز إستقلال المراجع الداخلي. بعد تحكيم الاستبيان، تم توزيع (120) أستمارة على الشركات النفطية، (20) أستبيان لكل شركة، وتم الحصول على (100) أستمارة مسترجعة كانت كلها صالحة للتحليل.

جدول رقم (1) الاستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

ت	الشركة	الموزع	المسترجع	نسبة المسترجع %
1	شركة الواحة للنفط	20	18	90
2	شركة الزويتينة للنفط	20	17	85
3	شركة زلاف ليبيا لإستكشاف وإنتاج النفط والغاز	20	16	80
4	شركة البريقة لتسويق النفط	20	15	75
5	الشركة الوطنية لحفر وصيانة أبار النفط	20	19	95
6	شركة الهروج للعمليات النفطية	20	15	75
	المجموع	**120**	**100**	**83.3**

من خلال الجدول رَقَم **(1)** نلاحظ أن نسبة المسترجع من الاستمارات الكُلْيَة الموزعة بلغ ما نسبته 83.3% وهي نسبة مرتفعة.

3) الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات:

- إختبار ألفا كرونباخ: يستخدم لتحديد مصداقية إجابات مفردات الإستبيان، حيث يظهر قيم ألفا أكبر من 0.60 مصداقية أعلى لإجابات مفردات العينة (البياتي، 2005: 49).
- التوزيع النسبي: يستخدم لوصف إجابات مفردات الاستبيان، حيث يفسر أرتفاع النسبة بأن درجة الموافقة عالية أو منخفضة (رزق الله، 2002: 158).
- إختبار ولكوكسون: يستخدم لإختبار الفرضيات حول متوسط المجتمع إذا كانت البيانات قابلة للترتيب ولا تتبع التوزيع الطبيعي (عاشور وآخرون، 1995: 29).
- اختبار Z حول المتوسط: يستخدم لإختبار الفرضيات حول متوسط المجتمع إذا كانت البيانات كَمّيَّة وحجم العينة كبير (البلداوي، 1997: 332).

4) تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

بعد تجميع استمارات الإستبيان استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول رَقَم (2).

جدول (2) طريقة تصحيح مقياس لكيرت.

التدريج	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1
قيمة المتوسط الحسابي	5-4.20	4.19 – 3.4	3.39 – 2.60	2.59 – 1.80	1.79 – 1
مستوى درجة التأثير	مرتفع جدا	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جدا

طبقا للجدول رَقَم (2)، يكون متوسط درجة الموافقة (3) يشير ذلك إلى ارتفاع درجة الموافقة، في حين إذا كان يقل معنويًا عن (3)، يشير ذلك إلى انخفاض الموافقة. أما إذا كانت الدرجة حول (3)، يظهر تلك موافقة متوسطة، وستُجرى اختبارات لتحديد ما إذا كانت تلك الاختلافات عن متوسط (3) ذات دلالة إحصائية. و قد تم أستخدام حُزْمَة (SPSS–V24) لتحليل بيانات الدراسة. كما تم الاعتماد على مقياس لكيرت الخماسي (Likert–scale) لتحديد قيم المتوسطات الحسابية والنسب المتوسطية المرجحة.

5) صدق أداة الدراسة:

تم حساب صدق عبارات أستمارة الاستبيان بواسطة حساب قيمة معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة والدرجة الكُلِّيَّة للمحور الذي تنتمي إليه العبارة وذلك لتحديد مستوي الإتساق الداخلي لأداة الدراسة، وتبين أن جميع معاملات الإرتباط لجميع عبارات أستمارة الاستبيان كانت ذات دلالة إحصائية عند مستويات معنوية (0.01)، وهذا يعني أن الأداة تتمتع بمستوي صدق مرتفع وهي صالحة لأغراض الدراسة.

6) ثبات أداة الدراسة:

تم حساب معامل ألفا كرونباخ (Alpha) لعبارات محاور الإستبيان وكانت النتائج كما يلي:

جدول (3) معامل الثبات لمحاور استمارة الاستبيان.

المحـــــاور	معامل الفاكرونباخ	عدد العبارات
• دور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية، من خلال دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية والإشراف عليها.	0.889	15
• دور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية، من خلال تدعيم استقلال المراجع الداخلي.	0.895	13
• دور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية بصورة عامة.	0.939	28

يتبين أن قيمة معامل الثبات Alpha وهي أكبر من 0.7 لجميع محاور إستمارة الإستبيان مما يؤكد على صَلاحِيَة وارتباط عبارات محاور استمارة الاستبيان و ارتفاع مستوي ثبات أداة الدراسة مما يسمح باستخدام الأداة لغرض الدراسة.

7) خصائص مفردات عينة الدراسة:

- **توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الشركة.**

الجدول رَقَم **(4)** يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الشركة.

جدول رَقَم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الشركة.

الشركة	العدد	النسبة %
شركة الواحة للنفط	18	%18
شركة الزويتينة للنفط	17	%17
شركة زلاف ليبيا لإستكشاف وإنتاج النفط والغاز	16	%16
شركة البريقة لتسويق النفط	15	%15
الشركة الوطنية لحفر وصيانة أبار النفط	19	%19
شركة الهروج للعمليات النفطية	15	%15
المجموع	**100**	**%100**

من خلال الجدول رَقْم **(4)**، يظهر أن معظم مفردات عينة الدراسة تتجه نحو (الشركة الوطنية لحفر وصيانة أبار النفط)، حيث تمثل نسبة 19%، ثم (شركة الواحة للنفط) بنسبه 18 %، يليها (شركة الزويتينة للنفط) بنسبه 17 % ثم (شركة زلاف ليبيا لاستكشاف وإنتاج النفط والغاز) بنسبه 16 % وأخيرًا (شركة البريقة لتسويق النفط، وشركة الهروج للعمليات النفطية) بنسبه 15 % من جميع مفردات عينة الدراسة.

➢ **توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الوظيفية.**

الجدول رَقَم **(5)** يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الوظيفة.

جدول رَقَم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الوظيفة.

الوظيفة	العدد	النسبة %
مراجع	59	59
رئيس قسم المراجعة	11	11
عضو لجنة مراجعة	18	18
مدير إدارة المراجعة	4	4
نائب مدير المراجعة	4	4
مساعد مدير إدارة المراجعة	4	4
المـجموع	**100**	**100**

من خلال الجدول رَقَم **(5)**، يظهر أن غالبية مفردات عينة الدراسة هي من المراجعين، حيث يُمثلون ما نسبته 59% من إجمالي مفردات العينة. يليهم أعضاء لجان المراجعة بنسبه 18%، ثم رؤساء أقسام المراجعة بنسبه 11%. أما مديري إدارة المراجعة ونوابهم ومساعدي إدارة المراجعة، فيُمثلون نسبة 4% من إجمالي مفردات العينة.

➢ **توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.**

الجدول رَقَم **(6)** يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

جدول رَقَم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
دكتوراه	8	8
ماجستير	24	24
بكالوريوس	34	34
دبلوم عالي	22	22
دبلوم متوسط	12	12
المـجموع	**100**	**100**

من خلال الجدول رَقَم **(6)**، يُلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة لديهم درجة البكالوريوس، حيث يُمثلون نسبه 34% من إجمالي مفردات العينة. يليهم أصحاب درجة الماجستير بنسبة 24%، والحاصلون على دبلوم عالي بنسبه 22%. بينما يمثلون الحاصلون على الدبلوم المتوسط ما نسبته 12%. الباقون، حاصلون على درجة دكتوراه، يُمثلون نسبه 8% من إجمالي مفردات العينة.

- **توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص.**

الجدول رَقَم (7) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص.

جدول رَقَم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص.

التخصص	العدد	النسبة %
محاسبة	62	62
تمويل ومصارف	8	8
إدارة إعمال	14	14
إقتصاد	10	10
تخصص أخر	6	6
المـجموع	**100**	**100**

من خلال الجدول رَقَم (7)، يتبين أن معظم مفردات عينة الدراسة ينتمون إلى تخصص المحاسبة، حيث يُمثلون نسبه 62% من إجمالي مفردات العينة. يليهم أصحاب تخصص إدارة الأعمال بنسبه 14%، و الذين تخصصهم الإقتصاد بنسبة 10%. أما الذين تخصصهم تمويل ومصارف فيمثلون نسبه 8% من مفردات العينة. بينما ينتمي الباقون إلى تخصصات أخرى، ويُمثلون نسبه 6% من إجمالي مفردات العينة.

- **توزيع مفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة.**

الجدول رَقَم (8) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة.

جدول رَقَم (8) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	14	14
من10سنوات إلى أقل من 15 سنة	24	24
من 15 سنة فأكثر	62	62
المـجموع	**100**	**100**

من خلال الجدول رَقَم (8) والشكل رَقَم (5)، يُلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة لديهم خبرة عمل تزيد عن 15 سنة، حيث يُمثلون نسبه 62% من إجمالي مفردات العينة. يأتون بعدهم أولئك الذين يمتلكون خبرة تتراوح ما بين 10 إلى أقل من 15 سنة، حيث يُمثلون نسبه 24%. بينما يمتلك الباقون خبرة تتراوح ما بين 5 إلى أقل من 10 سنوات، ويُمثلون نسبه 14% من إجمالي مفردات العينة.

8) اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة:

- **دور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية، من خلال دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية والإشراف عليها.**

كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (10)

نتائج إختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بدور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية، من خلال دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية والإشراف عليها.

ت	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الإختبار الإحصائي	الدلالة المحسوبة
1	تهتم لجنة المراجعة بمتابعة تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية.	4.170	0.943	-5.222	0.000
2	لجنة المراجعة تقوم بإجراء فحص دوري لتقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية أو تكليف غيرها كالمراجع الخارجي .	4.070	0.795	-4.431	0.000
3	لجنة المراجعة تتابع نتائج وتوصيات أعمال المراجعة الداخلية وتتحقق من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.	4.120	0.856	-4.519	0.000
4	تدعم لجنة المراجعة كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية من خلال تقديم الاقتراحات والتوصيات والاستشارات اللازمة .	4.170	0.682	-4.292	0.000
5	تساهم لجنة المراجعة في تحسين التأهيل العلمي للمراجع الداخلي.	4.050	0.744	-2.784	0.006
6	تعقد لجنة المراجعة اجتماعاتها بصفة دورية مع المراجع الداخلي.	4.010	0.785	-4.371	0.000
7	يتوفر الاتصال المطلوب بين لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية خلال تخطيط عملية المراجعة.	4.100	0.772	-5.157	0.000
8	لجنة المراجعة تقوم بالتأكد من عدم وجود أي قيود على المراجعين الداخليين عند تنفيذهم لمسئولياتهم.	3.910	0.911	-3.211	0.001
9	لجنة المراجعة تشارك في تدريب وتطوير المراجعين الداخليين بالشكل الذي يسهم في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية .	4.240	0.653	-2.272	0.024
10	تلعب لجنة المراجعة دورًا هامًا في تحقيق التعاون بين كل من المراجع الخارجي وإدارة المراجعة الداخلية .	4.250	0.592	-3.487	0.001
11	تدرس لجنة المراجعة مقترحات المراجع الداخلي في ما يتعلق بتعديل السياسات المحاسبية المتبعة.	4.260	0.691	-4.362	0.000
12	تتأكد لجنة المراجعة من التزام إدارة المراجعة الداخلية بالسياسات الإدارية والأنظمة والقوانين.	4.290	0.743	-5.433	0.000
13	تحتفظ لجنة المراجعة بجداول عمل تتضمن الأنشطة التي يجب مراجعتها والمواعيد التي سوف تبدأ بها عملية المراجعة والوقت المقدر لعملية المراجعة.	4.210	0.769	-2.929	0.004

14	تتحقق لجنة المراجعة من أن إدارة المراجعة الداخلية تتبع النواحي الرقابية على السجلات والتقارير المالية.	4.370	0.562	-4.245	0.000
15	تتأكد لجنة المراجعة من إن المراجعين الداخليين قد أفصحوا عن جميع الحقائق التي عرفوها أثناء قيامهم بواجبهم.	4.300	0.745	-3.763	0.000

من خلال الجدول رَقَم **(10)**، يظهر أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05، ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تتجاوز متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بدور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية، من خلال دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية والإشراف عليها.

لذلك، يتم رفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات وقبول الفرضيات البديلة لها، حيث يشير ارتفاع متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات إلى إرتفاع درجات الموافقة عليها.

ولفحص الفرضية الفرعية المتعلقة بدور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية، من خلال دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية والإشراف عليها، تم حساب متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات ذات الصلة وإستخدام إختبار Z حول متوسط المقياس (3). كانت النتائج كما في الجدول رَقَم **(11)**، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية، من خلال دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية والإشراف عليها، لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية، من خلال دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية والإشراف عليها، يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رَقَم (11)

نتائج اختبار Z حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بدور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية، من خلال دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية والإشراف عليها

العبارة	المتوسط	الإنحراف المعياري	الإختبار الإحصائي	الدلالة المحسوبة
المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بدور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية من خلال، دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية والإشراف عليها.	**4.168**	**0.750**	**7.936**	**0.000**

يظهر من الجدول رَقَم **(11)** أن قيمة الاختبار الإحصائي تساوي 7.936 مع دلالة محسوبة تبلغ 0.000، وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05). بناءً على هذه النتائج، **ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة**. نظرًا لأن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة يعادل 4.168، وهو أعلى من متوسط المقياس (3)، يشير ذلك إلى وجود دور للجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة

الداخلية. وفي هذا السياق، يُظهر التحليل أن لجان المراجعة تلعب دورًا مهمًا في تعزيز كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية والإشراف عليها.

ويتبين أن الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية يشمل تدريب وتطوير المراجعين الداخليين بالشكل الذي يسهم في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية وتحقيق التعاون بين كل من المراجع الخارجي وإدارة المراجعة الداخلية، ودراسة مقترحات المراجع الداخلي في ما يتعلق بتعديل السياسات المحاسبية المتبعة والتأكد من التزام إدارة المراجعة الداخلية بالسياسات الإدارية والأنظمة والقوانين، والإحتفاظ بجداول عمل تتضمن الأنشطة التي يجب مراجعتها والمواعيد التي سوف تبدأ بها عملية المراجعة والوقت المقدر لعملية المراجعة والتحقق من أن إدارة المراجعة الداخلية تتبع النواحي الرقابية على السجلات والتقارير المالية والتأكد من إن المراجعين الداخليين قد أفصحوا عن جميع الحقائق التي عرفوها أثناء قيامهم بواجبهم. هذه النتائج تؤكد أهمية لجان المراجعة في تحسين أداء وظيفة المراجعة الداخلية وتقديم الدعم لمراجعيها الداخليين بشكل فعال.

- **دور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية، من خلال تدعيم استقلال المراجع الداخلي.**

كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رَقَم (13)

نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بدور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية، من خلال تدعيم استقلال المراجع الداخلي.

ت	العبارة	المتوسط	الإنحراف المعياري	الإختبار الإحصائي	الدلالة المحسوبة
1	لجنة المراجعة تقدم التوصية فيما يتعلق بإختيار مدير إدارة المراجعة الداخلية.	4.380	0.678	-3.689	0.000
2	لجنة المراجعة تقدم التوصية فيمًا يتعلق بعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية اذا ما تطلب الأمر ذلك.	4.170	0.753	-3.857	0.000
3	لجنة المراجعة تقوم بالمشاركة في اختيار كافة المراجعين في إدارة المراجعة الداخلية.	4.270	0.649	-3.266	0.000
4	يتم إسناد مهمة تحديد مكافئات وترقيات العاملين بإدارة المراجعة الداخلية للجنة المراجعة.	4.400	0.620	-3.426	0.000
5	تقدم إدارة المراجعة الداخلية تقاريرها للجنة المراجعة مباشرة.	4.310	0.615	-5.629	0.000
6	تقوم إدارة المراجعة الداخلية برفع تقاريرها للجان المراجعة بصورة دورية عن نظام العمل بالشركة.	4.380	0.565	-5.619	0.000

7	لجنة المراجعة تقوم بالتأكد من موضوعية المراجعين الداخلين بما يسهم في دعم استقلاليتهم.	4.460	0.540	-3.863	0.000
8	تتوفر حرية الاتصال المباشر لمدير إدارة المراجعة الداخلية بلجنة المراجعة.	4.390	0.634	-5.483	0.000
9	تتأكد لجنة المراجعة من أن المراجعين الداخليين لا يشاركون في أي أنشطة أو أعمال تنفيذية داخل المصرف.	4.270	0.737	-3.552	0.000
10	يقوم المراجع الخارجي بإبلاغ لجنة المراجعة عن أي ضغوط يتعرض لها من أي جهة كانت.	4.240	0.754	-5.093	0.000
11	تولي لجنة المراجعة الإهتمام الكافي فيما يتعلق بتوصيات المراجعين الداخليين.	4.170	0.682	-4.596	0.000
12	لجنة المراجعة تضمن عدم الإستغناء عن المراجع الداخلي نتيجة تمسكه بوجهة نظر صحيحة تخالف رأي الإدارة.	4.050	0.744	-3.749	0.000
13	تتأكد لجنة المراجعة من إن موقع إدارة المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي يعزز من استقلاليتها ويسمح لها بالقيام بواجبها.	4.010	0.785	-5.842	0.000

من خلال الجدول رَقَم **(13)**، يظهر أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05، ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تتجاوز متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بدور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية.

و لفحص الفرضية الفرعية المتعلقة بدور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية، من خلال تدعيم استقلال المراجع الداخلي، تم حساب متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات ذات الصلة واستخدام اختبار Z حول متوسط المقياس (3). كانت النتائج كما في الجدول رَقَم **(14)**، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية، من خلال تدعيم استقلال المراجع الداخلي، لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية، من خلال تدعيم استقلال المراجع الداخلي، يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رَقَم (14)

نتائج اختبار Z حول المتوسط العامل لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بدور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية، من خلال تدعيم استقلال المراجع الداخلي.

العبارة	المتوسط	الإنحراف المعياري	الإختبار الإحصائي	الدلالة المحسوبة
المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بدور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية، من خلال تدعيم استقلال المراجع الداخلي.	4.269	0.673	9.797	0.000

يظهر من الجدول رَقَم **(14)** أن قيمة الاختبار الإحصائي تساوي 9.797 مع دلالة محسوبة تبلغ 0.000، وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05). بناءً على هذه النتائج، **ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة**. نظرًا لأن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة يعادل 4.269، وهو أعلى من متوسط المقياس (3)، يشير ذلك إلى وجود دور للجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية عن طريق دعم استقلال المراجع الداخلي.

ويتبين أن الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية عن طريق دعم استقلال المراجع الداخلي يشمل، تقديم التوصية فيما يتعلق بإختيار مدير إدارة المراجعة الداخلية وتقوم لجنة المراجعة بالمشاركة في اختيار كافة المراجعين في إدارة المراجعة الداخلية وتحديد مكافئات وترقيات العاملين بإدارة المراجعة الداخلية للجنة المراجعة، وتقديم تقاريرها للجنة المراجعة مباشرة، و رفع تقاريرها للجان المراجعة بصورة دورية عن نظام العمل بالشركة والتأكد من موضوعية المراجعين الداخلين بما يسهم في دعم استقلاليتهم وتوافر حرية الاتصال المباشر لمدير إدارة المراجعة الداخلية بلجنة المراجعة والتأكد من أن المراجعين الداخليين لا يشاركون في أي أنشطة أو أعمال تنفيذية داخل الشركة، وقيام المراجع الخارجي بإبلاغ لجنة المراجعة عن أي ضغوط يتعرض لها من أي جهة كانت.

- **دور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلي بصورة عامة.**

تم إجراء إختبار للفرضيات المتعلقة بدور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية. تم حساب متوسطات إجابات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية. إستخدم إختبار Z حول متوسط المقياس (3) لتحديد ما إذا كانت درجات الموافقة تختلف بشكل معنوي عن متوسط المقياس.

الجدول رَقَم (15)

نتائج إختبار Z حول المتوسط العامل لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بدور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلي.

العبارة	المتوسط	الإنحراف المعياري	الإختبار الإحصائي	الدلالة المحسوبة
المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بدور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلي.	**4.215**	**0.714**	**9.194**	**0.000**

من خلال الجدول رَقَم **(15)**، تظهر أن قيمة الاختبار الإحصائي هي 9.194 بدلالة محسوبة 0.000، وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05. على ذلك بناءً، **يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.** و أن المتوسط العام لإجابات عينة الدراسة هو 4.215، وهو يزيد عن متوسط المقياس (3). هذا يشير إلى وجود دور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية، وذلك من خلال دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية وتعزيز استقلال المراجع الداخلي.

10- النتائج والتوصيات.

1. نتائج إختبار فرضيات الدراسة:

- تبين صحة الفرضية التي تنص على أن متوسط درجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية، من خلال دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية والإشراف عليها، يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).
- تبين صحة الفرضية التي تنص على أن متوسط درجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية، في المراجعة الداخلية، من خلال تدعيم استقلال المراجع الداخلي يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).
- تبين وجود دور للجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية. وأن لجان المراجعة تلعب دورًا مهمًا في تعزيز كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية والإشراف عليها وتحقيق الاستقلالية.
- تبين أهمية لجان المراجعة في تحسين أداء وظيفة المراجعة الداخلية وتقديم الدعم لمراجعيها الداخليين بشكل فعال.
- تبين وجود سلسلة من الإجراءات والتدابير التي تقوم بها لجان المراجعة لتحقيق بعض الأهداف، منها الإلتزام بالسياسات والقوانين، ومتابعة تنفيذ الأعمال، وتوفير الإتصال المطلوب بين اللجنة وإدارة المراجعة الداخلية.

2. التوصيات:

- على لجان المراجعة القيام بدورها فيما يتعلق بالمشاركة في اختيار كافة المراجعين في إدارة المراجعة الداخلية.
- على لجان المراجعة القيام بتعزيز دورها فيما يتعلق باختيار وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية وكذلك تحديد مكافئات وترقيات العاملين بإدارة المراجعة الداخلية.
- العمل على زيادة استقلال لجنة المراجعة وتوفير الحماية اللازمة لأعضائها.
- العمل على تعزيز نقاط القوة التي تمكن لجان المراجعة من تضييق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية.
- تشجيع الباحثين على إجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بدور لجان المراجعة في دعم المراجعة الداخلية في كافة القطاعات الليبية.

قائمة المراجع:

البياتي، محمود مهدي (2005). تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS–الطبعة الأولى– دار الحامد– عمان.

البلداوي، عبد الحميد عبد المجيد (1997). الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية– دار الشروق – عمان– الطبعة الأولى.

عاشور، سمير كامل وآخرون (1995). الاختبارات اللامعلمية– الطبعة الأولى– معهد الإحصاء.

رزق الله، عايدة نخلة (2002). دليل الباحثين في التحليل الإحصائي– الطبعة الأولى– دار الكتب– القاهرة.

عثمان، أبوبكر (2019). دور المراجعة الداخلية في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة: دراسة حالة ديوان المراجعة الداخلية– ولاية نهر النيل، مجلة جامعة دنقلا للبحوث العلمة، مج9، ع16.

حمدون، فتيحة، بن عبد الخالق، ضاوية (2021): دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات (دراسة ميدانية لشركة سونلغاز أدرار)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أحمد دراية، الجزائر.

بوزيان، يوسف (2021): لجان المراجعة بين واقع التشكيل وآليات العمل: دراسة مقارنة، مجلة المنهل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعولم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، المجل د4، العدد 2.

مصلي، عبد الحكيم محمد (2023): التفاعل بين لجنة المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات: دراسة حالة القطاع المصرفي الليبي، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، السنة 10، العدد 1.

لحنون، جوهر (2019): أثر المراجعة الداخلية على مصداقية المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية: مؤسسة التسيير السياحي وحدة الحمام الصالحين)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

المعايير العالمية للتدقيق الداخلي (2023): الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، مكتبه الملك فهد الوطنية.

الشافعي، ياسر زكريا، سمر حسن عبد القادر (2019): أثر مراقب الحسابات ولجنة المراجعة على فجوة التوقعات (دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد 8.

محمود، حمادة صابر مصطفي، عبد الرحمن، عاطف عبد المجيد، نصير، عبد الناصر عبد اللطيف (2021): تأكيد تقارير الاستدامة وانعكاسها على فجوة التوقعات في المراجعة: دراسة نظرية، مجلة سوهاج لشباب الباحثين، كلية التربية، جامعة سوهاج، العدد 1.

الفكي، انتصار محمد ابراهيم (2019): دور لجان المراجعة في تقليل مخاطر المراجعة: دراسة ميدانية علي ديوان المراجعة القومي وبعض مكاتب المراجعة الخارجية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.

الهواري، محمد عبد العزيز (2020). "أثر تطبيق الشركات لقواعد الحوكمة على العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وفجوة التوقعات" (دراسة انتقادية ميدانية). معهد مصر العالي للتجارة والحاسبات بالمنصورة.

صالح، هيمن رسول، وسلطان، أياد شاكر، (2021). متطلبات تشكيل لجان التدقيق وتأثيراتها في تحسين جودة التقارير المالية وتضييق فجوة التوقعات (دراسة حالة شركة آسياسيل للإتصالات). المجلة العلمية لجامعة جيهان –السليمانية. المجلد (5)، العدد (2).

ربابعة، قتيبه عبد الرؤوف (2022). أثر تطبيق مهام وصلاحيات لجان التدقيق في تحسين جودة التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. اطروحة دكتوراة. جامعة آل البيت. الاردن.

أبو القاسم، مفتاح ميدون عبد السلام (2023). آليات الحوكمة وأثرها على تضييق فجوة التوقعات في المراجعة. المجلة الإدارية وأستراتيجية المنظمات. المجلد 5، العدد 1.

بحية، نريمان، قرادي، عبد القادر (2023). لجان التدقيق ومدى مساهمتها في التضييق من فجوة التوقعات– دراسة ميدانية لعينة من المهنيين والأكاديميين. مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية. الجلد 7. العدد2.

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 1 يونيو 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية لأهمية إدراج المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي

محمد الشارف أحمد
كلية الاقتصاد، جامعة طرابلس
Elhatmi@yahoo.com

محمد محمد أبوعقرب
كلية الاقتصاد، جامعة طرابلس
Mohz0123@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2024.05.14 **تاريخ القبول: 2024.06.16** **تاريخ النشر: 2024.06.20**

الملخص

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية لأهمية إدراج المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي، وللتعرف على ماهية المحاسبة الإلكترونية وأهميتها وأهدافها ومميزاتها وأهم برامجها، ولتحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت صحيفة الاستبيان كوسيلة لتجميع البيانات، حيث تم توزيع عدد (55) صحيفة استبيان على مجتمع الدراسة المتمثل في أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس، ونتيجة التحليل الوصفي للبيانات التي جُمعت، وبناءًا على الاختبار الإحصائي لفرضية الدراسة توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج أهمها أن لدى أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة قناعة كبيرة بأهمية إدراج المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية، وكذلك تطوير مناهج التعليم المحاسبي، لعدم ملائمة مناهج التعليم المحاسبي الحالية مع احتياجات سوق العمل في ظل التطور الكبير في التكنولوجيا.

وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها أوصت الدراسة بضرورة إدراج برامج المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية، كما أوصت بمراجعة مناهج التعليم المحاسبي من فترة إلى أخرى والعمل على تحسينها وتطويرها بالتزامن مع التطور التكنولوجي.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة الإلكترونية، التعليم المحاسبي، مناهج التعليم المحاسبي.

Awareness among faculty members in Libyan universities regarding the importance of integrating electronic accounting within accounting education curricula

Mohamed Sharef Ahmed
Elhatmi@yahoo.com

Mohamed Mohamed Abu Aqreb
Mohz0123@yahoo.com

Abstract

This study aimed to assess the awareness of faculty members in Libyan universities regarding the importance of integrating electronic accounting within accounting education curricula. It also aimed to explore the nature, significance, objectives, features, and key software of electronic accounting. To achieve these objectives, a descriptive-analytical approach was adopted, using a questionnaire as a data collection tool. Fifty-five questionnaires were distributed to the study population represented by accounting faculty members at the Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli. The descriptive analysis of the collected data, along with the statistical test for the study hypothesis, led the researchers to several key findings. Among these findings, it was highlighted that accounting faculty members strongly believe in the importance of incorporating electronic accounting into accounting education curricula in Libyan universities. Additionally, there is a need to enhance and develop accounting education curricula to align with the significant technological advancements and market demands. Based on the study results, recommendations were made to include electronic accounting software in accounting education curricula in Libyan universities and to periodically review and improve these curricula in line with technological advancements.

Key words: *Electronic Accounting, Accounting Education, Accounting Education Curricula.*

1- الاطار العام للدراسة

1-1 المقدمة:

في المحاسبة التقليدية يتم تسجيل العمليات المالية ومعالجتها وتقديم المعلومات للأطراف المختلفة لاستخدامها في اتخاذ القرارات يدوياً بواسطة محاسب مدرب وباستخدام الدفاتر والسجلات المحاسبية الورقية، ومع زيادة عدد العمليات المالية اليومية أصبح من الصعب انجاز العمل المحاسبي يدوياً لأن الأمر يستغرق وقتاً وجهداً كبيرين.

وبسبب التغير الكبير الذي شهده عالمنا المعاصر وما صاحب هذا التغير من تقدم تكنولوجي سريع جداً أدى إلى ظهور الانترنت وانتشار التجارة الإلكترونية ظهر مصطلح المحاسبة الإلكترونية كأحد المفاهيم

والمصطلحات المعاصرة لتكنولوجيا المعلومات، وكأحد أهم التطورات التي حدثت في مجال المحاسبة والذي تحولت على أثره المحاسبة من محاسبة تقليدية إلى محاسبة إلكترونية، حيث تقوم المحاسبة الإلكترونية بتنفيذ جميع العمليات المحاسبية التي تقوم بتنفيذها المحاسبة التقليدية ولكن بعيداً عن القلم والأوراق التي تكون عُرضةً للتلف، حيث يتم تسجيل العمليات المحاسبية في قواعد بيانات على جهاز الحاسوب أو الهاتف المحمول أو عبر الانترنت.

وتُعرّف المحاسبة الإلكترونية بأنها عبارة عن تطبيقات وبرامج محاسبية الكترونية صممت خصيصاً للاستخدام في المجالات المحاسبية للاستفادة من خصائصها ومميزاتها (مصطفى، 2022، ص 68).

وأصبح موضوع المحاسبة الإلكترونية من الموضوعات المهمة في الوقت الحالي فهي تعالج مواضيع محاسبية حديثة وطرق معالجتها باستخدام الحاسوب، كما أصبحت المحاسبة الإلكترونية ضرورة ملحة لما لها من فوائد كثيرة، فأدى ظهورها إلى تحول كبير في الدور المهني للمحاسب، حيث سيطرت أجهزة الحاسوب على تنفيذ العمليات المحاسبية ومعالجتها، واتجهت الكثير من الشركات لاستخدامها لأنها أكثر كفأةً وأقل ارتكاباً للأخطاء من المعالجة اليدوية، ويمكن من خلالها تنفيذ العمليات المحاسبية المتكررة بشكل آلي بسهولة ودقة وسرعة، وتوفر الكثير من الوقت والجهد، كما توفر مكان لتخزين المستندات المهمة للوصول إليها في أي وقت.

إن استخدام المحاسبة الإلكترونية يعتبر نقلة نوعية في مجال المحاسبة ومفتاحاً هاماً لتحسين الخدمات المحاسبية حيث تتيح للشركات والأفراد إمكانية إدارة وتنظيم سجلاتهم المحاسبية بشكل أكثر دقة وفاعلية وتقديم المعلومات المالية الدقيقة والمفصلة في الوقت المناسب لمساعدة أصحاب القرار في اتخاذ القرارات المناسبة.

وبالرغم من الأهمية الكبيرة للمحاسبة الإلكترونية وما توفره من مزايا، إلا أن التعليم المحاسبي الجامعي في ليبيا لم يُولي لها الاهتمام الكافي مما أثر سلباً على جودة مخرجات التعليم المحاسبي وهم الطلاب، وهذا بدوره أدى إلى خلق فجوة بين الجانب الأكاديمي والممارسة المهنية، وبالتالي جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على موضوع المحاسبة الإلكترونية، ومعرفة مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية لأهمية إدراجها من ضمن مناهج التعليم المحاسبي.

1-2 الدراسات السابقة:

أُجري عدد من الدراسات حول موضوع المحاسبة الإلكترونية وفيما يلي عرض موجز لبعض هذه الدراسات مرتبة حسب التاريخ من الأحدث إلى الأقدم:

1) دراسة حمادة، وسيد (2022)

هذفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر ادخال تطبيقات الذكاء الاصطناعي على برمجيات المحاسبة الإلكترونية، كما هذفت للتعرف على تصورات الفاعلين في مجال المحاسبة سواء من الأكاديميين أو المهنيين لمدى إسهام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في برمجيات المحاسبة الإلكترونية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم

استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فقد تم استخدام الاستبيان كوسيلة لتجميع البيانات، حيث تم توزيع عدد 50 صحيفة استبيان على عينة من المختصين في المحاسبة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية قوية وموجبة بين استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي وبرمجيات المحاسبة الإلكترونية، وقد أوصت هذه الدراسة بمراجعة مناهج المحاسبة لتشمل الاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة.

2) دراسة خشيف (2022)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المتطلبات العلمية والعملية التي تساهم في انجاح مهام أعضاء هيئة التدريس المتمثلة في ايصال المادة العلمية المقررة للطالب لاسيما مادة المحاسبة عن طريق استخدام المحاسبة الإلكترونية، ولتحقيق هذا الهدف تم توزيع عدد 47 صحيفة استبيان على أساتذة المحاسبة في الجامعات والمعاهد العراقية لقياس مدى استخدامهم المحاسبة الإلكترونية في تدريس المواضيع المحاسبية المختلفة، ومدى توافقها مع معايير جودة التعليم، كما تم توزيع عدد 157 صحيفة استبيان على خريجي أقسام المحاسبة لقياس مدى استخدامهم تكنولوجيا المعلومات، ومدى حصولهم على التعليم المحاسبي الإلكتروني أثناء فترة دراستهم، وبعد إجراء التحليل المناسب للاستمارات المجاب عليها توصلت الدراسة إلى أن استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في التدريس يُحقق سرعة في انجاز المقررات الدراسية وبجودة عالية وفي وقت أقل، كما أن التعليم المحاسب الإلكتروني يُحقق فاعلية ودقة كبيرة في وصول المعلومات إلى الطلبة، كما توصلت إلى أن التعليم المحاسب الإلكتروني يساعد أعضاء هيئة التدريس في تحقيق جودة التعليم المحاسبي واثراء الجانب الفكري لأعضاء هيئة التدريس، وقد أوصت الدراسة بإعطاء الاهتمام الكبير لموضوع المحاسبة الإلكترونية وإدراجها ضمن المقررات الدراسية للمراحل المختلفة لرفع المستوى المهني للطلبة في أقسام المحاسبة في الجامعات العراقية.

3) دراسة رماش (2021)

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور برامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية في تعزيز جودة مهنة المحاسبة، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبيان وزع على عدد من الأساتذة والمهنيين ومحافظي الحسابات في ولاية أم البواقي بالجزائر، حيث تم توزيع عدد 34 صحيفة استبيان، ونتيجة التحليل الإحصائي توصلت الدراسة إلى أن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية يغلب عليها الجانب النظري مقارنة بما هو موجود في الجانب العمل الميداني، كما توصلت إلى أن إجراء التحديثات الدورية في برامج التعليم المحاسبي بما تقتضيه معايير المحاسبة الدولية ومعايير التعليم المحاسبي من شأنه أن يساهم في الفهم الصحيح لمهنة المحاسبة، وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة مراعاة التحديثات المستمرة في معايير المحاسبة الدولية ومعايير التعليم المحاسبي، وضرورة الاستخدام الأمثل لوسائل تكنولوجيا المعلومات بهدف زيادة مستويات برامج التعليم المحاسبي، مع ضرورة تطوير أساليب التدريس ومناهج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية.

4) دراسة Rashwan, A. R., & Alhelou, E. (2020)

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر استخدام الذكاء الاصطناعي على المحاسبة وعلى مهنة المراجعة في ظل وباء كورونا، ولتحقيق هذا الهدف تم توزيع عدد 155 صحيفة استبيان على عينة مكونة من المحاسبين والمراجعين في قطاع غزة، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تاثيراً معنوياً لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين وتطوير جودة الأداء المهني للمحاسبين والمراجعين.

5) دراسة حسين (2019)

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مستوى الإدراك لدى أعضاء الهيئات التدريسية في التعليم المهني لأهمية وتطوير المناهج الدراسية بتطبيق التعليم الإلكتروني لمادة المحاسبة، وهل يختلف مستوى الإدراك باختلاف الجنس والعمر والمؤهل العلمي والخبرة، كما هدفت للكشف عن واقع تقبل تطوير المناهج الدراسية وتطبيق التعليم الإلكتروني من قبل أعضاء الهيئات التدريسية في التعليم المهني، واعتمدت الدراسة على صحيفة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات، حيث تم توزيع عدد 39 صحيفة استبيان على عينة الدراسة المتمثلة في أعضاء الهيئات التدريسية لبعض اعداديات التجارة التابعة لمديرية التعليم المهني في وزارة التربية في الرصافة بالعراق، ونتيجة التحليل الإحصائي لإجابات أفراد العينة توصلت الدراسة إلى أن هناك إدراك عند أعضاء الهيئة التدريسية لأهمية تطوير المناهج الدراسية للمواد المحاسبية وذلك بتطبيق التعليم الإلكتروني، كما توصلت إلى أن لدى أعضاء الهيئة التدريسية قناعة كبيرة بأهمية الربط أو الانتقال من الطريقة التقليدية في التدريس إلى الطريقة الإلكترونية في تنفيذ أنشطة التدريس لمادة المحاسبة.

6) دراسة Haugland (2019) نقلاً عن (صيّام، ورحاحلة، 2007)

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر استخدام التكنولوجيا في تدريس مادتي المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف في تحسين أداء الطلاب، حيث قام الباحث بتطوير صفحة لكل مادة على شبكة المعلومات، وتوصل إلى أن هناك اهتمام كبير من قبل الطلاب بهاتين المادتين بسبب الأسلوب الجديد لعرضهما، كما لاحظ أن الطلاب كانوا أكثر فهماً لهاتين المادتين.

7) دراسة البرغثي، والفضلي (2018)

جاءت هذه الدراسة كمحاولة للوقوف على واقع التعليم المحاسبي في ليبيا، ومدى انسجامه مع جزء هام من معايير التعليم المحاسبي محدداً بالمعيار رقم (3) والذي يتناول أحد أهم مخرجات التعليم المحاسبي عالمياً وهو المهارات الواجب اكتسابها من قبل طالب المحاسبة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى اظهار مدى توافق المتطلبات التي تتضمنها برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية مع متطلبات المعيار رقم (3) من معايير التعليم المحاسبي، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام صحيفة الاستبيان كأداة أساسية لتجميع البيانات اللازمة من مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع عدد 60 صحيفة استبيان على عينة الدراسة المتمثلة في أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في جامعتي بنغازي وعمر المختار، وتوصلت الدراسة إلى أن برنامج التعليم المحاسبي لمستوى البكالوريوس في الجامعات التي شملتها الدراسة يقدم المهارات التي يتطلبها

المعيار رقم (3) من معايير التعليم المحاسبي، وقد أوصت الدراسة بوضع برامج علمية لتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس في أساليب التعليم الجامعي الحديثة وتطبيقاتها وتنمية الإبداع والتميز في أدائهم.

8) دراسة الزعبي (2014)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مقدرة العملية التعليمية في الأقسام المحاسبية في الجامعات الأردنية على تخريج كوادر محاسبية مؤهلة من وجهة نظر الخريجين، حيث تم تصنيف المتغير المستقل المتمثل بالعملية التعليمية إلى مناهج التدريس، والخطط الدراسية، وأساليب التدريس، والبيئة الجامعية، ولتحقيق هذا الهدف تم إعداد استبانة تتضمن 33 فقرة وزعت على عينة عشوائية من خريجي أقسام المحاسبة في الجامعات الأردنية ممن يحملون درجة البكالوريوس ويعملون في مختلف الشركات والمؤسسات والمستشفيات في محافظة عمان، وبلغ عدد الاستبانات الموزعة 300 استبانة، وقد خلصت الدراسة إلى أن مناهج التدريس قادرة على تزويد الخريجين بما يحتاجونه من جوانب نظرية بنسبة 67%، كما توصلت الدراسة إلى أن العملية التعليمية في الأقسام المحاسبية في الجامعات الأردنية غير قادرة على تخريج كوادر محاسبية مؤهلة ومتوائمة مع متطلبات سوق العمل، وذلك لأن الخطط الدراسية وأساليب التدريس الحالية والبيئة الجامعية غير قادرة على تهيئة الخريج من الناحية العملية لمواجهة الواقع وتعزيز فهمه لتخصصه، وقد أوصت هذه الدراسة بإعادة تقييم المناهج التدريسية والخطط الدراسية المتبعة في اقسام المحاسبة في الجامعات الأردنية، كما أوصت بضرورة قيام أقسام المحاسبة في الجامعات الأردنية بتطوير مناهج التدريس واختيار ما يتناسب معها من أساليب تدريس، وتوفير الإمكانيات المرتبطة بهذه الأساليب.

9) دراسة صيّام (2012)

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى ادراك أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة في الجامعات الأردنية لمساهمات التعليم الإلكتروني في تطوير التعليم الجامعي، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث على الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات، حيث تم توزيع عدد 60 صحيفة استبيان على أعضاء هيئة التدريس، وقد خلصت الدراسة إلى أن العينة التي تم إجراء الدراسة عليها تدرك أهمية التعليم الإلكتروني، إلا أن استخدامه يبقى محدوداً بسبب معوقات عدة منها ما يتعلق أعضاء هيئة التدريس، ومنها ما يتعلق بالإمكانيات الفنية والمادية المتاحة في الجامعات الأردنية.

10) دراسة القطاني، وعويس (2009)

هدفت هذه الدراسة لدراسة واقع التعليم المحاسبي في سلطنة عمان وتقييمه في كافة المراحل والمستويات التعليمية، كما هدفت لمعرفة مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العمانية لمتطلبات سوق العمل في ظل تداعيات الأزمة المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبانة وزعت على ثلاثة فئات هي: خريجوا المحاسبة ومن هم في السنة الرابعة بعدد 250 استبانة، وأعضاء هيئة التدريس بعدد 30 استبانة، وأرباب العمل بعدد 80 استبانة، وقد خلصت الدراسة إلى أن البرامج التعليمية المحاسبية المطبقة حالياً في الجامعات العمانية كافية بشكلٍ عام لتزويد الخريجين بحوالي 80% من المعارف والمهارات

والخبرات التي يتطلبها سوق العمل، وقد أوصت الدراسة بالاهتمام بمستلزمات القيام بالتعليم المحاسبي كإعداد المناهج التدريسية التي تدرس في مجال المحاسبة وتطويرها.

11) دراسة خداش، والحضرمي (2006)

وهدفت إلى دراسة مدى فاعلية تدريس مادة مبادئ المحاسبة باستخدام مواد تعليمية معدة على شبكة المعلومات وفق نظام Blak Board ، وتوصلت الدراسة إلى أنه من الناحية التعليمية كانت هناك مرونة ايجابية وعالية لدى الطلاب في تقبل الوسائل التكنولوجية الحديثة في مجال المحاسبة، كما أن النتائج أظهرت قبولاً ورضا لدى الطلاب عن التأهيل والمعرفة التي حصلوا عليها نتيجة تدريس مادة مبادئ المحاسبة الكترونياً.

الخـــلاصـــة

من خلال استعراض الدراسات السابقة نلاحظ أنها أشارت للعديد من الانتقادات الموجهة إلى برامج التعليم المحاسبي التقليدية نتيجة اخفاقها في مقابلة المتطلبات المهنية، وعدم تماشيها مع التغيرات المتسارعة في عالم الأعمال وتكنولوجيا المعلومات، كما كشفت عن عدم الرضا العام عن نوعية خريجي المحاسبة، حيث أوضحت أن مخرجات التعليم المحاسبي قد باتت غير ملائمة لمقابلة متطلبات سوق العمل بسبب عدم قدرة برامج التعليم المحاسبي الحالية على تخريج كوادر محاسبية مؤهلة ومتوائمة مع متطلبات سوق العمل، كما توصلت هذه الدراسات إلى ضعف الخطط الدراسية وأساليب التدريس، وأشارت إلى أن برامج التعليم المحاسبي المطبقة حالياً غير كافية لتزويد الخريجين بما يحتاجونه من معارف ومهارات وخبرات يتطلبها سوق العمل لأن هذه البرامج تركز على إعداد الطالب لغرض الامتحانات دون تنمية مهاراته الأخرى.

وبسبب هذه الانتقادات التي وجهت لبرامج التعليم المحاسبي التقليدية على مستوى العالم فإن هذا الأمر يستدعي الحاجة لمراجعة الخطط الدراسية وأساليب التدريس، والعمل على تطوير مناهج التعليم المحاسبي وتحسين جودة برامجه، وبالتالي فإن هذه الدراسة سوف تتناول مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية لأهمية إدراج المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي لضمان الحصول على مخرجات مهنية ذات كفأة وتتوافق مع سوق العمل، ويعتبر هذا الموضوع مختلف عن الموضوعات التي تناولتها الدراسات السابقة وهو ما يميز هذه الدراسة، كما تعتبر هذه الدراسة هي الأولى على حد علم الباحثان في البيئة المحلية.

1-3 مشكلة الدراسة:

العملية التعليمية هي مجموعة من المكونات تشمل الطلاب والبيئة التعليمية ومناهج التدريس وأساليب التدريس (Unicef)، هذه المكونات تسير ضمن خطوات متتالية تهدف إلى تحويل المدخلات (الطلاب) إلى مخرجات (خريجين) تتلاءم وحاجات المجتمع وسوق العمل، وبالتالي فإن الطلاب هم الهدف الأسمى

لهذه العملية، ولذلك يجب أن يحصل الطالب خلال رحلته التعليمية على أفضل المناهج التعليمية وأفضل أساليب التدريس الحديثة حتى يتم إفراز خريج فاعل وناجح في سوق العمل.

إن مسئولية إعداد محاسبين مؤهلين ويتمتعون بمهارات مهنية تقع على عاتق عدة جهات تأتي مؤسسات التعليم العالي وبالأخص أقسام المحاسبة في مقدمتها، وبسبب تزايد أعداد الطلبة المسجلين في أقسام المحاسبة، ازداد العبء على هذه الأقسام، بحيث أصبح لزاماً عليها التركيز على مخرجات التعليم المحاسبي، حتى تكون هذه المخرجات على قدرٍ كافٍ من المعارف والمهارات، وبشكلٍ يتناسب مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل، ويتماشى مع التغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال، وخصوصاً في ظل الانتقادات الموجهة للتعليم المحاسبي بعدم ملائمة مخرجاته لاحتياجات سوق العمل.

وبالرغم من تعاظم أهمية تكنولوجيا المعلومات، واستخدامها في كل نواحي الحياة وخصوصاً في مؤسسات التعليم العالي، حتى أصبحت معياراً للجودة، وميزة تنافسية عالمية، إلا أن الملاحظ أن التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية يعاني من مشكلة ضعف استخدام تكنولوجيا المعلومات في تدريس المواد المحاسبية، مما أثر سلباً على جودة مخرجات التعليم المحاسبي، وأدى إلى خلق فجوة بين الجانب الأكاديمي والممارسة المهنية، وهذا بدوره أدى إلى تخريج دفعات غير مؤهلة للعمل بكفأة في سوق العمل، فمن خلال الاطلاع على نتائج الدراسات السابقة، وبمقابلة عدد من خريجي أقسام المحاسبة ممن باشروا أعمالهم في بعض الشركات والمؤسسات اتضح أن هؤلاء الخريجين يفتقرون إلى بعض المهارات الأساسية التي يحتاجونها لمواجهة الواقع العملي بسبب عدم توافق مناهج التعليم المحاسبي المقررة في أقسام المحاسبة مع متطلبات الأعمال في الوحدات الاقتصادية، الأمر الذي يستدعي إجراء تحديث وتطوير في مناهج التعليم المحاسبي لتتلاءم مع البيئة المحاسبية المهنية، ولعل من أبرز اجراءات التحديث والتطوير هو إدراج المحاسبة الإلكترونية ضمن مناهج التعليم المحاسبي.

في هذه الدراسة نتناول مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية لأهمية إدراج المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي، ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة على التساؤل التالي:-

ما مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية لأهمية إدراج المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي ؟

1-4 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية :-

1- تتناول موضوع مهم في بيئة الأعمال المحاسبية يواكب التطورات التكنولوجية الحديثة وهو المحاسبة الإلكترونية.

2- تستمد أهميتها من أهمية التعليم بشكل عام، وأهمية التعليم المحاسبي بشكل خاص.

3- وتستمد أهميتها بسبب قلة الدراسات والبحوث التي تسلط الضوء على ادخال المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي، كما تعتبر إضافة علمية تثري المكتبات بما تقدمه من معلومات وبما تتوصل إليه من نتائج.

1-5 أهداف الدراسة:

1- تقييم مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية لأهمية إدراج المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي.

2- التعرف على ماهية المحاسبة الإلكترونية وأهميتها وأهدافها ومميزاتها وأهم برامجها.

3- كما تهدف هذه الدراسة للتشجيع نحو تحديث وتطوير مناهج التعليم المحاسبي لتتلاءم مع بيئة الأعمال الحديثة من خلال ادخال التكنولوجيا لهذه المناهج ومنها المحاسبة الإلكترونية.

1-6- فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية واحدة تم صياغتها على النحو التالي :-

لا يدرك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية أهمية إدراج المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي.

1-7- منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على سؤالها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تجميع بيانات الدراسة من مصدرين رئيسيين هما:-

1- المصادر الثانوية من خلال الإطلاع على الكتب والمجلات والبحوث والدراسات العلمية والرسائل والأطاريح الجامعية المتعلقة بموضوع الدراسة والتي تم الحصول عليها من المكتبات أو من المواقع الإلكترونية، وذلك لإثراء الجانب النظري والوقوف على أهم ما كُتب في هذا الموضوع.

2- المصادر الأولية من خلال صحيفة استبيان تم تصميمها وتوزيعها على مجتمع الدراسة المتمثل في أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة في كلية الاقتصاد جامعة طرابلس، ولاختبار صدق الصحيفة تم عرضها على بعض الأساتذة المتخصصين في مجال المحاسبة والإحصاء وتم إدخال بعض التعديلات عليها في ضوء ملاحظاتهم، ولدراسة البيانات المتحصل عليها من مجتمع الدراسة تم تحليلها باستخدام الحاسب الآلي ومن خلال برنامج (SPSS).

1-8- حدود الدراسة:

أُجريت هذه الدراسة خلال الفترة من شهر 1 إلى شهر 5 سنة 2024، وطُبقت على أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة جامعة طرابلس.

2- الدراسة النظرية

2-1- مفهوم المحاسبة الإلكترونية:

المحاسبة الإلكترونية أو المحاسبة عبر الانترنت هي تطور جديد في مجال المحاسبة وتعني استخدام التكنولوجيا الحديثة والبرمجيات لتسجيل وتنظيم وتحليل المعاملات المالية في قاعدة بيانات عبر الانترنت مثل موقع الويب، حيث تساعد الحواسيب والبرامج المحاسبية الإلكترونية في تسهيل عملية إعداد القوائم المالية وإدارة الحسابات والتقارير المالية.

وتُعرّف المحاسبة الإلكترونية بأنها عبارة عن تطبيقات برمجية تم تطويرها بهدف مساعدة الشركات التجارية والصناعية وغيرها في إدارة حساباتها، حيث يتم تخزينها على حواسيب هذه الشركات أو يمكن الوصول إليها عبر الانترنت.

وهي أيضاً تطور طبيعي للمحاسبة التقليدية نتيجة تطور تقنيات الاتصالات والمعلومات وكذلك نتيجة استخدامها في مجالات عمل المنظمة (ثابت، 2016، ص328).

كما تُعّرف بأنها تنفيذ المهام المحاسبية التقليدية والبحث المحاسبي والمجالات التعليمية للمحاسبة عن طريق الحاسب الآلي ومختلف مقومات الشبكة الدولية للمعلومات (توفيق، 2004 ، ص42).

أيضاً تُعّرف بأنها جزء من تكنولوجيا المعلومات في ظل التقدم التكنولوجي السريع وشبكات الاتصال الذي بإمكانه من خلال العمل الآلي توظيف البيانات المحاسبية وتحويلها بالكامل للحاسوب لتنفيذ المهام المحاسبية بشكل دقيق وسريع وبجهود محدودة (الحلبي، 2001 ، ص11)

كذلك تُعّرف بأنها مجموعة من الأجهزة والبرامج الإلكترونية التي يمكن استخدامها ويطلق عليها تسمية الحاسب الآلي وتستخدم لتخزين البيانات وتحويلها إلى معلومات لاستخدامها في اتخاذ القرارات (مصطفى، 2008، ص4).

وتُعّرف أيضاً بأنها متابعة الأحداث التشغيلية الداخلية والخارجية، وتوثيق وتسجيل وتلخيص تلك الأحداث، وتقديم المعلومات الموجزة إلى المستفيدين من خلال بيئة إلكترونية (عبد ، وحسن، 2020، ص115).

وهي نظام محاسبي يستند إلى تكنولوجيا الاتصالات يستخدم لتحليل ومعالجة البيانات المالية للشركة ويعتمد بصورة كبيرة على أجهزة الكمبيوتر ، كذلك هي ربط تقنيات الحاسوب بالانترنت للقيام بأعمال محاسبية (الموسوي، 2021، ص381).

2-2- خصائص ومميزات المحاسبة الإلكترونية:

1. بسيطة ومتكاملة وتوفر الوقت والجهد، ويمكن استخدامها في جميع الأعمال التجارية لترتيب الأعمال الدقيقة والحديثة في شكل سهل الاستخدام.
2. تتيح ادخال البيانات بسرعة ودقة، والحصول على المعلومات المحاسبية بسهولة.
3. القابلية للتوسع، حيث تتمتع بالمرونة لتسجيل جميع المعاملات حتى مع تغير حجم الأعمال.

4. تُمكّن من إعداد تقارير فورية وفي الوقت الفعلي بسبب السرعة والدقة العالية مما يساعد في اتخاذ قرارات سريعة ورشيدة.
5. تتمتع بالأمان، حيث تُمكّن من المحافظة على سرية البيانات والمعلومات.
6. الموثوقية، عن طريق تقليل الأخطاء مما يجعل النظام أكثر موثوقية.
7. تتيح للمستخدمين الوصول للمعلومات المطلوبة بطريقة سهلة وآمنة دون الحاجة إلى صرف الأموال ودون مجهود.
8. تعتبر أكثر كفأة ودقة من الأنظمة اليدوية التقليدية.

2-3- أهداف المحاسبة الإلكترونية:

1. الوصول السريع والشامل للبيانات بسبب الاتصال بالانترنت.
2. التعاون بين أعضاء قسم المحاسبة مع بعضهم البعض.
3. التصحيح السريع للأخطاء لأن هناك عدد كبير من أعضاء قسم المحاسبة يمكنهم الوصول إلى هذا الخطأ بسرعة وتصحيحه.
4. التسجيل السريع، فدائماً يتم ابتكار برامج للمحاسبة الإلكترونية من أجل التسجيل السريع.
5. الرقابة الصارمة نظراً لتطوير برامج محاسبة متقدمة تقوم بأمنٍ صارمٍ للوصول إلى المعلومات المحاسبية.
6. التكيف مع القوانين ومعايير المحاسبة حيث يمكن تعديل اي برنامج للمحاسبة الإلكترونية ليتوافق ويتلاءم مع أي تعديلات في القوانين أو في معايير المحاسبة.
7. تحسين كفأة ودقة عمليات المحاسبة.
8. تقديم تقارير مالية سريعة ودقيقة لأصحاب المصلحة.

2-4- عناصر أو مكونات المحاسبة الإلكترونية:

1. المعدات: وهي الأجهزة الإلكترونية مثل أجهزة الكمبيوتر والأقراص والشاشات والطابعات.
2. البرمجيات: وهي مجموعة البرامج التي تجعل الكمبيوتر يؤدي العمل المطلوب.
3. الوسائط المتعددة: وتستخدم في عمليات تسجيل العمليات المالية وتحليل البيانات المحاسبية.
4. المصادر المتعددة لشبكة الاتصالات الدولية (الانترنت).
5. قواعد البيانات القائمة على شبكة الانترنت.
6. روابط الاتصال المتوفرة على شبكة الانترنت.
7. أدوات التحليل المحاسبي والإحصائي المتقدمة.
8. الموظفين: وهم الأشخاص الذين يديرون النظام وهم العنصر الأساسي لنجاحه.

2-5- برامج المحاسبة الإلكترونية:

تتضمن المحاسبة الإلكترونية استخدام البرامج المحاسبية وقواعد البيانات وتقنيات التحليل والتقارير المالية عبر الانترنت والتكنولوجيا السحابية، وبرامج المحاسبة الإلكترونية هي عبارة عن برامج محاسبية إلكترونية جاهزة يمكن من خلالها تنفيذ مهام المحاسبة من القياس والإفصاح عن العمليات والأحداث المالية، وتوصيل المعلومات، وذلك بإدخال البيانات المحاسبية وتشغيلها وإعادة معالجتها، ومن ثم اخراج معلومات محاسبية على شكل تقارير وقوائم مالية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

2-6- أهمية برامج المحاسبة الإلكترونية:

1. الرقابة المالية.
2. القدرة الاستيعابية.
3. التكامل التام ودق المعلومات.
4. معرفه الأرباح والخسائر بشكل يومي.
5. السرعة في انجاز المهام مما يوفر الوقت للتركيز على كيفيه تطوير النشاط.
6. دقة التقارير ومرونتها مما يساعد على اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب.
7. توفير الأمان والحماية للبيانات المهمة والشخصية والسجلات المحاسبية.
8. تخزين الكثير من البيانات والمعلومات وحمايتها من الضياع والتلف.
9. التقليل من العمالة البشرية مما يؤدي إلى تقليل الاخطاء مع امكانية تصحيح الخطأ بسرعة.

2-7- تصنيف برامج المحاسبة الإلكترونية:

يُصنف (هلالي، 2008، ص5) برامج المحاسبية الإلكترونية من حيث نوعية المحاسبة على النحو التالي:

1. تطبيقات إلكترونية في مجال المحاسبة المالية والحكومية (تطبيقات الأستاذ العام ودفتر اليوميه العامة بصفه عامة)، وهي تطبيقات تستخدم الحاسب الآلي لتنفيذ أهم مهام المحاسبة المالية وهي التسجيل في دفتر اليومية، والترحيل إلى دفتر الأستاذ وإعداد القوائم المالية.
2. تطبيقات إلكترونية في مجال محاسبة التكاليف كبرامج المحاسبة على التكاليف في الأوامر الإنتاجية، والمراحل الإنتاجية وتحليل الانحرافات وغيرها.
3. تطبيقات إلكترونية في مجال المحاسبة الإدارية وخصوصاً في مجال اتخاذ القرارات.
4. تطبيقات إلكترونية في مجالات المحاسبة الأخرى كالمراجعة.

2-7- أنواع برامج المحاسبة الإلكترونية:

فيما يلي بعض أهم أنواع برامج المحاسبة الإلكترونية:-

1. www.the-arabic-entrepreneur.com
2. Fresh Books
3. Intuit Quick Books
4. Sage Business Cloud Accounting

5. Accounting Pro
6. Wave Accounting
7. Go Daddy
8. Xero
9. Zoho
10. Esker

ويضيف (أبوبكر،2012، ص 7-9) البرامج التالية:

1. برنامج الأصيل الذهبي.
2. برنامج المحاسب المثالي.
3. برنامج مايكروسوفت اكسل.
4. برنامج النظام المحاسبي الموحد.
5. برنامج دينار (سرور، 2008، ص 310).

3- الدراسة الميدانية

3-1- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس القارين والدين يمارسون مهنة التدريس بقسم المحاسبة كلية الاقتصاد جامعة طرابلس وعددهم (55) عضو هيئة تدريس، ونظراً لمحدودية مجتمع الدراسة فقد تم اعتبار مجتمع الدراسة هو عينة الدراسة.

3-2- أداة جمع البيانات:

اعتمد الباحثان على الاستبيان كوسيلة أساسية لجمع بيانات الدراسة، وتم تصميم هذا الاستبيان بالإطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة وباستخدام مقياس ليكرت الخماسي، وتم اجراء مسح شامل لمجتمع الدراسة فتم توزيع الاستبيان على أفراد مجتمع الدراسة بالكامل وعددهم (55) باستخدام التوزيع المباشر أو عن طريق الإيميل أو وسائل التواصل الاجتماعي، وتم استرجاع كافة الاستبيانات الموزعة جميعها صالحة للتحليل.

3-3- صدق وثبات أداة الدراسة:

أ) صدق أداة الدراسة

يقصد بصدق أداة الدراسة أن تقيس ما وضعت لقياسه، كما يُقصد بالصدق شمول أداة الدراسة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، وقام الباحثان بالتأكد من صدق أداة الدراسة (الاستبيان) بطريقتين هما الصدق الظاهري والاتساق الداخلي.

1- الصدق الظاهري:- لاختبار صدق الاستبيان الظاهري تم عرضه على عدد من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية وكذلك خبير ومتخصص في مجال الإحصاء التطبيقي، وقد تم اجراء بعض التعديلات عليه وفقاً لملاحظاتهم.

2- الاتساق الداخلي:- ويقصد بالاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد جرى حساب صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان من خلال حساب معاملات الارتباط (معامل ارتباط بيرسون **Pearson Correlation**) بين كل فقرة من فقرات الاستبيان والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه الفقرات، وكانت النتائج المتعلقة بالصدق الداخلي كما هو موضح بالجدول رقم (1) حيث نلاحظ أن جميع القيم الاحتمالية (**sig**) كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05) مما يدل على أن معاملات الارتباط دالة إحصائياً وبذلك تعتبر أداة الدراسة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (1) معامل الارتباط لفقرات الاستبيان

ت	العبارة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	مناهج التعليم المحاسبي الحالية لا تتلائم مع بيئة العمل وخاصةً فيما يتعلق بتطور تكنولوجيا المعلومات.	6720.	000.0
2	مناهج التعليم المحاسبي الحالية لا تقدم المهارات اللازمة للطلاب في مجال المحاسبة الإلكترونية.	6470.	000.0
3	ضعف العلاقة بين مناهج التعليم المحاسبي الحالية وبين تطور مهنة المحاسبة في ظل تكنولوجيا المعلومات.	6420.	000.0
4	عدم تدريس المحاسبية الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي يؤدي إلى خلق فجوة بين مؤهلات خريجي أقسام المحاسبة واحتياجات سوق العمل.	6030.	000.0
5	يحتاج خريجو أقسام المحاسبة لكثير من الوقت والجهد بعد تخرجهم لتعلم البرامج المحاسبية الإلكترونية الجاهزة بسبب عدم دراستها من ضمن مناهج التعليم المحاسبي الحالية.	280.3	000.0
6	إن إدراج المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي يسهم في تحسين وتطوير التعليم المحاسبي.	7770.	000.0
7	إن إدراج المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي يسهم في تخريج محاسبين أكفاء ومؤهلين.	7140.	000.0
8	إن إدراج المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي يُسهّل على الخريجين مهامهم في سوق العمل في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات.	7190.	000.0
9	يزداد الطلب على خريجي أقسام المحاسبة المؤهلين بالبرامج المحاسبية الإلكترونية، كما يسهم في إيجاد فرص عمل لهم بسهولة.	6170.	000.0
10	توجد الرغبة لدى عضو هيئة التدريس لإدراج المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي.	5120.	000.0
11	اقتناع عضو هيئة التدريس بضرورة تحديث مناهج التعليم المحاسبي الحالية لتتضمن تدريس المحاسبة الإلكترونية.	6260.	000.0
12	اقتناع عضو هيئة التدريس بأهمية تدريس المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي.	0.703	000.0
13	يجب تطوير مناهج التعليم المحاسبي الحالية بما يتوافق مع سوق العمل.	0.657	000.0
14	تعتبر المحاسبة الإلكترونية مجال مهم وضروري ويجب إضافتها إلى مناهج التعليم المحاسبي.	0.719	000.0

* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

ب) ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات أداة الدراسة أن تعطي نفس النتائج حتى لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أي الاستقرار في نتائجها، وقد اتبع الباحثان لمعرفة ثبات أداة الدراسة المقياس الإحصائي ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha Coefficient) والذي يتم احتسابه عن طريق المعادلة التالية (البياتي، 2005، ص49):-

$$R_{tt}=\left(\frac{n}{n-1}\right)\times\left(\frac{SDt^2-\sum(SD)^2}{SDt^2}\right)$$

حيث:

R_{tt} : تشير إلى معامل ارتباط ألفا.

n : تشير إلى عدد فقرات القياس.

SDt^2 : تشير إلى تباين الاختبار الكلي.

$\sum(SD)^2$: تشير إلى مجموع تباينات فقرات القياس.

وتكون أداة الدراسة ذات ثبات ضعيف إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ أقل من 60%، ومقبولاً إذا كانت هذه القيمة ضمن الفترة (من 60% إلى أقل من 70%)، وجيداً إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ ضمن الفترة (من 70% إلى أقل من 80%)، أما إذا كانت هذه القيمة أكبر من أو تساوي 80% فإن ذلك يشير إلى أن أداة الدراسة تكون ذات ثبات ممتاز، و كلما اقترب المقياس من 100% تعتبر النتائج الخاصة بالاختبار أفضل.

وفيما يتعلق بهذه الدراسة فقد تم احتساب معامل ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة والبالغ عددها 14 فقرة فوجد أن قيمة ألفا كرونباخ لكافة الفقرات بلغت 88% وهي نسبة ممتازة وتشير إلي اتساق وصدق عالي لأسئلة الاستبيان وهي كافية لأغراض الدراسة.

وبذلك يكون الباحثان قد تأكدا من صدق وثبات أداة الدراسة مما يجعلهما على ثقة تامة بصحتها وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضيتها.

3-4- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

1- تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة.

2- تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لترميز إجابات عينة الدراسة، فتم إعطاء الرقم (5) للإجابة موافق بشدة، والرقم (4) للإجابة موافق، والرقم (3) للإجابة محايد، والرقم (2) للإجابة غير موافق، والرقم (1) للإجابة غير موافق بشدة، وبالتالي فإن الوسط الحسابي كما هو ملاحظ يساوى (3).

3- تم اعتماد درجة أهمية الموافقة على فقرات الاستبيان بالأهمية النسبية للإجابات عن السؤال الواحد بأنها عالية جداً إذا كانت مابين (84%- 100%)، وبأنها عالية إذا كانت مابين (68%- 9.83%)، وبأنها

متوسطة إذا كانت مابين (52%- 9.67%)، وبأنها ضعيفة إذا كانت مابين (36%- 9.51%)، وبأنها ضعيفة جداً إذا كانت مابين (0%- 35.9%).

4- اختبار One-Sample T-test بالنسبة للوسط الفرضي (3) عند مستوى معنوية 0.05، بحيث تكون قاعدة القرار هي قبول الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة الدلالة أكبر من 0.05، ورفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أصغر من 0.05.

3-5- تحليل البيانات المتعلقة بالمتغيرات الشخصية:

1- المؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، حيث يلاحظ أن 38.2% من المستجوبين يحملون شهادة الماجستير، وما نسبته 61.8% من المستجوبين ممن يحملون شهادة الدكتوراه مما يعطى انطباعاً بأن المستجوبين لديهم المعرفة والدراية الكافية بموضوع الدراسة.

جدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
ماجستير	21	%38.2
دكتوراه	34	%61.8
الإجمالي	55	%100

2- الدرجة العلمية:

تنوعت الدرجات العلمية للمستجوبين حيت يبين الجدول رقم (3) أن نسبة 18.2% من المستجوبين درجتهم العلمية محاضر مساعد، ونسبة 23.6% درجتهم العلمية محاضر، ونسبة 20% درجتهم العلمية أستاذ مساعد، ونسبة 21.8% درجتهم العلمية أستاذ مشارك، ونسبة 16.4% درجتهم العلمية أستاذ، وعليه يمكننا القول بأن غالبية أفراد عينة الدراسة تتوافر فيهم الخلفية العلمية الكافية لفهم عبارات الاستبيان والإجابة عليه بشكل يحقق أهداف الدراسة ويضفي على النتائج الثقة والمصداقية.

جدول رقم (3) توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	العدد	النسبة المئوية
محاضر مساعد	10	%18.2
محاضر	13	%23.6
أستاذ مساعد	11	%20
أستاذ مشارك	12	%21.8
أستاذ	9	%16.4
الإجمالي	55	%100

3- عدد سنوات الخبرة:

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن 3.6% فقط من المستجوبين تقل خبرتهم عن خمس سنوات، في حين كان 12.7% من أفراد العينة لديهم خبرة من (5) إلى أقل من (10) سنوات، أما نسبة 83.7% كانت لديهم

خبرة في المجال الأكاديمي لأكثر من (10) سنوات، وهذا يدل على تمتع المستجوبين بالخبرة المهنية الكافية التي تمكنهم من الإجابة على أسئلة الدراسة بشكل جيد مما يزيد من الثقة في إجاباتهم.

جدول رقم (4) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من (5) سنوات	2	%3.6
من (5) إلى أقل من (10) سنوات	7	%12.7
أكثر من (10) سنوات	46	%83.7
الإجمالي	55	%100

3-6- التحليل الإحصائي لفقرات الدراسة:

يتناول هذا الجزء تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الاستبيان باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري، واختبار One-Sample T-test وفيما يلي الجدول رقم (5) الذي يوضح ذلك:-

جدول رقم (5) المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية (sig)	الأهمية النسبية	الدرجة
1	مناهج التعليم المحاسبي الحالية لا تتلائم مع بيئة العمل وخاصةً فيما يتعلق بتطور تكنولوجيا المعلومات.	4.02	1.009	7.483	0.000	80%	عالية
2	مناهج التعليم المحاسبي الحالية لا تقدم المهارات اللازمة للطلاب في مجال المحاسبة الإلكترونية.	4.22	0.832	10.858	0.000	84%	عالية جدا
3	ضعف العلاقة بين مناهج التعليم المحاسبي الحالية وبين تطور مهنة المحاسبة في ظل تكنولوجيا المعلومات.	4.20	0.869	10.238	0.000	84%	عالية جدا
4	عدم تدريس المحاسبية الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي يؤدي إلى خلق فجوة بين مؤهلات خريجي أقسام المحاسبة واحتياجات سوق العمل.	4.20	0.779	11.419	0.000	84%	عالية جدا
5	يحتاج خريجو أقسام المحاسبة لكثير من الوقت والجهد بعد تخرجهم لتعلم البرامج المحاسبية الإلكترونية الجاهزة بسبب عدم دراستها من ضمن مناهج التعليم المحاسبي الحالية.	4.09	0.823	9.834	0.000	82%	عالية
6	إن إدراج المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي يسهم في تحسين وتطوير التعليم المحاسبي.	4.51	0.540	20.726	0.000	90%	عالية جدا
7	إن إدراج المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي	4.38	0.680	15.067	0.000	88%	عالية جدا

	يسهم في تخريج محاسبين أكفاء ومؤهلين.						
8	إن إدراج المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي يُسهّل على الخريجين مهامهم في سوق العمل في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات.	4.45	0.538	20.046	0.000	89%	عالية جدا
9	يزداد الطلب على خريجي أقسام المحاسبة المؤهلين بالبرامج المحاسبية الإلكترونية، كما يسهم في ايجاد فرص عمل لهم بسهولة.	4.36	0.557	18.170	0.000	87%	عالية جدا
10	توجد الرغبة لدى عضو هيئة التدريس لإدراج المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي.	4.00	0.745	9.950	0.000	80%	عالية
11	اقتناع عضو هيئة التدريس بضرورة تحديث مناهج التعليم المحاسبي الحالية لتتضمن تدريس المحاسبة الإلكترونية.	4.05	0.705	11.094	0.000	81%	عالية
12	اقتناع عضو هيئة التدريس بأهمية تدريس المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي.	4.15	0.731	11.625	0.000	83%	عالية
13	يجب تطوير مناهج التعليم المحاسبي الحالية بما يتوافق مع سوق العمل.	4.55	0.571	20.055	0.000	91%	عالية حدا
14	تعتبر المحاسبة الإلكترونية مجال مهم وضروري ويجب إضافتها إلى مناهج التعليم المحاسبي.	4.42	0.629	16.714	0.000	88%	عالية جدا
الدرجة الكلية		**4.26**	**0.452**	**20.644**	**0.000**	**85%**	**عالية جدا**

يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق رقم (5) التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة، حيث يتضح أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لكل فقرة كان أكبر من 3 وقريبة من 5 وهي الدرجة العليا، كما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار لكل فقرة كانت أصغر من مستوى المعنوية 0.05، مما يدل على أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح دالة إحصائياً، وبالتالي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين على معظم الفقرات الواردة في الاستبيان، حيث اتفقوا على أهمية إدراج المحاسبة الالكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي.

كما يري المستجوبون إن إدراج المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي يسهم في تحسين وتطوير التعليم المحاسبي وكانت درجتها عالية جداً وأهميتها النسبية (90%)، وهي دالة إحصائياً لأن قيمتها الاحتمالية (sig) تساوي (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، كما حث أعضاء هيئة التدريس على وجوب تطوير مناهج التعليم المحاسبي الحالية بما يتوافق مع سوق العمل حيث كانت الأهمية

النسبية لها (91%)، كما أن إدراج المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي يُسهّل على الخريجين مهامهم في سوق العمل في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات بأهمية نسبية (89%)،

3-7- اختبار فرضية الدراسة:

لدراسة مدى أهمية إدراج برامج المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي قام الباحثان باختبار الفرضية الرئيسية للدراسة والتي صياغتها كالتالي :-

H_0 : **لا يدرك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية أهمية إدراج المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي.**

H_1 : **يدرك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية أهمية إدراج المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي.**

واستخدم الباحثان اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T- Test)، وذلك لاختبار فرضية الدراسة، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء عينة الدراسة في هذه الفرضية، والجدول التالي رقم (6) يوضح المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري وكذلك نتائج اختبار One Sample T- Test للفرضية.

جدول رقم (6)

نتائج اختبار (One Sample T- Test) لفرضية الدراسة

الفرضيات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	النتيجة
الفرضية الرئيسية	**4.26**	**0.452**	**20.644**	***0.000**	رفض H_0

*دال احصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

من خلال البيانات التي يظهرها الجدول السابق رقم (6) يتبين لنا أن قيمة T تساوي 20.644 بدلالة إحصائية P- Value = 0.000 ، وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية أصغر من مستوى المعنوية 0.05 يدل ذلك على معنوية المتوسط الحسابي المرجح ، وبما أن قيمة المتوسط الحسابي العام لآراء عينة الدراسة لهذه الفرضية أكبر من 3، حيث بلغ 4.26 بانحراف معياري مناظر له 0.452 فإن ذلك يشير رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي مفادها أنه **يدرك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية أهمية إدراج المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي.**

النتائج والتوصيات:

أ) النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج الأتية:-

1- لدى أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة قناعة كبيرة بأهمية إدراج المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية.

2- ازدياد الطلب على المحاسبين المؤهلين علمياً لاستخدام برامج المحاسبة الالكترونية في سوق العمل.

3- وجود الرغبة لدى أعضاء هيئة التدريس لتطوير مناهج التعليم المحاسبي.
4- عدم ملائمة مناهج التعليم المحاسبي الحالية مع احتياجات سوق العمل في ظل التطور الكبير في التكنولوجيا.
5- وجود فجوة بين مؤهلات خريجي أقسام المحاسبة وبين متطلبات سوق العمل.

ب) التوصيات:

1- ضرورة إدراج برامج المحاسبة الإلكترونية من ضمن مناهج التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية.
2- مراجعة مناهج التعليم المحاسبي من فترة إلى أخرى والعمل على تحسينها وتطويرها بالتزامن مع التطور التكنولوجي.
3- العمل على تضييق الفجوة بين احتياجات سوق العمل وبين خبرات ومؤهلات خريجي أقسام المحاسبة في الجامعات الليبية.
4- الاهتمام بتدريب وتأهيل أعضاء هيئة التدريس على استخدام برامج المحاسبة الالكترونية وإمكانية تدريسها.

المراجع

أبوبكر، زيتو عولا، (2012)، ادخال البرامج المحاسبية الإلكترونية في مناهج التعليم المحاسبي لتطوير مهنة المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل، العراق.

البرغثي، عماد عبد الله، والفضلي، خالد زيدان، (2018)، مدى توافق المتطلبات التي تتضمنها برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية مع متطلبات المعيار رقم (3) من معايير التعليم المحاسبي، المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي- كلية التربية المرج، العدد 41، ص ص 1-17.

الحلبي، رياض، وآخرون، (2001)، تطبيقات الحاسوب في المحاسبة، دار الفاء للنشر والتوزيع، الأردن.

الزعبي، عبد الله محمد، (2014)، مقدرة العملية التعليمية في الأقسام المحاسبية في الجامعات الأردنية على تخريج كوادر محاسبية مؤهلة من وجهة نظر الخريجين، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد 7، العدد 18، ص ص 59-80.

القطاني، خالد، وعويس، خالد، (2009)، مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العمانية لمتطلبات سوق العمل في ظل تداعيات الأزمة المالية، المؤتمر العلمي السابع، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال- التحديات- الفرص- الأفاق، الأردن، جامعة الزرقاء الخاصة.

الموسوي، حسين جليل محسن، (2021)، أثر المحاسبة الإلكترونية في ترشيد القرارات الإدارية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 64.

توفيق، محمد شريف، (2004)، المحاسبة الإلكترونية- استخدام الحاسب الآلي والانترنت في تنفيذ المهام المحاسبية، دار النهضة، القاهرة.

ثابت، حسان ثابت، (2016)، قياس جودة مبادئ المحاسبة الإلكترونية باستخدام أدوات المنطق المضبب، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13، العدد 40.

حسين، ساهرة كاظم، (2019)، إدراك أعضاء الهيئات التدريسية لأهمية وتطوير المناهج الدراسية بتطبيق التعليم الإلكتروني لمادة المحاسبة، مجلة دراسات تربوية، العدد 48، ص ص 161-186.

حمادة، أسماء، وسيد، محمد، (2022)، أثر ادخال تطبيقات الذكاء الاصطناعي على برمجيات المحاسبة الإلكترونية- دراسة ميدانية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد 2، ص ص 755-774.

خداش، حسام الدين، والحضرمي، عبد الله، (2006)، فاعلية تدريس مادة مبادئ المحاسبة باستخدام مواد تعليمية معدة على شبكة المعلومات، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد الثاني، العدد 2.

خشيف، عبد الأمير صبار، (2022)، دور المحاسبة الإلكترونية في تحسين جودة التعليم المحاسبي، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثالث، العدد 2، ص ص 121-131.

رماش، ياسين، (2021)، مواكبة برامج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية للتحديثات الدورية لمعايير المحاسبة الدولية من أجل تعزيز جودة مهنة المحاسبة في السوق المحلي والدولي، الملتقى الدولي الأول حول تدويل التعليم المحاسبي: نحو تعزيز القاعدة التعليمية للممارسة المحاسبية، الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

سرور، منال جبار، (2008)، استخدام تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات في المعالجات المحاسبية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 16.

صيّام، وليد زكريا، (2012)، مدى إسهام التعليم الإلكتروني في ضمان جودة التعليم العالي، دراسة حالة التعليم المحاسبي في الجامعات الأردنية، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي.

صيّام، وليد زكريا، ورحاحلة، محمد ياسين، (2007)، العوامل الشخصية المؤثرة على استفادة الطالب من التعليم الجامعي المحاسبي الإلكتروني، دراسة حالة، الجامعة الهاشمية.

عبد، فضل الله أحمد، وحسن، جاسم علي، (2020)، دور المحاسبة الإلكترونية وأثرها في جودة الخدمة المصرفية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 12، العدد 3.

مصطفى، عبد العظيم عبد الرحمن، (2022)، دور المحاسبة الإلكترونية في التقليل من مخاطر المراجعة، دراسة ميدانية على بعض مكاتب المراجعة بولاية الخرطوم، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 6، العدد 29، ص ص 64-79.

مصطفى، عبد العزيز السيد، (2008)، استخدام الحاسب في التدقيق المالي والمراجعة، القاهرة.

هلالي، حسين مصطفى، (2008)، المحاسبة الحكومية الإلكترونية بين اتجاهات التطويروتحسين جودة الخدمة العامة، جامعة قناة السويس، مصر. www.4shared.com

البياتي، محمود مهدي، (2005)، تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SSPS ، دار الحامد، عمان، الطبعة الأولى.

UNICEF (2000), Defining Quality in Education ,A paper presented by UNICEF at the meeting of The International Working Group on Education Florence, Italy .

Rashwan, A. R., & Alhelou, E. (2020). The Impact of Using Artificial Intelligence on the Accounting and Auditing Profession in Light of the Corona Pandemic. Journal of Advance Research in Business Management and Accounting , 6 (9).

المواقع الالكترونية:-

www.researchgate.net
www.ajsp.net
www.iasj.net
www.zeinabatef.blogspot.com
www.tech.mawdoo3.com
www.the-arabic-entrepreneur.com
www.pioneers-solutions.com

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 1 يونيو 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

حزب العدالة والتنمية واستراتيجيته الإصلاحية والنهضوية في تركيا

هاني محمد أمبارك
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة مصراته– ليبيا
h.emberk@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024.05.05 **تاريخ القبول: 2024.06.20** **تاريخ النشر: 2024.06.27**

الملخص

تناولت الدراسة موضوع استراتيجية حزب العدالة والتنمية التركي في عملية البناء والإصلاح والنهضة الشاملة في الجمهورية التركية، وهدفت الدراسة إلى معرفة ظروف نشأة حزب العدالة والتنمية في تركيا، ومعرفة ظروف وطريقة وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، ومعرفة أهم الأهداف الاستراتيجية التي سعى إليها حزب العدالة والتنمية، ومعرفة جوانب مساهمة حزب العدالة والتنمية في الإصلاح والنهضة، وقد استخدمت الدراسة ثلاثة مناهج كملت بعضها البعض، وهي المنهج التاريخي والإحصائي والوصفي، وقد توصلت الدراسة لنتائج أهمها: وصل حزب العدالة التنمية للحكم في تركيا بعد نضال متميز وركز عمليا على المواطن التركي دون استغلال للشعارات الدينية، وسعى إلى تحقيق أهداف استراتيجية من أبرزها تقليص دور العسكر في السياسة، مع الحفاظ على مكانة ووحدة الدولة التركية، وبالفعل حقق الحزب إصلاحات مميزة من أبرزها إصلاحاته في المجال السياسي والاقتصادي مع تحقيق إصلاحات إنتخابية وعلى مستوى الحياة الحزبية في تركيا.

الكلمات المفتاحية: *حزب العدالة والتنمية– النهضة التركية.*

The Justice and Development Party and its role in the Turkish renaissance

Hani Mohamed Embarak
Faculty of Economics and Political Science, Misurata, Libya
h.emberk@eps.misuratau.edu.ly

Abstract

The study addressed the issue of the strategy of the Turkish Justice and Development Party in the process of construction, reform, and comprehensive renaissance in the Republic of Turkey. The study aimed to know the circumstances of the emergence of the Justice and Development Party in Turkey, to know the circumstances and method of the Justice and Development Party's access to power, and to know the most important strategic goals that the Justice and Development Party sought, and to know the aspects of the Justice and

Development Party's contribution to reform and renaissance. The study used three approaches that complemented each other, which are the historical, statistical and descriptive approaches. The study reached the most important results: The Justice and Development Party came to power in Turkey after a distinguished struggle and focused practically on the Turkish citizen without exploiting religious slogans. It sought to achieve strategic goals, most notably reducing the role of the military in politics, while preserving the status and unity of the Turkish state. Indeed, the party achieved distinctive reforms, most notably its reforms in the political and economic field, along with achieving electoral reforms and at the level of party life in Turkey.

***Keywords*:** *Justice and Development Party - Turkish Renaissance.*

1- المقدمة

تعتبر الأحزاب السياسية من ضمن معايير التقدم الديمقراطي، حيث تقاس أنظمة الحكم للمقارنة بينهما من حيث النظام ديمقراطي أو غير ديمقراطي، والدولة التي تتبنى التعددية الحزبية تعكس مدى فاعلية التنافس الانتخابي والذي يقود إلى الرفعة لتحقيق التنمية، ويمكننا القول من خلال النظر والاطلاع على أن هناك علاقة طردية بين دور الأحزاب وقوتها وعملية التنمية الشاملة، حيث يسعى كل حزب سياسي قبل وصوله إلى السلطة إلى اعتماد برنامج شامل وهادف يقدمه للشعب، يتبنى فيه خطة مدروسة، محاولا الاصلاح للوصول إلى التنمية والنهوض بقطاعات الدولة (المنوفي،1988).

في دولة مهمة كتركيا على المستوى السياسي والاقتصادي والتاريخي لعبت الأحزاب السياسية دوراً حيوياً في إثراء التجربة السياسية في هذا البلد، وقد شهدت هذه التجربة مرحلتين بارزتين الأولى بدأت بمرحلة الحزب الواحد وذلك منذ تأسيس الجمهورية سنة 1923 على يد مصطفى كمال أتاتورك، مؤسس النظام الجمهوري في تركيا ورئيس الجيش بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة التركية، فجمع أتاتورك بين رئاسة الحزب السياسي الحاكم ورئاسة المؤسسة العسكرية الحاكمة معاً، فأصبحت الجمهورية التركية محكومة من المؤسسة السياسية والعسكرية واستمرت حتى عام 1950م، وأصبحت الحياة الحزبية مكبلة بسلطة العسكر ولم تشهد تطورا يذكر، بل مزيدا من القيود عاما بعد عام، ولقد أضعف هذا النظام الاقتصاد التركي بشكل كبير (المرسي، 1987). وبعد حراك شعبي ونظال حزبي كان لا مفر من إصلاحات حزبية، وهو ما تحقق عام 1950 بإجراء أول انتخابات حزبية، وتشكلت على ضوئها أول حكومة برلمانية، وفاز فيها الحزب الديمقراطي بأغلبية المقاعد، وبمرور الوقت تمخض عن هذا الحزب ولادة حزب العدالة والتنمية، الذي أسسه سليمان دميرال، بيد أنه قد حقق بزعامة أردوغان شهرة محلية وإقليمية وعالمية بفضل نجاحاته السياسية والاقتصادية الكبيرة التي جعلت تركيا في مصاف الدول المتقدمة (مسلط، 2008).

في هذه الدراسة سوف نستعرض الدور الذي قام به حزب العدالة والتنمية التركي، منذ توليه زمام السلطة في الجمهورية التركية بعد أن استلم تركة أقرب للمتهالكة، حيث كان الجيش أو العسكر هو من

يتحكم في مفاصل الدولة، وسنحاول في هذه الدراسة التعريف بالأحزاب السياسية ومفهوم التنمية، كمدخل للدراسة، ومعرفة معدلات النمو الاقتصادي والإصلاحات التي قام بها حزب العدالة والتنمية في تركيا.

2.1. الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من عدة جوانب، ومن هذه الدراسات

1.2.1 دراسة محمد زاهد جول (2013) التجربة النهضوية التركية، وقد استهدفت هذه الدراسة توضيح ما قام به حزب العدالة والتنمية التركي، وتوضيح عملية الإصلاح التي قام بها.

2.2.1 دراسة (Yuksel, 2016) التغيير والاستمرارية: السياسة الخارجية التركية منذ عام 2002، في ظل حزب العدالة والتنمية، وقد تناولت الدراسة عدة مسائل مدروسة من بينها تأثير الهوية الوطنية (التركية) والهوية الدينية (الإسلام– العثمانية) في تحديد السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط ومنطقة البلقان والدول التركية في القوقاز وآسيا الوسطى.

3.2.1 دراسة أحمد قاعود (2016) منهجية التغيير لدى حزب العدالة والتنمية في تركيا، تناولت الدراسة الإصلاحات الداخلية التي قامت بها حكومة حزب العدالة والتنمية منذ 2002م على الصعيد الاجتماعي أو التعليمي أو الاقتصادي أو السياسي، وسجلت نتائجها أن الحزب حقق نجاحات مهمة في مختلف الأصعدة.

4.2.1 دراسة (Demir, 2017) بعنوان من النهضة الإسلامية إلى الفاشية الجديدة في تركيا، وقد وجهت هذه الدراسة النقد إلى حزب العدالة الذي وصفته بأنه نقل البلاد من جمهورية علمانية، وإن كانت شبه ديمقراطية، إلى دولة حزب واحد فاشية جديدة مع طابع إسلامي.

5.2.1 دراسة محيي الدين أتامان ومحمد أوكوموش (2023)، السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية قضايا جديدة وفاعلون جدد، وقد ناقشت هذه الدراسة المعايير الأساسية والفرعية للتغيير والتحول في السياسة الخارجية التركية خلال عهد حكومات حزب العدالة والتنمية، وناقشت كذلك القضايا الجديدة ومجالات الاهتمام والانفتاح الجغرافي في السياسة الخارجية

6.2.1 دراسة برهان الدين دوران (2023) حزب العدالة والتنمية ومستقبل تركيا، وركزت هذه الدراسة على تحليل رؤية مئوية تركيا التي عرضها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وتبناها حزب العدالة والتنمية بعد مرور 21 عام على توليه الحكم وفي ظل رؤية الحزب، مفصليا في تركيا.

3.1. مشكلة الدراسة

واجهت تركيا عبر تاريخيا الحزبي منذ نشأة أول أحزابها السياسية انتكاسات كبيرة بسبب عوامل عدة من أبرزها سيطرة التيار العلماني المتحالف مع الجيش، والذي ساهم في وأد أي نجاحات أو تطور يذكر في الحياة الحزبية، واستمر الأمر كذلك مع الاعتراف بوجود أحزاب صورية غير فاعلة، حتى سنة 1950م

التي شهدت بارقة أمل وانعاشا للحياة الحزبية في تركيا، وبدون مبالغة لم تشهد تركيا في مسيرتها الحزبية تنمية نهضوية كما شهدتها في حقبة حزب العدالة والتنمية، ورغم ذلك إلا أنه تبرز على السطح تساؤلات من أهمها هل كانت هذه الإنجازات بسبب سياسة الحزب أو بسبب الحياة الحزبية بمجملها، أو بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية المتاحة التي وجدت فيها كيان الدولة التركية ككل، والحزب بشكل خاص؟ وإنه يستدعي الدراسة لغرض إثبات هذه المنجزات أمام عدد من الأصوات التي تنفي أي تقدم للحزب، وكما بينت دراسات سابقة منها دراسة (أتامان وأوكوموش، 2023) بأن حقبة حزب العدالة والتنمية تستحق أن تُدرَج في التاريخ باعتبارها واحدة من أهم الانقطاعات في التاريخ السياسي لتركيا، تغيرت سياسة تركيا الداخلية بطريقة تمكنها من اتباع سياسة خارجية وطنية وأكثر استقلالية ونشاطًا، وقد جرت إعادة هيكلة النظام السياسي في تركيا وتقويته بطريقة تقلل من تدخل القوى الأجنبية في السياسة الداخلية، مع مع تعزيز قدرة الحزب الحاكم ومن يرأسه من جميع الجوانب العسكرية والاقتصادية والإدارية والسياسية. وبالتالي يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في معرفة الدور الذي أحدثه حزب العدالة والتنمية من تغير في البنية التنموية في تركيا؟ ووفقا لهذه المشكلة تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. كيف نشأ حزب العدالة والتنمية في تركيا؟
2. كيف وصل حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا؟
3. ما هي أهم الأهداف الاستراتيجية التي سعى إليها حزب العدالة والتنمية؟
4. ماهي جوانب مساهمة حزب العدالة والتنمية في الإصلاحات والنهضة التركية؟

4.1. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة ظروف نشأة حزب العدالة والتنمية في تركيا.
2. معرفة ظروف وطريقة وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة.
3. معرفة أهم الأهداف الاستراتيجية التي سعى إليها حزب العدالة والتنمية.
4. معرفة جوانب مساهمة حزب العدالة والتنمية في الإصلاح والنهضة.

5.1. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها محاولة تحليلية لمعرفة الخطط والإجراءات الاستراتيجية التي قام بها الحزب لإحداث تنمية شاملة في تركيا، وهذا من شأنه أن يوضح ما للحزب السياسي بصفة عامة من تأثير في القيام بإحداث نقلة نوعية في كافة المجالات في الدولة، وعلى الصعيد الخاص بيان ما للأحزاب التي تنتمي للخلفية الإسلامية من دور في هذا المجال.

6.1. مصطلحات الدراسة وحدودها

1.6.1. مصطلحات الدراسة

أولاً: تعريف الحزب السياسي:

هو مجموعة منظمة من الأفراد المتقاربين فكريا، ولديهم رؤية وبرنامج يسعون من خلاله للوصول إلى السلطة لإدارة شون المجتمع والدولة، أي وضع برنامجهم محل تطبيق (علاوي، 2015).

ثانياً: تعريف النهضة

النهضة كمصطلح يقصد به التنمية في معناها الواسع في الدولة، ويبدو أن مفهوم النهضة أكثر سعة باعتباره يتضمن المعاني المادية والروحية والقيم، وكافة هذه المسارات المرئية واللامرئية في تجربة الكائن البشري، في حين أن التنمية ذات إطار أكثر تحديدًا (حمد،2022).

ثالثاً: تعريف حزب العدالة والتنمية التركي

تأسس حزب العدالة والتنمية بتاريخ 2001/8/14 على يد عدد من النواب المنشقين عن حزب الفضيلة الإسلامي الذي كان يقوده نجم الدين أربكان (صالح، 2009)، وقد ورث حزب الفضيلة الإسلامي بقرار من المحكمة الدستورية (قاعود،2016) وتعود جذوره الأولى إلى الحزب الديمقراطي، ويعتبر رجب طيب أردوغان الشخصية البارزة في الحزب منذ نشأته وحتى يومنا هذا، تم انتخابه للحزب بعد أن كان رئيسا لبلدية إسطنبول، وبعد أن كان أحد الشخصيات البارزة في الحركة السياسية الإسلامية في تركيا، وهو الزعيم الأول للحزب، ويعد هذا الحزب الثالث والتسعين بعد المئة من بين الأحزاب السياسية التي دخلت الحياة السياسية التركية، ويشكل هذا الحزب الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا.

2.6.1. حدود الدراسة

تتحدد الدراسة في الحدود التالية:

- **الحد الموضوعي:** موضوع الأحزاب السياسية (حزب العدالة والتنمية) والتنمية في تركيا.
- **الحد المكاني:** الجمهورية التركية.
- **الحد الزماني:** منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة وحتى تاريخه.

2. الإطـــــار النظـــــري

1.2. مفهوم الحزب السياسي

أولاً: تعريف الحزب لغة

الحزب لغة: جماعة من الناس، والجمع أحزاب، وحزب الرجل: أصحابه، وجنده الذي على رأيه، وكل قوم تشكلت قلوبهم وأعمالهم فهم أحزاب وإن لم يليق بعضهم بعضاً (ابن منظور،1990، ج1).

ثانياً: تعريف الحزب اصطلاحاً

وردت تعاريف متعددة للحزب تأثرت بالخلفية الفكرية والثقافية للشخص الذي قدم التعريف والبيئة الاجتماعية والسياسية التي نشأ فيها، وفي سياق عرضنا حول مفهوم الحزب السياسي عند المفكرين والباحثين

الغربيين نجد رئيس وزراء بريطانيا موشي حاييم دزرائلي يرى بأن الحزب السياسي "مجموعة من الأفراد يجمعهم الإيمان والالتزام بفكر معين"، غير أن هذا الاتجاه يغفل حقيقة إمكانية وجود حزبين أو أكثر يتقاسمان نفس المبادئ والأهداف داخل الدولة نفسها (الكيلاني، 1994). ويرى ماكس فيبر أن اصطلاح الحزب "يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية تقوم على أساس من الانتماء الحر، والهدف هو إعطاء رؤساء الأحزاب سلطة داخل الجماعة التنظيمية من أجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا عادية للأعضاء (دوما، 2003).

ولا يختلف المفكرون العرب كثيرا عن الغربيين في تعريف الحزب، بل إن التعاريف متشابهة إلى حد كبير إن لم تكن متطابقة، فقد جاء تعريف الحزب في "موسوعة السياسة "بأنّه مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وإيديولوجية مشتركة وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة" (الخالدي، 1999).

ويمكن اعتبار التعريف التالي تعريفا جامعا للحزب بأنه: "مجموعة من أفراد المجتمع ينتظمون في دائرة فكرية واحدة يهدفون إلى إنجاز أعمال خاصة بهم أو لهم ولغيرهم من المجتمع وتكون مقاصد أعمالهم من بنية أفكارهم وأهدافهم" (الخزرجي ،2008).

2. 2. مفهوم التنمية السياسية

مع أن مفهوم التنمية السياسية كانت متداولاً في الخمسينات في القرن الماضي، إلا أنه ظهر بشكل واضح في مطلع الستينات، ففي حزيران عام 1959، عقدت لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكي "SSRC" برئاسة " غابرييل الموند"، مؤتمراً حول موضوع "التحديث الساسي"، وخلاله ذلك صاغت اللجنة أول برنامج لها حول "التنمية السياسية"، أن اهتمام العلماء والباحثين والمفكرين بهذا الموضوع جاء نتيجة التقاء عاملين أساسين هما اتساع دوائر البحث العملي، وامتداد نشاط الدارسين – بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية – إلى دول العالم الغربي، والعالم الثالث على وجه التحديد هذا من جهة، ومن جهة أخرى تغير نظرة الباحثين إلى ظواهر ومعطيات الحياة السياسية، وتطور منهجيات البحث والدراسة في العلوم السياسية والاجتماعية، بفضل الثورة السلوكية التي اجتاحت مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام، والعلوم السياسية على وجه خاص (الزيات، 1968). ثم حاول "الموند وبويل" تقديم وصف للتنمية السياسية بأنها: تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وتحديداً استجابة النظام لتحديات بناء الأمة والمشاركة والتوزيع. ولقد قاما بتحديد وفهم التنمية السياسية في إطار التحديث السياسي، إذ تتمثل معايير التنمية السياسية في التمايز البنيوي واستقلالية النظم الفرعية وعلمانية الثقافة (فضلي، 2012).

3.المنهج والإجراءات

في إطار ما يعرف بالتكامل المنهجي استلزم الأمر استخدام أكثر من منهج وهي كما يلي:

1. المنهج التاريخي: لفهم سرد الأحداث التاريخية لحزب العدالة والتنمية.
2. المنهج الإحصائي: في جمع البيانات المتعلقة بالنسب والإحصائيات المتعلقة بالتنمية.
3. المنهج الوصفي: من خلال وصف الإجراءات والاصلاحات التي قام بها الحزب.

4. النتـــــائج

1.4. نشأة حزب العدالة والتنمية:

يعد حزب العدالة والتنمية من أنجح الأحزاب السياسية في الدول الإسلامية وأكثرها تنظيماً، ويمتاز هذا الحزب بتقديمه الدائم الأفكار الجديدة والبرامج المبتكرة والاعتناء بالأوساط الشبابية التركية؛ وهذا ما يجعله مختلفاً بالمقارنة مع سائر الأحزاب السياسية التركية، القومية منها والعلمانية (عاشور، 2018).

لقد ولد الحزب العدالة والتنمية في ظل إفلاس سياسي لجميع الأحزاب القائمة دون استثناء إلى جانب إحقاق اقتصادي انعكس في أزمات اقتصادية متعددة، أفقدت المواطن التركي ما يقرب من 40% من دخله بحساب القدرة الشرائية الحقيقية، وهذا كله أدى إلى تأكل سلطة الدولة وهيبتها في المجتمع وغياب القرار السياسي ذي السند من الحكومة والمستند شرعيته من الاجماع الشعبي (حسن، 2006،).

وفي أغسطس2001 قدم السيد رجب طيب أردوغان الرئيس السابق لبلدية استانبول طلبا للترخيص لحزبه الذي أطلق عليه اسم (حزب العدالة والتنمية) ضمت الهيأة التأسيسية للحزب (13) امرأة بينهن (4) محجبات، ومنهن مطربة وممثلة وطبيبة ومعلمة، إضافة إلى العديد من شخصيات حزب الفضيلة الذي تم حظر وفئة أخرى جاءت من أحزاب قومية وعلمانية (الطحان، 2006).

في ظل أجواء التوتر السياسي وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، قررت حكومة بولند أجاويد الإئتلافية (1999–2002) إجراء انتخابات مبكرة في الثالث من تشرين الثاني عام 2002، إذ شارك حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات بقيادة "عبد الله غول" بسبب الحظر المفروض على رجب طيب أردوغان منذ عام 1998 تمكن الحزب من تحقيق فوز منقطع النظير بحصوله على نسبة (29.34%) من أصوات الناخبين، محتلاً بذلك (363) مقعداً في المجلس الوطني، وبذلك فقد تمكن حزب العدالة والتنمية من تشكيل الحكومة واضعاً بذلك حداً لظاهرة الائتلافات الحكومية (كامل، 2007).

في 18 مارس 2003، قدم أردوغان برنامج حكومته إلى المجلس الوطني الذي استحضر فيه جهود أتاتورك في بناء الدولة التركية الحديثة، وأكد حزب العدالة والتنمية المبادئ الأتاتوركية، وأنه حزب ديمقراطي وتضمن البرنامج شرحاً وافياً لسياسة الحكومة الجديدة القائمة على وضع الحلول الناجحة لمشاكل البلاد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية (كامل، 2007). وتم تشكيل حزب العدالة والتنمية من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في 22 حزيران 2001، وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة، وقد اتخب رجب طيب أردوغان عمدة إسطنبول السابق وأحد البارزين في الحركة السياسية الإسلامية في تركيا أول زعيم للحزب. ويعد الحزب الثالث والتسعين بعد المئة ضمن الأحزاب السياسية التي دخلت الحياة السياسية التركية، وقد اضطر رجب طيب أدوغان إلى الاستقالة من مهمته كعضو مؤسساً للحزب بسبب الحظر القانوني مع بقائه زعيماً له. غير أن المدعي العام لمحاكم التمييز يرى انه لا يحق له أيضاً أن يبقى زعيماً للحزب وأن الحظر السياسي المفروض عليه لا يزال مستمراً.

يشكل هذا الحزب الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويؤكد أنه لا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه حزب إسلامي، فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية، ومنفتح على العالم، ويبني سياساته على التسامح والحوار، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، ما يؤيد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ويؤكد أنه سيواصل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يجري تطبيقه في تركيا تحت إشراف صندوق النقد الدولي مع نقده لبعض جوانبه. ويرفض الحزب أي عملية عسكرية ضد العراق، ومن أهم ميزاته أنه يرفض التعصب لزعيم واحد حتى النهاية، ويعد بديمقراطية واسعة النطاق داخل الحزب (حزب العدالة، 2011).

لقد شهد هذا الحزب طوال السنوات الماضية تغيرات أيدلوجية وهيكلية متعددة، وإن القياديين فيه– باستثناء أردوغان– تراوحوا بين الصعود والنزول في تولي المناصب الحزبية، أما في الوقت الحاضر فإن الأوفياء لرجب طيب أردوغان فقط يتولون المناصب والمهام الرئيسية في هذا الحزب. وبعبارة أخرى: كل من كان على خلاف مع أردوغان طوال السنوات الماضية أقصى عن تولي المناصب القيادية، وتولى هذه المناصب أفراد أكثر تناغماً وولاء لأردوغان، ومع ذلك نجد حزب العدالة والتنمية قد حافظ على انسجامه ووحدته، وقد فاز في أغلب الدورات الانتخابية التي خاضها منذ 2002 إلى الآن (عاشوري، 2018).

4. 2. وصول الحزب إلى السلطة

يتناول المبحث نتائج الانتخابات البرلمانية التركية منذ فوز حزب العدالة والتنمية عام 2002 بالأغلبية في البرلمان التركي حتى عام 2015 وتمكن حزب العدالة والتنمية من انفراد على الساحة السياسية التركية فتشهد تركيا كل خمس سنوات انتخابات برلمانية لاختيار ممثلي الشعب التركي.

يعد حزب العدالة والتنمية آخر نماذج سيطرت زعماء الأحزاب السياسية على عملية صنع القرار الذي قاد تركيا إلى عملية موسعة من الإصلاح السياسية بعد تشكيله للحكومة أواخر 2002 وخلال حكومته تم إلغاء عقوبة الإعدام (Asihel، 2002).عانت تركيا قبل فوز حزب العدالة والتنمية في 2001 من إخفاق اقتصادي ظهر من خلال أزمات متعددة مثل الأزمة التي حلت بتركيا في فبراير عام 2001 والتي نتج عنها ارتفاع عدد العاطلين لأكثر من مليون مواطن وفقدان المواطن التركي في غضون عامين ما يقرب من 40% من دخله بحساب القدرة الشرائية الحقيقية مع غياب القرار السياسي الواضح وتراجع دور تركيا خارجياً وسوء البنية التحتية والفشل الإداري على المستويات التنفيذية في الوزارات (حسين، 2006).

وقد ركز حزب العدالة والتنمية فكراً وعملاً على المواطن التركي وذلك من خلال تحقيق انجازات على أرض الواقع وخطة عمل واضحة لنقل تركيا إلى مصاف العشر دول الكبار عالمياً بحلول عام 2023 وفي ظل الحزب بدأ المواطن التركي يشعر بتحسن في مستوى المعيشة حيث أرتفع دخل الفرد من 2200 دولار عام 2002 إلى 10000 دولار عام 2009 (أبو العزم، 2009).

وقد حقق حزب العدالة والتنمية نصراً ساحقاً في الانتخابات النيابية عام 2002 قد ترتب على ذلك تصفية كثير من الرموز السياسية والتي قد تسببت في الأزمة الاقتصادية التي حلت بتركيا عام 2001 ومنهم (رولت باهتشلي) زعيم الحركة القومية و(مسعود يلمظ) زعيم حزب الوطن الأم وتود نسبة كبيرة من

الكتلة الغير تقليدية قد صوتت لحزب العدالة والتنمية وهي لم تكن تصوت لأجل الحزب أو برنامجه ولكن من أجل التخلص من حكومات عانت في ظلها تركيا من أزمات عديدة، لذلك قررت الأغلبية التركيا التصويت لحزب العدالة والتنمية لانجاده من تلك الأزمات وخاصة مع وجود أردوغان الذي يحمل تجربة ناجحة من العمل الخدمي عندما تولى منصب مدينة اسطنبول (ابوالعزم، 2009).

4. 3. أهم الأهداف الاستراتيجية التي سعى إليها حزب العدالة والتنمية:

حدد حزب العدالة والتنمية أهم الأهداف التي يسعى إليها كما يلي:

1. تحجيم قدرة الجيش من التدخل في الحياة السياسية.
2. طرح صيغة مسألة الهوية بحيث تتوافق مع معطيات تركيا التاريخية والثقافية وأيضاً مع الواقع السياسي والثقافي والقانوني الذي فرض على الشعب التركي، والذي أدى إلى اغتراب تركيا عن محيطها الإسلامي.
3. تمكين تركيا في السياسة الخارجية من تحقيق دور مستقل بدلاً من دور تابع ودور فعال على الصعيدين الإقليمي والدولي، فقد عمد حزب العدالة والتنمية على تغيير جذري في السياسة الخارجية التركية وفقاً لمبادئ جديدة ومفاهيم تنسجم مع البنية الفكرية يعتمد فيها البعد الجيولوجي بالإضافة للتوجه الشرقي وتفعيل دول تركيا تجاه البلدان العربية ودول الجوار التركي.
4. تحقيق تركيا معدلات تنمية ثانوية من أكبر معدلات التنمية في العالم المعاصر على الرغم من مقاومة التيارات العلمانية صعود التيار الإسلامي، لاعتبار هذه التيارات نفسها هي حارس العلمانية والمدافع عن الديمقراطية، ولكن شعور المواطن التركي بأن هذه الأحزاب لم تأخذ من العلمانية سوى المظهر الخارجي، لذلك اتجه الناخب التركي وأعطى صوته للحزب ذو المرجعية الإسلامية بعدما أيقن بفشل التجربة العلمانية (عوض، 2004).
5. الفوز في انتخابات التشريعية التركية عام 2007 وقد صادف إجراء انتخابات النيابية التركية في عام 2007 انتهاء مدة الولاية الرئاسية للرئيس التركي أحمد نجدت سيزر ووفقاً للدستور يجب إجراء الانتخابات الرئاسية وبعدما حقق حزب العدالة والتنمية شعبية وتجربة ناجحة في الانتخابات البرلمانية عام 2002 أصبح من المتوقع وصول أردوغان للرئاسة، ولكن ظلت معارضة العلمانية والجيش لوصوله للحكم حتى وإن كانت صلاحياته محدودة ولكنها مؤثرة وفقاً للدستور حيث أنه يتحكم بتعيين عدد كبير من المسؤولين في مواقع مهمة وأعضاء المحكمة الدستورية ورؤساء الجامعات (الحسيني، 2006).
6. تحقيق السيادة وبدون أي قيد أو شرط للشعب التركي قائمة على الجمهورية القانونية التي تراعى الفرد والمؤسسات معاً.
7. الحفاظ على وحدة الدولة التركية.
8. الحفاظ على القيم والأخلاق تعد بمثابة تراث للشعب التركي.

9. تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا وفقاً للطريق إلى رسمه مصطفى كمال أتاتورك.
10. تأمين الرفاه والأمن والاستقرار للشعب التركي (عبد الحليم، 2007).

4. 4. مساهمة حزب العدالة والتنمية في النهضة:

بدأ التقدم في تركيا من المحليات عبر تطوير المؤسسة ذاتها حيث قامت الحكومة التركية في السنوات الأخيرة بإجراء إصلاحات للإدارات المحلية، بهدف تعزيز الديمقراطية المحلية. وإعادة تقسيم المهام بين الإدارات المركزية والمتحلية من جديد وإعادة تعريف الإدارة المحية باعتبارها كيان مستقل إدارياً ومالياً. والعمل على تقديم الخدمات المحلية للمواطنين لتطبيق أقصى قدر من العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع والواحد، وأدت هذه الاصلاحات إلى تعزيز قوة الإدارة المحلية وجعلها أكثر استقلالية من الناحية الإدارية والمادية. وتحققت إمكانية قيام البلديات والإدارات في المحافظات بمهامهم شكل أكثر نفعاً وتأثيراً (بهاء الدين، 2016)، وفيما يلي اعتبارات ساعدت على هذا التوجه:

1. اعتمد الحزب على سياسة التغيير الشامل وبرنامج التغريب للأعراف والتقاليد التركية وقاموا بتغيير المفاهيم الأساسية مثل مفهوم الدين ونمط الحياة والثقافة والتعليم والحياة الاجتماعية.
2. لقد استطاع حزب العدالة والتنمية تصفية الأوليجاركية العسكرية والمدينة والسياسية والاقتصادية وتحطيم بنيتها بعد مجيئها للحكم في 2002 وجعل السلطة في يد الشعب، وقطع مسافة كبيرة في طريق إقرار الديمقراطية والمشاركة.
3. أنهى حالة الفساد السياسي والمالي والانعزال الوجداني من العمل الاجتماعي، فلم يكن هناك حزب يستطيع الحصول على ثقة غالبية الأتراك، وتشكيل الحكومة بفرده، لكن العدالة والتنمية استطاع أن يملأ الفراغ الذي كان موجود قبله، ومنذ توليه الحكم في عام 2002، إلا أن استطاع تحقيق الاستقرار السياسي؛ لأن قاعدته الشعبية ونجاحاته البرلمانية والرئاسية وفرت له ذلك ويشكل التحول السياسي الدستوري والتشريعي والمؤسسي (منكس،2022).

أولاً: إصلاحات في مجال العلاقات المدنية العسكرية:

1. منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 هدفت حكوماته إلى تقليص سلطة الجيش في السياسة من خلال إجراء تغيرات قانونية ومؤسسية، وكان بدايتها: إصلاحات الاتحاد الأوروبي التي قامت بها حكومة حزب العدالة والتنمية أفقدت الجيش آلياته الرسمية. ثانياً: نتيجة لمحاكمات أرغكونو المطرقة فقدان ضباط الجيش مصداقيتهم بسبب اتهامهم بالتخطيط للانقلاب على الحكومة وأيضاً فقدت آليات الغير رسمية مثل الخطب العامة.
2. التعديلات الدستورية لعام 2010 التي حدت من اختصاص المحاكم العسكرية، وألغت حق الجيش في القيام بعمليات أمنية داخلية من دون الحصول على موافقة من السلطات المدنية والإشراف المدني على النفقات العسكرية، بالإضافة إلى ذلك عدلت الحكومة مؤخراً المادة 35 من قانون الخدمة الداخلية التي تمنح القوات المسلحة الحق في التدخل في مواجهة التهديدات الداخلية كالإرهاب.

ثانياً: الإصلاحات المتعلقة بالانتخابات:

1. حدثت تغيرات مهمة على الساحة الداخلية التركية فرجب الطيب أردوغان الذي تم انتخابه لما يقرب من 12 عام كرئيس للوزراء تم انتخابه إلى مقعد الرئاسة ليكون الرئيس الثاني عشر في تاريخ الجمهورية والأول، الذي يتم انتخابه باقتراع مباشر بعد أن كان رئيس الجمهورية يتم انتخابه من البرلمان، ويرى بعض المحللين أن هذه الخطوة تمهيد لتغير شكل النظام السياسي في تركيا ليتحول من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي حيث شهدت تركيا خلال شهر أغسطس 2014 أو انتخاب رئاسية شارك فيها المواطنين لاختيار رئيس الجمهورية بشكل مباشر منذ إعلان الجمهورية عام 1923.
2. حدد دستور حزب العدالة والتنمية مهام وصلاحيات رئيس الجمهورية والتي تضمن تعيين رئيس الوزراء والوزراء المقترحين، التصديق على الاتفاقيات الدولية، ترأس مجلس الأمن القومي ومجلس الوزراء التوقيع على القرارات والمراسيم الدولية، طرح التعديلات الدستورية للاستفتاء عليها أما بالنسبة لرئيس مجلس الوزراء يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية غالباً يكون من الأغلبية البرلمانية (جول، 2013).

ثالثا: الإصلاحات الدستورية:

قامت حكومة حزب العدالة والتنمية بتعديل بعض مواد الدستور لتوطيد دعائم الديمقراطية حيث نصت على:

1. إجراء انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير كل أربعة سنوات بدلاً من خمس سنوات.
2. انتخابات رئيس الجمهورية يتم مباشرة من الشعب ومن بين أعضاء المجلس الوطني التركي ويكون حاصل على شهادة جامعية ولا يقل عمره عن أربعين عام.
3. تكون مدة ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات بدل من سبع سنوات ولمدتين على الأكثر.
4. زياده عدد أعضاء المحكمة الدستورية من 11 عضواً إلى 17 عضو ويتم اختيارهم من قبل المجلس الوطني التركي ورئيس الجمهورية بدلا من تعينهم من قبل المؤسسة العسكرية.
5. زيادة أعضاء مجلس القضاء الأعلى من 7 أعضاء إلى 22 عضو ويتم اختيارهم بنفس طريقة اختيار أعضاء المحكمة الدستورية.

رابعاً: الاصلاحات في مجال الاقتصادي:

مر الاقتصاد التركي بمرحلة تحول كبيرة طيلة السبع سنوات التي وقع في الفترة ما بين الأزمة الاقتصادية الداخلية عام 2001 والأزمة الاقتصادية العالمية 2008 وكان من نتائج هذا التحول زيادة الناتج القومي بين عامي 2002 و2008 من 300 مليار دولار إى 720 مليار دولار بمعدل نمو بلغ 6.8% في متوسط فضلا عن ما تحقق من انخفاض معدلات التضخم والزيادة المضطرة في حجم الاستثمارات وبذلك احتلت تركيا المركز ال16 في اقتصاديات العالم في عهد حزب العدالة والتنمية.

ففي فبراير 2001 دخلت تركيا في دوامة أكبر أزمة اقتصادية منذ عهد الجمهورية وانقلبت كافة الموازين وعينت الحكومة رئيس المصرف الدولي وزيرا للدولة للشؤون الاقتصادية وتم الحصول على بعض

القروض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ولكن بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم بدأت خطط الاصلاح الاقتصادي المتبعة من قبل الحكومة في جني ثمارها.

والجدير بالذكر أن عام 2003 على وجه الخصوص قد شهدت استقرار سياسي وتطبيق للمعايير التي أهلتها للانضمام للاتحاد الاوروبي حيث سجلت تركيا معدلات نمو هي الأعلى المستوى الأوروبي والثالث على المستوى العالمي بعد الصين والهند وزيادة معدل النمو في تركيا مقارنة بالاتحاد الاوروبي.

وتركز الدراسة على أداء الاقتصاد التركي وما شهده من تغيرات خلال الفترة 2002-2015، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية لتركيا، وخاصة بيانات معهد الإحصاء التركي، وقاعدة بيانات البنك الدولي وفيما يلي نتناول أداء الناتج المحلي الإجمالي، ورصده من خلال قراءة تحليلية، والإشارة إلى ما تعكسه هذه الأرقام من دلالات اقتصادية واجتماعية.

جدول1: الناتج المحلي الإجمالي التركي خلال الفترة 2002-2014(مليار دولار)

العام	الناتج المحلي بالقيمة الحالية	معدل النمو الناتج	معدل الزيادة السكانية
2002	232	6.2	1.5
2003	303	5.3	1.4
2004	392	9.4	1.4
2005	482	8.4	1.3
2006	530	6.9	1.2
2007	647	4.7	1.2
2008	730	0.7	1.2
2009	614	4.8-	1.3
2010	731	9.2	1.5
2011	774	8.8	1.2
2012	788	2.1	1.2
2013	823	4.2	1.2
2014	798	2.9	1.2

المصدر (البنك الدولي https://eipss-eg.org)

جدول:2 مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي خلال الفترة 2002-2014(%)

العام	الزراعة	الصناعة	الخدمات
2002	11.7	28.6	59.7
2003	11.4	28.6	60
2004	10.9	28.4	60.6
2005	10.8	28.5	60.7
2006	9.4	27.2	60.4
2007	8.2	27.7	63.7
2008	8.5	27.2	64.4
2009	9.1	25.3	65.6
2010	9.5	26.4	64.2
2011	9	27.5	63.5
2012	8.8	26.7	64.5
2013	8.3	26.6	65.1
2014	8	27.1	64.9

المصدر (البنك الدولي https://eipss-eg.org)

جدول3: الصادرات والواردات السلعية خلال الفترة2002-2015(القيمة بالمليار دولار)

العام	الصادرات	الواردات	الإجمالي	رصيد الميزان التجاري	نسبة الصادرات إلى الواردات
2002	36	51.5	87.6	15.4-	69.9
2003	47.2	69.3	116.5	22-	68.1
2004	63.1	97.5	160.7	34.3-	64.8
2005	73.4	116.7	190.2	43.2-	62.9
2006	85.5	139.5	225.1	54-	61.3
2007	107.2	170	277.3	62.7-	63.1
2008	132	201.9	333.9	69.9-	65.4
2009	102	140.9	243	38.7-	72.5
2010	113	185.5	299.4	71.6-	61.4
2011	134	240.8	375.7	105.9-	56
2012	152	236.5	389	84-	64.5
2013	151	251.6	403.4	99.8-	60.3
2014	157	242.1	399.7	84.5-	65.1
2015	143	207.2	351	63.3-	69.4

المصدر (البنك الدولي https://eipss-eg.org)

يتضح من البيانات بالجدول عاليه، أن إجمالي التجارة السلعية لتركيا، قفزت من 87.6 مليار دولار في عام 2002، لتصل إلى 351 مليار في عام 2015، بزيادة قدرها 400.6 %. وكان عام 2013 هو الأعلى بين سنوات الدراسة في حجم التجارة السلعية حيث وصل إلى 403.4 مليار دولار.

وقد أظهر التزايد في حجم التجارة السلعية لتركيا آثارا إيجابية على تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وإتاحة فرص العمل وقفز حجم الصادرات السلعية لتركيا من 36 مليار في عام 2002 إلى 143 مليار دولار في عام 2015، بزيادة بلغت نسبتها397.2%. إلا أن عام 2014، كان الأكبر من حيث قيمة الصادرات من بين سنوات الدراسة، وبشكل عام ظلت الصادرات في زيادة مطردة منذ عام 2002، ولم تتراجع إلا في عام 2009 تأثرً بالأزمة المالية العالمية لتصل إلى 102 مليار دولار، ثم عاودت الزيادة خلال السنوات التالية، إلا أن عام 2015 شهد تراجعًا بنحو 14 مليار دولار مقارنة بأداء الصادرات في عام 2014. وعلى نفس نسق الصادرات حققت الواردات السلعية بتركيا زيادة مطردة على مدار سنوات الدراسة، فقد بلغت 51.5 مليار دولار في عام 2002 وقفزت إلى 207.2 مليار دولار في عام 2015، إلا أن عام 2014 كان الأعلى بين سنوات الدراسة بقيمة واردات بلغت 242.1 مليار دولار.

وقد بلغ العجز بالميزان التجاري بين عام 2002 و2015 نحو أربعة أضعاف، ففي حين بلغ هذا العجز 15.4 مليار دولار في عام 2002، وصل في عام 2015 لنحو 63.3 مليار دولار، والاتجاه العام للعجز بالميزان التجاري هو الارتفاع خلال سنوات الدراسة، إلا أن هذا العجز بلغ ذروته في عام 2013، حيث وصل إلى 99.8 مليار دولار (خرائط القوة الاقتصادية التركية).

جدول 4:الدين العام الخارجي لتركيا خلال الفترة 2002-2014(القيمة بالمليار دولار)

العام	إجمالي الدين الخارجي	نسبة الدين للدخل القومي	نصيب القطاع الخاص من الدين الخارجي	الديون الخارجية قصيرة الأجل
2002	129.5	56.8	31.2	16.4
2003	142.6	47.9	31.2	23
2004	158.1	40.9	37.3	30.8
2005	172.1	36.1	55.4	38.9
2006	209.5	40	87.3	42.8
2007	258.4	40.4	126.8	43.1
2008	288.9	40	145.4	52.5
2009	277.2	45.7	133	48.9
2010	299.1	41.3	123	77.4
2011	305.1	39.8	124	81.5
2012	336.9	43.1	135	100.1
2013	389.3	47.8	152.1	130.4
2014	408.2	51.6	169.4	132.8

من خلال الإحصاءات المذكورة بالجدول أعلاه، نجد أن الدين الخارجي لتركيا قد ارتفع من 129.5 مليار دولار في 2002 ليصل إلى 408.2 مليار دولار في 2014، لتصل الزيادة في حجم الدين إلى 278.7 مليار دولار، وتمثل هذه الزيادة نسبة 215.2%مما كانت عليه قيمة الدين في 2002.

وبشكل عام ظلت الزيادة في الدين العام مستمرة خلال فترة الدراسة، باستثناء عام 2009، حيث انخفضت قيمة الدين بنحو10 مليارات دولار، إذ بلغ 277.2 مليار دولار، بعد أن كان في عام 2008 نحو 288.9 مليار دولار، ويرجع انخفاض الدين الخارجي خلال عام 2009 للتداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية، حيث تأثرت حركة الائتمان بشكل كبير، وتعرضت البنوك لأزمات في السيولة، احتاجت فيها دعم البنوك المركزية لتعويضها بالسيولة لعدة سنوات تالية لسنة وقوع الأزمة.

ولكن على الرغم من زيادة الدين العام الخارجي لتركيا من حيث القيمة ما بين عامي 2002 و2014، إلا أن نسبة الدين الخارجي كنسبة من الدخل القومي، تراجعت من 56.8% في عام 2002 إلى 51.6% في عام 2014، ويدل ذلك على قوة بنية الناتج المحلي الإجمالي لتركيا، والذي انعكس على زيادة قيمة الدخل القومي. كما يلاحظ أيضا في ضوء هذا المؤشر أن الدين الخارجي كنسبة من الدخل القومي أخذ في التراجع على مدار سنوات فترة الدراسة، ثم بدأ في التزايد مرة أخرى ما بين عامي 2013 و 2014، وإن كان أقل مقارنة بما كان عليه في عام 2002 ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن وصول قيمة الدين الخارجي لتركيا إلى 408.2 مليار دولار في عام 2014، لم يكن وليد الاقتراض الحكومي أو المؤسسات العامة فقط، ولكنه يتضمن ديون القطاع الخاص، حيث وصل نصيب القطاع الخاص منالدين الخارجي لتركيا 169.4 مليار دولار في عام 2014، بعد أن كان 31.2 مليار دولار في 2002، و زيادة قدرها138.2% مليار دولار، وتصل نسبة هذه الزيادة لقيمة الدين في 2002 إلى 442.9 وفي البيانات عام 2014، فإن نصيب القطاع الخاص من الدين العام التركي، يصل إلى نسبة 41.4 %، في حين

كانت هذه النسبة تصل إلى 24% في عام 2002. ويؤخذ هذا المؤشر في الحسبان عند تقدير الدين العام الحكومي) الداخلي2013، حيث – الخارجي (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي نجد أنها في تناقص مستمر على مدار الفترة من 2011 وصلت هذه النسبة إلى 45.5%، و43.5% و 38% على التوالي، وهو ما يعد مؤشراً إيجاب يًا لتعامل الحكومة مع قضية الديون بشكل عام، سواء من خلال مصادرها المحلية أو الخارجية (خرائط القوة الاقتصادية التركية،).

جدول5 :عدد السائحين والإيرادات السياحية خلال الفترة 2002–2015

العام	عدد السائحين بالمليون	الإيرادات السياحية بالمليار دولار
2002	13.2	12.4
2003	13.9	13.8
2004	17.5	17
2005	21	20
2006	19.8	18.5
2007	23.3	20.9
2008	26.3	25.4
2009	27	25
2010	28.6	24.9
2011	31.4	28.1
2012	31.7	29
2013	34.9	32.3
2014	36.8	34.3
2015	36.2	31.4

تعد السياحة من الأنشطة الاقتصادية البارزة في تركيا، ويظهر ذلك من خلال الأرقام التي تشمل أعداد السائحين، أو قيمة الإيرادات السياحية المتحققة خلال الفترة 2002 –2015، وتعد تركيا من أكبر 10 مقاصد سياحية على مستوى العالم.

وقد ارتفع عدد السائحين بتركيا من 13.2 مليون سائح سنويًا في عام 2002 إلى 36.2 مليون سائح في 2015، بزيادة قدرها 23 مليون سائح، وتقدر نسبة هذه الزيادة ب 174.2 %، ويلاحظ أن أعداد السائحين في زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة، وتتراوح هذه الزيادة السنوية حول 3 مليون سائح. إلا أن الأرقام الخاصة بعام 2015 تظهر راجعًا في أعداد السائحين بتركيا بنحو 593 ألف سائح. وذلك نتيجة التفجيرات الإرهابية التي استهداف العديد من المناطق السياحية وبخاصة في قلب مدينة اسطنبول، وكذلك توتر العلاقات التركية الروسية، بعد إسقاط طائرة روسية تجاوزت الحدود التركية (إلا أن هذا التراجع لايزال يمثل نسبة بسيطة بالنسبة للعدد الإجمالي للسائحين، لا تصل إلى 2 %).

أما من حيث الإيرادات السياحية، فكان أداؤها مرتبطًا إيجابيا بزيادة أعداد السائحين، حيث وصلت إلى 31.4 مليار دولار في 2015، بعد أن كانت 12.4 مليار دولار في 2002، أي أن الزيادة المتحققة بين عامي المقارنة، هي 19 مليار دولار، وتمثل هذه الزيادة 153% مما كانت عليه الإيرادات السياحية

في 2002 وظلت الزيادة في الإيرادات السياحية مستمرة خلال فترة الدراسة، باستثناء عامي 2015، حيث تراجعت إلى 31.4 مليار دولار، بعد أن كانت 34.3 مليار دولار في عام 2014، أي أن هناك تراجعًا بلغ 2.9 مليار دولار. ويعد هذا التراجع طبيعًي (خرائط القوة الاقتصادية التركية).

في ختام العرض السابق يمكن اعتبار أن النجاح الذي حققه حزب العدالة والتنمية بني على كثير من الرؤى التي تؤمن بالديموقراطية التي توافق الشعب التركي، والتي يطلق عليها الديمقراطية المحافظة؛ لأن القيادة لا تفرض ديمقراطية غريبة عن شعبها، ولا مناهضة لقيمه وعاداته وحضارته، وبالنظر لنتائج الدراسة ومدى توافقها مع الدراسات السابقة، تتوافق هذه الدراسة لحد بعيد مع عدد من الدراسات السابقة التي أثارت موضوع الحرب الحاكم الحالي في تركيا وقامت بتقييمه من جوانب متنوعة، ومنها دراسة (بيلغن، 2018) التي بينت نجاح الحزب إلى التغير المرضي على الأقل من الشعب التركي رغم إفتقار تركيا للموارد مقارنة بدول عربية وغربية مجاورة فهي لا تملك الغاز الطبيعي لا البترول ولا المعادن ولكن حققت نجاحا ملحوظا سياسيا واقتصاديا بفعل عوامل يأتي في مقدمتها العامل السياسي الحزبي.

ويمكن اعتبار أن الجدل الذي يثار في الوطن العربي حول الاستفادة من التجربة التركية علامة على صحة وتفكير جدي في الوطن العربي؛ لأنه ينظر إلى إخوانه من الأتراك ويفرح لهم ويرغب في معرفة كيف شقوا طريق النهضة ونجحوا فيها، وبالأخص أن من قام بهذه الخطوة حزب تركي ذو جذور دينية إسلامية، وليس حزبا يعلن تبنيه للعلمانية الغربية أو ينكر قيمه الإسلامية، وهذا الأمر كان مثار سؤال تاريخي: لماذا تقدم الغرب وتأخر المسلمون؟ وكان البعض قد أجاب على هذا السؤال، ومنها أحزاب سياسية تركية بأن السبب هو الدين، ومن العرب من قال بأن الدين كان سبب تخلفهم ايضا، فكشفت لهم تجربة الحزب الذي يتمسك بقيمه الإسلامية خطأ هذه النظرة أولا، وإنها ليست خاطئة فقط وإنما متجنية على الإسلام، الذي لا يمنع نهضة ولا يعطل تقدما ولا ازدهارا ولا رقيا، ويمكن اعتبار أن إنجازات حزب العدالة التركي على أرض الواقع وتبني خطة عمل واضحة من أهم عوامل نجاحه في وصوله للحكم، وفي قيادة تركيا للتطور، وهو ما أكدته نتائج دراسة دوران (2023) بأن سياسة هذا الحزب والحالة العامة في تركيا اليوم تطرح خطاب تحويل تركيا إلى قوة عالمية في العصر الجديد بفضل الجمع بين المثالية المحتملة للقيم وواقعية التكيف مع الظروف، وفي الختام تخلص الدراسة إلى مايلي:

1. إن نجاح حزب العدالة والتنمية بكل ما ذهب إليه يعود إلى التجربة الشخصية للقائمين عليه، والتي استفادت من كل محاولات الأحزاب الإسلامية السابقة على مجيء حزب العدالة والتنمية.
2. إن حزب العدالة والتنمية وعلى رأسه زعيم الحزب رجب طيب أردوغان يمتاز بمرونة عالية في طرح الأفكار.
3. إن حزب العدالة والتنمية استطاع بلوغ ما لم يبلغه أي حزب أخر، نتيجة احترامه إرادة الشعوب الأخرى.
4. إن حزب العدالة والتنمية وفق بين رغبات الشعب والنهج الايديولوجي العلماني الذي اختطه الزعماء الأوائل لتركيا الحديثة.

5. إن تخطي الحزب للعقبات التي يثيرها العلمانيون بين الحين والأخر لدليل على النهج السليم الذي ينتهجه الحزب، لدليل آخر على أن العقبات مفتعلة وضعيفة الأدلة التي تسندها.
6. إن الأحزاب السياسية تشكل المحور الأساسي في عملية الديمقراطية في أي مكان في العالم، وبدون وجود أحزاب سياسية، فإنه لا يمكن الحديث أبداً عن وجود ديمقراطية، ولا يمكن أن نتحدث عن أي إصلاحات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية في حالة غياب حياة حزبية حقيقية.

5. ملخص النتائج

في ضوء التحليلات السابقة توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1. يعد حزب العدالة والتنمية من أنجح الأحزاب السياسية في الدول الإسلامية وأكثرها تنظيماً وتم تشكيل حزب العدالة والتنمية من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في 22 حزيران 2001، وشهد هذا الحزب طوال السنوات الماضية تغيرات أيدلوجية وهيكلية متعددة، ويعد الحزب الثالث والتسعين بعد المئة ضمن الأحزاب السياسية التي دخلت الحياة السياسية التركية، ويعتبر الرئيس رجب طيب أردوغان أبرز قادة الحزب على الإطلاق.
2. وصل حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا بعد نضال وتخطيط متميز، وقد ركز حزب العدالة والتنمية فكراً وعملاً على المواطن التركي، ولم يكن يستغل الشعارات الدينية رغم جذوره الدينية، وكان لإنجازاته على أرض الواقع وتبني خطة عمل واضحة من أهم عوامل نجاحه في وصوله للحكم، وقد حقق حزب العدالة والتنمية نصراً ساحقاً في الانتخابات النيابية عام 2002م.
3. تبين بأن أهم الأهداف الاستراتيجية التي سعى إليها حزب العدالة والتنمية هي تحجيم سيطرة العسكر على الحياة السياسية والحزبية والعمل على عودة الهوية والمكانة التركية على الصعيد الإسلامي والعالمي، والعمل على استقلال القرار التركي، والعمل على انتشار الاقتصاد التركي من واقعه الواهن حين تولى الحزب الحكم، والحفاظ على وحدة تركيا، وإجراء تعديلات دستورية استراتيجية ومهمة.
4. ساهم حزب العدالة والتنمية في النهضة في إصلاحات استراتيجية مهمة واعتم على سياسة التغير الشامل وليس الجزئي وحارب الفساد الاقتصادي والسياسي، وكانت إصلاحات الحزب في مجال العلاقات المدنية العسكرية من تقليص سلطة الجيش في السياسة من خلال إجراء تغيرات قانونية ومؤسسية، وإصلاحات انتخابية وبواسطتها شهدت البلاد تحول من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، ثم إصلاحات دستورية ذات عمق استراتيجي تمثلت في تغيرات في فترة انتخاب المجلس الوطني وتقليص مدة حكم الرئيس وغير ذلك، ثم إصلاحات في المجال الاقتصادي تمثلت في زيادة معدلات النمو في تركيا بعد عام 2003، وتحسن مستوى الدخل الفردي، وارتفاع قيمة العملة التركية، وارتفاع معدلات التجارة السلعية لتركيا، وزيادة في الصادرات، وزيادة قوة الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع الدين الخارجي، وزيادة ملحوظة في عدد السواح القاصين لتركيا، وبالتالي زيادة الإيرادات السياحية.

6. التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بالأتي:

1. الاستفادة من التجربة التركية خاصة بأن حزب العدالة والتنمية استطاع بلوغ ما لم يبلغه أي حزب أخر نتيجة احترامه إرادة وثقافة وقيم وتاريخ ودين الشعب التركي.
2. الاستفادة من التجربة التركية خاصة لهذا الحزب من حيث أن الأحزاب الإسلامية لا ينبغي أن تهتم بالشعارات الدينية رغم أهميتها قبل اهتمامها بحياة الناس وطموحاتهم ومشاكلهم وهمومهم.
3. الاستفادة من تجربة الحزب في تركيا من حيث أن الأحزاب السياسية تشكل المحور الأساسي في عملية الديمقراطية في أي مكان في العالم، وبدون وجودها لا يمكن الحديث أبداً عن وجود ديمقراطية.
4. أن يستفيد الشارع العربي والمثقف العربي والنخب العربية من تجربة هذا الحزب في كون أن إقصاء العسكر من الحكم هو الخطوة الأولى للتنمية والتطور لكنها ليست كل شيء، فلا بد من دعم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وألا يتحول الحزب لواجهة فساد واستبداد بديل للحكم العسكري بحيث يمارس ويكرس نموذجا بديلا ربما هو أسواء من النموذج الذي استبدله.
5. الاستفادة من هذه التجربة بأن الاستبداد السياسي يصاحب الفساد الاقتصادي ويعتبر بيئة مناسبة للفساد الحزبي، وأنهما يسيران في خط متوازٍ، وهذا ما كان عليه الحال في تركيا قبل تولي حزب العدالة الحكم.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

ابن منظور، محمد بن مكرم (1990). لسان العرب، بيروت: دار صادر.

أبو العزم، محمد سعيد (2009). لماذا نجحتم أيها الأتراك؟ مركز القاهرة للدراسات التركية.

أتامان، محيي الدين، وأوكوموش، محمد (2023). السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية قضايا جديدة وفاعلون جدد، مجلة رؤية تركية.

بهاء الدين، شيماء (2016). بعنوان خرائط القوى السياسية التركية، المعهد المصري للدراسات السياسية.

جول، محمد زاهد (2013). التجربة النهضوية التركية، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1.

حسين، ياسر أحمد (2006). تركية والبحث عن المستقبل، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

الحسيني، هدى (2006). تركيا وعين اردغان على الرئاسة، صحيفة الشرق الأوسط.

الخالدي، سامي ناصر (1999). الأحزاب الإسلامية في الكويت الشيعة الإخوان السلف، الكويت: دار النبأ للنشر والتوزيع.

دوران، برهان الدين (2023). حزب العدالة والتنمية ومستقبل تركيا، مجلة رؤية تركية.

دوما، صلاح الدين عبد الرحمن (2003). المدخل إلى العلوم السياسية، الخرطوم: مطبعة جي تاون.

الزيات، عبد الحليم (1968). التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي، الاسكندرية: دار المعارف.

صالح، منال محمد (2009). نجم الدين أربكان مفكرا اقتصاديًا، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، الموصل، المجلد4، العدد2.

الطحان، مصطفى محمد (2006). تركيا التي عرفت من السلطان إلى نجم الدين اربكان، القاهرة: دار الصحوة للنشر والتوزيع.

فضلي، نادية فاضل عباس (2012). التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000–2010، دراسات دولية، العدد 54.

عاشوري، جابر (2018). الاكتتاب الحربي لدى العدالة والتنمية التركي، مركز البيان للدراسات والتخطيط.

علاوي، جبار (2015). الاتصال السياسي، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع.

عوض، عبد العزيز محمد (2004). الحياة الحزينة في تركيا الحديثة، القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة.

قاعود، أحمد (2016). منهجية التغيير لدى حزب العدالة والتنمية في تركيا، إستنبول تركيا، مركز رؤية للتنمية السياسية.

كامل، نبيلة محمد (1982). الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي.

الخزرجي، نضير، (2008). الإسلام والديمقراطية معالم المدرستين في التعددية السياسية، بغداد: دار قناديل للطباعة والنشر.

بيلغن، وداد، (2018). حزب العدالة والتنمية في فترة التحول الديمقراطي، مجلة رؤية تركية، العدد1، المجلد 7.

الكيلاني، عبد الوهاب وآخرون (1994). موسوعة العلوم السياسية، الكويت: مطبعة الوطن.

مسلط، سعد عبد العزيز (2008). المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مركز الدراسات الاقليمية، كلية العلوم الإسلامية.

المنوفي، كمال (1988). السياسة العامة وأداء النظام السياسي في تحليل السياسات العامة قضايا منهجية، القاهرة: دار النهضة المصرية.

حمد، هدى (2022). التقارب بين «النهضة» والتنمية المستدامة، صحيفة عُمان، https://www.omandaily.om

منكس، بليج (2022). الانتخابات التركية، نقلاً عن الرابط https://www.aljazeera.net/opinions/2022/10/15

قاعدة البيانات البنك الدولي https://eipss-eg.org الجزء-الثاني-خرائط-القوي-الاقتصادية-التركية https://eipss-eg.org الجزء-الثاني-خرائط-القوي-الاقتصادية-التركية، ساعة الدخول 10:36م، 2021/09/27.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

Firat Demir, 2017 From Islamic Renaissance to Neo-fascism in Turkey, University of Oklahoma, eview of Middle East Studies, Middle East Studies Association of North America, 502, 186–194.

Ustun Yuksel, Change and Continuity: Turkish Foreign Policy Since 2002, Under The Justice And Development Party Adalet Ve Kalkinma Partisi - Akp, Master's Thesis, City University Of New York Cuny, 2016.

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 1 يونيو 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودورها في الحد من الفساد المالي بالتطبيق على ديوان المحاسبة الليبي

علي عمر عبد الرحمن الصغير
جامعة سرت
aliomar40202@gmail.com

ابراهيم علي حمد امشهر
جامعة سرت
abmsh2010@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024.04.08 **تاريخ القبول: 2024.06.25** **تاريخ النشر: 2024.06.30**

الملخص

هدفت الدراسة الي قياس دور معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الحد من الفساد المالي، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات حيث تم توزيع عدد (80) استبانة على أن يشمل التوزيع الفئات المختلفة داخل مجتمع الدراسة المتمثلة في مراجعي ديوان المحاسبة الليبي وتم استرجاع عدد (70) بنسبة بلغت 87.5%. بعد عرض الإطار النظري واجراء الدارسة الميدانية توصلت الدراسة الي ان معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام لها تأثير قوى في الحد من الفساد المالي، وأوصت الدراسة بالتوسع في تطبيق المعايير لتشمل كافة المؤسسات الليبية في القطاع العام.

الكلمات المفتاحية: *معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، الفساد المالي، ديوان المحاسبة.*

International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) and their role in reducing financial corruption

Applying to the Libyan Court of Accounts

Ibrahem Ali Hemad Imshaher
Sirte University
abmsh2010@gmail.com

Ali Omar Alsageer
Sirte University
aliomar40202@gmail.com

Abstract

The objective of the study was to measure the role of the International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) in reducing financial corruption. The study adopted the analytical descriptive approach and used the resolution form for data collection. A number (80) were distributed, with distribution covering all levels of the research community represented by the auditors of the Libyan Court of Accounts and a recovery rate of 87.5%. After presenting the theoretical framework and the field study procedure, the study found that the International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) had a strong impact on reducing financial corruption. The study recommended that the application of the standards be extended to all Libyan institutions in the public sector.

Keywords: *International Public Sector Accounting Standards, Financial Corruption*

1- المقدمة

الفساد المالي يعد ظاهرةً قديمةً منذ نشأة البشرية وتطورت حيث يعملُ على إعاقة عملية التنمية وتحقيق الازدهار ويُقوِّض بناءَ الدولة، ويُقلص من فُرص نمائها وبنائها بناءً سليمًا على أسُس الدولة الاقتصادية الحديثة، مما يجعلها عاجزةً نحو التقدم التنموي والبناءَ الحضاري.

وفي ظل غياب أجهزة الرقابة عن الواقع المالي وضعف مبادئ المساءلة الاقتصادية والملاحقة القانونية تقلد السراق المناصب السيادية ودخلوا جميع المؤسسات الحكومية فسرقوا خيرات الدولة، ونهبوا ثرواتها وسطوا على المليارات من أموالها، ونتيجةً لهذه الممارسات السلبية تعرضت الدولة لسلسلة من الأزمات المالية كانت سببًا في عرقلة مسيرة الدولة في النهوض الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، مما أثر على حالة المجتمع والفرد فيها.

وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين معايير محاسبة لمنشآت القطاع العام يشار إليها بمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام. ويقر مجلس معايير المحاسبة الدولية بان هذه المعايير من شأنها ان تحقق معلومات مالية متناسقة وقابلة للمقارنة في مختلف التخصصات، ويعتقد بأن تبني هذه المعايير يحقق العديد من المنافع لهذا القطاع، ومن اهمها تعزيز الشفافية، والمحاسبة والمسائلة التي من شانها ان تسهم في الحد من الفساد.

2. الدراسات السابقة:

الامين،(2015) هدفت الدراسة الى دراسة وتقييم معايير المحاسبة الدولية التي تعمل على تحسين جودة القياس والافصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة، توصلت الدراسة الى أن عدم توافر الدليل الموضوعي القابل للتحقق لبند محدد يؤدي الى صعوبة الاعتراف والقياس عنه كأصل غير ملموس بالرغم من توافر خصائص الأصول غير الملموسة في هذا البند، وأنه يتم الاعتراف بقيمة تكاليف التراخيص والامتيازات ويفصح عنها اذا دفعت عنها مبالغ كبيرة نسبيا، بينما لايتم الاعتراف بهذا البند كأصل غير ملموس اذا كان مرتبط بالحق المطلق في تسويق منتج أو خدمة معينة في حدود منطقة جغرافية معينة.

سلامة، (2016) هدفت الدراسة لبيان مدي أهمية تبني المراجعة الإستراتيجية كوسيلة لكشف حالات الفساد المالي في البيئة العراقية. من أهم نتائج الدراسة أن التخطيط الإستراتيجي يشكل الأساس لعملية المراجعة الإستراتيجية بدون خطة استراتيجية سليمة وواضحة قابلة للقياس تتضمن المعايير التى تقوم على أساسها المراجعة الإستراتيجية، تتبلور أهمية التدقيق في متابعة تنفيذ الخطط الإستراتيجية ورصد نتائجها وتقويمها ومراجعة عملها وآليات تطبيقها.

انبيه(2017م) هدفت الدراسة الي دراسة استراتيجية مكافحة الفساد في ليبيا واهم المعوقات التي تواجه المنظمة المختصة بذلك. وطبقا لمؤشر المنظمة الدولية للفساد، تعد ليبيا من أسوأ عشرا دول فسادا في العالم. وبناء على تقرير ديوان المحاسبة الليبي في تقريره السنوي 2016/2015 م، ظاهرة الفساد مستشرية في جميع مؤسسات الدولة تقريبيا، وقدمت مؤشرات خطيرة لتزايد ظاهرة الفساد في ليبيا ومدى تأثر جميع القطاعات والمؤسسات به خاصة خلال الفترة 2011-2016 نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والانفلات

الأمني والصراع المسلح، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي للتعريف بالفساد وظواهره وأسبابه، تشير نتائج الدراسة الى أنه مع الأخذ في الاعتبار أن لكل دولة خصوصيتها في مكافحة الفساد، فان كل الاجهزة الحكومية المنوط بها مكافحة الفساد في ليبيا فشلت في محاربة الفساد أو حتى التقليل منه لعدة اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وكذلك بسبب عدم وجود استراتيجية واضحة لمكافحته مع غياب التنسيق بين المؤسسات المختلفة لمكافحته.

عادل،(2018) هدفت الدراسة الي التعرف على دور اساليب واجراءات المحاسسبة القضائية في الحد من ظاهرة الفساد المالي.توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: للمحاسبة القضائية دور مهم في الحد من الفساد المالي وذلك من خلال ما يمكن أن تقدمة من مجالات تعمل على جمع وتحليل وتقييم وتفسير الأدلة الخاصة بالقضايا المالية بشكل واضح وتوصيل النتائج للجهات المختصة ذات الصلة. هناك علاقة طردية بين المحاسبة القضائية والحد من ممارسات الفساد المالي. للمحاسبة القضائية دور كبير في حماية حقوق المستفيدين من المعلومات المحاسبية والحد من حدوث الأزمات المالية من خلال ما يمتلكه المحاسبون القضائيين من الخبرات كافية مهارات متجددة تجمع مابين علم المحاسبة والقانون والمراجعة وتقانة المعلومات.

المصراوي(2019م) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الدوافع والمنافع التي تعود على كل دولة من تبنى معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، وبيان دور المتغيرات البيئية والعوامل النظامية في كل دولة عند تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، وتم ذلك من خلال مسح شامل، وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت المعايير الدولية في القطاع العام، وإجراء عدد من المقابلات الشخصية مع عدد من المحاسبين في وزارة المالية المصرية ووحدات الحكم المحلي. وتوصلت الدراسة إلى وجود منافع ناجمة عن تبنى معايير المحاسبة الدولية مثل تحسين المساءلة والشفافية وقابلية معلومات القطاع العام للمقارنة، لكن هذه المنافع الناتجة من تبنى المعايير ستتوقف على مدي تلائم المعايير مع المتغيرات البيئية والعوامل النظامية لكل دولة مثل العوامل القانونية والسياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والتنظيمية والهيكلية. كما وجدت الدراسة ان أهم العوامل المؤثرة في تبنى معايير المحاسبة للقطاع العام والمنافع الناتجة عنها هي العوامل القانونية والثقافية.

(Yusar And Others،2021) هدفت الدراسة البحث توضيح أثر المراجعة المستمرة على الاحتيال المالي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم الحصول على البيانات من خلال استبيانات تم إرسالها إلى 102 من أعضاء وحدة الرقابة الداخلية. أظهرت نتائج الدراسة تأثيرا إيجابيا وهاما للثقافة التنظيمية على تطبيقات الرقابة والمراجعة المستمرة. كما أظهرت نتائج الدراسة أن جودة المعلومات والمحاسبية والفكرية كان لرأس المال تأثير إيجابي وهام على تطبيق المراجعة المستمرة. على الجانب الآخر، جودة المعلومات ورأس المال الفكري لهما تأثير إيجابي ولكنه ضئيل على تطبيق المراقبة المستمرة.

سعاد واخرون،(2022م) هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع النظام المحاسبي الحكومي الليبي وبيان إمكانية قابليته للتطوير والتحديث في ضوء متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS .تم جمع البيانات من خلال توزيع استمارات الاستبيان على المشاركين، الذين شملتهم عينة الدراسة، توصلت الدراسة إلى أن هناك ضرورة لتطوير النظام الحالي ليواكب المستجدات الحديثة. وتتمثل أهم المشكلات التي تواجه النظام الحالي في عدم وجود برامج للتدريب والتعليم المستمر للمحاسبين، وضعف دور المنظمات المهنية.

اسواني واخرون(2023م) هدفت الدراسة إلى توضيح أثر تفعيل دور المراجعة الداخلية بالقطاعات الحكومية للحد من الفساد المالي و الإداري في ليبيا، من خلال الدراسات السابقة والنشرات والتقارير التي اعدتها المنظمات المهنية التي تناولت عناصر تفعيل المراجعة الداخلية متمثلة في الإطار المهني لممارسة اعمال التدقيق الدوري الصادر عن معهد المراجعين، وتقارير ومعايير منظمة الانتوساي .ولتحقيق اهداف الدراسة تم تصميم قائمة استبيان تم توزيعها على 270 مفردة مكونة من ثلاثة فئات هي المراقبين الماليين بوزارة المالية، المراجعين الداخليين بالوزارات الليبية، موظفي ديوان المحاسبة تم استرجاع عدد 228 استبانة بنسبة84%.وخلصت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي لتطبيق التفعيل لوظيفة المراجعة الداخلية للحد من الفساد في القطاع الحكومي الليبي حيت يؤدي تطبيق التفعيل الي (استقلالية المراجع الداخلي، اتساع نطاق عمل المراجعة الداخلية، زيادة الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين، زيادة التنسيق بين المراجع الداخلي والخارجي، دعم الادارة العليا للمراجعين الداخليين)، وهو ما يؤدي الي الحد من الفساد.

امين وآخرون(2024م) هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الآليات المحاسبية للحوكمة المطبقة حالياً بالمصارف الليبية في الحد من الفساد المالي والإداري، وقد شمل مجتمع الدراسة المصارف التجارية والتخصصية ومصرف ليبيا المركزي، وتم أخذ عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة ضم سبع مصارف تجارية ومصرفان تخصصيان ومصرف ليبيا المركزي، واستخدمت صحيفة الاستبيان لجمع البيانات وزعت على 300 مشارك كان منها 243 استبيان صالح للتحليل، واستخدم المنهج الكمي لتحليل البيانات، فتم استخدام التحليل الاحصائي SEM للوصول إلى نتائج الدراسة، والتي وتصلت إلى وجود تأثير ضعيف للجان المراجعة في الحد من الفساد المالي والإداري وتأثير ضعيف جدا للمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وتأثير عكسي لمعايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

يمكن ابراز أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية وذلك كالآتي:

تُظهر الدراسة أوجه شبه عدة مع الدراسات السابقة، مثل اعتمادها على استمارات الاستبانة والمنهج الوصفي التحليلي (الأمين، 2015؛ سلامة، 2016؛ المصراوي، 2019؛ سعاد وآخرون، 2022؛ اسواني وآخرون، 2023؛ أمين وآخرون، 2024)، بالإضافة إلى تركيزها على موضوع الفساد المالي كما في دراسة (سلامة، 2016؛ انبيه، 2017؛ عادل، 2018؛ اسواني وآخرون، 2023؛ أمين وآخرون، 2024) وأهمية معايير المحاسبة الدولية في تحسين الشفافية والمساءلة (الأمين، 2015؛ المصراوي، 2019؛ سعاد

وآخرون، 2022). ومع ذلك، تختلف الدراسة بتركيزها المحدد على دور معايير المحاسبة الدولية في الحد من الفساد في ديوان المحاسبة الليبي، مقارنة بالدراسات الأخرى التي تناولت مواضيع مثل الأصول غير الملموسة (الأمين، 2015)، المراجعة الاستراتيجية (سلامة، 2016)، والمحاسبة القضائية (عادل، 2018). ما يميز الدراسة هو توصيتها بالتوسع في تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتشمل كافة المؤسسات الليبية في القطاع العام، مما يقدم نموذجاً عملياً يمكن تعميمه، وتسد فجوة بحثية واضحة في الدراسات المتخصصة حول تأثير هذه المعايير على الحد من الفساد المالي في مؤسسات محددة مثل ديوان المحاسبة الليبي.

3. مشكلة الدراسة:

تعد ظاهرة الفساد المالي من أكبر التحديات التي تواجه القطاع العام في ليبيا، حيث تؤثر سلباً على إدارة الموارد المالية وتعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث تؤكد العديد من الدراسات منها دراسة انبيه (2017) على أن ليبيا تعد من أسوأ عشر دول في العالم من حيث الفساد، مشيرة إلى أن الفساد مستشرٍ في جميع مؤسسات الدولة تقريباً نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والانفلات الأمني والصراع المسلح خلال الفترة من 2011 إلى 2016، وأن الأجهزة الحكومية فشلت في مكافحة الفساد بسبب غياب استراتيجية واضحة وعدم التنسيق بين المؤسسات. من جهة أخرى، أوضحت دراسة سعاد وآخرون (2022) ضرورة تطوير النظام المحاسبي الحكومي الليبي وتحديثه وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS))، مشيرة إلى نقص برامج التدريب والتعليم المستمر للمحاسبين وضعف دور المنظمات المهنية. بالإضافة إلى ذلك، خلصت دراسة اسواني وآخرون (2023) إلى وجود أثر إيجابي لتفعيل دور المراجعة الداخلية في القطاعات الحكومية في الحد من الفساد المالي والإداري، مؤكدة على أهمية استقلالية المراجع الداخلي، واتساع نطاق عمل المراجعة الداخلية، وزيادة الكفاءة المهنية، والتنسيق بين المراجع الداخلي والخارجي، ودعم الإدارة العليا. وأخيراً، أظهرت دراسة أمين وآخرون (2024) أن تأثير لجان المراجعة والمراجعة الداخلية والخارجية في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف الليبية ضعيف، مما يشير إلى الحاجة لتحسين هذه الآليات وتعزيز فعالية معايير المحاسبة. بناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في ديوان المحاسبة الليبي على الحد من الفساد المالي، ويمكن إبراز مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

1. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم (1) وعرض البيانات المالية والحد من الفساد المالي؟
2. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم (3) والسياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء والحد من الفساد المالي؟

4. فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضيات الآتية:

الفرضية الاولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(1) عرض البيانات المالية والحد من الفساد المالي

الفرضية الثانية: توجد علاقة دلالة احصائية بين معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(3)، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء والحد من الفساد المالي.

5. أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الي تحقيق الآتي:

1. تحديد مدى تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) على تعزيز الشفافية المالية في القطاع العام.
2. تحليل العلاقة بين السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء المالية وتأثيرها على مستويات الفساد المالي.

6. اهمية الدراسة:

تستمد الدراسة اهميتها من جانبين:

- خطورة الفساد المالي الذي انتشر في مؤسسات القطاع العام، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني والمجتمع بشكل عام. من خلال دراسة العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية، مثل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (3)، والحد من الفساد المالي، يمكننا فهم كيفية تحسين الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية. هذا الفهم قد يسهم في تطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة الفساد وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
- دور ديوان المحاسبة الليبي في الحد من الفساد الماليّ، من خلال تفعيله لمعايير المحاسبة الدولية، لتحقيق رقابةٍ فعالةٍ على المال العام، وتقييم أداء القطاعات العامة ووظائفهم بشكل سليم، لغرض تحجيم الفساد وتقليص وجوده، والحد من ظاهرة انتشاره، لتتحققَ الكفاءةُ المؤسساتية ويتحسنَ أداؤُها، الأمرُ الذي يعود على المجتمع بالنفع العام.

7. منهجية الدارسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في هذه الدراسة لأهميته في تفسير مشكلة الدراسة بصورة تفصيلية حيث لا يكتفي بوصف الظاهرة بل يحلل واقعها ويفسر نتائجها من خلال معالجة البيانات المتعلقة بتلك الظاهرة والوصول الي تفسيرات ممكن تعميمها لزيادة رصيد المعرفة كما يهدف المنهج الوصفي في هذه الدراسة الي وصف طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في معيار المحاسبي الدولي رقم (1) ورقم (3) للقطاع العام كمتغير مستقل، والحد من الفساد المالي كمتغير تابع. ومن ثم جمع البيانات عن المتغيرات وتحليلها للخروج بالنتائج المختلفة.

8. الإطـــار النظـــــري

اولاً: معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

يتناول الفكر المحاسبي أو نظرية المحاسبة العديد من المفاهيم والأهداف والمبادئ والفروض والسياسات المحاسبية. وللاستفادة من هذه الأفكار في التطبيق العملي، يجب تصنيفها في صورة قواعد مرتبطة مباشرة بالتطبيق لكل معاملة على حدة، وهنا تبرز أهمية معايير المحاسبة كأدوات للتطبيق العملي، حيث تمثل حلقة الوصل بين النظرية والتطبيق (الشيرازي، 1990، ص 121).

تعتبر المعايير المحاسبية قواعد تعتمدها الشركات عند إعداد القوائم المالية، وتشمل المعايير والقواعد الوصفية والتوجيهات اللازمة المتعلقة بموضوعات تهم المحاسبة الدولية، خاصة في مجالات القياس والتقييم والعرض والإفصاح. هذه القواعد المتفق عليها تعتبر مرشداً أساسياً لتحقيق التجانس في قياس العمليات والأحداث التي تؤثر على القوائم المالية والتدفقات النقدية، وإيصال المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها (لطفي، 2004، ص 371).

تكمن أهمية معايير المحاسبة الدولية في دورها بتحقيق التوافق المحاسبي الدولي للحصول على كشوفات مالية تتسم بالثبات والموثوقية، مما يساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة. تسهل المعايير المحاسبية عملية المقارنة بين البدائل من خلال إعداد كشوفات مالية وفق أسس موحدة، مما يوفر معلومات مفيدة لصنع القرارات. توحيد أسس إعداد الكشوفات المالية يقلل من التكلفة الإضافية التي قد يتكبدها متخذ القرار عند الحاجة لتوحيد أسس مختلفة. إعداد الكشوفات المالية على أسس موحدة يسهل على المستخدمين فهمها والاستفادة منها في إجراء المقارنات بين الوحدات أو الفترات المالية. المعايير المحاسبية توفر نقطة التقاء بين المحاسبين، حتى وإن كانوا يعملون في وحدات اقتصادية مختلفة، مما يعزز منطقية وموثوقية الكشوفات. كما تضمن الشفافية وقابلية المقارنة للمستخدمين عبر الفترات المالية المختلفة (Frederick ، 2002، ص 320).

تعتمد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على وصف وتحليل المعلومات المالية والمحاسبية المتعلقة بنشاط السلطات العمومية، حيث تركز على تحديد تقديم وشكل ومضمون الجداول المالية، وواجب تقديم المعلومات المحاسبية، وطريقة المعالجة المحاسبية لمختلف العمليات ومكونات الأصول والخصوم (أحمرو، 2006، ص 11). ولمواكبة التغيرات في المجال المالي والاقتصادي، قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية في عام 2009 بصياغة قائمة جديدة من المعايير، ليصل عددها إلى 32 معياراً دولياً. يمكن لأغراض هذه الدراسة تناول المعايير التالية (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010): معيار IPSAS رقم 01 "عرض البيانات المالية"، الذي يهدف إلى توضيح طريقة عرض البيانات المالية للإيرادات العامة، مثل تلك الموجهة لدافعي الضرائب وأعضاء الهيئات التشريعية والدائنين والمزودين والصحافة، من أجل المقارنة بين بيانات المنشأة لفترات سابقة أو مع بيانات منشآت أخرى. ومعيار IPSAS رقم 03 "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، الذي يهدف إلى تعزيز ملائمة ومصداقية البيانات

المالية الخاصة بالمنشأة وقابلية مقارنة تلك البيانات عبر الزمن ومع بيانات منشآت أخرى، من خلال فرض معايير على عملية المعالجة المحاسبية والإفصاح عن التغيرات في السياسات والتقديرات المحاسبية.

ثانيا: الفساد المالي:

الفساد المالي يعتبر ظاهرة مستمرة ومعقدة، ولطالما كان جزءًا من التحديات التي تواجهها المجتمعات. وفقًا لتقارير منظمة الشفافية الدولية (2020)، يمكن للفساد المالي أن يخفض التكاليف الإدارية على المدى القصير، لكنه يؤدي إلى آثار ضارة على عمليات الشركات وبيئة الحكم على المدى الطويل. وتؤكد شركة Myint (2000) أن الفساد المالي ينجم عن عدة عوامل، منها القيود التجارية، والإعانات الحكومية، وضوابط الأسعار، وانخفاض الأجور، ونقص الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى عوامل بشرية مثل انعدام التعليم والوعي والأخلاق، مما يؤدي إلى استغلال الصلاحيات لتحقيق مصالح شخصية) 27-40 (Ade S. Nimri, 2022 pp

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تتداخل فيها عوامل عدة، ويختلف تأثيرها من مجتمع لآخر. كلمة الفساد مشتقة من الكلمة اللاتينية "courrumpere" والتي تعني الرشوة أو تدمير الشيء. بدأت ظاهرة الفساد تحظى باهتمام الباحثين في مجالات متنوعة كعلم الاقتصاد والسياسة والقانون والاجتماع والمحاسبة. وفقًا لتعريف عامر (2019، ص 4)، فإن الفساد هو التغيير من الحالة المثالية إلى حالة أدنى، ويعرفه شحاتة (2011، ص 52) بسوء استخدام النفوذ لتحقيق أرباح خاصة.

اما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 لم تقدم تعريفًا فلسفيًا، بل ركزت على الحالات العملية للفساد مثل الرشوة والاختلاس وإساءة استغلال الوظيفة وتبييض الأموال وعرقلة سير العدالة (عبد اللطيف، 2004، ص 95)

بالاضافة الي ذلك يشمل الفساد المالي جميع المعاملات المالية والاقتصادية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، والتي تؤدي إلى استغلال أموال الناس بشكل غير مشروع وعدم استقرار المجتمع ومعاناة الفقراء (عبود، 2010، ص 121-123). وتتجلى مظاهر الفساد المالي في سوء استعمال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية، وانتشار الرشوة والمحسوبية، والاختلاس من المال العام، وغسيل الأموال.

حيث يصنف الفساد إلى أنواع عديدة حسب الحجم والشكل. من حيث الحجم، يمكن تقسيمه إلى "الفساد الصغير" الذي يمارسه صغار الموظفين، و"الفساد الكبير" الذي يقوم به كبار المسؤولين لتحقيق مصالح مادية ضخمة (الدليل التقني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2013، ص 33). من حيث الشكل، ينقسم الفساد إلى مالي، وإداري، واقتصادي وتجاري، وسياسي، واجتماعي، وأخلاقي. حيث يتمثل الفساد المالي في الانحرافات المالية ومخالفة القواعد التي تنظم العمل المالي، بينما يرتبط الفساد الإداري بالانحرافات الوظيفية مثل الرشوة والمحسوبية والابتزاز. اما الفساد الاقتصادي والتجاري يتجسد في السلوك الإجرامي في عمليات البيع والشراء لتحقيق مكاسب غير مشروعة، مثل بيع أو استيراد سلع مخالفة للمواصفات، وتزوير شهادات المنشأ، وغش الموازين. وللفساد آثار اقتصادية واجتماعية واسعة. اقتصاديًا، يؤدي إلى انخفاض معدل نمو الدخل القومي، وخروج أموال الدولة إلى الخارج، وانخفاض الإيرادات العامة، وتقويض شرعية

الحكومة، وتردي حالة الدخل والثروة، وانعدام العدالة الاجتماعية، والفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، وهجرة الكفاءات (علي، 2011، ص 20). اجتماعيًا، يؤدي الفساد إلى زعزعة القيم الأخلاقية والمبادئ المهنية والاجتماعية، وانتشار الجرائم، وانعدام المهنية والكفاءة في العمل (عبده، 2019، ص 42). لذلك، يجب أن تتوفر إرادة جادة من قبل القيادة لمحاربة الفساد المالي على مستوى الدولة والمجتمع، لضمان نجاح أي استراتيجية لمكافحة الفساد) Hill R،p 145 .، 2006

يتبيّن مما سبق ان للفساد عدة أثار خاصة على المجتمع حيث أنه يساهم في ظهور خلل في التركيبة الاجتماعية عن طريق غياب العدالة التوزيعية الاقتصادية للسلع والخدمات وتخصيص الأموال النقدية لصالح الفئة الأكثر قوة ونفوذ ممن يحتكرون السلطة وصناعة القرار. لذلك فإن تطبيق وتفعيل معاير المحاسبة الدولية للقطاع مثل المعيار رقم (1) المتعلق بعرض البيانات المالية والمعيار رقم (3) المتعلق بالسياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، ان تسهم في الحد من الفساد المالي عبر تعزيز الشفافية والدقة في إعداد وتقديم البيانات المالية. حيث ان المعيار رقم (1) يضع إطارًا لعرض البيانات المالية بما يضمن وضوح المعلومات المالية وتوفيرها للمستخدمين بطريقة يمكن الاعتماد عليها، مما يقلل من فرص التلاعب أو إخفاء المعلومات. بينما المعيار رقم (3) يحدد كيفية التعامل مع السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء، مما يضمن تطبيق ممارسات محاسبية متسقة وموثوقة عبر الوقت، وبالتالي يقلل من فرص حدوث أخطاء أو تحريف في البيانات المالية.لذلك فإن تفعيل وتعزيز هذه المعايير يساعد في بناء نظام محاسبي قوي وشفاف، مما يساهم في مكافحة الفساد المالي وضمان المساءلة في القطاع العام.

9. المنهج والإجراءات:

اولا: وصف مجتمع وعينة الدراسة:

1. مجتمع الدراسة

يُقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى أن تعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة حيث يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين ومراجعي ديوان المحاسبة الليبي.

2. عينة الدراسة وخصائصها:

حيث تم استهداف العاملين ومراجعي ديوان المحاسبة الليبي بالإدارة الرئيسية وفروع المنطقة الوسطى والغربية.

وتمَّ اختيار مفردات عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية، تم توزيع عدد (80) إستبانة على المستهدفين، وكان عدد الاستبانات المتحصل عليها (70) إستبانة سليمة، اي بنسبة استجابة 87.5%. تم استخدامها في التحليل بيانها كالآتي:

جدول01 يوضح الاستبيانات الموزعة والمعادة

البيـان	العدد	النسبة
استبيانات تم إعادتها بعد تعبئتها كاملة	70	87.5%
استبيانات لم يتم إعادتها	10	12.5%
استبيانات غير مكتملة (ناقصة)	0	0%
إجمالي الاستبيانات الموزعة	80	100%

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م .

تم اعداد هذه الاستبانة بناءً على مراجعة الأدبيات المتاحة حول معايير المحاسبة الدولية والحد من الفساد المالي في القطاع العام، بما في ذلك الدراسات التي تناولت موضوعات متعلقة مثل دراسة الأمين (2015)، سلامة (2016)، المصراوي (2019)، وسعاد وآخرون (2022). هذه المراجعة وفرت الأساس النظري والتجريبي لبناء الاستبانة.

ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم ترميز أسئلة الاستبانة ومن ثمَّ تفريغ البيانات التي تمَّ جمعها من خلال الاستبيانات وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS *Statistical Package for Social Sciences*"") ومن ثمَّ تحليلها من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ونوع متغيرات الدراسة، لتحقيق أهداف البحث واختبار فروض الدراسة، ولقد تمَّ استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. إجراء اختبار الثبات (*Reliability Test*) لأسئلة الاستبانة المكونة من جميع البيانات باستخدام " معامل إلفا كرونباخ" (*Cronbach's Alpha*) ويعد المقياس جيدا وملائما إذا زادت قيمة ألفا كرونباخ عن (60%).
2. أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال عمل جداول تكرارية تشمل التكرارات والنسب المئوية والرسومات البيانية لمتغيرات (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة)، للتعرف على الاتجاه العام لمفردات العينة بالنسبة لكل متغير على حدي، والانحراف المعياري لتحديد مقدار التشتت في إجابات المبحوثين لكل عبارة عن المتوسط الحسابي لإجابات العينة باستخدام مقياس لديكارت الخماسي لقياس اتجاه آراء المستجيبين.
3. أساليب الإحصاء ألاستدلالية: وذلك لاختبار فروض الدراسة، وتمثلت هذه الأساليب في استخدام – أسلوب الانحدار الخطي

تم اتباع الخطوات التالية في اختبار فرضيات الدراسة:

1. تقدير المتوسط والانحراف المعياري لجميع عبارات الدراسة وذلك لمعرفة اتجاه عينة الدراسة لعبارات المقياس وترتيبها وفقا" لإجابات المستقصي منهم.
2. ولاختبار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة استخدم اسلوب الانحدار الخطي.

ثالثاً: صدق وثبات الاستبيان:

صدق الاستبيان: تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان من خلال الصدق الظاهري (صدق المحكمين) تم عرض المقياس (الاستبيان) على مجموعة من المحكمين تألفت من (5) من الأكاديميين العاملين في جامعات ليبية مختلفة وقد تمت الاستجابة لآراء السادة المحكمين وقاما بإجراء ما يلزم من تعديل.

ثبات فقرات الاستبيان: في هذه الجزئية تم إيجاد معامل ألفا كرونباخ الذي يعتبر مقياس أو مؤشر لثبات الاختبار (الاستبيان). وجدول رقم (2) يوضح قيم معاملات ألفا كرونباخ لكل بعد على إنفراد وللمقياس ككل.

جدول02 معامل الثبات (طريقة الفا كرونباخ)

المحور	عدد العبارات	معامل المصداقية ألفا كرنباخ	معامل الثبات
المحور الأول			
1. عبارات البعد الأول	5	0.922	0.829
2. عبارات البعد الثاني	5	0.845	0.935
عبارات المحور الثاني	10	0.752	0.759
لجميع عبارات الاستبيان	20	0.901	0.836

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

بلغ معامل المصداقية ألفا كرنباخ في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبانة (90.1%) فيما بلغ معامل الثبات (83.6%)، وتشير هاتان القيمتان إلى الثبات، والصدق الكبيرين في إجابات أفراد عينة الدراسة بما يؤدي إلى الثقة، والقبول بالنتائج التي ستخرج بها هذه الدراسة، مما يمكننا من الإعتمادية على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة، وتحليل نتائجها.

رابعا: تحليل البيانات الشخصية:

اشتملت على الخصائص التالية: (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة،)وفيما يلي التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة والذي يعكس الخصائص الأولية لعينة الدراسة :

جدول03 البيانات الشخصية

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
دكتوراه	5.7%	
ماجستير	14.3%	
بكالوريوس	71.4%	
دبلوم عالي	5.7%	
دبلوم متوسط	2.9%	

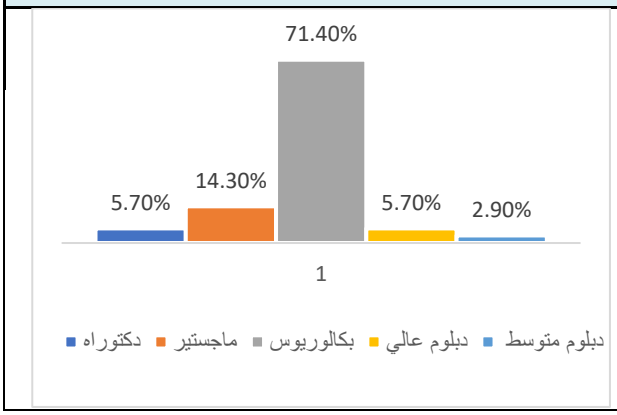

التخصص العلمي		
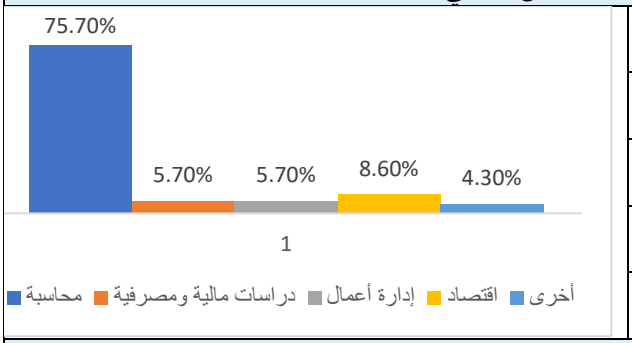	75.7%	محاسبة
	5.7%	دراسات مالية ومصرفية
	5.7%	إدارة أعمال
	8.6%	اقتصاد
	4.3%	أخرى
سنوات الخبرة		
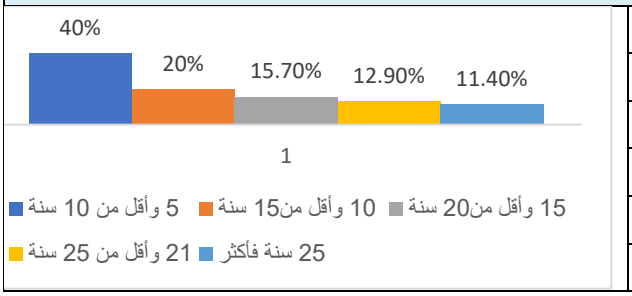	40%	5 وأقل من 10 سنة
	20%	10 وأقل من15 سنة
	15.7%	15 وأقل من20 سنة
	12.9%	21 وأقل من 25 سنة
	11.4%	25 سنة فأكثر
	%100	المجموع

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

يلاحظ من الجدول (3) بأن هنالك توافر قاعدة تعليمية قوية في مستوى البكالوريوس، مع نقص نسبي في الدرجات العليا مثل الماجستير والدكتوراه، مما يشير إلى ضرورة تعزيز التعليم الأكاديمي المتقدم. كما يظهر الجدول التركيز الكبير على المحاسبة مما يعزز من قدرة الديوان على تطبيق معايير المحاسبة الدولية، ولكن هناك حاجة لتعزيز التنوع في التخصصات الأخرى مثل الدراسات المالية والإدارة والاقتصاد. من حيث الخبرة، هناك توازن جيد بين الخبرة المتوسطة والطويلة، مما يدعم الكفاءة العامة والقدرة على تطبيق المعايير بفعالية. عموما متشير بيانات الجدول إلى ضرورة تعزيز التعليم الأكاديمي المتقدم وتنويع التخصصات العلمية مما يسهم في زيادة الكفاءة وتطبيق معايير المحاسبة الدولية بفعالية أكبر، مما ينعكس ايجاباً في الحد من الفساد المالي في ديوان المحاسبة الليبي.

خامساً: الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) لعبارات المحاور:

المحور الأول: معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

وللتحقق من صحة المحور، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الاجابات المتعلقة بالمحور الأول، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة، وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول04 الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الاول

ت	العبارات	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير
البعد الأول: معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(1) عرض البيانات المالية نهتم بالآتي:					
1	توفير معلومات حول المصادر وتوزيع واستخدام الموارد المالية.	4.30	5	1.14	عالية جداً
2	معلومات حول كيفية تمويل المؤسسة لأنشطتها وتلبيتها لمتطلباتها النقدية.	4.31	5	1.00	عالية جداً
3	معلومات مفيدة في تقييم قدرة المؤسسة على تمويل أنشطتها وتلبية التزاماتها وتعهداتها.	4.17	5	0.97	عالية جداً
4	معلومات حول الوضع المالي للمنشاة والتغييرات فيها.	4.22	5	0.96	عالية جداً
5	معلومات كلية مفيدة في تقييم أداء المؤسسة بالنسبة لتكاليف الخدمة والكفاءة والإنجازات	4.18	5	1.12	عالية جداً
البعد الثاني: معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(3)، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء					
6	يتم الإفصاح عن طبيعة وحجم التغيير في التقدير المحاسبي الذي يكون له تأثير في الفترة الحالية أو يتوقع ان يكون له تاثير في الفترات المستقبلية.	4.28	5	1.06	عالية جداً
7	اذا لم يتم الإفصاح عن حجم الأثر في الفترات المستقبلية اذا كان تقديره غير ممكن تفصح المؤسسة عن تلك الحقيقية.	4.42	5	0.92	عالية جداً
8	يتم الافصاح عن أسباب العدول عن السياسة المحاسبية المتبعة في سياسة أخرى	4.30	5	0.98	عالية جداً
9	دارسة أثر التغيرات فى السياسات والإجراءات المحاسبية قبل التغيير.	4.31	5	0.95	عالية جداً
10	يشارك أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين بفاعلية في اختيار السياسات المحاسبية.	4.34	5	0.92	عالية جداً

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

من خلال الجدول (4) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الاول التي تنص على" التخطيط الجيد لعملية المراجعة" فان الأوساط الحسابية له تقع في المدى مابين (4.17–4.42) والانحراف المعياري (0.92 – 1.14) والمنوال يقع في المدى (5) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة.

المحور الثاني: الفساد المالي

وللتحقق من صحة المحور، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الاجابات المتعلقة بالمحور الثاني، ويتم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة، وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول05 الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني

ت	العبارات	الوسط	المنوال	الانحراف المعياري	التفسير
1	اختيار العناصر الكفؤة والمخلصة لتولي قيادة الإدارات.	4.03	5	1.23	عالية جداً
2	نشر ثقافة احترام المال العام واعتبار ذلك من أولويات الديوان.	4.20	5	1.08	عالية جداً
3	اصدار القوانين والتعليمات التي لا تقبل اي تفسير او تأويل يشجع على التلاعب والتهرب من المسؤولية.	4.06	5	1.14	عالية جداً
4	تفعيل برامج التوعية الاجتماعية وبناء السلوكيات الايجابية والاخلاقيات السليمة.	4.02	5	1.08	عالية جداً
5	إشاعة ثقافة محاربة الفساد والمفسدين.	4.10	5	1.15	عالية جداً
6	معايير الثواب والعقاب تطبق على كافة المخالفين بعدالة.	4.17	5	1.17	عالية جداً
7	يتوفر نظاماً للإعلام بالأنظمة والتعليمات المنظمة للعمل.	4.07	5	1.09	عالية جداً
8	نشر الأنظمة والتعليمات بطريقة تضمن وصولها لكافة المؤسسات المطبقة عليهم.	3.85	5	1.21	عالية جدا
9	تتسم الأنظمة والتعليمات المطبقة بالوضوح.	4.00	5	1.18	عالية جداً
10	يلتزم الديوان بتقديم تقارير دورية وبشكل علنيٍّ لكشف الفساد المالي في الجهات العامة.	4.12	5	1.53	عالية جداً

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

من الجدول رقم (5) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الثاني التي تنص على " تحسين جود المعلومات المحاسبية " فان الاوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.85-4.20) والمنوال (5) الانحراف المعياري يقع في المدى مابين (1.08 – 1.23) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة.

سادسا: إختبار الفرضيات:

سيتم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط والمتعدد واختبار (t)لإختبار الفرضيات لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

1. إختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:" هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(1) عرض البيانات المالية والحد من الفساد المالي"

تهدف هذه الفرضية إلى بيان دور معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(1) عرض البيانات المالية في الحد من الفساد المالي، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم إستخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث تم تحديد معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(1) عرض البيانات المالية كمتغير مستقل ممثل بـ (1x) و الحد من الفساد المالي كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول06 نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الاولى.

	معاملات الانحدار	اختبار(t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.594	9.765	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.812	0.640	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.76			
معامل التحديد (R^2)	0.58			
أختيار (F)	95.354	النموذج معنوي		
Y=1.594+0.812x				

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

يتضح من الجدول (6) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(1) عرض البيانات المالية كمتغير مستقل و الحد من الفساد المالي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.76)، و بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.58)، هذه القيمة تدل على ان معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(1) عرض البيانات المالية كمتغير مستقل يؤثر بـ (58%) في الحد من الفساد المالي (المتغير التابع)، و نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (95.354) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و9.765، ومتوسط دور معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(1) عرض البيانات المالية يساوي (9) مرة، 0.640: وتعني أن معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(1) عرض البيانات المالية يساهم في الحد من الفساد المالي ب 64%.

مما تقدم يُستنتج أن فرضية الدراسة الأولي والتي نصت على: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(1) عرض البيانات المالية والحد من الفساد المالي" قد تحققت.

2.إختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:" هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(3)، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء والحد من الفساد المالي ".

تهدف هذه الفرضية إلى بيان دور معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(3)، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء فى الحد من الفساد المالي، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(3)، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء كمتغير مستقل ممثل بـ (2x) والحد من الفساد المالي كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول07 نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثانية:

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.461	6.809	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.644	0.731	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.64			
معامل التحديد (R^2)	0.41			
أختيار (F)	86.366	النموذج معنوي		
Y=1.461+0.644x				

المصدر: اعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2023م

يتضح من الجدول (7) قد أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(3)، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء كمتغير مستقل و الحد من الفساد المالي كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.64)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.41)، هذه القيمة تدل على ان معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(3)، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء كمتغير مستقل يؤثر بـ (41%) في الحد من الفساد المالي (المتغير التابع)، ونموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F)(86.366) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و6.809، متوسط دور معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(3)، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء في الحد من الفساد المالي يساوي (6) مره، 0.731، وتعني معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(3)، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء يساهم فى الحد من الفساد المالي ب 73%.

مما تقدم يُستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(3)، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء والحد من الفساد المالي " قد تحققت.

10. النتائج والمناقشة:

1. توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط طردي قوي بين معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم (1) "عرض البيانات المالية" والحد من الفساد المالي في ديوان المحاسبة الليبي. عند مقارنة هذه النتيجة بالدراسات السابقة، نجد أن الأمين (2015) وسعاد وآخرون (2022) قد أشاروا إلى أهمية معايير المحاسبة الدولية في تحسين الشفافية والإفصاح المالي، مما يعزز من المساءلة ويحد من الفساد. دراسة الأمين تناولت أهمية هذه المعايير في تحسين جودة القياس والإفصاح المحاسبي، وهو ما يتماشى مع هذه النتيجة التي توصلت اليها الدراسة الحالية. بالإضافة إلى ذلك، أكدت دراسة المصراوي (2019) على أن تبني هذه المعايير يسهم في تحسين المساءلة والشفافية في القطاع العام، مما يدعم هذه النتيجة تأثير معيار عرض البيانات المالية في الحد من الفساد المالي. بالمقابل، ركزت دراسات

أخرى مثل دراسة سلامة (2016) على المراجعة الاستراتيجية كآلية لكشف الفساد، مما يشير إلى أن تحسين عرض البيانات المالية يمكن أن يكون جزءًا من استراتيجية أشمل لتحقيق الشفافية والمساءلة.

2. أن هناك ارتباط طردي بين معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم (3) "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" والحد من الفساد المالي في ديوان المحاسبة الليبي. عند مقارنة هذه النتيجة بالدراسات السابقة، نجد أن دراسة عادل (2018) قد أشارت إلى دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي من خلال تحليل الأدلة المحاسبية، وهو ما يتوافق مع هذه النتيجة حول أهمية السياسات المحاسبية في مكافحة الفساد. بالإضافة إلى ذلك، دراسة انبيه (2017) التي ركزت على الفساد في مؤسسات الدولة الليبية أكدت على أهمية وجود استراتيجيات واضحة لمكافحة الفساد، مما يتماشى مع الدور الحاسم للسياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية في الحد من الفساد. من ناحية أخرى، دراسة Yusar وآخرون (2021) تناولت تأثير الثقافة التنظيمية وجودة المعلومات على الرقابة والمراجعة المستمرة، مما يشير إلى أن تحسين السياسات المحاسبية يمكن أن يعزز من جودة المعلومات المالية والحد من الأخطاء، وبالتالي يساهم في مكافحة الفساد المالي.

3. اثبتت الدراسة ان الديوان يلتزم بتقديم تقارير دورية وبشكل علنيّ لكشف الفساد المالي في الجهات العامة، كما يقومُ الأعضاءُ بتقديم تقارير تُبيِّنُ كيفيةَ سير عملهم داخل الديوان لبيان الأخطاء وتصحيحها.

4. يعمل الديوان على نشر الأنظمة والتعليمات بطريقة تضمن وصولها لكافة المؤسسات المطبقة عليهم كما تتسم الأنظمة والتعليمات المطبقة فيه بالوضوح.

11. التوصيات:

1. بما ان نتائج الدراسة قد كشفت التأثير القوي لمعايير المحاسبة الدولية في الحد من الفساد المالي لذلك نرى ضرورة التوسع ليشمل كافة المؤسسات الليبية في القطاع العام.
2. الاهتمام بمعيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(1) عرض البيانات المالية خاصة فيما يتعلق بعرض معلومات حول كيفية تمويل المؤسسة لأنشطتها وتلبيتها لمتطلباتها النقدية.
3. زيادة الاهتمام بمعيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم(3)، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء وخاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن طبيعة وحجم التغيير في التقدير المحاسبي الذي يكون له تأثير في الفترة الحالية أو يتوقع ان يكون له تاثير في الفترات المستقبلية.
4. التأكيد على الاستمرار في تقديم التقارير بشكل دوريّ وعلنيّ لكشف المتورطين في جرائم الفساد المالي مع ذكر نوعه والجهة المسؤولة عنه، كما على الأعضاء أن يستمروا بتقديم التقارير عن سير عملهم لمعالجة أي خطأٍ قد يحدث.

5. العمل على وضع خططٍ استراتيجية متكاملة يتمُّ من خلالها تحديد الأعمال الرقابيَّة التي ينبغي أن يقومَ بها، والغايات التي يهدف إليها، والمشاكل التي قد تؤثر على أنشطته المستقبلية، لمواجهة الأخطار والتحدِّيات التي من شأنها أن تعرقلَ مسيرته الرقابيةَ على المؤسسات العامة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية

انبيه، عادل الكاسح، (2017م)، مكافحة الفساد المالي والاداري في ليبيا: الواقع والتحديات مع الاشارة إلى بعض الدول، المجلس البلدي بالخمس بالتعان مع جامعة المرقب، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، نحو تنمية شاملة مستدامة في منطقة الخمس، 25-27 ديسمبر، 2017م،

المصراوي، حماد السيد،(2019م) دراسة تحليلية نقدية لتبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام باستخدام النظرية المؤسسية ونظرية الشبكات الاقتصادية. مجلة العلوم الإدارية و الإقتصادية، 13(1)، 277-351

سعاد عياش، شعيتير، فتحية جبريل وزوبي، أكرم علي.(2022)إمكانية تطوير النظام المحاسبي الحكومي الليبي وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS .مجلة آفاق اقتصادية. 8[15]93-117

اسواني عادل فاروق، سمرة، ياسر، & القرنشاوي، السيد عبدالنبي. (2023). أثر تطبيق المراجعة الداخلية في الحد من الفساد في القطاع الحكومي الليبي دراسة ميدانية بالقطاع الحكومي الليبي. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية :doi 305-354. ,4(1), 10.21608/cfdj.2023.259334

أمين مرعي الدرباق، د. عادل عطية العبيدي، & د. عبد الناصر محمد أبوزقية. (2024). أثر الآليات المحاسبية للحوكمة بالمصارف الليبية في الحد من الفساد المالي والإداري "دراسة ميدانية على المصارف الليبية". Abhat Journal, 16(1), 127-112. https://doi.org/10.37375/abhat.v16i1.2668

إبراهيم، نجلاء محمد ، (2009م)، الفساد الإداري وانعكاساته على الأداء الاقتصادي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد3 ،ص ص4-5.

الأمين، محمد عثمان ،(2015م)، دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة القياس والافصاح عن الأصول غير الملموسةالخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل

الشيرازي، عباس مهدي ، (1990م)، نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ص 121.

العبدالله، رياض جاسم ،(1992م) المعايير المحاسبية والبلدان النامية ،المؤتمر العلمي العربي التاسع للمعايير المحاسبية وادلة التدقيق، عمان

أحمرو، اسماعيل حسين ،(2006م)، "لمحاسبة الحكومية من التقليد إلى الحداث ، دار المسيرة، عمان، ص11

الاتحاد الدولي للمحاسبين،(2010م)،" اصدارات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام"، ج1 ، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، مجموعة أبو طلال ابو غزالة. عمان

الدليل التقني لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، (2013م)، مكتب الأمم المتحدة، نيو يورك، ص33

داوود، الشيخ ، صلاح عماد ،(2003م)، الفساد والإصلاح، منشورات الكتاب العربي، ص9

لطفي، أمين السيد أحمد ، (2004م)، المحاسبة الدولية والشركات متعددة الجنسية، الدار الجامعية، الإسكندرية ص 371.

صلاح الدين ، عادل محمد نور (2018م).المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري،الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة،

عامر، عادل ، (2019م)، مكافحة الفساد . المواجهة القانونية المعالجة الإدارية ، جريدة الزمان المصري، القاهرة ، 11 فبراير ،ص4

عبد اللطيف، عادل ،(2004م)، الفساد ظاهرة عربية وآليات ضبطها –إطار لفهم الفساد في الوطن العربي ومعالجته، مجلة المستقبل العربي،عدد309 ،ص95.

عبود، علي سكر ، (2010م)، تحليل صور وأسباب الفساد المالي والإداري، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية،العدد1، ص ص121-123.

عبود، سالم محمد ، (2008م)، ظاهرة الفساد الإداري والمالي–دراسة إشكالية الإصلاح الإداري والتنمية، دار الدكتور للعلوم، بغداد،ص12.

علي، محمد إسماعيل ،(2011م) ، الفساد أسبابه وطرق علاجه–مؤشرات الحالة السودانية، مركز تطوير الإدارة، مجلة المدير، العدد3 ،ص20

عبدو، محمد جمعة ،(2019م)، الفساد أسبابه –ظواهره وآثاره –الوقاية منه، دار الكتب الوطنية، طرابلس، ص42.

سلامة، إبراهيم علي ،(2016م)،دور المراجعة الإستراتيجية في الكشف عن حالات الفساد المالي في العراق،بغداد: جامعة بغداد، كلية العلم الاقتصادية والإدارية، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 97، ص ص 526 – 544.

شحاته، حسن حسين ، (2011م)، الفساد المالي –أسبابه وصور علاجه، مجلة الوعي الاسلامي، العدد552. ،ص52

ثانيا: المراجع الأنجليزية:

Hill R., Jonez Balkin)2006(, Administrative corruption, Strategic management journal, Vol.1, N0.4, USA, p145

Kennedy ,Prince Modugu,(2013) Forensic Accounting and Financial Fraud in Nigeria: An Empirical Approach, International Journal of Business and Social Science, Vol. 4 No. 7, July, pp281-289

Yusar Sagara , Faisal Akbar, (2021),Continuous monitoring and continuous auditing implementation in Indonesian Higher EducationJakarta: Universities Islam ,Faculty of Economics and Business, Journal Akuntansi dan Auditing Indonesia 25(2), P P 152-160

Frederick D.s.choi, and Others, (2002) , International Accounting,: Pearson education, Inc, upper saddle River, New Jersey, P 320

Ade S. Nimri,(2022). "The Impact of Financial Corruption on Economic Performance," World Economics, 1 Ivory Square, Plantation Wharf, London, United Kingdom, SW11 3UE, vol. 23(2), pp 27-40

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة مصراتة -ليبيا
هاتف: 218923716661+ صندوق بريد: مصراتة 500
البريد الإلكتروني: jebsmu@eps.misuratau.edu.ly

ISSN 2521-8360 (Online)
ISSN 2521-8352 (Print)

www.eps.misuratau.edu.ly